مصر

مجتمع جديد يبنيه العسكريون

تأليف
أنور عبد الملك

منشورات دار الطليعة - بيروت

مقدّمة

يبدو العقد الاول من تاريخ النظام الذي يبنيه العسكريون في مصر كمجموعة من التناقضات المتداخلة في بعضها البعض ، وكمزيج من الأشياء الحديثة والأشياء المتخلفة . هذا اذا نظرنا اليـه من الخارج ، دون الولوج الى جوهره الذي هو تاريخي والذي يدخل في تاريخ تمثل السنوات العشر الأخيرة احد تعبيراته الممكنة .

ان الهدف من هذا الكتاب هو ، بدقة ، تبيـان خصائص التجربة الثورية العسكرية في مصر ، والمكان الذي تحتله في التاريخ المصري ، والطريق الذي سلكه هذا البلد للحصول على استقلاله ، وكسر طوق التخلف والانطلاق في التنمية والتطور منذ عام ١٩٥٢ . انهـا التجربة التي قادها الرئيس جمـال عبد الناصر والتي أثارت تارة الاعجاب والتملق ، وطوراً الحقد والاحتقار ، كما كانت في بعض الاحيان موضوعاً لدراسات استكشافية لا تخـلو من القيمة ، ولكن قلما كانت موضوع تحليل نظري ، على الصعيدين التاريخي والنقدي ، رغم ان المشادات التي ما تزال تدور حول هذه التجربة تبرر كل التبرير اجراء مثل هذا التحليل .

وتجدر الاشارة بادىء ذي بدء الى ان الطريق الذي سلكه عبد النا. طريق «التأكيد القومي» اكثر منه طريق القومية بمعناها الرجعي والامبريالي[١]. كل شيء في التجربة يتجه نحو اعادة بنـــاء الامة والدولة القومية ، وتسلم مقدراتها. وليس المقصود رفض الغير بقدر ما هو تأكيد الوجود القومي الخاص. وهذا تمييز اساسي يضع التجربة المصرية كلها في موضعها الصحيح خلال السنوات العشر الاولى من تاريخ النظام الذي يبنيه العسكريون ، بل منذ عام ١٩١٩ . فبينما تظهر الحركة « القومية » اكثر مـــا تظهر كرفض ترافقـــه احياناً ارادة امبريالية ، نجد ان التأكيد القومي هو مجهود للبناء المستقل واستعاده الهوية استعادة عميقة ، بعيداً عن معارك السيادة الاولى وما يلازمها من حقد .

في كتابه الأخير « الجيش المصري والسياسة » (أنديانا ، ١٩٦١) ، يأسف الاستاذ الأمريكي ب. ج. فانيكيوتيس ، وهو من اصـــل شرقي ، بعد ان استعرض الدراسات التي ظهرت في مصر وفي الخارج حول الثمان سنوات الاولى من النظام الناصري ، يأسف لكون الباحثين المصريين لم يكتبوا عن هـــذه الحقبة من تاريخهم .

ولكن لا ننسى ان عنف التغييرات السياسية التي حدثت في مصر نفسها منذ ١٩٥٢ ، ضيّق المجال المتروك للتحليل النظري الحر ، والعلمي حقاً ، المتعلق بنمو المجتمع المصري المعاصر وايديولوجيته . وبما ان اليسار في مصر ، كما في غيرها من البلدان المتخلفة ، قد لعب دوراً كبيراً في الميدان الثقافي ، فان حملة الاضطهاد التي شنت عليه في اول كانون الثاني سنة ١٩٥٩ لم تلبث ان احدثت « ازمة مثقفين » وجفافاً في ينابيع الفكر، وذلك سواء من حيث عدد ونوعية المثقفين الذين اصابتهم الحمـــلة ، او من حيث الاثر الذي تركته في اوساط المفكرين عامة .

---

(١) بالفرنسية **Nationalitaire** مقابل **Nationaliste**
فالكلمة الثانية تفيد الانغلاق والتحيز (بالمدلول الفرنسي للكلمة) ، معنى خلفته تجـــارب الفاشية والنازية . اما الكلمة الاولى فتشير الى التأكيد والبحث (المترجم).

وقبل ذلك ، كانت موجات السجن وحملات التطهير في الجامعة وفي اوساط الصحافة ، والرقابة على الطباعة والجرائد ، والصعوبات التي كانت تواجه من يريد اخراج نشرة مستقلة عن آلة الحكم ، فضلاً عن حل الاحزاب السياسية واتحادات النقابات المستقلة ... كل هذه العوامل قد ساعدت على جعل ممارسة الفكر ، اي التعبير والنشر ، مستحيلة مادياً . ولم ينس احد ، في مصر نفسها ، وفي العالم العربي ، التضحيات وضروب البراعة والمواهب والحيوية التي ابداها المفكرون والكتاب والفنانون والصحفيون ، لكي يحفظوا للشعب المصري ذكاءه الفعال . لقد كان هؤلاء الرجال والنساء في نفس الوقت ، ورغم كل الصعوبات ، مناضلي الحركة الوطنية ، مناضلي جناحها الديمقراطي والتقدمي ، بوجه خاص ، هذا الجناح الذي قدموا له اطاراته وقادته ؛ فلم يتح للمثقفين المصريين فرصة الابتعاد عن تجربتهم في الزمان والتأمل بها كي ينصرفوا الى وضع المؤلفات عنها .

ليس هنا الآن مجال تعداد كم من الاشياء عدل عنها ، كم من مصير رائع تخلي عنه ، كم من عمل ترك او حطم ، كم من طموح فكري لم يشفَ . لقد كان تاريخ مصر المعاصر يلتهم المفكرين كالغول الشرِه . وما زالت الغالبية من المثقفين تعيش على تراث هؤلاء الذين كانوا لحم مصر الحي منذ سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٥٩ ، والذين كانوا قلبها ودماغها ، فغدوا اليوم مسجونين في المعتقلات او مؤمنين على رأس لجان الدولة او مكاتبها ، او مكرهين على الصمت ، او المنفى ، او على التكيف النفسي ؛ ومنهم الذين وجدوا حجة لاقناع انفسهم ، والذين سكتوا ، والذين يتأملون ، والذين يروحون باحثين عن الزمن الضائع ، والذين يستكشفون الزمن المقبل . كلهم دون استثناء يقدمون مثلاً على صحة النقاط التي تبنتها مختلف المؤتمرات الافريقية ـ الاسيوية ، في السنوات الاخيرة ، اي وحدة العمل والفكر ، ووحدة الصراع السياسي والخلق الثقافي ، في حياة وعمل كل مثقف يعيش في القرن الذي نعيشه ، في بلد يحارب من اجل حريته ، ومن اجل الوصول الى ذاته ، وبناء

وجوده الوطني بناء انسانياً . وكلهم ايضاً لا يشكلون فحسب قسماً من قافلة شهادة الشعب المصري ، وانما يشكلون ايضاً قسماً من تاريخه القومي والثقافي في القرن العشرين . ان جهدهم لم يكن عقيماً ، وما قدموه لم يكن دوره بسيطاً في بروز مصر على مستوى العالم .

هكذا نستطيع قياس فضل واهمية الابحاث النظرية التي قام بهـــا الذين استطاعوا ان يتكلموا، وان يعبروا عن زمانهم، من المثقفين المصريين . وسأشير بالتدرج الى اعمالهم ، هذه الاعمـــال التي كانت مجرد خطوط ومقدمة لدراسة منظمة .

اذا نظرنا الى المشكلة من الخـــارج ، تتراكم الصعوبات ، وتنصب السهولة احابيلها . ذلـــك لان مصر المعاصرة تظهر ، قبل كل شيء ، بمظهر الجدل والتحدي والصراع مع الغير ؛ ممـا يجعل من الصعب محاولة فهم هـــذا الواقع – النابض العنيف – فهماً نظرياً . لذلك فرض على المراقبين ، لمتابعة الحركة ، نوع من الزئبقية ، بدل استعمال المنهج الجـدلي وسيلة خصبة لربط التحليل بالوقائع ومعرفتها معرفة فيزيولوجية ، اذا جاز التعبير ، وسيلة تكون بنفس الوقت منظمة ومنفتحة على الممكن. هذا الوجه المتحدي قد أثار النقاش. ليس ثمة ما يمكن قوله عن الحاقدين سوى انهم يعمون انفسهم ، ويدعون نهاية العالم ، ليتخلصوا من حاضر لا يستطيعون تحمله باي ثمن . ولكن كثيرين من ذوي النوايا الطيبة ، لفقدان التاريخية في فهمهم ، يسدون على انفسهم المنـافذ اذ يحاولون ـ كما هو واضح ـ ارجاع الواقـــع الى الصور التقليدية الاوروبية للعلم الاجتماعي والسياسي ، هذا الموقف يفرض عليهم منطقياً اعتناق اللهجة الابوية الحانية ، نحو الشعوب المتخلفة ، لهجة تمنع كل حوار . فبدلاً من ان يستقرئوا الواقع وينطلقوا منه ، نراهم يحاولون تسخيره وإدخاله في إطارات معروفة مسبقاً . فينتج عن ذلك، في احسن الاحتمالات نظرة «ظاهرية» للتجربة الحالية ، وفي بعض الاحيان نوع من التحليل المقبول لهـــذه النقطة او تلك ، ولكن غير كافٍ لفهم الكل .

ولمحاولة سد هذه الثغرة ، اقوم اليوم بطبع هذه الدراسةالتاريخية والنقدية لمجتمع مصر الجديد منذ سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٢ وهي تحليـــل على صعيدين : البناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي ، والبنـاء الفوقي ، اي التعبير الايديولوجي . وغاية هذه الدراسة ان تسمح بتعيين مكان التجربة المصرية في المجال الواسع الذي يرسمه العالم المستعمَر القديم وهو يستعيد انفاسه .

لن يكون ثمة « اسرار » او « مذكرات » ، ولا تحد ؛ وانما دراسة علمية بعيدة عن الزخرف والهجاء ، وهوى وحيد هو البحث عن الحقيقة .

ما هي مصادر العمل الذي قمت به ؟

اولاً ، مشاركتي المباشرة والمستمرة في الأبحاث النظرية والنشاطات السياسية التي قام بها الجناح الديمقراطي والتقدمي لحركة التحرر الوطني المصرية في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٥٩ ، وخاصة في الميدان الثقافي . فالافكار والفرضيات المطروحة في هـذا الكتاب تبدو كثمرة ، كتعبير ممكن عن هذه المعاناة الطويلة المنتجـة . ولكن يبقى المؤلف – بكل تأكيد – وحده المسؤول .

وقد نتج عن ذلك – وهذا هو مصدري الثاني – ألفة مع الاعمال المصرية (كتب ، اطروحات، مجلات ، جرائد ، مؤتمرات ، الخ ...) حرصت على استعمالها لتكوين ابحاثي. وتشكل الوثائق المصرية الرسمية المصدر المهم الثالث؛ ولكن ينبغي استعمال الاحصاءات الرسمية بحذر كبير . واخـيراً ، درست بعناية الابحاث الاجنبية ، وخاصة باللغتين الانكليزية والفرنسية وحددت مـا اعطته هذه الابحاث .

لن يجد القارىء سرداً متتابعاً للاحداث السياسية ؛ فهذه الاحداث قـــد استعملت كنقطة التقاء واحتكاك للقوى العميقة ، الاقتصادية والفكرية التي تعمل في قلب المجتمع المصري اليوم . ولكنني حرصت على اعطـــاء مراجع مفصلة للذين قد يهمهم استقصاء هذه النقطة او تلك .

*

« ان حبة الحنطة ان لم تمت في الأرض ... »

ماتت الحبة ... و « الابطال المنهكون » الذين يتحدث عنهم راوول مكاريوس، اعياهم حمل مصر على الاكف. من المؤكد ان المستقبل لم يرتد الالوان ولم يسلك السبل التي حلم بهـــا جيلنا ، منذ عشرين سنة . ولكن المكسب لا ينكر ، كما لا ينكر العطاء الذي ما زال يخصب حقل التجديد ، والذي يجهل حملة البكالوريا اليوم ، منــه ، الاسم والمفتاح .

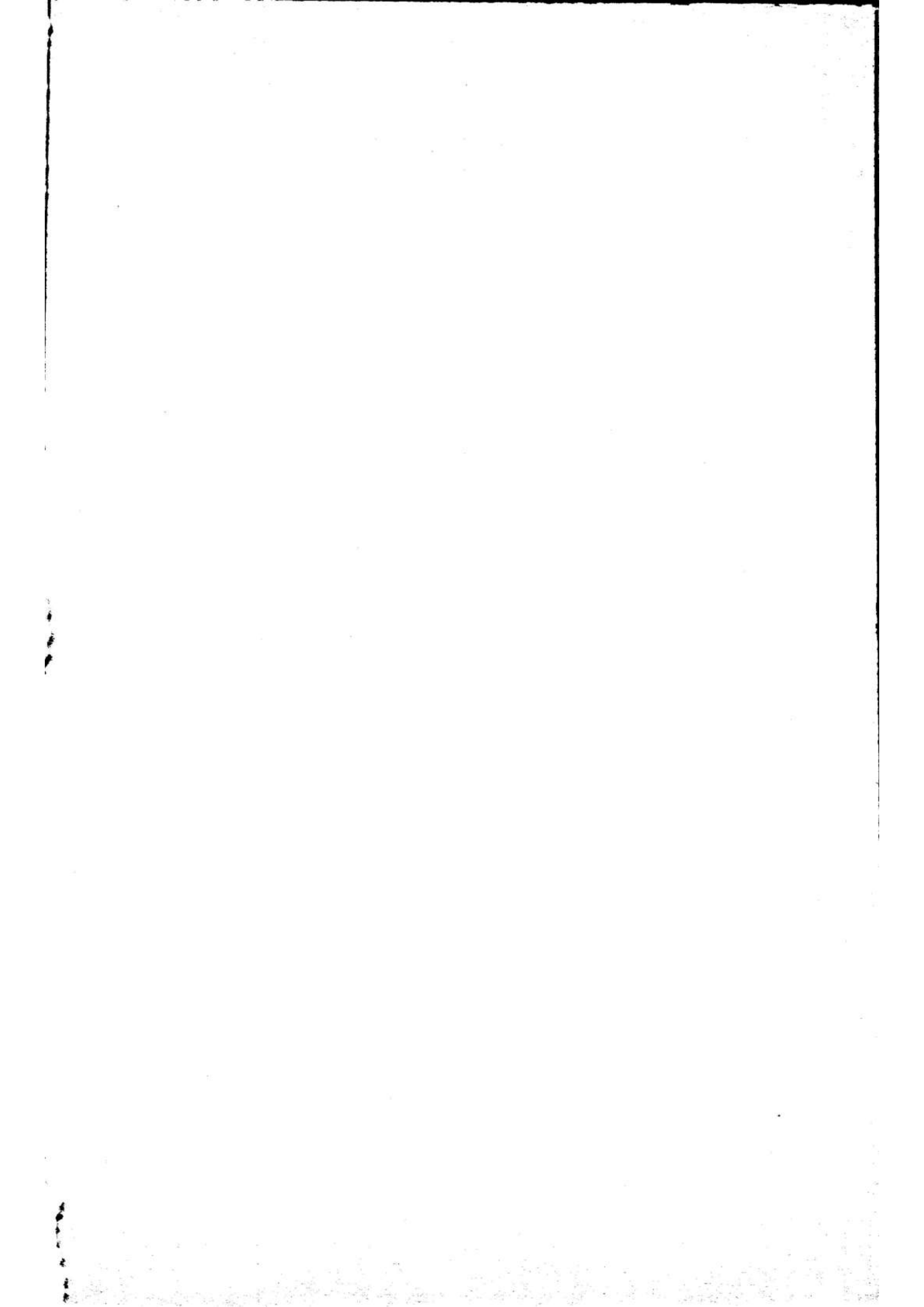
أملي ان يأتي اليوم الذي يصبح فيه من الممكن ان تتناول دراسات كهذه صلب المشكلة بلغتنا الوطنية ، وتنشر في دور مصرية ، في القـــاهرة او الاسكندرية ، تقرأها الاجيال الجديدة الصاعدة ، وتناقشها كل الاتجاهات ، علنا ، بواسطة صحافة ووسائل اعلام حرة أملي ان هذا اليوم آت ...

عندئذ يذوب الصمت في حرارة شمس الحقيقة : « الحقيقة التي هي – كما قال سبينوزا – بذاتها نفس بدهيتها » .

آذار – ايلول ١٩٦٢

القسم الأول

المجتمع المصري عشيّة الانقلاب



« ترك لي والدي فدانين ... » هكذا تبدأ قصة شحاته رجب ، فلاح كالفلاحين الآخرين ، ضائع في جمهرة الـ ٢١،٤٧٣،٠٠٠ مصري في هـذا السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٢ ، والقاهرة تحترق ، ستة اشهر بالضبط قبل أن تخلع فاروق حركة الجيش .

شحاته رجب فلاح يعيش آنذاك في عزبة عزالدين (إسم المالك) في قريـة كفرالدوار في مقاطعة بحـيرة في الجنوب الشرقي من الإسكندرية . « ترك لي والدي فدانين من الإرث. ولكن الباشا أطلق علي جلاوزته، فأخذوا يضربونني ويهددونني حتى تخليت عن الأرض وتركت القرية.. لا ، لن أنسى أبداً ما كان يقوله الباشا درملي ، المعروف بقسوته وشرهه في الإستيلاء على الأراضي . كان من عادته ان يجمع العمدة ويأمرهم بخلع نعالهم والمشي على الشوك[1] .. »

شحاته رجب آنذاك ، لم يكن وحيداً . في الجماهير التي كانت تتضخم ساعة بعد ساعة، كان العمال والباعة الجوالون من كل صنف يملأون صمت المدينة . اكثر

---

١ ـ المصور ، ١٩٥٣ ، أورده ابراهيم عامر في : ثورة مصر القومية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٤٣ .

من مليون شحاته رجب يشاهدون القاهرة تحترق، بصمت، طول الصباح، طوال بعد الظهر، طوال المساء. إن السبت ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢، تاريخ مهم، تاريخ رئيسي في التطور المصري خلال فترة ما بعد الحرب. منذ سنوات، وخاصة بمبادرة جريدة «المساء» منذ عام ١٩٥٧، تنشر الصحافة المصرية عدداً من الريبورتاجات، من الأحاديث الحية التي ترسم ملحمة مؤثرة للحياة اليومية. يمر أمامنا أشخاص بثياب كل يوم، على وجوههم أمارات الفقر، يعرضون حالتهم ويقصون أقاصيص عائلاتهم، وذكريات حبهم، وقصة الشهادة الابتدائية التي تنتزع بعد ليال طويلة من العمل.. وتمر آمالهم، وتعبهم الكبير، ولكن مع ذلك تظل هذه الحيوية الغريبة، الكريمة الساخرة، نسيج الانسان في بلاد مصر.

أسماؤهم عبدالحميد علي إبراهيم، جندي قديم، شرطي قديم، خدام في جريدة[1]، فؤاد مصطفى إبراهيم، بائع صحف وذواقة أدب: «أدباء هذه الدنيا ثلاثة أنواع: منهم من يكتب للقروش. ومنهم من يكتب للشهرة؛ الآخرون يكتبون للحقيقة ...» وهو يحتج: «ماذا؟ فلسفتي؟ أية فلسفة هذه؟ الحياة ليست فلسفة. والحياة فن صعب، وأكثر أهل اليوم عظامهم طرية. أما أنا فأعامل الناس بالحسنى وأريد أن يعاملني كل واحد بالمثل. هذا كل ما في الأمر...»[2]

محمود عبد الحميد، خادم قهوة وتلميذ في كلية الحقوق، كان يحلم في الماضي «بعمل شيء للمستقبل[3]». عبد المنعم حسين دندراوي ترك قريته البائسة ليصبح عامل متفجرات في ورشات سد أسوان الجديد[4]. ونلتقي الشاعر

---

١ - من أجل حريتي وحرية بلادي. «المساء» ٢ ك١، ١٩٥٨

٢ - بياع ومدمن قراءة، «المساء» ١٣ ت٢، ١٩٥٨

٣ - قصة التعليم ما كنتش عالبال «المساء» ٣٠ ت٢ ١٩٥٨.

٤ - «الأهرام» ٨ ك٢ ١٩٦٠.

الشعبي الأعمى سعيد مكاوي صاحب النبرات المؤثرة[1] . أو ذلك الموظف من الدرجة التاسعة وهو اب لأربعة أطفال والذي لا يذهب الى القهوة منذ خمسة عشر سنة والذي لا يجرؤ على عيادة الطبيب بسبب الفقر المدقع الذي أغرقته فيه الشهور الطويلة . « لا أحد في البيت ينتظر أوائل الاشهر...» . والذي يحاذي دائماً الرصيف الأيمن آلياً ويسهر الليل قرب اخيه الاكبر الطالب في جامعة القاهرة ، يغالب ثقل الحياة اليومية لينتزع منها الغد .

لمَ هذه الحياة اليومية بالذات ؟

لمَ حريق القاهرة سبت ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ ؟

لمَ بعد ستة أشهر إنقلاب الضباط الأحرار ؟

لم يكتب حتى الآن تاريخ الملكية في مصر ، ولكن بانتظار كتابته ، يمكن لتاريخ الرأسمالية المصرية ، اذا رسمنا خطوطه العريضة ، أن ينير وضع الإنسان المصري سنة ١٩٥٢[2] .

ومن المتفق عليه ، عموماً ، اعتبار حملة بونابرت الفرنسية (١٧٩٨ — ١٨٠٠) اي بروز افكار الثورة الفرنسية الكبرى واساليبها في الحكم ، علامة انهيار بنيان الإقطاع الشرقي القديم والنهايـة المسبقة لعهد المماليك الذين أقطعهم الباب العالي مصر (٣) . ومنشور ٢٧ حزيران ١٧٩٨ يحظر على المماليك حق إستملاك الأراضي ، ويعد العلماء — ملاكين كبار في الغالب — بتشكيل حكومة مدنية مركزية في القاهره . ويستفيد التجار من إتساع التجاره وينظرون بإغتباط لإزدياد حجم التبادل التجاري . ويحدد قانون ١٦ أيلول ١٧٩٨ سعراً للأراضي ، ويعترف بحق الفلاحين في الإرث ، وينظم تسجيل الملكية العقارية ، أي بكلمة ، يضع أسس

---

١ ـ الأهرام ، ٢٢ ك ٢ ١٩٦٠

٢ ـ الأهرام ، ١٧ أيلول ١٩٦١

٣ ـ يعترف كل المؤرخين المصريين بتأثير الحملة العلمية التي رافقت بونابرت ، تأثيراً خصباً . ويشدد في الوقت نفسه على إستمرار الثقافة المصرية ، رغم الإحتلال التركي ، وعلى المقاومة الوطنية للشعب المصري . ويقول ذلك شفيق غربال ، عبد الرحمن الرافعي ، محمد أنيس ، مؤنس حسين، وآخرون . يجد القاريء برهاناً مقنعاً على ذلك في كتاب في « أصول المسألة المصرية » لصبحي وحيدة ، « سندباد مصري » لحسين فوزي ، وفي كتاب محمد فؤاد شكري الضخم « الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر » (القاهرة ١٩٦٢) .

الملكية الفردية في أرض مصر لأول مره في التاريخ .

تختلف الآراء حول ما أنجزه محمد علي . هل يصح إعتبار حملة إستئصال المماليك التي قام بها محمد علي منذ تسنمه الحكم سنة ١٨٠٧ علامة خلق أول دولة بورجوازية في مصر ؟

يقول فوزي جرجس ما مفاده : لقد أنشأ محمد علي العديد من المصانع ، ولكنها لم تكن نتاج التطور الطبيعي للطبقة المتوسطة التجارية،فهي لم تحطم بالتدريج الإنتاج الحرفي، لتحل محله المصنع الكبير الذي يضم مئات العمال معتمدة على رؤوس أموالها المتراكمة لديها .. ولما تم تحطيم النظام المملوكي على أيدي القوة المسلحة الأجنبية ، وليس نتيجة للتطور الداخلي في مصر ، فإن النظام الإقطاعي نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الاقطاعية في يد محمد علي وكون دولة مركزية إقطاعية (١) .

أما إبراهيم عامر ، من جهته ، فهو لا يجزم بهذه الشدة فهو يقول ان نظام الإستغلال الزراعي كان نظاماً عابراً يصل بين الإقطاعية والرأسمالية ، عبرت مصر خلاله مرحلة تطور غير واضحة : فالنظام إقطاعي شرقي في مرحلة تفتته وإنهياره ، مع عناصر نظام رأسمالي يقوم على الإقتصاد التجاري ويتجه نحو إقامة الملكية الخاصة للأرض : وهو يضيف بقوله ان أسباب ظهور البورجوازية في مصر كانت موجودة قبل أي تدخل أجنبي ؛ هذه الأسباب هي تطور الإقتصاد الزراعي المصري ، من مرحلة الإقتصاد الطبيعي إلى إقتصاد السوق ، وهي نمو المدن الصناعية والتجارية ، وحاجاتها إلى منتوجات الأرض (٢) .

ولا يسمح فقدان دراسات مفصلة ، حالياً على الأقل ، بالقطع في النقاش .

ملاحظة عابرة : إن مؤرخي الإقتصاد المصري ، خاصة محمد فهمي لهيطة وراشد البراوي، لا يطرحون المشكلة تاركين الأمر للماركسيين .

وفي سنة ١٨٠٩ ألغى محمد علي نظام الإلتزام . ومن عام ١٨١٣ إلى عام ١٨١٨ قام بأول مسح للاراضي المصرية ووزع كملكية أو للاستغلال مليوني فدان لكبار المملكة ، القواد العسكريون مع أفراد العائلة المالكة والملتزمين القدماء وشيوخ القرى والبدو . لن تتوقف هنا الحركة التي بدأت . وتوالى الاعتراف ، بشكل ضيق ، بالملكية العقارية الفردية (سنة ١٨٤٦) : حق إستئجار الأراضى لثلاث سنوات ، حق الرهن ، حق البيع ، حق الاستغلال لطرف ثالث وأخيراً حق الارث (١٨٥٨)، ادخال وتوسيع تجارة القطن تحت حكم إسماعيل لتموين المعامل الانكليزية التي حرمت من المواد الخام وقت حرب الانفصال (١٨٧٣ - ١٨٧٩)، منح ملكية الأرض للمستأجر لقاء دفع ضرائب ست سنوات مسبقاً ودفعة واحدة (١٨٧١) ، ثم بعد

---

١ - فوزي جرجس : دراسات في تاريخ السياسة المصرية منذ العصر المملوكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

٢ - ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٨١ - ٨٢ .

الاحتلال الانكليزي سنة ١٨٨٢ تكريس ملكية الأراضي المعفاة من قسم من الضرائب (سنة ١٨٨٣) ثم الأراضي المشغولة (١٨٩١) ، الغاء السخرة إلا في حالات المنفعة العامة(١٨٩٣).

بعد بونابرت ومحمد علي بأقل من قرن كان هناك طبقة من الملاكين العقاريين تملك أرض مصر تحت نظام الملكية الفردية وتبيع محاصيلها في الأسواق العالمية كما تبيع في السوق المحلي .

لقد ولدت البورجوازية المصرية .

وسيتم بروز العلاقات العصرية بظهور الديون المتزايدة والأموال التي تستوطن ، والشركات والبنوك الأجنبية ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وإختفت إمكانية مقاومة إسماعيل بعد تدشين قناة السويس – والقناة عمل شاهد على العصر الذهبي للامبريالية الدولية في مصر – وراء الحركة الوطنية المنظمة التي وجدت في الجيش وسيلتها العملية ، وفي العقداء الذين قادهم أحمد عرابي قيادتها كما وجدت في حركة الاصلاح التي يمثلها محمد عبده وتحرر عبدالله النديم القومي تعبيرها الواضح .

وجاء الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ كردٍ على ثورة ١٨٨١ – ١٨٨٢ الموجهة في نفس الوقت ضد السيطرة الأوروبية على الأموال والإقتصاد وضد سلطة الخديوي توفيق المطلقة .

ويعرض السر إيفلين بارينغ ، لورد كرومر فيما بعد ، أغراض الإحتلال الإقتصادية كما يلي : « تتلخص سياسة الحكومة بما يأتي : ١) تصدير القطن إلى اوروبا مع ١ ٪ كرسوم للتصدير ؛ ٢) إستيراد المنسوجات الجاهزة من الخارج مع ٨ ٪ كرسوم جمركية ؛ وليس في نية الحكومة عمل شيء آخر كما ليس في نيتها حماية صناعة القطن المصري من الخطر والأضرار التي تلحق به من جراء هذه التدابير [...] وبما ان مصر بطبيعتها بلد زراعي فإن التعليم الصناعي ، بدهياً ، ليس من شأنه إلا إهمال الزراعة وفي الوقت نفسه إبعاد المصريين عن الأرض . وكلها أمور تلحق كارثة بالبلاد » .

بعد ربع قرن ، يعرض كرومر نفسه ، في تقريره سنة ١٩٠٥ ، نتيجة هذه السياسة : « الفرق واضح لكل إنسان ترقى ذكرياته إلى عشر أو خمس عشرة سنة . بعض أحياء القاهرة التي كانت سابقاً خلايا لعمال صناعات مختلفة : الغزل ، الحياكة ، الجدل ، صناعة الأوشحة ، الصباغة ، صناعة الخيم ، التطريز ، صناعة الأحذية المحلية ، الصياغة ، تحضير التوابل ، نقش النحاس ، صناعة أوان من جلد ، السراجة ، صناعة المناخل ، صناعة أقفال الحديد والخشب إلخ ... هذه الأحياء تقلصت أو إنقرضت . ويرى اليوم مكان هذه المشاغل التي كانت مزدهرة مقاهٍ ومحلات صغيرة لبيع « الطقاطيق » الأوروبية » [١] .

على بؤس المدن والحقول يقوم إغتناء ملاك الأراضي الكبار الذين وجدوا أخيراً في القوة المحتلة مشترياً منتظماً يستطيع ضمان ثروة لا تنفك تتضخم بعد أن صارت مصر كلها مزرعة قطن ضخمة لمعامل لنكشير . وولد التحالف السياسي بين بريطانيا العظمى وكبار ملاكي الأراضي ، وعلى رأسهم العائلة المالكة ، التي ستسيطر على الحياة السياسية المصرية خلال ثلاثة أرباع قرن .

ومن سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ عرف تمويل مصر من قبل الرأسمال الأوروبي الكبير سيما البريطاني والفرنسي ، عهده المزدهر . وسوف يكون عام ١٨٩٨ عاماً رئيسياً إذ وقع في شباط عقد سد أسوان الذي سيعمم الري على مصر ليجعل منها مزرعة قطن كبيرة؛ يؤمن السير إرنست كاسيل تمويل السد . وفي ٢١ حزيران يتم الإتفاق على بيع أملاك ديرة سنية لرفايل سيارز . في ٢٥ حزيران يؤسس البنك الأهلي سير إرنست كاسيل ورفايل سيارز وقسطنطين سلفاغو . ومن مصرف إصدار وودائع يصبح البنك الأهلي بل في الواقع المصرف المركزي الذي يضم واردات الدولة وودائع كبار الملاكين العقاريين ، ويصدر العملة المصرية التي سيأخذ ذهبها طريق لندن . وفي عام ١٩٠٢ يوسع البنك الأهلي مراقبته ويوصلها إلى المصرف الزراعي الذي أنشأته الحكومة

---

١ ـ تقرير اللورد كرومر عن مصر والسودان لعام ١٩٠٥ . القاهرة ١٩٠٦ (الترجمة الفرنسية) ص ١١٧ . جدول كامل لـ أ . بورنس : British Imperialism in Egypt, London, 1928.

لمساعدة ملاكي الأرض الصغار (قانون الأفدنة الخمسة) (١) . من ٢١ مليون و ٢٨٠ ألف جنيه سنة ١٩٠٢ أصبحت رؤوس الأموال الموظفة في مصر ١٠٠،١٥٢،٠٠٠ ليرة مصرية سنة ١٩١٤ بدون حساب شركة قناة السويس.ومن سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٧ نشأت ١٠٧ شركات جديدة ذات رأسمال قدره ٤٣،٠٠٠،٠٠٠ل. م. ٥١ ٪ من الرأسمال الأجنبي موظفة في شركات الأراضي سنة ١٩٠٧ و ٢٤٪ منه في شركات ديون الرهن . وفي نفس السنة يقطن مصر التي يبلغ عدد سكانها ١١،٢٨٧،٣٥٩ نسمة ١،٤٣٠،٥٧١ أجنبياً . وفي سنة ١٨٩٢ تبلغ الديون العامة المتوجبة على مصر نحو دائنيها الأوروبيين ١٠٦،٥٩٨،٠٠٠ ل. م. (٢) .

وكان حليف الامبريالية في الداخل – اي كبار ملاك الاراضي – يغتني هو الآخر ويزيد نصيبه من الدخل المصري . فمن سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩١٤ ازداد عدد كبار الملاكين العقاريين الذين يملكون أكثر من خمسين فداناً من ١١٢٢٠ يملكون ١,٩٩٧,٠٠٠ فدان(أي ٤٤ ٪ من الأراضي) . إلى ١٢٤٨٠ يملكون ٢,٣٩٧,٠٠٠ فدان (أي ٠,٨ ٪ من الملاكين و ٤٣,٩ من الأراضي) . ويحصل هذا التجمع للملكية العقارية الكبيرة في الوقت الذي ينمو فيه عدد السكان المصريين – الذين يعيش ٨٠ ٪ منهم في القرى – من ٩,٧١٤,٠٠٠ نسمة إلى ١٢,٢٩٢,٠٠٠ نسمة بين اعوام ١٨٩٧ و ١٩١٤ ، ذلك في الوقت الذي لا تزداد فيه مساحة الأرض المزروعة إلا بنسبة ضئيلة من ٥,٣٢٧,٠٠٠ فدان إلى ٥،٦٥٢,٠٠٠ فدان فقط [٣] .

---

١ - إ. عامر ثورة مصر ... ص ١٦ - ١٧ ؛ البنك الأهلي : البنك الأهـلي المصري ١٨٩٨ - ١٩٤٨ ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٢ - كروتشلي : The investment of foreign capital in Egyptian companies and public debt, القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٥٨ ، محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، القاهره ، ١٩٤٤ ، ص ٤٧٦ ، Annuaire de la Fédération Egyptienne de l'Industrie, 1957-1958, Le Caire, 1958, p. 247.

٣ - شهدي عطية الشافعي : « تطور الحركة الوطنية المصرية » ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، القاهره ١٩٥٧ ، ص ١٢ .

ش . عيسوي : Egypt and mid-century, Oxford, 1954, p. 36.
راجع الفصل المتعلق بالاصلاح الزراعي .

وأتت الحرب العالمية الأولى لتسرع في عمليـة التباين الأجتماعي . التجار يغتنون بفضل تموين الجيش البريطاني ؛ مصانع عديدة تشغل أكثر من ٥٠ عاملا نشأت ، ولا سيما في الحياكة ، وفي عصير الزيتون ، وفي الدباغة ، وفي الحبوب، وفي الحدادة ومحلات تجارية عدية ؛ ولكن الأسعار إرتفعت بنسبة ٢١١ ٪ سنة ١٩١٨ ، مقارنة بسنة ١٩١٤ ، لتبلغ النسبة ٣١٢ ٪ سنة ١٩٢٠[١]. حدث رئيسي : انشأ اسماعيل صدقي لجنة للتجارة والصناعة، سنة ١٩١٧ ، بالاشتراك مع طلعت حرب وآخرين يطالبون بصناعة مصرية[٢] . والمقصود ، بالنسبة لبورجوازية المـدن الجديدة – تجار ، رجال أعمال ، أصحاب مهن حرة ، خاصة المحامون والمهندسون – إيجـاد مجال عمل وتوظيف رؤوس أموال غير مستعملة يملكها الجناح العصري بـين كبار ملاكي الأرض . ويؤسس طلعت حرب سنة ١٩٢٠ بنك مصر برأسمال قدره ٨٠٠٠٠٠ ل. م. والنداء الذي أطلقه لكبار الملاكين قـد سمع ولو بشكل ضعيف إذ أن الودائع بلغت ٢٩٦٠٠٠٠ ل.م. خلال السنة الأولى[٣]. ويقرر حزب الوفد بعد سنتين (١٩٢٢) مقاطعة المنتجات والبنوك الإنـكليزية موجهاً نداء إلى الشعب : لكي يودع المصريون أموالهم في بنك مصر كما أن من واجب جميع المصريين ان يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الإقتصادية ، وبذلـك يتسنى له أن يساهم في إحياء المشروعات الوطنية

---

١ – ش . عيسوي : المرجع المذكور ، ص ٤٠ – ٤١ .
شهدي عطية الشافعي يشير الى ان الشركة الوطنية للحياكة بالإسكندرية تضم ٢٦٠ عامل . ومصنع الطرابيش ١٨٠ عامل من الجنسين . ومصنع « القداحات » في القاهره ١٥٠ (المرجع المذكور ص ٢٩) .

راجع E. M. Muleck : Report of the economic and financial situation of Egypt for 1919, London, 1920.

٢ – ف . جرجس : المرجع المذكور ص ١٣١ .

٣ – بنك مصر في خدمة الاقتصاد القومي ١٩٢٠ – ١٩٦٠ «الاهرام» . ٢٦ تشرين الأول ١٩٦١ .

وننشيط الصناعة والتجارة المصريـــة ، ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها ، وتشجيع الإقبال عليها ، ويلزم تفضيل التعامل مح التاجر المصري ، أما التاجر الإنكليزي فيجب مقاطعته مقاطعة تامة .. [١] وأخيراً ، سنة ١٩٢٤ ، ، أنشأ فريق من الصناعيين والمتمولين ، وكانوا على الغالب أوروبيين ، إتحاد الصناعات المصري .

في هذه الفترة يصبح الحديث عن جناحي البوراجوازية المصرية ممكناً ، الجناح الذي اتفق على تسميته « بالبورجوازية الوطنية » أي الوفد ، وجناح البورجوازية الكبيرة . ويعطي فوزي جرجس لهذه الاخيرة تحليلاً ممتازاً : لا يجوز الخلط بين الجناح الوطني الذي كان يمثله الوفد ، ولا يتعدى أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين الجناح الصناعي ، فهذا الجنـــاح معقد في تركيبه . فهو من ناحية ما زال مرتبطاً بالأرض إرتباطاً وثيقاً ، وعلاقته بالصناعة ما زالت حديثة ، بل في مرحلة البداية .. والأمر الجوهري في الموضوع أن هذا الجناح لم يكن يعمل في الصناعة بشكل حقيقي ، لا قبل الحرب ولا خلالها ، بل كان يوظف أمواله في الشركات المساهمة التي بلغت رؤوس الأموال المحلية فيها سنة ١٩١٤ حوالي ٨ مـلايين جنيـه من اموال المصريين والأجانب المقيمين في مصر ، وهذه الشركات في معظمها ، كما يحددها كروتشلي ، كانت شركات عقارية ، وليست صناعية ، وقد نشأ بين كبار ملاك الأرض وعي صناعي تطور خلال المراحل التي كان فيها رأس المال الاجنبي يتغلغل في البلاد ويسجل أرباحاً باهظة . وهكذا فان طبقة كبار الملاك بدأت بانشاء الصناعة ، من فوق ، وبواسطة آلاف الجنيهـــات ، وبالإشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت تُستغل في مصر ، ومما يذكر ان رؤوس الأموال الأجنبية هذه ، بالرغم من توظيفهـا في مصر ، كانت هي الأخرى ذات طبيعة مزدوجة . فمن ناحية نجد أن أصحابها وثيقو الصلة ببلادهم

---

١ ـ أورده ش . ع . الشافعي ص ٥٠ .

الأصليـــة ، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة إستغـــلالهم الأموال في مصر يجعل مصلحتهم الاقتصـادية مرتبطة بالحصول على ضمانات لتطورهـــا ونموها [١] .

ومما يسترعي الانتباه في هذا التباين ، أن الجناح « العصري » ، الضناعي والفني (التكنوقراطي) للبورجوازية المصرية ، لم ينشأ عن المبادرة الفردية متبعاً طريق البورجوازيات الأوروبية التقليدي — تجارة — حرفة — صناعة ، ولكنه تكون ، إذا جاز القول ، ضمن التوظيف الإستعماري في مصر من قبل رؤوس الأموال الأوروبية ، كحليف وكفرع ضئيل من هذا التوظيف . من هنا تناقض هذا الجناح « العصري » الصناعي والفني من البورجوازية : بدل ان يكون حامل لواء حكم برلماني أكثر فعالية ، وتنظيم للمجتمع وفكر أكثر اعتناء بتقدم حقيقي ، وصراحة سياسية يبررها دوره كطليعة في المجتمع المصري الذي يجتاز مرحلة انتقال،بدل هذا كله كان الجناح المذكور اداة الرجعية المفضلة على الصعيد السياسي بحزبــه الانتخابي ، الحزب السعدي (الذي تأسس سنة ١٩٣٧) ، والمستقلين (حيث كان أهم زعماء إتحـاد الصناعات المصري ، اسماعيل صدقي ، حافظ عفيفي ، حسين سري ، علي ماهر ، شريف صبري ، أحمد عبود ، علي يحيى ، محمد الفرغلي الخ ..) وحلفاؤهم ممثلي الملكية العقارية الكبيرة من الحزب التحرري الدستوري. كان هذا الجناح عماد الرجعية الخالصة على الصعيد الداخلي ، وفي الخارج حليف الاستعمار ، بريطانيا العظمى بالدرجة الأولى ، ولكنه تحول نحو الولايات المتحدة بعد نصر ١٩٤٥ [٢] .

يبقى الوفد ، بشكل أساسي ، ممثلاً لقوى البورجوازية المصرية المحلية —

---

١ - فوزي جرجس ، ص ١٣٩ — ١٤٠ .

٢ - يتحدث م. ك. عيسى عن « نهاية الإحتكار البريطاني (للتجاره الخارجية المصرية) وبدء الاحتكار الانكليزي ، الاميركي عام ١٩٢١ » (Anglo - american rivality in Egypt between the two World wars, Review of Econ. pol. and Business Studies, Le Caire, V, 1957, n. 2, p. 43 - 44) .

اي لفريق من مالكي الأرض، لن يصبح مسيطراً إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يتألف من بورجوازية القرى المتوسطة ، بورجوازية المدن ، المهن الحرة ، المثقفين ، البورجوازية الصغيرة ولا سيما الموظفين والتجار ، يضاف إليهم قسم مهم من العمال الزراعيين وفئة معينة من الشغيلة ، لا سيما شغيلة الدولة . والوفد يجمع قوى لا تدخل إرتباطاتها بالمحتل في تكوينها بالذات ، ولكن هـــذه الإرتباطات تنتج أساسياً عن تشابـك الإقتصاد المصري بمجمله مع المصالح الإنـكليزية المسيطرة ؛ ولهذا سيكون الوفد حقاً التعبير عن مجموع الأمة كما انه سيبرز ممثلاً حقيقياً ، يهـتز ، ويعاند ، يضج ويكرم ، لإرادتها في الوجود . ورغم البعد عن الحكم الذي فرضه على الوفد تحالف المحتل والقصر ، حكم الوفد خلال سبع سنوات من اصل ثلاثين ، بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ – ويبقى حزب سعد زغلول ومصطفى النحاس خلال ثلاثين سنة القوة السياسية الأساسية في البلاد .وكما سنرى ، سوف تنتقم البورجوازية الصنـــاعية والتكنوقراطية الكبيرة ، اذ تطرح الوفد الذي كان يزداد إنقسامه وتضعف فعاليته ، وتعمل بيديها على تحقيق أهداف الثورة البورجوازية الوطنية ، مقابل تحطيم الحريات الديمقراطية التي بناها الوفد ببطء وجد ، يعضده دائماً ، في هذا الحقل ، عناد اليسار .

من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٩ ، ولكن بشكل خاص بعد عام ١٩٣٩ ، خطت البورجوازية المصرية خطوات العمالقة . هنا أيضاً ، تجدر رؤية الصفة المصرية الخاصة لهذا التطور : لن تنشأ ، في الواقع ، طبقة جديدة متوسطة ، ولكن بورجوازية كبيرة ذات طابع تجمعي إحتكاري[1] قـــوي ، تلعب

---

١ ـ هذا الاتجاه معروف من الجميع : ابراهيم عامر ، فوزي جرجس ، وكذلـك راشد البراوي في :

The military camp of Egypt, Le Caire, 1652, p. 58 et 70 - 71 .
K. Grunwald et J. O. Ronald :
Industrializatton in the Middle-East, New York, 1960, p. 182-205.
Y. Jurelles, Structure et développement de l'économie égyptienne, Economie et Politique, n. 72 (Juil-Août 1960) p. 36 - 53 ; etc.

فيها شركات فريق « مصر » دوراً موجهاً .

في ١٨ أيلول ١٩١٤،وهو اليوم الذي أعلنت فيه مصر محمية بريطانية،بلغت رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة ٩٢ مليوناً من الليرات المصرية ، منها ٦٧ مليوناً في الأراضي ، و٨ ملايين من رؤوس الأموال المصرية ؛ وتدين مصر في هذه الفترة للبلدان الأجنبية بـ ٩٤ مليون ل.م. هذا يعني أن الأجانب كانوا يملكون ٩٢٪ من رؤوس الأموال الموظفة [١] . يمثل هذا التوازن إتحاد الصناعات المصري ، عام ١٩٣٠ ، ويصبح اسماعيل صدقي ، رئيس الإتحاد ، رئيساً للوزارة ، فيلغي دستور سنة ١٩٢٣ ، حاكماً في ظل نظام إرهابي دام حتى سنة ١٩٣٥ ، ولكنه يعنى بشكل خاص بتنظيم الإقتصاد الوطني كي يستطيع مجابهة الأزمة الإقتصادية العالمية : حماية جمركية للمنتجات المحلية ؛ ليونة في الضرائب على المنتجات المستوردة ؛ اعفاء الآلات والمواد الخام المستوردة من الضرائب ؛ حل الخلافات بين المستخدمين والعمال . ومن الواضح أن الإهتمام منصب على حماية السوق المصري من نتائج المزاحمة بين مختلف البلدان الرأسمالية والإحتفاظ به كمقاطعة لبريطانيا العظمى ؛ وثمة محاولة للخلاص من تعدد الأحكام التي كانت تشجع ادارات المصانع الإنكليزية على البحث عن مستخدمين ، غالبيتهم فرنسية أو بلجيكية أو أميركية لا تسري عليهم أحكام المحاكم المختلطة [٢] .

ويظهر صعود الرأسمالية المصرية في توظيف رؤوس الأموال الجديدة . بين سنة ١٩٣٤ و ١٩٤٨ ، وظف ٣٦،٧١٨،٦١٤ ل. م. في شركات مصرية مساهمة ؛ تبلغ الأموال المصرية ٢١،٠١٤،٥٦٦ ل. م. أي ٧٨،٧/ من رؤوس الاموال الجديدة . وفي سنة ١٩٤٨ يبلغ

---

١ ـ عبدالله فكري أباظه

La part des capitaux étrangers dans l'économie nationale, Le Caire, 1951.

أورده إ. عامر ، « ثورة مصر » ... ص ٥٦ .

٢ ـ إتحاد الصناعات المصري : « الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية » ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، في إ. عامر « ثورة مصر » ... ص ٦٨ — ٦٩ .

الرأسمال العام لمجموع الشركات المساهمة التي تعمل في مصر ١١٧،٩٣٥،٠٠٠ ل. م. يملك الأجانب منها ٧١،٦٢٤،١٧٧ ل. م. (أي ٦١٪) ويملك المصريون ٤٦،٣٠٨،٨٢٣ ل.م. (أي ٣٩٪ فقط) (١) . وفي سنة ١٩٤٣ ، حولت الديون العامة القديمة إلى قرض وطني ، فبلغ ما يملكه غير القاطنين ٣٣،١٠٠،٠٠٠ل. م. على مجموع عام يبلغ ٨٦،٦٧٠،٠٠٠ل.م. أي ٣٨،١٪ ، ولكن يجب التنويه بأن قسماً لا بأس به من ٦١،٩ ٪ الباقية يخص شركات ، وتجمعات وأفراد أجانب يقطنون مصر (٢) .

وترى الصفة الاحتكارية للاقتصاد الصناعي المصري في كل مجال . في صناعة السكر ، في الاسمنت ، في المصافي، في الأسمدة الكيماوية، وخاصة في مجموعة الشركات الصناعية التي أنشأها أو ضمها بنك مصر ، مجموعة أصبحت العمود الفقري للاقتصاد كله . وبنك مصر ، وحده ، يمثل ٢٨٪ من حساب رؤوس الأموال المصرفية العام في مصر . أي ١٢٠،٢٨٥،٠٠٠ جنيه في آخر سنة ١٩٦٠ . ومجموع مديريه ـ طلعت حرب ، ثم حافظ عفيفي ، علي يحيى ، محمد الفرغلي ، أحمد عبود ، تتبعهم العائلات الكبيرة ، علوبة ، أباظة ، بدراوي ، سراج الدين ، قللي ، لوزي ، وكيل ، منزلاوي ـ يشرفون على كل متفرعاته ، من الطيران إلى الطباعة ، من السينما الى المناجم والمقالع ، من النسيج الى النقل البحري ، وفي بعض القطاعات (الصباغة والتوابل ، الطيران ، السينما ، الملاحة خاصة) مشاركة أجنبية ، ولا سيما بريطانية ، مهمة .

والذي يتطور بسرعة أيضاً ، هو توزيع رؤوس الأموال الموظفة حديثاً. ومن ٦٧،٠٠٦٪ من مجموع رؤوس الأموال الموظفة سنة ١٩١٢ هبطت النسبة الموظفة في إستغلال الأراضي وربها والقروض الرهنية الى ٤٦،٠٧٪ سنة ١٩٤٢ ، وارتفعت ، خلال نفس الفترة ، نسبة الأموال الصناعية الموظفة من ٨،٩٩ ٪ ، الى ٢٢،٤٩ ٪ كما ازدادت نسبة القطاعين التجاري والمصرفي من ٦،٠٠٩٪ الى ١٧،٦٣٪ (٣) . وأتت حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ تعجل في نمو الرأسمالية المصرية : ارتفعت رؤوس الأموال الموظفة في الشركات المساهمة ، الصناعية منها والتجارية ، من

---

١ ـ عندما درس مجلس النواب الفرنسي اتفاقات « مانترو » حول الغاء التنازلات ، أشار تقرير لجنة الشئون الخارجية الى انه اذا كان المجموع العام لرؤوس الأموال العاملة في مصر يبلغ ، عام ١٩٣٨ ، ٥٥ مليار من الفرنكات ، فان قيمة رؤوس الأموال الأجنبية تبلغ ٥٠ ملياراً ، منها ٣٠ للاستثمارات الفرنسية .

« الأرام » ، ١٠ تموز ١٩٣٨ .

٢ ـ اقتطفت الاحصاءات من الكتاب المذكور لوكيل التجارة والصناعة السابق ، عبدالله فكري أباظة .

٣ ـ ر . البراوي : المرجع المذكور ص ٦٦ .

٨٦ مليون الى ١٠٦ ملايين ل. م. ، كما ازداد انتاج المنسوجات من ١٠٠ الى ١٤٢ مليون متر والمغزولات من ١٧,٠٠٠ طن الى ٤١,٠٠٠ طن (الأرقام الأخيرة هي أرقام ١٩٤٧) ، ومن الممكن إعطاء أرقام مماثلة لكل فروع الصناعة (الاسمنت ، النفط ، السكر ، الزيت ، السبيرتو ، الخ .). بشكل عام ، ازداد الانتاج الصناعي ، اذا اخذت سنة ١٩٣٠ قاعدة للحساب ، من ١٣ الى ١٨ مليون ل. م. بينما هبط الانتاج الزراعي من ٥٤,١٠٠,٠٠٠ الى ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ل. م. خلال نفس الفترة . وازداد عدد عمال المصانع بشكل محسوس اذ أنهم من ٢٤٧,٠٠٠ عامل ، أصبحوا ٧٥٦,٠٠٠ عامل سنة ١٩٤٧ ، وثمة ١,٠٠٤٢,٢٧٧ عاملاً في المدن و ١,٠٤١٠,٠٠٠ عامل زراعي . ويتقدم تجمع العمال في المصانع الكبيرة : يشغل ٥٣ مصنعاً ، سنة ١٩٤٧ ، ١٢٩,٩٠٠ عامل بينما يتوزع ٢٦٣,٩٠٠ عامل على ٣,٤٠٠ مصنع يستخدم واحدها بين ١٠ عمال و ٥٠ عاملاً (١) .

لماذا لا نرى ، وسط هذا التقدم الصارخ ، أمثال شحاته رجب ، عبد الحميد علي إبراهيم ، فؤاد مصطفى إبراهيم ، عبد الحميد محمود دندراوي ، عبد المنعم حسن وغيرهم من الألوف المؤلفة س موظفي الدرجة التاسعة ؟ كيف نستطيع فهم هذا البؤس الذي يكبر بنفس نسبة رؤوس الأموال الموظفة وبنفس الوقت الذي يكبر فيه الأمل ؟

ذلك أن الحرب التي كانت فرصة أرباح باهظة للبورجوازية المصرية ، أدخلت الخراب على بيوت العمال . لا شك أن الدخل القومي قد إزداد من ١٦٨ مليون ل.م. سنة ١٩٣٩ إلى ٨٦٠ مليون ل.م. سنة ١٩٥٠ . ولكن تكاليف المعيشة إزدادت من حساب ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠ . قد تظن ذلك تحسناً في المعيشة ، إذا رجعنا إلى الإحصاءات . ألم يزدد التوفير من ٨ ملايين ل.م. سنة ١٩٣٩ إلى ١٣٢ مليون سنة ١٩٤٤ أي إنه من ٥ ٪ من الدخل القومي أصبح ٢٩,١ ٪ ؟ ألم يصبح الدخل السنوي للفرد ٣٧ ل.م في السنوات ١٩٥٠ / ١٩٥٣ بعد أن كان ١٠,٢ ل.م في السنوات ١٩٣٧ / ١٩٣٩ ؟ كل هذا لا ينكر ، ولكن إرتفاع الأسعار يضع الأمور في موضعها الصحيح :

---

١ - O.N.U. L'Evolution économique au Moyen-Orient 1945-1954, New York, 1955.

لقد أصبح الدخل الحقيقي للمصري العادي في سنوات ١٩٥٠ / ١٩٥٣ ، ٩,٥ ل.م. بينما كان هـــذا الدخل نفسه ١٠,٢ ل.م. سنة ١٩٣٩ ، أي ان هناك هبوطاً بنسبة ٧ ٪ .

لم هذا الأرتفاع في ثمــن المعيشة ؟ [1] لا شك ان معطيات الطبيعة تفسر الامر من جهة ، معطيات زراعة لا تنمو بنسبة إزدياد عــدد السكان : في سنة ١٨٩٧ ، كان يعيش في مصر ٩,٧١٥,٠٠٠ نسمة ، ٨٠ ٪ منهم فلاحون ، يعيشون على ٥ ملايين فدان مع مساحة محروثة تربو على ٦,٨ ملايين فدان بالسنة؛ وفي سنة ١٩٣٧ ، أصبح عدد السكان ١٥,٩٣٣,٠٠٠ نسمة بينهم ٧٥ ٪ من الفلاحين والأرض (حسب نفس التوزيع) ٥,٣ و ٨,٤ مليون من الفدادين . وفي سنة ١٩٥٢ ، وصل عدد السكان إلى ٢١,٤٧٢,٠٠٠ نسمة بينهم ٦٨ ٪ من الفلاحين ، عليهم أن يعيشوا على نتاج ٥,٦ مليون من الفدادين أي ٩,٣ مليون من الفدادين المزروعة في العام [2] .

وفي الطرف الآخر من السلم ، أرباح توزعها الشركات المساهمة على حاملي الأسهم تزداد من ٧,٥ إلى ٢٠ مليون ل. م. بين ١٩٤٢ و١٩٤٦ ، بينما تزداد القيمة القرضية للأراضي المؤجرة من قبل كبار الملاكين للفلاحين من ٣٥ الى ٩٠ مليون ل. م. وفي سنة ١٩٥٢ ، يملـــك ٦ ٪ من الملاكين العقاريين ٦٥ ٪ من الاراضي المزروعة . وتملك جماعة صغيرة من ٢٨٠ اقطاعياً – بينها العائـــلة المالكة آنذاك – ٥٨٤,٤٠١ من الفدادين ويقتسم ٢,٧٦٠,٦٦١ من الفلاحين ٥،٩٦٢,٦٦٢ فداناً . ويرقى معدل ملكية الاقطاعي إلى ٣,٧٦٤٥ فداناً بينما لا يتجاوز ما في حوزة الملاك الصغير الفدان ونصف الفدان [3] ...

---

١ ـ ش . عيساوي : المرجع المذكور ، ص ٩٠ .

٢ ـ أ . جرزوزي : Old ills and new remedies in Egypt, Le Caire, s. d. c. 1959, p. 15.

٣ ـ اللجنة العليا للاصلاح الزراعي : «هذا الفلاح وأسرة محمد علي» ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
ا . عامر . « ثورة مصر » . ص ٤١ – ٤٣ .

هكذا تنوء حياة المصريين اليومية تحت أهرام من الظلم يعود الى آلاف السنين .

في الثامن من كانون الثاني ١٩٥٢ ، عقد هاري ترومان رئيس الولايات المتحدة وسير ونستون تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، مؤتمراً . وكان الأمر المطروح صد الموجة الوطنية الثورية في مصر وايران ، وتوزيع المسئوليات . وبعد أيام عقب المؤتمر،أعلنت الحكومة الأميركية قطع المساعدة التي كانت تقدمها لمصر قبلاً .

في ٢٥ كانون الثاني ، اتجهت مصفحات ومدفعية ميدان الجيش الانكليزي المرابطة عند قنال السويس نحو مبنى المحافظة في الاسماعيلية . وجرت معركة حقيقية طوال هذا اليوم ، الجمعة ، بين القوة البريطانية والشرطة البلدية المحاصرة في المبنى . وفي المساء كان الجانب المصري قد فقد ١٥٠ ضحية .

وفي اليوم التالي ، ٢٦ كانون الثاني ، تدفقت المظاهرات الشعبية على القاهرة والاسكندرية وراحت فرق من الرعاع تشعل الحرائق في حي العاصمة التجاري الحديث . نزل الجيش الى الشارع في مساء اليوم نفسه ، واعلن منع التجول ؛ وفي اليوم التالي، علق الدستور واعلنت حالة الحصار وحلت حكومة النحاس . ، وقبل بدء التحقيق لتحديد المسئولية ، أوقف آلاف من الشباب الوطني : وفديين ، شيوعيين ، قوميين ونقابيين ، وسجنوا ، وحلت فرق الحرس الوطني التي كانت تقوم بحرب العصابات في قاعدة السويس منذ تشرين الأول ١٩٥١ ، وجردت من سلاحها ، وفرضت الرقابة على الصحف .

كيف كان ذلك ؟ ما معنى هذا السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٢ ؟ من حرق القاهرة ؟

كان يخيم على قادة مصر الحقيقيين ظل ثورتين مختلفتين إن في الزمن او في المضمون السياسي : الثورة المصرية سنة ١٩١٩ والثورة الصينية التي استمرت ثلاثين عاماً وانتهت بتأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩ .

لقد انتهت ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، التي يجهلها الفكر السياسي الأوروبي

جهلاً شبه تام ، بفشل جزئي ، إذ ان الوفد ، الحزب الحاكم وان كان يتمتع بثقة الشعب الهائلة ، قـد طرد من الحكم منذ ١٩٢٧ . وسنة ١٩١٩ شاهدت الفلاحين يدخلون المعركة في مناطق بكاملهـا ، يقطعون طرق المواصلات ، يستولون على الأراضي ، ويعلنون ، ملتفين حـول محامين ومثقفين ثوريين ، في مناطق عديدة « جمهوريات » لا تلبث أن تموت على غرار جمهورية زفتـة على بعد ساعة من القاهرة والتي كان نائبها الوفدي يوسف الجندي .

ردت على هذه الانتفاضة الثورية في القرى ، حركة وحدة وطنية قويـة في المدن . وحدة بين المسلمين والأقباط الذين كانت تفرقهم دائماً شطارة المحتل ، ولا سيما خليفة اللورد كرومر ، سير إلدون غورست ، ويفرقهم ماضٍ قريب ما زال حياً في الضمائر . وحدة بـين العمال – الذين أخذت نقاباتهم مضموناً سياسياً إلى جنب المطالب التقليدية، وذلك تحت تأثير المحامين الوفديين الشباب وتحت تأثير الإشتراكيين ، خاصة انطون مارون الذي أصبح فـيما بعد أميناً عاماً لإتحاد النقابات ومات في السجن – وبين البورجوازية الصغيرة بتجارها المفلسين وموظفيها الصغار وخاصة بمحاميها ومهندسيها وأطبائها الذين يمثلون ، بالاشتراك مـع الطلاب ، « انتلجنتسيا »* تلهبها كتابات مصطفى كامل ومحمد فريد ، وتعي صفتها المصرية الخاصة بفضل احمد لطفي السيد، والتي تجد في سعد زغلول رمز قوتها وعزتها . وحدة على الأقل في فترة أولى (١٩١٩ – ١٩٢٣) بين هذه القوى الشعبية وبين جزء مهم جداً من أغنياء المدن وكبار مـلاك الأرض ، الذين كان يهمهم أن يغدوا ، في الحركة العامة ، أصحاب ثروات البلاد الوحيدين . وحدة بين الشعب وقوى الشرطة ، وضباط وجنود الجيش الذي لم يقبل إلا فريق بسيط منه ، بقيادة محمد حيدر – فيما بعد مدير عـام السجون ووزير الحربية عندما كانت القاهرة تحترق – بالقضاء على الثورة . وحدة بـين

---

* الكلمة روسية وكانت تطلق في السنوات التي تلت سنة ١٨٦٣ على جماعة المثقفين والطلاب الروس الذين ينتمون الى الطبقات المتوسطة والميسورة والذين سيطرت على اهتماماتهم ثلاث مشاكل: الارهاب ، الفلاحون وأوروبا حتى سنة ١٩٠٥ على الأقل . (المترجم)

الكتاب والشعراء والفنانين ورجال الدين والفلاسفة والجماهير الأمية المتعطشة للحرية . كان إعـلان الاستقلال الذي حدت منه البنود الأربعـة الاضافية ، وإعلان الدستور الذي يعطي الملك سلطات واسعة ، سنة ١٩٢٣ ، وتأسيس بنـــك مصر سنة ١٩٢٠ ، وظهور الوفـــد كحزب سياسي حاكم مع الحزب الاشتراكي (سنــــة ١٩٢٠) والحزب الشيوعي المصري (سنة ١٩٢٢) ، وتثبيت دعائم الحركة النقابية ونشأة أول اتحاد للنقابات المصرية ، كان كل ذلك معبراً عن الانتصارات الشعبية .

ولكن الثورة لم تصل الى القرى ، وحـال اتفـاق القصر والبورجوازية الكبيرة دون نجاح الوفد ، كما دفع الاتفاق هذا الأخير للتنكر لليسار والقبول بالنظام القائم حيث ازدادت حصة البورجوازية المصرية .

من عام ١٩٢٣ الى ١٩٥٢ ، ورغم ان الأكثرية كانت للوفد فـــان هذا الأخير لم يحكم سوى سبع سنوات . وتسلمت الحكم أحزاب القصر – حزب الاتحاد الذي كان يتزعمه حلمي عيسى باشا وحزب الشعب الذي كان يرئسه اسماعيل صدقي باشا (سنة ١٩٣٠) – حزب كبار ملاك الأراضي (حزب التحرر الدستوري ، أسسه محمد محمود باشـــا ثاني مـالك بعد الملك ، سنة ١٩٢٣) حزب البورجوازية الصناعية الكبيرة (الحزب السعدي ، أسسه سنة ١٩٣٦ أحمد ماهر ومحمود النقراشي) يسند هذه الأحزاب بطرق متبـــاينة حزب المستقلين ، ممثـــل المصارف وأوساط الأعمـــال والصناعة الكبيرة والإطارات الموجهة في التكنوقراطية ، كانت هــــذه الاحزاب تتقلد الحكم باتفاق تام مع لندن ، وبعد سنة ١٩٤٥ ، مع لندن وواشنطن . مـا زالت مصر مزرعـة قطن لنكشير ولكن يجـد السعي لتصبح القـاعدة السياسية والعسكرية الرئيسية للاستعمار ، عند ملتقى قارات ثلاث حيث تتصل افريقيا بالمتوسط الشرقي وجنوب شرق آسيا ، مسيطرة على مواقع العالم المستعمر الذي لم تكن قد أطلقت عليه آنذاك (١٩١٩ و ١٩٣٩) تسمية « العالم الثالث » .

إذا صح أن الوفد كان حريصاً على الديمقراطية البرلمانية ، وعلى تحقيق عدل أوسع في حيـاة البلاد اليومية – كما يشهد على ذلك الانجـاز الضخم في حقل

التعليم وبدأه طه حسين[1] ، كما يشهد عليه قانون العمل[2] ، وإنشاء ، سنة ١٩٣٠ ، المصرف الزراعي التعاوني لإعانة صغار الملاكين بشكل خاص - ولكن الوفد لم يكن من الأحزاب الثورية فعلاً . فإن قيادته لم تفكر في وقت من الأوقات في حمل لواء الثورة الى قلب البنيان الاجتماعي ، بتوزيع الأرض توزيعاً أكثر عدلاً ، أو ان تضرب البورجوازية الكبيرة التي تستثمر الشعب بالاشتراك مع المصارف البريطانية والعالمية .

سوف يصبح هذا الاتجاه نحو المحافظة ، في الميدان الاجتماعي ، رجعية سياسية صريحة تزداد بصعود فؤاد سراج الدين ، أحد كبار ملاكي الأرض ، الذي صار أميناً عاماً للوفد سنة ١٩٤٢ وسلك طريقاً معاكساً لسلفيه ، مكرم عبيد وصبري أبي علم ، اللذين كانا ممثلين حقيقيين لمثقفي المدن المنتمين للبورجوازية الصغيرة ، ديمقراطيَّين متحرِّرَين بالفطرة ، ومتعلقَّين بأفكار الثورة الفرنسية وثورة ١٩١٩. إذن، لا أمل بالثورة الزراعية ومعها الربط بين الفلاحين وبورجوازية المدن الوطنية ، بين الشعب والقوى الوطنية المسلحة . هنا يكمن السبب العميق لفشل ثورة ١٩١٩ في الوصول إلى أهداف الثورة البورجوازية الوطنية المصرية ، أي استقلال السلطة السياسية في الداخل والخارج ، وجعل الحياة الاجتماعية ديمقراطية في المدن والقرى ، وذلك بممارسة سلطة اقتصادية كاملة من قبل البورجوازية الوطنية المرتبطة بالشعب . هنا يكمن السبب أكثر مما يكمن في ملاحقة اليسار المستمرة منذ سنة ١٩٢٤ .

وعندما كانت القاهرة تحترق والضباط الأحرار يستعدون للإستيلاء على

---

١ - طه حسين ، عميد الادب العربي ، عرض فلسفته في الثقافة المصرية في كتاب هام ، مستقبل الثقافة في مصر . القاهرة ، ١٩٣٩ . حيث يؤكد الدور المتوسطي لمصر .

٢ - حول التشريع . راجع :

زكي بدوي : Les problèmes du travail et les organisations ouvrières en Egypt, ed. fr. Alexndrie, 1948;

محمد فهيم أمين : « طريق الحركة النقابية وتشريعات العمل في مصر . » القاهرة ، ١٩٦١ .

الحكم، كان كبار ملاكي الأراضي ما يزالون يملأون المسرح السياسي ويقطعون الطريق على تغيير البناء الاجتماعي المتداعي [1] .

وها قد وجد الفكر السياسي المصري ، في سنوات ما بين ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، مثال ما كان يمكن أن تكونه الثورة السياسية المصرية سنة ١٩١٩ ، في الثورة الصينية، فيما لو اتاحت الفرصة لثورة فلاحية وشكلت جبهة وطنية شعبية وخلقت جيشاً ثورياً . يبدو « **الزحف الطويل**[*] » ، اكثر فأكثر كالجواب الوحيد على الاستعباد الطويل في بلد ذي حضارة عتيقة ، في بلد فلاحين فقراء لا تقوى فيه البورجوازية الكبيرة على إحياء ملايين من الرجال يتعطشون للولادة من جديد .

هاتان هما الخلفيتان اللتان سترتسم عليهما تطورات الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية ، تطورات تزيد ثوريتها بإطراد .

وقبل هذا بزمن طويل ، قبل الحرب حاولت دعاية قوى المحور إنتزاع البورجوازية المصرية الكبيرة من حلفها مع بريطانيا العظمى وإجتذاب العناصر القومية المتحدرة من الطبقات المتوسطة .

وكان موسوليني ، « حامي الإسلام » ، يؤثر العمل بواسطة العائلة المالكة ، المرتبطة تقليدياً بعائلة فيكتور ـ عمانوئيل[**] . أما هتلر ، فقد كان بطلاً في نظر فريق من القوميين المصريين الشباب ، الواقفين بعنف في وجه بريطانيا العظمى ، خاصة بعد المعاهدة الانكليزية ـ المصرية سنة ١٩٣٦ التي كانت

---

١ ـ « كانت الارستقراطية الزراعية تملك أكثر من حيلة لتؤمن سيطرتها على السلطتين التشريعية والتنفيذية (...) واحتفظ الانتخاب المباشر ، مع كونه ديمقراطياً ، بهذه الطبقة الاجتماعية . في الحكم » .

(Adel Amer : la faillite du système constitutionnel Egyptien, thèse de droit, Paris 1955, ex. doct. p. 413 .)

* ـ الثورة الصينية التي استمرت اكثر من ربع قرن وكسبت الصين بقعة بقعة بحركة أشبه ما تكون بالزحف الطويل (المترجم) .

* * ـ العائلة الملكية الايطالية التي حكمت بعد توحيد ايطاليا (١٨٦١) (المترجم) .

نتيجة تنازل متبادل بين الوفد والحكومة البريطانية غداة الموجة الثورية الجديدة عام ١٩٣٥ [١] . والجدير بالذكر ان فريقاً من الحزب الوطني القديم ، أمثال فتحي رضوان ونور الدين طراف وأحمد حسين ، حضروا مؤتمر الحزب النازي في نورنبررغ (١٩٣٦) باحثين عن مثل أعلى وصيغ جديدة للعمل [٢] .

بدت الحرب العالمية الثانية للرأي العام المصري كخلاف بين الحلفاء ، الذين يملكون المستعمرات وغيرها من بلدان تابعة (ومنها مصر) ، وبين الدول الكبرى الجديدة التي تنازعهم السبق . وإستغلت شبكات المحور في مصر أزمة التموين[٣] والضيق المتزايد الذي يشعر به رجل الشارع ازاء حالة الحصار وتحويل مصر إلى قاعدة عسكرية لقيادة الشرق الأوسط (الإنكليزية) . وبدا وصول المارشال رومل إلى العلمين في كانون الثاني ـ شباط سنة ١٩٤٢ على بعد ٨٠ كلم غرب الاسكندرية مؤذناً «بتحرير» مصر على يد الجيوش الإيطالية ـ الألمانية . وتحولت المظاهرات ضد فقدان القوت إلى انفجارات ضد الإنكليز تهتف : إلى الأمام يا رومل ! وحذاء فاروق فوق رأسك يا جورج !

صباح ٤ شباط سنة ١٩٤٢ قامت المصفحات البريطانية بحصار قصر عابدين وفرضت على فاروق وزارة برئاسة مصطفى النحاس الذي رضي بالرجوع إلى

---

١ ـ هذه المرحلة التي نشأت فيها منظمة الضباط الاحرار وغيرها من المنظمات ، لم تعرف حقها من الدراسة . يمكن الرجوع الى عبد الرحمن الرافعي : « في أعقاب الثورة المصرية » . II ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ١٩١ - ٢٢١ ،« ومقدمات ثورة ثلاثة وعشرين يوليو ١٩٥٢ »، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ا . عامر ، « ثورة مصر » ... ص ٦٦ - ٧٥ ، شهدي ع . الشافعي ، ص ٨٠ - ٨٦ ، ف . جرجس : ص ١٧٢ - ٨ ، أحمد بهاء الدين ، « فاروق ملكاً » ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٥٢ .

٢ ـ نشر أحمد حسين مذهبه ، « ايماني » ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، نوع من كفاحي مصرى . في هذه الفترة دخل جمال عبد الناصر الشاب صفوف مصر الفتاة ، حيث بقي سنتين .

٣ ـ صادق سعد : « مأساة التموين » ، القاهرة ١٩٤٥ .

الحكم على « رأس الحراب الانكليزية » ، كما سيقال فيما بعد [1] . وبظهورها بمظهر المبرر لهذا التدخل العنيف في شئون السيادة المصرية ، فقدت قيادة الوفد ثقة الجماهير . وتحول السعديون والإستقلاليون نحو واشنطن التي بـــدت لهم مؤهلة لخلافـــة السيطرة البريطانية المتزعزعة . رغم المنع ، قامت الاحزاب الفاشية – مصر الفتاة لأحمد حسين ، وبشكل خاص جماعة الأخوان المسلمين القوية لحسن البنا – تجمع الأعضاء وتنظم نفسها .

ويرتسم في اليسار أهم مـــا في الإتجاه الجديد للحركة الوطنية المصرية . فقد أسست جماعات من المثقفين ، مصريين وأجانب ، المنظمات الماركسية الأربع التي اعطت الحزب الشيوعي (١٩٥٨) إطاراته ، وذلك عبر تقلبات وإنقسامات متعددة . في مرحلة اولى ، إنطلقت هـــذه المنظمات لكسب الأنتلجنتسيا المصرية ، خاصة الطلاب وحملة الشهادات الجامعية . وأنشئت في هـــذه الفترة مراكز الإعداد السياسي والثقافي وخاصة دار الأبحاث العلمية ولجنـــة نشر الثقافة الحديثة والدراسات ، من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٦ . وبعدها بفترة قصيرة أنشئت صحافـــة ماركسية : الفجر الجديد ، أم درمان ، الطليعة (١٩٤٥ – ١٩٤٦) ثم الجماهير (١٩٤٧ – ١٩٤٨) . وكانت المرحلة الثانية هي الإلتقاء بالحركة العمالية ، إلتقاء رافقه تمصير جـذري للأطارات [2] . وفي نهاية

---

١ – في شهادته في دعوى قاتل أمين عثمان باشا ، أشار مصطفى النحاس الى امكانية تسلل عملاء شغب بريطانيين ..

٢ – حول تاريخ الحركات الثقافية في تلك الفترة ، راجع : ر . مكاريوس :

La jeunesse intellectuelle d'Egypte au lendemain de la deuxième guerre mondiale, Paris - la Haye 1960.

وكتب ش . ع . الشافعي وفوزي جرجس وابراهيم عامر ، اقتطعت منها المراقبة نصوصاً كثيرة . وما يذكره W. Z. Laqueur في :

Communism and nationalism in the Middle-East, 1957, p. 31 - 62.

لا يشكل مراجعة مباشرة وبالاضافة الى ذلك فهو ناقص جداً . وبدأ عدد من المنشورات بالظهور بالاستناد الى وثائق عديدة ، حول تاريخ الشيوعية المصرية ، من ١٩٣٩ الى ١٩٥٨ ، وذلك في الخفاء ، منذ ١٩٤٧ . ليس من الاكيد ان القسم الاكبر لم يفقد نهائياً .

سنة ١٩٤٥ أسس العمال اليساريون اتحادين نقابيين : اللجنة التحضيرية لعمال مصر ومؤتمر نقابات مصر العمالية [١] . وفي الوقت نفسه نظمت جامعة شعبية وطنية ، قرب فندق شبرد ، دروساً مسائية في الإقتصاد السياسي والتاريخ والفلسفة والأدب والسياسة العالمية لتثقيف الإطارات مع ٦٠٠ عامل خلال الأشهر الستة الاولى . وإشترك النقابيون المصريون ، من الإتجاهين ، في المؤتمر التأسيسي للإتحاد النقابي العالمي في باريس (تشرين أول ١٩٤٥) .

ومع سنة ١٩٤٥ تنتهي هيمنة البورجوازية المصرية على قيادة الحركة الوطنية . وافترق جناحا البورجوازية المصرية عند انتهاء الحرب لتهيئة مفاوضات الجلاء ؛ عزل الوفد من الحكم في ٨ تشرين أول ١٩٤٤ لصالح أحمد ماهر ، زعيم الحزب السعدي ، الذي إغتيل ، في ٢٤ شباط ١٩٤٥ لأنه بت في إعلان الحرب على دول المحور (أعلنت الحرب في ٢٦ شباط) . ولكن الوفد استمر في المطالبة بالاضطلاع بمسؤولية المصير الوطني الكاملة ؛ وأنشأ أحمد ماهر هيئة سياسية مؤلفة من زعماء الأحزاب المناوئة للوفد ومن الإستقلاليين ، وكلفت الهيئة بإرشاد الحكومة فيما يتعلق بالمطاليب الوطنية[٢] .

ومن جهة اخرى ، قام مثقفون وفديون وقوميون وشيوعيون ونقابات عمالية بتشكيل هيئة جديدة ، اللجنة الوطنية للعمال والطلاب ، التي امتد نفوذها المباشر إلى جامعتي القاهرة والإسكندرية ، وإلى طلاب المدارس الثانوية والفنية في مجموع البلاد ، وإلى مجموع الانتلجنتسيا ، وإلى فروع مهمة من المهن الحرة وإلى كل النقابات المصرية دون تمييز في الإتجاه أو مكان العمل . وقد وضع البيان الذي أذاعته الهيئة في الموضع الأول الجلاء التام عن مصر والسودان ، وجعل القضية المصرية عالمية والتحرر من الإستعباد

---

١ - ش . ع . الشافعي ، ص ٩٥ .

٢ - ع. ر. الرافعي ، في أعقاب ... III . القاهرة . ص ١٧٨ - ١٧٩ .

الإقتصادي، وكذلك كل وثائق العمل الذي قامت به اللجنة حتى تموز ١٩٤٦[١]. وأتبعت مناهج العمل الجماهيري لجـان وطنية للمعامل والشوارع والمهن على رأسها اللجنـــة الوطنية للعمال والطلاب ؛ مظاهرات جماهيرية ؛ إضرابات ؛ علاقات مع الحركة العالمية الديمقراطية التي تكافح الإستعمار ؛ وأخيراً الصراع المسلح ضد القوى المحتلة ، إذا دعت الحاجة .

واستعد فريقا البورجوازية للتفاوض بشعاري « الجلاء » و « وحدة وادي النيل تحت التاج المصري ...». وبينما كان تحالف اليسار الوفدي مع الشيوعيين يشيع الديمقراطية في صفوف الجماهير ويهيىء الشعب لتسلم أمر البلاد كلها ، اتفق التحالف المناوىء للوفـــد ، وكان أقلية تتشبث بالحكم[٢] ، مع بريطانيا العظمى لتهيئة الوضع موجهاً جهوده ضد الحركة الوطنية الديمقراطية . وفي التاسع من شباط عام ١٩٤٦ قامت الشرطة المصرية ، بأمر من محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة ، بحصار ثم بفتح جسر عباس لتحطيم موجـــة المظاهرة الطلابية التي كانت تصعد من الجيزة نحو وسط القاهرة : الحصيـــلة عشرات من القتلى ومن المفقودين ، ومئات من الجرحى . أجبرت الوزارة على الاستقالة ، فخلفها في الحكم إسماعيل صدقي الذي بدأ بالمخاتلة ، سامحاً بتنظيم المظاهرات . وفي ٢١ شباط سنة ١٩٤٦ قامت مظاهرة رائعـــة في القاهرة والاسكندرية وكل المدن تلبية لنداء اللجنة الوطنية للعمال والطلاب ؛ فأسقطت بنادق ثكنات قصر النيل عدة ضحايا . وفهم إسماعيل صدقي ان عليه تحطيم القيادة الشعبية الجديدة كي يستطيع المفاوضة بشأن معاهدة الدفاع المشترك التي عرضها عليه بيفن ، وزير الخارجية البريطانية . تبع هذه المظاهرة، في الرابع من آذار مظاهرة حـــداد وإحتجاج على موقف رئيس الوزارة الذي يصف

---

١ - راجع ش. ع. الشافعي . ص ٩٨ - ٩ . ولكن المراقبة حذفت الكثير من النص .

٢ - من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩ ، توالت على الحكم الحكومات التالية : محمود فهمي النقراشي (٢٤ شباط ١٩٤٥) ، اسماعيل صدقي (١٧ شباط ١٩٤٦) ، النقراشي «٩ ك١ ١٩٤٦» عبد الهادي « ٢٨ ك١ ١٩٤٨ » ، حسين سري « ٣ت٢ ١٩٤٩ ».

الشعب « بالرعاع ». نشرت الأهرام ، في الثامن من تموز ، نداء للجنة الوطنية للعمال والطلاب يدعـــو لتنظيم مظاهرة ضخمة في ١١ تموز ، ذكرى قصف الاسكندرية عام ١٨٨٢ ، وذلك تعبيراً عن الارادة الوطنية . في العاشر من تموز أعلنت خمس عشرة حركة تأييدها للنداء . في ليل ١٠ – ١١ تمـــوز تقوم شرطة صدقي ، رئيس إتحاد الصناعات المصري ، بتوقيف ٢٠٠ زعيم سياسي ونقابي وطلابي ، وأساتذة ، وصحفيين وكتاب، بتهمة الشيوعية؛ ويذيع حل احدى عشرة منظمة سياسية وثقافية ونقابية ، ويمنع صدقي الجرائد اليسارية عن الصدور كما يمنع جريدة الوفد اليومية « صوت الأمة » التي يديرهـا محمد مندور [١]. ويطير صدقي إلى لندن ، مستفيداً من الهدوء الذي إنتزعه، ليفاوض المشروع المعروف بإسم مشروع « صدقي – بيفن» في ٢٦ تشرين أول ١٩٤٦ . وتحت الضغط الشعبي، إضطر سبعة أعضاء من لجنة المفاوضة إلى إعلان انسحابهم من المشروع مما حمل صدقي على الاستقالة في كانون اول ١٩٤٦ ، فرجـع النقراشي للحكم محاولاً هـذه المرة انتزاع قرار من مجلس الامن معتمداً على الولايات المتحدة (آب – أيلول ١٩٤٧) . أتت النتيجة ، كما هـــو منتظر ، سلبية : لم تستطع البورجوازية أن تحل المسألة الوطنية ، حتى شكلياً .

أصبح من الضروري ، وبشكل حاسم هذه المرة ، ايقاف تقـدم اليسار . فإن هذا الأخير ، رغم حـل منظماته وتلاشي اللجنة الوطنية للعمال والطلاب، قـد تغلغل تأثيره في الجامعة [٢] وأصبح ، بشكل خاص ، أكثر فأكثر فعالية ضمن الوفد ، وذلك بصوت عزيز فهمي ، محـام وشاعر وبطل الحريات العامة والديمقراطية في البرلمان والبلاد، وبقلم أحمد ابي الفتح، رئيس تحرير «المصري» ،

---

١ – بقي اول « قضية شيوعية كبيرة » بعد الحرب : حـــكم على عشرين من المسئولين ، ثم صدرت أحكام البراءة في ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، راجع الأهرام ١٠ – ١٧ تموز ١٩٤٦

٢ – ولكن أستاذه الانكليزي المستعرب، أ. ج. م. غريك ، يكتفي بوصف نفسي، اجتماعي للوسط الطلابي الذي عاش فيه (the Egyptien students) M. E. J. VII, 1953 no. 3, p. 293 - 9.

الذي أصبح على رأس الجرائد اليومية المصرية . اذ يجب انتزاع مكاسب التحالف الفعلي بين اليسار الوفدي والشيوعيين ، وانتزاعها من الجبهة الوطنية التي بدأت تنفذ الى القرى ، منذ ١٩٤٥ ، (وهذا حدث جديد) خاصة حول المراكز العمالية في شبره الخيمة ، قرب القاهرة ، وفي المحلة الكبرى ، وفي الشرقية ، بمواجهة قاعدة قنال السويس العسكرية ، وفي بحيرة ، جنوب الاسكندرية .

سيقوم الاخوان المسلمون بهذا الدور . بدأ مرشدهم الاعلى ، حسن البنا ، بالوقوف على أهبة الاستعداد لكل طارىء ، مشدداً على ضرورة دخول الإسلام الحياة السياسية . ولكن تشكيل الجبهة الوطنية للعمال والطلاب فضح نواياه ، إذ قذف بفرقه في الصراع ضد الجبهة الوفدية – الشيوعية ، وأنشأ مراكزه الخاصة للتجمع الشعبي في الجامعة ، وفي الحركة النقابية ، والصحافة ، متهماً القيادة الشعبية الجديدة بإسم الدين ، ناشراً التشويش حيثما يستطيع . ويشكل تحليل منشورات حسن البنا في هذه الفترة وتحليل إفتتاحيات **الدعوة** الذي قام به محمد حسين الناطق بلسان حلقة « دار الابحاث العلمية » في كتابه : **الاخوان المسلمون في الميزان** ، الصادر سنة ١٩٤٥ والمفقود حالياً ، يشكل هذا التحليل ملفاً مفحماً : لم تقم هذه الجماعة القوية التي كان لقائدها علاقات وثيقة مع الجنرال كلايتون ، آنذاك مستشار السفارة البريطانية في القاهرة للأمور الشرقية ، لم تقم بأية حركة ضد المحتل . اما دعايتها وعملها ضد الجبهة الوطنية فعنيفان كل العنف . ونظمت مباشرة سلسلة من الاغتيالات : محاولات إغتيال لم تنجح ضد مصطفى النحاس (٦ كانون اول ١٩٤٥ ، ٢٥ نيسان ١٩٤٨ ، ثم تشرين الثاني ١٩٤٨) اغتيال حسين توفيق لامين عثمان (٥ كانون الثاني ١٩٤٦) ، انفجار رزمة ديناميت في صالة سينما مترو (٦ أيار ١٩٤٧) ، إغتيال نائب رئيس محكمة التمييز في القاهرة ، أحمد الخازندار (٢٢ آذار ١٩٤٨) ، نسف محلات وأحياء يهودية بالديناميت ، مراراً ، (شيكوريل ،

اوريكو ، محلات عدس ، بنزيون ، غاتينيو ، شركة المعادي ، في آب ؛ ولكن خصوصاً نسف حارة اليهود بالديناميت في أيلول (٢٠ قتيلاً ، ٦١ جريحاً) ، إنفجار في شارع جلال (تشرين الثاني ١٩٤٨) ، وإكتشاف سيارة « جيب » محملة بالمتفجرات ، في القاهرة (١٥ تشرين ثاني ١٩٤٨) [1] .

وفي ٤ كانون اول ١٩٤٨ قتل اللواء سليم زكي ، قائد شرطة القاهرة ، والمشرف على الإضطهاد ، قتل في مصفحة القيادة . في ظل أسوار كلية الطب التي حاصرتها الشرطة . وأخيراً بلغت موجة الإرهاب التي قام بها الاخوان المسلمون غرضها أي إعطاء الحكومة حجة لتعليق الحريات العامة وضرب الجبهة الوطنية مرة ثانية . ولكن التطرف في الارهاب دفع السلطة ، كي تحمي نفسها، إلى ضرب المنظمة السرية .

لنرجع إلى فترة أقرب من هذه بقليل ، الى ربيع ١٩٤٨ . كانت تهيأ تمثيلية ضخمة ، مسرحها الشرق الاوسط بكامله .

في ١٥ أيار ، كان على الجيوش البريطانية ان تجلو عن فلسطين بعد انتهاء الإنتداب . منذ عدة أشهر ، كانت الحرب الاهلية قد بدأت . في ١٥ أيار أعلنت الحرب وتدخلت دول الجامعة العربية عسكرياً للحفاظ على عروبة فلسطين . وكانت العملية ، على أمد بعيد ، لصالح القوى الغربية ، يدعمها في قلب الشرق العربي حليف لا يتردد عن القيام بعمل عسكري ضد بلد عربي أجرم لمعاداته الاستعمار . ولكن هذه قصة ثانية . مباشرة ، مكنت حرب فلسطين الحكومات الرجعية في الدول العربية من شن حملة جديدة على اليسار ، المتهم بالخيانة لأن الاحزاب الشيوعية ، دعت للإعتراف بدولة اسرائيل وانشاء دولة فلسطين العربية ، والتعويض على

---

١ – ع . ر . الرافعي : « في أعقاب ... » ، III ، ص ٢٦٢ – ٧٢ ، البراوي : The military coup ... p. 161 - 3 .

اللاجئين وعقد معاهدة صلح مع الدولة الصهيونية . في مصر ، اعلنت حالة الحصار ، في ١٥ أيار ، وأرسل ألوف من الشيوعيين والنقابيين والتقدميين والوفديين اليساريين الى مخيم التجميع في الطور ، على البحر الاحمر . في ٨ كانون الاول اعلن النقراشي حل جماعة الإخوان المسلمين . في ٢٨ منه ، قتله احد الاخوان ، عبد المجيد أحمد حسن . في اليوم نفسه خلفه ابراهيم عبد الهادي على رأس الحزب السعدي والحكومة. فأوقف وسجن اعضاء الاخوان المسلمين ، ولكن حسن البنا بقي طليقاً . وأخيراً ، في ١٢ شباط ١٩٤٩ ، اغتيل « المرشد الاعلى » بدوره .

كان الطور فترة استراحة جديدة دون أن يعطي حلاً للمشكلة الاساسية . فرحل عبد الهادي بدوره مفسحاً المجال لوزارة انتقال برئاسة حسين سري ، في ٣ تشرين ثاني ١٩٤٩ . بعد هذا التاريخ بشهرين ، في ٣ كانون ثاني ١٩٥٠ ، جرت آخر انتخابات عامة في مصر : احتفظ الوفد بمكانته كأول حزب في البلاد ، ولكنه لم يعد يملك الاكثرية المطلقة اذ حصل على ١،١٣٥،٦٤٣ صوتاً من أصل ٢،٨٥٩،٧٤١ أي ٣٩،٦ ٪ من مجموع الاصوات ، رغم مساندة اليسار التامة له الذي قرر الخلاص من الحكومات الرجعية المكشوفة . وفاز اثنان وثلاثون نائباً مستقلاً بناء على البيان الذي أذاعوه وهو يستهدف : تحديد الملكية العقارية، الغاء الاوقاف، تصنيع البلاد ، زيادة الحماية الجمركية ، ضمانات اجتماعية عمالية ، تشغيل العمال النقابيين فقط ، لامركزية ادارية ، تعميم التعليم المجاني . وانتخب نائب عامل وآخر اشتراكي .

ظهر الوفد ، بوضوح تام ما كانه دائماً ، اي جبهة انتخابية بين مختلف قطاعات البورجوزاية الوطنية ، يوجهها كبار ملاكي الأرض الذين يسيطرون على الجهاز بفضل فؤاد سراج الدين . اعلن النحاس عزمه على التفاوض مع بريطانيا ووقع اتفاق النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة في ٥ أيار ١٩٥٠ .

وتبع التوقيع مفاوضات بغية الوصول الى معاهدة صداقة وتجارة وملاحة ، بين مصر والولايات المتحدة. وفي المدن ، عادت القلاقل العمالية – ٤٩ اضراباً عام ١٩٥٠ – وعاد الشيوعيون يمارسون نشاطهم الذي حدت منه الاعتقالات الواسعة . وجمعت حركة أنصار السلم لفيفاً كبيراً من المثقفين حول مجلتها ، الكاتب . وشرعت لجنة تحضيرية لاتحاد نقابات مصر بالعمل لتوحيد الحركة العمالية . وعادت اللجنة التنفيذية للطلاب تمارس نشاطها بقيادة ينتمي ثلثا أعضائها للجبهة الوطنية المؤلفة من وفديين وشيوعيين . وأخيراً ، شرعت الحركة النسائية بإنشاء اتحاد وطني للنساء .

طوال عشرين شهراً أصر الوفد على التفاوض . ومما قاله للانكليز : « علينا ألا ننسى أن أهم سلاح تستعمله الدعاية الشيوعية في مصر وفي كل البلاد التي يحتلها أجنبي انما هو هذا الاحتلال والنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عليه .. » في الداخل ، وبينما شددت قوى الجبهة الوطنية ضغطها على وزارة النحاس ، جهد الجناح اليميني للوفد ، بقيادة سراج الدين ، للقضاء على الثورة : لم ترفع حالة الحصار قبل خمسة أشهر من عودة الوفد الى الحكم وصدر قانون يجعل كل حركة لمقاومة موجة اضطهاد اليسار مستحيلة. وأخيراً حاول سراج الدين ، عبثاً ، التغلب على مقاومة نوابه أنفسهم ليؤيدوا قانون المشبوهين السياسيين ... حاول جناح الوفد اليميني عبثاً ، خلال عشرين شهراً ، تجنب المعركة ونقلها الى مجال آخر . عشرون شهراً انتهت بقطع المفاوضات وبمهاجمة المعاهدة الانكليزية المصرية واتفاقية السودان وذلك مساء ٨ تشرين الاول ١٩٥٠ الذي حقق نصر قوى الجبهة الوطنية على اليمين الوفدي ، اي بعبارة أخرى ، نصر القيادة الشعبية الجديدة للحركة الوطنية ، في المجال النظري ، على القيادة القديمة للبورجوازية الكبيرة .

منذ ذلك اليوم ، لم يعد زمام المبادرة في ايدي قيادة الوفد . وبعد

خمسة أيام من تصريح مصطفى النحاس التاريخي في المجلس ، رفضت الحكومة الوفديـــة اقتراحات الولايات المتحدة وبريطانيـا وفرنسا وتركيا (١٣ تشرين الاول ١٩٥١) بالانضمام الى حلف دفاع جماعي ، قاطعة العلاقة بذلك ليس مع القوة المحتلة فقط وانما مع مجموع حلف الاطلنطي .

وفي اليوم التـالي لتصريح النحاس في المجلس، اي صباح ٩ تشرين الاول ، زحفت المظاهرات الشعبية على المدن . في الاسماعيلية حاول مشاغبون حمل المتظاهرين على تحطيم محـلات « نافي » الانـكليزية ، فـأطلق الرصاص واحتلت المصفحات المدينة . كانت هذه شرارة حرب العصابات التي امتدت لقـاعدة قناة السويس كلها ، من ٩ تشرين الاول ١٩٥١ الى ٢٦ كانون الثـاني ١٩٥٢ .

ورداً على نداء الحكومة ، ترك ٨٠٫٠٠٠ عـــامل ومستخدم مصري عملهم ، وشلوا بذلك العمل الاداري وقاعدة العمليات ، في القاعدة .

في القاهرة والاسكندرية نظمت لجان الطلاب التنفيذية حشد المتطوعين وارسالهم ، بشكل **كتائب** ، الى مقاطعة الشرقية التي تؤدي الى القناة . من هم أفراد الكتائب هذه ؟ طلاب وعمال ، كان يعمل عدد منهم في القاعدة ، وفلاحو المحـلة وعدد من المثقفـين . وينتمون للمنظمات الشيوعيـة وللشبيبة الوفدية وللحزب الوطني القديم ، وحتى لمصر الفتـاة ، وعـدد منهم ينتمي للإخوان المسلمين . وقامت فئة من الضباط الشباب تدرب المتطوعين على استعمال السلاح . ولكن الجيش والشرطة بقيا متحفظين كل التحفظ . وكل ليلة ، كان يتوجه المتطوعون الآتون من المدن صوب القاعدة وأمامهم أربعة أهداف واضحة : احراق المستودعات ، قطع خطوط المواصلات ، منع كل تموين ، جعل حياة الجنود الاجتماعية مستحيلة في القاعدة . لم يكن هناك قيادة موحدة للمتطوعين ولا تنسيق في العمل ، بل غالباً ما كان يحدث

هجوم ينبه القاعدة مسبباً بذلك الفشل الدامي لمحاولة ثانية قريبة يقوم بها فريق آخر ، بعد الاولى بقليل . ولكن لم يكن هناك ، بشكل خاص ، تغلغل بين السكان المحليين . فقد كانت فرق المتطوعين من سكان المدن أتوا حاملين السلاح ليتابعوا المهمة التي كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلاب قد دعت اليها كل المصريين . فلم يروا ، مباشرة ، الضرورة الملحة لجعل عملهم الثوري ثورة فلاحية حقيقية ، ولم ينتبهوا لربط مشكلة الارض بمشكلة الاستقلال ، رغم ان برامج اليسار ، في تلك الفترة ، كانت تضع هذه المسألة في مقدمة مطاليبها . ولكن المنظمات منقسمة وليس ثمة هيئة قيادية دائمة وفعالة للجبهة [1] .

في الطريق ، تحدد العمل العسكري وانتشر في القرى . وأنشئت لجان مقاومة في كل قطاعات الاسماعيلية وبين فلاحي بركة ابوجاموس وعزبة عطوة ونفيشة . وجرت معارك نظامية بين القوى البريطانية تسندها المدفعية والمصفحات وبين الفدائيين ، لا سيما في الكورين والتل . لأول مرة ، في الكورين ، اصطدمت المصفحات البريطانية بقرية مسلحة بكاملها ، واضطرت للرجوع على أعقابها [2] .

في المعسكر البريطاني رفض الموريسيون القتال وعوقبوا بالتوقيف، بالمئات . كما ان المجندين البريطانيين ، وقد عملت فيهم الدعاية الشيوعية عملها منذ سنوات ١٩٣٩ / ١٩٤٥ ، بدأوا يتذمرون آملين نهاية هذه الحرب المزعجة والعقيمة. وفي جريدة التايمس أصداء لهذا الوضع: «ان أعصاب الجنود البريطانيين في وضع لا يطاق . وهم يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ

---

١ ـ اجتمعت لجنة للجبهة الوطنية ، في ايلول ١٩٥١ ، حضر الاجتماع فتحي رضوان ، أحمد حسين ، أحمد كامل قطب ، ممثلين لحزب الفلاح الإشتراكي ، ويوسف حلمي أمين عام حركة انصار السلم (الملايين ، رقم ١٩ ، ٢ ايلول ١٩٥١) .

٢ ـ حتى أخبار اليوم تعترف بذلك ، راجع ش . ع . الشافعي ، ص ١١٨ .

بقاعدة عسكرية فقدت كل قيمة بسبب الشعور الوطني المعادي ... »[١] .
مات في المعركة حوالي ٦٠٠ فدائي[٢] . وقدمت كل مقاطعة وكل مدينة قربانها من الأبطال الذين سقطوا في ساحة الشرف : مصطفى أحمد، محمود المردنلي، محمد رشاد جريش ، سلامة إبراهيم ، سايد ابو الشعيشع ، محمد عبد الهدهد ، من الشرقية ؛ عباس العصار الذي حيته جامعة الإسكندرية بمظاهرة صامتة ضخمة ؛ عمر شاهين أحمد المنيسي ، الطيار أحمد عصمت ، وكلهم قاهريون ؛ والطفل نبيل منصور ، من بور سعيد .

في القاهرة تجاوزت الحركة الوفد . فغداة قصف المدفعية البريطانية لقرية كفر عبدو ، اقدمت الحكومة على العمل فقررت : اغلاق نادي الجزيرة وطرد الاعضاء الانكليز ،البت في قطع العلاقات السياسية والتجارية مع لندن،استدعاء السفير من بلاط سان جيمس ، عبد الفتاح عمر ،الانكليزي النزعة عقاب كل شخص يتعاون مع القوى العسكرية الاجنبية في البلاد ، ولكن خصوصاً السماح بحمل السلاح لكل المواطنين (١٠ كانون اول ١٩٥١) . عدا ذلك درست الحكومة امكان استبدال العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بريطانيا بمعاهدات مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية بل انها فكرت بتنظيم تحالف عسكري ، ضد الاستعمار ، بين دول الجامعة العربية . في المجال الشعبي ، تقدم تنظيم الصراع المسلح بسرعة . في بدء عام ١٩٥٢ اتفقت المنظمات المعنية على مواجهة الثغرات الموجودة والتي كلفت غالياً . الهدف هو تحويل معركة الفدائيين الى حرب فلاحية للتحرير الوطني ، وذلك عن طريق توزيع السلاح على الفلاحين وتكوين لجان تحرير في كل قرية وانشاء قيادة موحدة للكتائب وجريدة عسكرية للربط بين مختلف القطاعات . وكانت اللجنة التحضيرية لتوحيد النقابات في سبيلها لخلق اتحاد فعال . وتقاربت المنظمات الشيوعية في المعركة. ورغم اغتيال الشرطة السياسية لعزيز فهمي فقد صمد الجناح اليساري

---

١ - ٢٦ كانون اول ، ١٩٥١ The Times .

٢ - ش . ع ، الشافعي ، ص ١١٦ .

للوفد في وجه فؤاد سراج الدين واستلم الاشراف على مجموع صحافة الحزب . ووردت برقيات التضامن ووعود المساعدة من موسكو وبكين ومن كل العواصم الاشتراكية .

في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٥١ ، كتبت النشرة رقم ٣٥ الصادرة عن قوى الاحتلال ، موجهة كلامها للوفد : « كان من واجب الحكومة المصرية ان تضرب بيد من حديد رؤوس هذه الحركة المجرمة ... » [١].

في ١٨ كانون اول ، ألغى الملك نتائج انتخابات نادي الضباط ، لنجاح أكثرية وطنية ، برئسها اللواء محمد نجيب ، خلافاً لآمال القصر الذي صمم الامساك بزمام الجيش ليكون جاهزاً لحفظ الامن .

في ٢٥ كانون اول ، عين الملك حافظ عفيفي ، رئيس مجلس ادارة بنك مصر سابقاً وأحد كبار المسئولين عن فريق مصر ، عينه رئيساً للوزارة . وحافظ عفيفي هو الذي هاجم الوفد علناً ، صيف ١٩٥١ ، لوطنيته وأعلن عطفه على البريطانيين . فحيت النيورك تايمس هذا التعيين ، « اول شعاع من الضوء يمزق جو مصر المكهرب منذ قطع العلاقات مع بريطانيا » [٢].

في ٨ كانون الثاني ١٩٥٢ ، تم لقاء ترومان – تشرشل. في ١٣ كانون الثاني، كتبت مجلة أخبار اليوم الاسبوعية وهي المعروفة بعدائها للوفد ولليسار بكامله ، كتبت تقول : « اضطرت السفارة البريطانية في القاهرة (وكان السفير يومذاك هو السير رالف ستيفنسون) الى التفكير في ضرورة ايجاد حل يقوم على جلاء القوات البريطانية عن مصر ، لأن العسكريين أنفسهم يرون ان هذا الحل حتمي إذ أصبح من المستحيل تقوية القاعدة ، في الوضع الحالي ، وسط المقاومة الشعبية المتعاظمة » .

في ٢٥ كانون الثاني ، بناء على أمر من فؤاد سراج الدين وزير الداخلية ، هاجمت شرطة الريف المحصنة في السراي الحكومي في الاسماعيلية ،

---

١ ـ نفس المرجع ، ص ١٢٠ .

٢ ـ نفس المرجع ، ص ١٢١ .

المصفحات البريطانية التي اطلقت قنابلها طوال ١٢ ساعة . وهز استشهاد الشرطة الفلاحين مصر كلها ، ولكن قوى الامن نفسها ، هذه المرة ، قررت الدخول في المعركة .

وصباح السبت ٢٦ كانون ثاني ١٩٥٢ ، صدر العدد الاسبوعي لأخبار اليوم وفيه التنبوءات التالية : « بين الاجراءات التي تدرسها الحكومة للرد على العدوان البريطاني في الاسماعيلية ، رفع الحصانة عن السفير البريطاني واغلاق القنصليات البريطانية في اراضي مصر وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بريطانيا ». وفي مكان آخر ، نجد هذه البرقية من السيد إيور ، مراسل الصحيفة في لندن: « تتوقع لندن اشتراك الجيش المصري في معركة القناة... ».
في اليوم التالي ، كان موعد انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للنقابات العمالية .

صباح السبت ٢٦ كانون ثاني ١٩٥٦ ، انتشر الاضراب العام وشمل كل المصانع . واتجه طلاب جامعتي فؤاد وابراهيم وطلاب الأزهر نحو وسط القاهرة حيث التقوا بالعمال الآتين من الضواحي. وعلى شرفة رئاسة الوزارة ، خطب في الجماهير وزير الدولة عبد الفتاح حسن واعداً بقطع العلاقات فوراً مع بريطانيا وبعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي . ودعا الملك كل ضباط الجيش والشرطة الكبار الى وليمة في قصر عابدين . وصدرت الأوامر للشرطة السياسية ، التي اختفى رئيسها ، بالعمل ، في القاهرة والاسكندرية . ولكن عدداً من ضباطها أخذ يسحب حساباته من المصارف ...

قبل الظهر بقليل بدأت فرق الحراقين عملها وبين أيديهم لوائح تحمل أسماء المحلات المكلفين بحرقها بالترتيب . من هم هؤلاء ؟ أعضاء في حزب أحمد حسين القديم «القمصان الخضر» او مصر الفتاة ،الذي أصبح الحزب الاشترا كي فيما بعد، رجال متعصبون من « شباب محمد » يقولون بالرجوع الى الصحراء ، ولكن

خصوصاً أعضاء منظمة الإخوان المسلمين السرية ؛ كان هؤلاء ، طوال معركة القنال ، يقفون على حدة . بقوا في القاهرة يحرقون ويزرعون الديناميت . وبنشرهم موجة من الرعب ، كانوا يحاولون افتعال شعور معـــادٍ للسامية ، شعور لم تعرفه مصر من قبل . بينما كان الشيوعيون والوفديون يتجهون للقناة، كان الاخوان المسلمون يشنون حملتهم لتحطيم محلات بيع المسكرات وأماكن اللهو في القاهرة والاسكندرية ، ويطلقون الرصاص على العشاق في الشوارع المظلمة والضواحي ، داعين للتعصب الديني ، وللفوضى والحقد ...

عند الظهر كان مركز الاعمال والحي الحديث في القاهرة يحترقان ، وامتد الحريق في ساعات بعد الظهر الاولى . وتحـــول المتظاهرون الى متفرجين يشاهدون شطارة فرق الفاشيين يحيط بهم مئـــات من الرعاع العاطلين عن العمل والبؤساء . فالعـــاصمة الكبيرة ليست لهم وإنما للأغنياء الذين تحترق محلاتهم . لمَ التدخل إذاً [1] ؟

من حرق القاهرة ؟

بعد عشر سنوات ما زال السؤال يبحث عن جوابه ، على الصعيد القانوني . ثمة أمور غريبة حدثت . بلا شك استلم التحقيق المدعي العام نفسه . حكم على احمد حسين « زعيم الحـــزب الاشتراكي » واوقف، ثم أخلت سبيله سلطات النظام العسكري في الوقت الذي كان فيه العقيد جمـــال عبد الناصر وزيراً للداخلية . بل ان احمد حسين نشر كتاباً ضخماً عن المحاكمة ينتحل فيه لنفسه صفة البطل . وصدرت احكام قاسية بالاعمال الشاقة على سبعة من الموجلين بالاضاءة ؛ ولكن برأتهم سلطة قانونية عليا ، في كانون الثاني ١٩٥٩ ، وأطلقت سراحهم بدون ضجة في الوقت الذي كانت فيه شرطة العهد تضيق الخناق على

---

١ ـ حسين فوزي ، يتأمل « ملحمة الشعب المصري » . قـــال فيما بعد عن حق « يناير ١٩٥٢ او ما أسميه حركة انتحار الشعب المغلوب على أمره وقد فقد كل أمله في ممثليه » (سندباد مصري ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٥٦) .

التقدميين . لم يستطع التحقيق السري الوصول الى نتيجة . وضعت القضية جانباً . لا بد من الرجوع الى الملفات يوماً ما ... حتى ذلك اليوم ، هناك التحليل السياسي وشهادة المشاهدين .

ان الذين احرقوا القاهرة هم الذين مدهم هذا الحريق بحجة لتحطيم الكفاح الوطني ، نهائياً هذه المرة ، وهو على أهبة الوصول الى ثورة شعبية حقيقية ، يدعمها الفلاحون كلهم . وأسماء هذه القوى هي : الاستعمار ، كبار ملاكي الارض الملتفين حول الملك والبورجوازية الصناعية الكبيرة . وقد سارعت هذه القوى ، منذ وقت طويل ، وسلحت المنظمات الدينية – الفاشية التي تزرع الارهاب والشغب للنيل من سمعة الحركة الوطنية وتحويل تيارها نحو اعداء وهميين .

في نفس مساء ٢٦ كانون الثاني ، بينما كانت القاهرة تحترق ، رؤية رعب لا يمكن للذين عاشوا هذا النهار الحزين ان ينسوها، أمر فؤاد سراج الدين بتوقيف ٢٥٠ شخصاً ، اكثرهم من الوفديين والشيوعيين الفدائيين،وفرض حظر التجول.

وفي اليوم التالي أعلن النحاس حالة الحصار . فأقيل الوفد من الحكم . وكتب السيد إيور في العدد التالي من أخبار اليوم : « هناك امكان للتفاؤل اكثر من اي وقت مضى ، بسبب تغيير الحكومة في مصر . والأهم هو تحضير جو ملائم ، كما قال سيادة علي ماهر باشا ، للمفاوضات ، لذلك يجب اعادة الهدوء والنظام والحد من العنف ... »

ورجع آلاف من المناضلين الى معسكرات الاعتقال، مرة اخرى . علق الدستور.فرضت الرقابة على الصحف. وانعقدت المحاكم العسكرية بلا توقف . وفي بضعة اسابيع حلت الكتائب والتقى أفرادها في زحمة المعسكرات [1] .

---

١ ـ أستميح العذر إذا نصحت بالرجوع إلى مجموعة « Actualité » الأسبوعية (كانون الثاني ـ تموز ١٩٥٢) : يجد القارىء عرضاً واسعاً بعنوان«Digest de la presse arabe»، والتحليلات التي كنت أكتبها بامضاء « ابن النيل » ، توجد المجموعة في المكتبة الوطنية بالقاهرة بتنسيق . (Per. 1628, 1629)

خسر الشعب المصري ثورته لأن طليعته تحطمت قبل ان تحقق الانقلاب . لذلك احترقت القاهرة .

من الحريق الى الانقلاب العسكري انقضت ستة أشهر حاولت القوى الرجعية خلالها ان تستعيد السيطرة على الوضع، بحماية منع التجول، وفرق البنادق الآلية تزرع طرق العاصمة التي احترقت. وبانتظام ، خلال ستة اشهر تعاقبت اربع وزارات : علي ماهر ، نجيب الهلالي ، حسين سري ونجيب الهلالي من جديد . ماذا حدث ؟

بعد ان عجزت البورجوزاية المصرية عن تحقيق مهمة الثورة الوطنية المزدوجة –الاستقلال، وخصوصاً جعل الاقتصاد عصرياً هو والحياة الاجتماعية– وذلك عن طريق الاحزاب التقليدية ، اخذت تبحث عن طريق جديد لها : وصمم جناحها الصناعي على فرض سيطرته على الحكم ، ضد الجناح الارضي الرجعي المتخلف . ولكن عليها ان تنتبه للحركة الشعبية التي قد تتجاوز مساندتها التامة الاهداف المحدودة لفريق مصر واتحاد الصناعات المصري . ومما كان يزيد الامر تعقيداً ان قسماً هاماً من جهاز الدولة ، اي الجيش المصري ، لا يثق الحكام به (مما يفسر اللجوء إلى فرق شرطة الأمن المصفحة).

لننظر الى الامر عن قرب . نما الجناح الصناعي للبورجوازيه المصرية الكبيرة بسرعة ، منذ ١٩٤٥ . فازدادت رؤوس الاموال الموظفة في الشركات المساهمة الصناعية من ٢٨،٥ مليون جنيه عام ١٩٤٥ الى ٥٦،٨ مليون عام ١٩٥٠ تضاف اليها ٧ ملايين من الاستثمارات الجديدة عام ١٩٥١ و٣ ملايين عام ١٩٥٢. وفي عام ١٩٥٠ كان الانتاج الصناعي يمثل ٥٦٪ من مجموع الانتاج المصري . انخفض تصدير القطن خلال النصف الاول من عام ١٩٥١ بينما ازدادت واردات القمح والطحين من ٥٣١،٠٠٠ طن عام ١٩٥٠، الى ١،١٠٠،٠٠٠ طن عام ١٩٥١ مما يشكل مصروفات ترتفع الى ٣٧،٦ مليون جنيه خلال هذه السنة الاخيرة (١) .

ولجأ كبار ملاكي الارض ، الذين ما زالوا يسيطرون على المسرح السياسي ، الى كل الحيل ليحدوا من التوسع الصناعي وبالنتيجة من قوة الجناح الصناعي والتكنوقراطية السياسية .

وتعطي وثائق ثلاث مفتاح الازمة وتشير الى الخاتمة : مقدمة كتاب سنوي صدر عن اتحاد

---

١ - O. N. U. : op. cit. p. 33 - 46.

الصناعات المصري لعام ١٩٥١/ ٥٢ والتقرير السنوي للبنك الاهلي لعام ١٩٥٠ وأخيراً التقرير السنوي للإتحاد عام ١٩٥٢/٥٣ . هذه النصوص الثلاثة كتبت ما بين العهدين ، في الفترة الرئيسية التي كانت فيها القاهرة تحترق ، وهي توضح أفكار القوى العميقة لرأس المال المصري حين كان يواجه مشاكل المجتمع المصري وأزمته .

في الوثيقة الاولى ، يشير اتحاد الصناعات الى عدد من « الحقائق » : « الحقيقة الاولى هي ان الانتاج الصناعي اذا كان قد استمر بالازدياد خلال هذه السنة ، رغم عوامل عدم الاستقرار التي أحاطت به ، فانه ما زال دون امكانية انتاج المصانع ، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير (...) والحقيقة الثانية هي الانخفاض المخيف في الاستثمارات الجديدة : ٩ ملايين جنيه في ١٩٥١ ، بينما تبلغ قيمة الكميات المكدسة في صناديق الادخارات ٣٧ مليوناً ، كل هذا يجري في بلد يتناسل بكثرة ويحتاج ، للإحتفاظ بمستواه الاقتصادي ، لاستثمار عشرات الملايين من الجنيهات سنوياً (...) ويفرض ذلك العمل بسرعة للقضاء على أسباب هذا الوضع ، اذ ان اكثرها ناتج ، كما نعتقد ، عن عوائق ادارية تنتصب في وجه النشاط الاقتصادي (...) والحقيقة الثالثة هي جو عدم التفاهم القائم بين الدولة والصناعة (...) والذي يرجع إلى آثار التفكير الزراعي الذي نعرفه تماماً (..) ونؤمن كلنا بان الصناعة المصرية هي طريقنا الوحيد نحو الغد طريق نحن مصممون على إحاطته بكل عناية ممكنة (..) قبل كل شيء ، يجب ان نواجه حقائق حياتنا في هذا البلد، اي حداثة الجهاز الحكومي، والحاجة الى رؤوس الأموال وضرورة تشجيع الاستثمار في الصناعة ، وإلغاء الحواجز التي تعيق التصنع وإيجاد جو مشجع .»

اما البنك الأهلي فيلاحظ « ان ازدياد الدخل العائد الى الزراعة ما زال يصرف ، كما في الماضي ، على شراء الأراضي ، وبناء العمارات وشراء السلع الفاخرة .»

وتقرير إتحاد الصناعات عام ١٩٥٢/٥٣ يطلق صرخة إستغاثة : « واجهت صناعة الحرير أزمة شديدة لزيادة انتاجها عن الاستهلاك المحلي (..) وواجهت سوق الغزل والمنسوجات القطنية ركوداً شديداً (..) وما زالت الصناعات الغذائية تعاني الكثير من الصعاب (..) كذلك ما زالت الأزمة التي تواجهها صناعة حفظ الخضار والطماطم منذ إنتهاء الحرب الأخيرة على ما هي عليه (..) وقد اشتدت أزمة صناعة الأرز (..) وارتفعت أرقام المخزون في مصانع الزيوت . واضطرت صناعة الصابون إلى تحمل الخسائر الكبيرة (..) وقد قل إنتاجنا من المستحضرات الصيدلية (..) وتأثرت صناعة الجلود بشدة من ضعف تصريف منتجاتها (..) وقد واجهت السياحة أشد ركود عرفته في المواسم العادية سواء قبل الحرب أو بعدها (..) وما زالت صناعة الحديد تعاني صعوبة في الحصول على بعض الخامات (..) وتباطأ نشاط صناعة الأثاث المعدني تبعاً لحالة الركود العامة ، واضطرت المصانع إلى حفظ إنتاجها ..» (١)

١ ــ يوجد النص الأخير هنا في Rapport de l'année 1951 de la F. E. I. in E. I. XXIX 1953, n 6, t. 21 - 34. ويلاحظ بدهشة ان احداً لم يذكر هذه الوثائق ما عدا ش. ع. الشافعي ص ١٣٦ - ٨ وف. جرجس ص ٢١٥ - ٢١٧ .

لا شك ان الوزارات التي تعاقبت على الحكم منــذ ٤ شباط ١٩٤٢ حاولت تعديل الحياة الإقتصادية والإجتماعية بعض التعديل ، لتفسح مجـــالاً للقوى الجديدة : إنشاء مجلس الدولة في عهد وزارة صدقي (١٩٤٦) لتنظيم عمـــل الادارة ، الاسراع في تسديد بريطانيا الديون التي اقرضتها إياها مصر خــلال الحرب وقدرهــا ٤٠٥ مليون ، حسب الانكليز[١] ، و٦٠٠ حسب المصريين (إتفاقات ١٩٤٧ و١٩٤٨) ؛ تحريك مشروع كهربــة سد اسوان في عهد النقراشي (١٩٤٥) ، ثم تأسيس البنك الصناعي وإعلان القانون المتعلق بالشركات ويفرض مساهمة مصرية في كل شركة مساهمــة تبلغ نسبة ٥١ ٪ على الأقل من رأس المــــال (١٩٤٧) ، في عهد وزارة النقراشي الثانية ؛ إتفاق جديد حول ديون السترليني (آذار ٩٤٩) . وتتصف سياسة حكومة النحاس، في ١٩٥٠ / ٥١ بإصلاحية خجولة لم تمنع كبار الملاكين من الاحتفاظ بسيطرتهم على الدولة . إذ ان فؤاد سراج الدين ، على رأس جهاز الحزب ، هو رجـــل النظام القوي .

في أيار ١٩٥١ ، وزعت الحكومـــة آلاف الفدادين ، بشكل ملكيات صغيرة ، على فلاحين فقراء واعلنت عزمها على مضاعفة عدد الملاكين العقاريين الصغار ، لكن خارج نطاق اي اصلاح زراعي . وأقرت عدة قوانين عمالية من شأنها تحسين شروط حياة العمال (قانون عقد العمل الجماعي في ٣١ تموز ١٩٥٠ ، قانون الامراض المهنية في ١٧ آب ١٩٥٠ ، قانون زيادة تعويض غلاء المعيشة في ٢١ شباط ١٩٥٠ ، وبالاضافه لذلك تحديد حق الاضراب في ٨ شباط ١٩٥١) . لكن ، في أيلول ١٩٥٠ ، إتخــذت الحكومة سلسلة من الاجراءات تكبح توسع الجناح الصناعي : ضريبة الدخل العقاري ، والأرباح التجارية وغير التجارية والأرباح الصناعية والدخل المهني ، ثم في ١١ أيلول ، ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية .

---

١ ـ لا سيا P. W. Tayler مفوض الشئون التجاريـة في سفارة القاهرة ، - Egypt, economic and commercial conditions in Egypt (London, mars 1947) p. 4.

لقد وضح الآن للصناعيين ان الأحزاب التقليدية لا تملك القوة ولا الإرادة على العمل للانتقال من مصر الزراعية ، يستعبدها نوع واحد من الزراعة وكابوس الماضي ، إلى مصر الصناعية تتجه نحو العصري والفعالية والقوة داخل العالم العربي. وأكبر هذه الأحزاب، الوفد، وقع بين ايدي كبار الملاكين العقاريين . أما جناحه اليساري الذي يفهم ضرورة التطور الإقتصادي والاجتماعي فمرتبط بالشيوعيين ارتباطاً خطراً . والحزب الحر الدستوري أي حزب كبار الاقطاعيين ، ما زال أميناً لماضيه رغم ان رئيسه هو أحد ألمع كتاب مصر المحدثين، الدكتور محمد حسين هيكل، الذي حل مكان محمد محمود باشا الاقطاعي الكبير . والحزب السعدي نفسه، رغم ارتباطه برأس المال الصناعي وانصرافه الى اتباع سياسته ، فإنه يفتقد الاطارات الضرورية لفتح الثغرة المطلوبة .

أخذت البورجوازية الصناعية تحاول الوصول الى تعبير سياسي عنها . ما زال الحزب السعدي ، بدون شك جهازها المفضل . ولكن ينبغي جمع القوى التي تتردد ، لسبب او لآخر ، في الانضمام إليه . بعد الحرب أسس علي ماهر « جبهة مصر » آملاً ان تصبح دماغ المستقلين . وفي نفس الحقبة، حقبة تقوية الجبهة الوطنية وبروز الشيوعيين ، أسس الدكتور أحمد حسين ، السفير في واشنطن ، « جمعية الفلاح » آملاً استقطاب صغار الملاكين ومتوسطيهم الذين كان يغريهم الوفد بواسطة برنامج يهاجم عدم التكافؤ في الريف . وأقام الاخوان المسلمون ، مع متابعتهم العمل لحسابهم الخاص ، علاقات مثمرة مع رأس المال الكبير فأنشأوا مجموعة من الشركات لا سيما التجارية منها والمالية .

إنها الحقبة التي حاولت فيها البورجوازية الصناعية ، لأول مرة ، ان تصيغ عناصر إيديولوجية متماسكة . عام ١٩٣٨ نشر مريت بطرس غالي كتاباً برنامجياً ، « سياسة الغد »، حيث تجتمع واقعية اوساط الأعمال والأفكار الاصلاحية الكريمة ؛ عام ١٩٣٩ نشر محمود كامل اول طبعة من كتابه

Tomorrow's Egypt ، حيث يرتكز الاصلاح على القومية الاشتراكية وأفكار الفاشية الأوروبية . ولكن عام ١٩٥٠ ظهر تفسير فلسفي للتاريـــخ المصري بكامله بقلم إقتصادي موهوب ، صبحي وحيدة ، وكان آنذاك الأمين العـــام لاتحاد الصناعات المصري . وعنوان الكتاب هو « في أصول المسألة المصرية . »

بعد ان حلل اصطدام الفتح العربي بمصر التي بقيت فرعونية ، ثم النتائج السيئة للفتح التركي، صور النهضة المصرية التي بدأت في أوائل القرن التاسع عشر صنيعة الأمة يقودها زعماؤها محاولين ضم المساهمة الأروبية إلى التراث القومي العتيق . كانت « الموجة الأرروبية » خصبـــة وسببت أعراضاً مقلقـــة ، منها ضياع الانتلجنتسيا المصريـــة ذات الثقافـــة الأووروبية كواحد منها . فهذه الأخيرة ، لجهلها تاريخ شعبها، لم تستطع أن تكون عامل الإحياء الضروري للتراث الوطني ، ورمز هذا الإحياء ، بعد ان اغتنى هذا التراث بكل ما قدمته الحضارة التقنية لأوروبا البورجوازية . فنتج عن ذلك تكاثر في «عقد النقص» مهدت للاستسلام ولإنكار الذات.

تسلل الضياع إلى كل جوانب المجتمع المصري ومنظر الحياة اليومية منظر تخبط متناقض في كل المجالات. وإذا كان الشعب عاجزاً عن العمل فإن « الطبقة الحا كمة المصرية تملك وسائله لاسيما الوقت والمال » . وعمل التنظيم والدخول في الحياة العصرية ، عمل ينسجم وطبيعة مصر العميقة، سوف يكون عملها . وقبل اي أمر آخر على الطبقة الحاكمة ان تداوي التزيف الاقتصادي الذي ترجع جذوره للماليك . (١) ومجمل هذه الدراسة التي تعتمد على إلمام تاريخي واسع إنما هو مرافعة بليغة لصالح أولية الإقتصاد والعمل الإقتصادي في الحياة السياسية والثقافية ، حيـــاة رؤساء وكبار رجال رأس المـال الصناعي المصري – اسماعيل صدقي ، عبد القوي أحمد ، توفيق دوس، حسن نشأت وغيرهم–وظهر المؤلف كأول مفكر نظري للتاريخ وللمصير المصريين ، وكفيلسوف للتاريخ ، بالإضافة إلى كونه إقتصادياً موهوباً وتكنوقراطياً بالفطرة .

إزداد الوضع ، غـــداة حرب فلسطين ، غموضاً . فالوفد ، كما رأينا ، رجع إلى الحكم . ولكن الاصطدام الدامي بـــين الحزب السعدي والاخوان المسلمين في ١٩٤٨ / ٤٩ وإنقسام الجنـــاح الصناعي للبورجوازية الكبيرة لا يماثله إلا إنقسام الحركة الشيوعية، والفريقان –الصناعيون الكبار والشيوعيون– نصيرا إلحـــاق مصر بالركب العصري . عجز الصناعيـــون لأنهم لم يكونوا

---

١ – صبحي وحيده . اقتصادي ذو ثقافة إيطالية ، أمين عام « اتحاد الصناعات المصرية » بعد الحرب الثانية . هو أحد أذكى ممثلي التكنوقراطية الجديدة الصاعدة . وقد اغتيل غدراً عام ١٩٥٦ . راجع دراستنا في المساء . ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ .

يسيطرون بعد على وسائل العمل اللازمة للقضاء على تحكم البورجوازية الزراعية الكبيرة . وعجز الشيوعيون بسبب إنقسامهم وملاحقاتهم المتكررة وعـــدم وعي الجماهير الوفدية ، حليفتهم ، التي لم تستطع تغيير طابع قيادتها السياسية تغييراً جذرياً ، ولكن خاصة بسبب إستغلال القصر لحريق القاهرة .

بقيت قوة واحدة في الميدان ، تنتصب بفخر ، يحيطهـــا الشعب بالعطف والاحترام و ينظر إليها نظرته الى ضحية لفاروق ، والى قوته الضاربة يحيط بها السر ، هذه القوة هي الجيش . والجيش المصري عام ١٩٥٢ ، ليس جيش عام ١٨٨٢ . فالقيادة العليا ما زالت بين يدي الملك ، ولكن الوفد ، لا سيما وزيره للحربية ، حمدي سيف النصر ، لم ينفك جاهداً ليجعـــل منه جيشاً وطنياً . ففي عام ١٩٣٦ ، فتح النحاس أبواب الكلية الحربية للضباط الشباب المتحدرين من الطبقات المتوسطة ، بينما كانت الأنظمة السابقة قـــد جعلت من الكلية الحربية مرتعاً لأولاد العائلات الكبيرة وحدها .

والضباط الشباب الذي حصلوا على نجمة المـلازم من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٠ متأثرون كلهم بالأفكار الوطنية تأثراً عميقاً . وتعكس غـالبيتهم ، وفدية او اخوان مسلمون ، الاتجاهات التي تتنازع البورجوازية المصرية ، كما ان بينهم اقلية تجتذبها الماركسية . وأصبح بعضهم أتباعاً لأحمد حسين فحاولوا مد يـد المساعدة للواء عزيز المصري ، قائد الأركان العامة ، الذي جرده البريطانيون من رتبته لتعاونه مع المحور عـــام ١٩٤٢ . وكانوا يحملون كلهم ، في قلوبهم ، الحقد على الاحتلال ، والتوق الى عمل كل شيء لتأمين نهضة مصر .

والمدهش في هذه المجموعة من الضباط الشباب، حيث برز الضباط الأحرار، هو انسجامهم التام والواقع الاجتماعي المصري . فهم يؤمنون بمثـــل المجتمع الصناعي في الفعالية ، ولكنهم ، في المجـــال الايديولوجي ، لا سيما في المجالين السياسي والديني ، مـــا زالوا في مدار الاتجاهات التي تعبر عن آراء الجناح الزراعي للبورجوازية المصرية ، والوفد والأخوان المسلمين ، جزئياً ، مما يفسر

الطابع العام لمطالبهم وافتقارهم الى برنامج واضح، والهزال المذهبي الذي سوف يطبع مصر طوال السنوات العشر اللاحقة . ولكنهم وحدهم يملكون رصيداً أبيض امام الرأي العام . وفضيحة شراء الأسلحة الفاسدة التي إستغلها ببراعة إحسان عبد القدوس، رئيس تحرير روز اليوسف، اول مجلة أسبوعية في مصر، وأحمد ابو الفتح في المصري، جعلت منهم ضحايا مؤامرة تستهدف من خلالهم حركة التحرير الوطني العربي ، مؤامرة يدبرها الملك وحاشيته وتجار السلاح والقيادة العسكرية العليا في دارات العباسية . وبدت المؤامرة على الصعيد العربي عامة ، فقتل مدبروها : إبراهيم عبد الهادي ، رئيس الوزارة المصرية ، ورياض الصلح ، رئيس الوزارة اللبنانية ، وملك الأردن عبدالله ، برصاص الشباب القوميين المنتقم .

بعد إشتراكهم في الحركة الوطنية الثورية في ١٩٣٥ / ٣٦ ، حاول أكثر هؤلاء الضباط العمل ضد القوات البريطانية خلال حرب ١٩٣٩ / ٤٥ ، لا سيما عند تقدم رومل، ثم، بعد ان شاركوا في قلاقل ١٩٤٥ / ٤٧ السياسية وأصيبوا بهزيمة فلسطين ، دربوا العصابات نهاية عام ١٩٥٠ في حربها في منطقة القناة .

ولكن عملهم كان ثانوياً في كل الظروف . والحياة العسكرية لم تسمح لهم بالمشاركة في توجيه الحركة الوطنية بين ١٩٣٦ و١٩٥٢ . فهم لم يهبوها مفكريها ولا إطاراتها السياسية ولا مناضليها ، في اي وقت كان . ولم يسهم الضباط الأحرار في المبادرات والتضحيات التي سمحت لتحرير الوطن وللديمقراطية بالتقدم ، إلا بقدر ضئيل .

يستطيع الضباط الشباب ان يستخدموا لصالحهم قوة واحدة ، القوة الوحيدة التي خرجت نقية الصفحة من اوحال حرب فلسطين وحريق القاهرة: الجيش . والملك يظن انه ما زال يستطيع ان يجعل منه اداة للقصر . لذلك قرر وضع اللواء المهترىء حسين سري عامر على رأس نادي الضباط في نفس الوقت الذي عينه فيه على رأس المشاة . كما أراد ان يجعل من صهره الزعيم اسماعل شرين وزيراً للحربية والبحرية ، رغم التحذيرات التي

أبداها تكراراً مرتضى المراغي ، اول شرطي للعهد عام ١٩٥٠/٥١ .

في الساعة الثالثة صباحاً ، فجر ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، احتلت النواة القائـدة للضباط الأحرار ، وتتألف من سبعة ضباط ، المقر العام لقيادة الجيش ، في العباسية وأوقفت اعضاء القيادة العليا وإنتهى استلام الحكم . بعدهـا بثلاثة أيام ، تنازل الملك فاروق عن العرش وترك مصر نهائياً [١] .

هل كان ذلك بدء الثورة الصحيحة ؟

---

١ ـ حول هذه الفترة، يمكن الرجوع الى : ر . البراوى ، المرجع المذكور ، أنور السادات: « قصة الثورة كاملة . وأسرار الثورة المصرية » ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ع . ر . الرافعي ، « مقدمات ثورة » ... ، القاهرة ١٩٥٧، عرض ممتع في كتاب لاكوتير: L'Egypte en Mouvement (Paris, 1957).

القِسمُ الثّاني

طبيعة النظام الاجتماعي الجديد

تحليل الجوزة يعني كسرها
هيجل ـ المنطق الكبير

ثلاث مراحل كبيرة تحدد ، حتى الآن ، طريق النظام العسكري المصري الراهن . وقد جرت العادة على النظر اليها من الجانب السياسي ، ولكن سرعان ما تقع هذه النظرة فيالفهم النفسي الضيق .

منذ الأيام الأولى للانقلاب ، فرضت الوقائع الأساسية وجودها ووتيرتها . وسنحاول بيان العناصر الأساسية ، البناء التحتي ، التي تحدد طرح المشكلة – الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكري في مصر – والحل الذي عرض لهـــذه المشكلة .

انطلاقاً ، لم يكن ثمة برنامج مفصل ولا رؤية نظرية لما ستكون عليه مصر المستقبل . ولكن المجتمع المصري ، تحت وطأة الحاجة الملحة لأن يصبح عصرياً وفعالاً ، وبكلمة ليتصنع وهو مستقل ، أعطى معنى الترابـط لمبادرات طبعت بطابع التجريبية ، يلونها الحذر دائماً وأحياناً المغامرة . « ان الدافع الأول الذي شبت من أجله الثورة هو توسيع المجال الحيوي أمام تزايد السكان في السنوات الأخيرة زيادة تعد بالملايين ، مع إصـابة عجلة الانتاج بالتوقف او الشلل ، مما هدد البلاد بأخطار جسيمة » ، كما قال فيما بعد عبد الناصر ، في مقدمته لكتاب م. م. عطا « مصر بين ثورتين » .

ثلاث مراحل : مشكلة الأرض ، البناء الصناعي والقضاء على البورجوازية القديمة ، مهدت لتنصيب القيادة الجديدة .

الفصل الأول

مشكلة الأرض

لا شك في أن هناك تواريخ حاسمة . مثلاً حريق القاهرة بالنسبة لانقلاب الجيش. كذلك ، انتفاضة كفر الدوار في ١٣ آب ١٩٥٢ بالنسبة لاعلان القانون رقم ١٧٨ الصادر في ٩ أيلول ١٩٥٢ المتعلق بالاصلاح الزراعي[١] .

يجدر الاحتفاظ بهذين التاريخين . ومن المفيد الرجوع الى تاريخ المسألة الزراعية في مصر . عند ذاك يتضح كل شيء عن وضع الفلاح وقوة الارستقراطية الزراعية ونفهم عندها ضرورة التنبيه بصدد الاصلاح ، قبل أن يفوت الاوان .

عالج تاريخ المسألة الزراعية في مصر عدد من الباحثين ، خاصة ياكوب

---

١ ـ هذا الفصل يستفيد ، جزئياً ، من دراستين سابقتين :

La reforma agraria en Egipto Combate I. I. E. P. S. Costa-Rica IV (1962) N. 20 p. 24 - 32.

La question agraire en Egypte et la reforme de 1952, Tiers-Monde III (1962) N. 9 - 10, p. 181 - 216.

أرتين ، رافيون ، م. صالح ، محمد كامل مرسي ، ج. انهوري ، صادق سعد . ولكننا ندين لابراهيم عامر بأول دراسة شاملة ، مجددة ومجلية للأمور، حول تاريخ المسألة الزراعيــة – كنظام للملكيــة العقــارية وللتركيب الاجتماعي في الريف وللحركة الفلاحية – وذلك في كتابه الأرض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر[١] . سنتبع هنا تحليله في خطوطه الأساسية .

المعروف ان فرعون مصر لا يتميز عن الألوهية او الآلهة ، هذا على الاقل حتى نهاية العهد القديم . كانت المراقبة السياسية والإيديولوجية تؤمنها حكومة بيروقراطية وشديدة المركزية ، وكانت سيطرة فرعون على نظام المياه -- حفر قنوات للري ، بنيان سدود وضبط مستوى المياه في النيل - تجعل منه سيد الحياة اليومية المطلق . ذلك ان عمليات الري والتوزيع كانت تستهلك الجزء الأكبر من الطاقات التي لم تكن تستعمل ، بالفعل ، في الزراعة (...) . لم يكن من الممكن القيام بهذه المهمة المائية بشكل جدي ، في المجــال المحلي فقط ، لذلك رأينا الحكومة المركزية دائماً تهتم بوحدة البلاد الإدارية والسياسية لإتمام المشاريــع الكبيرة في الري ، وفي الوقت نفسه كانت هي تمارس سلطة إيجابية فعلية وتشرف على قوة عمل هائلة (...) بذلك، كان الفرعون ، كآله ينــابيــع الري واليد العاملة ، وسيدها الفعلي ، المــلاك الوحيد لأرض مصر » (٢) .

---

١ - « الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية في مصر » . هذا الكتاب وغيره من كتب شهدي عطية الشافعي ، وفوزي جرجس وإبراهيم عامر ، طبعها الناشر لطف الله سليمان . وقد عرف هــذا الأخير مصر على افكار ك . فيتفوغل « Wittfögel » صاحب الكتــاب المعروف Oriental despotism New Haven,1957, عن المجتمع المائي فكرة رئيسية في كتاب إبراهيم عامر الذي يشغلنا هنا .

٢ - إ . عــامر : « الارض ... » ص ٥٣ . كتب البــارون جيشرو دي سان دنيس Jecherau de St. Denis في كتــابه Histoire de l'Empire Ottoman (1792-1794) :«يبدو من وثائق تركها لنا التاريخ ، انه منذ عهد الفراعنة، وملكية الارض للحاكم وان ملوك سلالة البطليموسيين والرومان قد حكموا البلاد على هــذا الاساس ، مع تغيير طفيف» ذكره يعقوب ارتين ، La propriété foncière en Egypte, Le Caire, 1883 p. 72.

(أطروحة جديدة جيدة : R. F. Bastouly, Le régime foncier en Egypte depuis l'époque greeque jusqu'au X siècle de notre ère, Paris, 1962, ex. dact.)

والملاك الوحيد ، الفرعون ، رأى نفسه مسوقاً لان يحيط نفسه بعملاء وحتى بحلفاء : وزراء وكهان انضم إليهم « خدام الارواح » ثم « خدام الإله » وكلهم موظفون يديرون الاراضي التي وضعها الفرعون في عهدة اماكن العبادة والمدافن . وبالتدرج ، نزع عن الحكومة المركزية قسم من احتكارها ، بينما تضخم عدد الاراضي التي منحت للموظفين ، وللهيـا كل وللمنتفعين بمختلف أشكال الوقف (١) قبل الكلمة : فقد إقتربت نهاية القديم . وعند نهاية السلالة السادسة كان حكام المقاطعات هم كبار كهان الهيكل الكبير أي أكبر مستعملي أرض الفرعون . وعلى أثر الصراع ضد المحتلين الهيكسوس ، في القرن الثامن عشر ق . م . ثم فتوحات رمسيس ، أنشىء جيش من المرتزقة منح رؤساؤهم أراضى. قد يرجع الى هذه الفترة القول بأنه ، في عهد رمسيس الثاني كان يقتسم الارض ثلاثة : الملك والكهان والمحاربون (٢) وأول بروز للملكية الفرديـة كان في العهد الوسط ولكن من المؤكد أن ذلك لم يدم طويلاً فإن انتصار سلالة طيبة قد أرجع إلى الفرعون إحتـكار الملكية العقارية (٣) .

كتب الرئيس مرسي يقول : « في عهد اللاجوسيين أكثر ممـا في عهد السلالات الأخيرة ، يبدو فرعون المالك الكبير لغالبية أراضي مصر » (٤) . وفتح العرب لمصر لم يغير شيئاً من بناء الملكية العقارية . ويقول لنا يعقوب أرتين : « كانت الملكية في مصر تقوم على أسس مختلفة عن البلدان الاخرى التي فتحها المسلمون (...) فلم توزع الارض على المسلمين الذين ساعـدوا على الفتح ، ولم تقتطع أية أرض تشكل الخمس ، كجزية ترجع ، حسب القانون ، للخليفة . بل على العكس، فإن الفاتحين ، بعد ان استولوا على الأراضي التي كان يملكها اليونانيون ، وزعوها على المقاطعات الموجودة وأعطيت فيما بعد إلى المصريين المسيحيين ليزرعوها » . ثم ، بعد ان ذكر قصص ابن عبد الحكيم والسيوطي حول طرق تقسيم الضرائب ، خلص الـكاتب إلى النتيجة : « يستخلص بوضوح ان الملكية ، كما نفهمها لم تكن موجودة في مصر ، ويرى انـه ، منذ بدء

---

١ ـ في الشريعة الإسلامية : اراض .

٢ـ محمد كامل مرسي: L’évolution historique du droit de propriété foncière en Egypte, E. C. Le Caire 1935, p. 288 وهو مقـدمة كتابه : الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى اليوم ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

٣ - R. Coulborm: Feudalism in history (1956) يجد القارىء عرضاً أكثر تفصيلاً في La eivilisatiod Egyptienne, A.Erman et H.Ranhe, Paris, p. 111 - 134, 578 - 600 الترجمة الفرنسية في هذه الفترة ظهر تشريـع بوكريس ، ملك من السلالة الخامسة والعشرين ، والذي إعترف بـ M. K. Moursi: L’évolution historique. p. 290.

٤ ـ م . مرسى ، التطور التاريخى ص ٢٩٣ .

الفتح ، لم يكن ساكن البلاد المصري ، المزارع ، يملك الارض التي تملكها المديرية اي الملك ، اي الدولة . » (١) ، أي بيت المال أو وزارة المالية . وتمركزت مؤسسة الأوقاف ، الخاصة أو الدينية ، في مصر وتعاظمت أهميتها التي احتفظت بها حتى ١٩٥٤ .

يحسن تركيز هذا الوصف ، إذا كانت الدولة في الواقع هي المالك الوحيد للأراضي المصرية ، إن في عهد الفراعنة او بعد الفتح العربي ، فإنها قد مارست نوعاً من « حق الإستعمال » اتخذ ثلاثة اشكال رئيسية .

اولاً ، وضع الاراضي الممنوحة ، كي تستغل ، لرجال الدين وللمؤسسات الدينية مكافأة لمساعدتهم . ثم ظهرت هبة الاراضي للقواد العسكريين وللنبلاء الذين كانت تحرص السلطة الملكية على كسب خدماتهم في فترات الإزدهار او الإضطرابات الداخلية . وأخيراً هناك الأراضي المعطاة لبعض المزارعين الأثرياء مقابل ضرائب أميرية وإتاوات مالية أو محصول ، وكلها محددة تحديداً دقيقاً بالغاً ؛ هذا الشكل الأخير ظهر عند نهاية العصر الفرعوني وأوائل القرون الوسطى عندما شعرت الدولة بحاجة ملحة للمال وتقدم الزراعة لا يمكن أن يكون إلا بشكل مستغل ومع « إهتمام » الفلاحين بالأرض التي يزرعونها دون اي قروض .

وفي العصر الوسيط وعهد المماليك تجاوز الذين منحوا حق إستعمال الأراضي ، ولا سيما القواد العسكريون ورجال الدين ، الحدود مرتين وذهبوا حتى توريث الأراضي او منحها لشخص ثالث . ولكن السلطة المركزية عادت وسيطرت على الوضع بسرعة ، وبقيت غالبية الفلاحين تجهل ملكية الأرض طوال القرنين السابع والثامن عشر . (٢)

إذا كان الأمر على هذه الشاكلة فإلى أي حد يمكن الحديث عن « إقطاعية » في مصر ؟

بعد أن طرح الحجج ذات النزعة الدينية والقائلة بأن مركزية الأراضي والسلطة قد ميزت مصر الفرعونية والإسلامية على السواء ، يعود إبراهيم عامر فيؤكد وجهة النظر المشار إليها أعلاه « إختلف شكل الملكية العقارية في مصر عما كان عليه في اوروبا . في مصر ، كانت الملكية للدولة ، بينما كانت في اوروبا ، ملكية فردية . والسبب الرئيسي في هذا الإختلاف يرجع إلى إختلاف نظام الري في مصر وأوروبا : ري إصطناعي في الحالة الأولى ، وري طبيعي ، يقوم على الأمطار وأعمال الري المحدودة ، في الحالة الثانية » . (٣)

ثم أورد ما كتبه معتمدوه : آدم سميث ، ريشارد جونس ، جون ستيوارت ميل وأخيراً كارل ماركس في رسالته الى إنجلز في ٢ حزيران ١٨٥٣ : « إن برنييه على حق إذ يرى ان الشكل الأساسي لكل الظواهر في الشرق - وهو يتحدث عن تركيا وإيران والهندوستان - يكمن في فقدان الملكية العقارية الخاصة . هذا هو المفتاح الحقيقي حتى للسماء الشرقية » .

---

١ - Y. Artin op. cit. p. 69, 77, 78 - 81.

٢ - Y. Artin op. cit. p. 86.

٣ - إبراهيم عامر : ص ٦٤ .

ويجيب إنجلز في ٦ حزيران ، بهذه الكلمات : « كيف حدث ولم يتوصل الشرقيون للملكية العقارية ، حتى الإقطاعية منها ؟ السبب الرئيسي في رأيي هو المناخ وإرتباطه بالأرض وخاصة المسافات الصحراوية الواسعة (...) فالري المصطنع هو شرط الصناعة الأول وهو عمل تقوم به عادة اما بلديات القرى ، واما المحافظات او الحكومة المركزية . والحكومة ، في الشرق ، ليس لها إلا إدارات ثلاث : المالية (نهب الداخل)، الحربية (نهب الداخل والخارج) والأشغال العامة (التي تهتم باستمرار الانتاج) ... » (١) .

ولكن عنصرين قد يغيران اللوحة : المماليك من جهة ونظام الإلتزام من جهة ثانية .

لا نستطيع إعتبار المماليك أسياداً إقطاعيين على غرار الغرب إلا إعتباطاً وبشكل مجرد . في الواقع ، إن نظام الري المصطنع في مصر ، قد حتم منذ البدء وجود سلطة مركزية ، موحدة وقوية ، تحتاج الوكلاء الكبار والموظفين والإداريين أكثر مما تحتاج الحكام المحليين . وهذا يفسر ان المماليك كانوا كلما حاولوا العصيان ، يتجهون طبيعياً ومباشرة للإستيلاء على الحكم المركزي في القاهرة كما حدث عند إنتفاضة علي بك الكبير سنة ١٧٦٩ . منذ الفراعنة حتى اليوم ، شكلت مصر دائماً كياناً واحداً ووحدة وطنية .

اما وضع الملتزمين ، او كبار الجباة ، فواضح . فهؤلاء الوكلاء الكبار الذين عينتهم السلطة المركزية عندما كانت ضعيفة يدفعون مقابل وظيفتهم كل سنة كمية من الضرائب عن منطقة معينة. كان عليهم ، إذاً ، وبكل الوسائل ، تحصيل هذه الكمية بفرض ضرائب قاسية على الفلاحين تسمح لهم بالحصول على بعض الربح . وبالتدريج اصبحت وظيفة الملتزم وراثية مقابل هدايا كثيرة للسلطة المركزية . ولكن هذه الأخيرة هي سيدة الأرض الوحيدة وهي وحدها تمنح إمتياز الإلتزام الذي قد تنقضه عقاباً .

ليس ما نعالجه إذاً نظاماً إقطاعياً من الطراز الأوروبي التقليدي وإنما ، بالأحرى ، نظام إقطاعي شرقي .

« إن نظام الملكية العقارية والنظام الإجتماعي القائم عليه في مصر ، قبل محمد علي (...) ، كانا « إقطاعية شرقية » تقوم على أسس تختلف عن أسس الإقطاع الغربي ، وهي فقدان الملكية الفردية (للأرض) ومركزية سلطة الدولة في مجال الزراعة . ولكن ثمة نقاط شبه مع الإقطاع الأوروبي ، اي السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعي في الريف » (٢)

ووجهت حملة بونابرت الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ثم عهد محمد علي ، كما رأينا ، ضربات

---

١ - يجد القارىء نص هذه المراسلة في : K. Marx - F. Engels Correspondances, tr. pr. Molikar III, Paris, 1931, p. 216-226.

٢ - إ . عامر ، ص ٩٦

جدية « للإقطاع الشرقي » . فقـانون ١٦ أيلول ١٧٩٨ قد حدد سعراً للأراضي ، وإعترف بحق الفلاحين في الإرث ، ونظم تسجيل الملكية العقارية .

سنة ١٨٠٧ ذبح محمد علي المماليك في القلعة . وقضى ، سنة ١٨٠٩ على نظـام الإلتزام . ومن ١٨١٣ الى ١٨١٨ ، وضع سجلاً للإملاك ووزع أراضي المديريات على الفلاحين وعلى بعض الموظفين . وتم تقسيم المليوني فدان – مساحة الأرض المزروعة آنذاك – على الشكل التالي :

أ ـ أراضي الأبعديات وتشفلق أو جفاليق (مزارع) منحها محمد علي لأفراد عـائلته ولحاشيته ، للقواد العسكريين ، لكبار الموظفين ، أي بمجموع ٢٠٠,٠٠٠ فدان ، معفاة من الضرائب ؛ « كانت فكرة الباشا ، كتب آرتين ، تأسيس وإنشاء ارستقراطية محلية ووراثية»(٢)

ب – أراضي أوصية ، اي ١٠٠,٠٠٠ فدان منحت للملتزمين السابقين كتعويض .

ج ـ أراض تسمى مسموح المشايخ أو مسموح المصطبـة منحت لشيوخ القرى ، أي ١٥٤,٠٠٠ فدان .

د ـ الاراضي الرزقة ، معفاة من الضرائب ، منحت للموظفين الأجـانب ، أي ٦٠,٠٠٠ فدان .

هـ ـ أراضي العربان ، على حدود القرى ، منحت للبدو (٢)

ويعطي م.هـ. عليش وراشد البراوي وصفاً تحليلياً يختلف بعض الإختلاف عن وصف ابراهيم عامر . تتوزع الأراضي ، وتقسم ، في هذه الفترة ، على الشكل التالي :

أ – أراضي الخراجية ، وأعطي حق إستعمالها للفلاحين ، بمساحات ٣ أو ٥ فـدادين ؛ ويهدف نظام ١٨٤٦ الى السماح لصاحب حق الاستعمال بنقل حقوقه لشخص ثالث .

ب ـ أراضي أوصية ، خاصة في مصر السفلى ، يعمل الملتزمون وسمهم ، في الواقـع ، للاحتفاظ بها لذريتهم بواسطة الوقف .

ج ـ أراضي الرزقة ، معفاة من الضرائب ، ولكن لا يمكن تحويلها لوقف .

د ـ أراضي أبعديات وجفاليق التي سمح محمد علي ، سنة ١٨٤٢ بملكيتها الكاملة ليهتم كبار الملاكين مباشرة بتقدم الزراعة .

هـ ـ أراضي مسموح المشايخ أو مسموح المصطبة ، ومعفاة هي الأخرى من الضرائب (٣)

---

١ ـ Artin 96 - 96

٢ ـ إ . عامر ، ص ٧٩ ـ ٩٧

٣ ـ التطور الإقتصادي في مصر ، في العصر الحديث ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٤٩

الفرق الأساسي بين هذا النظام ونظام « الإقطاع الشرقي » في العهدين العربي والتركي هـو التالي : كانت الدولة ، قبل محمد علي تحتكر الارض إن كملكية أو كإستغلال بينما احتفظ محمد علي بالجانب الأول تاركاً للأفراد أمر الإستغلال تحت رقابته الشديدة القاسية (١) .

لذلك يمكن اعتناق نظرية إبراهيم عامر اي ان « نظام الاستغلال الزراعي في عهد محمد علي كان نظاماً مؤقتاً ، يصل بين الإقطاعية والرأسمالية » (٢)

لن يتوقف السير بإتجاه تركيز الملكية الفردية . ونهاية الاحتكار التي فرضها محمد علي أعطت قانون ١٨٤٦ الذي يعترف بشكل محدود من الملكية ويقبل الرهن والتنازل لشخص ثالث . سنة ١٨٥٨ ، أصدر الخديوي سعيد نظاماً عاماً يقر الملكية الخاصة : حق إستئجار الأراضي لثلاث سنوات ، حق الرهن وبيع حق الاستغلال لشخص ثالث ولوريث الأرض . وفي عهـد اسماعيل يشهد إدخال وتوسيع زراعة القطن بسرعة لتموين المصانع الإنكليزية التي قطعت عنها المواد الخام بسبب حرب الانفصال (١٨٦٣ - ١٨٧٩) (٣) . سنة ١٨٧١ ، سمح قانون بمنح الأرض مقابل دفع الضرائب لست سنوات ، مسبقاً ودفعة واحدة . وبعد الاحتـلال البريطاني سنة ١٨٨٢ ، جعلت ملكية الاراضي المعفاة من الضرائب قـانونية (١٨٨٣) ثم الأراضي المشغولة (١٨٩١) وأخيراً إلغاء السخرة الا في حالات المنفعة العامة (١٨٩٣) . (٤)

ص ٥٩ - ٦٥ . حول حياة الفلاح ، انظر الكتابين الكلاسيين :

A. H. Ayreut, Moeurs et coutumes des Fellahs, Paris, 1938.

J. Berque, Histoire sociale d'un village égyptien an XX siècle, (Paris-Le Haye, 1957).

١ - اعطى إحصاء ١٨٢١ الارقام التالية : ٥،٥٣٢،٠٠٠ قسمة و ٢،٢٣١،٩١٥ فداناً . عبد الرحمن الجبري ، ولكن كذلك امين سامي ، ياكوب ارتين والجريـدة الرسمية ، يعطون عناصر القصة المدهشة التي يرويها محمد صبيح في « قصة الأرض في إقليم مصر » ، القاهرة، ١٩٦٠ ، ص ٢٢ - ٤٥ .

٢ - إ . عامر ، ص ٨١ - ٥٨ .

٣ - انهى إسماعيل توطيد الأرستقراطية الريفية . انظر الى لائحة الهبات التي منحت لأعضاء الأسرة المالكة ولكبار المملكة ، « الإراضي التي سرى إيابها وإحسانها بأمر فخامتلو الخديوي إسماعيل باشا » التي عثر عليها في محفوظـات قصر عابدين ، محمد صبيح ، المرجع المذكور ، ص ٥١ - ٥٨ .

٤ - راجع كتـاب ج . باير G. Baer المهم ، الذي ظهر حديثاً :

A History of land in modern Egypt 1800, Oxford, 1962.

مع ملكية الأرض الفردية، ولدت البورجوازية المصرية التي صورنا تطورها مراراً في هذا الكتاب من جوانب مختلفة .

كيف تبدو القوى الاجتماعية في الريف ؟ كيف يتم تكوين جناح البورجوازية المصرية الزراعي الذي سيحكم مصر بالتعاون مع المحتل من ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ !

تعطي بعض الاحصاءات الجديدة فكرة عامة عن توزيع الملكية العقارية، بين ١٨٩٤ و١٩٥٢ :

	ملكية صغيرة (أقل من ٥ فدان)		ملكية متوسطة (بين ٥ ــ ٥٠ فدان)		ملكية كبيرة (أكثر من ٥٠ فدان)	
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
السنة	الملاك	الأراضي	الملاك	الأراضي	الملاك	الأراضي
١٨٩٤	٨٣٫٣	٢١٫٧	١٥٫٤	٣٤٫٣	١٫٣	٤٤
١٩١٤	٩١٫٣	٢٦٫٧	٨٫٥	٣٠٫٤	٠٫٨	٤٣٫٩
١٩٣٠	٩٣٫١	١٣٫٦	٦٫٣	٢٩٫٧	٠٫٦	٣٨٫٧
١٩٥٢	٩٤٫٣	٣٥٫٤	٥٫٢	٣٠٫٤	٠٫٥	٣٤٫٢

ولكن يجب التميز ، في الفريق الأول – صغار الملاكين الذين يملكون أقل من ٥ فدادين – بين قسمين : القسم الذي يملك أقل من فدانين ولا يستطيع تأمين معيشته؛ والقسم الذي يملك بين ٢ و ٥ فدادين ، وهو بحق قسم صغار الملاكين ، ويستطيع تأمين حاجات حياته المادية . يتكون القسم الأول من ٢٫٣٠٨٫٩٠١ فلاح يقتسمون ١٫٢٣٠٫٠٦٢ فداناً : أي ان ٨٤ ٪ من ملاكي الأرض (الملاك لا الفلاحين) يملكون ٢١ ٪ من الأرض .

في الطرف الثاني، فريق كبار الملاكين يجب تمييز الارستقراطية الريفية بوضوح : ٢٨٠ ملاكاً يملكون ٥٨٣٫٤٠٠ فدان . أي أن ٠٫٠١ ٪ من الملاكين

يملكون ١٠ ٪ من الأراضي :[1]

لنرجع إلى الجدول المقارن أعلاه .

« بينما تنخفض نسب الملكيات الكبيرة إلى ثلث ما كانته قبل خمسين سنة، بقيت الاراضي التي يملكها كبار الملاكين على ما كانت عليه (هـذا مع الانتباه الى ان الاراضي المفلوحه قـد ازدادت من أربعة ملايين فدان ، في نهاية القرن التاسع عشر ، الى ما يقرب من ٦ ملايين عـــام ١٩٥٢) . في الوقت نفسه ، انخفضت نسبة الملاكين المتوسطين ثلث ما كانت عليه منذ خمسين سنة، دون ان تنخفض الاراضي التي يملكونها ؛ بل من الارجح ان تكون هذه الاراضي قـد ازدادت بسبب اتساع مساحة الاراضي المفلوحة . وأخـــيراً ، ارتفعت نسبة صغار الملاكين ارتفاعاً كبيراً ، دون ان يصاحب ذلك ارتفاع في الاراضي التي يملكونها . وفيما يتعلق بصغار الملاكين ، لنلاحظ ان ٧٠ ٪ منهم ، اي حوالي مليوني شخص ، يملك كل واحد منهم اقل من نصف فدان ، الأمر الذي يضعه في حالة العوز . وهناك حوالي ثمانية ملايـين من الفلاحين لا يملكون أرضاً ، وسبل عيشهم هي ، اما استئجار قطع أرض صغيرة يزرعونها مقابل المحصول ، واما العمل المأجور في الاراضي ، او حراسة الاقنية ومجاري المياه »[2] .

ولننظر الى الوضع عن كثب .

البورجوازية الزراعية الكبيرة (اكثر من ٥٠ فداناً) ، والتي يطلق عليها عادة بشكل أدق اسم « الارستقراطية الزراعية » أو بشكل غـير دقيق اسم « الاقطاعيين » تنقسم بدورها الى فريقين تبعـــاً لطريقة استغلال الممتلكات الكبيرة :

الفريق الاول،فريق كبار الملاكين العقاريين، ويتألف من كبار ملاك الارض

---

١ ـ مسائل فلاح ... ذكره إ . عامر ، « ثورة مصر » ص ٤١ ـ ٤٣ .

٢ ـ إ . عامر : « الأرض » ، ص ٩١ ـ ٩٢ .

الذين يستغلون املاكهم بإيجارها لآخرين على غرار الكومبرادورس[1] . والايجار يكون بطريقة من الطريقتين الآتيتين، وهذا قبل ١٩٥٢ : ايجار لشخص واحد يؤجر هو بدوره قطعاً من فدان الى ٥ فدادين لملاكين لمستغلين صغار مع عدد من الوسطاء لفرض افضل سعر ممكن . والاتجاه للإيجار عم عقب الحرب العالمية الثانية ، ومن ١,٧٣ ٪ من الاراضي سنة ١٩٣٩ ارتفع الى ٦٠,٨ عام ١٩٤٩ ، ثم الى ٧٥ ٪ سنة ١٩٥٢ . في ١٩٤٧ / ١٩٤٨ بلغ معدل انتاج الفدان ١٧ جنيهاً بينما ارتفع معدل سعر الايجار لـ ٤٠ جنيه ! نتج عن ذلك ارتفاع سريع في اسعار الايجار – ٤٧٢ في ١٩٥٠ / ١٩٥١ بالنسبة لـ ١٠٠ ١٩٣٨/١٩٣٩ – وفي سعر الارض اذ بلغ ثمن الفدان ٨٠٠ جنيه بينما تبلغ قيمته الحقيقية حوالي الـ ٢٠٠ جنيه . وتعددت الطرق الاضافية لاستغلال الفلاح : رسوم عادية عديدة مع رسوم المرور ، ارتفاع سعر الايجار بشكل مواز لارتفاع سعر القطن ، شراء المحصول مسبقاً بأسعار تقل عن أسعار السوق ، بيع الاسمدة ، ايجار الآلات ، الدين بالفوائد للفلاحين .

ونواة هذا الفريق الرئيسية تتألف من فاروق والعائلة المالكة سابقاً : ١٥٩,٠٠٠ فدان من أجود الاراضي لمجموع العائلة المالكة ؛ دخل سنوي يبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه من اراضي الملك السابق .

ثمة عنصر مهم آخر يدخل في تأليف هذا الفريق هو الدولة نفسها او ادارة ممتلكات الدولة . فهذه الادارة تملك مساحات غير مشغولة ومساحات شاسعة مؤجرة لافراد . وتحقق الادارة أرباحاً من الايجار بلغت ٨٢٤,٢٦٤

---

١ ـ هذا التعبير ، للماركسيين الصينيين ، أصبح ذائعاً ؛ يعرفه الـ Grand Larousse ten cyclopéol'que, III 156. كالتالي : « شخص من سكان المستعمرات كان صلة الوصل الضرورية بين تجارة الشركات الإستعمارية والسكان الذين منعتهم حكوماتهم من التعامل مع الأجانب » . في القاموس السياسي تعني الكلمة « فضولي » ؛ وتطلق على هذا القسم من بورجوازية البلدان المستعمرة ، الذي يغتني من التجارة مع البلدان الاستعمارية .

جنيهاً في ١٩٤٩ /١٩٥٠ ، بينما يجري توزيع الاراضي المشروطة – أي ١٨٢,٦٢٣ فداناً بـين ١٩٣٥ و ١٩٥٠ – لصالح كبار الملاكين الذين حصلوا على ٩٠،٧ ٪ من الاراضي، وحصل الملاك المتوسطون على ٧,٦ ٪ والصغار على١,٧ ٪ فقط. يتضح من هنا الى اي حد كانت دولة ما قبل ١٩٥٢ دولة الارستقراطية الزراعية .

الفريق الثاني : فريق المزارعين الاغنياء م وهو يشكل الأقلية من كبار الملاكين الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم امـــا لانتاج مواد اولى لصناعات التحويل ، القطن خاصة ، واما لانتاج سلع استهلاك للسوق الداخلية والاسواق العالمية [١] .

هذان الفريقان ، بعد أن شكلا هيكل حزب الامة (١٩٠٧ – ١٩١٤) ثم هيكل الحزب التحرري – الدستوري منذ تأسيسه عـــام ١٩٢٣ ، عززا تمثيلها في الوفـد بل سيطرتها عليه وأعطياه طابعاً محافظاً ، خاصة تحت تأثير فؤاد سراج الدين .

أما البورجوازية الزراعية المتوسطة (٥–٥٠ فداناً) فهي تتألف من ملاكين عقاريين يملكون مساحة تكفي حاجاتهم ، يزرعونها بأيديهم بمساعدة عـــدد صغير من الفلاحين الذين يتقاضون أجوراً .

من الممكن تمييز فريقين . اولاً طبقة عليا (٢٠ – ٥٠ فداناً) من الملاكين الموسرين نسبياً الذين يحلمون بالإندماج بطبقة الملاكين الكبار وهم لذلك مفرقون في الرجعية (سيجد بينهم الاخوان المسلمون إطارات ومخـابيء ومالاً) . ثم ، طبقة دنيا (٥ – ٢٠ فداناً) يسوء وضعها بشكل متواصل . ومجموع هـــذا القسم جزء لا يتجزء من البورجوازية الوطنية ، المتحررة والديمقراطية ، التي

---

١ - P. Froumant, Cours d'Economie rurale, le progrés agricole au XXme siècle en France et en Egypte, Paris, 1954, p. 87.

تعبر عن نفسها في الوفد . وقد ولد في هذا الفريق مثقفو مصر المستقلة – طه حسين ، عباس العقاد ، أحمد أمين ، إبراهيم عبد القادر المازني ، محمد حسين هيكل ، سلامة موسى ، أحمد حسن الزيات ، علي مصطفى مشرفة ، حسين فوزي وكثيرون غيرهم – كما ولد فيه قادة الحركة الوفدية السياسيون ، ومنهم عدد سوف يلتقي بالاشتراكية [1] .

تحت هذه الطبقة توجد البورجوازية الزراعية الصغيرة المؤلفة من صغار المالكين (١ – ٥ فدادين) والفلاحين الفقراء الذين يستغلون ارضهم ويستأجرون أحياناً قطعة يشتغلونها ليكملوا دخلهم الهزيل . والمشكلة الأساسية هنا هي اجرة الأرض التي تأمل هذه الطبقة ، الضخمة بعددها ، ان تناسب دخل الارض . وتتعلق حياتها بأسعار المنتوجات الزراعية إذ ان الغلاء وحده يكفل الحد الادنى لعيشها .

كانت هذه الفئة تشكل تقليدياً جناح الوفد اليساري في الريف وقد أعطت الحركة الشيوعية نقاط ارتكاز عديدة . وبعض العناصر التي يخنقها البؤس وتطبعها الايديولوجية الدينية انضمت لحركات أقصى اليمين (خاصة للأخوان المسلمين ولحزب احمد حسين المتعدد الأسماء ؛ وبعدها للاتحاد القومي) .

حتى الآن ، يجب ألا ننسى أننا ما زلنا بين المالكين . وغالبية فلاحي مصر بدون أرض . كم هو عددهم ؟ ٨ ملايين حسب احصاء ابراهيم عامر ؛ ١٠ أو ١٤ مليوناً حسب احصاءات معهد الاحصاء [2] . في سنة ١٩٤٧ تخطى

---

١ – راجع ، خصوصاً ، محمد حسين : « الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر » ، II ، القاهرة ، ١٩٥٦ ؛ شوقي ضيف ، « الأدب العربي المعاصر في مصر (١٨٥٠ – ١٩٥٥) القاهرة ، ١٩٥٧ ؛ مصطفى م . مشرفة .

٢ – Pression démographique et stratification sociale dans les campagnes égyptiennes, par un groupe d'études de l' I. E. D. E. S., Tiersmonde, I (1960) N. 2 p. 319 - 320.

عددهم ٤٧٪ حاجات الزراعة ، ويبدو ان ثلثهم فقط كان يشتغل كعامـــل زراعي بمعاش ضئيل لا يتجاوز الخمسة قروش يومياً . جماهير صامتة ، مسخرة، يطوقها الجوع والمرض والموت ، ولكن ، خاصة بعد ١٩٤٥ ، يحركهـا أيضاً وبشكل دائم كل أسبوع او موسم مد وجزر الذين ذهبـوا من بينها ، الى المدن وأصبحوا عمال مصانع أو طلاباً . ومن المدينة ترد أفكار جـــديدة . حملة شعار : « الارض لمن يفلحها » . الارض ؟ من يدري ؟ لعلها نهاية هذا الانتظار في حالة البؤس حتى الموت . سينتفض الفلاحون ... ولكن لا نستبق الاحداث .

ولاكمال الصورة ، يجب التلميح لدور المصارف في الريف. ان زراعة القطن المنفردة قد ادخلها اسماعيل وأصبحت احد الخطوط الرئيسية لاستغلال مصر الاستعماري من قبل الانكليز في عهد كرومر ، هذه الزراعة دعت لظهور تنظيم مصرفي ورهني كان يمتص المزارعين المصريين الى جانب ادارة الضرائب .

تأسس البنك العقاري المصري عام ١٨٨٠ برؤوس أموال فرنسية . أنشأ الانكليز بنك الارض المصري Land Bank of Egypt عـــام ١٩٠٥ ليساعد المصالح الانكليزية المسيطرة على البنك الزراعي المصري Agriculture Bank of Egypt الذي أسسه عام ١٩٠٢ البنك الاهلي ، وألغي بعدئذ عام ١٩٣٦ .وعلى أثر الكارثة التي سببتها الازمة العالمية في ١٩٢٩/١٩٣٠ قرر الوفد عام ١٩٣٠ انشاء بنك التسليف الزراعي المصري لمد يـــد المساعدة لصغار ومتوسطي الملاكين؛ ولكن الوفد اضطر للاستقالة تحت ضغط العائلات الكبيرة، وعندما خلفه اسماعيل صدقي أصدر قانون ١٩٣١ ؛ القائل بأنه لا يحق طلب القرض الا لمن يملك ٢٠٠ فدان بدل ٥٠ فداناً . مما حصر الفائدة بكبار الملاكين وحدهم. وفي ١٩٤٩ أصبح مصرف التسليف الزراعي والرهني المصري، وعدلت شروط القرض .

خلال كل هذه الحقبة كانت سيطرة الأجهزة المصرفية ، وأكثرها في يـــد المثلين الفرنسيين والإنـكليز ، على أرض مصر حقاً هائلة . في ١٩٠٧ ، مثلاً ، كانت قيمة الأراضي المزروعة ١٢٠ مليوناً من الجنيهات بينما ارتفعت القروض

الرهنية إلى ٦٠ مليوناً ! هكذا استغلت قطاعات هامة من الأرض المصرية من قبل المصارف بدل الملاكين[1] .

لم يجد صراع الفلاح من أجل أرض مصر مؤرخه بعد . وقد اقتصرت الدراسات على اظهار طيبة وفقر وتعاسة الفلاح المصري . وحل الفولكلور محل السياسة وأرخ حسب ابعاد الإقتصاد الإجتماعي . ومنذ ١٩٤٥ بذلت محاولات لرسم تاريخ الحركة الفلاحية ، خاصة في أعمال المدرسة التاريخية الماركسية (صادق سعد ، شهدي عطية الشافعي ، فوزي جرجس ، إبراهيم عامر وأحمد رشدي صالح) (٢) . واليك ابرز مراحل هذه الحركة :

طوال القرن التاسع عشر برزت ثلاثة أهداف : تكريس حق ملكية الأرض الخاصة ؛ صراع لتحرير الفلاح من السخرة الهادفة لتأمين حاجات الرأسمالية الزراعية لليد العاملة ، تعميم النظام الأميري . وعند نهاية القرن التاسع عشر تكون وعي وطني عند الفلاحين . وقد عبرت حركة الضباط المصريين بقيادة الزعيم أحمد عرابي في ١٨٨١/١٨٨٢ ، بعمق عن سخط صغار الملاكين العقاريين ، ومتوسطيهم ، ازاء سيطرة الدول الأوروبية الكبيرة على الخديويين ، فشارك الفلاحون بحماسة وعفوية في الثورة والصراع المسلح ضد الغزو البريطاني البحري عام ١٨٨٢ ، وخاصة في شمال الدلتا . (٣)

في بداية القرن ، قام محمد فريد ، خلف مصطفى كامل على رأس الحزب الوطني عام ١٩٠٨

---

١ ـ حول تاريخ المصارف في مصر ، هناك دراسات جيدة ، لا سيا :
فؤاد مرسي : « البنوك والنقود في البلاد العربية » : ١) « مصر والسودان » (القاهرة ، ١٩٥٥) ثم ، « النقود والبنوك ، القاهرة » ، ١٩٥٨ ؛ علي الجريتاسي ، « تطور النظام المصرفي في مصر » (القاهرة ١٩٦١) ؛ علي عبد الرسول ، « البنوك التجارية في مصر » ، القاهرة ، ١٩٦١ .

٢ ـ أحمد رشدي صالح ، رئيس تحرير الفجر الجديد عام ١٩٤٥/٤٦ ، هو مؤلف كتاب هام جداً عن الأدب الشعبي ، « الأدب الشعبي » ، القاهرة ، ١٩٥٠ و ١٩٥٥ ؛ وتبعه : « فنون الأدب الشعبي » ، وفي ١٩٥٧ أصبح مديراً لمركز الفنون الشعبية في وزارة الثقافة حيث يدير مجلة « فولكلور » . كل ذلك يشكل حصاداً وفيراً لمؤرخي الحركة الفلاحية في المستقبل .

٣ ـ حول خيانة البدو ومحمد سلطان باشا يمكن الرجوع إلى شهادات العصر ، لا سيا شهادة جون نينه والمحامي براودلي ، وف . س . بلونت ، ومذكرات أحمد عرابي ومحمد عبدو وكشف ع . ر . الرافعي . بإنتظار نتائج مراجعة وثائق عابدين .

بالتعبير عن الملاكين الاغنياء ودافع عن إرادتهم بتشكيل القوة السياسية الأساسية في وجه المصارف الإنكليزية ـ الفرنسية ، في نفس الوقت الذي ساند فيه رغبة صغار ومتوسطي الملاكين بحمايتهم من نتائج سياسة التسليف الزراعية ومصائبها . فأتى برنامج الحزب الوطني يطالب : بتخفيض الضرائب على الأراضي ، إنشاء « نقابات زراعية » ـ يقصد بذلك نقابات حرفية وليس عمالية ـ لحماية المزارعين من الحكومة وكبار الملاكين ؛ حماية المستأجر من الدائنين ؛ وأخيراً ، تحت تأثير عمر لطفي ، إنشاء تعاونيات زراعية (١٩١٢) .

بعد الحرب العالمية ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، تعبر ثورة ١٩١٩ المصرية بقيادة وفد سعد زغلول، عن ظاهرتين : من جهة ، الأزمة العميقة التي تجتازها فئات الفلاحين المتوسطة والفقيرة بسبب ثقل الضرائب خلال الحرب ؛ ومن جهة ثانية تدعيم البورجوازية التجارية في المدن وطموحها للسيطرة على السوق والدولة الوطنية . إمتدت الثورة من سنة ١٩١٩ حتى ١٩٢١ ، وبشكل مشتت ، حتى ١٩٢٣ . شارك الفلاحون جماعات جماعات ، غالباً حول وجهائهم في تخريب الطرق الحديدية ، هجمات مسلحة على الفرق البريطانية او على قوى الأمن ، نسف مستودعات ، وفوق ذلك إحتلال أراضي وإعلان جمهوريات مستقلة في مديريات عديدة من مصر العليا والسفلى. وبعدها بسنوات سار الفلاحون في طليعة المناهضة الشعبية لدكتاتوريات أحمد زور (١٩٢٥) وخاصة إسماعيل صدقي (١٩٣٠ ـ ١٩٣٥) .

هذه هي أهم نقاط برنامج الوفد بما يختص بالمطالب الزراعية : تنظيم الفلاحين الفقراء في نقابات ، إنشاء علاقات مع النقابات العمالية والمنظمات النقابية العالمية ؛ إلغاء نظام العزب الذي يشبه لحد بعيد الأراضي الإقطاعية ؛ إعفاء من يملك دون الـ ٣٠ فداناً من الديون ؛ الغاء الضرائب كافة عن الفلاحين الذين يملكون اقل من ١٠ فدادين ، فرض ضرائب على مالكي أكثر من ١٠٠ فدان مع رسوم خاصة للري ؛ إنشاء مصارف تعاونية لصغار الملاكين . ولكن الإصلاح الزراعي لم يرد على لسان الوفد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

أحدثت حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ التغيرات المعروفة في الاقتصاد والمجتمع المصريين . وإذا بتقدم الجناح الصناعي ، البورجوازية المصرية الكبيرة ، وتأثير الثورة الصينية وخاصة تقدم الحركة الشيوعية في المدن ثم ، في القرى ، بعد ١٩٤٥ ، وإذا بكل هذه العوامل تضع المسألة الزراعية في مقدمة القضايا الداخلية المرتبطة بمعركة الاستقلال والجلاء عن أرض الوطن .

منذ ١٩٤٤ ، إعترف مصطفى النحاس ، آنذاك رئيس الوزارة ، أمام المجلس بأن « الخطأ الكبير الذي يسبب فقر غالبية السكان هو عدد الملكيات الكبيرة المرتفع » . في ١٩٤٤ قدم محمد خطاب ، تحت تأثير الدراسات التي اصدرتها يومذاك الحلقات الماركسية (١) ، قدم لمجلس

---

١ ـ كان محمد خطاب يتردد ، في تلك الفترة ، إلى مجموعة « دار الأبحاث العلمية » في الوقت الذي كان مديراها ، شهدي عطية الشافعي وعبد المعبود الجبيلي ، يكتبان كتابهما البرنامجي ، « أهدافنا القومية » ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

الشيوخ اول مشروع تحديد للملكية العقارية ، ورفعت لجنة الشئون الاجتماعية الحد الأعلى الى ١٠٠ فدان بدل خمسين ، فقبل محمد خطاب ذلك ، ولكن مجلس الشيوخ رفض نهائياً المشروع في ١٦ حزيران ١٩٤٧ .

في ١٩٤٥/٤٦ ، وضعت اللجنة الوطنية للعمال والطلاب الإصلاح الزراعي في مقدمة الإصلاحات الداخلية وطرحت شعار « الأرض لمن يفلحها ! ». وجعلت اللجنة من تمرد الفلاحين شرط نجاح الثورة الوطنية وحاولت توسيع عملها في الريف .

في ربيع ١٩٤٥ صدر اول كتاب نظري ماركسي يحلل مشكلة الفلاح، للمهندس صادق سعد : « إن قضايا التموين وارتفاع الأسعار وغيرها من الصعوبات البيئية التي سببتها الحرب فتحت عيون الناس على عيوب بنياننا الإجتماعي ودفعتهم الى التفكير في الدواء ، وذلك ليس عن طريق بعض الاجراءات الاصلاحية ، بل عن طريق إصلاح جذري » . ويقترح الكاتب إصدار « قانون يمنع الأفراد والشركات من تملك أكثر من ٥٠ فداناً من الأرض الزراعية في المستقبل . وستتكون بهذا الشكل مساحات كبيرة توزع بالتساوي على ما يقرب من مليونين من الفلاحين الفقراء (...) إن الفلاحين الصغار الفقراء أحق من أية فئة أخرى - وأحق بمراحل - ! بالأرض التي يستغلونها » ، مما يستتبع الاستيلاء على الأراضي التي تزيد عن الـ ٥٠ فداناً ، دون تعويض، وتشجيع زيادة الإنتاج عند هؤلاء الفلاحين عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية في الريف (١) .

في الفترة نفسها ، طالبت اللجنة العمالية للتحرير الوطني ، وهي منظمة سياسية - نقابية للطبقة العاملة ، طالبت في برنامجها بتحديد الملكية العقارية بـ ٢٠٠ فدان (معتبرة ان التخفيض الى ٥٠ فداناً مطلب يتعذر تحقيقه) ، وإلغاء الأوقاف الخاصة ، وانشاء تعاونيات زراعية ورفع مستوى معيشة الفلاح وثقافته . وتقدم اتحاد النقابات الآنف الذكر - مؤتمر نقابات عمال مصر واللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر - في ١٩٤٥/١٩٤٦ ببرامج مشابهة .

ولتبرير حملة القمع التي شنها في ١١ تموز ١٩٤٦ ، ذكر اسماعيل صدقي ، أمام مجلس الشيوخ مقاطع من الصحف المصرية التقدمية التي عطلها وخصوصاً هذا النص :« ان سوء توزيع الثروة الوطنية يفرض توزيعاً جديداً للأرض التي يجب اعطاؤها للفلاحين بشكل قطع صغيرة ؛ وعلى هذا الإجراء ان يصاحبه تشكيل تنظيم تعاوني » ، (٢)

وفي ١٩٤٥ وباسم « جماعة النهضة القومية » اقترح مريت غالي برنامج اصلاح زراعي خلال ٢٥ سنة : يمنع كبار الملاكين من شراء أراض جديدة ، ويترك أمر تفتيت الأملاك الكبيرة للإرث ، كما يمنع تجزئة اي قطعة مزروعة تبلغ الفدادين الثلاثة، وتوزع أراضي الأوقاف وادارة

١ - صادق سعد : « مشكلة الفلاح » ، القاهرة ١٩٤٥ ، ص ٧ - ٨ ، ٦١ - ٦٩ .
٢ - خطاب في مجلس الشيوخ ، الأهرام ١٩ تموز ١٩٤٦ .

الأملاك الأميرية وشركاتها العقارية على الفلاحين الفقراء . ويذكر المشروع في مقدمته : « يمتد التململ الإجتماعي تدريجياً الى القرى (...) ، وهذه الحركة ، اذا أهملت ، تنذر بالأخطار (...). والإصلاح سوف يتحقق معهم (كبار الملاكين) او ضدهم ؛ ومن الأفضل للكل أن يصير برضاهم أو حتى بمعونتهم (...) . في الثورة يتركز الإصلاح الزراعي حول القضاء على الملكية الكبيرة ، وبعض الأحيان ، على كبار الملاكين ؛ في مصر ، وفي الوضع الحالي ، على الإصلاح الزراعي ان يكون عمل حكومة عاقلة ، تنظر الى بعيد وتريد الإستفاده من فترة هدوء نسبي لتحقق اصلاحاً واعياً (...) والرأي السياسي يتحول لليسار : والرغبة العامة في التجديد ، والتقدم الإجتماعي ، تظهر أكثر فأكثر (...) ، ولكن اتجاهها الغالب لم يرتسم بعد » . (١)

وفي ١٩٤٩ وضع راشد البراوي ، وكان آنذاك استاذ التاريخ الإقتصادي في كلية التجارة بجامعة القاهرة ، مشروعاً لتعديل نظام الملكية العقارية لتشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة . وفي هذه الفترة أيضاً أنشأ الدكتور أحمد حسين ، السفير في واشنطن ، « جمعية الفلاح » ودافع عن تصاميم « من شأنها زيادة عدد الملكيات العائلية الصغيرة وتنظيم العلاقات بين المالك والمستأجر وتحديد أجر أدنى للعمال الزراعيين » .

وفي ١٩٤٩ أيضاً ، خلال المعركة الإنتخابية ، أعلن ٧٢ مرشحاً مستقلا تأييدهم لأفكار محمد خطاب ومريت غالي وجمعية الفلاح ولكن أيدوا كذلك أفكار اتحاد الصناعات المصري ، مطالبين ، في برنامج موحد ، تحديد الملكية العقارية وزيادة الضرائب على الأملاك الكبيرة « لحمل كبار الملاكين العقاريين على توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة » .

وفي المجلس الجديد المنعقد سنة ١٩٥٠ طالب النائب الاشتراكي ابراهيم شكري بتحديد الملكية بـ ٥٠ فداناً بينما يقبل علي الشيشفي ومريت غالي بـ ١٠٠ فدان ، ويعطي الأول ، عدا ذلك ، ٦٠ فداناً للزوجة و ٣٠ فداناً لكل ولد ، يضاف الضريبة التصاعدية وتنظيم أسعار الإيجار .

وباسم الحزب الاشتراكي (أحمد حسين) شنت مجلة الاشتراكية حملة على كبار رجال الإقطاع .

وحتى عند الإخوان المسلمين ، يرى ممثل الراديكالية ، سيد قطب ، ضرورة استباق ثورة الفلاحين . ورجل مثل محمد خطاب « يفكر تفكيراً رأسمالياً واعياً ويدرك ان اوضاع الملكيات الزراعية يجب ان تتغير اتقاء لما تثيره من عواصف مرتقبة في الأفق القريب » . (٢)

---

١ ـ الترجمة الفرنسية للنص المنشور عام ١٩٤٥ بعنوان : Un programme de réforme agraire pour l'Egypte. E. C. Vol. 38 (1947) p. 1 - 66.

٢ ـ سيد قطب ، معركة الإسلام والرأسمالية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، حول البرامج المفضلة للأحزاب والتشكيلات السياسية .

ومن وراء البحار ، تلتقي في مصر تأثيرات متناقضة .

من البلدان الإشتراكية ، وخاصة الصين ، يأتي مثال إصلاح جذري للملكية العقارية والجميع يشعرون لأي حد تتشابه القضايا المطروحة في مصر وفي الصين حيث كانت الثورة الفلاحية قوية جداً .

تأثيرات متناقضة : التأثيرات التي تـأتي من الولايات المتحدة . منذ تشرين الثاني ١٩٥٠ ، حـدد غوردون غراي سياسة الولايات المتحدة الأساسية في الشرق الأوسط : « من الجـلي ان القضية الإقتصادية الملحة في الشرق الأوسط إنما هي القضية الزراعية (...) . يجب توسيع وتحسين الري واستعمال الأراضي المتروكة ، وتطوير الأساليب الزراعيـة واتخاذ إجراءات عاقـلة لإصلاح نظام الملكية العقارية ونظام التأمين » .

في ١٩٥٠ كذلك ، وبناء على اقتراح من الولايات المتحدة ، اوصت هيئة الأمم المتحدة البلدان المتخلفة بإجراء إصلاح زراعي كشرط اكيد لكل تصنيع يستهدف رفع مستوى معيشة السكان .

في آذار ١٩٥١ ، قدمت لجنة استشارية لرئيس الولايات المتحدة التوصيات التالية : « يجب دعم الإصلاح الزراعي في البلدان المتخلفة لتأمـين ملكية الأرض . في بعض البلدان لا يمكن مكافحة الجوع والإشتراكية إلا بواسطة الإصلاح الزراعي ... » .

وأخيراً ، في شباط ١٩٥٢ ، عقب حريق القاهرة (يجـدر الإنتباه لذلك) أصدرت نظـارة الخارجية الأميركية منشوراً بعنوان : « الإصلاح الزراعي التحدي العالمي » تحبذ فيه تغييراً لنظام ملكية الأرض وايجارها ، مشددة على أهمية هذه الإجراءات في مكافحة الشيوعية .

وبعد ذلـك بزمن ، في الكتاب الضخم الذي خصصه للإصلاح الزراعي يعترف سيد مرعي ، وهو الذي أشرف على الامر طويلا ، بهـذه التأثيرات المتقاربة : « صحب انتشار مبادىء الاشتراكية في العالم ان أخذت دول كثيرة بقواعد الإصلاح الزراعي » .

لا يشير سيد مرعي مبـاشرة للتـأثير الاميركي ، ولكنه يظهر

ارتباط الارستقراطية الزراعية بالاستعمار ذاكراً كلمة اللنبي المعروفة :
« يستطيع الانكليز ان يخلوا مصر مرتاحي البال : فقد اوجدوا طبقة من الملاكين الكبار تستطيع بريطانيا الاعتماد عليهم لتنفيذ سياستها في مصر » .

علامَ يعتمد الخبراء الاميركان للنصح بالاصلاح الوقائي ؟ على وقائع دقيقة ، ولو لمرة : فقد شهدت السنوات الاخيرة للحرب انتشار الجرائم في الريف انتشاراً يعبر عن حقد الفلاح على الملاكين . وبين ١٩٤٩ و١٩٥١ تفاقم تمرد الفلاحين في الممتلكات الكبيرة وخاصة في كفور نجم وباصوت . فقد هاجم الفلاحون الحراس ومراكز الشرطة واشعلوا النار في المكاتب مطالبين بالاراضي التي يفلحونها . شهد بدراوي عاشور باشا والامير يوسف كمال والامير الوصي محمد علي وفؤاد سراج الدين باشا وعبد اللطيف طلعت باشا، شهدوا كلهم الواحد بعد الآخر ممتلكاتهم مسرحاً لاعمال عصيان حمل الفلاحون فيها السلاح أحياناً . وحدث ذلك حتى في الاراضي الملكية . انها الفترة التي كان اليسار يحاول فيها الاستفادة من فشل المجلس الوطني للعمال والطلاب في سنوات ١٩٤٥/١٩٤٦ ويعزم التغلغل في كسب الفلاحين . وامتدت ، في الواقع ، الشبكات حول المراكز الصناعية الكبيرة - خاصة محلة الكبرى ، شبا الخيمة وكفر الدوار والشرقية، شرق قناة السويس - مرتكزة على المعلمين وعمال المواسم والموظفين الصغار . وانعقدت اواصر بين المصانع الحديثة حيث تمثل المنظمات الشيوعية والنقابات قوة يحسب لها حساب، والمدن المفعمة بلجان الجبهة من جهة ، وبين عزب الباشوات وديرات الامراء وممتلكات الملك والشركات العقارية من جهة أخرى .

وقد دخلت قطاعات المنظمات الماركسية للفلاحين في سنوات ١٩٤٤ ١٩٤٨ القرى بإطاراتها المهنية ولجان يتجاور فيها طالب المحلة والمعلم الوطني والفلاحون والعمال الفقراء الذين تبدو لهم قضية الارض قضية حياة او موت .

مؤكداً ، لقد هزّ انقلاب الضباط الاحرار وخلع الملك السابق فاروق القلوب وأهاج المخيلات . في القرى ، بدأ الحديث عن الاصلاح الزراعي ، ووصلت أصداء الثورة من مراكز عمالية . وبلغت البلبلة السياسية اوجها ودفع البعض بالامل حتى امنية ثورة شعبية حقيقية . وفي كفر الدوار

حيث توجد مصانع انكليزية ـ مصرية (كان رأس المال الانكليزي غالباً ويدير المجموع أحمد عبود) قرر العمال الاضراب ، وراح منظماه ، مصطفى خميس ومحمد حسن البكري ، يخطبان في الجماهير حيث يتآخى عمال وفلاحو المنطقة ، ويتحدثان عن الزمان الجديد وعن نهاية البغي والعسف . نحن في ١٣ آب . في اليوم نفسه حاصر الجيش المصنع وفرق المتظاهرين وأنشأ المحكمة العسكرية التي حاكمت وأعدمت القائدين العماليين فوراً . وفي اليوم التالي شنقا عالياً .

منذ البداية حطمت حركة الجيش بالإرهاب اول محاولة ثورية نابعة من قيادة شعبية وقديرة ، رغم عدم وضوح الأهداف ، على أن تعطي ثورة فلاحية واسعة النطاق .

إن أيام كفر الدوار هي التي فرضت الإسراع . ما زال توجيه رأس المال نحو الصناعة هو الأساس ؛ ولكن يوم ١٣ آب كشف عن سعة الخطر وحدد الخطة .

بعد كفر الدوار بأقل من شهر صدر القانون رقم١٧٨ الصادر بتاريخ ٩ أيلول ١٩٥٢ القاضي بالإصلاح الزراعي . ورغم فذلكات الصاغ جمال سالم فإن أعضاء مجلس الثورة ومنظمة الضباط الأحرار اليساريين، خاصة الركن خالد محي الدين والزعيم يوسف صديق ، هم الذين حددوا مختلف بنود الإصلاح، يساعدهم في ذلك قانوني موهوب وشاب وصديق شخصي للرئيس جمال عبد الناصر، أحمد فؤاد.

وحاول علي ماهر ، الذي ما زال رئيساً لمجلس الوزراء ، معارضة الاصلاح مقترحاً ٥٠٠ فدان كحد أعلى . برر كبار الملاكين معارضتهم بحجج دستورية ودينية : فالاصلاح ، حسب زعمهم ، يخرق دستور سنة ١٩٢٣ الذي ما زال سارياً ؛ وبمسه لمبدأ الملكية الخاصة نفسه يحرف الاصلاح أحكام الاسلام . واقترحوا نظام الضرائب التصاعدية بديلاً له . ولكن مجلس الثورة رفض الاقتراح معتبراً انه لا يقضي على العيوب السياسية « التي تصاحب عادة وجود مساحات كبيرة من الأراضي في أيد قليلة » .

لنحفظ هذا التعليل : المشكلة ، بالدرجة الأولى ، مشكلة سياسية ، مشكلة سلطة الدولة تمارسها الأرستقراطية الزراعية وتأتي حركة الجيش للحد من إمتيازاتها لصالح الجناح الصناعي . استقال علي ماهر ، فخلفه محمد نجيب .

ما هو اصلاح ١٩٥٢ الزراعي ؟

أ – يجعل الحد الأعلى للملكية العقارية ٢٠٠ فدان للملاك . في الواقع سيحتفظ أكثرهم بـ ٣٠٠ فدان إذ ان القانون يسمح لأب ولدين بالاحتفاظ بمائة فدان علاوة .

ب – يعفى من هذا التحديد ، الشركات التي تملك أكثر من ٢٠٠ فدان لتصليح هذه الأراضي المتروكة ، الأفراد في نفس الحالة ، الشركات الصناعية التي تحتاج لكي تنتج الى أكثر من ٢٠٠ فدان ، الشركات الزراعية العلمية ، الجمعيات الخيرية ، الملاكون المدنيون في اوضاع خاصة يحددها القانون .

ج – كل ملاك يشمله القانون يعوض عليه بأسهم حكومية تعطى بدل الفدادين المنتزعة ؛ يحدد سعر الفدان بعشر مرات قيمة ايجاره التي تساوي ٧ مرات الضريبة العقارية ، يضاف الى ذلك قيمة الأشجار والتجهيزات الدائمة او غير الدائمة . تحمل الأسهم المعطاة للملاكين فائدة سنوية قدرها ٣٪ على ٣٠ سنة ؛ وتصلح لتسديد الضرائب وشراء الأراضي المتروكة الخ ..

د – توزع الدولة الاراضي المنتزعة على الفلاحين خلال ٥ سنوات بينما يستطيع الملاكون بيع أراضيهم مباشرة للفلاحين اذا كانت هذه الاراضي خارج نطاق تطبيق القانون . يجعل الحد الاعلى للأراضي المعطاة للفلاح ٥ فدادين . يدفع الفلاح للدولة ثمن الارض التي يحصل عليها ، خلال ٣٠ عاماً وتضاف فوائد سنوية قدرها ٣٪ مع كمية قدرها ١٥٪ من مجموع سعر الأرض لسد نفقات التوزيع والحجز . وأخيراً ، على المستفيد من الاصلاح ان يكون مصرياً ، بالغاً سن الرشد ، لا حكم عليه بما يختص بقضايا الشرف ؛ وعليه ان يكون مزارعاً ، مستأجراً او عاملاً في الأراضي الموزعة او ساكناً القرية .

هـ – وفي الوقت نفسه ، يهتم القانون بتحديد علاقات ملاكي الأراضي

ومستأجريها . ان بدل ايجار الفدان هو سبع مرات الضريبة العقارية ، او نصف المحصول، هذا اذا كان الايجار مرتبطاً بالمحصول ؛ تعفى الحدائق ومزارع الزهور الخ .. من هذا النظام . وأخيراً لا يستطيع استئجار الأراضي الا من يزرعها بنفسه ولا يؤجر لأقل من ثلاث سنوات .

و – يعين الوزير لجنة خاصة (٣ ممثلين عن الملاكين والمستأجرين، ٣ ممثلين عن العمال الزراعيين وموظف كبير للرئاسة) تحدد اجرة العمال الزراعيين في مختلف المناطق ، سنوياً .

ز – تنشأ تعاونيات زراعية لصغار الملاكين (حتى ٥ فدادين) مهمتها الحصول على قروض زراعية وأسمدة ودواجن وبذار وآلات زراعية ومطامير ووسائل مواصلات ، وتنظيم دورة المزروعات وبيع المحاصيل ؛ وعلى هذه التعاونيات بعد تشكيلها ان تنتظم في جمعيات تعاونية عامة وفي اتحادات تعاونية تخضع لمراقبة وزارة العمل والشئون الاجتماعية .

يرخص للعمال الزراعيين تشكيل نقابة لحماية مصالحهم العامة .

ما هي النتائج ؟

عام ١٩٦٢ ، صرحت الدولة بانها عادت فوزعت ٦٤٥,٦٤٢ فداناً ، من أصل مجموع يبلغ ٥,٩٦٤,٠٠٠ فدان حرثت هذا العام ، على ٢٢٦,٠٠٠ عائلة – أي ١٠٪ من الأراضي على مليوني فلاح – مما يبرر ملاحظة بيير فرومون : « ان الاصلاح الزراعي خطوة سياسية ودية ؛ وقد قدرت تماماً ، لكن يجب الاعتراف بأن اثرها العملي ضعيف » .

وطابع الاصلاح المعتدل يلاحظ كذلك في مسألة التعويضات التي دفعت لكبار الملاكين . وبإعتراف المصادر الرسمية « كان هناك (قبل ١٩٥٢) تضخم في أسعار الأراضي حتى وصل سعر الفدان إلى ٨٠٠٠ جنيه ، بينما قيمته الحقيقية لا تتعدى ٢٨٠ جنيهاً (...) وقد ادى هذا الى حرمان الصناعة والتجارة من رؤوس أموال تكدست بلا فائدة إقتصادية في الأرض . وتقدر هذه المبالغ التي دفعت في الأرض فوق قيمتها الحقيقية بنحو ٥٠٠ مليون

جنيه في الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٢ » .

وحسب تقديرات دورين وارينر ، تستد غالبية المـــلاكين الكبار ثمن الاراضي في ١٤ سنة، وكانت التعويضات ، في هذه الشروط ، ترضية سياسية من ناحية الدولة تجاه نافذي العهد الماضي ، ورفضاً علنياً لمبدأ انتزاع الملكية انتزاعاً ثورياً .

والملاك الصغير الجديد مـا هو وضعه ؟ لقد إستطاع فريق من المحققين في جريدة « المساء » ان يثبت ، بعد تحقيقات متصلة أجريت مع الفلاحين انفسهم، ان الفلاح مجبر على دفع ٥٠ جنيهاً سنوياً عن كل فدان حصل عليه من الدولة ، توزع كالآتي : ١٤٫٤٥٠ جنيهاً كحصة سنوية ، ١٢٫٠٦٥ جنيهاً كإشتراك في تجهيزات الري ، ١٠ جنيهات كمصاريف زراعية ، و١٠ جنيهات أخرى لدفع ديون سابقـــة في غالب الأحيان ومصاريف طفيفة اخرى. وحسب تقديرات مختلفة قامت بها «الجمهورية»، الجريدة شبه الرسمية، اتضح ان الفلاح الذي يملك حوالي ٣ فدادين عليه مدفوعات تبلغ ١٢٥ جنيهاً سنوياً ، في حين ان دخـله السنوي لا يتعدى ١١٥ جنيهاً .

وفي الوقت نفسه ، تجـــني الدولة من الأراضي التي تملكها والتي تسمى « اراضي الإصلاح الزراعي » اي الأراضي التي لم توزع على الفلاحين بعد ، ربحاً بلغ ٢٫٧٥٤٫٨٠٠ جنيه سنة ١٩٥٥ ، محتلة هكذا مكان كبار الملاكين في استغلال الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين . وبسرعة ، وظفت الدولة اموالاً طائـــلة لتستطيع القيام بدور المالك ومدير الاعمال . هذا بينما كانت فكرة الانطلاق هي التمويـــل الذاتي إذ طلبت إدارة الاصلاح الزراعي ١٠٠٫٠٠٠ جنيه في كانون الأول وحصلت عليها . وطبقاً للقانون رقم ١٣١ الصادر سنة ١٩٥٣ ، اكتسبت هيئة الاصلاح الزراعي (وزارة الاصلاح الزراعي فـيما بعد) شخصية قانونية ومالية مستقلة ، وكلفت بتشكيل جهاز ينتقى اعضاؤه بمعزل عن مضايقات البيروقراطية الحكومية ، كما منحت حق التصرف برأس مـال قدره ٨٢ مليوناً من الجنيهات، مما يجعل منها عملياً أكبر مالك عقاري في مصر .

ولما كانت الفكرة الاساسية هي تعزيز إهتمام الفلاح بالأرض ، فقد إزداد عدد الملاكين الصغار الذين يعيشون على شفير البؤس ازدياداً هائلاً .

واذا بكتاب الدولة السنوي يستشهد بآراء وزير الزراعة الأميركي عـــام ١٩٥١ : « إن توفير قطعة صغيرة من الأرض وبعض الظروف الملائمة له تأثير على السلام العالمي أكثر مما تؤثر فيه جيوش كبيرة لتحقيق السلام » .

هذا بينما يوجد في مصر تقليد يجعل من «المديرية» وحدة الامتلاك والاستثمار الزراعي حتى عهد محمد علي . وبالتالي ، لم يكن هناك من داع لتقليد الصين الشعبية ، بل كان يكفي الرجوع الى التاريخ دون اهمال التجارب الحديثة .

يضاف إلى ذلـك ، ان الفـلاحين الفقراء والعمال الزراعيين لم يحصلوا على شيء إذ ان توزيـع الأراضي قام لصالح صغار الملاكين والمستأجرين . وفضلاً عنه ، بقي تحديد ثمن إيجار الأرض حبراً على ورق في أغلب الأحيان . وعلى الفلاح ان يواجه احتيالات الملاك الكبير الذي يجد دائماً وسيلة للتهرب ، كما عليه ان يواجه العقلية البيروقراطية وجهل الموظفين المكلفين بالاصلاح والذين لا هم لهم غالباً سوى المناصب او الاثراء غير المشروع . لقـد وضع تخطيط الاصلاح الزراعي ونفذ من فوق لمنع الفلاحين من أية مبادرة ثورية .

رغم هذا فإن البنود المتعلقة بتحديد ثمن إيجار الأرض انقصت بالتدرج الدخل العقاري ، ولم يبق الملاك الكبار كالسالف ، أسياد مستوى المعيشة المطلقين . واصبحوا يديرون اراضيهم بانفسهم . ولم يعد تأثيرهم الإجتماعي ليخنق فئة الملاكين المتوسطين (٥ — ٥٠ فداناً) ، الذين حرص الحكم على تقويتهم وشرع يحيطهم بطبقة متزايدة من الملاكين الصغار .

هنا يرد التساؤل عما إذا كان مستوى عيش الفلاح قد طرأ عليه تحسن ما . يصعب الجزم بذلك . لقد ازدادت نسبة العمال الزراعيين من ٤٢ ٪ عام ١٩٤٧ إلى ٤٧ ٪ عام ١٩٥٤ ، الامر الذي ينقص أجرهم الفعلي .

لقد انخفضت المساحات التي يسيطر عليها كبار الملاك . اما الملاك الجدد الذين ظهروا مع الإصلاح الزراعي ، فليسوا بحاجة لعمال يتقاضون اجراً إذ

انهم يقومون شخصياً بجميع الاعمال ويعتبرون انفسهم سعداء اذا تمكنوا من تأمين القوت .

ورغم ان القـانون قد سمح بانشاء نقـابات للعمال الزراعين ، فـان هذه النقابات لم يظهر لها أثر يذكر .

هناك ولا شك إتحاد لنقابات العمال الزراعيين في القاهرة ظل قائماً حتى سنة ١٩٥٨ ، مع ٥٠٠٠٠ عضو ؛ ولكن لم يعرف عنه نشاط ما . وجاء حـل نقابات المعامل واستبدالها بنقابة واحدة في ١٩٥٨ / ١٩٥٩، ليقضي على الآمال الضعيفة التي بعثها في هذا المجال قانون ١٩٥٢ .

هذه الثغرات الواسعة تشير اليها الصحف ، خاصة جريدة « المساء » خلال سنوات ١٩٥٦ / ١٩٥٨ ، وتأخذها الحكومة بعين الاعتبار فتصدر قانوناً يعدل قانون سنة ١٩٥٢ على الوجه التالي :

أ – يدفع ثمن الأرض المعطاة للملاكين الجدد خلال ٤٠ سنة بدل ٣٠ سنة.

ب– تخفض الفوائد ، التي كانت بنسبة ٣ ٪ على ٣٠ سنة لنسبة ١,٥ ٪ على ٤٠ سنة .

ج – تخفض رسوم نزع الملكية والتوزيع من ١٥ إلى ١٠ ٪ .

لقد قدرت قيمة هـذه التخفيضات بـ ٥ جنيهات للفدان في العام ، وفقاً لتقديرات علي الشلقاني ولكن ليس هذا بالأمر المهم . ففي تموز ١٩٦١، ادخلت الحكومة تعديلاً جديداً ومهماً على قانون الاصلاح الزراعي ، وذلك في اطار القوانين « الاشتراكية » ، ونظراً لحاجات الاقتصاد العـام الملحة ولضرورة الحد من شوكة طبقة كبار الملاكين سابقاً الذين تحركوا غـداة انهيار الوحدة السورية – المصرية .

وجاء مشروع العشر السنوات للانماء الاقتصادي الهادف الى مضاعفة الدخل القومي بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ ، فحدد للقطاع الزراعي برنامجـاً يقضي بتوسيع الآراضي المحروثة بنسبة الثلث ، اي مليوني فدان (٨ ملايين فدان عام ١٩٧٠ مقابل ٦ ملايين لعـام ١٩٦٠ / ١٩٦١) واجتمعت عوامل متعددة دفعت

بالحكومة لصياغة القانون من جديد ، وأهم هـــذه العوامل : خمول كبار الملاكين المتزايد ، والحاجة الملحة لإدخال الجماهير الفلاحية في اطـار النظام العسكري ، والاهتمام أيضاً بتنظيم الملاكين الصغار ، مـع زيادة عددهم ، ضمن مخطط تعاوني عام في الريف. يضاف إلى ذلك ميل العهد لاتخاذ موقف متصلب في نزاعه ضد البورجوازية القديمة (قوانين صيف وخريف ١٩٦١) ، ولإخضاع الحياة الاقتصادية بكاملها لتخطيط الدولة والهيئات العامة . وقد عـــدل الاصلاح الزراعي بالقرار الصادر بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٦١ . وهذه أهم بنوده .

أ ب ـ لا يجوز ان تزيد ملكية الفرد على مائة فدان سواء أكانت الأراضي زراعية أو بور صحراوية (المادة الأولى) .

ج ـ لا يجوز للمالك ان يستثمر بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأي طريق آخر مساحة تزيد على خمسين فداناً . وتحسم من هذه المساحة الأراضي المملوكة . والملاك الصغار وحـــدهم يستطيعون الاستئجار (المادة ٧) . وهذا أهم بند في التعديل .

د ـ يدفع كتعويض للملاكين عن الأراضي المنتزعة سندات على الدولة لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤ ٪. (مادة ٥) .

وغداة إعلان هذا القانون بلغت المساحة التي تموزها وزارة الإصلاح الزراعي١٠١٢٠،٦٤٨ فداناً ، موزعة على الوجه التالي : ...،٤٧٨ فدان من الأراضي التي انتزعت من الملاكـــين الكبار ؛ ...،..٥ فدان أخذت بعد تعديل أيلول ١٩٥٨ ؛ ١٠٤،٣١١ فداناً من الأوقاف ؛ ١،..،٥٨ فداناً من الأطياف ؛ ١٣،٨٦. فداناً تملكها المؤسسة المصرية ، الأميركية ؛ ٦٠،... فدان تملكها شركات ؛ وأخيراً ٤،١.. فدان من الأراضي التي تملكها وزارة الزراعة .

في هذه الفترة وزعت وزارة الاصلاح الزراعي ٤٣٠،٨٥٢ فداناً بالضبط على ١٦٢،٧٣٣ عائلة من صغار الملاكين . وقد أقيل وزير الاصلاح ، سيد مرعي ، بعد إتهامه بالجشع . وحل محله الصاغ عبد المحسن أبو النور وزيراً للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي (١٩ ت٢ ١٩٦١) ، وبهذا التعيين وضع الفريق العسكري حداً للسيطرة المدنية على هذه المؤسسة التي أنشئت مباشرة بعد انقلاب تموز ١٩٥٢ . وفي ت ٢ ١٩٦١ ، اتخذ الوزير الجديد سلسلة من الإجراءات التطبيقية تهدف الى تخفيف أعباء الملاك الجدد بشكل هام ، وخـاصة إعفـاءهم من الـ ١٠ ٪. التي نص القانون على جبايتها كمصاريف إدارية .

فتح الإصلاح الزراعي مجالاً واسعاً أمام التعاونيات في الريف المصري . ويجدر الإهتمام هنا بالدور الرئيسي الذي يقوم به النظـــام التعاوني في أراضي الإصلاح الزراعي التي تلعب دور حقل التجريب قبل ان تمتد للمناطق حيث

يغلب صغار الملاكين .

في نهاية عام ٥٦ نجد ٢٧٢ تعاونية أنشئت حديثاً بموجب قانون ١٩٥٢ وهي تضم ٨٢،٣٢٦ فلاحاً مع رأس مال قدره ٧٧٧،٥٧٣ جنيهاً . وفي نهاية عام ١٩٥٧ ارتفع العدد الى ٤٠٠ جمعية تعاونية تضم ٢٠٠،٠٠٠ فلاح يملكون معاً ٥٠٠،٠٠٠ فدان . لكن يبدو ان هذه الارقام مبالغ فيها . ويعطي محمود فوزي ، مدير التعاونيات في وزارة الاصلاح الزراعي ، الارقام التالية لأيلول ١٩٥٨ : ٢٧٢ تعاونية تقدم خدمات لأعضائها يقدر رأسمالها بخمسة ملايين جنيه وتبيع ٣٠٨،٧٢٠ قنطاراً من القطن . وفي ١٩٦١ – ٦٢ قسمت أراضي الاصلاح الزراعي الى ٤٣ منطقة تدير اعمال ٣٦٤ جمعية تعاونية برأس مال قدره ٦٥٤،٥٦٣ جنيهاً . تقدم هذه الجمعيات لأعضائها خدمات بخمسة ملايين جنيه ، خاصة فيما يتعلق ببيع القطن .

رغم عدم دقة الأرقام، يبدو ان سعر مبيع قنطار القطن، حتى كازثة محصول سنة ١٩٦١ هو سعر السوق المحلية ، وذلك لما وفره تجميع المحصول، مما يعطي فائضاً للمزارعين يبلغ ٣٠٠،٠٠٠ جنيه . وحسب قول السلطات ، ارتفع الدخل العادي للمزاوع من ٩،٨ جنيه (١٩٥٢) الى ٣٢،٧ جنيه (١٩٥٤) بفضل تجمع صغار الملاك في تعاونيات. وهناك مثال تذكره الحكومة غالباً وهو تعاونية زعرفان النموذجية : يملك فيها ١٩٧٣ عضواً ٤٩٤٨ فداناً ؛ وبلغت قيمة خدماتها عام ١٩٥٤ حوالي ١٦٥،٥٤٤ جنيهاً ، منها ٢٨٣،٦٦ جنيهاً أرباح صافية ، وارتفع الدخل العادي للفدان من ٣٢ جنيهاً عام ١٩٥٣ الى ٣٩،٥ جنيهاً عام ١٩٥٤ .

يبدو ان تجربة الاصلاح الزراعية كانت مثمرة ، وان الحكومة تدرس توزيع أراض مفلوحة بشكل قطع من عشرة فدادين ؛ وتخفض الفائدة إلى ١٪ على أربعين سنة . وكما ترى ، ثمة اتجاه لتجميع الملكيات الصغيرة التي تبقى بأيدي ملاكيها ولكن المجموع ينظم في مناطق وإدارة موحدة يعود لها البت في دورة المحاصيل واستخدام الآلات والبيع الخ..

ما هو المعنى العميق الذي يتفتق عنه هذا الإصلاح الزراعي ؟ وإلى أي حد استطاع تحقيق أغراضه ؟

كانت أزمة المجتمع المصري العامة بعد الحرب العالمية الثانية تفرض ، كما تبين النصوص التي ذكرنا ، تغييراً شاملاً . لكن لنفهم المقصود : ليس المقصود مطلقاً تحويل رأسمالية من طراز استعماري للإشتراكية ، ولكن الإنتقال من هذه الرأسمالية ذات الطراز الاستعماري ، المتأخرة ، والتي تغلب عليها الزراعة ، ويشوبها إرث الماضي الإقطاعي ، الى رأسمالية حديثة ، تغلب عليها الصناعة ، إنتقال لا بد له ، إذا ما حصل في بلد مستعمر ومتأخر ، من اتخاذ شكل موجّه .

يحسن ان يوضع الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ في هذا الإطار . فهو المرحلة الأولى من العملية الشاملة لكي يصبح للمجتمع المصري كياناً حديثاً ، خليقاً بحل مشاكل التخلف وازدياد السكان الهائلة. ثمة مقدمة هي إجبار البورجوازية الزراعية الكبيرة والمالكة ثروات مصر الأساسية، على توجيه استثماراتها للقطاع الحديث اي الصناعي . ويجب كذلك هدم قواعد هذه البورجوازية في الريف وإعطـــاء شكل التنظيم السياسي الجـــديد جذوراً سياسية صلبة في القرى . وفي الطريق ، يجب الحذر واليقظة حتى لا يتحول تغلب الجنـــاح الصناعي ، إلى ثورة إجتماعيــة أي ، في الوضع المصري وعلى ضــوء حريق القاهرة ، إلى ثورة من طراز إشتراكي .

لم يخف هذا عن اجهزة رأس المال الصناعي والمصرفي الموجهة. فحيا البنك الأهلي الإصلاح الزراعي بهذه بقوله ان مصر تستطيع ان تهنىء نفسها إذ ان الأمر قد قضي عن طريق حكومة شرعية ، بعد وعودٍ كاذبة ولغوٍ لا طائل تحته ، دون ترك المبــادرة للجماهير مع مــا تعنيه من احتمالات العنف والفوضى . إذا نظرنا إلى المسألة بهذا المنظار فإن أي إصلاح ، مهما بلغ من الجذرية ، يبقى افضل من فوضى حركة جماهيرية... امــا اتحــاد الصناعــات فإنه ، من ناحيته ، في تقرير سنة ١٩٥٢ يقول ما مفاده : قد يكون الإصلاح الزراعي بشرى لصناعتنــا ، إذ ان الأراضي المحروثة وازدهــار الإقتصاد الزراعي عامة كفيلان بدفع الازدهار الصناعي قدمــاً ... على الإصلاح الزراعي ان يعطي إنطلاقــة لحركة رؤوس الأموال الكفيــلة بزيادة الاستثمارات الزراعية والصناعية ، وذلك لصالح المــلاكين العقــاريين ، سواء أكانوا جدداً أم قدماء ... كذلك لم يخف سفير الولايات المتحدة ، جفرسون كافري ، اغتباطه .

ولكن الأرستقراطية الزراعية ثار غضبها ، وقد اعتادت على تسيير الأمور . وسيد مرعي يتحــدث عن تخريب عشرات من مضخــات الري ، وعن رفض ملاكين عديدين إعطاء أسمدة وبذور أو تسليف تــكاليف الزرع

لفلاحيهم ؛ وتوجه عدد من الملاكين لمجلس الدولة مطالبين بنقض القانون لمخالفته الدستور . وعندما لجأ ممثـل عائلة لملوم العريقة للقوة كي يمنع تنفيـذ القانون ، أوقفتـه الحكومة وقدمته للمحاكمة بضجـة كبيرة وحكمت عليه بالأشغال الشاقة .

هنا ينتهي الأمر موقتاً ، وهو يدعو لبعض الأمل .

ولكن الفشل الإقتصادي واضح . ففي سنة ١٩٥٥ ، كان دخل الأرض ٤٥ مليون جنيه لم يوظف منها في الصناعة سوى ٦ ملايين . والباقي ؟!.. لم يستطع التشريع الصادر في ١٩٥٦ (قـانون رقم ٣٤٤) الحد من عـدد الابنية الفخمة . ان استثمارات العمار منذ ١٩٤٩ تبلغ قيمتها حوالي ١٥ او ٢٠ مليون جنيه سنوياً ، يتجمع معظمها في القاهرة والاسكندرية . وفي سنة ١٩٥٦ بلغت استثمارات هذا القطاع ٤٧,٣ ٪ من مجموع الاستثمارات ، و٧٥,٨٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة .

ماذا جرى ؟

بعد زوال الخوف المباغت ، ادرك كبار ملاكي الارض طبيعة الاصلاح الزراعي على حقيقتها ، وخاصة نزعتها للحؤول دون ثورة فلاحية تحت الشعار الشيوعي: « **الأرض لمن يفلحها !** » وتبين لهم ان مجلس الثورة ، والدولة التي نتجت عن ٢٣ تموز ، يحيطانهم بالرعاية ويحرصان على دفع تعويضات مهمة ، وفقاً للقانون نفسه. ورأوا الضباط الاحرار ينفذون حكم الاعدام بالنقابيين خميس وبكري بعد ثلاثة أسابيع فقط من طرد الملك السابق . وتابعوا بعين الإنتباه العلاقـات المتينة القـائمة بين السفير الاميركي جفرسون كافري وبـين القـادة العسكريين حتى عام ١٩٤٥ ، وقدروا حق قدرها حملة التوقيفات والاضطهاد الموجهة ضد الشيوعيين والتقدميين ، عند استلام الحـكم ، والتي بلغت اوجها في ١٩٥٤ / ١٩٥٦ ثم ١٩٥٩ / ١٩٦٢ . وفهمـوا انه لن يسمح مطلقـاً بانتفاضة فلاحية ما او اي عمل ثوري يساري . وإذ اطمأنوا ، حسبوا انهـم سيتابعون بأمـان حياتهم السابقة . عمارات وسلع فاخرة وتهريب رؤوس

اموال .

وتلاحظ نتائج مشابهة في حقل الانتاج الزراعي . فإن حذر العهد إزاء اي عمل قد تقوم بـه الجماهير الفلاحية ، فرض على السلطات الموكلة بتطبيق الاصلاح الزراعي اتباع سياسة تفتيت للأرض. وتركت هذه السلطات الملكيات الصغيرة تتكاثر – وأكثرها لا يتجاوز ثلاثة فدادين – ولا مردود كاف لها اقتصادياً ، كل هـذا ، تحت التأثير الأميركي ، كي لا يتحقق شيء يشبه ، من بعيد او قريب ، التحويل الاشتراكي في الريف . ونتج عن ذلك انخفاض وقتي في الانتاج الزراعي وهبوط في مستوى معيشة الفلاحين الفقراء وأزمة اصلاح زراعي . رأينا كيف كانت ردة فعل الحكومة ، اذ عملت على تشجيع النظام التعاوني ثم تجميع الملكيات الصغيرة على أساس الدورة الزراعية والاستغلال ، واتجاه عـام لابراز الجوانب الجماعية والاجتماعية من الزراعة مع الاحتفاظ بالصفة الخاصة للملكية العقارية .

في الواقع ، لم يختلف توزيع الدخل الزراعي في المجتمع الريفي سنة ١٩٥٨ على ما كان عليه سنة ١٩٥٢ .

واليكم الجدول الذي وضعه الخبير ديريل :

١ – الدخل العقاري الذي يحصل عليه المتغيبون بصورة دائمة ودخل كبار الملاكين الذين يستغلون اراضيهم (بملايين الجنيهات) ٧٥ .

٢ – دخل الريف ٣٢٥ .

وهذا توزيعه :

	السكان (بالألوف)	٪	الدخل العام (ملايين)	الدخل الفردي (جنيهات)
١ – جماهير شعبية				
أ – فلاحون بدون أرض	١٤,٠٠٠	٧٣	٥٠	٣،٥
ب – فقراء	١,٠٧٥	٦	٧	٦,١

٢ – فلاحون متوسطون				
	٢٨٥٠	١٥	٧٦	٢٦,٨
٣ – اصحاب الامتياز				
أ – فلاحون اغنياء	٨٧٥	٥	٧٦	٨٧،٤
ب– رأسماليون	١٥٠	١	١١٦	٧٧٣,٣
المجموع :	١٨,٩٥٠	١٠٠	٣٢٥	٣٧,١

يتضح من هذا الجدول ما يلي :

١ – كثافة سكان الريف الكبيرة (...) ٧٣ ٪ من الفلاحين محرومون من الأرض (...) ؛

٢ – شمول نظام الاستغلال المباشر الذي يشغل اليد العاملة بالأجرة وتقهقر نظام الايجار التقليدي للمساحات الصغيرة .

٣ – انقراض الطبقات المتوسطة المستمر (...) التي كانت تشكل غالبية الفلاحين منذ قرن، وهي لا تمثل اليوم اكثر من ١٥ ٪ من سكان الريف .

٤ – الاحتفاظ بنفس وسائل الانتاح لا يستدعي توظيف رأس المال إلا في حدود ضيقة .

٥ – تجمع الثروة الزراعية في ايدي فئة واحدة ، وقد احتفظت الطبقة الحاكمة القديمة بوضع اقتصادي مميّز رغم الاصلاح الزراعي .

اما الهدف السياسي المزدوج فقد تحقق سنة ١٩٥٤ .

لم تعد الارستقراطية الريفية لتسيطر على الحياة السياسية :نظمت الأحزاب السياسية القديمة ثم حلت .

لم يبق في الميدان غير الاخوان المسلمين ، بعد ان اضطرت المنظمات الشيوعية الى العمل في الخفاء . ألغي دستور سنة ١٩٢٣ ، وفشلت محاولة البورجوازية القديمة ، يساندها الاخوان المسلمون ويدعمها الشيوعيون بحذر ، لتجميع السلطة في يدي اللواء محمد نجيب وعزل جمال عبد الناصر (ربيع

١٩٥٤) . ثم ان تصلب الدكتاتورية العسكرية وإعـــلان الجمهورية المصرية سنة ١٩٥٤ وإعلان دستور ١٩٥٦ وانتخاب جمال عبد النـــاصر رئيساً للجمهورية ، كلها دلائل تؤكد نهاية حكم البورجوازية الزراعية الكبيرة .

اما فيما يتعلق بالهدف السياسي الآخر ، وهو التخلص من خطر الثورة الشعبية ، فيمكن القول في هذه المرحلة من دراستنا انه قد اقصي مؤقتاً . وسيستمر الصراع خلال المرحلتين القادمتين .

ازدادت حدة المشاكل الاجتماعية في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، ذلك انه من ١٩١٥ إلى ١٩٥٠ ، ازداد عدد السكان بنسبة ٦٤ ٪ بينما لم تزدد نسبة الإنتـــاج الزراعي إلا ٣٠ ٪ فقط . ثم ان المساحة المحروثة للنسمـــة هبطت من ٥,٠ أكر (٥٢ آر) سنـــة ١٩٠٧ إلى ٢٨,٠ سنة ١٩٥٣ . ومن المنتظر ، بعد بناء سد أسوان العالي ، ان يتجـــاوز الدخل الزراعي العام في ١٩٧٥ المستوى الذي كان عليه عام ١٩٥٣ بنسبة ٥٠٪ ، هذا بينما سيزداد عدد السكان بنسبة ٦١ ٪ . المقصود هو إستباق تدهور مستوى معيشة الفلاح الحالي تدهوراً لا مهرب منه إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة .

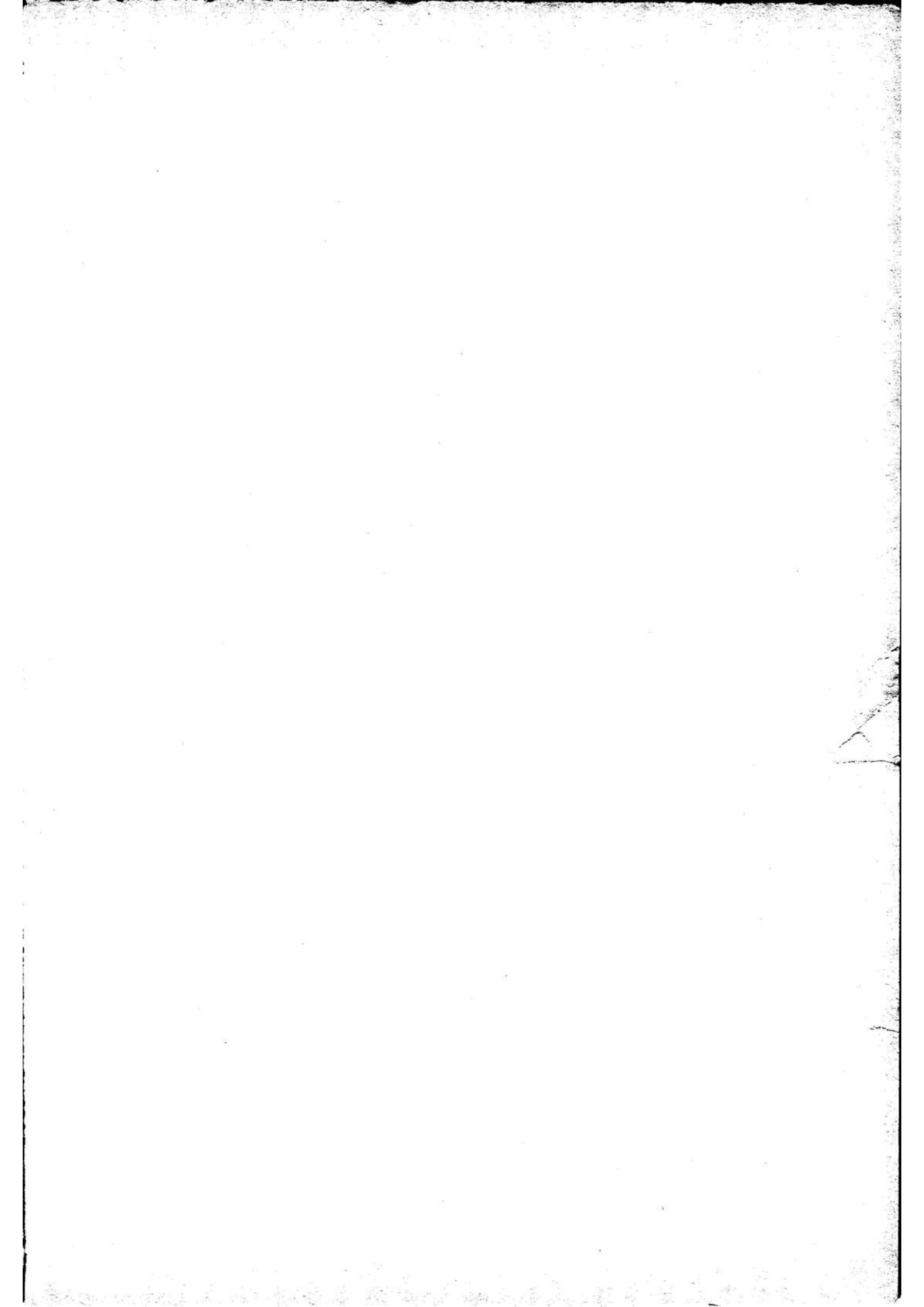
كذلك اسرعت السلطات في عملية استصلاح الاراضي ، فالبرنامج الذي كان قد حدد ٣٧٥,٠٠٠ فدان لأربع سنوات في كانون الثاني ١٩٦٠ ، عـــاد فحدد ٤٨٥,٠٠٠ فـــدان لخمس سنوات في آذار ١٩٦٠ . وبرنامج السنوات العشر يستهدف استصلاح مليوني فدان من الأراضي الجديدة . وفي الوقت الذي تنجز فيه المرحلة الأولى من السد العالي ، بفضل المساعدة الضخمة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي ، يدرس خبراء المان مشروع إستغلال انخفاض محلة القطارة ، ويقترح ابراهيم عامر إعادة تنظيم الإصلاح الزراعي : ينزل الحد الأعلى لخمسين فداناً ، مع تخفيف تام لواجبات المالك الجديد الخ ...

ولكن معطيات المشكلة المصرية لا تحصر بسهولة . في عام ١٩٦٠ ، كان عدد سكان مصر ٢٦ مليوناً وفقاً للاحصاء الرسمي ، وسيبلغ عدد السكان ٥٣ مليوناً قبـــل ١٩٩٠ ، واستصلاح الأراضي لا يستطيع ان يتخطى الحزام

الصحراوي الذي يمثل تسعة اعشار مساحة البلاد ، من هنــــا ضرورة تحويل جميع الجهود نحو التصنيع .

بالنسبة للنظام الجديد ، عليه ان يبدو وكأنه خالق مصر الحديثة ، تاركاً في الظل ما حققته البورجوازية الزراعية منذ محمد علي ، وبنوع خــاص منذ الوفد . وها ان حركة الجيش تتخذ وجه التجديد المطلق ، الخلق من العدم ، فلا يستطيع أي تحليل طبقي ان يمسها .

وها ان مصر القديمة ، بكامل ماضيها ، مصر « الاقطاعية » ، تتوارى ، فتولد مصر جديدة بفضل « الحركة المباركة » ، مصر « العصرية » . وليس بين توارى الأولى وميلاد الثانية فترة من الاستغلال الرأسمالي . ليس ثمــة استغلال في الحاضر . الاستغلال هو الماضي « الاقطاعي » الذي يكرهــه الجميع .



الفصل الثاني

الجيش والثورة الصناعية

كيف ينوي الضباط الأحرار العمل ، الآن وهم في الحكم ، ليحققوا مصر الحديثة التي يريدون ان يكونوا خالقيها ؟

ثمة تاريخ ينبغي سرده ، تاريخ الحوار بين الجيش والبورجوازية ، حوار قام على مراحل بين النواة القائدة للضباط الأحرار (مجلس قيادة الثورة) ومختلف فروع البورجوازية المصرية ، من كفر الدوار حتى تأميم بنك مصر ، ومنذ دعوة رؤوس الأموال الأجنبية حتى الحجز على الممتلكات الأجنبية بعد الاعتداء الثلاثي ، ومنذ الاصلاح الزراعي حتى قوانين صيف ١٩٦١ المعروفة « بالاشتراكية » .

في مرحلة اولى رفض الجناح الزراعي للبورجوازية ، كما رأينا ، التحول وإستثمار رؤوس امواله في الصناعة ، فوجه عنايته نحو العمارات والحسابات المصرفية ، وتهريب امواله الى الخارج ،وظل يعيش عيشة الباشوات . وهذه المرحلة التي بدأت مع إنقلاب ٢٣ تموز ١٩٥٢ استمرت حتى حوادث السويس تقريباً ، ، اي تموز – أيلول ١٩٥٦ ، كانت فترة بحث وتخبط ،

وكانت القضية الاقتصادية في مقدمة هموم الدولة .

بشكل عـام كان المطلوب تشجيع رأس المال ، مصرياً كان ام اجنبياً ، وتوظيفه في المشاريع الصناعية لدفع البلاد نحو العمران .

إتجهت الدولة ، ذات الارادة العسكرية ، صوب خبرائها ، المستشارين في إتحـاد الصناعات ، حيث ترك حافظ عفيفي ، رئيس مجلس ادارة بنك مصر سابقاً ورئيس الغرفـة الملكيه ، ترك منصبه في ٢٢ أيار ١٩٥٣ لعبد الرحمن حماده ، رئيس شركة مصر لغزل ونسيج القطن[١] .

وكان اتحاد الصناعات يدعو الى توظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في المشاريع الصناعية ، معبراً بذلك عن موقف البورجوازية الكبيرة .

لقد جاء في تقرير اللجنة الفرعية للصناعة : « يجب توفير ظروف ملائمة ، وبأنسب الشروط ، لتجهيز الصناعة المصرية الناشئة بالآلات والوسائل المالية والإطارات البشرية التي تشكل الأسس الأولية لتطورها وتقدمها ... » وجاء في التقرير أيضاً ان وسائل مصر ، وان كانت كبيرة ، لا تكفي دائماً لتطوير مختلف القطاعات الصناعية . لذلك لا يجوز التردد في طلب المساعدة الخارجية[٢] .

وهذه أول خطوة يتخذها الحكم الجديد. ذلك انه بناء على نصائح الدكتور عبد الجليل العمري ، وزير المالية ، والدكتور أحمد حسين، السفير في واشنطن، صدر مرسوم اشتراعي بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٥٢ — بعد الانقلاب باسبوع — يعدل القانون رقم ١٣٨ الصادر سنة ١٩٤٧ بشأن الشركات المساهمة . وبموجب هذا التعديل ، خفضت نسبة المساهمة المصرية الاجبارية في رؤوس الأموال من ٥١٪ الى ٤٩٪ ، وهذه النسبة الأخيرة تشمل اشخاصاً معنويين ، أي شركات عاملة يملك اناس أجانب قسماً مهماً ، اذا لم يكن غالباً ، من أسهمها[٣] .

---

١ - Rapport de la F. E. I. pour l'année 1959, déjà cité, p. 21.

٢ - A. J. Dorre, L'industrie égyptienne et ses possibilités de développement, E. C. XXXIV (1943) N. 214. p. 481.

٣ - Texte in R. El-Barawy : The military coup. p. 226-7.

رحب اتحاد الصناعات بمبادرة العسكريين : « يبدو ان هذا القانون سيضع حداً نهائياً ، كما نأمل ، للخوف الذي لا مبرر له تجاه رؤوس الأموال الأجنبية وللحذر الذي أقلق سياستنا المالية كلها خلال السنوات الأخيرة ، وساهم باعاقة نمونا الاقتصادي[١] » . والكتاب السنوي لاتحاد الصناعات عام ١٩٥٣/١٩٥٤ يعرض وجهة النظر الرسمية بهذا الشأن : « نحن بحاجة لدفعة كبيرة من الاستثمارات لملء الفراغ الذي عانينا منه ، في السنوات الأخيرة، في هذا الحقل. ان ادخارنا الذي لا يكفي عادة لتلبية حاجات البلد العادية ، لا يقوى على القيام بالمهمتين في آن واحد . لذلك طالبنا بتشجيع الاستثمارات الخاصة ، الأجنبية المورد ، ما أمكن ذلك . وقد اعترف المسؤولون أخيراً بصحة وجهة نظرنا [٢]» .

وخلافاً لهذا الرأي اثبتت الوقائع ان رأس المال الأجنبي ، الذي لا يمكن ان يكون هدفه انماء الاقتصاد الوطني المصري ، انما يسعى ، في الواقع ، لخنق هذا الانماء . فمصر « مزرعة قطن لنكشير » ، حقل خصب للأرباح الباهظة . لقد أشار الدكتور رياض غنيمي في دراسته إلى ان « الحكومة الثورية الحاضرة قد بذلت جهوداً كبيرة لتجاوز الحقد على الاستثمارات الأجنبية » ، ثم شرح لماذا كانت «مصلحةهذه المؤسسات المالية الأجنبية هي استرداد الأموال الموظفة في مصر لتوظيفها في الخارج . وفضلاً عن الرهن العقاري ، اتجهت استثمارات المصارف الأجنبية الرئيسية نحو قطاعات تعطي مداخيل كبيرة ، دون استعمال الموارد المهملة كالبناء والخدمات العامة وماء الشرب والصناعة الخفيفة . وقد ذهب القسم الاكبر من الارباح الى الخارج[٣] » .

---

١ - La loi sur les invertissements des capitaux étrangers, E. I. avril 1953, p. 21 ; également, La collaboration des capitaux étrangers, E. I. mai 1953, pp. 19-21.

٢ - Introduction à l'Annuaire de la Fédération Egyptienne de l'Industrie, 1953-1954, E. I. nov. 1954, p. 21.

٣ - The investment effects of the land reform of Egypt, E. C. vol. 45 (1954), n. 278, p. 21.

نفهم من هنا الجهد المضنك الذي بذلته الحكومة في هـــذا الميدان ، وكيف استقبلته الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، باللامبالاة . ولكن الصدمة ستكون عنيفة .

كتب توم ليتل يقول : « تميزت الأشهر الأولى للنظام العسكري بإعتدال غريب في مجـــال العلاقات الخارجية . وبذلت عدة محاولات لتعديل التشريع الذي يحد من تشجيع الشركات الأجنبية . وهكذا عدل قانون الشركات المساهمة الذي كان ينص على وجوب إمتلاك المصريين ٥١ ./· من رأسمال هذه الشركات ، عدل بشكل يسمح للاجانب بالإشراف على الشركات المذكورة (...) . وأعيد النظر بقانون المناجم كي يصبح مقبـــولاً أو مرضياً في نظر الشركات البترولية (١).. »

حسبت الحكومة انها تستطيع ، بإعتدالها ، الحصول على رؤوس الاموال اللازمة لبرنامجها في التصنيع : . . ٥ مليون جنيه ، كما قيل . وقد انشيء بمبـــادرة أحمد فؤاد « المجلس الدائم لتقدم الإنتاج الوطني » في ٣ تشرين اول سنة ١٩٥٢ . ولكن « رؤوس الاموال الاجنبية ظلت حذرة حتى قبل تأميم شركة القناة ، ولم يجلبها الى حد ما سوى البحث عن البترول . فحذر الرأسمالية الغربية من حكم البكباشيين امر قديم ..

وكانت الشركات الاجنبية تبرر رفضها لاقامة مركزها الرئيسي في مصر متذرعة باعتراضين : اولهما قانون سنة ١٩٤٧ الخاص باليد العاملة والذي يفرض على الشركات الاجنبية استخدام ٩٠ ./· من العمال المصريين يقبضون ٨٠ ./· من الاجور ، والثاني يتعلق بتدخل الدولة في شئون الشركات الخاصة (٢) . »

وفي الوقت نفسه كان مجلس الثورة يقــوم بنشاط على الصعيــد السياسي . « إننا نعمل جهدنا لتحقيق الاصلاح وتطهير الجيش وحماية الدستور » ، هذه هي الــكلمات التي قالها اللواء محمد نجيب ، القــائد الأعلى للجيش ، في نــدائه بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٥٢ . ولكن الناس كانوا يلغطون في كل مكان بان الجيش يستعد لحل الاحزاب وفرض دكتاتورية على البلاد . وقـــد وجهت قيادة الأركان العامة نداء للأمة جاء فيه : « تعلن قيادة الأركان العامة على الشعب

---

١ - Tom Little, op. cit. pp. 219-220.

٢ - J. et S. Lacouture, op. cit. 1re édition, p. 348.

بصراحة انها لن تسمح بوضع العراقيل في طريق تحقيق نظام دستوري سليم . وجرى إتفـــاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية الى شباط القادم ، حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها واجهزتهـــا ، الشيء الذي يستلزمه كل نظام برلماني صحيح يحكم في نطاق الدستور .. » [١] .

والتتمة معروفة : كفر الدوار اولاً ، ثم الاصلاح الزراعي الذي دفع علي ماهر إلى الاستقالة . أصبح اللواء نجيب رئيساً لمجلس الوزراء في ٧ أيـــلول ١٩٥٢ ، ولم تكن المفاوضات بـــين مجلس الثورة والوفد إلا مناورة لكسب الوقت . وفي الواقع ، لم يخطر مطلقاً على بال الضباط الأحرار ان يتخلوا ولو عن القليل من سلطتهم لمصطفى النحاس ، الذي كان يحتفظ بنفوذ كبير [٢] . وقد دافعت عنه جريدة « المصري » بعناد . وصدر قانون إعادة تنظيم الأحزاب في ٨ أيلول ١٩٥٢ [٣] ؛ وكان تمهيداً للحل الذي لن يتأخر ، وقبل مصطفى النحاس بالتخلي عن رئاسة الوفـــد التي كان يحتلها منذ موت سعد زغلول ، فأصبح رئيساً فخرياً . واعلن خمسة عشر حزباً عن برامجهم ودستورهم وتشكيل لجانهم ، كما يقضي القانون الجديد . وهذه الاحزاب هي : الوفد ، حزب التحرر الدستوري ، حزب الكتـــلة ، الحزب السعدي ، الحزب الوطني ، الحزب الاشتراكي ، حزب العمل ، الأخوان المسلمون ، حزب الفلاحين ، الحزب الوطني النسائي ، بنات النيل ، حزب الفلاح الاشتراكي ، الحزب الديمقراطي الجديد ، الحزب الاشتراكي الجديد ، حزب النيل الديمقراطي [٣] .

وفي العاشر من كانون الاول علقت الحكومة الدستور [٤] . وفي ١٣ منـــه اعلن مجلس الثورة محمد نجيب قائداً للثورة [٥] . واحتياطاً لكل حملة صحفية ضد

---

١ - R. El Barowi, The military coup, p. 205 - 206.

٢ - A. Aboul-Fath, L'Affaire Nasser, Paris 1962, pp. 53-55.

٣ - Texte in Journal d'Egypte de 10 sept. 1952 ; également, R. El-Barawy, op. cit. pp. 252-256.

٤ - P. J. Vatikiotis, op. cit. p. 283.

٥ - M. Naguib, op. cit. p. 176-7

إقامة الدكتاتورية العسكرية ، اعيدت الرقابة على الصحف في ٢١ تشرين الاول بعد ان كانت قد رفعت في ١٢ آب . وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٥٣ ، حلت الأحزاب وصودرت ممتلكاتها وفرضت الاقامة الجبرية على زعمائها بانتظار احالتهم للمحاكمة . وفي الشهر نفسه بدأ تطهير الجيش ، فتم تسريح ٤٥٠ ضابطاً واعفي الزعيم رشاد مهنا ، عضو مجلس الوصاية ، من مهامه ثم اوقف في ١٨ كانون الثاني . وفي ٢٠ منه ، اكتشفت مؤامرة عسكرية وأحيل مدبرها العقيد محمد حسني الدمنهوري واخوه النقيب حسن رفعت الدمنهوري ، إلى المحكمة عسكرية ؛ وفي ٣٠ آذار ، حكم على مهنا بالسجن المؤبد [١] .

وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ ، أسس حزب سياسي واحد باسم « هيئة التحرير » . واوكلت الأمانة العامة لجمال عبد الناصر . وفي العاشر من شباط، أعلن محمد نجيب عن فترة انتقالية من ثلاث سنوات ، يقوم خلالها بمهام الحكم مجلس الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء ، ويشكلان معاً المجلس التنفيذي ، أي أعلى سلطة في الدولة . وفي ١٦ كانون الثاني ، اذاعت هيئة التحرير برنامجها في ١١ نقطة :

١ ـ جلاء الجيوش الأجنبية الكامل ، وغير المشروط ، عن وادي النيل ؛

٢ ـ حق تقرير المصير للسودان ؛

٣ ـ دستور جديد يعبر عن آماني الشعب المصري ؛

٤ ـ نظام إجتماعي يؤمن لكل المواطنين حق الحماية من البطالة والمرض والشيخوخة ؛

٥ ـ نظام إقتصادي يؤمن توزيعاً عادلاً للثروات ، والاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والبشرية ، واستثمار رؤوس الأموال الجديدة إلى أقصى حد ممكن ؛

---

١ - Ibid, p. 176-8

٦ ـ نظام سياسي يتساوى فيه المواطنون أمام القانون ، وتكفل حرية القول والتجمع والصحافة والمعتقد ، في حدود ؛

٧ ـ نظام للتربية ينمي الشعور بالمسئولية الاجتماعية ، ويغرس في الشباب وعي واجباته ووعي حقوقه وضرووة زيادة الانتاج لرفع مستوى المعيشة ،

٨ ـ علاقات ودية مع كل البلاد العربية ؛

٩ ـ قوة محلية لدعم نفوذ الجامعة العربية ؛

١٠ ـ إنشاء علاقات ودية مع جميع البلدان الصديقة ؛

١١ ـ التمسك بمبادىء هيئة الأمم ، مع التشديد على تطبيقها على الشعوب المستعبدة [١٥] .

ما زلنا بعيدين ، كما هو واضح ، عن «القومية العربية» ، وعن « الإشتراكية الديمقراطية التعاونية » وعن سياسة باندونغ .

وفي ١٦ حزيران ١٩٥٣، دخـل حكومة نجيب أربعة اعضاء من مجلس الثورة فأصبح جمال عبد الناصر نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ، وعبد اللطيف البغدادي وزيراً للحربية ، وصلاح سالم وزيراً للإرشاد الوطني ووزير الدولة لشئون السودان ، وأخيراً عبد الحكيم عامر ، الذي عين لواء ، قائداً للقوات المسلحة . وبعـد يومين ، الغيت الملكية واعلنت « جمهورية مصر » .

وهكذا سقط القناع الذي كان يحجب حتى الآن النوايا الحقيقية لحركة الجيش الملتفة حول جمال عبد الناصر . لم يكن ممكناً ان تؤدي ازمـة المجتمع المصري ، على ضؤ حريق القاهرة ، إلى عودة الزعماء التقليديين . والحديث عن الدستور والانتخابات يعني عودة الوفد .

بيد ان القوى التي كانت تنشط للقضاء على الدكتاتورية العسكرية كانت

١ - Cité par M. Naguib, p. 176-8.

متعددة ، وبعضها يعادي الوفد . ويأتي في طليعة هذه القوى اللواء نجيب نفسه، وقد ظلمه مجلس الثورة ، ثم الضباط اليساريون ، خالد محي الدين بالدرجة الأولى، والعقيدان يوسف صدّيق واحمد شوقي ، تدعمهم سرية المصفحات وقسم من حامية القاهرة ، والصحافة الوفدية واليسار ، وكان يملك آنذاك صحافة قوية، منها « الملايين » التي حيّت النظام الجديد كإنتصار للبورجوازية الوطنية ، و « الكاتب » ، لسان حال انصار السلم و **اكتياليتيه** Actualité ، وهي مجلة اسبوعية تصدر باللغة الفرنسية وذات انتشار واسع ، ومجلات اخرى اقل انتشاراً ولكن لا تخلو من التأثير في الأوساط الجامعية والنقابية .

هذا فيما يتعلق بالجناح اليساري للحركة الوطنية . اما اليمين ، فإن الاخوان المسلمين قد عيل صبرهم واخذوا يطالبون بحصتهم في السلطة ، وكان عدد من القادة العسكريين : عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، انور السادات ، حسين الشافعي ، وخاصة رشاد مهنا وعبد المنعم عبد الرؤوف [1] ، قد انتسبوا الى جماعة الاخوان ، فأتى القرار بحل الأحزاب ولم يمسهم . وهكذا بقي الاخوان المسلمون القوة السياسية المنظمة الوحيدة التي يسمح لها العهد بالعمل . فأعدوا العدة ليلعبوا دورهم ؛ وبينما ابدى المرشد الأعلى الجديد ، القاضي حسن الحديبي ، إستعداده للتعاون مع مجلس الثورة ، طلب الجناح المتزمت - صالح عشماوي ، محمد الغزالي ، حسن دح ، عبد الحكيم عابدين ، أحمد عبد العزيز جلال - بحق مراقبة التشريعات الصادرة عن الحكومة . واستغل الأخوان المسلمون الاتفاق الانكليزي - المصري حول السودان (شباط ١٩٥٣) والذي سبقته وساطة اللواء نجيب بين مختلف الأحزاب السودانية لتوحيدها، ثم بدء المحادثات بين مصر وبريطانيا بشأن الجلاء (كانون ثاني ١٩٥٤)، استغلوا هذه الظروف لإبراز قوتهم .

---

١ - ج.ب. فيليكيوتيس ص ٤٨ - ٤٩ لا يشير إلى حسين الشافعي ، حول العلاقات بين الإخوان المسلمين والضباط الاحرار . راجع بشكل خاص أنور السادات « قصة الثورة كاملة » ، وأحمد ابو الفتح ص ١٩٩ - ١٧٤ .

وفي ١١ كانون ثاني ١٩٥٤ ، خطب حسن دح ، زعيم طلاب الاخوان المسلمين ، في الجماهير بمناسبة تظاهرة كبيرة في بهو جامعة القاهرة ، في الجيزة، وكان إلى جانبه قائد حركة فدائيان اسلام الايرانية ، السيد نواب صفوى . وقام الاخوان باستعمال اسلحة نارية وسكاكين وعصي ، وبشتم الجيش والشيوعيين . وجرح اثناء التظاهر عدد من الشرطيين والطلاب . وفي ١٤ كانون الثاني ، اعلن مجلس الوزراء حل الجمعية ، فانحاز زعماء الحركة الى محمد نجيب الذي غدا بذلك قطب المعارضة كافة .

حصل الاصطدام الحاسم في شباط آذار ١٩٥٤، اذ قامت «الجبهة المتحدة» التي كانت تضم الوفديين والشيوعيين وحزب مصطفى كمال صدقي الديمقراطي ، مع عناصر من الجيش ، قامت بنشاط متواصل لإعادة الحريات الديمقراطية والحياة الدستورية . اما الاخوان المسلمون ، فإن كل ما كانوا يبغونه هو نهاية النظام العسكري .

وفي ٢٣ شباط ، وبعد عدة إجتماعات عاصفة ، إستقال اللواء نجيب ، ولكن تدخل المصفحات ، يقودها خالد محي الدين ، ارغمه على العودة للحكم .

راح جمال عبد الناصر يراوغ ويهادن حتى تمكن من تجميد القوى المعادية له في الجيش . عندئذ نظم سلسلة من التظاهرات والاضرابات تحت إشراف هيئة التحرير (٢٥ ، ٢٦ ، و٢٧ آذار) في القاهرة والاسكندرية . وفي ٢٨ منه ، اعلن مجلس الثورة ان إنتخابات الجمعية التأسيسية التي كانت حددت في حزيران ١٩٥٤ ، قد الغيت ، ثم قام بتعديل الحكومة فابعد اللواء نجيب عنها وعن مجلس الثورة . وفي ١٥ نيسان اعلن مجلس الثورة إسقاط الحقوق السياسية عن القادة السياسيين الوفديين والأحرار الدستوريين والسعديين والذين شغلوا مناصب وزارية بين ١٩٤٢ و١٩٥٢ . وفي ٧٨ نيسان ١٩٥٤ ، تسلم جمال عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء ، بالاضافة إلى منصب رئاسة مجلس قيادة الثورة .

وبين كانون الاول عـام ١٩٥٣ وكانون الثاني ١٩٥٤ كانت محكمة الثورة ، المنعقدة باستمرار، قد اصدرت بحق على عدد كبير من زعماء العهد الماضي أحكاماً قاسية بالسجن والأشغال الشاقة . وبعد نيسان ١٩٥٤ ألحقت الصحافة بالركب فعطلت الحكومة « المصري » ، وتخلصت بذلـك من اقوى جريدة مصرية ، الجريدة التي كانت تعـبر عن مختلف التيارات الديمقراطية [١] ؛ كذلك اوقفت السلطة احسان عبد القدوس ، رئيس تحرير « روز اليوسف » ، بضعة ايام ، ثم افرجت عنه بعد ان وعد بمسايرة النظام .

وفي ٢٦ تشرين الاول ، اطلق ارهـابي ينتمي إلى منظمة الاخوان المسلمين السرية ، ست رصاصات من مسدسه على جمال عبد الناصر اثناء إجتماع شعبي في الاسكندرية ، فاخطأه ، وقـام الجهاز البوليسي الذي يديره الزعيم زكريا محي الدين باعتقال حوالي ٧٠٠٠ عضو من الأخوان المسلمين وحكمت المحاكم العسكرية على ٨٦٧ منهم . ومثل زعماؤهم ، وقد حطمهم التعذيب ، امـام محكمة الشعب التي يرئسها جمال سالم : مثل عبد القادر عودة ، يوسف طلعت ، خميس حميدة وحسن الحديبي خاصة . واعدم ستة من الذين حكم عليهم بالإعدام، في ٨ كانون اول ١٩٥٤ ؛ ولم ينجُ إلا « المرشد الأعلى » . وكان اللواء نجيب قد اقيل من منصب رئيس الجمهورية ، واوقف وفرضت عليه الاقامة الجبرية ، في ١٤ تشرين ثاني [٢] .

هذه الفترة التي لوحقت خلالها كل حركة ذات صبغة ديمقراطية ، شهدت حملة إضطهاد اليسار للمرة الثانية ، بعد الحملة الاولى التي تبعت حوادث كفر الدوار . والعملية الجديدة تشكل جزءاً من مخطط محمد نجيب وجمـال عبد الناصر المشترك . يقول محمد نجيب في مذكراته : « عملنـا كل ما يمكن عمله ، منذ اللحظة الأولى ، لإستئصال أسباب الشيوعية في مصر ، أي قضينـا على

١ ـ وصف جيد في كتاب ابو الفتح ص ٩٩ ـ ١١٣ .
٢ ـ خطاب جمال عبد الناصر أمام المؤتمر التعاوني ، في ١ حزيران عام ١٩٥٦ .

الملكية الفاسدة ، والنظام غير العـــادل للملكية العقارية ، والإزدراء العام بحقوق العمال ، والإحتلال الأجنبي البغيض » . وبعد وقوع القطيعة مع عبـد الناصر ، ختم اللواء نجيب مذكراته مشدداً على « إيمـــانهما المشترك بالثورة المصرية واحد أهدافها القضاء على الشيوعية » ، ملاحظـــاً ان خلافهما يدور حول « نفسية » الثورة [١].

وتتابعت محاكمات الشيوعيين ، فحكمت المحاكم العسكرية بالأشغال الشاقة والسجن على عشرات منهم . وربيـــع ١٩٥٤ ، الذي شهد هزيمة نجيب ، شهد ايضاً إرسال ٢٥٤ مناضلاً يسارياً الى مخيمات التجميـع ؛ وأقيل ١٦ ضابطاً من سرية المصفحات ، وفرض على خـالد محي الدين نفي إجباري لمـدة سنة ، في سويسرا . وعطلت أهم صحف اليسار [٢].

بهذا ، أصبح جمال عبد الناصر ، رئيس مجلس قيادة الثورة ، حاكم مصر المطلق .

وفي الوقت الذي كان يتم فيه تسلم السلطة ، تعددت مساعي العسكريين ، على صعيد السياسة الخارجية، لكسب عطف الولايات المتحدة وبريطانيا . هذا الجانب من المسألة قد أهمل بعد حوادث السويس، وحرص العهد نفسه على ابقائه منسياً . ولكن لا بد من اظهار خطوطه العريضة لانه يلقي ضوءاً على تطور النظام كله .

منذ الأيام الاولى للانقلاب ، وجهت دعوات واضحة ، كما ذكرنا ، لرأس المال الأجنبي . وكان لسفير الولايات المتحدة في القاهرة ، جفرسون كافري ، علاقات ودية جداً مع العسكريين ، وكان معاونوه ، خاصة الملحق البحري المساعد ، دافيد إفنس ، والمستشار لاكلاند ، يتمتعون بنفوذ أكيد . وفي ٣

---

١ ـ محمد نجيب ، ص ٢٣٦ ، ٢١٥ ، ٢٠٩

٢ ـ المصادر المصرية غير موجودة فقد شددت المراقبة في هذه الفترة ، راجع :
W. Z.Laqueur, Communism and Nationalism p. 48,
الارقام مستقاة من وكالة : .M.E.N.A ، ٢٨ آب ١٩٥٤ .

أيلول ١٩٥٢ ، وعـــد دين اكسون نفسه ، وكان آنذاك ناظراً للخـــارجية الاميركية ، وعد مصر « بصداقة الولايات المتحدة الفعالة » . وتعددت منح فيلبرايت ، وازدادت الديون الاميركية المختلفة المترتبة على القاهرة من ٦ ملايين إلى ٤٠ مليون دولار بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ . وفي إطار الاصلاح الزراعي الذي كانت واشنطن تنصح به دوماً ، انشئت هيئة سميت « المصلحة المصرية – الأميركية للتحسين الريفي » برأسمـــال مصري قدره ٥,٤٥٠,٠٠٠ جنيه ، وأميركي قدره ٣,٤٦٩,٠٠٠ جنيـــه ، وذلك لاستصلاح وتوزيـــع مساحة نموذجية من ٣٧,٠٠٠ فدان .

كان هدف الولايات المتحدة واضحاً : الحصول من النظام الجديد الذي لا يخفي عداءه للشيوعيين ، على الانضمام ، بشكل أو بآخر ، لجهاز عسكري للدفاع المشترك في الشرق الأوسط ، جهاز مرتبط مباشرة بحلف الأطلنطي ويحاصر حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية ، وفقاً لمخطط جون فوستر دالس .

وفي ٣ أيار ١٩٥٣ ، قام هـــذا الأخير ، وكان قد خلف دين اكسون ، بسبر نوايا الحكومة المصرية . وصباح وصول دالس الى القاهرة ، نشرت جريدة « المصري » عنواناً على ثمانية أعمدة : « نحن نكرهكم يا مستر دالس » وتحتهـا بقليل : « ظننتم انكم تستطيعون شراءنا بنقطتكم الرابعة : وإنما أنتم بحاجة لنقطة رابعة اخلاقية [1] ! » . من الصعب على مجلس الثورة ان يتقدم خطـوة الى الأمام في هذه الشروط.

بيد ان المشكلة الأساسية ما زالت مشكلة الاحتلال البريطاني . لم يعد وارداً الرجوع الى حرب عصابات ضد قاعدة القناة . وبدأت المفاوضـــات حول السودان . فأقنع اللواء نجيب الأحزاب الاتحادية ان تشكل جبهة في وجـه حزب الأمة الذي يدين بالولاء للانكليز ؛ ثم عرض على الجناحين المتخـاصمين الاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره ، مقتنعاً بأن السودانيين لا بد وان

K. Wheelock p. 99 100. - ١

ينضموا الى مصر. وفي ١٢ شباط ١٩٥٣ وقع الاتفاق الانكليزي – المصري مع اسماعيل الأزهري ، رئيس الحزب الوطني الاتحادي بوصفه رئيساً للحكومة السودانية . واعلن الأزهري استقلال بلاده في ١ كانون الثاني ١٩٥٦ مستبقاً ما نص عليه الاتفاق ، وذلك اعتماداً على دعم حزب الأمة له ، فاعترضت بريطانيا ومصر بالأمر الواقع .

أما الجلاء ، فقد افتتحت المفاوضات حوله في ربيع عام١٩٥٣[1]،بين جمال عبد الناصر والسفير البريطاني سير رالف ستفنسون، بعد أشهر من جس النبض، وتوقفت في٦أيار رغم ان المفاوض المصري وافق مبدئياً على اعادة استعمال القناة من قبل بريطانيا في حال هجوم على تركيا. وبين كانون الثاني وأيار عام١٩٥٤، شنت سلسلة من غارات العصابات على القاعدة لتذكير السير ونستون تشرشل باحتمال اسوأ العواقب . وفي أيار توقفت اعمال العصابات ، وفي الشهر الثاني أفرجت بريطانيا عن جزء من الديون المستحقة للقاهرة . وفي تموز تقدمت الحكومة البريطانية بعروض جديدة : جلاء الجيش عن القاعدة وبقاء الفنيين المدنيين فيها للمساعدة على حراستها .

وفي ٢٧ تموز ، وقع الوفدان نقاط الاتفاق الأساسية . وأخيراً في ١٩ تشرين الأول ١٩٥٤ ، وقعت الاتفاقية الانكليزية – المصرية للجلاء عن قاعدة قناة السويس ، وهي تنص على انه لا يعاد استعمال القاعدة الا في حالة عدوان على مصر ، أو أحد البلدان العربية، أو تركيا. « لقد طويت الصفحة السوداء من تاريخ العلاقات المصرية – الانكليزية . وبدأت صفحة جديدة. بذلك توطد مركز بريطانيا في الشرق الأوسط . والآن لم يعد لبريطانيا ولمصر أي مبرر

---

١ - بصدد المفاوضات الإنكليزية المصرية من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٤ ، راجع :
Farag Moussa, Les négociations anglo-égyptiennes de 1950 à 1951 sur Suez et le Soudan, Paris, 1955.
Société Egyptienne de Droit International : The regional defence pacts, Le Caire, 1952.
Documents on the Soudan 1899-1953, Le Caire, 1954.

كي لا تتعاونان على العمل البناء »[١] .

هكذا تبدو مصر آخر عام ١٩٥٤ : في الحكم ، مجلس قيادة الثورة الذي جمد كل معارضة سياسية ، مجلس يتجه نحو الدكتاتورية بعد ان حصل أخيراً على الجلاء ، كما ان العلاقات مع الانكليز والأميركان قد صفيت . يبدو الوضع وكأن كل شيء قد جهز لدعوة الدول الغربية ، وأيضاً رأس المـال المصري ، للقيام بعبء البناء الاقتصادي ، مفتاح القضايا كلها .

ولكن رأس المال المصري الكبير ، وخاصة الجناح الزراعي منه ، الذي بلي بالاصلاح الزراعي منذ أمد غير بعيد ، رفض توظيف أمواله في الصناعة ، كما ذكرنا .

بلغت الإستثمارات الجديدة ، عام ١٩٥٢ ، ٨،٢ مليون جنيه (بما فيه ٣ ملايين بشكل شركات مساهمة) ، ثلثها موظف في الصناعة . ولكن الرقم هبط ، عام ١٩٥٣ ، إلى ٧،٩ ملايين من الجنيهات و١،٩ مليون بشكل شركات مساهمة) . اما الوفر فقد بلغ في نهـاية عام ١٩٥٣ ، ٦٤ مليوناً من الجنيهات مقابل ٥٨ مليون جنيه في التاريـخ نفسه من السنة الفائتة ؛ وبلغت ودائع المصارف ٢٣٣ مليوناً من الجنيهات مقابل ٢١٧ مليونـاً ، ومجموع وسائل الدفع ٤١٦ مليوناً .

غير ان التقرير السنوي الذي وضعه مجلس اتحاد الصناعات لا يخلو من القلق ، وقد جاء فيه : « ان مجموع إستثمارات المصارف والتسليفات التي اعطتها المشاريع الاقتصادية لا يتعدى ١٣٧ مليوناً من الجنيهات مقابل ١٣٨ مليوناً (العام الفائت) .

هذه الارقام تدل على تراجع رأس المال الخاص أمام ضريبة الدخل والصعوبات الإجتماعية والإدارية التي ما زالت تواجه رأس المال (٢) .

---

١ - T. Little, p. 245-246,

ج . س . بادو (حالياً السفير الاميركي في القاهرة) ور. ه. نولت يعبران تماماً عن آمال الغرب:« بالنسبة لانكلترة وللغرب ، يرفع هذا الاتفاق حاجزاً أساسياً امام مساهمة مصرية في حلف دفاعي عن الشرق الاوسط » .

(The emergence of modern Egypt, New York, 1953, p, 62).
Introduction au rapport de F. E. I. pour l'année 1953, E. I. XXX (1954), n. 5, p. 18.

٢ - The Egyptien economy during the fifties (I) N. B. E. Ecou. Bull. XIV (1961) n. 1, p. 1910, 44, 45.

لم يكن النقص في الوسائل ، بل في التصميم على إستعمالها . ولم يطرأ على اللوحة تغيير هام بين ١٩٥٢ و ١٩٥٧ ، فقد ازداد معدل القروض المصرفية بالنسبة لحجم الودائع من ٧١،٨ ٪ إلى ٧٦،٦ ٪ بعد ان بلغ الرقم القياسي مع ٨١،٦ بالمئة عام ١٩٥٤ (١)

اما الانتاج الصناعي فلم يتقدم الا ببطء شديد . واذا افترضنا انه كان بنسبة ٩٢،٢ عام ١٩٥٢ ، فقد اصبح بنسبة ١٠٠ عام ١٩٥٤ ، وبلغ ١٠٩ عام ١٩٥٥ و ١٢٣،٣ عام ١٩٥٧ (٢) . كما ان مجموع الاستثمارات الصناعية الجديدة (بما فيها الإضافات والتأسيسات)بلغ ٢٦،٢٠٨،٤٠٥ جنيهات عام ١٩٥٦ ، ثم عاد فهبط فجأة الى ١٢،٩٠٧،٤٣٢ جنيهاً عام ١٩٥٧ ، بسبب الرعب الذي اجتاح الملاكين عقب حوادث السويس (٣) . والبنك الصناعي نفسه ، رغم انه تأسس عام ١٩٤٩ لتشجيع الصناعة المصرية ، كان متردداً ، فلم يمنح حتى نهاية ١٩٥٧ من القروض سوى ٤،٥ ملايين من رأسمال قدره ٩ ملايين تقريباً، أي ٥٠ ٪ فقط . ولم يقم البنك المذكور بأي جهد لإستعمال حقه في زيادة رأس ماله عن طريق إصدار اسهم جديدة بمبلغ ٧،٥ ملايين من الجنيهات ، واغلب القروض ، ٧٦ ٪ منها بالضبط ، بلغت اكثر من ٢٥،٠٠٠ جنيه اي انها منحت للشركات الكبيرة ، هذا بينما لا تزيد نسبة القروض التي هي دون الـ ٥،٠٠٠ جنيه على ٥،٦ ٪ (٤)

الواضح اذن ان الافراد لم يقدموا على انشاء الشركات الصناعية ، وان المصارف لم تقدم الأموال اللازمة لبناء اقتصاد جديد وتنمية البلاد. أما الحجة التي تذرع بها رجال المال والأعمال لتبرير تقاعسهم فهي ان تسلم الضباط للسلطة قد غير نمط الرجال الذين يقومون بالأعباء الاقتصادية . كان النظام القديم يقوم على طائفة من السياسيين ذوي ثقافة حقوقية ليبرالية ، وغالباً فرنسية الصبغة . وبالاضافة الى معارضة الوفد ، اصطدم عبد الناصر بمعارضة عدد من الخبراء اللامعين ، منهم عبد الرزاق السنهوري الذي كان يعتبر أكبر قانوني في مصر ، ووحيد رأفت ، الاختصاصي في الشئون الخارجية . شعر جمال عبد الناصر

---

١ - Indices de la production industrielle E. I. XXVI (1960) n. 7. p. 46.

٢ - Annuaire de la F. E. I. 1957-58, Le Caire, 1958, tableaux p. 313.

٣ - د. علي عبد الرسول ، البنوك التجارية ص ٧٦-٨١ .

٤ - Introduction au rapport de la E. E. I, pour l'année 1952, p. 53 E. I. nov. 1953, p. 17.

حتى الآن بعداء هذا الوسط ، وراح يتقرب الى نوع جديد من الرجال ، وفي الغالب الاقتصاديين والمهندسين واداريين ذوي ثقافة انكليزية أو أميركيـــة يحمل أكثرهم شهادة الدكتوراه . انهم اختصـــاصيون وليسوا سياسيين أو مفكرين ، وبكلمة موجزة ، انهم مثال ما يصبو اليه نظام عسكري مصمم على احتكار التفكير والبت في الامور السياسية .

ينبغي تسجيل هذا التطور في اطارات الدولة العليا لأنه يوضح ان الحكام، بالاضافة الى اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والحصول على المساعدات من الغرب ، بدأوا يعيدون تنظيم الادارة على أساس العلم والتقنية والخـــبرة بشكل يحقق رغبات الأوساط الصناعية . لقد جاء في التقرير الذي وضعه اتحاد الصناعات في ١٩٥٢/٥٣ ما مفاده ان مشكلة الصناعة لا تكمن في تنظيم المعامل بقدر ما تكمن في خلق الجو التشريعي والاداري الذي يسمح بانماء الصناعة ، وذلك عن طريق التعليم المهني والتخطيط والتوفير وتوظيف الأموال والتسليف ونظـام الضرائب . هذه الميادين الواسعة التي تتطلب اعادة النظر في التشريع المـالي والاقتصادي والاجتماعي[١] .

عمل النظام العسكري بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ، في ضوء هذه المبادىء .

في عام ١٩٥٣ ، صدر قانون بإعفاء الصناعات الجديدة من الضرائب لفترة خمس سنوات ، اما الأرباح التي تخصصها هذه الصناعات للتوسع ، فإنها تستفيدمن تخفيض قدره ٥٠ ./. (قانون ٣٠ حزيران .)

وفي ٣ شباط ١٩٥٤ ، منحت الحكومة إجازة التنقيب عن البترول في الصحراء الغربية لشركة الكورونودا اويل . وفي العاشر منه ، انشئت الشركة المصرية للحديد والصلب ، بالاشتراك مع بنك مصر ، والبنك الصناعي وشركة « دماج » الالمانية (هامبورغ) وفي ١٨ تموز ، كلف خبراء من شركة كهرباء فرنسا بوضع تصميم لكهربة البلاد خلال عشرين سنة . ولكن القادة العسكريين اولوا وجوههم شطر الولايات المتحدة. ففي ٢٤ أيلول ، تقدمت مصر من البنك الدولي بطلب قرض لتمويل بناء السد العالي . وفي ٦ تشرين الاول ، وقع إتفاق

---

١ - « Bourse Egyptienne » , 10 Juin 1945

إقتصادي بين القاهرة وواشنطن بصدد مشاريع الري والطرق المائية والبرية . وعدل مرة أخرى القانون المتعلق بإستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، وذلك لتشجيع توظيف رأس المال العالمي ، وينص التعديل على انه « بإمكان رؤوس الأموال الاجنبية بعد خمس سنوات من دخولها ، ان تعود فتتحول للخارج بنسبة الخمس كل سنة (المادة ٣) وكانت قد وصلت قبل ذلك بقليل بعثة مصرفية فرنسية لدرس امكانية اسهام فرنسا في بناء السد العالي ، وإعترضت البعثة بان المشروع ، رغم ضخامته « يتفق وإمكانيات مصر الاقتصادية » (١) .

وأخيراً ، في ٢٧ كانون الاول ، اتجهت الحكومه نحو رأس المال المصري ، فأصدرت ثلاثة قروض داخلية بقيمة ٢٥ مليون جنيه . وفي ١٩٥٥ / ٥٦ ، أصدرت قرضين داخليين جديدين بقيمة ٥٤،٢ مليون و ٢٥ مليون جنيه .

كان عـــام ١٩٥٥ عام الأماني الخائبة . فمن مهمة الفريق علي صبري في «البانتاغون» خلال خريف ١٩٥٢،الى المفاوضات الاخيرة التيقام بها جمال عبد الناصر نفسه مع السفير الاميركي في ايلول ١٩٥٥ ، امضى مجلس الثورة ثلاث سنوات في طلب الاسلحة اللازمة من الولايات المتحدة ، اول دولة صديقـــة آنذاك ، ليجعل الجيش المصري موازياً لجيش اسرائيل . وكان الرد يتلخص بان الجانب الاميركي لا يستطيع الاقدام على خطوة ما في هذا السبيل ، مـــا دامت مصر ترفض الانضمام إلى حلف دفاعي مشترك .

وفي ٢٧ أيلول ١٩٥٥ ، وتحت ضغط الرأي العام والضباط المتزايد ، أعلن جمال عبد الناصر إبرام اتفاقية تبــادل تنص على ان تشيكوسلوفاكيــا تتعهد ببيــع أسلحة « وفقاً لحاجات الجيش المصري ، وعلى أسس تجارية بحتة » . وفي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني ، انعقد في بغـــداد اول اجتماع للبلدان المنضمة لحلف بغداد (تركيا ، العراق ، ايران ، باكستان ، بريطانيـــا ، مع الولايات المتحـــدة ، كمراقب) ودخلت الحرب البـــاردة علناً الشرق الاوسط . يعتمد هذا الحلف في الجنوب ، على اسرائيـــل ، بينما يحمي

---

١ - Financing economic dévelopment in Egypt, le Caire, 1955 p. 28 .

الاسطولان الانكليزي والاميركي البحر . فكان جواب مصر انها عقدت حلفين للتعاون المتبادل : الاول مع سوريا (٢٠ تشرين الاول) والآخر مع العربية السعودية (٢٧ تشرين الاول) . ولكن الرد الامثل هو بناء جيش عصري قوي . في تشرين الثاني ، اصطدمت بعثة القيسوني في الولايات المتحدة بتصلب اوجين بلاك ، مدير البنك الدولي . فقد اشترط هذا الاخير ، مقابل القرض الذي طلبته القاهرة ،ان يراقب البنك الميزانية المصرية ، وان تمتنع مصر عن عقد أي قرض آخر . وهذا يعني عودة القاهرة الى عهد المراقبة الفرنسية — الانكليزية ، عهد الخديوي اسماعيل الذي مهد الطريق للاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ .

استغل الاتحاد السيوفياتي تصلب بلاك ، وبلسان دانيال سولود ، سفيره في القاهرة ، عرض قرضاً مغرياً على عبد الناصر .

نعلم كيف انتهت المبارزة ، وكيف انتهى الدور الرئيسي الذي ستلعبه المساعدة السوفياتية في بناء السد العالي . بالطبع إستمر البناء الاقتصادي في الداخل : فرض ضريبة على الاستيراد قدرها ٧ ٪ ، ما عدا المنتجات الضرورية للصناعة (١ ايلول) ؛ زيادة رأسمال الشركة المصرية للحديد والصلب ، من ٢,١٠٠,٠٠٠ جنيه الى ٦,٣٧٠,٠٠٠ جنيه تملك منه ٢٠٪ شركة ديماج الالمانية (٢٧ تشرين أول) ؛ مشاريع بناء مصنع للسفن في الاسكندرية ، ومجموعة محطات للطاقة الذرية ، ومصنع ضخم للأسمدة غربي السد العالي ، ومصفاة جديدة ذات طاقة كبيرة الخ ..

لمَ إذن هذا الهروب وهذا التردد بل هذا الرفض الذي يميز سنوات ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ ؟ إن ما حمل زعماء الجناح الصناعي للبورجوازية المصرية على التردد في توظيف أموالهم رغم كل الدعوات ، هو ان الجيش مصمم على رسم سياسته بنفسه ، أي انه مصمم على احتكار السلطة ووضع مصر كلها ، بما فيها البورجوازية الصناعية ، تحت وصايته ورهن اشارته .

ها هي الدكتاتورية ، وها هو « الرجل القوي » الذي كان يحلم به فريق « أخبار اليوم » منذ ١٩٤٥ ، وفكري أباظه في « المصور » ، وحتى إحسان عبد القدوس غداة قضية شراء الاسلحة الفاسدة . وها ان الحكومة المركزية القوية تحسم الخلاف مع لندن ، بعيداً عن كل تدخل شعبي ، وتحقق الاصلاح الزراعي في جو يسوده النظام ، دون أي انتزاع للملكية ، وتفتح أبواب مصر لرؤوس الاموال الاجنبية ، الاميركية منها خاصة ، وتشجع الصناعة بكل الوسائل. لقد خلعت هذه الحكومة الملك وطردت جماعته من الارستقراطيين، وأبطلت تأثير البورجوازية الزراعية وعزلتها ثم عادت فدعتها لان تتجدد في الصناعة ، وحطمت الاخوان المسلمين الملتفتين الى الماضي والداعين لكره الاجنبي والتعصب ، وفرقت صفوف المنظمات الشيوعية التي يحركها ويدفعها المثال الصيني ، واقامت المؤسسات ووجدت الرجال القادرين على فهم حاجات التصنيع أفضل الفهم ، وعززت الجيش وجهاز الدولة .

لا شك ان كل ذلك يدخل في حساب أوساط الاعمال والحلقات الصناعية ، ولكن مشكلة الحكم الناصري انه لا يقبل شريكاً وهو لا يرضى ان يحتاط بمجلس منتخب يمثل مختلف النزعات البورجوازية ويمكنها من مراقبة السلطة التنفيذية . وهذه الاوساط لا تشارك في اختيار الوزراء التكنوقراطيين الا من بعيد ، رغم ان هؤلاء الوزراء ينتمون الى طبقتهم ، دون ان يكونوا ممثلينهم في الحكم . حتى اذا تسنموا مركزهم ، غدا المقياس الاول ، بالنسبة لهم ، الولاء « للثورة » . هذه هي الصبغة التي اعطاها مجلس الثورة لاعماله منذ ١٩٥٣ .

ولئن رفض مجلس الثورة إشراك الزعماء المعادين للوفد (ابراهيم عبدالهادي، علي ماهر ، حافظ عفيفي) في الحكم الذي ما زال في فترة التركيز ، فلأنه اعتقد ان باستطاعته اجتذاب العناصر الكفوءة من البورجوازية ودمجها في جهاز الحكم . ولكن معظم الثروة الوطنية ظل في ايدي الارستوقراطية العقارية المعارضة للنظام والتي ترفض بأكثريتها الساحقة الاسهام في بناء مصر الجديدة .

وصدف أيضاً ان التكتل البورجوازي الرئيسي الممثل في « مجموعة مصر » الصناعية والمصرفية ما زال يشكل القوة الاقتصادية الكبرى في الجناح العصري ، وما زالت اطاراته بعيدة عن الاحزاب القديمة ، وهي بالتالي مهيأة لتسلم الادارة في العهد الجديد الذي يتناسب مع مطامعها .

ان التحول الذي طرأ على النظام الناصري لم يبدأ انطلاقاً من مؤتمر باندونغ (نيسان ١٩٥٥) كما قد يتخيل البعض . ذلك ان المفاوضات مع الغرب قد استمرت حتى تشرين الاول بشأن الاسلحة ، وحتى صيف ١٩٥٦ بشأن السد العالي . وفي الوقت الذي استقل فيه جمال عبد الناصر الطائرة لاندونيسيا ، في ليل ١٠-١١ نيسان ١٩٥٥ ، أمر بتوقيف ثلاثين قطباً يسارياً واحالتهم الى معتقل أبي زعبل . ولكن اجتماع باندونغ كان له اثره في ذلك التحول . لقد أثار شو آن لاي وقتئذ اعجاب الوفد المصري ، ثم جاءت صفقة الاسلحة التشيكية والعروض السوفياتية لتمويل السد العالي فدفعت النظام الناصري الى اعتماد سياسة الحياد وتحسين العلاقات مع الشرق .

مع قضية السويس عام ١٩٥٦ ، تبدأ المرحلة الثانية لنظام عبد الناصر ، مرحلة البحث عن محتوى اجتماعي ، وتستمر حتى صيف ١٩٦١ . ولكن يمكن تمييز حقبتين ضمن هذه المرحلة (صيف ١٩٥٦ - كانون الاول ١٩٥٨ ، ثم كانون الثاني ١٩٥٩ - تموز ١٩٦١) .

لا شك في ان الصدمة النفسية التي أصابت القواد العسكريين على اثر رفض الحكومة الأميركية والبنك الدولي تمويل السد العالي ، كانت عنيفة . يومئذٍ ، كان خبراء حلف الأطلنطي يحسبون عبد الناصر وجهازه في عداد العملاء والحلفاء الصغار الذين تصدر إليهم الأوامر . ولكن الغرب سيفيق على صدمة . وثبت للقادة العسكريين انه ، لا البورجوازية المصرية ، حيث ما زالت الأرستقراطية الزراعية اكبر مالك للثروة ، ولا رأس المال الأجنبي الاستعماري ، يرغبان بمساعدتهم في المهمة التعميرية التي جعل منها تاريخ مصر وجغرافيتها مهمة صعبة .

ان تأمين معيشة شعب يزداد سكانه سنوياً بنسبة ٢ و٢,٥ ٪ وتثبيت مستوى عيشه وتحقيق بعض التقدم ، ان ذلك يتطلب إيجاد رؤوس الأموال وإستثمارها : ١٠٠ مليون جنيه سنوياً ، ٦٠ مليون منها للصناعة ، حسب تقديرات الأستاذ حسين خلاف عام ١٩٥٥ . ولكن في عام ١٩٥٤ ، لم يتوفر من رؤوس الأموال سوى ٦٥ مليون جنيه ، منها ٦٠ ٪ انفقت على البناء الخاص او العام [١] ، ولم يترك للصناعة والزراعة والمواصلات مجتمعة سوى ٢٦ مليوناً . وكانت حصة الصناعة ٦,٩ مليون ... واتفق بنك التسليم العقاري المصري ، في تقرير مجلس الادارة لسنة ١٩٥٥ [٢] ثم الدكتور زكي سعد ، رئيس البنك الأهلي ، سنة ١٩٥٦ [٣] ، على تسجيل مقاومة البورجوازية المصرية لحركة التصنيع . ورغم التشجيع والتحذير ، برز الاتجاه نفسه عام ١٩٥٥ : ٢٨,٥ مليون جنيه استثمرت في البناء، مقابل ٧,٧ مليون فقط في الصناعة [٤] . اذ ذاك ، لم يبقَ للجيش سوى اقتحام المعترك الاقتصادي .

في ١٧ كانون اول ١٩٥٥ ، اعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا (بعد ان نبهها السفير المصري في واشنطن الدكتور احمد حسين إلى ان بلاده ما تزال

---

١ - N. B. E. Econ. Bull. I. (1956), No 1 p, 20. S. Sittan, in Aspects et problèmes du financement interne en Egypte (I.F.D.E.S. no 53, avril. 1957) . في ص ٣٦، يقدر المؤلف انه « للحصول على زيادة في المدخول ، بقدر ٢ ./. ، على التوظيف الرأسمالي ان يمثل نسبة ٨ ./. من الدخل القومي .

٢ - المصدر نفسه ص ٣٠ .

٣ - Dr Zaki Saad. La situation en Egypte, Bulletin de la Banque belge et internationale en Egypte, avril 1956, p. 9.

٤ - N. B. E. Econ. Bull. I (1956), No 2 p. 109.

تفضل معونـة اميركا رالبنك الدولي على العروض السوفياتية [1]) مساهمتها في تمويل السد : تدفـع الولايات المتحدة ٥٦ مليوناً من الدولارات ، وبريطانيا ١٤ مليوناً . فهلل الوفـد المصري المفاوض لذلك ، وكان مؤلفاً من عبد المنعم القيسوني وسمير حلمي والدكتور محمد احمد سليم ، وجميعهم يميلون الى الغرب.

ولكن ، في ١٩ تموز ١٩٥٦ ، ابلـغ جون فوستر دالس السفير المصري ، بحدة ، القرار الأميركي بالعدول عن تحويل السد . وفي العشرين منه ، قامت بريطانيا بخطوة مماثلة .

وفي ٢٦ تموز ١٩٥٦ ، اعلن جمال عبد الناصر ، وكان قـد انتخب قبل شهر رئيساً للجمهورية المصرية ، تأميم شركة ملاحة قناة السويس العالمية [2]. ان هدف هذا القرار هو اقتصادي وسياسي في آن واحد . فواردات قناة السويس (١٦ مليون جنيه في السنة) تشكل مورداً للاستثمار ، كما ان التأميم يعيد السيادة المصرية على قطاع إقتصادي مهم وعلى ارض الوطن .

وفي ٢٩ تشرين الاول ، وبعـد ثلاثة اشهر من التحضـير العسكري والسياسي ، اقتحم الجيش الاسرائيلي سيناء . وفي ٣١ منه ، دخلت جيوش

---

١ ـ New york Times, 14 oct. 1955 .

٢ ـ حول الملف المصري للقضية ، وجوهاً ، راجع : Dr Moustafa El - Hefneoui, Les problèmes contemporains posés par le Canal de Suez‘ Paris 1951

إ. عامر : تأمين القنال ، القاهرة ، ١٩٥٦ ؛ H. Mones, A. K. Hatem, M. Abou Nasseir, A. Amer, etc. The Suez Canal, facts and documents (Le Caire s.d.c. 1957) : Dr B. Boutros - Gali et Y. Chlala, Le Canal de Suez (Le Caire, 1958) .

إن عدداً كبيراً من المراجع يعالج هذه المشكلة ولكن هذه المراجع كلها لا تشير الى ان الحزب الشيوعي المصري ، وحده بين كل أحزاب هذه الفترة ، كان قد وضع « تأميم قنال السويس» في برنامجه .

(Communist Party of Egypt, some ambitious aims, The Egyptian Gazette, 3 mars 1924) .

الغزو الانـكليزية والفرنسية منطقة القناة. وفي ٤ تشرين الثاني ، أعلن الرئيس ايزنهاور ، من فيلادلفيا : « لا نستطيـع ان نعـــذر العدوان المسلح ولن نعذره » . وضغطت واشنطن ضغطـــاً هائلاً على حليفتيها الكبيرتين لايقاف التدخل العسكري . وفي ٥ تشرين الثاني ، وجه المارشال بولغـــانين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ، الانذار السوفياتي لبن غوريون ومولیه وإيدن . وفي ٦ تشرين الثاني ، اوقفت قوى البلدان الثلاثة المسلحة عملياتها العسكرية . وفي ٢٢ كانون الاول ، انتهى الجلاء عن بور سعيد . ومع نهاية الاوهام ، فقد الاستعمار في مصر كل إمكانياته المتأصلة ، ومنح النظام العسكري مورداً للمال غير منتظر ، كان يبخل به عليه الجميـع [١] .

في ١٥ كانون الثـــاني ١٩٥٧ ، صدرت القوانين رقم ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ في القاهرة : « من تاريخه على كل المصارف التجارية وشركات التأمين والوكالات التجارية الاجنبية ان تتحول الى شركات مصرية مساهمة يملك رؤوس اموالها مصريون ويديرها مصريون » .

وفي ١٨ نيسان ، بيعت المصارف الانـكليزيـة والفرنسية والتركيـــة المصادرة الى مصارف مصرية : بنك بركلي لبنك الإسكندرية؛ البنك العثماني وإيونيان بنك لبنك الجمهورية ، الكريدي ليونيه والكونتوار ناسيونال لبنك القاهرة ؛ بنك التسليف والرهنيات لبنك التعاون المـــالي ، الكريدي دوريان لبنك الاتحاد التجاري . وكان اثنان من هذه المصارف ــ بنك الاسكندريـة وهو تابع للهيئة الاقتصادية ، وبنك الإتحـــاد التجاري ــ قد أسسا خصيصاً للمساهمة في شراء المصارف الاجنبية . وأخيراً ، إشترت الهيئة الاقتصادية ، في ايلول ، الكريدي العقاري المصري التي كانت إدارته فرنسية . ومن كانون الثاني ١٩٥٧ حتى ١٤ كانون الثاني ١٩٦٢ إشترت مصارف مصرية المصارف الأجنبية الباقية ، كما نص القانون (٢) .

---

١ ـ الكتاب الوحيد الذي يعطي كل الوقائع ، ويدرس مسألة علاقـات مصر بالغرب وبروح موضوعيـة ، هو كتاب E. Childers, The Suez war, London, 1962. نذكره للقارىء الباحث عن الحقيقة . وحول تنظيم المقاومة الداخلية ، راجع : أحمد رفاعي وعبد المنعم شتلي : أيام الانتصار (القاهرة ، ١٩٥٧) .

٢ ـ أ. عبد الرسول ، ص ٨٤ ـ ١٠٢ . المشكلة هي الخلاص من الحقبة شبه ـ الاستعمارية التي عرض د. سمير أمين نهايتها في أطروحته التي أثارت الانتباه :

Les effets structurels de l'intégration internationale des économies précapitalistes, Paris, 1957. ex. dait. p. 641 .

أما من حيث التأمين ، فقد كان هناك حوالي ٢٠٠ شركة قائمة في تلك الفترة ، منهـــا ١٣ مصرية اسماً ، وواحدة مصرية فعـــلا ، إذ ان الشركات الاخرى لم تكن سوى فروع لشركات مركزهـــا في الخارج . هذه الشركات الثلاث عشرة . لم تكن لتحصل إلا على ٤٠./٠ فقط من مجموع أقساط التأمين . في حين أن حصة الشركات الفرنسية بلغت ٤٧./٠ . وقد أنشئت ثلاث شركات مصرية لشراء ممتلكات الشركات الإنكليزية والفرنسية ، كما أنشئت الشركة المصريـــة للكفالة (١ كانون ثاني ١٩٥٨) لدعم القطاع المصري (١) .

هذان القطاعان (المصارف وشركات التأمين) هما ركيزة التمويل الاساسية ولم يكن التمصير سوى عملية انتزاع الملكية من الغير .

ولتكتمل الصورة، يجب دراسة نوع التنظيم الذي وضعته السلطة العسكرية بعد التمصير . يحتوي هذا التنظيم على عنصرين مهمين : اللجنة العليا للتخطيط الوطني (مرسوم جمهوري صادر في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٧) والهيئة الاقتصادية (قانون رقم ٢ بذات التاريخ) .

لم تكن فكرة التصميم العام للتنمية الاقتصادية بالفكرة الجديدة في مصر. لقد كان المفكرون الماركسيون أول من بلورها ، خاصة بعـــد سنة ١٩٤٥ ، وذلك في كتب سياسية واقتصادية ترجع لهذه الفترة . منها « **مشكلة التموين** » لصادق سعد « **وأهدافنا الوطنية** » لشهدي عطية الشافعي وعبد المعبود الجبيلي، وفي الصحيفتين الاسبوعيتين « **الفجر الجديد** » و « **الجماهير** ». وأصبح التصميم خلال سنوات ١٩٤٥–١٩٥٢ ، إحدى الافكار الرئيسية للحركة الوطنية ، الى جانب الاصلاح الزراعي ، بعد تحقيق الجلاء واعادة الحياة الديمقراطية . وفي اعقاب الانقلاب ، وجه أحمد فؤاد مجلس الثورة نحو التصميم . ولكن القادة العسكريين مدينون للاقتصـــادي البولوني الكبير اوسكار لانج ، الذي زار القاهرة في مهمة سنة ١٩٥٤ ، بتبنيهم مبدأ التصميم .

---

١ ـ C.O.C. XIV (1957). No 35, p. 48 وتصريحات علي الشافعي ، نائب رئيس إتحاد غرف التجارة المصرية (الأهرام ـ ١٨ أيار ١٩٦٠) ، تقرير د. قيسوني للجنة الاقتصادية المركزية لتمصير شركات التأمين الأجنبية (الأهرام ، ٥ آذار ١٩٦١) .

أما الهيئات الموكلة بوضع التصاميم فقد عرفت أسماء متعددة: المجلس الدائم لتقدم الانتاج الوطني (١٩٥٢) تعضده الهيئة العليا للتصميم والتنسيق التابعة لرئاسة مجلس الوزراء . وفي عام ١٩٥٣ تشكلت الهيئة التحضيرية لمؤتمر ضباط قيادة الثورة وللوزراء ، وتبعها المجلس الدائم للخدمات العامة ، وفي آذار ١٩٥٥ انشئت لجنة التخطيط الوطني التي ضمت اليها عام ١٩٥٧ هيئات التصميم المذكورة كلها ، مع الاحتفاظ بالتسمية نفسها ، وسيتفرع عن هذه الهيئة المجلس الاعلى للقخطيط الوطني برئاسة رئيس الدولة ، ولجنة التخطيط الوطني، وهي جهاز التنفيذ . وفي ١٧ آب ١٩٦١ ، انشئت وزارة جديدة للتصميم ، يديرها أحمد علي فرج بمعونة الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن وضمت هذه الوزارة كل ادارات التصميم . حتى الآن ، ما يزال المجلس الاعلى ، وهو لجنة وزارية مشتركة ، يهيمن ، ولكن عبد اللطيف بغدادي ، نائب رئيس الجمهورية ، هو المكلف من الآن فصاعداً بالانتاج اذ أصبح وزيراً للمالية والتخطيط في ١٩ تشرين أول ١٩٦١ ، وأصبح أحمد علي فرج وزير الدولة للتصميم، ونقل إ. ح. عبد الرحمن الى ادارة معهد التخطيط. ثم عاد التعديل الوزاري في ٣٠ أيلول ١٩٦٢ فأعطى التخطيط (والخزينة) للدكتور القيسوي[1] .

لماذا التصميم ؟ يجيب المسئولون ان المبادرة الفردية لم تكن كافية . فالبناء الاقتصادي كان ، قبل الثورة ، في خدمة الاستعمار والاقطاعيين وشركائهم وكان الانتاج بالدرجة الاولى زراعياً . ان مثل هذا البناء المرتكز على ادارة حكومية فاسدة ، تعبث فيها المشاحنات الحزبية ومصالح الاوساط الحاكمة الخاصة ، لا يستطيع بالتأكيد ، ضمان تقدم اقتصادي حقيقي ..

ويضيف المسئولون بقولهم ان ضرورة انشاء أجهزة للتخطيط هي ضرورة

١ – حول تاريخ التخطيط منذ ١٩٥٢، راجع « الكتاب » ١٩٦١ ، ص ٢٥٥ – ٨٢، وحول التعديل ، الأهرام ١٣ ت١ ١٩٦٢ .

ملحة إذ يوجد في اقليمي الجمهورية العربية المتحدة دوائر قادرة على اقتراح وتهيئة العناصر اللازمة لزيادة الانتاج والاستثمارات ، وذلك بشكل شبه آلي وفي الفترة المطلوبة[١] .

خلال الفترة الاولى من المرحلة الثانية (صيف ١٩٥٦– كانون أول ١٩٥٨) استقرت أجهزة التصميم وبدأت بتهيئة الجو ، ولكن العمل الجدي لن يبدأ قبل المرحلة التالية . ويجب ان لا يغيب عن الذهن ان تدخـــل الدولة في تنظيم الاقتصاد إنما هو النتيجة المباشرة لعجز البورجوازية عن حل المشاكل التي يطرحها الانتقال من رأسمالية استعمارية النمط ، يغلب عليهـــا الجانب الزراعي ، الى رأسمالية صناعية وتكنوقراطية . ولسد هذه الثغرة الاساسية تسلم الجيش سلطة التوجيه والتقرير في الشؤون الاقتصادية . وبذلـــك يعود فيتصل بتقاليد مصر العريقة في الحكم الموحد .

قلنا ان وسيلة الدولة الثانية للتوجيه في الميدان الاقتصـــادي هي الهيئة الاقتصادية .

حسب المشروع الاساسي، كان الغرض تجميع مساهمات الدولة في الشركات المختلطة تحت ادارة واحدة . وتبلغ قيمة هذه المساهمـــات ١٧ مليوناً من الجنيهات [٢] . ثم جاء تأميم المصارف وشركات التأمين والشركات الانكليزية – الفرنسية ، وتبعتها عملية التمصير العامة ، فتضخم رأس مال شركات الهيئة حتى بلغ ٥٨,٦٧٠,٠٠٠ جنيـــه نهاية عـــام ١٩٥٨ . وفي ٣١ كانون الاول ١٩٦٠ ، كانت الهيئة تشرف على ٨٠,٠٣٩,٠٠٠ جنيه من رؤوس الاموال ، وعلى ٦٤ شركة (بينها ٥ مصارف و ٦ شركات تأمـــين) ، وعلى ٨٠,٠٠٠

---

١ – R.A.U.: Résumé-le Plan Quinquennal Pour le développement économique et social 1960 - 1965, le Caire, s.d. 1,3,4,7.

٢ – أ. غرزوزي يذكر أن الدولة تملك ، في ميدان إنشاء الشركات الصناعية وحـــده ، خلال أعوام ١٩٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ حوالي ١١،٦ مليون جنيه من رؤوس الأموال ، على مجموع ٢٦،٦ مليون من الاستثمارات ، أي ٤٠،١ ./. (Old ills ... p. 58)

عامل ومستخدم، وتجني ارباحاً قدرها ٣٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه (سنة ١٩٦٠)[1].

ولم تعد مهمة الهيئة الوحيدة ان تأخذ على عاتقها رأس المال الاجنبي الذي كان يستثمر في مصر قبل حوادث السويس ، وإنما أصبحت تقوم باعمال جديدة ، وعن طريق الاستثمارات ، راحت تلعب دوراً بالغ الاهمية في تحقيق التصميم ، كما سنرى .

في الفترة التي ندرسها ، تبدو الهيئة بدورها المزدوج كممثلة لرأسمالية الدولة . فهي تدير شركات مكان أصحابها ومديريها القدماء ، ثم إنها تنشىء شركات جديدة تملكها ملكية تامة ، مستخدمة في الحالتين يداً عاملة عديدة بشروط لا تختلف عن شروط القطاع الخاص .

ما هو موقف القطاع الخاص أي البورجوازية الصناعية والمصرفية المصرية الكبيرة ، في هذه الفترة (١٩٥٦ – ١٩٥٨) ? وما هي طبيعة الروابط التي تربطها بالادارة العسكرية ?

على الصعيد الاقتصادي ، نرى ان اعمال القطاع الخاص مزدهرة ، كما يدل على ذلك ميزان البنك الاهلي .

تعطي دراسة اولى حول أوضاع ١٤٠٨ شركة مساهمة مصرية تملك فيما بينها ٥٣٪ (١١٢٫٩ مليون جنيه) من مجموع رأس مال الشركات المصرية المساهمة خلال سنوات ١٩٥٦/٥٧ و١٩٥٧/٥٨ ، تعطي هذه الدراسة النتائج التالية : إن نسبة الدخل لرأس المال المصروف ، وهي تعكس طاقة الربح في الأعمال ، تبلغ ١٥٫١٪ لمجموع الشركات ، وتتراوح بين حد أقصى قدره ٣٨٫٨٪ في الشركات الغذائية والمشروبات ، وحد أدنى قدره ٤٫٩٪ في شركات الملكية العقارية ، وتبلغ النسبة ٢٥٫٥٪ في شركات النسيج (٢) .

---

١ - راجع العدد الخاص حول المؤسسة الإقتصادية والبنوك في « الأهرام الاقتصادي »، العدد ١٤٠ ، ١٥ حزيران ١٩٦١ ، والعدد ١٤٣ بتاريخ ١ آب ١٩٦١ ، تقارير د. قيسوني (الأهرام ، ٧ أيار و١٣ تموز ١٩٦١) ؛ أ. عبد الرسول ص ٩٠ – ٩٤ .

٢ - Company finances in the U.A.R. Southern Region 1956 - 57 and 1957 - 58. N.B.E. Econ. Bull. XII (1969), No 2, p. 90 - 94.

وازداد الإزدهار خلال السنة التالية (١٩٥٨ ـ ٥٩) . ازداد مجموع أرباح ١٤٤ شركة مساهمة ٣ ملايين جنيه ، أي ٧./. بالنسبة للسنة السابقة ، وبلغت الأرباح ٤٤،٢ مليوناً من الجنيهات ، أي ٣٥./. من رؤوس الأموال و٢٣./. من مجموع مـا يملكه المساهمون ، مقابل ٣٤./. و٢٢./. (بالتتابع) للسنة السابقة . ثم ان دخل المساهمين الصافي ازدادت نسبته من ١٠./. في ١٩٥٧/٥٨ الى ١١./. في ١٩٥٨/٥٩ ، وذلك في كل القطاعات ما عدا المواصلات والصناعات الغذائية . واذا تركنا قطاعي البناء والشركات العقارية جانباً ، بسبب انخفـاض الأرباح ، حصلنا على معدل يبلغ ١٢،٥./. لسائر القطاعات . وسجل قطاع الصناعات الكيماوية لسنة ١٩٥٨/٥٩ ، من ناحيته نسبة أرباح قدرها ١٨،٨./. (١) .

ينتصب فريق مصر وسط القطاع الخاص كعملاق، وهو هيئة متشعبة (٢) .

---

١ - Compagny finances in 1958 - 1959 , U.A.R. Southern Region N.B.E. Econ. Bull. XII (1960) , no 3 - 4 , p. 264 - 86 .

٢ ـ هذا هو جدول الـ شركة التي تشكل فريق مصر : مطبعة مصر (تأسست عـام ١٩٢٢ . رأس المال الحـالي ٥٠٠،٠٠٠ جنيه) ، شركة مصر لصنع الورق (١٩٢٤ ، وقد ألغيت عام ١٩٢٧) ؛ شركة مصر لحلج القطن (١٩٢٤ ، ٢٥٠،٠٠٠ جنيه) ، شركة مصر للمواصلات والملاحة (١٩٢٥ ، مليون جنيه) ؛ ش.م. للمسامك (١٩٢٧ ، ٥٠،٠٠٠ جنيه) ش.م. للصوف (١٩٢٧، ألغيت عـام ١٩٥٧) ، ش.م. للحياكـة والنسيج بمحلة الكبرى (١٩٢٧ ، ٤ ملايين) ، ش.م. لتصدير القطن (١٩٢٩ ، ٤٠٠،٠٠٠ جنيه) ، شركة الطيران المصري (١٩٣٢ ، ٥٠٠،٠٠٠ جنيه) ، ش.م. للتأمين (١٩٣٤ ، ٥٠٠،٠٠٠ جنيه ؛ ش.م. للملاحة البحرية (١٩٣٤ ، ٥٠،٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للسياحة (١٩٣٤ ، ٠٠،٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للدخان والسيجارات (١٩٣٦ ، وقد ألغيت عام ١٩٤٠) ؛ ش.م. للحياكة والنسيج الدقيق في كفر الدوار (١٩٣٧ ، مليونين) ؛ ش.م. بيداديرز (١٩٣٧ ، ١ مليون) ؛ ش.م. للزيوت (١٩٣٨ ، ٧٥،٠٠٠ جنيـه) ش.م. للدباغـة (١٩٣٨ ، ألغيت عام ١٩٤٠) ؛ ش.م. لأشغال الترابـة المسلحـة (١٩٣٨ ، ١٠٠،٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للمناجم والمقـالع (١٩٣٩ ، ١٠٠،٠٠٠ جنيه) ؛ شركة بيع المنتوجـات المصنوعة المصرية (١٩٤٠ ، ٥٠٠،٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للمنتوجات الصيدلية (١٩٤٠ ، ٣٠٠،٠٠٠جنيه) ، شركة مصر للنسيج الإصطناعي (١٩٤٦ ، ٣ملايين) ، ش.م. للتجارة الخارجية (١٩٥٣ ، ٥٠٠،٠٠٠ جنيه) ، ش.م. للتجارة الداخلية (١٩٥٣ ، ٥٠٠،٠٠٠ جنيه) ، ش.م. للفندقية (١٩٥٤ ، مليونان ،) ، شركة مصر للمنتوجات الغذائية وللحليب (١٩٥٤ ، ٥٠٠،٠٠٠ جنيه) ، ش.م. للمنتوجات الكيمائية (١٩٥٧، مليونان) .

المرجع : أ. عبد الرسول ص ٢٦٢ - ٢٦ .

وبنك مصر ، دماغ المجموعة ، يُديره الثلاثي محمد رشدي ، محمد العتال وأحمد فؤاد . وقد عينهم مجلس الثورة عام ١٩٥٢ . ورأس ماله الذي كان مليون جنيه عام ١٩٥٠ ارتفع الى مليونين عام ١٩٦٠ ؛ وارتفع الاحتياطي من ٤,٢٢٥,٠٠٠ جنيه الى ٧,٦١٤,٠٠٠ جنيه ؛ والودائع من ٥٤,٦٤٣,٠٠٠ جنيه الى ٩٦,٠٠٨,٠٠٠ جنيه ؛ والأرباح الصافية س ٧٨٨,٠٠٠ جنيه الى ١,١٣٥,٠٠٠ جنيه [1] وفي عام ١٩٥٨ ، انتجت مصانع نسيج فريق مصر اكثر من ربع مجموع الإنتاج المصري . والفريق يملك ٢٠ ٪ من اسهم الشركة المصرية للحديد والصلب في حلوان ؛ ويشرف على شركة البترول التعاونية (رأس مال : ١٠ ملايين جنيه) . التي تحتكر توزيع المواد النفطية على البلاد ؛ والفريق يساهم في عدة شركات لصنع المواد الكيماوية والأسمدة . ان فريق مصر هو في الواقع مركز احتكاري يسعى للسيطرة على الاقتصاد المصري كافة.

تشكل المعركة التي خاضها طلعت حرب لانشاء صناعة نسيج مصرية ، تحت إشراف بنك مصر ، صفحة تاريخية ؛ دسائس دبلوماسية ، ضغط الدول الكبيرة ، صعوبة الحصول على حماية جمركية فعالة ، تدريب الاطارات ، نشوء بروليتاريا من اصل زراعي إلخ [2] . لقد اظهرنا ، ونحن نرسم تاريخ البورجوازية المصرية بخطوطه العريضة ، كيف اصبح فريق مصر رويداً رويداً ، البيت المشترك لكل قطاعات البورجوازيه . كانت مؤسسات اجنبية كبيرة تهدد بتأسيس مجموعة شركات منافسة للفريق المذكور ، بوسائل ضخمة ، فيضطر بنك مصر كل مرة الى انشاء شركات جديدة واشراك تلك المؤسسات

---

١ - الأهرام ، ٢٦ ت١ ٩٦ .

٢ - حول طلعت حرب راجع :

C. Issawi, The entrepreneur class in S.N. Fisher : Social forces in the Middle East, New York, 1955, p. 125 - 127, F. Harbison et Ibrahim Abdel - Kader Ibrahim, Human resources for Egyptian entreprise, New York, 1958, p. 44 - 45 .

الاجنبية فيها . هذا مـا حدث مثلاً لشركة تأمينات مصر التي انشئت بمساعدة « البورنغ » في لندن ، والأسيكيرازيوني جنرالي دي تريستا ؛ ولشركة غـزل كفر الدوار و « بيدا ديرز » اللتين كانتا حصيلة اتفاق مـــع « برادفورد ديرز أسوسييشن »[1] ... ثم شركة الطيران المصري .

والروابط الداخلية ضمن الفريق تبين مدى التجمع البالغ ، فإن بنك مصر هو الذي يؤمن قسماً مهماً من التمويل ، وفقاً للقانون الداخلي الذي نجده في كل الشركات والذي ينص على ان رأس المال مكتتب بأكمله ويدفع ٢٥ ٪ منه عند تقديم الطلب . وقد تسلم بنك مصر ، مع جماعة ضئيلة من المتمولين ، الإشراف الكامل على عملية التأسيس ، ثم على الادارة كلها .

ولاحظ بعض الاقتصاديين ان درجة التجمع بلغت حداً يفوق بكثير ما هو عليه في المصارف العالمية الكبرى[2] . وكان بنك مصر يوزع على كل عضو في مجلس ادارته رئاسة شركة من الشركات الجديدة ، حتى ان محمود شكري باشا ، كان يرأس عام ١٩٢٧ أربعاً من شركات مصر . ومن جهة ثانية، احتفظ بنك مصر ، حتى عام ١٩٥٥ ، بمكتب اشراف مـــالي في كل الشركات التي أصبحت بذلك مجرد فروع « صناعية » له .

وتشكل الشركات التسع والعشرون التي انشأها بنك مصر ، بـين ١٩٢٢ و ١٩٥٧ ، مجموعة مهيبة تسيطر على الاقتصاد المصري كله[3] ، ولكنها تمثل أيضاً « مشتلاً » يتخرج منه الاداريون والاطارات الفنية ، اذ ان الصدارة تعطى لفعالية المؤسسة وللتربية النظرية والعملية ، وليس لصفات رجل الاعمال

---

١ ـ حول هذه المسألة ، وحول تاريخ الرأسمالية في مصر ، راجه أطروحة د. علي الجريتلي الممتازة .

The structure in modern industry in Egypt, E.C, (1948) .

حسين خلاف : التجديد في الإقتصاد المصري الحديث (القاهرة ، ١٩٦٢) .

٢ ـ ع. الجريتلي . The structure .. p. 433 - 45

٣ ـ أ. عبد الرسول ، ص. ٥٢ ـ ٦ .

الخاصة[1] . ونعلم فيما بعد ان ٥٠ شخصاً يملكون ٤٢٪ من أسهم بنك مصر ، وان بين هؤلاء الخمسين عشرة أشخاص يملكون ٢٠٪ من الأسهم ، بينما يملك المليونير أحمد عبود وحده ١٤٪ من أسهم البنك[2] ...

الى جانب فريق مصر ، هناك فريق عبود . الاثنان يتساويان من حيث الضخامة . أحمد عبود رجل عصامي ومقدام من الطراز التقليدي ، و « امبراطوريته » ، كما يقال ، هي ثمرة ١٥ سنة من العمل الدائب : شركة الخطوط الجوية الخديوية ، وشركة السكر ، وشركة أسمدة ضخمة ، مع عدة مصانع أنسجة ، ومصانع أخرى موزعة في كل مكان . وارتباطه الوثيق بالقصر وبالمصالح الانكليزية والأميركية مكنه من ان يلعب دوراً هاماً ، بل رئيسياً ، في بنك مصر واتحاد الصناعات ، وان تكون له كلمة مسموعة في مجلس ادارة شركة القناة القديمة . أما شركاته التي تستغل العمال استغلالاً مثيراً فهي لا تملك الاطارات التي تكونت خلال فترة طويلة في شركات فريق مصر . هنا الرجل المقدام ، أحمد عبود ، هو كل شيء . وكثيراً ما يخرق القانون العمالي السائد ، ولا تنتظر فرقه التأديبية الخاصة تدخل الدولة لقمع الاضرابات بالقوة وسحق المتذمرين[3] .

وعالم المال والصناعة والأعمال هذا هو اليوم في ازدهار اكثر من اي يوم مضى ، في ظل حكم قوي ، يحافظ على الامن ويستهدف التقدم الاقتصادي . ولكن هذين الفريقين إعتادا السلطة قبلاً . كانا يحلان ويربطان الوزارات ، يفاوضان الدول الأجنبية ، يوجهان الصحافة والأحزاب ، ومجلس النواب ، اي ، بكلمة ، كانا يمارسان الحكم . واليوم لا تزال قوتهما على حالها كاملة ، واستثماراتهما في تحسن مطرد ، وأرباحهما كبيرة . كما ان هيمنة الارستقراطية

---

١ - . F. Harbison et I.A.K. Ibrahim المرجع المذكور صفحة ٤٦ - ٥٣ .

٢ - الجمهورية ، ٢٠ شباط ١٩٦٠ .

٣ - . F. Harbison et I.A.K. Ibrahim المرجع المذكور صفحة ٤٠ - ٤٤ .

الزراعية ، التي كانت تضايقهما أحياناً ، قد قضي عليهـا . هناك حوادث السويس بدون شك ، التي قطعت الجسور مؤقتاً مع الغرب وفرضت التحالف الفعلي مع البلدان الإشتراكية . ولكن مصر ، في خاتمة المطاف ، قد استعادت رؤوس الأموال الأجنبية التي ستساعدها على تعزيز التصنيع ، رغم ان رؤوس الأموال هذه قد وضعت تحت تصرف الهيئة الاقتصادية بدلاً من ان تأخذ طريق المصارف والشركات الخاصة .

سيتم التقاء الجهاز العسكري ورأس المال الصناعي الكبير والمصرفي ، على الصعيدين السياسي والإقتصادي .

أربع خطوات هامة ، على الصعيد السياسي ، سوف تنبيء عن هذا الالتقاء، خلال مرحلة ١٩٥٦ – ١٩٥٨ : دستور ٢٥ حزيران ١٩٥٦ ، تأسيس الاتحاد القومي (٢٨ أيار ١٨٥٧) ، إنتخاب مجلس الأمـة (تموز ١٩٥٧) وأخيراً الوحدة السورية – المصرية ضمن الجمهورية العربية المتحدة (١ شباط ١٩٥٨) .

من الواضح ان تجربة باندونغ لم تكن عبثاً . لقد اطلع جمال عبد الناصر من خلالها على ما وصلت اليه البلدان الناشئة الحديثة الاستقلال ، وادرك أهميـة تعبئة الشعب في عملية الدفـاع والبناء ، وممارسة أسلوب معين من الديمقراطية الموجهة ؛ واكتشف في التضامن الأفريقي الاسيوي سنداً ، يزداد فعاليـة ، للمهمات التي ينوي انجازها في مصر . وعند عودتـه من اندونيسيا ، دشّن عبد الناصر ما سمي « فترة باندونغ » (١٩٥٦ – ١٩٥٨) ، اذ انـه افرج تدريجياً عن الشيوعيين والتقدميين المعتقلين في ابو زعبل . وفي هـذا الجو ، ودون ان يفقد كل امل بالمساعدة الاميركية ، رغم انه بدأ يجهز جيشه بالاسلحة التشيكية ، راح عبد الناصر يخطو خطوات ديمقراطية محدودة لدعم حكمه .

وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦ ، اذيع مشروع دستور الجمهورية المصريـة . ولأول مرة ، تؤكد مصر فيه عروبتها اذ ان المادة الاولى تنص على ان « الشعب المصري جزء من الامـة العربية » . وجاءت مواد اخرى تبشر بالعودة الى الديموقراطية . فهي تعلن ان التضامن الاجتماعي هو اساس المجتمع المصري (المادة

٢٤) وان الدولة تضمن الحريـــة والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين (المادة ٦) ، وان حرية الرأي والبحث العلمي مضمونة (المادة ٤٤) وانـه من المحظر تعذيب المتهم تعذيباً جسدياً او نفسياً (المـادة ٣٧) وان حق انشاء النقابات مضمون (المادة ٥٥) . وفي الحقل الاقتصادي ، يعلن الدستور التمسك بالتخطيط ورأسمالية الدولة (المادة ٧) ، كما يؤكد حريـة النشاط الاقتصادي الخاص (المادة ٨) . وفي الباب الثالث – الحقوق والواجبات العامة – يعترف الدستور بجميع الحريات ولكن « في حدود القانون » ، في حين ان دستور عام ١٩٢٣ كان قد اعطى صفة مطلقة لبعض الحريات لا سيما الحرية الشخصية .

اما السلطة التشريعية فقد منحت لمجلس منتخب هو مجلس الامة ، ورئيس الجمهورية هو الذي يعين ويقيل الوزراء (المادة ١٤٦) . والدستور لا يسمح بقيام الاحزاب ، ولكنه ينص على قيـام « اتحاد قومي » يشمل جميع المواطنين للعمل على تحقيق الاهـداف التي قامت الثورة من اجلها ، ولحث الجهود لبناء الامة بنـاء سليماً في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصاد . ومن صلاحيات الاتحاد القومي ان يقدم المرشحين لمجلس الامة ، هنا يكمن مفتاح النظام الجديد.

وفي ٢٣ حزيران ، جـرى استفتاء مزدوج ، وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بنسبة ٩٩،٨٤ ٪ من الاصوات . واقـر مشروع الدستور ٩٩،٨ ٪ من المقترعين . وبعد ذلك بشهر اثيرت مشكلة السويس .

في ٢٨ أيار ١٩٥٧ ، أسس الاتحاد القومي بمرسوم جمهوري ، وتشكلت اللجنة التنفيذية لانتقاء المرشحين للانتخابات التشريعية واعضاء اللجنة هم : عبد اللطيف البغدادي ، زكريا محي الدين ، عبد الحكيم عامر ، برئاسة جمال عبد الناصر . اختارت اللجنة ١١٨٨ مرشحاً من اصل ٢٥٠٨ مرشحين تقدموا في ٢٨٤ دائرة انتخابية كان قد اعيد تقسيمها لمنع الوفد من النجاح في مناطقه السابقة .

واظهرت نتائج الانتخابات التي أعلنت في ١٥ تموز ان مجلس الامة يتسع لممثلين عن مختلف الاتجاهات البورجوازية . وقد فـاز في الانتخابات ١٦

وزيراً و ٣ من مستشاري الدولة و ٤٦ محامياً و ٤٦ مزارعاً و ٤٠ من العمدة و ٣٣ ضابطاً في الجيش و ٢٠ طبيباً و ٢٠ موظفاً كبيراً و ٤ مقاولين ، ومذيعان يعملان في الاذاعة وشيخ واحد ، و ٩ صناعيين و ١٥ من ملاك الارض و ١٤ ضابطاً في الشرطة و ١٢ مهندساً و ٩ اساتذة جامعيين و ١٠ تجار و ٨ قضاة و ٨ صحفيين و ٥ من شيوخ البلدة ، و ٤ مراقبين حسابات وصيدليان اثنان ، وامرأتان و ٧ موظفي شركات و ٤ عمال [١] ، وعقد الاجتماع الاول في ٢٢ تموز لانتخاب الرئيس ففاز عبد اللطيف البغدادي .

في هذه الفترة كان العمل ناشطاً لتنظيم الاتحاد القومي وفي ٢ تشرين الثاني صدر مرسوم بتنظيم الاتحاد القومي وتحديد الغاية منه وهي تحقيق اهداف ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ وبناء مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني متحرر من كل استغلال سياسي واجتماعي واقتصادي (المادة ١) ، وتشرف على المنظمة لجنة تنفيذية عليا يعينها رئيس الاتحاد [٢] . وفي ٩ تشرين الثاني ، عين انور السادات اميناً عاماً للاتحاد القومي الذى حل محل هيئة التحرير .

لم يكن الحوار الذي قام منذ افتتاح مجلس الأمة (خريف ١٩٥٧) حتى حله عند اعلان الوحدة المصرية السورية (أول اذار ١٩٥٨) حواراً يرضي المسؤولين العسكريين . ذلك انه ، رغم الغربلة والضغط، ورغم تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل اعتباطي ، لم يأت المجلس « خانعاً » ، بل جاءت نسبة الموسرين فيه قوية ، كما ان مندوبي القرى الذين فازوا في الانتخابات كانوا بأغلبيتهم يميلون الى النظام القديم بوجهه الزراعي . أما اليسار فلم يكن باستطاعته ان يعتمد الا على النواب العمال الأربعة وعلى نائبين تقدميين آخرين . ولكن هؤلاء النواب الستة فصلوا عن المجلس، بواسطة الطعون ، بينما تم تثبيت

١ - C.O.C. XIV, (1957), no 35, p. 50

٢ - الشعب ، ٢ ت٢ ١٩٥٧ .

انتخاب جميع النواب الآخرين[1] . وأخذت المعارضة الديموقراطية (التي كانت قد برزت في ربيع ١٩٥٤) تتجمع من جديد ، خجولة في البدء ، لتعلن عن نفسها تدريجياً . واراد النواب ان يمارسوا على الأقل السلطة التشريعية ، اذ ان النظام الدستوري لمجلس الأمة لا يخولهم حق اقالة السلطة التنفيذية .

ماذا حدث بالضبط ؟

هناك بدون شك البورجوازية الزراعية التي ، وان قضي على قسم منها ، ما تزال تتمتع بنفوذ واسع في الريف . وهناك أيضاً البورجوازية الصناعية والمصرفية التي تريد السيطرة على التشريع الاقتصادي والمالي ، كما ان هناك ممثلي المهن الحرة والخبراء والفنيين الذين يريدون الاسهام في بناء المجتمع العصري ، هذا المجتمع الذي قال عنه الحكام انه مفتوح للجميع وبنوع خاص لرجال العلم والتقنية . واخيراً ، هناك من يحن للوفد ومن لم ينس سحق الاخوان المسلمين . ولكن يهيمن على كل ذلك ، بشكل غامض ، عزم أكيد على بث الروح التحررية في النظام ، هذه الروح المرتبطة دائماً ، داخل الحركة الوطنية ، بمطلب الاستقلال . ففي مصر ١٩٥٦/١٩٥٨ ، الراضخة للجهاز العسكري ، ثمة قوة واحدة قائمة بذاتها ، لها فلسفتها وعقيدتها وبرنامجها وتنظيمها المستقل . هذه القوة هي اليسار ، أي المنظمات الشيوعية التي ما تزال غير شرعية : « الطليعة العمالية » ، « الحزب الشيوعي المصري الموحد » ، « الحزب الشيوعي المصري » ، بالاضافة الى القطاع التقدمي الواسع بين المثقفين وفي الحركة النقابية ، وهو قطاع وان لم يرتبط عضوياً بالحركة الشيوعية ، فانه حليفها وغالباً المعبر الشرعي عنها .

ومن الانصاف القول ان الماركسيين المصريين ، رغم انقساماتهم وعدم

---

١ ـ الأهرام ، ٢٩ ك٢ ١٩٥٨ .

الترخيص لهم ورغم الملاحقات التي لم تتوقف منذ تمـوز ١٩٤٦ والتي بلغت في ظل النظام العسكري ذروة القساوة ، ظلوا مصممين على ان يكونوا دمـــاغ مصر السياسي . وحتى خصومهم يعترفون بالمستوى الفكري الرفيـع الذي يميز اطاراتهم وبالنضج السياسي الذي وصلت اليه حركتهم اجمـــالاً ، وبالتجاوب الذي تلاقيه هذه الحركة في اوساط الرأي العام منذ نشوء اللجنة الوطنية للعمال والطلاب .

وفي معتقل ابو زعبل ، الذي يطلق عليه ضباط الاستخبارات اسم « مقبرة الاحياء » ، راحت اطارات اليسار المصري تعـــد العدة لتوحيد المنظمات الشيوعية ووضع خطة الجبهة الوطنية العتيدة بالاتفاق مع العسكريين ، لمواجهة مشاكل البناء السياسي والايديولوجي والاجتماعي والثقافي في مصر الجديـدة ، هذه الجبهة التي تؤذن بقيامها صفقة الاسلحة التشيكية والتقارب مع البلدان الاشتراكية واقرار رأسمالية الدولية ، كما تؤذن بهـــا طلائع قضية السويس . ومن معتقل ابو زعبـل ، ارسلت ابتداء من تشرين الثاني ١٩٥٥ اولى عرائض التأييد لجمال عبد الناصر مـع التشديد على ضرورة اعادة الحريات الديموقراطية والحياة الدستوريه لتثبيت الوحدة الوطنية . وكانت « الطليعة العمالية » أول من قـــام بالخطوة فتبعها الحزب الشيوعي المصري الموحد والحزب الشيوعي المصري ، ثم اللجان المركزية خارج المعتقل .

كانت تجربـــة السويس حاسمة . فعندما قصفت القاهرة ، نزلت المنظمات الشيوعية الى الشارع وبدأت تدرب الشباب على الرماية وتشكل لجان المقاومة ، وشرع الكتاب والصحفيون اليساريون يقومون بدعاية وطنية ضخمة في مختلف انحاء البلاد ، بقيت منها بضعة قصائد رائعة . وهكذا ، فان اليسار هو الذي قام بتدعيم الخطوط الخلفية في ساعات المحنة الكبرى . فازداد عطف الجماهير عليه ، كما قامت موجة عارمة من الاعجاب والتقدير نحو الاتحاد السوفياتي بعد الانـــذار الذي وجهه المارشال بولغانين للدول المعتدية الثلاث ، في ٥ تشرين الثاني ، قائلاً ان الاتحاد السوفياتي لن يتردد في اللجوء الى القوة لسحق المعتدين

وتأمين السلام في المشرق . هذا الموقف يعرفه الجميع ، ولا بد لعبد الناصر من ان يأخذه بعين الاعتبار .

في ٧ تشرين الاول، اسس رئيس الجمهورية جريدة يومية جديدة ، « المساء » وعهد بادارتها لخالد محي الدين . والغرض من ذلك اعطاء اليسار منبراً قانونياً يدخل في اطار سياسة الدولة العام . وفي الفترة الممتدة من ٧ تشرين الاول ١٩٥٦ حتى ١٢ اذار ١٩٥٩ ، كانت « المساء » مصنع التفكير الايديولوجي لمصر الجديدة ، وكان يشترك في تحريرها الشيوعيون والتقدميون والمثقفون الاحرار . وهكذا اعادت هذه الجريدة ما كان قد انقطع من عمل صحفي فكري ، اذ خصصت ابواباً عديدة (٤ صفحات يومية تقريباً من اصل ٨ صفحات) لنشر دراسات وابحاث جدية يحلل فيها الماركسيون المجتمع المصري في فترة الانتقال ويستعرضون مشاكلها ويقدمون لها الحلول . وكان عبد الناصر يتابع كل يوم ما يكتب فيها ، ويتصل بادارتها هاتفياً ليسأل : « ايه يقول الدكاتره بتاعكم اليوم ؟ » ..

ان اسرة « المساء » هي التي وضعت التمييز بين القومية العربية التي تتبناها الدولة والمفهوم الديموقراطي للاتحاد الفدرالي بين الدول العربية ، كما انها اقترحت تعديل الاصلاح الزراعي ووضعت مشاريع النهضة الثقافية التي تبنت الوزارة المختصة معظمها فيما بعد ، ودرست سير رأسمالية الدولة ونشرت افضل ما عرفه الانتاج الأدبي في تلك الفترة ، وكانت دوماً تشدد على طابع مصر الخاص وسط المجموعة العربية .

وفي الحقبة نفسها تأسست عدة دور نشر منها « دار النديم » و « الدار المصرية للكتب » لصاحبها لطف الله سليمان ، و « دار الفكر » لابراهيم عبد الحليم ، و « المؤسسة القومية للنشر والتوزيع » لحسين طلعت وريمون دويك ، و « دار الديموقراطية الجديدة » وغيرها .. ونشر عدد من القصاصين والبحاثة والشعراء والفلاسفة مؤلفات دمغت الحياة الثقافية بطابعها .ورغم ان

المثقفين الماركسيين كانوا قد طردوا من الجامعة ، فانهم انتجوا افضل مـا نشر في المجلات حتى الرسمية منها احياناً ، ونشطوا في ميدان المسرح كما في الاذاعة التي هي مدينة لهم بانطلاق برنامجها الثاني ، اي البرنامج الثقافي .

امام هذه القوة التي بدأت تتجمع وتترسخ وتفعـل في الرأي العام ، كان طبيعياً ان يفكر الحـكام ملياً بالأمر . ففي مجلس الامة ، نهض نائب الجيزة ، ابو الفضل الجيزاوي ، يسأل وزير الداخلية الـكلي القدرة عن المعتقـلات ومعاملة المعتقلين وشرعية الاعتقال الاداري ، وكانت الجلسة صاخبة .

وقبلها بايام ، في ١٠ كانون الأول بالضبط ، اتخذ مجلس الأمة بأكثريته الساحقة قراراً يحتم على وزير التربيـة والتعليم ، كمال الدين حسين ، المولج بتطهير الحركة الطلابية ، ان يفتح ابواب الجامعة لكل حامل شهادة بكالوريا بدون استثناء . وقامت حملة في الصحف تؤيـد موقف النواب وتستنكر اخضاع الجامعة لنظام عسكري . فاضطر الوزير ، إزاء هيجان الرأي العام ، الى تقديم استقالته ، ثم عاد عنها بأمر من رئيس الجمهورية ، وبقي قرار مجلس الأمة معلقاً .

في هذا الجو الذي اشاعه مؤتمر باندونغ والانذار السوفياتي وانتصارات اليسار ، كان الطعن موجهاً الى مبدأ الدكتاتورية العسكرية ، وكان كل ما في هذا الجو يدعو جمال عبد الناصر لفتح الطريق أمام القوى الديموقراطية الشعبية الصاعدة ، وتركيز نظامه على المزيد من الحريات من أجل تأمـين مستقبله . وقتئذٍ ، كان رئيس الجمهورية في وضع قوي جداً من حيث الشعبية والسلطـة والهيبة . ولكن رفاقه ، وخاصة جهازه العسكري ، كانوا مكروهين ومحتقرين من الجميع . وكان يستطيع ، لو شاء ، ان يحكم البلاد مستنداً الى القوى الجديدة : البورجوازية الصناعية ، الملاك الصغار والمتوسطون ، المهن الحرة ، المثقفون اليساريون والنقابيون ، شرط ان يعـترف بكياناتهم المستقلة ، أي بحقهم في تشكيل احزاب سياسية . لم يكن أحد ينكر عليه السلطة ، ولكن أكثرية

مؤيديه تنشد الرجوع الى الحياة الديموقراطية . كان هناك امكانية قيام حركة شعبية تقدمية ، شبيهة بتلك التي عرفتها البلاد في ربيع ١٩٥٤ ، ولكنها أشد ساعداً منها ، لأنها تأتي في اعقاب باندونغ وحوادث السويس .

في هذا الوقت بالذات ، بينما كان الفكر السياسي قد وصل الى درجة بالغة من العمق والثراء ، برزت القضية السورية . كان الجو مهيأ : الأمة العربية تلتئم ومن الطبيعي ان تكون مصر وسورية في الطليعة ، وقد ربطتها منذ عهد الفراعنة احداث عديدة مشتركة . وبالاضافة الى ذلك كانت هناك ظروف خاصة تدعو للوحدة[1] ، منها تناحر الأحزاب البورجوازية السورية ، وتخوف حزب البعث العربي الاشتراكي من ان يسجل الشيوعيون السوريون تقدماً كبيراً في الانتخابات العتيدة ، ضعف الوضع العسكري ازاء الخطر الاسرائيلي ، الحماسة التي تثيرها الثورة المصرية في الأوساط العربية .. أمام إلحاح دمشق على تحقيق الوحدة ، تردد عبد الناصر في البدء ، معللاً تردده بفقدان حدود مشتركة بين البلدين واختلاف التجارب السياسية والاقتصادية وتهديدات المعسكر الغربي الخ.. ولكن أوساط الأعمال والمشاريع الاقتصادية في القاهرة — وبنوع خاص فريق مصر ، وكذلك الهيئة الاقتصادية التي أسسها النظام العسكري — ألحت بدورها على الرئيس للقبول بالوحدة التي لا بد ان تشكل المدى الحيوي للانطلاق الاقتصادي المصري . وقد دعم هذا الاتجاه أيضاً الضباط الشباب وفريق الخبراء وكبار الموظفين المرتبطين بالجهاز العسكري . وأخيراً ، كان التخوف من انتصار الشيوعية في سورية الحجة الحاسمة . ذلك ان حكماً محبذاً للشيوعية في دمشق سيؤدي حتماً الى قيام حكم مماثل في القاهرة .

في أول شباط ١٩٥٨ ، أعلن الرئيسان جمال عبد الناصر وشكري القوتلي ولادة الجمهورية العربية المتحدة . وفي ٢١ منه ، أكد الاستفتاء الشعبي الذي

---

١ ـ راجع كتاب « ماذا جرى في سوريا » ? القاهرة ١٩٦٢ .

جرى في الاقليمين قيام الوحدة وحمل عبد الناصر الى منصب الرئاسة بأكثرية ساحقة ، وصدر قرار بحل المجلسين النيابيين . وفي ٥ اذار ، أعلن دستور موقت للجمهورية ، وفي الثامن منه ، انضمت اليمن الى الجمهورية العربية المتحدة على أساس فيدرالي . وهكذا تم ابعاد الخطر الشيوعي . بيد ان رجل الشارع في مصر لم يخفِ دهشته للاتجاه العربي الذي طرأ على مصيره .

بذلك وجد العسكريون مجالاً جديداً للتفاهم والتعاون مع البورجوازية الصناعية والمصرفية . ان قيام الجمهورية العربية المتحدة لن يسمح بتجميد اليسار فحسب، بل سيكون بدء حركة استثمار وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتوجات المصرية وتوظيف حملة شهادات الجامعة ، أي باختصار جعل سوريا اقليماً مصرياً .

والواقع ان عامي ١٩٥٧–١٩٥٨ شهدا ازدياداً ملموساً في التبادل التجاري، خاصة التصدير ، وتوزيعاً جغرافياً جديداً لزبائن مصر .

في ٢١ كانون الثاني ، وافق وزير الصناعة ، الدكتور عزيز صدقي ، على مشروع الخمس سنوات للتصنيع . وفي اول حزيران ، اذيع المشروع وهو يقضي بتوظيف ٢٥٠ مليون جنيه خلال خمس سنوات في المشاريع الصناعية، منها ١٤٦,٥ مليوناً للصناعة الاستهلاكية ، و٢١,٥ مليوناً للمناجم و٣٥ مليوناً للنفط . وعند تنفيذ المشروع بكامله ، من المقدر ان يزداد الدخل القومي ٨٦,٥ مليون جنيه ، والموارد الوطنية ٢٢٥ مليوناً ، كما سيزداد عدد العمال بنسبة ٥٠ ٪ ، وتزداد اجورهم ٥٥ مليوناً (١) .

وفي ٥ كانون الاول ، اعلن عبد الناصر ان المشروع سينفذ خلال ثلاث سنوات ، وعندئذ يسجل الدخل القومي زيادة قدرها ١٣٠ مليون جنيه ، ويتم تشغيل نصف مليون عامل في الاشغال الجديدة ، وتصبح حصة الصناعة من الدخل القومي ٢٢ بالماية . واكد الرئيس المصري انه ينبغي على البلاد ان تعمل مرتين اسرع من الماضي ، مرة لازالة تخلف مائة عام، ومرة لتوفير

---

١ - الاهرام ، ١ حزيران ١٩٥٧ ، حتى ك١ ١٩٥٨ ، بلغت مجموع قيمة التسليف ٤٣٠,٥ مليون جنيه منها ١٧٢ مليون فقط (٢٨,٣٪) للصناعة ، وحصلت التجارة على ٥٩,٨ ٪ من المجموع (N. B. E: Credit and banking developments in 1958, Le Caire, 1958, p. 73 .

العمل لـ .... ٣٥ نسمة تولد كل سنة .

والملاحظ ان المساعدة السوفياتية ، بموجب اتفاق ٢٩ كانون الثاني، ضخمة: ٧٠٠ مليون روبل بفائدة ٢و٥ بالمائة تسدد في مدة ١٢ سنة ، ويدفع القسط الأول بعد خمس سنوات . والملاحظ أيضاً ان اسس التجارة الخارجية المصرية قد تغيرت . ففي عام ١٩٥٧ ، ذهبت ثلاثة أخماس انتاج القطن الى البلدان الاشتراكية . وعقدت اتفاقات اقتصادية مع ديموقراطيات أوروبا الشرقية والصين الشعبية ، وقامت مفاوضات واتفاقيات مع بلدان أخرى عديدة ، خاصة الجمهورية الفدرالية الالمانية التي ستسبق قريباً جميع منافسيها الغربيين من حيث التبادل مع مصر ، وتزاحم الاتحاد السوفياتي مباشرة .. وفي ٢٧ آذار أرسل الدكتور عمري ، حاكم البنك الوطني ، تحذيراً ناشزاً ، يعبر فيه عن رأي الأوساط المالية ، اذا قال ما مفاده ان اتجاه سياسة مصر الاقتصادي نحو الاتحاد السوفياتي سيقود الى الأزمة ، لأن مصر لا تستطيع ان تستغني عن الغرب ، حليفها التقليدي .

وهذا يعني ان البورجوازية الصناعية والمصرفية ليست راضية اطلاقاً عن الاتجاه الذي فرضته حوادث السويس . صحيح ان أسواقاً جديدة قد فتحت ، ولكن ، في نظر تلك البورجوازية ، يجب تلافي أي عمل من شأنه ان يعرض مصر للخطر الشيوعي في الداخل والخارج . من هنا نفهم الارتياح العميق الذي استقبلت به البورجوازية اعلان الوحدة .

وأرسل فريق مصر وبنك القاهرة اخصائيين الى سوريا وفتحت فروعاً لها منذ الأسابيع الأولى التي تلت الوحدة . وتبع ذلك خطوات تسارعت في سنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ .

ولكن ثمة خلافات بين الحليفين الكبيرين على الصعيد المحلي . فقد أعلنت الحكومة مجموعة من القوانين تتعلق بالصناعة :القانون الأول(رقم ٢١عام ١٩٥٨) يتعلق « بتنظيم وتشجيع الصناعة في الاقليم المصري » ويفرض على هذه

الصناعة ان تسير حسب تقديرات التصميم ؛ وفي ٢٩ أيار انشئت الهيئة العامة لتقدم الصناعة ، فازداد تدخل جهاز الدولة في شئون القطاع الصناعي إذ ان اللجنة هذه مؤلفة من خمسة أعضاء يعينهم وزير الصناعة ، وخمسة أعضـــاء يمثلون اتحاد الصناعة ، وخمسة أعضاء من كبار الموظفين ؛ في اليوم نفسه ، ثم في ٩ حزيران ، صدر قراران بانشاء « غرف الصناعة » وعددها ٢٠ غرفة ، وتعتبر « مؤسسات عامة » . وأخيراً في ٢٩ أيار ، اعيد تنظيم اتحاد الصناعة المصري ، ووزير الصناعة لا يكتفي بتعيين رئيس مجلس الادارة وإنمـا يعين ثلث أعضائه كذلك[١] . وقد عين الدكتور محمد أحمد سليم رئيساً للاتحاد في ٢٥ نيسان ١٩٦٠[٢] ، وهو مهندس كبير يؤيد النفوذ الأميركي .

ثلاثة احداث ميزت عام ١٩٥٨ ، العام الذي قـــام فيه العسكريون ، يعضدهم الإتحـــاد السوفياتي ، بمحو مخلفات تجربة السويس ، وخاصة مقاطعة الدول الأروبية .

رأينا الى اي حد كان نشاط اليسار فعالاً ، رغم إنقسام الشيوعيين ، عند بدء عمل مجلس الأمــة . ولكن المنظمات الشيوعية الثلاث شكلت ، منذ ربيع ١٩٥٧ ، لجنة ارتباط ، وهذه تطورت فيما بعد لتصبح لجنة إتحاد . وفي تشرين الثاني ، اندمجت المنظمتان : الحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي المصري الموحد واسستا الحزب الشيوعي المتحد ، بيـنما تحولت الطليعة العمالية

---

١ - Supplément relatif à la nouvelle législation sur l'organisation et l'encouragement de l'industrie dans la province égyptienne, E. I. juin 1958.

٢ - La nouvelle composition des conseils d'administration de la Fédération des industries et des chambres industrielles E. I. XXVI (1960), N. 5, p. 5 - 8 :

في مجلس الإدارة الجديد ، وأعضاؤه كلهم مصريون (ومسلمون) ، مزيج من التكنوقراطيين والأثرياء القدماء ، لصالح الأول .

الى الحزب الشيوعي المصري للعمال والفلاحين . وأخيراً ، اندمجت المنظمات الثلاث في ٢٨ شباط ١٩٥٨ وأسست الحزب الشيوعي المصري بعد شهر تقريباً من إعلان الوحدة السورية – المصرية . إنها فترة التجمعات . بالنسبة للشيوعيين المصريين ، كانت هـذه الخطوة نتيجة جهود مضنكة بذلت منذ سنة ١٩٤٥ في جو الملاحقات المتصلة وتطور المجتمع المصري. لم يخف الأمر على العسكريين: إن ما كان يثير السخط أصبح ، او يستطيع ان يصبح خطراً [١] .

والحدث الكبير الثاني الذي سيعجل في الأزمة هو مؤتمر الشعوب الافريقية والأسيوية الذي انعقد في القاهرة ، من ٢٦ كانون الاول ١٩٥٧ حتى ١ كانون الثاني ١٩٥٨ [٢] . نظم اليسار لهذه المناسبة ، في الصحافة والإذاعة والجامعات والنقابات ، تظاهرة ضخمة ضد الاستعمار ، مشدداً على دور الحريات العامة والعمل الشعبي . وافلت الأمر من ايـدي الرجال الرسميين ، وهم مرتبطون بالسياسة التي تعتمد مباديء باندونغ أساساً لها ، واضطروا إلى القبول بالأمر . ولكن الأمانة العامة للمؤتمر اتخذت القاهرة مركزاً لهـا ، ووضع على رأسها يوسف السباعي ، وهو ارستقراطي قديم وزعيم سابق في الخيالة ، وذلك لكبح انطلاقها الثوري .

وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية ، هي ثالث الأحداث الحاسمة . فقد شهدت الأسابيع الأولى إزدهاراً مدهشاً للديمقراطية في العراق حيث كان الحزب الشيوعي اقوى الاحزاب ، فاخذ يوسع عمله التنظيمي والدعائي بصورة فعالة، وشكل جبهة وطنية يقف فيهـا جنباً إلى جنب الحزب الشيوعي ، والحزب

---

١ - راجع A. Jacovielli : Verso la creazione in Egitto di un unico partito communista, l'Unita, 14 mai 1957.
المسئولون وحدهم يملكون العناصر الكاملة .

٢ - راجع Afro - Asian Peoples Conference inangurel adresses, resolutions, classing adresses,
وقد نشرته الأمانة العامة الدائمة بالعربية والفرنسية والإنـكليزية ، القاهرة ١٩٥٨ .

الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي) ومنظمات اقـــل أهمية . وترك اللواء عبد الكريم قاسم لهذه المنظمات مجـال العمل واسعاً لتأمين قوة من شأنها ان تجمد البعثيين انصار الوحدة مـــع الجمهورية العربية المتحدة . وشجع الفكرة القائـلة بان العراق الجديد هو الطريق الديمقراطي والتحرري للقومية العربية ، بدل الطريق الدكتاتوري الذي يمثله جمال عبد الناصر . اصبح الخطر ، هـــذه المرة ، يداهم وجـــود الجمهورية العربية المتحدة نفسه ، حيث رأى اليسار والوطنيون التحرريون بروز حل ديموقراطي في الأفق، بفضل التجربة العراقية، وامكان نهاية الحلم المرعب الذي يفرض صلب الحريات كثمن للوحدة .

منذ خريف ١٩٥٨ ، قام جهاز القمع والدعاية في الاقليمين بتضييق الخناق على اليسار (المتهم بالتفرقة) إن في الداخل او في الخارج . واوقف قادة نقابيين كانوا قد تركوا ابي زعبل منذ اقل من سنة . ورجعت المحاكم العسكرية تنظر في دعاوي الشيوعيين .

وفي أيلول ، استدعى أنور السادات مسئولاً عن الحزب الشيوعي المصري، وهو شخصية معروضة في عالم الأدب ، وحاول خلال سبع ساعات اقناعـه بضم حزبه للاتحاد القومي ، وافهمه انه في حال الرفض ، على الشيوعيين ان يعرفوا ان مصيرهم سيكون كمصير الاخوان المسلمين ، أي التحطيم بواسطـة التعذيب . اصطدم أمين الاتحاد الوطني العام برفض مهذب ، ولكنه نهائي . وشنت حملة صحفية واذاعية عنيفة على العراق ، عدو القومية العربيـة . وفي ١٢ تشرين الأول ، أعلن جون فوستر دالس (وكان قد صرح في ٨ نيسان ان « الولايات المتحدة متفاهمة تمامـاً مع الرئيس ناصر ») ، أعلن استئناف المساعدة الأميركية لمصر ، وتبلغ الدفعة الأولى من المساعدة ١٣ مليونـاً من الدولارات .

اختار جمال عبد الناصر يوم ٢٣ كانون الأول عام ١٩٥٨، ذكرى الانتصار على العدوان الثلاثي، لبدء الحملة على اليسار، وخاصة الحزب الشيوعي السوري.

واتهم عبد الناصر الشيوعيين بالعمل على تفكيك الوحدة ومساعدة الصهيونية بصورة غير مباشرة[1] .

وفي أول كانون الثاني ١٩٥٩ ، عند فجر رأس السنة ، أوقف ٢٨٠ مسئولاً من إطارات الحزب الشيوعي المصري . وقبلها بساعات ، كانت قد وجهت رسالة طويلة للرئيس من قبل عشرات الكتاب ، يدافعون فيها عن شرف منظمات اليسار ، مذكرين بتأييدها لسياسة الجمهورية العربية المتحدة الحيادية والمناوئة للاستعمار .

وكتبت جريدة « المساء » تقول انها ما زالت تؤيد سياسة القاهرة العامة دون المشاركة في الحملة التي تشنها الصحافة على الشيوعيين العرب ، وعلى العراق والاتحاد السوفياتي ، فقررت السلطة الاحتفاظ « بالمساء » ، املاً باستخدامها مرة أخرى .

وفي الحقبة نفسها ، قام الزعيم العراقي الشواف بانتفاضة الموصل (آذار ١٩٥٩) ، فأغرقها الطيران والمقاومة الشعبية الشيوعية بالدم . واتضح لمصر وسوريا ان وقت المداراة قد ولى ، وانه ينبغي ، هذه المرة ، تحطيم جهاز الأحزاب الشيوعية ، ولكن كذلك ، إسكات التقدميين ، خاصة المثقفين والنقابيين . وفي ١٢ آذار ، اقيل خالد محي الدين . وفي ١٣ منه ، طرد ما بقي من هيئة « المساء » . وقامت مظاهرات ضخمة ، يقودها الاتحاد القومي ، في القاهرة والاسكندرية ، حول نعوش ضحايا الموصل الرمزية ، تهتف بالموت للشيوعيين . وفي ٢٠ آذار ، بلغ الموقوفون اثناء الحملة عدة مئات ، بل آلاف الأفراد في مصر وسوريا[2] .

---

١ ـ الأهرام ، ٢٤ ك١ ١٩٥٨ .

٢ ـ حول الإضطهاد ، يمكن مراجعة مجموعات « الأخبار » الأسبوعية و« النداء » اليومية ، بيروت (١٩٥٩ - ١٩٦١) ؛ ومجموعة Solidarité ، المطبوعة في باريس من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٠ ؛ ودراستين لعادل منتصر : La répression anti-démocratique en

وهكذا اضمحلت « فترة باندونغ » في جوٍ من الارهاب .

ولكن ، بعد مرور ثلاثة عشر شهراً على شن الحملة ضد اليسار ، صدر قانون (رقم ٣٩ و ٤٠ بتاريخ ١١ شباط ١٩٦٠) بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي . وفي تموز ١٩٦١ ، صدرت مجموعة القوانين المسماة بالاشتراكية .

ماذا حدث في القمة ؟

الشيء الأساسي في هذه الفترة الثانية (كانون الثاني ١٩٥٩ — حزيران ١٩٦١) هو الدور الكبير الذي لعبته الدولة في الحياة الاقتصادية ، على حساب القطاع الخاص . والوسائل مختلفة : ازدياد أهمية دور الهيئة الاقتصادية ومبادرات الدولة في الحقل الاقتصادي ؛ اصدار سلسلة قوانين تؤمن للدولة الاشراف على الصناعة وعلى الشركات المساهمة ؛ وأخيراً ، مشروع السنوات الخمس الثاني (١٩٦٠/١٩٦٥) .

وبين جملة مبادرات الدولة المباشرة ، استرعت اثنتان انتباه المسئولين العسكريين : تنظيم قناة السويس وتركيز « الهيئة الاقتصادية » . عند وفاة الدكتور حلمي بهجت بدوي ، استلم الزعيم محمود يونس هيئة قناة السويس . وانتهت المفاوضات الصعبة بين الحكومة المصرية والبنك الدولي في ٢١ كانون الأول ١٩٥٩ : فحصلت الهيئة على قرض قدره ٥٦,٥ مليوناً من الجنيهات من البنك الدولي ، بالإضافة إلى ٥ ملايين أخرى يقدمها فريق من المصارف الأميركية ، والكل بفائدة نسبتها ٦ ٪ تسدد خلال ١٥ سنة ، وذلك للقيام بأعمال ضرورية لتحسين الملاحة في قناة السويس[1] . وابدت الإدارة المصرية ، بإشراف

Egypte, et La répression anti-démocratique en R. A. U.
Les Temps Modernes, XVI (1960) p. 418 - 41, et XVII (1961) p. 184 - 92 .

مجموعة : La Nouvelle Revue Internationale, 1960 et 1961 .

١ ـ الأهرام ، ٢٣ كانون الاول ١٩٥٩ .

مهندسي الجيش،حيوية وفعالية أكثر من الشركة العالمية القديمة:عام ١٩٥٥ كان دخل القناة ٣٦ مليوناً من الجنيهات فبلغ خلال ١٩٦٠/٦١حوالي ٥١٫٥ مليوناً، كما ان ١٤ ٦٦٦ باخرة تبلغ حمولتها ١١٥ مليوناً من الأطنان كانت قد استعملت القناة عام ١٩٥٥ ؛ وفي عام ١٩٦٠ إزدادت هذه الأرقام بنسبة ٦٠ ٪ وارتفع عدد المرشدين ، وكلهم قبطان يحمل شهادة ، من ٢٠٦ إلى ٢٢٦ ، بينهم ١٤١ مصرياً ؛ واخيراً خصصت الهيئة الجديدة ٢٥ ٪ من الواردات لأعمال التحسين بدل الـ ٤ ٪ قبل التأمين [١] . وقد استنتج مجلس الثورة من ذلك كله ان الإطارات العسكرية قادرة على إدارة المشاريع الكبرى اكثر من المدنيين ، خاصة الذين يعملون في القطاع الخاص .

وفيما يتعلق بالهيئة الاقتصادية ، الذي عين الدكتور القيسوني على رأسها (بدلاً عن حسن ابراهيم) ، يحيط به مساعدون بينهم الخبير المدني والضباط الكبار ، كان حجم الأعمال يزداد دون توقف ، وبالتتابع ، إنضم فريق مصر، ثم فريق عبود للهيئة الإقتصادية . انضمت اولاً شركة مصر للتجارة الخارجية، ثم شركة مصر لبيداديرز ، وهي أكبر وحدة لصناعة النسيج ، وشركة مصر للتأمينات ، وشركة الطيران المصري ، وهي الشركة الوحيدة من نوعها في البلاد ، وأخيراً شركة مصر للملاحة البحرية ، وذلك خلال ١٩٥٨ / ٥٩ . وفي الوقت نفسه ، انضمت إلى الهيئة الإقتصادية مصانع الأسمدة الكيماوية التي يمتلكها أحمد عبود كما انضمت شركه الخطوط الخديوية ، تحت ضغط الحكام ، وكانت في اوج ازدهارها [٢] .

---

١ ـ ندوة محمود يونس الصحفية ، بمناسبة الذكرى الخامسة لانسحاب المرشدين الاجانب من القناة . الأهرام ١٥ أيلول ١٩٦١ .

٢ - Stock Exchange, N. B. E. Econ. Bull. XIV (1961), N. 1 p. 546.

الواقع ان مشروع السنوات الخمس الأول ، الذي أصبح فيما بعد مشروع السنوات الثلاث، كان بدء عملية التصنيع. ولكنه ادى الى اختلال في التمويل. وقد ألقى الخبراء مسؤولية ذلك على الدكتور عزيز صدقي. وراح حسن عباس زكي (فيما بعد وزير الخزانة في مجلس الأمة) ، والدكتور كوستر ، آنذاك مدير مكتب الأبحاث في البنك الأهلي ، وآخرون ، يؤكدون أهمية اتباع سياسة تمويل سليمة ، وتأمين الأسواق الضرورية(١) . والحقيقة ان هذا المشروع لم يكن سوى تجربة . ولكن الفريق الجديد ، بإدارة الدكتور القيسوني والدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، انكب على العمل . وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً مهماً أمام مؤتمر التعاونيين ، فتطرق بالتفصيل لفكرة التصميم وتحدث عن موارد التمويل الخارجية : ٦٢ مليون جنيه من الاتحاد السوفياتي، ٤٤ مليون من المانيا الغربية ٣٠ مليون من اليابان ، و ٧,٥ مليون من المانيا الشرقية(٢) ، وذلك لمضاعفة الانتاج القومي في عشر سنوات ..

وخلال عشر سنوات ، يتوقع الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن ان يرتفع الدخل القومي من ١٣٠٠ مليون جنيه إلى ٢٦٠٠ مليون (١٩٦٩ – ١٩٧٠) وترتفع مصاريف الإستهلاك آنذاك الى ٢٠٠٠ مليون جنيه بدل ١١٠٠ مليون (١٩٥٩ – ١٩٦٠) ويبلغ الإدخار الوطني الذي لا يزيد عن ٢٠٠ مليون في ١٩٥٩ / ٦٠ (٣) ، ٦٠٠ مليون جنيه.

---

١ - K. Wbeeler, p. 149 - 56.

٢ - Forming the future society, in President Gamal Abdel-Nasser speeches, and press,interviews 1958, Le Caire, p. 289-326.
مما يلفت الإنتباه هو الحرص الذي يسيطر على اطروحة د . القيسوني لتجنب أزمة جديدة ، ولهذه الغاية فهو يقترح التوجيه (Monetary policy in agricultural raw material producing countries with special reference to Egypt, th. ph. D. London, 1942, ex. dact. p. 1 - 11, 78 - 211, 212 - 38).

٣ - إ . هـ . عبد الرحمن: التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٣٠ . ما زالت الدراسة الأساسية هي دراسة محمود أمين يونس: A. Study of the national in come

ومشروع السنوات الخمس الأول (١٩٦٠ — ١٩٦٥) يهدف لزيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠ ٪ ، بينما نسبة زيادة قطاع الصناعة والكهرباء والبناء ٨١،٨ ٪ . لذا ينبغي ان يزداد الانتاج المحلي بنسبة ٤٦،٦ ٪ ، وعلى الإستثمارات العامة ان تبلغ ١٦٩٧ مليون جنيه ، منها ٤٣٩ مليوناً للصناعة ، و ٢٣٧ مليوناً للمواصلات ، و ١٤٠ مليوناً للكهرباء . وستكون نسبة زيادة اليد العاملة ١٧ ٪ ، بينما تكون نسبة قطاع « الصناعة والكهرباء والبناء » ، ٢٠،٤ ٪ ، وتزداد الأجور بنسبة ٣٤ ٪ ، كما تزداد طاقة العامل على الانتاج بنسبة ٢١،٨ ٪ كمعدل (١) .

أما الاعتبارات التي تبرر المشروع فهي الآتية : قبل كل شيء ، عجز القطاع الخاص عن تنمية الدخل القومي بالنسب والمدة التي يفرضها ازدياد عدد السكان ؛ ثم ضرورة نمو متوازن للاقتصاد الوطني ، وأخيراً ، حجة سياسية : اذ لم يكن هناك تخطيط ، ازداد الفرق (بين الثروات والمدخول لطرفي المجتمع) ، ويتبع ذلك انقسام المجتمع الى طبقتين متميزتين : طبقة أقلية ، تملك مدخول الانتاج ، وطبقة أخرى ، يزداد عددها ، ولا تتمتع الا بقسم ضئيل من المدخول . ليس من الضروري ان نتوقف عند النتائج الخطيرة التي يؤول اليها هذا الوضع في المجال الاجتماعي(٢) . هنا أيضاً يظهر المسئولون العسكريون أكثر تبصراً من رأس المال الكبير .

ورأس المال الكبير هذا مطلوب منه بالحاح ان يتحلى بروح المبادرة في ظل الدولة . وحول السلطة يلتقي ممثلو الفئتين الحاكمتين ، ولكن ، رغم ذلك ،

---

of Egypt, E. C. (1950) N. 261 - 2 p. 659 - 924;
كذلك The national in come of Egypt, 1950, E. C. XLIX (1950) N. 271:
ويخبرنا ان الدخل القومي الذي كان يبلغ ١٧٠ مليون جنيه عام ١٩٣٩ ، بلغ ٨٥٥ مليون جنيه عام ١٩٥٠ (ص ٢٢) .

١ - Les projets du 1er Plan Quinquennal dont l'inauguration est prévue en 1960, E. I. idem, p. 8 - 17.
الكتاب ر ، ١٩٦٢ ص ٧٨ — ٩٤ .
C. O. C. XVII (1960), N. 49, p. 422 - 8.

٢ - R. A. U. — Résumé. Le Plan Quinquennal p. 9 - 10.

يربح الجولة بالتدريج ، ضباط وخبراء الجهاز العسكري .

لمَ دعوة رأس المال الخاص هذه ؟ يفسر عزيز صدقي ذلك بسذاجة لها دلالتها ، اذ يقول ما معناه : بما انه من الضروري بالنسبة لنا ان نحقق النمو بمعناه الواسع وبأسرع ما أمكن ، ينبغي ان نعطي رأس المال الخاص ، بكل امكانياته ، فرصة المساهمة في المشاريع الصناعية ، اما وحده ، أو بالاشتراك مع رأس مال القطاع العام[1] . ويقول خبير آخر ان الحكومة تفضل نظرية الاقتصاد المختلط على التأميم لأنها تفضل ان يساهم رأس المال الخاص (في مشاريع التنمية) الى جانب القطاع العام ، بدلاً من ان تتحمل وحدها عبء تمويل المشروع واستغلاله[2] . بتعبير آخر ، اذا وجه المسئولون العسكريون الدعوة للمبادرة الخاصة ، رغم نجاح القطاع العام الذي لا ينكر ، فانهم ينوون الانتفاع للنهاية من مواردها وامكانياتها التي لم تستعمل بعد. ذلك ان الدولة لا تملك جميع الوسائل المالية اللازمة ، كما انها لا تملك التنظيم الضروري لتأمين خلف لها .

في هذه الحقبة ، ما هي عناصر التقدير المتوفرة عند رأس المال المصري الكبير ليقدم على خطوة ما ؟

في مجال السياسة الداخلية ، لم يعد مجلس الأمة ، منذ اعلان الوحدة ، المجلس الذي يستطيع فيه الصناعيون ورجال الأعمال والأوساط المالية والمهنية ان يسمعوا صوتهم ، ويعترضوا على بعض المبادرات ، أو ان يوقفوا بعض الاجراءات التي تبدو لهم متسرعة . ولكن خسارة هذه المؤسسة ، التي لم تكن في نهاية الأمر سوى عملية « تهوية » ، عوضت بنقطتين هامتين : تفكيك اليسار في مصر نفسها ، وتفتح الاسواق السورية أمام أطماع الاحتكارات المصرية .

---

١ ـ مقابلة مع روز اليوسف ، عدد ١٦٤٤ ، ١٤ كانون الأول ١٩٥٩ .

٢ ـ ليس هناك اتجاه عام للتأمين ، الأهرام ، ٦ آذار ١٩٦٠ .

من السجون التي حولت إلى مخيمات تجميع تسربت أخبار عن المعاملة السيئة والتعذيب ، فعرف خبر وفاة الموظف محمد عثمان ، اثناء التعذيب (٢ نيسان ١٩٥٩) في طنطا ، ووفاة الطالب مصطفى شوقي (١ حزيران ١٩٥٩) في طنطا ، ثم وفاة الدكتور فريد حداد ، في السجن العسكري ، وهو طبيب معروف في القاهرة (٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٩) ، ووفاة سعد التركي ، موظف في بلدية بني سويف (٣٠ كانون الاول) ١٩٥٩) وعلي متولي الديب ، احد اعضاء قيادة نقابة النسيج في شبرا الخيمة (٣ كانون الثاني ١٩٦٠) ، وشهدي عطية الشافعي ، مفتش اللغة الإنكليزية في وزارة التعليم ، وكاتب ومدير سابق « لدار الأبحاث العلمية » وللمجلة الاسبوعية (الجماهير » (١٥ حزيران ١٩٦٠) ، ووفاة المهندس منظم المقاومة الشعبية في شبرا ، محمد رشدي خليل (٢٣ تموز ١٩٦٠) ، وسيد أمين ، المسئول في نقابة النسيج في القاهرة (تشرين الاول ١٩٦٠) [١] .

وفي ١١ كانون الاول ١٩٦٠ ، نشرت « الاخبار » الاسبوعية في بيروت نص وثيقة أليمة عن التعذيب في مصر ، بتوقيع ابو سيف يوسف وإسماعيل المهداوي وأحمد سالم . وفي ٢٣ منه ، اوقف موقعو الوثيقة مع فريق من ٢٠٠ حزبي[٢] . لا بد لآلام اليسار المصري هذه ، يحيق بها جو حرب مقدسة ضد

---

١ - ضحايا الإرهاب الدموي في مصر ، الأخبار (بيروت) ١٣ آب ١٩٦١ ، مات سجينان آخران في ربيع ١٩٦٢ ، لفقدان العناية ، أحدهما شعبان حافظ رباط ، عضو قديم في الحزب الشيوعي ، منذ عام ١٩٢٤ . وقد نشرت الملف الكامل ، في كانون الثاني ١٩٦٢ ، رابطة التقدميين المصريين في الخارج بعنوان : الجريمة الكبرى ضد الشعب المصري (ص ١١٤ . نسخة على الرونيوتيب) . منذ ذلك اليوم ، تعاني شخصيتان حالة خطيرة وهما : فتحي خليل ، صحفي في روز اليوسف ، ونبيل الهلالي ، محام في القاهرة .

٢ - أبو سيف يوسف ، استاذ فلسفة ، مؤلف حول الفلسفة الماركسية (١٩٤٥) ومترجم المادية الديالكتيكية لـ د . غيست (١٩٤٥) ، محرر بالفجر الجديد ، إسماعيل المهداوي ، استاذ فلسفة ، ناقد أدبي في المساء (١٩٥٧ - ١٩٥٨) ، مترجم مبادىء الفلسفة لجورج

الماركسية ، من ان تطمئن رأس المال الكبير الذي لم يجرؤ هو نفسه ان يضطهد اليساريين الى هذا الحد إلا في عهد اسماعيل صدقي (١٩٣٠ — ١٩٣٥) .

وفي هذه الاثناء ، كان النظام العسكري يفتح أبواب سوريا امام رؤوس الأموال المصرية ، وكان فريق مصر وبنك القاهرة في الطليعة ، وتبعتها كل المصارف المهمة والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة ، والهيئة الاقتصادية . وإذا كانت الواردات المصرية الآتيـــة من سوريا قد ازدادت ، بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ، من ٣،٥ مليون جنيه إلى ٧،٤ ، فإن الصادرات المصرية لسوريا قد ازدادت من ١،٤ إلى ٦،٢ مليون جنيه . واحتلت الاحتـكارات المصرية ، بسهولة ، مكان زبائن سوريا التقليديين - لا سيما العراق ولبنـان وفرنسا — وذلك عن طريق تشريعـــات توجه المصارف والتجارة الخـارجية والعملة الأجنبية . ثم كان على مشروع توحيد العملتين في دينار عربي ان يربط الاقتصاد السوري نهائياً .

وفي تشرين الأول ١٩٥٩ ، جرت محاكمة دفعتين من الشيوعيين ، أمـــام محكمة أمن الدولة في الاسكندرية . دفعـــة أولى من ٦٤ مسئولاً في الحزب الشيوعي المصري ودفعة ثانية (٤٨ عضواً) من المنشقين عن المنظمة الشيوعية المطالبة بانضمام اليسار الى الاتحاد القومي ، أي في الواقع ، التنـازل للجهاز العسكري . وصدرت أحكام قاسية تقضي بالأشغال الشاقة لسنوات عديدة ، ولم تنشر الا بعد ذلك بوقت طويل . ويلاحظ كذلك بعض الأحكام بالبراءة لا سيما بصدد محمود أمين العالم،فيلسوف وناقد أدبيماركسي معروف،والدكتور عبد العظيم أنيس ، عالم فيزياء ومدير باب السياسة الخارجيـة في « المساء » ، ولكن احتفظ بهما في السجن .

بوليتزر (١٩٥٨) ، أحمد سالم ، نائب الرئيس السابق لنقابة عمال النسيج في شبرا الخيمة ،
راجع النص الفرنسي في Les Temps Modernes, vol. XVII (1961) p. 187-90,
et Esprit, vol. XXIX (1961) p. 157 - 60.

كذلك عرف تكبيل النقابات اوجه . في ١٩٥٦ ، مع فورة بانـــدونغ النسبية ، وسعت عدة قوانين امكانات تأسيس نقابات جديدة ، فقامت ٢٤٩ نقابة تضم ٥٢٩ ، ٤٥٩ عاملاً ، وكان النشاط الشيوعي ملموساً في أوساطهم ، وقد انتظموا في اتحاد النقابات العام ، برئاسة أنور سلامة ، المسئول الناصري عن نقابة عمال النفط . وصدر تشريع أول (رقم ٩١ بتاريخ ٥ نيسان ١٩٥٩) ينظم قانون العمل ، ويعزز اشراف الحكومة على النقابات (المادة ١٦٧ و١٧٦[1]) وبعد ذلك بقليل حلت النقابات في ج. ع. م. كافة فتعددت حـالات الطرد والتوقيف ، ووضع مجلس قيادة الثورة عملاءه ومحبذيـــه مكان المطرودين والموقوفين . وفي ٥ أيار ١٩٦٠ ، صدر قانون جديــد (رقم ١٣٢) يقضي بانشاء ٦٤ نقابة ، ويحدد نقابة واحدة لكل مهنة[2] .

أي ، ان الوضع من زاوية المصالح المالية الكبيرة ومن زاوية المصـــالح الصناعية المصرية ، « مشجع » .

هل يمكن اطلاق نفس الحكم على السياسة الخارجية ؟

كل شيء هنا ، معقد .

---

١ - النص في : La Gazette fiscale, commerciale et industrielle, (avril 1959).
التعليق N. Tomiche, Aperçu sur le nouveau code de travail de la R. A. U., C. O. C. XVI (1959), N. 40, p. 160 - 71.

٢ - إحـاطة جيـدة في :
W, A, Beling, Pan-Arabism and labor, Harvord, 1960,
بين ١,٢٤٩ نقابة ، عام ١٩٥٨ ، ثمة ٧٠ نقابة تضم أكثر من ١,٠٠٠ عضو و ٨ نقابات اكثر من ٥,٠٠٠ ، الصاغ طعيمي ، المولج بتنظيم الحركة النقابية وفق الخطة التي حددها أنور السادات ، في تنظيم الحركة العمالية تحت إشراف الاتحاد القومي (اخبار العمال ، ٨ أيار ١٩٥٨) ، غلبه أنور سلامه . يتألف مكتب إتحاد النقابات المنتخب في ١ كانون الثاني ١٩٦١ من قبل ممثلي ٢٤ نقابة ، من : أنور سلامة (رئيس) ، أحمد فهيم وعبد الرحمن عز الدين (نائبي الرئيس) ، فتحي ندى (أمين الصندوق) ، عبد المجيد الشديد (أمين عام) ، راجع الاهرام ، ٦ و ١ حزيران ١٩٦٠ ، و ٢ كانون الثاني ١٩٦١ .

على الحكومة المصرية ، رغم حملة الملاحقة ضد الشيوعيين ومجموع اليسار، ورغم المشادة العلنية العنيفة التي قامت بين ن. خروتشوف والرئيس عبدالناصر وحرب الاذاعات بين القاهرة وبين بكين وصوفيا بشكل خاص، على الحكومة ان تدخل في حسابها عطف الرأي العام المصري على الاتحاد السوفياتي واعجابه بالصين الشعبية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بـ ج. ع. م. ضمن حركة التضامن الافريقي الاسيوي .

وعليها كذلك ان تدخل في حسابها وضع الاقتصاد المصري بمجمله (التوظيف الأجنبي والتجارة الخارجية) ، وتداخله العميق مع اقتصاد الكتلة الاشتراكية منذ حوادث السويس . في عام ١٩٦٠ فقط ، استوعبت البلدان الاشتراكية ٤٣,٣ ٪ من الصادرات المصرية (الاتحاد السوفياتي وحده يمثل ٤٣ ٪ من مجموع مشتريات البلدان الاشتراكية) ، وصدرت ٢٤,٨ ٪ من واردات مصر . اما التبادل مع الصين ، الذي كانت حصيلته ٣,٥ مليون جنيه لصالح مصر عام ١٩٥٩ ، فقد بلغ ٨,٧ مليون جنيه ، عام ١٩٦٠ لصالح الصادرات المصرية ايضاً . هذا بينما كان الميزان التجاري مع الولايات المتحدة يسجل عجزاً كبيراً إذ بلغ ٣٠ مليون جنيه ، كما بلغ ٩ ملايين مع بريطانيا [١] .

ومن جهة ثانية ، إذا قارنا بين سنتي ١٩٥٢ و١٩٦١ وجدنا أن الاتجاه نفسه قد ازداد . كانت بلدان اوروبا الغربية وأميركا تمثل ، عام ١٩٥٢ ، ٦٦ ٪ من الواردات المصرية و٥٧ ٪ من الصادرات ، فلم تعد تمثل عام ١٩٦١ سوى ٥٢ ٪ و٢٢ ٪ منها ، وأخذت حصة البلدان العربية والاشتراكية تنمو [٢] . وأصدقاء الأيام الصعبة هم افضل الزبائن . غير ان الجهود كانت تبذل ، من الناحيتين ، لإعادة التوازن .

---

١ - Foreign Trade 1960, N. B. E. Econ. Bull. (1961), N. 1, p. 61 - 4.

٢ - حسب جدول الأهرام ، ١٨ آذار ١٩٦٢ .

شرعت أسهم الولايات المتحدة ترتفع بسرعة خاصة عقب انتخاب الرئيس كنيدي ، إذ ان مساهمتها في مشروع السنوات الخمس الأول بلغت ١٦٢ مليون دولار مقابل ١٧٣ مليون دولار للإتحاد السوفياتي . وتعدد تبادل الزيارات بين القاهرة وواشنطن وتبادل الرسائل بين كنيدي وعبد الناصر .

وراحت بعض الأوساط الأميركية تشجع إتجاه نعوم غولدمن ، رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي ، للوصول إلى تعايش مع البلدان العربية : هنا يكمن سر قضية لافون Lavon التي أحاطها صمت مطبق مدبر يرمي الى تضليل الرأي العام العالمي واظهار بن‌غوريون كرائد كبير من رواد الديمقراطية في المشرق . وعادت بريطانيا فأقامت علاقات دبلوماسية مع مصر بعد مفاوضات شاقة .

أعلن السيد هارولد بيلي ، السفير البريطاني في القاهرة ، أنه لم يبق هناك اي خلاف بين البلدين ، واتخذ سلسلة من الخطوات في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي ، ليرجع لبلاده ، بقدر الإمكان ، المكانة التي كانت تحتلها على ضفاف النيل [١] . وساهم اليابان في مشاريع التخطيط بنسبة ٣٣ ٪ من المساعدة الأجنبية . وأعلنت إيطاليا ، بوحي السياسة الجديدة التي انتهجها أنريكو ماتيي ورئيس الوزراء فانفاني ، انها مستعدة ان تمنح ج. ع. م. المكان الأول في توظيف إستثماراتها في الخارج . وما زالت فرنسا في مقدمة مستوردي القطن المصري . ولكن ألمانيا الإتحادية كانت أكثر الدول نشاطاً ،

---

١ ـ خطاب السير هارولد بيلي ، بمناسبة تقديم اورق اعتماده (الأهرام ، ٣٠ آذار ١٩٦١)،ويبدو تردد الجانب المصري في مقال هيكل : « بين دخان العطر ودخان البارود » (الأهرام ، ١٧ آذار ١٩٦١) ، ومقابلة السفير في لندن ، محمود عواد القوني (الأهرام ، ١٢ شباط ١٩٦٢) . هناك ٧٠٠ طالب مصري في بريطانيا .

راجع Board of Trade ; Report of the united Kingdom trade mission to the Egyptian Region of the V. A. R. ، London, mars 1960).

ويبدو تفاؤل المسئولين ، من الجهتين .

فاستغلت الى اقصى حد العاطفة الودية التي ما فتىء يكنها عـدد من الضباط للنازية منذ العلمين. لقد سافر ٥٠٠٠ طالب إلى ألمانيا للتخصص. وهذه الدولة ساهمت بـ ٤٨٫٤ ٪ من المساعدة الأجنبية في مشروع السنوات الخمس الأول ، وأنشئت مؤسسات مشتركة مصرية – المانيـة ، وتدفق الخبراء الاقتصاديون والاداريون الالمان الى القاهرة .

وكما كان منتظراً ، رافق عودة العلاقات مع الغرب ، مصالحة مع الخصوم العرب ، فحل محل المشادة المصرية – العراقية تعاون ضمن الجامعة العربية ، وذلك في اعقاب حملة الملاحقة ضد الحزب الشيوعي في العراق عام ١٩٦٠ ، كما ان الحبيب بورقيبة رجع إلى الجامعة العربية نزولاً عند إلحاح اللواء قاسم . وزار الرئيس عبد الناصر السودان والباكستان حيث استقبلـه الحـكام بتفهم ومودة . وأخيراً ، هيأ تبادل الرسائل بين عبد النـــاصر والملك حسين عودة المياه إلى مجاريها مع الأردن [1] .

والواقع ان كل ما حدث يشير الى ان النفوذ الانكلو – اميركي المتزايد في ج . ع . م . منذ وصول كنيـــدي الى الحـكم ، وبناء على نصائح المستر كوسنجر احد مستشاري البيت الأبيض ، كان يستهدف اقامة حزام وقائي عربي بزعامة مصر على الحدود الجنوبية الغربية للكتلة الاشتراكية . ولكن التناقضات في البلدان العربية ما زالت حادة بين الحـكام « الواقعيين » والرأي العام ، ناهيك عن قضية اسرائيل التي ازدادت حدة بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ .

حقاً كان باستطاعة رأس المال المصري ، رغم بعض الظلال ، ان يلبي دعوة الدولة للتعاون معها .

ذلك انه كان واثقاً من قدرته بعد ١٩٥٩ ، على جني نفس الأرباح التي لم

---

١ - « الأهرام » ، ٣١ آذار و ١١ أيار ١٩٦٢ .

يتوقف عن جنيها منذ خمس سنوات [١] . وخـلال اعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٠ ، ازدادت التوظيفات باستمرار . ويفيد البنـك الأهلي أن ٣٦ شركة مساهمـة انشئت خلال عام ١٩٦٠ (مقابل ١٩ في عام ١٩٥٩) منها ٢٦ شركة صناعية و ٧ شركات تجارية وشركة مناجم ، وشركة مقاولات (أشغال عامة) ، و ٣ شركات نقل . وبلغت قيمة رأس المال الإسمي لهذه الشركات ٣٠,٧ مليون من الجنيهـــات ، بزيادة ٢٥,٢ مليون ، اي بزيادة ٤٦ ٪ بالنسبة للسنـــة الفائتـة [٢].

هذا رغم ان أوساط الأعمال لاحظت بعض الأمور الشاذة في مـا يرجع الى التمويل والنقد . فالقانون رقم ١٦٣ (عام ١٩٥٧) قد سن ليحد من سيطرة المصارف على القطاع الصناعي : لا يستطيع أي مصرف ان يملك أكثر من ٢٥ ٪ من رأس مال شركة ما . هذا يعني ان مجلس قيادة الثورة يريد ان يتلافى بأي ثمن تشكيل فريق جديد على غرار فريق مصر ، صاحب النفوذ الضخم . واحتج على هذا التشريع الاقتصاديون المقربون من أوساط الأعمال والمتأثرون بالثقافة الالمانية والفرنسية ، لا سيما د. كمال الدين صـدقي ود. علي عبد الرسول[٣] . وسبب احتجاجهم ان المبـادرة الفردية لم تعـــد تستطيع الاعتماد على سند مصرفي كالذي يوفره بنك مصر لشركاته . وفي ١١ كانون الثاني ١٩٥٩ ، حظّر القانون الخاص بالشركات المساهمة ، على هـذه الأخيرة

---

١ ـ « من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٩ ، زادت أرباح أصحاب الصناعات الغذائية بنسبة تفوق ٣٧ ٪ . وزادت أرباح صناعة النسيج بنسبة ١٤ ٪ ، والمباني بنسبة تزيد على ٣٠ ٪ ، بينما لم ترتفع الأجور إلا ٣ ٪ خلال نفس الفترة » ، « روز اليوسف » عدد ١٠٧٦ ، شباط ١٩٦١ .

٢ - New Capital issues, N. B. E. Econ. Bull. XIV (1961), N. 1, p. 56 - 57.

٣ ـ الأول في أطروحته ، « دعم النظام المصرفي للنهوض بالصناعة » (جامعة القاهرة ، حزيران ١٩٥٨) ، والثاني في البنوك ... ، ص ٣٤١ ـ ٥١ ، وأخيراً د . جريتلي ، المرجع المذكور ، ص ٤٥٠ .

ان توزع على المساهمين أرباحاً تزيد على ١٠٪ من أرباح السنة السابقة ، واجبرها على تخصيص ٥٪ من أرباحها لشراء سندات دولة . أثار الخطر المذكور سخطاً عاماً فاضطرت الحكومة ، بعد ثلاثة أيام لرفع الحد الى ٢٠ ٪ [١] ولكنها صفارات خطر لا تنسى .

ولم يفت على الصناعيين ملاحظة خلل آخر يتعلق هذه المرة بالبنك الصناعي وهو عملياً مؤسسة عامة : بينما كان مجموع القروض التي تقدمها المصارف للصناعة قد ارتفع الى ٦٤ مليون جنيه آخر عام ١٩٥٨ ، لم يشارك البنك الصناعي ، من جهته الا بحصة ضئيلة ، أي ٥٫٣ مليون ، قد وزع هذه الحصة بشكل غريب : ٥٥ قرضاً يتجاوز الواحد منها ١٠٠٠٠ جنيه ، تشكل ٩٠٪ من المجموع ، بينما ٧٧٪ من القروض قدمت لمدة لا تزيد عن السنة ... [٢] . وقد استغربت الأوساط الاقتصادية هذه الطريقة التي تتبعها الدولة لتشجيع المبادرة الفردية .

وفي ١١ شباط ١٩٦٠ ، كان تأميم البنك الأهلي وبنك مصر ، وهما أهم ركيزة السلطة المالية ، منعطفاً في تطور التحالف بين البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة وبين الجهاز العسكري . نصت قوانين التأميم على تحويل أسهم المصرفين الى سندات دولة تسدد على ١٢ سنة بسعر اغلاق بورصة ١٠ شباط وبفائدة قدرها ٥٪ . واحتفظ بمجلس الادارة ، كما ابقي الرئيسان ، د. عمري في البنك الأهلي ، ومحمد رشدي ، في بنك مصر .

حجة الحكومة فيما يتعلق بالبنك الأهلي مقنعة : هذا المصرف ، الذي رأينا كيف نشأ ، أصبح مصرف الدولة المركزي منذ ١٩٥٧ . من الطبيعي اذاً ان يكون في حوزة الدولة . والخلط بين مهام مصرف الاصدار ومهام المصرف

---

١ ـ « الجمهورية » ، ١٢ و ١٤ كانون الثاني ١٩٥٩ .

٢ ـ N. B. E. : Credit and banking... p. 17 - 18.

التجاري حتى عام ١٩٦٠ قد سبب للدولة خسارة ٣٠ مليون جنيـــه ، قيمة الأموال المجمدة ، كما ان خطة البنك الأهلي الدائمـــة لاستثمار أمواله في السوق الانـكليزية ، سببت بدورها خسارة قدرها ١٥٠ مليون جنيه للخزينة المصرية ، وذلك عقب تخفيض الليرة السترلينية عام ١٩٤٩[١] .

ولكن ما هو مبرر تأميم بنك مصر في اوج مرحلة التصنيع ؟ طرحت الدولة المشـكلة على الصعيد السياسي والإجتماعي واضعة العوامل ذات الطابع الإقتصادي والمالي في الظل [٢] .

في خطابه بجامعة عين شمس دافع الدكتور القيسوني عن موقف الدولة فقال إن بنك مصر يملك اكثر بكثير من ٢٥ ٪ من رأس مال الشركات ، خارقاً بذلك قانون ١٩٤٧ ، وكان من الصعب إجباره على بيع الفائض عن هذه النسبة لكي لا تجتاح البورصة موجة رعب ، وكان بنك مصر قد أصبح ، في الواقع ، بعد ان زادت ودائعه على ١٠٠ مليون جنيه ، وكراً للاحتكار كتلك الاوكار التي قضى عليها قانون الاحتكارات في الولايات المتحدة . وهذه القوة الضخمة للبنك تأتي من مجموع الحسابات الجارية ، الصغيرة منها والكبيرة ، والتي يملكها مئات الألوف من أبناء الشعب (٣) .

كذلك ، فسرت السلطة تصرفها بعبارات واضحة في الصحافة التي تشرف عليها . فكتبت « **الأهرام** » تقول انـه ليس هناك من شك في ان بنك مصر قـد بلغ ، بواسطة شركاته ، درجة إحتكارية تجمعية كانت تمكنه من فرض سيطرته على الحكم . وإذا لم يفكر بنك مصر بإتخاذ موقف إحتكاري نظراً لتحفظ مسئوليه او لحزم الحكم القائم الذي يمنعه من ذلك ، فـإن هذه المسألة

---

١ ـ كلمة القيسوني في المناقشة التي نظمت ، في ٥ آذار ١٩٦٠ ، في كلية التجارة بجامعة عين شمس (الأهرام ، ٦ آذار ١٩٦٠) .

٢ ـ هذه هي العناوين الأولى ، وتحتل ثمانية اعمدة ، الأهرام ١٣ شباط ١٩٦٠ : « أسرار قرار التأميم – لماذا كان قرار تأميم البنك الأهلي وبنك مصر حتمياً ؟ – اولاً، لأسباب سياسية واجتماعية ، ثانياً ، لاعتبارات إقتصادية ومالية ... »

٣ ـ « الأهرام » ، ١٣ شباط ١٩٦٠ .

يجب ان لا تترك للتقدير الشخصي او لدرجة قوة الحكم ، وإنما يجب ان ترسى على قواعد وتبنى على مذهب يوضح الحدود والفوارق ..

اذن لم يكن الخطر واقعاً، بل ممكناً ؟ الارجح لا ! لقد اضافت «الاهرام» بقولها ان البنوك تبيع المال فقط مقابل ربح ؛ أما إذا كانت للبنوك علاقات مع شركات ومعامل ، فلا شك ان هذا الوضع يؤثر في السياسة الاقتصادية العامة ..

جوهر المشكلة إذا هو سلطة التقرير في المجال الاقتصادي والاجتماعي . فمبدأ الملكية الفردية ليس موضع التساؤل هنا وإنما معرفة أي الفريقين الحاكمين سيكون له ، في نهاية المطاف ، حق اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق مبادئه واهدافه .

وكأن قانون التأميم جاء، في الوقت المناسب ، لتأكيد هذا التعليل للأزمة. فهو لم يمس سوى بنك مصر ، تاركاً شركاته على وضعها القديم . وأطلق على الفريق إسم « مؤسسة مصر » (نيسان ١٩٦١) .

وفي ١٩ آذار ، ضمت هذه المؤسسة شركة النصر للتصدير والاستيراد والشركة الشرقية للقطن ، وبقي الثلاثي الذي يدير البنك في مركزه ، ولكنه وضع تحت اشراف مجلس ادارة مؤسسة مصر ، برئاسة الوزير حسن عباس زكي ، في بادىء الأمر، ثم تحت ادارة حلمي السعيد (٢١ حزيران ١٩٦١)، مدير المكتب الاقتصادي لرئيس الجمهورية ، بمساعدة ثالوث البنك وعدد من تكنوقراطيي الفريق العسكري : سمير حلمي ، مجدي علي يونس ، حسن مرعي ، السيد عويس ، أحمد توفيق البكري ، محمد علي حسن[1] .

كيف واجهت أوساط رأس المال الكبير الوضع[2] ؟ احتج الاقتصاديون

---

١ ـ « الأهرام » ، ٢٠ و ٢٢ شباط ١٩٦١ .
٢ ـ « الأهرام » ، ١٠ نيسان ١٩٦٠ .

الليبراليون رغم قبولهم بضرورة التخطيط ، واستقال د. عمري ، أحد كبار الخبراء المصريين وحاكم البنك الأهلي (٢٥ آذار) ، وحل محله الدكتور عبد الحكيم الرفاعي ، أستاذ سابق ، واسندت اليه رئاسة بنك الاصدار المركزي ، وعين الدكتور محمد أبو شادي رئيساً للبنك الأهلي وهو بنك تجاري[١] .

الحقيقة ان ردود الفعل لم تكن واضحة تماماً لقد انتشرت في أوساط الأعمال همهمات تنذر بالخطر ، فحاولت الحكومة اغراقها في خضم الأعمال البراقة ، وراحت تؤكد ان هدفها هو ان تجعل مصر مصنع العالم العربي ، وأكبر قاعدة صناعية في افريقيا وأول قوة اقتصادية في الشرق الأوسط . ودعيت أوساط الأعمال والصناعة للمساهمة في سياسة التوسع هذه ، تحت شعار « القومية العربية » ، وشددت على ضرورة تصدير السلع الاستهلاكية نظراً للهوة القائمة بين زيادة انتاج المصانع الجديدة والقوة الشرائية المصرية التي لا تزيد الا بشكل ضئيل . وقد أعلن حسن عباس زكي ، وزير الاقتصاد ، انه من المهم ان ينسق عمل مؤسسة مصر والشركات المنضمة اليها ، خصوصاً في البلاد الافريقية ، وذلك لاستغلال الامكانيات الموجودة هناك بوفرة ، ولدراسة أحدث وسائل الدعاية لتصريف الانتاج المحلي كما يجب .. (٢٧ نيسان ١٩٦١[٢]) . وقال الدكتور محمد فؤاد ابراهيم : تكون الغلبة دائماً للقطاع العام على القطاع الخاص ، في البلدان النامية ، ولكن بعد ان تتقدم الدولة في هذا الاتجاه يعود عدد كبير من المنشآت الى القطاع الخاص، بينما يرجع القطاع العام الى حالته الأولى[٣] . وأكد الدكتور عبد الرحمن البنا ، الأمين المساعد في وزارة الاقتصاد المركزية ، ان تدخل الحكومة يهدف الى تجنب الخسائر ،

---

١ ـ انظر تشكيل مجالس الإدارة ، في « الأهرام » ، ٢١ كانون الأول ١٩٦٠ .

٢ ـ « الأهرام » ، ٢٨ نيسان ١٩٦١ .

٣ ـ « الأهرام » الإقتصادي ، ١٥ تموز ١٩٦٠ .

وانه ، بعد نجاح المشروع ستبيع الحكومة الحصة التي تملكها[1] .

تم تأسيس قطاع الدولة القوي والمولج بالتوسع ان في الداخل أم في الخارج بسرعة متزايدة ، فاشترى البنك الأهلي – البنك الايطالي المصري (ودائع خمسة ملايين جنيه)، في ١٩ آذار ، واشترى في اليوم التالي بنك ن. تيفيوزي للتجارة ، وهو يوناني ، وفي ١٥ نيسان ١٩٦١ ، أنشيء مجلس أعلى للمؤسسات العامة ، ووضع تحت رئاسة عبد الحكيم عامر ، الذي أصبح مشيراً بمناسبة الوحدة السورية – المصرية . ويضم المجلس الأعلى المؤسسة الاقتصادية ، مؤسسة مصر ، مؤسسة النصر (المولجة بشكل خاص بتنفيذ الأعمال الصناعية في مشروع السنوات الخمس) ، المؤسسة التعاونية للانتاج ، المؤسسة الاقتصادية للاستهلاك ، المؤسسة التعاونية الزراعية[2] . وسوف يسمح هذا التدبير باعداد دراسات هامة ، تقوم بها البنوك لتأسيس شركة مساهمة مستقلة لتحقيق مشاريع مصرفية في مختلف بلاد افريقيا وآسيا، بالاشتراك مع بعض الرأسماليين المصريين[3] .

كانت « الجبهة العربية » ميدان العمل الذي عرضه الحكم على رأس المال الكبير ، يشرف عليه أكثر فأكثر القطاع العام الذي يديره العسكريون وخبراؤهم . وقام وفد ج. ع. م. في اجتماعات الجامعة العربية الاقتصادية ، بحملة مستمرة لإنشاء سوق عربية مشتركة ، وتحقيق الوحدة الاقتصادية في حدود عشر سنوات ؛ وأنشيء المجلس الاقتصادي العربي ، في ١٣ آذار ١٩٦٠ رغم تحفظات لبنان والمقاطعة التونسية . واتخذت عدة اجراءات : الغاء التحديدات حول الجنسية للشركات المساهمة في البلاد العربية، الوحدة الجمركية،

---

١ ـ « الوحدة » (دمشق) ٣٠ تموز ١٩٦٠ .

٢ ـ « الأهرام » ، ١٦ و ١٩ نيسان ١٩٦١ .

٣ ـ « الأهرام » ، ٢١ أيار ١٩٦١ .

تشكيل كتلة عربية ضمن البنك الدولي للإنماء ، كتلة تزعمها فيما بعد الدكتور عمري الذي أصبح حاكماً مساعداً للمؤسسة عــام ١٩٦٢ ، ووضع مشروع تأسيس مؤسسة للإنماء العربي ، رغم تخوف عدة دول . والهدف ، كما يكشف عن ذلك عـدد من التقارير الرسمية المصرية ، هو تأمين حرية العمل لمصر في مجموع العالم العربي، بوصفها أكثر البلدان العربية تطوراً من الناحية الاقتصادية، والبلد العربي الوحيد الذي تملك الدولة فيه سلطة قوية وفعالة .. ولكن لبنان والعراق وتونس عرقلت هذا التوسع . وبقي مشروع مؤسسة الإنمـاء العربية مجرد مشروع (نيسان – أيار ١٩٦١) .

الواقع ان جوهر المشكلة ، سواء في المجـال العربي ام في المجال المصري ، إنما هو تمويل عملية الإنماء . وهي عملية طويلة وصعبة . ان الفريقين المتحالفين في الحكم بالقاهرة لا ينظران الى العالم العربي كسوق أساسي لبيع المنتجات الصناعية فحسب ، وإنما كمورد ضخم للطاقــة وللأموال . والنفط العربي المجاور (العراق، الكويت ، البحرين ، قطر ، العربية السعودية) هو ما تطمع القاهرة بإدخاله في الدائرة العربية التي تسيطر عليها مصر ، هـذا النفط الذي تكفي موارده وحدها لتمويل وتغذيـة المجهود الضخم الهادف الى جعل مصر مصنع العالم العربي .

في ١٩ أيار ١٩٦١ ، عرض محمـد حسنين هيكل في افتتاحية **الأهرام** أفكار جمال عبد الناصر . بالإعتماد على تقرير من « الفيرست ناسيونال بنك اوف نيويورك » عن النفط العربي ، اعتمد هيكل البرهـان التالي : مصر ، طليعة « القومية العربية » ولأنهـا تحمل مسئولية مجموع الحركة ، خاضت معركة قاسية مع الاستعمار الغربي ؛ بعد ذلـك ، تحملت التضحيات اللازمة لتكوين أساس انطلاق للبناء الاقتصادي ، دون ان تلقي نظرة واحدة على الثروات الطائـلة التي تضيع في رمال الصحراء ..

ويقول حسنين هيكل ان البلدان الخمسة المذكورة تبذر كل عـام ١٢٥٠

مليون دولار من العائدات البترولية ، وتنفقها على كل شيء الا على « تدعيم القوة العربية الصحيحة »[1]

هذا التوازن الجديد بين القوى القائمة على رأس الحياة الاقتصادية سينعكس على السلطة السياسية . لا شك ان سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦١ التي ندرسها ، هي السنوات التي بذل فيها الفريق العسكري معظم مجهوده لادخال مصر في اطار النظام العسكري . ولكن تضافر الوضعين (اعادة تنظيم الادارة الاقتصادية المصرية والوحدة السورية المصرية) كان يزيد في صعوبة التنظيم الجديد .

ويمكن ملاحظة هذه الصعوبة في كيفية تأليف مجلس الأمة الجديد وفي تطبيق اللامركزية .

وفقاً للمادة ١٣ من الدستور المؤقت لـ ج. ع. م. الذي أعلن في ٥ آذار ١٩٥٨ ، عين الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه ، في ١٨ تموز ١٩٦٠ ، الأعضاء الـ ٦٠٠ للمجلس الجديد : أي ٤٠٠ عن مصر و ٢٠٠ عن سوريا[2] وفي ٢١ منه ، ألقى الرئيس خطاب الافتتاح وحيا فيه ظهور دولة كبيرة في هذا الشرق ، دولة غير دخيلة وغير ظالمة .. وانتخب أنور السادات للرئاسة ، ولكن مشادة عنيفة حدثت مع النائب السوري محمد القصار ، حول موضوع انتخابات نيابة الرئاسة التي اعطيت لمحمد فؤاد جلال وراتب الحسامي[3] .

---

١ - « البترول العربي وإسرائيل ، الأهرام » ، ١٩ أيار ١٩٦١ .

٢ - راجع لائحة النوائب في « الأهرام » ، ١٩ تموز ١٩٦٠ ؛ بصدد قانون مجلس الأمة، راجع « الكتاب » ... ١٩٦١ ، ص ٨٦ - ١٢٠ .

٣ - يتبع الخطاب (الأهرام ، ٢٢ تموز ١٩٦١) عرض للمناقشات (١٢ سطراً بالأبيض ومراقبة) . لا نملك معلومات دقيقة عن تأليف مجلس الأمة الإجتماعي . هناك باحث اميركي ، ليونارد بيندر ، منصرف لدراسة هذه المسألة ، منذ شباط ١٩٦١ (الأهرام ، ٩ آذار ١٩٦١) .

الواقع ان قضايا الدولة تعالج خارج دائرة مجلس الدولة . فقد اتخذ أهم اجرائين في السياسة الداخلية ، قبل دعوة النواب : وهما الميزانية الموحدة وميزانيتا الاقليمين لسنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ ، وذلك بواسطة مرسوم تشريعي بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٠ ، كما حدث بالنسبة للقرار التاريخي الخاص بـ « تنظيم الصحافة » (٢٤ أيار ١٩٦٠) . واذا بملكية دور الصحافة التابعة للأهرام وأخبار اليوم وروز اليوسف ودار الهلال ، أي كل الصحافة المصرية ما عدا دار التحرير التي تنشر الجريدتين شبه الرسميتين « الجمهورية » و « المساء » بالاضافة الى الجرائد الاجنبية وكانت ملكاً للشركة الشرقية للاعلان ، اذا بملكية هذه الدور كلها تنقل للاتحاد القومي الذي لا يحق الا لأعضائه ان يمارسوا الصحافة بعد اليوم . ويقصد من هذا الاجراء، منع سيطرة رأس المال على وسائل الارشاد السياسي والاجتماعي[١] .

لماذا حمل الحكم على هذه الصحافة رغم كونها مادة طيعة في يده منذ تفكيك «المساء» في آذار ١٩٥٩ ؟ هذا ما يفسره جمال عبد الناصر بنفسه خلال مؤتمر صحفي (٢٩ أيار) انتقد فيه الجانب السطحي للجرائد ، والبحث عن الخبر الغريب ، بل المعيب ، وعدم الاهتمام بالواقع وبحياة الشعب اليومية[٢] .

ان ما تأخذه السلطة على الصحفيين هو بعدهم عن النظام ، وعدم ايمانهم بالتصريحات التي ترافق اجراءات الضغط المتزايد . واذا كان من الممكن قبول حالة كهذه في بعض الظروف ، فليس ذلك ممكناً في الوقت الذي تتأزم فيه المشاكل التي تطرحها الوحدة ، كما يطرحها قيام مجلس الأمة عن طريق التعيين. ومن خريف ١٩٦٠ الى تموز ١٩٦١ ، انصرف مجلس الامة الى الاهتمام

---

١ ـ الترجمة الفرنسية للقرار في C. O. C. XVII (1960), N. 43, p. 200 - 1.

٢ ـ « الاهرام »، ٣٠ أيار ١٩٦٠ . أعطى التفسير م . ج . هيكل في سلسلة « الصحافة» (الاهرام ، ٢٨ أيار ، ١ و ٣ حزيران ١٩٦١) حول فكرة : « لم تؤمم الصحافة وإنما أعيدت للشعب » .

بالإجراءات الخاصة ببرنامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، والى إقرار تقارير وخطب المسئولين ، ولكن نواباً سوريين أسمعوا، أكثر من مرة ، صوتاً ناشزاً. ومن كانون الثاني حتى نيسان ١٩٦١ ، تشكلت بصعوبة لجنة من ٩٠ عضواً لإعداد مشروع دستور جديد . وتضم اللجنة ٢٧ حقوقياً ، و ٥ وزراء سابقين ، وموظفين كبيرين سابقين ، و ٨ ضباط سابقين ، و ٧ أطباء ، وصيدلي ، و ٣ صحفيين ، و ٥ رجال دين ، ومقاول ، و ٧ مزارعين ، و ٤ مهندسين ، و ٩ أساتذة ، و ٦ اقتصاديين ، ومحاسبين ، و ٣ عمال ، و ٣ نساء [١] .

وكثر الحديث عن اللامركزية والحكومة المحلية بمناسبة قانون ٢٦ آذار الذي ينص على ان رئيس الجمهورية يعين ويقيل حاكمي الاقليمين ، وهما مسئولان مباشرة أمامه (المادة ٥)، والسلطة التنفيذية تختار بين أعضاء الاتحاد القومي ، للمجلسين الاقليمين والمجالس الجديدة للمدن ، كما تختار محافظي المدن ومجالس القرى (فرع IV, III,II) [٢] . وفي ٣٠ آب ١٩٦١ ، عدل هذا القانون لتوسيع سلطة الحاكمين ، وربطهما بشكل اوثق بشخص رئيس الدولة ، إذ ان نهاية مدة هذا الأخير تفرض استقالتهما [٣] .

وأخيراً ، في مجال السلطة التنفيذية (الحكومة المركزية لـ ج. ع. م. والمجلس التنفيذي للإقليمين) يلاحظ ان إبعاد حزب « البعث » وممثلي الإتجاهات السياسية السورية عن الحكم قد رافقه إحلال شبكة من الضباط، لا سيما السوريين منهم ، محل المبعدين ، مع إعطاء المسئولين عن الجهاز سلطات اوسع، لا سيما عبد اللطيف البغدادي، وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين[٤].

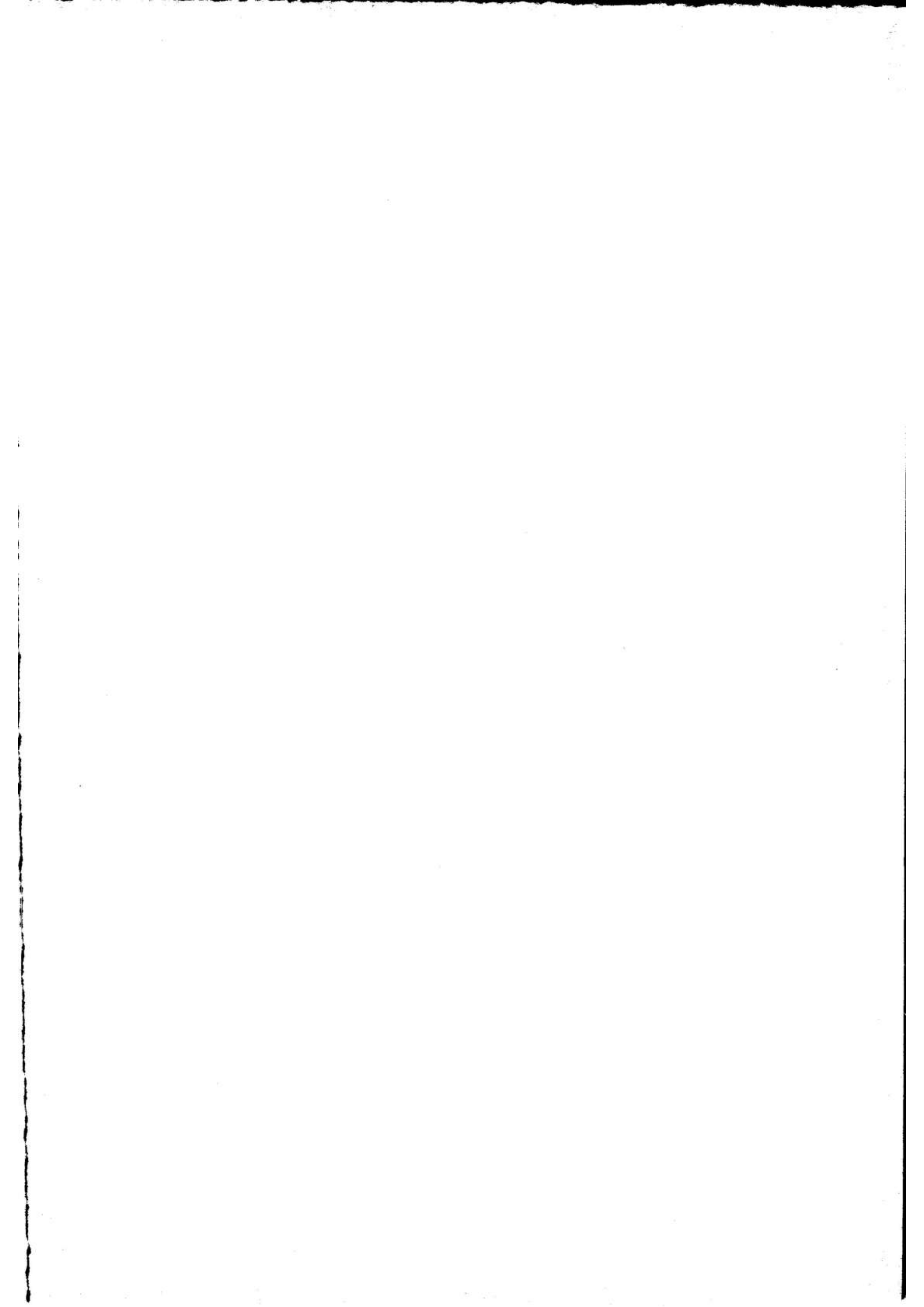
---

١ ـ « الاهرام » ، ٩ شباط ١٩٦١ .
٢ ـ « الاهرام » ، ٢٧ آذار ١٩٦٠ .
٣ ـ « الاهرام » ، ٣١ آب ١٩٦١ .
٤ ـ « الاهرام » ، ٨ تشرين الاول ١٩٥٨ و ٢١ أيلول ١٩٦٠ .

هنا أيضاً اختل التوازن لصالح الجهاز العسكري ؛ ولم تعد للبورجوازية الكبيرة ، التي استمرت في الاشتراك بالحكم ، النفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به بين ١٩٥٥ و١٩٥٨ .

الفصل الثالث

تفكيك البورجوازية القديمة



بدأ صيف ١٩٦١ مع شعور عام بأن الطريق مسدود . باسم « القومية العربية » ، وتلبية لمطالب الأوساط المالية المصرية وحاجاتها لإيجاد أسواق جديدة ، استجاب الحكم العسكري نداء سوريا وتحمل أعباء تلك الوحدة العضوية التي كان التاريخ والجغرافيا والأوضاع الاقتصادية تعارض قيامها . على الاستحقاقات المحددة ان تنتظر ، إذ تبعثر الجهد في نطاق دولة مؤلفة من اقليمين لا رابط جغرافي بينهما . كما ان الاضطراب الذي هز سوريا ، فرض على المسئولين العسكريين التهاون وتأخير مواعيد الانجازات ، ومحاولة ترويض الأوساط السياسية السورية التي لا تستقر على قرار .

وفي مصر ، ما زالت مشكلة التنمية قائمة مع مشكلة الازدياد السريع لعدد السكان[1]. ورغم الأعمال الانشائية المتتابعة خلال المرحلة الثانية (١٩٥٥ — ١٩٦١) ، ورغم التمصير ومشروع السنوات الخمس والتأميمات والمساعدة

---

١ إذاً من المغالاة القول انه « بسبب مفاهيمه الإجتماعية المبسطة ، ولخوفه من ترجيح التفكير الاستعماري ، رفض اليسار المصري ، الماركسي او القريب من الماركسية ، أخذ الظاهرة السكانية بعين الاعتبار » (La sociéte urbaine égyptienne , par un groupe d'études de l'I.E.D.E.S., Tiers Monde, II (1961) N. 6, p. 189-90).

والحكومة من جهتها تشجع تحديد النسل ، راجع اعمال المؤتمر العالمي لتنظيم العائلة ، في القاهرة (الاهرام ، ٢٤—٢٦ أيار عام ١٩٦٢) ، والتحقيق حول الاجهاض . حرية الاجهاض ، روز اليوسف ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ حزيران عام ١٩٦٢ ؛ أنشأت الحكومة عيادات لتحديد النسل في كفر ابو جمعه وكم اشفين ، بالقرب من القاهرة ، وأسس مركز هام في الاسكندرية (الاهرام ، ٩ و١٢ حزيران عام ١٩٦٢) ، وأخيراً سمح ببيع حبوب مانعة للحمل ، منذ صيف ١٨٦٢ ، الاهرام ، ٢٣ آب عام ١٩٦٢ .

الأجنبية الضخمة التي تتلقاها مصر أكثر من أي دولة افريقية أو آسيوية أخرى، باستثناء الهند ، رغم كل ذلك ، فان موارد البلاد ما تزال غير مستغلة بصورة كافية، وما تزال رؤوس أموالها مهملة أو مستعملة بشكل غير مترابط . وأهم من ذلك كله ، ان البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة لا تتعاون مع الحكم ، وهي بمفكريها الاقتصاديين وباطاراتها الكبيرة والمتوسطة ، وأموالها وعلاقاتها التي تمتد للأوساط السياسية وبنوع خاص لمجلس الأمة والصحافة والطباعة والتعليم ، هي بذلك قوة مستقلة . والصعوبات المتراكمة في سوريا جعلت المسئولين العسكريين يخشون عرقلة المشاريع الاقتصادية ، بل عملاً تخريبياً شاملاً يستغل سخط قطاعات مهمة وعديدة ، وكره المثقفين للنظام ؛ وقد يؤدي ذلك الى اضعاف السلطة المركزية وتجميد مجهودها لبناء مصر الحديثة .

مرة اخرى ، بعد ربيع ١٩٥٤ وبدء مرحلة باندونغ ، كان باستطاعة مجلس الثورة ان يختار بين نوع من الديموقراطية وبين تقوية السلطة العسكرية. هذه المرة، ومنذ السويس، لا نجد الضباط الاحرار وحدهم في الميدان؛ والمسئولية لا تقع عليهم وحدهم ؛ فقد انشأوا بالتدريج شبكة واسعة من المسئولين ، العسكريين والتكنوقراطيين، الذين برزوا حديثاً في ميدان الاعمال، وسيطروا ليس فقط على جهاز الدولة ، بل ايضاً على السياسة الاقتصادية والمالية ، بواسطة « القطاع العام » . بذلك أصبح مجال الاختيار ضيقاً . في الواقع ، كانت الاتجاهات الأساسية قد اختيرت تحت وطأة الأحداث ، كما رأينا ، وتطورت هذه الاتجاهات وفقاً لما يبدو أكثر فأكثر وكأنه ضرورة داخلية يفرضها منطق النظام .

ومرة اخرى استبق جمال عبد الناصر الأحداث، فهو ما زال سيد الموقف. وفي حزيران ثم تموز ، واثناء العطلة البرلمانية ، صدرت مجموعة من المراسيم الاشتراعية التي تبدل تماماً توازن القوى الاجتماعية .

يميز البنك الأهلي، في تحليله للاجراءات الجديدة ، ثلاثة انواع من القوانين :

القوانين المتعلقة بإعادة توزيع الدخل القومي ؛ القوانين التي تؤمن هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص والمؤسسات الاحتكارية ؛ وأخيراً ، تعديل الاصلاح الزراعي الذي درسناه قبلاً [1] . ولكن هذا التحليل شكلي . والأساسي في هذه الأنواع الثلاثة من القوانين الجديدة هو الحد من موارد وإمكانيات ونفوذ رأس المال المصري الكبير لمصلحة الفريق العسكري الذي اصبح سيد القطاع العام . هذا هو ، كما سنرى ، صلب الموضوع . ولكن يجب القول ان مجموع هذه الاجراءات يهدف كذلك الى اشراك جميع الموارد والطاقات في عملية البناء وتوسيع التوفير والطاقة الشرائية في السوق الداخلية .

المجموعة الأولى من القوانين تشمل القطاع التجاري ، وبشكل خاص قطاع القطن ؛ على كل التجار واصحاب الوكالات التجارية ان يكونوا من مواطني الجمهورية المتحدة . (قانون رقم ٤٧ في ٦ حزيران ١٩٦١) ؛ تعليق بورصة العقود في الاسكندرية ؛ حصر حق شراء القطن باللجنة المصرية للقطن ؛ وخاصة إجبار مؤسسات تصدير القطن على إتخاذ شكل شركات مساهمة مصرية برأس مال حده الأدنى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه يملك منه القطاع الخاص ٥٠ ٪ (قوانين رقم ٦٩و٧٠و٧١ و١٢٠ ، تاريخ ٢٢ حزيران و٢٠ تموز) ؛ تحديد النظام الاساسي للجنة المصرية للقطن كهيئة عامة تابعة لوزارة الإقتصاد وذات شخصية مستقلة (قرار رقم ٩٧٢ بتاريخ ٣٠ حزيران) ؛ السماح للبنك المركزي بتحويل الودائع العامة للقطاع العام إلى حساب تمويل مشاريع التصميم (القانون رقم ١٠٢ تاريخ ٥ تموز) .

وتعالج مجموعة ثانية من القوانين تفاوت الدخل : ٢٥ ٪ من ارباح الشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة ، بعد حسم الـ ٥ ٪ المقررة

---

١ - A socialist pattern of society, N.B.E. Econ - Bull. XIV (1961), N. 3 p. 274-81.

إجبارياً لشراء أسهم الدولة) ، توزع على المستخدمين والعمال ، فيدفع منها ١٠ ٪ نقداً ، وتخصيص ٥ ٪ للسكن ، ويدفع ١٠ ٪ للخدمات الإجتماعية (قانون رقم ١١١ بتاريخ ١٩ تموز) [١] ؛ وضع حد أعلى لعائدات مديري الشركات والهيئات لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه في السنة (قانون رقم ١١٣ بتاريخ ١٩ تموز) ؛ تحديد عدد اعضاء مجالس الإدارة بسبعة أشخاص ، بينهم ممثل عن المستخدمين وآخر عن العمال (قانون رقم ١١٤ بتاريخ ١٩ تموز) ؛ تعديل الضريبة التصاعدية حتى تبلغ ٩٠ ٪ من العائدات التي تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه سنوياً (قانون رقم ١١٥ بتاريخ ١٩ تموز) ؛ منع اي شخص من الاضطلاع بأكثر من منصب ، إن في الإدارة الحكومية ام في الهيئات العامة او الشركات او مؤسسات أخرى (قانون رقم ١٢٥ بتاريخ ٢١ تموز) ؛ وأخيراً زيادة ملحوظة في ضريبة البناء تتناول بشكل خاص العمارات الفخمة (قانون رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٥ تموز) .

ولكن المجال الأساسي الذي وجهت اليه الضربات القاضية هو مجال الملكية وادارة وحدات الانتاج ، أي البورجوازية الصناعية التي كانت بالأمس حليفة العسكريين في الحكم .

هناك قانونان كانا مقدمة هجوم ٢٠ تموز : القانون القاضي بدمج شركة المواصلات الخديوية في شركة الملاحة العامة المؤممة (٩ تموز) ، والقانون القاضي بتحويل شركات ضغط القطن الكبرى الى هيئة عامة جديدة ، وجعل أسهمها سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمائة .

في ٢٠ تموز ، وجهت ثلاثة مراسيم اشتراعية (رقم ١١٧ ، ١٢٨ ، ١١٩)

---

١ ـ تعليق جيد لجمال الاطيفي : الاشتراكية في توزيع أرباح الشركات ، الاهرام ، ٦ تموز ١٩٦ ؛ في ١٢ أيار و ١٦ منه عام ١٩٦٢ ، قررت الحكومة تعميم توزيع نسبة ١٠ ٪ من الارباح على مستخدمي ٥٫٠٠٠ منشأة ، ثم تخصيص قسم من الـ ١٠ ٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية لمستخدمي الشركات التي لم تحقق أرباحاً كافية (الاهرام ، ١٧ أيار ١٩٦٢) .

الضربة الحاسمة. المرسوم الأول ينص على تأميم جميع المصارف وشركات التأمين وأكثر من ٥٠ شركة مساهمة ، وشركات الملاحة البحرية وغيرها من المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة الثقيلة والصناعات الأساسية ، وتحولت أسهمها الى سندات على الدولة بفائدة ٤٪ لمدة ١٥ سنة . والمرسوم الثاني يتعلق بـ ٨٣ شركة في قطاعي الصناعة الخفيفة والأشغال العامة ، وينص على ان ٥٠٪ من رأس مالها بأقل تعديل يجب ان تصبح ملكاً لهيئة عامة . وأخيراً المرسوم الثالث يتعلق بـ١٤٥ شركة صناعية متوسطة (خاصة النسيج) وينص على انه لا يحق لأي مساهم ان يملك أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه من الأسهم ، وان جميع الأسهم التي تفيض عن هذا الحد الأقصى تصبح ملكاً للدولة[١] .

وجاءت عدة قوانين اضافية تسد الثغرات : أغلقت بورصتا القاهرة والاسكندرية لمدة شهرين (قانون رقم ١١٦ بتاريخ ١٩ تموز) ؛ الغيت الامتيازات الممنوحة لشركة غاز لوبون في الاسكندرية ولشركة ترامواي القاهرة ، ونقلت ملكيتها لهيئتين عامتين (قانونان رقم ١٢٢ و ١٢٣ بتاريخ ٢٠ تموز) ؛ لا يجوز للمقاولات التي تتعدى ٣٠٠٠٠ جنيه (أي معظم هذا النوع من الأعمال) ان تكون ضمن القطاع الخاص ، بل ينبغي ان تكلف بها شركات المقاولات العامة التي تشارك فيها الدولة بنسبة ٥٠ ٪ (مرسوم رقم ١٢٠٣ بتاريخ ٢٠ تموز) ؛ حدد عدد ساعات شغل العمال بـ ٤٢ ساعة في الأسبوع ، ومنعت الساعات الاضافية (قانون رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٧ تموز) ؛ لا يحق لأي وزارة أو هيئة عامة أو شركة خاصة ان تقوم باجراءات للحصول على تسليف من الخارج ، بدون ترخيص مسبق من وزارتي الاقتصاد والخزانة (مرسوم رقم ١٤٩٥ بتاريخ ٢٤ أيلول)[٢] .

---

١ ـ هذه الارقام ، مع لائحة الشركات المعنية ، اعطتها نشرة البنك الاصلي ص ٣٢ ـ ٣٦ رقم ٣ (١٩٦١) ج ١٤ ولكن الاهرام نشرت لائحة اوسع ، تتعلق بإقليمي ج.ع.م. وهي تعطي الارقام التالية : ١٤٩ شركة الت تماماً ، ٩١ شركة تملك الدولة فيها حصة تبلغ ٥٠ ٪ ، ١٥٩ شركة من المجموعة الثالثة (عدد ٢١ تموز ١٩٦١) .

٢ - New legislation, N. B. T. Econ. Bull. idem. p. 322.

ماذا حل بمجموعة « مصر » بعد هذا التحويل كله ؟ من شركات هذه المجموعة ، لم تؤمم تماماً إلا شركة مصر للتجارة الخارجية ، نظراً لطابعها الاحتكاري . اما شركة مصر لحلج القطن ، فتدخل في الفئة الثانية ، الفئة التي تملك فيها الدولة ٥٠ ٪ من الأسهم . ولكن القسم الأكبر من هذه الشركات ، ومجموعها عشر ، يدخل في الفئة الثالثة المحظوظة نسبياً .

ولكي يبرر التحويل ، فتح العهد ملفات خلافاته مع الحليف الرأسمالي السابق . يشدد علي صبري ، وزير شؤون رئاسة الجمهورية ، على التبريرات الاقتصادية ، اذ يقول انه كان من الضروري تعبئة الادخار الوطني بطريقة واعية للوصول إلى الهدف الوطني الكبير وهو التنمية . كذلك كان يجب ان تجري التعبئة ، وفقاً لمبادئنا الأساسية ، اي احترام وجود الفرد ، وحقه في الخلق والتجديد ، وحقه في الملكية ضمن حدود القانون . وانطلاقاً من هذا الموقف استعملت كلمة « تأميم » . فالتأميم هو ، بالمعنى الحرفي والصحيح للفظة ، « ملك الأمة » .. والقطاع العام ، بالنسبة لنا ، ليس الطريق الذي اخترناه لإلغاء الملكية وإنما الطريق المؤدي إلى توسيع قاعدتها [١] ..

كل هذا كلام نظري . اما التفسير العملي فنجده في مقالات محمد حسنين هيكل الذي توسع في شرح خطابي الرئيس عبد الناصر (٢٣ و٢٦ تموز ١٩٦١). يقول هيكل في الذكرى التاسعة للإنقلاب ما ملخصه : ان التأميمات الأولى، منذ السويس ، جعلت من القطاع العام ، اي الدولة ، المقاول الأول والقوة المحركة الأساسية في مجال التنمية الاقتصادية . وفي الوقت نفسه ، وضعت اجراءات التمصير المؤسسات الخاصة في أيدي رأسماليين مصريين يقومون ، أحياناً ، بدور الستار لتغطية اسياد اللعبة القدماء . وخلال السنوات الخمس الأخيرة ، اي من ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ ، زاد عدد مكاتب التمثيل التجاري التي انشأتها شركات كبيرة مقيمة في الخارج ، أربعة أضعاف ما كان عليه ، إذ

١ ـ ندوة صحفية ، ٢٠ تموز ١٩٦١ (الاهرام ، ٢١ تموز عام ١٩٦١) .

وجـــد بضعة آلاف شخص ، في ظرف التأميم والتمصير ، فرصة للاستغلال والاثراء غير المشروع . وهكذا ساعـدت المصاريف العامـة الإشتراكية على زيادة عدد أصحاب الملايين . إذ ذاك ، ظهر الخطر الحقيقي وبرز السؤال : من هي السلطة التي تقرر ؟ المتمولون والمقاولون والتجار والصناعيون يتفقون على تحديد نسبة الربح التي تجنى من الدولة . وتبقى اعمال مهمة تدخل في مشروع السنوات الخمس ، معلقة لأن مقاولاً خاصاً لا يريـد ان يتحمل تكاليفها التي لا تدر عليه الربح الذي تـــدره المقاولة العادية ؛ ولوحظ ايضاً فقدان عجيب للمنافسة الحقيقية حول الاسعار ، كأن هناك اتفاقاً ضمنياً على ترك هذه العملية او تلك لاحدى الشركات بالسعر الذي يحلولهـــا ان تحدده ؛ وأخيراً تابعت خطة تنفيع الاقرباء والمحاسيب طريقها ، بـــل أصبحت مؤسسة شرعية . وبواسطة الاقتصاد ، قامت البورجوازية تسترد حق الإشراف الذي انتزعـــه منها العسكريون في مجلس الأمة .

ثم يشير م. ح. هيكل الى ان الموقف قد تبلور في نهاية عام ١٩٥٩ ،عندما اتضح لرأس المال الكبير ان القانون المتعلق بتحديد أرباح الشركات من ناحية ، والخطوط العريضة لمشروع السنوات الخمس من ناحية أخرى ، يدعوانـه الى مشاركة جدية ، إذ ينبغي ان يزيد الدخل القومي بنسبة ١٠٪ سنويـــاً طيلة عشر سنوات ، مما يستلزم توظيف أموال ضخمة لا تقل عن ٢٥٪ من الدخـــل القومي حسب تقدير الخبراء . وهنا حاول رأس المـال الاستغلالي الهرب أمام النفحة الثورية التي ظهرت في الأفق الوطني ، كما حاول الاحتيال على القوانين الثورية ليبلغ اهدافه ... ولما كانت أرباح الشركات قد حددت بمعـدل أرباح ١٩٥٨ ، يضاف اليها ١٠٪ كل سنة ، أنشئت « مكاتب مبيع » عهدت اليهـا مجالس ادارة الشركات بتوزيـع منتوجاتها ، إذ ان التوزيـع لا يخضع لموجبات القانون . بهذه الطريقة ، يخسر صغار المساهمين ، نظراً لكون الشركات ، وهي تبحث عن اقصى ما يمكن من الأرباح ، تبيـع غالباً الانتاج « لمكاتب الشراء »

بخسارة ، مما يزيد الأرباح التي يكدسها كبار الرأسماليين[1] .

ويضيف هيكل بقوله انـــه اصبح من الضروري احداث تأميمات واسعة النطاق اذا شاء الحكم ان يحـــد من نفوذ البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ، الطامعة بتوجيه السياسة العامة [2] .. هذا هو المضمون الأساسي لخطابي الرئيس عبد الناصر ، اللذين ألقاهما في الذكرى التاسعة للإنقلاب ، في ٢٣ و ٢٦ تموز ١٩٦١ [3] .

والشيء الذي يسترعي الانتباه هو ان الدولة ذات القيادة العسكرية ، التي نابت عن الرأسماليين في ملكية وإدارة قطاع ضخم من الانتاج الاقتصادي ، إنما تنظر إلى هذه النيابة كخطوة إصلاحية في إطار احترام الملكية الخاصة ، ليس ملكية مواد الإستهلاك فقط ، بل ووسائل الإنتاج أيضاً .

لذلك فان قوانين ٢٠ تموز الثلاثة تنص ، وفقاً لإجراءات تختلف في كل حالة ، على التعويض عن حملة الأسهم (أي ملاكي الشركات التي شملتها القوانين) بسندات إسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ لمدة ١٥ سنة ، وبسعر البورصة في اليوم السابق لاذاعة القوانين . كما ينبغي بالنسبة للإصلاح الزراعي ، الحفـــاظ على مبدأ الملكية الخاصة المقدس .

وُجهت الضربة الأساسية على الصعيد الإجتماعي ـ السياسي ، وذلـــك بإضعاف نفوذ البورجوازية الزراعية القديمـــة وبورجوازية القطاع الصناعي والمصرفي ، حليفة الفريق العسكري خلال المرحلتين الاولتين للحكم .

ساد الرعب اوساط رأس المال الكبير ، في القـاهرة والإسكندرية ، بل

١ ـ راجع الجدول الكامل لهذه العمليات كما يرويها زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية لمؤسسات الإنتاج ، في مقال علي جلال ، الاهرام ٨ ك١ عام ١٩٦١ .

٢ ـ م. ح. هيكل ، السويس الاجتماعية ، والسؤال السابع ، الاهرام ، ٢٨ تموز و١٨ تموز عام ١٩٦١) .

٣ ـ الاهرام ، ٢٤ و ٢٧ تموز عام ١٩٦١ .

ايضاً وخاصة في اوساط تجار ووجهاء دمشق وحلب . بالنسبة لهذه الأوساط ، ولا سيما جماعة الشركة الخماسية [1] ، كان الشيء الوحيد المتوقع هو الاختناق ، والتلاشي لصالح جهاز الدولة المصري . وفي ١٦ آب ، بعد قوانين تموز بثلاثة اسابيع ، عُدلت الحكومة . لن يكون هناك بعد اليوم مجلسان إقليميان تنفيذيان يشرف عليهما مجلس وزراء مركزي ، وإنما هيئة واحدة ، مجلس وزراء الجمهورية المتحدة المركزي ، يرأسه مباشرة جمال عبد الناصر ، بمعاونة سبعة نواب لرئاسة الجمهورية (بينهم سوريان ، نور الدين كحالة ، المسئول عن شئون الانتاج ، وعبد الحميد السراج المسئول عن الشئون الداخلية) [2] .

في فجر ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، تحركت وحدات سورية من حامية قطنة ، قرب دمشق ، باتجاه العاصمة ، وتم توقيف المشير عبد الحكيم عامر ، بعد ان رفض إنذار الضباط السوريين . ونشبت المعركة بين ضباط حلب المتمسكين بالوحدة ، وتحالف الأحزاب السياسية والعسكريين في دمشق ، المطالبين بإعادة إستقلال سوريا . والبقية معروفة : بعد التأكد من إرادة سوريا في الخروج من الجمهورية العربية المتحدة ، تجنب عبد الناصر ورطة التدخل العسكري ، واعترف بالأمر الواقع ، وحاول حصر الخسائر [3] . هذه هي المرحلة الأولى .

المشكلة المطروحة الآن على الحكم العسكري هي مشكلة الاتجاه العام للسياسة المصرية ؛ بعد ان انتشر النقاش في طول البلاد وعرضها ، بصوت

---

١ ـ الشركة الخماسية ، ورأس مالها ٤ ملايين ليرة سورية ، هي الشركة الرئيسية لبورجوازية الاعمال السورية ـ اللبنانية ، وتربطها روابط وثيقة بمأمون الكزبري ، رئيس الوزارة السورية بعد الانفصال .

٢ ـ الاهرام ، ١٧ تموز عام ١٩٦١ .

٣ ـ يمكن تتبع التطور السياسي لرئيس ج. ع. م. بدراسة خطبه . في اهرام ٢٩ و ٣٠ ايلول . ثم في ٦ تشرين الأول عام ١٩٦١ .

خافت ، وحتى في صفوف الجيش : هل على مصر ان تضحي بوقتها وقواها وهيبتها على مذبح القومية العربية او التوسع العربي ؟

بالنسبة للرأي العام ، لم تكن الوحدة مع سوريا ، رغم الدعاية الاستثنائية التي خصصت لها فيما بعد ، لتدخل في إطار تقاليد الحركة الوطنية العريقة ، ولا حتى في الحساسية المصرية ونظرتها إلى الأشياء . قامت الوحدة دون كبير حماسة ، ولم تكبر روح التضحية في نفس اي مصري من اجل قضية الوحدة العربية . هــذه هي الصورة الذهنية التي إنعكس عليها الانفصال السوري . ولكن يبقى بالنسبة لرجل الشارع ان هذا الانفصال هو اول فشل كبير للرئيس عبد الناصر ، وربما اول ثغرة في نظامه . ينبغي إذاً ان يُفهم الشعور العام في مصر من هذه الزاوية وليس من زاوية الحوار الوطني . في الخارج ، اختلفت ردود الفعل: شددت البلدان الإشتراكية ، بما فيها يوغوسلافيا وعـدد من الدول الافريقية الاسيوية ، على النجاح الذي سجلته الامبريالية والضعف النسبي الذي ألمّ بنفوذ احد زعماء الحياد في العالم ؛ ولكن الأحزاب الشيوعية ، مع إعترافها بالأمر ، شددت على فشل الدكتاتورية اللاديمقراطية التي حكم بها النظام العسكري [1] . في الغرب ، بلغت الفرحة اوجها ، وخُيل للمراقبين ان ساعات « الطاغية » معدودة . وتغلبت العاطفة وشهوة الانتقام على تفكيرهم فلم يدركوا أهم ما في الأمر ، الا وهو علاقات الحكم العسكري بقوى الشعب المصري الحقيقية .

اما هذا ، فإن جمال عبد الناصر يفهمه غريزياً . ونقده الذاتي الشهير (١٦ تشرين الاول) يهدف لإظهار نفسه امام الشعب واظهار مصر كضحية طيب قلبها ، وهي التي اسرعت لنجدة سوريا لانقاذها من الفوضى ، رغم الرياح والعواصف . وفي ١٦ تشرين الاول ، حاول عبد الناصر ان يجسد الضغينة المصرية . وتساءل ، لأول مرة امام الجماهير ، ما هي أسباب الفشل ؟ واعترف بانه وقع ضحية وهم

١ ـ هذا هو وضع الحزب الشيوعي الايطالي .

كبير ، قادته إليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير . لقد كان دائماً يرفض مهادنة الاستعمار ولكنه ارتكب خطأ مهادنـــة الرجعية . إن الرجعية ، وهي من ركائز الإستعمار ، لا تتورع من الإرتكاز عليـه بدورها لتسلب النضال الشعبي ثمراتـــه الإجتماعية .. واعترف الرئيس بخطأه الثاني وهو انعدام التنظيم الشعبي وفشل تجربة الاتحاد القومي . والخطأ الثالث هو انـــه لم يُبذل الجهد الكافي لتوعية الجماهير الواسعة وحملها على التحسس بحقوقها وتعريفها بقدرتها وطاقاتها على حماية هذه الحقوق .. وثمـة سببان آخران يتعلقان بجهاز الدولة . فالنظام لم يستطع ان يطور جهاز الحكم إلى مستوى العمل الثوري . ونتج عن ذلك ان مصالح الجماهير اصبحت مسخّرة لخدمة الجهاز الحكومي بكل مـــا فيه من خلل [١] .

وراء البراعة ، من الملاحظ ان محور النقد الذاتي العام موجه ، في الواقع ، ضد حليف سنوات ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ ، ضد تلـــك البورجوازية التي ترفض التكيف ، وكذلك ضد جميع العناصر التي ما تزال تطبع الدولة بطابع النظام القديم : العجز والعائلية والمحسوبية والطغيان الهرمي ، والبيروقراطية المتخلفة ، وكلها عوامل تساعد « الحليف » ، اي انهـا تعطل الهيمنة العسكرية . وليس الجهاز الحكومي وحده الذي يشكو ذلك ، وإنما الحزب الوحيد نفسه مرتـع للذين يحنون للعهد البائد .

وإذا كانت قوانين تموز ١٩٦١ تستهدف الحد من نفوذ البورجوازية الكبيرة ، فإن خطاب ١٦ تشرين الاول يفصح عن التصميم على تفكيكها .

وهذه المرة ، ليس الشيوعيون هم المتهمين بالتعاون مع الإستعمار ، كما كان

---

١ ـ الاهرام . ١٧ تشرين الأول عام ١٩٦١ . نقد ذاتي وسعه م. ح. هيكل في مجموعة سلسلة افتتاحياته جمعت بعنوان « ماذا جرى في سوريا » القاهرة ، عام ١٩٦٢ . افضل تحليل سوري يجمع الدقة الى المعلومات هو تحليل عفيف البزري القائد العام السابق للجيش السوري . في « الاخبار » (بيروت) ١٧ و ٢٤ حزيران ٨ و ١٣ تموز عام ١٩٦١ .

الأمر في زمن الوحدة .

ومن تشرين الاول ١٩٦١ حتى شبـــاط ١٩٦٢ ، توسع الهجـــوم على البورجوازية القديمة ، في الحقلين الاقتصادي والسياسي . ولتركيز الهجوم ، قام الحكم العسكري ، الذي ما زال اعضاء مجلس قيادة الثورة فيه ملتفين حول رئيسهم ، بإعادة تنظيم مجلس الوزراء . وفي ١٨ تشرين الاول ، شكلت الوزارة الجـــديدة : ٢٥ وزيراً بينهم ٥ نواب لرئاسة الجمهورية و ٣ نواب وزراء ؛ ومن أصل هذا المجموع ١٣ وزيراً ينتمون لسلك الضبـــاط ، ورئيس الجمهورية ونواب الرئيس الخمسة كلهم عسكريون [١] . وفي ٢٢ تشرين الاول ، اعلن زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ، توقيف ٤٠ شخصية ، اكثرهم من الوفد ، والحجز على أملاك ١٦٧ « رأسمالي رجعي » اي في الواقع جميـــع عائلات مصر العريقة الكبيرة [٢] . واتسع هذا الاجراء الأخير بسرعة ، فبلغ العدد ٦٠٠ شخصية في اواسط تشرين الثاني ، وعهد بإدارة اموالهم لعشرات من الموظفين تحت إشراف عبـــد اللطيف عزت ؛ ووضع تحت إشراف حافظ عبد الحميد الـكاشف ٨٠ مصرفاً وشركة تأمين وشركات اخرى ، بعنوان « حجز مستعجل » [٣] .

لماذا التوقيفات ؟ حسب بعض الروايات ، وجـــه فريق من ثـــلاثين

---

١ - (الاهرام) ، ١٩ ت١ عام ١٩٦١ .

٢ - راجع نص تصريح زكريا محي الدين واللوائح . الأهرام ، ٢٢ ت١ ١٩٦١ .

٣ - تحقيق فتحي نوار عن مختلف أنواع الحجز (الإحتياطي ، المعجل التنفيذ ، البلجيكي ، الإنكليزي ، الفرنسي ، حجز الرايخ الثالث الالماني ، حجز حرب فلسطين) . الأهرام ، ١٥ ت٢ ١٩٦١ .

و م. ح. هيكل يطمئن العائلات الكبيرة : ان قرار الحجز ينص على تشكيل لجان « مهمتها ان تدرس كل حالة بمفردها وان تتخذ قراراتها وفق مصالح الشعب ، ولكن ، قبل أي اعتبار آخر ، حتى يبقى الدفع الثوري بعيـــداً عن الرغبة في الانتقام ، بعيـــداً عن المميزات الدينية والأخلاقية والتاريخية ، لشعب ج. ع. م. ، وتدخل هذه اللجان في حسابها عده عوامل ، منها ضرورة إتاحة الفرصة لأي فرد يود العمل لنفسه ولعائلته في إطار المصلحة الوطنية ، ودون

ضابطاً كبيراً يرتبطون باوساط البورجوازية القديمة، للمشير عامر القائد العام ، وثيقة تطالب بوضع حد للدكتاتورية وبإعادة الحريات الديمقراطية والحياة النيابية . وكان هؤلاء الضباط قد اتصلوا خاصة بالزعماء الوفديين ، مما يفسر التوقيفات الوقائية لعرقلة حركة المعارضة التي وجدت بالتأكيد في الإنفصال السوري فرصة مناسبات للعمل . وعلى كل ، هذه هي وجهة النظر الرسمية ، كما عرضها زكريا محي الدين ، دون الإشارة الى قضية الضباط .

وبعد مرور فترة الخطر ، أُطلق سراح جميع الشخصيات في ١٣ و ١٤ شباط ١٩٦٢ [٢] ، ورفع الحجز عن جزء من الأملاك ، كما صدر ٣٤٨ اعفاء من « العزل » ، بينما احيل المليونير أحمد عبود على محكمة امن الدولة بتهمة الاختلاس [٣] ؛ وعُلم ان مجموع ما اخذته الدولة من ممتلكاته ، وأغلبها سندات على الدولة ، بلغ ٣٣ مليون جنيه . كذلك تناول التشهير اثرياء آخرين امثال : عائلة سلطان ، وترجع ثروتها ، كما قيل ، الى خيانة جدها لثورة عرابي عام ١٨٨٢ ، مما دفع المحتل وقتئذ لمنحه ٣٣٠٠٠ فدان من الأراضي

امتيازات طبقية وراثية ، فرضت على المجتمع ، وضرورة عدم معاقبة الاولاد بسبب مسئوليات أهلهم ، ومساعدة الاولاد على التحرر من منطق الاستغلال والاحتكار ، وجعلهم يشعرون بانتمائهم الى الجماهير ، وبأن مصالحهم لا يمكن ان تحفظ إلا في إطار مصلحة الشعب العليا . (ما هو الميدان الحقيقي للثورة الاجتماعية ؟ الاهرام ٧ ت٢ ١٩٦١) .

١ - E. Halim Saab: En Egypte, le conseil de la révolution reprend les rênes du pouvoir, Le Monde, 25 octobre 1961.

في لندن ، دار الحديث عن ١٥٠ ضابط موقوفين ، يعارضون القوانين « الاشتراكية » ، وفي عمان ، عن ١٥ اعدموا رمياً بالرصاص .

C. O. C., XVIII, 1961, N. 47, p. 402.

٢ - « الأهرام » ، ١٣ شباط ١٩٦٢ .

٣ - حول رفع الحجز ، راجع A. K. ، عدد ٩ كانون الثاني ١٩٦٢ ؛ طوال آذار ، لا سيما في عددي ١٨ و ٢٢ ، أشارت الأهرام الى حالات الإعفاء من « العزل » التي لحقت بكبار البورجوازية السالفين ؛ حول محاكمة عبود ، راجع A. K. ، عدد كانون الاول ١٩٦١ ، و The Times, 5 janvier 1962.

الجيدة ؛ فرانسوا تاجر وهو من أثرياء الحرب ؛ بدأ عـــام ١٩٤٢ مساهماً في مصنع نسيج صغير برأس مـــال مجموعه ١٠٠٠٠ جنيه ، ثم أمّن بمهارة بيع كمية من القطن الذي كانت تحفظه الحكومة ، فإذا به يملك ثروة قدرها ٣ ملايين جنيه في نهاية الحرب ؛ واصبح صناعياً كبيراً . واتهم فيما بعد بتهريب ١٠ ملايين جنيه سنوياً وبإنتظام الى لندن ، بينما لم يحتفظ في القاهرة الا بـ ٦ ملايين جنيه ، له ولعائلته ...

تساءل محمد حسنين هيكل : هـــل كان بالامكان اقناع أصحاب الملايين بالحسنى ان يتنازلوا عن بعض ثرواتهم الخاصة لتجميع ثروة عامـــة تنفق على مشاريع التنمية ؟ ويهاجم هيكل مجلس الامة ويقول عنه انه كان يمثل المهادنة التي فرضتها ظروف الوحدة مع سوريا . ثم يقول ان المجلس رفض قانون زيادة الضريبة على الأرض لصالح الفلاح ، وان هذا هو السبب الأساسي في عـــدم عرض قوانين يوليو الاشتراكية عليه ، اذ انـــه كان سيرفضها ، رغم ضرورتها القصوى للبدء في التحويل الاجتماعي [1] .

وكأن هيكل ، في مقاله هـــذا ، يرد على الهمسات والتعليقات السرية المطالبة بالعودة الى الديموقراطية والحياة البرلمانية . وانفردت «الأهرام» من ٢٠ تشرين الاول حتى ١ تشرين ثاني ١٩٦١ ، بنشر الوثائق المتضمنة اسماء المؤسسات والاشخاص الذين تشملهم اجراءات الحجز .

١ ـ الوثيقة الاولى تتعلق بالثروات التي يملكها أشخاص ينتمون الفئة الثالثة المعنية في القانون رقم ١١٩ بتاريخ ٢٠ تموز ، اي القانون الذي ينص على احتجاز ما يفيض عن ١٠٠٠٠ جنيه من الأسهم للشخص الواحد في ١٥٩ شركة مساهمة . والمقصود بهذا القانون ، كما سبق وقلنا ، هو الصناعات الخفيفة . اما ممتلكات هؤلاء الاشخاص في المصارف وشركات التأمين والصناعات الثقيلة والأساسية فلا تظهر في هذه اللائحة . لقد وردت فيها اسماء ٥٩٥ شخصاً (بينهم عدد من الشركات) ينتمون إلى الفئة المذكورة ، ولا سيا عائلات ، كوزيكا ، مليجي ، مانوسيان ،

---

١ - م. ح. هيكل : « الثورة الاجتماعية في يد الشعب » ، الأهرام ٦ كانون الاول ١٩٦١ .

ضيف ، كحيل ، سلامــة ، كاتزفليس ، حبشي ، تاجر ، ششيني ، سراج الدين ، بدراوي ، دوس ، مورو ، عبد المقصود أحمد ، قباني ، فرغلي ، طاهري ، عجوري ، برهمشي ، عبـد الهادي ، فركوح ، تقلا ، قصاب ، عواديا سالم ، مشرقي ، عبد الوهاب ، صبارة ، دياب ، دبانه، غوغانيان ، حموي ، شحـاته ، عبد الدايم ، نقراشي ، طويل ، خوري ، سرسق ، جرابة ، زيناتي ، ملواتي ، جندي ، يوسف ، حكيم ، سترافيتش ، سليم ، سعد ، سباعي ، غـالي ، حبيب ، سويدان ، محسب ، جيانوني الخ .. هناك بعض كبار رجالات التمويـل والأعمال ؛ ولكن اللائحة الاولى لا تعدد إلا رؤوس الأموال الصغيرة ، إذ ان القسم الأكبر منها يستثمر في المصارف والشركات المؤممة بكاملها او بنسبة ٥٠٪ .

٢ ـ اللائحة الثانية وتتضمن ٥٥٨ اسماً ، وتتعلق بالفئة نفسها . ويلاحظ هـذه المرة بين العائلات الكبيرة المذكورة اسماء عشور ، صبري ، بدوي ، كغالجيان ، سيناغليا ، بابادوبولو ، سيليدس ، ابو النجاة ، حمصي ، عويس ، دش ، حسين ، طلعت حرب ، نجيم ، وهبه ، صوايا، لوزي ، خولي ، صيدناوي ، اسماعيل ، العبد ، عوف ، ممدوح، مرسي ، عماد ، عمار ، اباظه ، كيني ، سلوم ، سماقيه ، محلمي ، بركات ، جراسي ، عتال ، شوربي ، عبد الوهـاب ، كحلا ، حمادة ، مسكاوي ، بوباديف ، شامي ، محمد حسن ، كتانة ، سلوم ، برسل الخ ..

٣ ـ اللائحة الثالثة ، وهي لائحة اصحاب اسهم احدى كبار الشركات العقارية المصرية ، شركة ابو قير العقارية التي امت تماماً ، وكانت تلك قبل تحوز مساحات شاسعة تمتد من ابي قير ، شرقي الاسكندرية ، حتى الصحراء الغربية ، مروراً بالاسكندرية . وتذكر اللائحة عدد الأسهم التي تملكها فئات من المساهمين ، دون تحديد ثرواتهم . وتـلاحظ نسبة المساهمين الأجانب المرتفعة ، والأسماء اليونانية والايطالية والمشرقية ذات النغمة المتوسطية التي تعطي صورة خلفية عن « رباعية » الكاتب البريطاني ديريل ...(١)

---

١ ـ هذا هو جدول الأراضي التي يملكها الأجانب في مصر ، وأكثر هـذه الأراضي يقع في منطقة بحيرة :

الفئة	١٩٥١		١٩٥٩	
	المساحة	عدد الملاكين	المساحة	عدد الملاكين
ـ فدان	٤٤٦	١٠١٩٨	٣٢٨	٧٧٧
١ ـ ١٠ ف	٣٠٢٨٤	٨٩٤	٢٠٠٩٨	٦٧٥
١٠ ـ ٥٠ ف	١٥٠٠٨٦	٦٢٤	١٧٠٤٠٨	٧٠١
٥٠ ـ ١٠٠ف	١٣٠٨١٣	٢٠٤	١١٠٧٤٤	١٦٦
+ ١٠٠ف	١٣٠٠٤٩٩	٣٢٥	١٠٩٠٠٢٣	٢٩٥
المجموع	١٦٣٠١١٨	٣٢٦٥	١٤١٠١٥١	٢٦١٤

(الاهرام ٢٥ شباط ١٩٦٢) .

٤ ـ ونجد المزيج البشري نفسه في اللائحة الرابعة المتعلقة بأصحاب أسهم شركة وادي كوم أمبو المغفلة ، برأس مال قدره ١،٧٥٠،٠٠٠ جنيه . وهي أكبر شركة عقارية مصرية، وكانت تملك افضل أراضي الصعيد وتحتكر اراضي قصب السكر ، وتضم نسبة كبيرة من الرأسماليين الأجانب .

٥ ـ اللائحة الخامسة تورد اسماء كبار المساهمين في شركات حلج القطن الكبرى .

٦ ـ ولائحة سادسة تبين وضع فئة من كبار الشركات في قطاعات مختلفة : الشركة المصرية للأبحاث والأعمال ، الشركة الوطنية للصناعات المعدنية ، دلتا تريدينغ وشركاه ، شركة الغزل والنسيج والأصواف ، دلتا ستيل ميلز ، الشركة المصرية للاشغال العامة ، شركة أخشاب باسيلي باشا ، الشركة المصرية للاخشاب ولمواد مسيم ، والشركة المصرية للمعلبات .

٧ ـ اللائحة السابعة تعطي صورة عن أصحاب أسهم الشركة المصرية الجديدة وتجمع ، على ما يقال ، بين أعمال استصلاح الاراضي والتنقيب في عدة مناجم وبين قطاع عقاري واسع وأعمال الري وجر المياه . وليس ثمة اشارة واحدة إلى عدد أسهم الآلاف من الأشخاص المذكورين الواحد تلو الآخر ، فلا يعلم المرء إذا كان هناك مساهمون صغار ام أصحاب ملايين ، ولا نفهم أسباب اختيار هذه الشركة بالذات ، بينما تبقى شركات اضخم منها بكثير في الظل .

٨ ـ اللائحة الثامنة : مجموعة من الشركات تنتمي الى مختلف القطاعات : الشركة السودانية للإستيراد والتصدير ، الوكالة المصرية للإستيراد والتصدير ، الشركة المصرية للإستيراد ، شركة التبادل التجاري ، الشركة المتوسطية للتجارة العامة ، شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط ، شركة اونيتاس التجارية والمالية ، شركة التأمينات التجارية ، الشركة العالمية للتجارة والصناعة، شركة بنك زلخا ، الشركة الإفريقية للتأمينات ، شركة بنك القاهرة ، شركة البنك المصري لاستثمار رؤوس الاموال ، شركة بنك سوريا ريز ، شركة البنك التجاري المصري ، شركة البنك المصري للإستيراد والتصدير ، شركة بنك التجارة ، شركة تأمينات النيل ، شركة الاقتصاد الشعبي ، شركة التوفير ، الشركة المصرية الوطنية للتأمينات ، شركة بنك يوسف نسيم مصري، الشركة المصرية للتأمينات ، شركة تأمينات الإسكندرية ، بنك بور سعيد .

٩ ـ مرة أخرى ، تعطي اللائحة التاسعة نماذج من شركات مصرية كبيرة في قطاعات مختلفة مع الوضع المفضل لرؤوس الأموال التي وظفها كبار المساهمين : شركة الأقطان والأعمال المالية ، شركة مصر العليا للحلج ، شركة برغ ناتاليان وشركاه ، شركة المصابغ الكبرى المجتمعة ، شركة

الإستشهاد بديريل ، إستشهاد بوثيقة أدبية تعبر عن هذه الاوساط المنحطة ، حيث تظهر شخصيات الكومبرادور والعملاء ، والتي يعرفها المؤلف تمام المعرفة . اما الإسكندرية وشعبها فبعيدان عن هذا المؤلف الموهوب الذي يقتفي خطى الجمالية الانحطاطية التي تحن لعصر «الامبريوم» . وديريل معروف بمواقفه اليمينية ولكن « يساراً » معيناً أمن له نجاحاً كبيراً .

مهندسي الصناعات والأعمال العامة ، شركة النيل العربية للأعمال ، شركة النيل العامة للأعمال ، شركة النيل العامة لاعمال الاسمنت المسلح سباكو ، شركة النيل العـامة لشق الطرق ، شركة النيل العامة للتأسيسات الميكانيكية قيبرو ، شركة النيـل العامة للاعمال ، شركة النيـل العامة للطرق ، شركة النيل لأشغال المهندسين العامة ، الشركة العامة للاعمال والطرق ، شركة سيارات الشمس ، شركة مصاهر الأهرام ، شركة محـلات غاسغنو ، شركة شافيلد وشركاه ، شركة داوورفـاه ، محلات هانو الكبيرة في الاسكندرية ، الشركة التجارية ، شركة النيل المتحدة للهندسة والتجارة ، شركة شمال ـ شرق افريقيا .

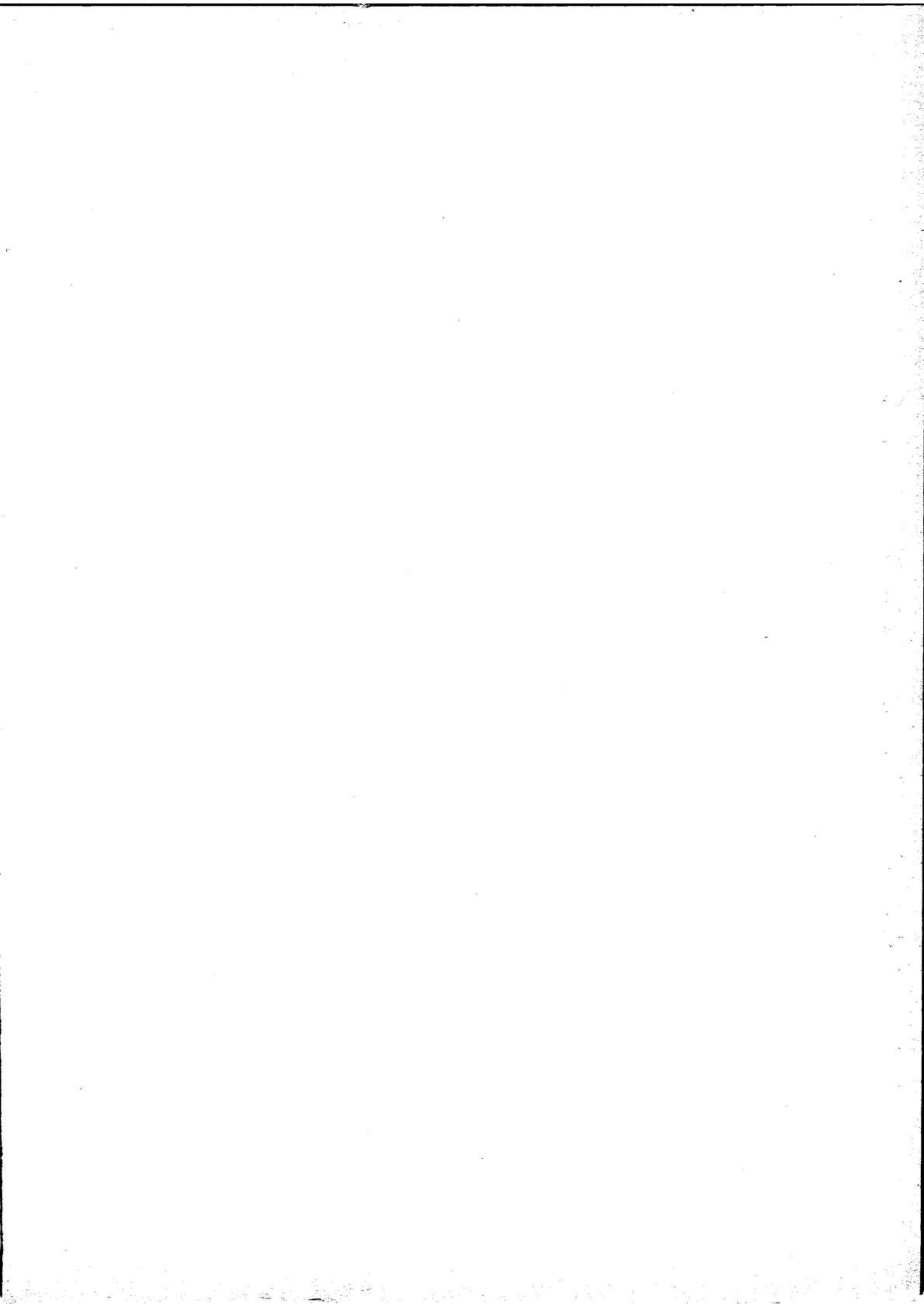
١٠ ـ اللائحة العاشرة والأخيرة ، وهي مؤلفة من مجموعة اختيرت من مختلف القطاعات : شركة الإسكندرية لتجارة القطن ، شركة تجارة القطن ، الشركة المصرية للحلج والتصدير ، شركة النيل العامة لأوتوبيسات الصعيد ، شركة النيل العامة لأوتوبيسات بحيرة ، شركة النيل العامة لأوتوبيسات المنوفية ، شركة النيل العامة لأوتوبيسات القناة وجنوب الدلتا ، الشركة الصناعية لطواحين الإسكندرية، شركة الغربية العقارية، شركة النيل العامة لأوتوبيسات الغربية وكفر الشيخ ، شركة النيل العامة لنقل بضائع القاهرة ، شركة كاسترو اخوان وشركاهم ، شركة معامل الغزال المصري ، مستودعات نلوس، معمل الإسكندرية لنسج الحرير الطبيعي والصناعي، الشركة المصرية للاغطية (١) .

---

١ ـ صور المجتمع المصري على حقيقته، «الأهرام» من ٢٣ الى ٣١ تشرين الاول و ١ كانون الاول ١٩٦١ .

الفصل الرابع

تركيبُ الطبقَة الحَاكمة الجَديدَة



من سيحل مكان إطارات الإدارة السياسية والاقتصادية ، ومكان مجلس الأمـــة ومجالس إدارات المصارف ، وشركات التأمين ، والشركات الصناعية والتجارية ؟

ان اختيار الاطارات الجديدة سيؤكد المضمون الاجتماعي للنظام العسكري خلال هذه المرحلة الثالثة من تطوره وانطلاقاً منها . ومهما كانت الطرق المتبعة والتي ستتعدد وتتميز اثناء المراحل القادمة ، فلن يمكن الرجوع إلى الوراء ، بتفكيك القطاع العام مثلاً ، او اعادة الاحتكارات الى اصحابها القدماء ، او ان تهيمن البورجوازية القديمة ، حليفة الاستعمار ، من جديد[1] .

لنرَ اولاً البناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي ، الناتج عـــن خط التطور الذي ابتدأ مع حوادث السويس ، ولا سيما مع إجراءات صيف وخريف عام ١٩٦١ .

إن قوانين ١٩٦١ ، كما رأينا ، تعطي الأولية « للقطاع العـــام » ، الذي يملك من الآن فصاعداً ملكية تامـة المصارف وشركات التأمين ، والصناعات الثقيلة ، والصناعات الأساسية ، والمواصلات ، والتجارة الخارجية ، ويشارك بنسبة ٥٠ ٪ في رأس مال معظم الصناعات الخفيفة والشركات المتوسطة الأهمية ويملك الاغلبية في كل ما تبقى ، بنسب تختلف باختلاف الحصص التي تزيد على ١٠٠٠٠ جنيه ، والمجموع موجـــه وفقاً لمشروع السنوات الخمس . كمـــا ان سلطة التقرير قد انتزعت الى حـــد بعيد من ممثلي راس المال الخاص في الفئتين

---

١ - N. B. E. Econ. Bull., XIV (1961), n. 4, p. 441-44.

الاخيرتين من الشركات المصنفة .

وفي هذا الوضع الذي يميل لمصلحة « القطاع العــام » بشكل حاسم ، إذا بإجراءات حجز تدعى حجز الأمن (تشرين الاول – تشرين الثاني ١٩٦١) تحرم الفئات الباقية من الرأسماليين ، كبـارهم ومتوسطيهم ، من امتيـازاتهم الشرعية في التقرير ، وفي الادارة ، دون ان تمس نصيبهم في الملكية . كيف ستعالج الدولة هذا الاقتصاد وهو في طور التحوّل ، وقد منحت نفسها حق الاستيلاء عليه؟ وكيف ستنظم الهيئات المتعددة والمختلفة اللازمة لادارته؟[١]

في ١٦ كانون الاول اعلن مرسوم جمهوري تقسيم جميــع الشركات الموجودة وعددها ٣٦٧ شركة ، الى ٣٨ مؤسسة عامة ، يديرها المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ، برئاسة رئيس الدولة .

والى القارىء الشكل الأولي لهذا التنظيم الذي سيطرأ عليه طبعاً تعديلات لاحقة :

١ – وزارة الصناعة

١ ـ المؤسسة المصرية العامة للمناجم (١٢ شركة) ؛ ٢ ـ للصناعات الغذائية (٣٥ شركة) ؛ ٣ ـ للمنسوجات (٣٨ شركة) ؛ ٤ ـ للصناعات الكيماوية (٣١ شركة) ؛ ٥ ـ لمواد البناء والسيراميك (٩ شركات) ؛ ٦ ـ لصناعة الحديد والصلب (٨ شركات) ؛ ٧ ـ للصناعات الهنـدسية (٢٤ شركة) ؛ ٨ ـ للبترول (٨ شركات) ؛ ٩ ـ للانتاج التعاوني والصناعات الصغيرة .

٢ – وزارة الحربية

١٠ ـ المؤسسة المصرية العامة (تكتب عادة بأحرفها الأولى: م . م . ع.)

---

١ - The reorganisation of the public sector, N. B. E. Econ. Bull. id., p. 387-88.

راجع رأي أربعة رؤساء مؤسسات عامة : د. حسين خلاف (البنوك) ، علي شلبي (الإدخار) ، أحمد شوقي الحكيم (التأمين) ، نور الدين كره (التجارة) . حـول علاقات المؤسسات والوزارات الموجهة بتوجيهها بما يرجع الى السياسة العامة ، في الاهرام . ١٧ ك٢ ١٩٦٢ .

للصناعات الحربية (شركتان)

٣ – وزارة الزراعة

١١ – م . م . ع . للتعاون الزراعي (١٠ شركات)

٤ – وزارة المواصلات

١٢ – م . م . ع . للنقل الداخلي (١٨ شركة) ؛ ١٣ – للنقل البحري (شركة واحدة)

٥ – وزارة السكن والخدمات العامة

١٤ – م . م . ع . للسكن التعاوني (١٨ شركة) ؛ ١٥ – للعقود والأبنية (١٦ شركة) ؛ ١٦ – للعمارات العامة ؛ ١٧ – للسكن وإعادة البناء (٥ شركات)

٦ – وزارة الاصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي

١٨ – م م.ع . لاستصلاح الصحراء؛ ١٩ – لتوسيع الاراضي (شركتان)؛ ٢٠ – لاستصلاح الأراضي (٥ شركات)

٧ – وزارة العمل

٢١ – م. م. ع. للتأمينات الاجتماعية .

٨ – وزارة الدولة :

٢٢ – م. م. ع. للإذاعة والتلفزيون (شركة واحدة) .

٢٣ – للسياحة والفندقية (٥ شركات) ؛ ٢٤ – للإعلام والدعاية والتوزيع والطباعة .

٩ – وزارة التموين :

٢٥ – م. م. ع. للإستهلاك (٣١ شركة) ؛ ٢٦ – الهيئة التعاونية المصرية العامة للإستهلاك ؛

٢٧ – م. م. ع. للاهراء والمستودعات (٣ شركات) ؛

٢٨ – لصيد الأسماك (شركتان) .

١٠ – وزارة الصحة :

٢٩ – م. م. ع. للمنتجات الصيدلية والكيماويـــة والتجهيز الطبي (٧ شركات) .

١١ – وزارة الاقتصاد

٣٠ – م. م. ع. للتجارة (٢٧ شركة) ؛ ٣١ – لتجـارة القطن (١٩١ شركة) ؛ ٣٢ – للمصارف (٢٧ مصرفاً) ؛

٣٣ – للتأمينات (١٦ شركة) ؛ ٣٤ – للتوفير (شركتان) .

١٢ – وزارة الثقافة والتوجيه القومي :

٣٥ – م. م. ع. لمساعدة الصناعة السينمائية (شركة واحـــدة) ؛ ٣٦ – للمسرح والموسيقى (شركة واحدة) ؛ ٣٧ – للتأليف والترجمـــة والطباعة والنشر (شركة واحدة) .

١٣ – وزارة الاشغال العامة :

م. م. ع. للكهرباء !

ويشير القرار إلى « جميع الشركات القائمـــة » سواء التابعة منها « للقطاع العام » ، او التي ما زالت بين ايدي رأسماليين القطاع الخاص . والعلاقات بين القطاعين ليست محددة ، وجل ما في الأمر ان اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية ، الذي إنعقد في هـذه الفترة ، اطلقت على القطاعين تسمية واحدة : « الرأسمالية الوطنية » . غير انه من البديهي ان القطاع الخاص ليس مـا بقي في حوزة رأس المـــال الخاص من الشركات الـ ٣٦٧ التي صدر بشأنها التدبير المذكور آنفاً ؛ في الواقع هناك عـــدد كبير من المعامل الصغيرة والمتوسطة (مشاغل ، حرف محـــلات صغيرة ، فبارك إلخ ..) التي لم يتغير نظامها . لا شك في ان قوانين تموز جعلت من القطاع العام القوة الاقتصادية الأساسية التي تملك الاشراف التام على القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي كمـا اعترف بذلك

البنك الأهلي . ولكن طبيعة العلاقات بين كل هيئة عامة والشركات التابعة لها من جهة ، وبين الهيئات العامة والوزارات من جهة ثانية ، لم تحدد بالتفصيل .

هذه الاسئلة يطرحها ممثلو « الرأسمالية الوطنية » ولا سيا ممثلو العمل الخاص ، على أنفسهم ، وقد طرحوها على السلطات العامة ، بإصرار ، خلال المناقشات التي رافقت ، في شباط – آذار ١٩٦٢ ، إنتخاب مندوبي هذه الفئة للمؤتمر القومي للقوى الشعبية [١] .

وبما ان عدم الوضوح والتساؤل حول النوايا يميزان ، في نظر معظم المسئولين ، الحياة الاقتصادية اليومية ، فقد اصبح من الضروري محاولة تحديد المفاهيم . والسؤال المطروح ، بشكل علني احياناً ، رغم تصريحات العهد المدوية ، هو التالي : رأسمالية دولة أم إشتراكية ؟

في مجال البناء التحتي ، الاقتصادي والاجتماعي ، ما هي عناصر التقدير المتوفرة لدينا في هذه المرحلة من التطور ؟

هناك ، اولاً ، « القطاع العام » الذي يمسك بأهم قوى البلاد الاقتصادية ، وفقاً لترتيبات مختلفة حددتها القوانين الثلاثة الصادرة في ٢٠ تموز : ملكية تامة (بما يرجع إلى المصارف ، وشركات التأمين ، والصناعات الثقيلة والفروع الأساسية للاقتصاد ، والمواصلات والتجارة الخارجية) ، وملكية تامة أيضاً للشركة الجديدة التي أسستها هيئات « القطاع العام » [٢] ، مساهمة بنسبة ٥٠٪ (في الشركات المساهمة التي تعنى بالصناعات والأعمال ذات الاهمية المتوسطة)، مساهمة بنسب مختلفة (في الصناعات الخفيفة ، والشركات المساهمة ذات المسئولية المحدودة او شركات التوصية ، والتي تملكها مجموعات من العائلات) .

---

١ – ماذا يريد مماطلو الرأسمالية الوطنية من الميثاق الوطني ؟ الاهرام ، ١١ آذار عام ١٩٦٢

٢ – بصدد تحديد الفئات قبل الحجز ، راجع جمال الأطيفي ، نظرة في قانون الشركات على ضوء التشريعات الاشتراكية الاخيرة ، الاهرام الاقتصادي ، رقم ١٤٩ ، ١ ت٢ عام ١٩٦١، ص ١٠ – ١١ .

ويمتد إشراف الدولة الى مجموع النشاط الاقتصادي، إن بواسطة التخطيط ، أو بربط الـ ٣٦٧ شركة ذات الاهميـة الكبرى بالهيئات العامة الـ ٣٨ التي عددناها ، باشراف الوزارات المختلفة .

ولكن ، قبل الاقدام على تحليل « القطاع العام » ، ينبغي تسجيل ظاهرة خـاصة تتعلق بطبيعة نظـام ملكية أعمال هـذا القطاع . ان رأس مال المصارف ، وشركات التأمين ، والشركات الصناعية والتجارية ، سواء أكانت شركات مساهمة ذات مسئولية محدودة أم شركات بالتوصية ، ينقسم الى قسمين : قسم ملكية مباشرة للدولة (وهذا هو حال الفئة الأولى من الأعمال الوطنية التي أممت بالقانون رقم ١١٧ ، وحال الـ ٥٠ ٪ من أسهم شركات الفئة الثانية التي تحولت الى القطاع العام وفقاً للقـانون رقم ١١٨ ، واخيراً حال نسبة مختلفة تمثل الزائد عن الحـد الأعلى البـالغ ١٠٠٠٠ جنيه للمساهم ، في شركات الفئة الثالثة والتي تتعلق بالقانون رقم ١١٩) . اما القسم الثاني فهو في ايدي افراد (٥٠ ٪ من رأس مال شركات الفئـة الثانية ، مع جميع الحصص التي لا تتعـدى ١٠٠٠٠ جنيـه للمساهم ، في شركات الفئـة الثالثة) .

وتمثل السندات على الدولة، وهي اسمية اي انهـا لا تباع او تشرى في البورصة ، تعويضاً مالياً لأمـد معين عن خسارة الملكية الشرعية التي لحقت بالمساهمين لصالح الدولة . وسمحت هذه الأخيرة لمالكي سندات الدولة الى حد ٥٠٠٠ جنيه ، كحد أعلى ، ببيـع جزء منها للمصارف لا تزيد قيمها على ١٠٠٠ جنيه ، وذلك لتخفيف حدة الصدمة وللحصول على شيء من التبادل النقدي . وستقسم الحكومة كذلك الأسهم الى حصص تبلغ الجنيه لكي تصبح مساهمـة صغار المدخرين ممكنة [1] .

---

١ - تقرير عن البورصات ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٥٦ ، ١٥ شباط عام ١٩٦٢ ، ص ٢١٨ - ٩ ، نص تطبيق القانون رقم ١١٨ ، عام ١٩٦١ الخاص بشركات المجموعـة

ولكن الدولة تبقى المالك الكامل والوحيد لشركات الفئة الأولى ، تضاف اليها القطاعات الهامة التي كانت قد أممت قبل تموز ١٩٦١ ؛ وهي تملك مناصفة شركات الفئة الثانية ، وبنسب مختلفة (من ١٠ إلى ٥٠ ٪ ، وأحياناً أكثر بكثير) شركات الفئة الثالثة . وفي كل حال ، تدفع الدولة المالكة ، تعويضاً مالياً محدوداً ، أو بالاحرى إيراداً مؤقتاً ، للملاكين القدماء الذين تفرض عليهم التخلي عن اسهمهم : إنها السندات على الدولة بفائدة ٤ ٪ لمدة ١٥ سنة ، اي على غرار ما حصل بالنسبة للملاكين الزراعيين الذين طبق عليهم الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ . ثمة حالة شاذة واحدة : الشركات التي انشئت ومُوّلت من قبل هيئات القطاع الخاص والتي تملكها هذه الهيئات دون منازع ، فإن اي تعويض لم يدفع لها .

من الطبيعي ان يرافق نقل ملكية اهم وسائل الانتاج الى الدولة ، انقلاب في الطريقة التقليدية لادارة شركات مختلفة الطراز .

ينص القانون رقم ١١٤ الصادر بتاريخ ١٩ تموز ١٩٦١ على ان مجالس الإدارة تؤلف من سبعة أشخاص كحد اعلى ، بينهم ممثل عن المستخدمين وآخر عن العمال ، ينتخبهما زملاؤهما . وفي آب عدل قانون جديد رقم ١٣٧، البنود السابقة مخفضاً حصة رأس المال [1]

كيف يظهر « القطاع العام » بعد إجراءات التأميم والتصنيف هذه ؟

إن حساب القوى الحقيقية التي تؤلفه ليس سهلاً ، على الأقل بما يرجع إلى الكمية . فبين الشركات التي شملتها قوانين تموز هناك اولاً أسهم ٨٣ شركة ذات أهمية متوسطة من الفئة الثانية ، حولت نصف حصصها إلى أسهم سعر

الثانية ، راجع تعليل نبيل الصباغ ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٥٥ ، ١ شباط عام ١٩٦٢، ص ٥٢ .

١ ـ جمال الاطيفي ، القوة الجديدة المتجانسة في إدارة الشركات ، (الاهرام ، ٢٤ آب عام ١٩٦١) .

السهم الواحد منها جنيه ويعوض عـــن النصف الثاني بسندات على الدولة . وهناك مساهمو ١٤٥ شركة من الفئة الثالثة ويحق لهم ان يملكوا اسهماً بقيمة ١٠٠٠٠ جنيه كحد أعلى من رأس المـال ، وتحوّل الكميات التي تتجاوز هذا الحد الى سندات على الدولة . منذ آذار سعرت اسهم شركات الفئة الثالثة في بورصة القيم ، وأعلن الدكتور القيسوني ان حد ١٠٠٠٠ جنيه غير مقبول الا في فترة إعلان القانون (٢٠ تموز عام ١٩٦١) ، ومنذ اليوم يستطيع اي فرد ان يشتري مـــا يشاء من الأسهم[١] تشجيعاً « للرأسمالية الوطنية » . ولكن الـ ٣٦٧ شركة الموزعة على ٣٨ « هيئة عـــامة » منذ كانون اول ١٩٦١ ، لا تشكل كل الاقتصاد المصري ، اذ يبقى آلاف المعـــامل الصغيرة في حوزة القطاع الخاص او البورجوازية المتوسطة[٢] .

---

١ ـ البورصة في نظامنا الاشتراكي ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٥٨ ، ١٥ آذار عـــام ١٩٦٢ ، ص ٤ .

٢ ـ يعطي كاتب دراسة l' I. D. E. S. حول La société urbaine égyptienne الجدول التالي للفئات الاجتماعية في المدن :

الفئات	العدد الكامل بالالوف	٪	المدخول الكامل مليون جنيه	المعدل الوسطي لدخل الفرد جنيه
.. العاطلون المحصيون	٢،٩٨٣	٣٧	—	
١ ـ الخدم	٩٣٤	١٢	٢٠	٢١،٤
٢ ـ «ما تحت» البروليتاريا	١٨٦	٢	٥	٢٦،٨
٣ ـ المأجورون التقليديون	٤٠٠	٥	١٦	٤٠،٠
٤ ـ بروليتاريا	٧٩٠	١٠	٤٨	٦٠،٨
٥ ـ مستخدمون صغار	١،١١٧	١٤	١١٨	١٠٥،٦
٦ ـ مقاولون تقليديون	٧٣٦	٩	٩٤	١٢٧،٧
٧ ـ إطارات متوسطة	٦١٤	٨	٨٣	١٣٣،٥
٨ ـ البورجوازية والارستقراطية	٢٤٠	٣	٢٠٣	٨٤٥،٨
المجموع	٨،٠٠٠	١٠٠	٥٨٧	٧٣،٨

ويصيب المؤلف في ملاحظته ان « الجماهير الشعبية » لا تنطوي الى على الفئات صفر ، ١ ، ٢ ،

ولكن لا ريب في ان هذا القطاع هو تكملة للقطاع العـام ، وأن الحديث عن المساواة بينهما ، هو ضرب من اللغو . ثمة عنصر آخر : تشكيل إطارات جديدة لإدارة الاقتصاد . فالاطارات العليـــا (وزراء ، رؤساء وأعضاء الهيئات العامة ، رؤساء الشركات) يعينها رئيس الجمهورية ؛ امـــا الحراس القضائيون فيعينهم قرار وزاري .

كيف يتم انتقاؤهم ؟ منذ ١٩٥٢ ، ولا سيما منذ وزارة عبد الناصر الأولى عام ١٩٥٤ ، نلاحظ ان اختيار مجلس قيادة الثورة يقع على فنيين واقتصاديين ومهندسين ذوي ثقافة انكلو - ساكسونية ، من لندن سكول او إيكونوميكز اي بوليتيكال ساينس ، حتى طلاب هارفارد وم. ي. ت القدماء (وقـد أُهمل التقليد القديم في اختيار وزراء ومديرين عامين ذوي ثقافـــة قانونية متأثرة بالمدرسة الفرنسية). ومن هذا الصنف الجديد من الخبراء تشكل الفريق الوزاري المدني في ١٨ تشرين الاول ١٩٦١ - وبنوع خاص الدكتور عبد المنعم القيسوني الدكتور عزيز صدقي ، الدكتور كمال رمزي استينو ، أحمد عبدو الشراباصي ، الدكتور مصطفى خليل ، موسى عرفـــه ، أحمد علي فراج ، الدكتور محمد فريد حشاد ، الدكتور محمد النبوي المهندس ، عبد الوهاب البشري .

ويلاحظ الإتجاه نفسه في الهيئة الاقتصادية ، ونجد بين اعضائها ٤٢ مهندساً و ٣٨ حامل شهادة من كليات التجارة ، و ٢٦ مجازاً في الحقوق و ٤٣ حامل شهادة من كليات أخرى و ٢١ شخصاً لا يحملون شهادات جامعية [1] ولكن يجب ألا يغيب عن البال ان المواد في كليات الهندسة والتجارة ، وكليات العلوم والطب ، كانت تدرس ، جزئيـــاً بالانـكليزية ، ووفقاً لتقاليد الجامعـــات

و٣ (...) . اما البروليتاريا فيشكل ، في الواقـــع ، وفي شروط مصر ، طبقة منفردة ، تختلف في مواقفها السياسية والاجتماعية عن أكثر الطبقات حرماناً ، في المجتمع المدني . صنفت الفئات ٥، ٦ و٧ (...) تحت التسمية العامة « البورجوازية الصغيرة . »

(Tiers-Monde, II, 1961, N. 6, p. 186-7.

١ ـ الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٥٢ ، ١٥ ك١ عام ١٩٦١ ، ص ١٨ .

الانــكليزية ، وهذا الى عام ١٩٦٠ . وحتى إجراءات التـــأميم ، كانت هذه الفئات من الاطارات تعمل في المصانع وشركات القطاع الخاص ؛ وكان يحاول آخرون العمل لحسابهم ؛ وترضى اقلية بمعاشات الوظيفة الزهيدة . ولكن معظم الذين يعملون في الشركات يشغلون وظـــائف متوسطة إذ ان المناصب الرئيسية – مجالس الادارات والادارة – يحتفظ بأكثرها ، حتى ١٩٦١ ، إما للمساهمين الكبار انفسهم وإما لأتباعهم .

سوف تجعل التأميمات من هؤلاء الأشخاص إطارات إدارية ، إذ ان العناصر القديمة صاحبة الامتيازات قد ابعدت في الغالب. ولكنهم لن يحصلوا وحدهم على هذه المراكز بل يشاركهم فيها مئات الموظفين الاداريين الذين نقــلوا الى الهيئات الاقتصادية، حاملين معهم تقاليدهم البيروقراطية وعطشهم الى البروز. والدولة تفسح المجال للجامعيين ، حملة الشهادات والأساتذة [١] ، لتأمين الصفة

---

١ – م. برجيه ، في Bureaucracy and society in modern Egypt, Princeton, 1957,

يصف سلك الموظفين الكبار وصفاً جيداً ، حوالي عام ١٩٤٥ / ٥٥ ، راجـــع الحلقة اليومية ، لمحات شخصية ، والتراجم في الاهرام ، منذ ك٢ عام ١٩٦٢ ، هذا هو عدد الطلاب الجامعيين صيف ١٩٦١ :

أ ـ عدد الطلاب في الجامعات الاربع (ما عدا الازهر) : ٧٧٠٠٠ طالب .

ب ـ حاملو إجازات ودبلوم من مختلف الكليات ، منذ تأسيس جامعة القاهرة (١٩٠٨) : الطب ٨،٠٠٠ ؛ الصيدلة ٢،٠٠٠ ؛ الهندسة ١٠،٠٠٠ ؛ الزراعة ٩،٠٠٠ ؛ العلوم ٥،٠٠٠ ، الآداب ١٨،٠٠٠ ؛ الحقوق ١٧،٠٠٠ ؛ التجارة ١٥،٠٠٠ .

ج ـ منحت درجة الدكتوراه بين عام ١٩٣١ و ١٩٦١ : الآداب ١٦٨ ، الحقوق ١٠٤ ، التجارة ١١ ؛ العلوم ١٩٦ ؛ الطب ٢٠٢ ؛ الصيدلة ١٨ ؛ الهندسة ٢٧ ؛ الزراعـــة ٢٢ ، الطب الحيواني . ٣ ، ينبغي إضافة عدة مئات من الدرجات التي حصلت في الجامعات الأجنبية . (التعليم العالي ، الاهرام ٢٢ آب عام ١٩٦١) . وكان منتظراً في نهاية عام ١٩٦٢ ، ١٧٠ حامل دكتوراه جديد ، و ١٠٥٠ آخرين خــلال السنوات الثلاث القادمة (الاهرام ، ١٨ آذار عام ١٩٦٢) ؛ وقد إزداد عدد الطلاب المصريين في الخارج من ١٦٥٦ (بينهم ٢٨١ مبعوثاً) عام ١٩٥٧ ، الى ٥٦٧٠ (بينهم ٢٣٩٥ مبعوثاً) عام ١٩٦٢ ، الاهرام ، ٢٠ ايلول ١٩٦٢ .

العلمية للاطارات الجديدة . ودار نقـــاش بين اساتذة واخصائيين ومديرين لتحديد التربية الفضلى التي تلائم هذه الاطارات ، نقاش لم يلبث ان ادى الى تكتل الاقتصاديين والعلميين والمهندسين ضد زملائهم ذوي التربية القـــانونية والأدبية [1] .

شيئاً فشيئاً اخذت الصحف تنشر أسمـــاء المسئولين الجدد في ميـــدان الاقتصاد الذين اختارتهم السلطة . وفي الاطارات المسئولة عن ٣٨ هيئة عامة والتي تضم ٣٠١ من أعضاء مجالس الادارة نجد ٥٧ مهندساً ورجل علم ، و ٥٧ حامل شهادة دكتوراه ، و ١٨٦ موظفاً كبيراً في الدولة بينهم الضابط ومدير الشركة ومعظمهم يحمل شهادة الحقوق او التجارة ، بله الآداب ، واحيـــاناً الهندسة [2] . وفي نيسان ١٩٦٢ جرت تعيينات في مجالس إدارة ٢٣٨ شركة مساهمة ، تابعة لـ ١٤ هيئة عامة تتـكلف بقطاع الانتاج الـكامل ، ثم تعيينات ممثلي المستخدمين والعمال . ونجد هنا النسبة نفسها التي نجدها في مجالس إدارة الهيئات العامة : ١/٣ من المهندسين والعلميين ، ١/٤ من حمـــلة الدكتوراه ، ويتألف القسم الباقي من موظفين كبـــار ومن حملة شهادات كلية التجارة او الحقوق او الآداب . وتجدر الاشارة الى ان عدداً كبيراً من المحامين واعضاء سابقين في مجلس الأمة ، وبضعة أساتذة جامعيين ، وقضاة ، وعدد كبير من الملاك السابقين ، بقوا في منـــاصبهم ولكن كرؤساء مجالس إدارة ، هذه المرة [3] . اي ان عدد العسكريين ، قليل . وفي الوقت نفسه ، نشهد تصميماً

---

١ ـ د. محمد سعيد عبد الفتاح . هذه هي خطط إعداد الخبراء الاداريين . الاهرام ٨ آذار عام ١٩٦٠ «الندوة من هم أجدر بإدارة الشركات ؟» الاهرام الاقتصادي، عدد ١٥٢، ١٥ ك١ عام ١٩٦١ ، ص ١٨ ٢٣ ، حلمي السعيد ، المستشار الاقتصادي للرئيس ، عين على رأس المعهد الوطني للإدارة العليا لتلافي كل مفاجأة . (الاهرام ، ٣٠ ايار عام ١٩٦٢) .

٢ ـ وضع الجدول اعتماداً على معطيات العدد الخاص ، دليل المؤسسات،الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٦٠ ، ١٥ نيسان ١٩٦٢ ، ص ٦٦ ؛ بالاضافة الى معطيات جديـــدة ، الاهرام ٢٥ ايار عام ١٩٦٢ .

٣ ـ الاهرام ١٨ و ٢٢ نيسان عام ١٩٦٢ .

على تربية الضباط الشباب تربية فكرية ، وهم مـــدعوون لتشكيل قسم من إطارات الاقتصاد ، فيرسلون لمتـــابعة الدروس الجامعية ، لا سيما في كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية ، والتجـــارة ، ويدخل ضباط شباب الـكلية العسكرية الفنية الجديدة ، التي افتتحت في ١٠ أيلول ١٩٦١ ، وتوزع دروسها على سبع سنوات وترمي إلى تكوين إطارات ذات ثقافة عسكرية بالاضافة إلى دراسة الهندسة المدنية [١] . وعـــدد « الدكاترة » يزداد بين الضباط ، حتى على المستوى الوزاري . لا يكفي ، بعد اليوم ، ارتداء البزة العسكرية للوصول الى مركز قيادي في الميدان الاقتصادي .

وعلى مستوى الاطارات المتوسطة بُذل جهد ضخم ، فاستوعبت مدارس التعليم المهني عـــام ١٩٦٠ ٣٠٠٠٠ طالب ، منهم ١٦٠٠٠ طالب في التعليم الثانوي ؛ وبلغ المجموع عام ١٩٦١ ٣٧٠٠٠ منهم ١١٣١٥ في التعليم الثانوي ، و١٢٥٠ في التعليم المهني العالي . وعـــام ١٩٦٥ ، يقول علي شعيب ، نائب سكرتير الدولة للتعليم المهني ، سوف يصبح هـــذا العدد ٢٢٠٠٠٠ طالب ، مقابل ١٨٠٠٠ فقط عـــام ١٩٥٢ ؛ والتعليم المهني وحده يكلف ٣٤٫٥٪ من ميزانية التعليم العامة خلال السنوات الخمس الأولى [٢] . والتقديرات الحكومية تنتظر زيادة عدد العمال الفنيين ١٫٠٣٧٫٠٠٠ عامل حتى ١٩٦٤ / ٦٥ [٣] .

القصد هـــو إنشاء طبقة جديدة ، **طبقة المديرين** ، إستناداً إلى العناصر المتعددة والمبعثرة التي يملكها النظام. واحد هؤلاء المديرين ، عبد المنعم التناملي، ومن اذكاهم ، رئيس البنـــك العقاري المصري، يستشهـــد بالكاتب الاميركي بورنهام ولكنه يعود فيعترف بأن وجود الدولة في كل المجالات يفرض حدوداً

---

١ ـ راجع نظام هذه الكلية . الاهرام ١١ ايلول عام ١٩٦١ و١٣ ايار عام ١٩٦٢ .

٢ ـ الاهرام ٩ آب و١٥ تشرين الأول عام ١٩٦٠، و٣ ١حزيران ١٩٦١ ، بصدد التعليم الرسمي في العهد الحالي ، راجع محمد خيري حربي والسيد محمد الأزادي :
Education in Egypt (U. A. R. in the 20th. century, Le Caire, 1960).

٣ ـ الأهرام ، ١٧ شباط ١٩٦٢ .

على الفئة الجديدة [1] .

ويُرى ذلـك في مسألة القانون الجديد المتعلق بتنظيم النقابات المهنية ، اي المهن الحرة . يمنع المشروع الأساسي أعضاء هـذه النقابات من التدخل في السياسة ويعطي السلطة حق اعتبار مقررات النقابات غير نافذة ، بـل يحق لرئيس الجمهورية ان يحلها . وقـد ثار المحامون والأطباء على البند الأخير ؛ وطالب المهندسون بالتمييز على أساس المستوى ومدة الخدمة ، اي انهم رفضوا التنظيم العسكري الذي قـد يحولهم إلى نقابات عمالية ؛ وطالب الصيدليون أخيراً باعتبارهم مهنة تجارية [2] .

في سنة ١٩٥٤ ، كتب أحمد بهاء الدين يقول إن امل مصر الأول في التقدم هو مـا تمثله القوة الثالثة اي الطبقة المثقفة [3] . ولكن العهد يفكر بشكل آخر ويقوله صراحة ، بلسان هيكل ، خـلال « أزمة المثقفين » الشهيرة . يتساءل هـذا المعلق الرسمي أين كان المثقفون ، وأين كان دورهم الطليعي في قيادة الجماهير ؟ الواقع أنهم ، فيما عدا ظواهر فردية ، كانوا بعيدين عن المعركة. بعضهم بارتباطاته الطبقية كان يقف في الصف المعادي لمصالح الجماهير . والبعض الآخر ، بحكم إيثار البقاء على الأقل ، كان يقنع بالانزواء والسهر على مصالحه الشخصية ، من غـير تعرض للأحداث ... لقـد عجزت الفئات المثقفة عن رؤيـة الصورة بجلائها ووضوحها . وأكثر من ذلك ، بدأت هواجس الضمير تؤرقها . ولقد كان بروز القيادة الثورية من بـين الطلائع الفتية التي تحركت في صفوف الجيش ، ونجاحها في التعبير عن مطالبها ، تذكيراً دائمـاً لهذه الفئات المثقفة بعجزها عن اداء دورها الطليعي [4] .

---

١ ـ نحو مجموعة المديرين الفنيين والتقدم الإقتصادي ، الأهرام ، ١ نيسان ١٩٦١ .

٢ ـ الأهرام ، ٦ و ١٩ نيسان ١٩٦٠ .

٣ ـ الإقطاعيون والرأسماليون والمثقفون والعمال ، روز اليوسف ، عدد ١٣٥٣ ، ١٧ أيار ١٩٥٤ .

٤ ـ أزمة المثقفين ، الأهرام ، ٢ حزيران ١٩٦١ .

إن آمال المثقفين بعيدة عن الاتفاق مع نظرة الضباط الأحرار إلى قيمة الأنتجلنتسيا المصرية ودورها الممكن .

ذلك ان الضباط الأحرار ينكرون على كل الفئات الاجتماعية ، وعلى كل سلك وطني غير الجيش ، حق وواجب توجيه النهضة المصرية . هم وحدهم يملكون القوة التي لا غنى عنها لبلد ما زال يحكمه الاستعمار عسكرياً . ولكن انور السادات يعترف لنا : كان البسطاء يحسبون ان الجيش مجرد وسيلة للسيطرة او سوط في يد الملك يستعمله للتحكم بالفقراء ، يجده متى يشاء طوع يديه ليضربهم به إذا تجرأوا وتحركوا قليلاً . كانوا يظنون ان الجيش هو حرس فاروق لا حارس الأمة ، وكانت المخاوف قد تراكمت في عقول الجماهير الجاهلة. وطالما كان الشعب غير واثق بشعور الجيش نحوه ، فإنه لم يفكر بالتحرر عن طريق الثورة ، خوفاً من ان يُقضى عليها بالنار والدم [١] ...

انما ينبغي التذكير بان الشعور الوطني شيء عريق في صفوف الجيش وان ٩٣ ضابطاً كانوا ، عام ١٨٧٩ ، من جملة الـ ٣٢٧ مناضلاً الذين وقعوا بيان الحزب الوطني الشهير . وقد عزم الضباط الاحرار على احياء هذا التقليد . ويقول كتاب نشرته وزارة الارشاد ان الجيش ليس ثكنات تفصلها عن الشعب أسوار عالية ، بل هو ، بالنسبة لكل طبقات الشعب ، جامعة حقيقية تعلمها وتقويها وترفع معنوياتها . ونحن نؤكد لجنودنا انه لا يمكن لجيش ان يكسب نصراً دون مساعدة رجال العلم في مجاهرهم (...) ومساعدة كل فرد من افراد امتنا [٢] .

والذين يطلقون هذه الشعارات – اعضاء منظمة الضباط الأحرار – سيكونون قادة الجيش ، بعد ١٩٥٢ ، وإطارات الدولة العليا ، ثم ، بعد

---

١ - أنور السادات ، قصة الثورة ، ١٢٤ - ٥ (الترجمة الفرنسية) .

٢ - Republic of Egypt: Goals of the Egyptian Revolution (s. d.) p. 73.

تأميمات ١٩٥٧ ، إطارات الاقتصاد وخاصة « القطاع العـام » الذي لا ينفك يتسع . ان « النخبة العسكرية ومنظماتها الشعبية » ، حسب تعبير الـكاتب الغربي برجيه [١] ، هي الـتي تحـكم وحدها في البدء ، ثم جـاءت بسرعة تتحالف (١٩٥٢ – ١٩٦١) مع البورجوازية الصناعية . خلال هذه الفترة ، حصل الارتباط بين النخبة العسكرية والتكنوقراطيين ، وتُرك المفكرون لفحص ضمائرهم . هذا هو الثنائي الحاكم في مصر منذ صيف ١٩٦١ . ولكن ما هو وضع القوى الاجتماعية ، بعد ابعاد الأثرياء وسادتهم المستعمرين ؟

أظهر نقد جمال عبد الناصر الذاتي (١٦ تشرين الاول ١٩٦١) بوضوح ان السلطة تدرك الخطر الذي يمثله الفراغ السياسي . هل يستطيع الجيش ان يحكم وحده ، بعيداً عن الأمة ؟

وأجاب عبد الناصر بالنفي . لا شك ان الجيش ما برح وسط كل شيء ، وسط الجهاز وفي قمة الحـكم . ولكن البلاد تواجه مشكلة مزدوجة : مشكلة البناء اولاً ، ومشكلة الاطارات والعناصر القادرة على تحمل مسئولية القيـام بالتحويل الاقتصادي والاجتماعي الجديد ، اذ ان سلطة التقرير والبت مـا برحت ، رغم الشعارات والـكلمات المليئة بالوعود ، في يد النواة الحاكمة التي يرئسها عبد الناصر .

مشكلة البناء اولاً ، اي تكوين الاطـار القانوني الذي ستدخل ضمنه الاطارات اللاحقة . وهنـا يبرز تصلب السلطة العسكرية ، مرة أخرى ، في تصميمها على استباق وانتزاع ايـة مبادرة سياسية نابعة من مختلف الطبقات الشعبية .

---

١ - M. Berger, Military élite and social change - Egypt since Napoleon, Princeton, 1960.

تحليـل جيد لبعض النقاط ، لا سيما لحقبة محمد علي ، وللتكوين التـاريخي لسلك الضبـاط . ولكن المؤلف يتقبـل فقدان الديمقراطيـة ، ويرفض رؤية الطابـع الديني لأحـد قطاعات الإيديولوجية ، على الأقل ، ذات الطابـع « الإخواني – المسلم » .

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٦١ ، اعلن الرئيس عبد الناصر عن اجراءات ثلاثة :

١ – تشكيل هيئة تدعى اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية لدرس كيفية اختيار مندوبين عن قطاعات الشعب المختلفة ، بغية عقد المؤتمر ؛

٢ – انتخاب المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ؛ يعرض رئيس الجمهورية على المؤتمر مشروع ميثاق للعمل القومي ، ميثاق يكون ثمرة التجربة المتراكمة منذ ١٩٥٢ ، وتعريفاً لأغراض الثورة ؛ ويطرح المشروع للمناقشة في المؤتمر وفي مختلف اللجان ؛ وينبثق عن كل ذلك ميثاق يُلزم البلاد .

٣ – تجري انتخابات « اللجان التأسيسية » للإتحاد القومي ، على أساس الميثاق ، ووفقاً للشكليات المقررة في المؤتمر . واللجان المنتخبة هذه تشكل قاعدة المؤتمر العام للإتحاد القومي ، الذي يعتبر السلطة الشعبية العليا ، وعلى هذا الاساس يقوم بمهمة تحضير الدستور [١] .

وفي ١٨ تشرين الثاني ،عين مرسوم جمهوري ٢٥٠ عضواً في اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، كما يلي : ٢٤ ممثلاً للفلاحين (١٨ فلاحاً تعاونياً ، و ٤ مهندسين زراعيين ومزارعان) ؛ ٢٩ عاملاً (١٣ رئيساً للنقابات ، ١٥ عاملاً ، وممثلاً واحداً للمكتب العمالي في الاتحاد القومي) ؛ ٣٧ ممثلاً للمهن الحرة ، بما فيهم أساتذة الجامعات (٧ رؤساء للنقابات المهنية ، ٥ مهندسين ، صيدليان ، ٧ صحفيين وكتاب ، ١١ محامياً ، ٣ أطباء ، ٣ معلمين) ؛ ٢١ ممثلاً للنشاط الاقتصادي (١٥ مديراً لهيئة او شركة ، ٧ ممثلين للتعاونيات) ؟ ٢٣ عضواً من مجلس الأمة السابق ، ١٠ نساء ، ٥٩ مسئولاً في جهاز الدولة (٥ نواب رئيس جمهورية ، ٢٠ وزيراً ، ٣ نواب وزراء ، ٢٤ حاكماً ، ٤ نواب وزراء) [٢] ، ويبقى ٥٧

---

١ ـ نص تصريح الرئيس في الأهرام ، ٥ تشرين الثاني ١٩٦١ .

٢ ـ وفقاً للوثائق الأساسية التي نشرت في الأهرام ، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٦١ ؛ وقد نشر القانون الداخلي عدد ٣٠ تشرين الثاني .

عضواً دون تصنيف .

المقصود من ذلك هو تهيئة انطلاق جديد واعطاء النظام العسكري الذي ُفرضت عليــه ضرورات التطور ، ان في حقل التنمية او على صعيد التأثيرات الخارجية، ان يتبع خطاً في النمو لم يكن يفكر مطلقاً في اتباعه عام ١٩٥٢ ، المقصود اذاً هو اعطاء هــذا النظام مرتكزات شعبية واضحة تكرس صفته التمثيلية .

وفي ٢٥ تشرين الثاني ، تكلم الرئيس عبد الناصر طوال أربع ساعات أمام اعضاء اللجنة التحضيرية ، فاستعرض تاريخ العلاقات بــين حركة الجيش والبورجوازية ، هذه البورجوازية « الجبانة » كما يقول، واستعرض ايضاً تاريخ العلاقات بين الدولة المصرية والاستعمار . فأظهر كيف اندفع النظام لاعـــادة النظر في عمـــله ، وكيف بنى مذهبه وهو يسير ، ثم كيف انتهى الى اقرار ضرورة « الاشتراكية » . وفي الأيام التالية ، تناقش عبد الناصر مــع اعضاء اللجنة التحضيرية .

وفي ٢٩ تشرين الثاني ، جرى النقاش الحقيقي واستمر حتى ٣ كانون الاول. ونهض خالد محمد خـــالد ، وهو مفكر ومؤلف معروف ، وطالب بإعادة الحريات العامة للجميع واقامة النظام الديمقراطي . وذهب الى ابعد من ذلك فدافع عن اليسار الملاحق والذي يـــلاقي التعذيب في الوقت الذي يدعي فيه الحــكم الاشتراكية . وكان باستطاعة كل مصري ان يشاهد خالد محمد خالد على شاشة التلفزيون وهو يناقش رئيس الجمهورية .

واجاب الرئيس بما يمكن تلخيصه على الوجه التالي : امـــا نتكلم بقا على المفتوح ، ليه ؟ هل حاكمنا الاخوان المسلمين إفتراء ، او لان كان فيه جيش مسلح موجود علشان يستخدم للإنقضاض على هـــذا الشعب ؟.. وبالنسبة للماركسيين ، احنا مش ضد الماركسية ، أبداً ، ولا ضد اليسار ، بأي حال من الأحوال ، احنا بس ضد اخـــذ تعليمات من دولة اجنبية ... لقد فوّت

الشيوعيون القطار (...) بيجوا الشيوعيين اللي في الحزب الشيوعي المصري اللي متصلين بياخدوا تعليماتهم من صوفيا واللي رياستهم موجودة بصوفيا واللي قبل كده كانوا بياخدوا تعليماتهم من روما ، وقبل كده بياخدوا تعليماتهم من فرنسا ، وأيام الحرب من انجلترا . وانا أعرف ناس كتير منهم ... والله اذا كان فيه ناس ماركسيين ما بيـــاخدوش تعليمات من بره ، مش ممكن حناخد ضدهم اجراءات ... بل احنا بنقول ان اشتراكيتنا غير الشيوعية . لكن سايبين كثير شيوعيين في البلد ، وفيه متشيعين كثير وفيه ماركسيين كثير . كل واحد بيتكلم على كيفه مفيش منه خطورة طالما ما بياخدش اوامر من بره ، من دولة اجنبية ...

تـكلم عبد الناصر ثلاث مرات رداً على خالد محمد خالد الذي لم يحمل على النظام بل طالب بتطويره نحو الديموقراطية واعلان الحريات في ظله . ومما قاله خالد : ليس من صالح احد ابداً ان يسلح الشعب في فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة . ابداً ، يجب ان نسلحه بطبيعته الطيبة ، اليقظة ، طبيعة الوفاء والحب ، وهو شعب ذكي وقوي لا يهزم .

وقال موجهاً كلامه للرئيس : لا يجـــد خصومك وخصومنا سوى حجة واحدة : يقولون أين البرلمان ؟ أين الدستور؟ أين المعارضة؟ اني اريد ان نجيبهم على هذا السؤال . يجب ان نستكمل في ظل رعايتك حريتنا السياسية [1] .

وبهت اعضاء اللجنة دون ان يستطيعوا تجنب السؤال ، وكان خالد محمد خالد قد تـكلم يوم الافتتاح قائلاً : الآن وقد مضى عشر سنوات على الثورة ،

---

١ ـ الأهرام ، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦١ . النصوص الـكاملة لأعمال المؤتمر التحضيري ، جمعت في كتاب الطريق إلى الديمقراطية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ؛ والنقاش المذكور يقع في ص ١٩١ - ١١٥ ، ٢٦٢ - ٨٠ .

حاول فتحي غانم تصوير خالد محمد خالد بصورة « مثالي مسكين » ، وذلك في دفاع عن أحلام خالد ومعارضة في تطبيق الأحلام. صباح الخير ، عدد ٣٠٩ ، ٧ تشرين الثاني ١٩٦١ .

فان واجبنا ان نرد كل الحريات الى الأمــة فوراً ودون تباطؤ [١] . ولكن المناقشات الشكلية طغت على المسألة المطروحة . وفي ٦ كانون الاول ، طالب نقيب المحامين نفسه ، الاستاذ مصطفى البرادعي ، بتأسيس حزب للمعارضة ، لأن الأحزاب تعمل لصالح الوطن والأمة ، وأضاف قائلاً ان هذا هو معنى الحرية ، كما يعرفها كل عربي [٢] .

ولكن باستطاعة المراقب ان يطلع على نوايا الحكام [٣] من خــلال اعمال اللجنة الفرعية رقم ١ الموكلــة بوضع الصيغة النهائية للبنود المتعلقة بإنتخاب المؤتمر [٤] ، فأخذت ثماني فئات بعــين الاعتبار ، فئات تمثل « القوى الحقيقية الأساسية للشعب » ، القوى المجتمعة في منظمات خاصة بكل منها [٥] .

ان دراسة مفصلة لهذه القوى وللتمثيل الذي انيط بها تلقي ضوءاً على نظرة الحكم العسكري للإطارات التي ينوي ان يقيمها .

---

١ ـ الأهرام ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦١ .

٢ ـ الطريق .. ، ص ٢٦٢ ـ ٤ .

٣ ـ حول النظرات المختلفة إلى عمل الهيئة التحضيرية ، راجع أحمد بهاء الدين ، هذه الدنيا ، أخبار اليوم ، ٢٣ كانون الأول ١٩٦١ .

٤ ـ هذه لائحة أعضاء هـذه اللجنة الفرعية : د . أحمد السعيد درويش ، الشيخ أحمــد الشراباصي ، أحمد بهاء الدين ، د . حمدي الحكيم ، د . جابر جــاد ، د . جمال الدين سعيد ، حسن همـام ، د . رفعت المحجوب ، عبد المجيد عامر ، كمال الحناوي ، د . لطفي ابو النصر ، فتحي فودة ، د . لبيب شقير ، محمد فؤاد جلال ، السيدة مفيدة عبد الرحمن ، يوسف مرقص حنا ، السيدة كريمة السعيد ، حسين محمود ، عبد الرحيم عز الدين ، محمد عزت قطب ، حلمي السعيد ، (الأهرام ، ٧ كانون الاول ١٩٦١) . انتخبت خمس لجان فرعية مختصة لمختلف الفئات الإجتماعية : الرأسمالية الوطنية (المقرر : د . جمال سعيد) ، العمال (خالد فوزي) ، الفلاحون (د . عثمان خليل عثمان) ، الجامعيون والطلبة (د . لبيب شقير) ، المهن الحرة ، الموظفون ، النساء (د . حسين خلاف) . راجع .A. K ، ٢٠ كانون الاول ١٩٦١ .

٥ ـ اتجه الإهتمام نحو البحث عن النماذج الأجنبية لهذا التركيب السياسي « للقوى الشعبية » . لنتذكر ان جمال عبد الناصر ، في ١٩٤٥/٤٧ ، كان يتردد على أصدقائه الماركسيين ، قطاع

درست كل فئة من زوايا متعددة ، أهمها « عدد الأعضاء المسجلين في منظمات » ، و « مدى مساهمة القوى التابعة للمنظمات في الدخل القومي » ، وقورنت العلاقة بين هذين العاملين بالأهمية الديمغرافية ، مما يسمح بالحصول على نسبة عادلة — صححت وفقاً لمقاييس سياسية — لمندوبي المؤتمر العتيد . هذه هي تفاصيل الحساب ونتيجته :

١ ـ الفلاحون : ٣،٢ مليوناً ، بينهم ١،١٥٤،٣٣٢ من المسجلين في منظمات (العلاقة بين هذين الرقمين تعطي « وزناً ديمغرافياً » بنسبة ٤٤،٣ ٪ ، و ٧٧٣ مليوناً كمساهمة في الدخل القومي الذي قدر بـ ٦٥٠ مليوناً ، والعلاقة بين هاتين المجموعتين من العوامل تعطي لهذه الفئة ٣٥،٤ ٪ من الأهمية الإجتماعية التي قـــدرت بـ ١٠٠ . وخفضت هذه النسبة إلى ٢٥ ٪ ، وحدد عدد المندوبين بـ ٣٧٥ بينهم ٨٠ عضواً من تعاونيات الإصلاح الزراعي، و ٢٦٥ عضواً من التعاونيات الزراعية ، و ٧ أعضاء من النقابات الزراعية ، و ١٥ عاملاً زراعياً من القطاع الحكومي ، و ٨ أعضاء من جمعيـات صيادي السمك .

٢ ـ العمال : ١،٦ مليوناً بينهم ٤٦٦،٣٢٨ منظماً (١٧،٩ ٪) ، ٢٠٠ مليون من الجنيهات (٣٠،٨ ٪) كمساهمة في الدخل ، وخفضت النسبة الفعليـــة من ٢٤،٤ ٪ إلى ٢٠ ٪ . أعطي العمال ٣٠٠ مندوب بينهم ١٢٠ مندوباً عن القطاع الصناعي (٥١٨،٠٠٠ عامل) ، و ٢٦ عن القطاع التجاري (١٢٥،٠٠٠ أجير) ، و ٤٦ عن قطـــاع الخدمات (٣٢٥،٠٠٠ أجير) ، و ٩٠ عن قطاع العمال الحكوميين (٣٢٩،٠٠٠ أجير) .

٣ ـ الرأسمالية الوطنية : ٦٠٠،٠٠٠ شخص ، بينهم ٢٧٦،٨٢٤ منظماً (١٠،٦ ٪)، ٥٦،٢ مليوناً (٨،٧ ٪) كمساهمة في الدخل ، النسبة الفعلية ٩،٧ ٪ أصبحت ١٠ ٪ . ومثلوا بـ ١٥٠ مندوباً كما يلي : ٧٥ ممثلاً عن للصناعة ، و ٧٥ عن التجـارة .

٤ ـ أعضاء النقابات المهنية : ١٧٢،٩٢٦ شخصاً جميعهم منظمون (٦،٦ ٪) ، ١٤٣،٢ مليوناً (٢٢ ٪) مساهمة في الدخل ؛ النسبة الفعلية ، ١٤،٣ ٪ ، رفعت إلى ١٥ ٪ ؛ مثلت المهن الحرة بـ ٢٢٥ مندوباً لم يحدد توزيعهم .

« الجيش » ، من المنظمتين الشيوعيتين إيسكرا والحركة المصرية للتحرر الوطني (اللتين انصهرتا في الحركة الديمقراطية ، عام ١٩٤٧) ، وهي الفترة التي بنت فيها فكرة « مصر الإقطاعية » تلك الفكرة الخاطئة المعروفة بنظرية «حزب القوة الوطنية والديمقراطية»، وهو عبارة عن تحالف القطاعات المستقلة التي تمثل مختلف الفئات الإجتماعية . ومكافحة هذه الأفـكار أدت إلى تفكك الحركة الديموقراطية ، وتمصير القيـادة والإنضمام التام إلى فكرة الحزب الشيوعي كحزب الطبقة العاملة . من الممكن ان يكون عبد الناصر قد تذكر هذه الخلافات ، وان يكون قد اختار الحل المؤدي إلى الحد من الصراع الطبقي لصالح البروليتاريا .

٥ ـ موظفون غير نقابيين : ٧٠٠،٠٠٠ ، بينهم ١٩٤،٠٠٠ منظم (٧،٥ . ٠) ، ٧١،٣ مليوناً (١٠،٩ ./·) كمساهمة في الدخل ، خفضت النسبة الفعلية من ٩،٢ ./· إلى ٩ ./· . ومثل الموظفون بـ ١٣٥ مندوباً بينهم ١٠٠ مندوب من غير النقابيين .

٦ ـ سلك الجامعات التعليمي : ٧٠٠٠ جميعهم منظمون (٠،٠٤ ./·) ٦،٣ ملايين (١ ./·) كمساهمة في الدخل ، زيدت النسبة الفعلية وهي ٠،٠٧ ./· عشرة أضعاف فأصبحت ٧ ./· . ومثل اساتذة الجامعات ١٠٥ مندوبين ، بينهم ١١ مندوباً عن هيئات الأبحاث (٤ من المركز الوطني للأبحاث العلمية) ، و ٤ عن الأزهر ، و ٢٧ عن جامعة القاهرة ، و ١٨ عن جامعة عين شمس ، و ١٧ عن جامعة الاسكندرية ، و ٦ عن جامعة اسيوط ، و ٢٢ عن المعاهد العليا .

٧ ـ الطلاب : ٣٠٥،٠٠٠ ، جميعهم منظمون (١١،٧ ./·) ، لا يساهمون مطلقاً في الدخل القومي ، ولكن أهميتهم في المجتمع قدرت بـ ٧ ٪ ، ومثلهم ١٠٥ مندوبين بينهم ٤ عن الأزهر ، و ٢٠ عن القاهرة ، و ١٥ عن عين شمس ، و ١٤ عن الإسكندرية ، و ٤ عن أسيوط ، و ١٣ عن المعاهد العليا .

٨ ـ النساء : ٦،٥ ملايين بينهن ٢٥،٤٥٦ منظمة (١ ٪) ؛ ليس ثمة من رقم حول مساهمتهن في الدخل القومي . والنساء العاملات كن قد دخلن في حساب مختلف القطاعات (العمال، الفلاحون الخ ..) . قدرت أهميتهن الاجتماعية بـ ٧ ٪ ، وأعطين ١٠٥ مندوبات : ٦٣ عن المهن الحرة (منهن ٣٤ عن التعليم) ، و ٥ فنانات ، و ١٠ عاملات ، و ٢١ عن الحركة النسائية والتعاونيات ، و ٦ عن الجمعيات النسائية (١) .

امـا النقطة الخطيرة في التصنيف فهي « العزل » السياسي الذي قرره النظام . فالمعزول يحرم من ممارسة الحقوق السياسية المعترف بها لمجموع الشعب، ويبعد عن كل مشاركة في ايـة منظمة سياسية ، سواء في القاعدة او في قيادة المنظمة السياسية او المنظمات الاشتراكية التابعة لهـا ، كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والرابطات المهنية . وتميز اللجنة الفرعية فئتين « العزل

---

١ ـ أنجز هذا البحث بالإعتماد على الجداول والإحصاءات الواردة في « الطريق» .. ص ٥٩٢ و ٧٢٧ ـ ٣٠ ، تعطي الأهرام النتائج النهائية ، على الشكل التالي : نقابات المهن الحرة والموظفون النساء : ٤٦١ ، الفلاحون: ٢٧٩ ، العمال: ٣٠٠ ، الجامعيون والطلاب ، ٢١٠، الرأسماليون الوطنيون ، ١٥٠ (عدد ٢٥ شباط ١٩٦٢) .

الذي يطال أعـــداء ثورة الشعب الاشتراكية ، والعزل الذي يقضي بابعاد كل شخص تتناقض مصالحه مـــع مصالح عامة الشعب ، خلال المرحلة الحالية من البناء الاشتراكي .. ويشمل العزل بشكل خاص : الملاك الزراعيون الذين لحقهم الاصلاح الزراعي في ١٩٥٢ و١٩٦١ ، الاشخاص الذين شملتهم اجراءات التأميم عام ١٩٦٠ و١٩٦١ ، اعداء الثورة الذين حجزوا او سجنوا نهاية ١٩٦١ ، كل شخص حاول استمالة الرأي العام لصالح الفساد السياسي ، كل شخص حاول استغلال وضعه في الهيئات العامة او الخاصة ليحقق ربحـــاً خاصاً او ليهدم المباديء التي بنيت عليها هذه الهيئات [١] .

وعبثاً حاول خالد محمد خالد مهاجمة الناحية التعسفية من قرار العزل الذي سيستغل لضرب كثيرين من الأبرياء ؛ بل انـــه لم ينجح في ادخال فقرة تقضي بإعتبار مفعول هذا الاجراء سارياً بالنسبة لانتخابات المؤتمر فحسب [٢] .

وفي ٢١ أيار ١٩٦٢ ، أمام ١٧٥٠ مندوباً للمؤتمر القومي للقوى الشعبية ، اجتمعوا في قاعـــة الأعياد بجامعة القاهرة ، تلا الرئيس جمال عبد الناصر ، خلال ست ساعات ، نص « الميثاق الوطني » ..

---

١ ـ النص الكامل لتقرير اللجنة الفرعية . في « الطريق » ... ص ٥٨٦ - ٩ .

٢ ـ يجد القارىء كلمة عائشة عبد الرحمن ، اي بنت الشاطىء استاذة الأدب العربي في جامعة عين شمس ، تطالب بـ « سجن المعزولين في المخيمات » وتنعي على الوزير زكريا محي الدين عدم انتباهه إلى ذلك قبل اليوم ...

القسم الثالث

البحث عن ايديولوجية وطنية

ان تكون طبقة ما أهلاً للسيطرة ، فهذا يعني انه من الممكن ، انطلاقاً من مصالحها الطبقية ومن وعيها الطبقي ، تنظيم المجتمع كله وفقاً لهذه المصالح . والمسألة التي تقرر ، في آخر الأمر ، مصير كل صراع طبقي ، هي الآتية : ما هي الطبقة التي تملك ، في الوقت المناسب ، هذه الطاقة وهذا الوعي الطبقي ؟

... مع الرأسمالية ، ومع اندثار بنيان الدولة وقيام مجتمع على قواعد محض اقتصادية ، يصل الوعي الطبقي إلى مرحلة يستطيع فيها ان يعي ذاته . اليوم ، ينعكس الصراع الإجتماعي في صراع إيديولوجي من أجل الوعي ، من أجل كشف الصفة الطبقية للمجتمع أو حجبها . ولكن إمكان هذا الصراع يؤذن بالتناقضات الجدلية وبالتفكك الداخلي للمجتمع الطبقي الخالص .

جورج لوكاش ـ « التاريخ والوعي الطبقي »



الفصل الأول

أزمة المثقّفين

اذا قلنا ان المثقفين يتعاونون مع المد الثوري منذ ٢٣ يوليو ، فاننا لا نصيب الهدف. واذا كان هناك من تعاون فانه نوع من الولاء السياسي الجامد . وليس دور المثقفين اساساً ان « يتعاونوا » مع الثورة ، بل ان يتفاعلوا معها وان « يتبنوا » قضيتها وان « يعطوها » من فكرهم نظريتها الانقلابية وان يضعوا ، انطلاقاً من أعماق ضميرهم ومعرفتهم ، عقيدتها الوثابة ، اي طريقها الى التحويل الجذري للمجتمع المصري .

ان الاسهام في مشاريع الدولة هو ولا شك جزء اساسي من دور المثقفين في خدمة التطوير الوطني ، ولكن العمل الثوري في المرحلة الحالية من النضال الشعبي ، وهي مرحلة تحضير الثورة والبدء في تنفيذها ، يستلزم اعادة بناء المجتمع والمشاركة في هذا البناء على اساس متين من المعرفة والتجربة والوعي .

بمثل هذه الالفاظ ، وبلسان محمد حسنين هيكل [1] ، ارادت السلطة ان

---

١ ـ « أزمة المثقفين (٢) » . « الاهرام ، ١٦ حزيران ١٩٦١ .

تحرج « الانتلجنتسيا » المصرية ، تسع سنوات بعد الانقلاب . وهذا الاحراج هو في الواقع اعتراف بالفشل . فعلى الرغم من اعلان الجمهورية وتحقيق الاصلاح الزراعي والانتصار في معركة السويس وتوطيد الاستقلال ، مـــا تزال قضية النخبة المفكرة بدون حل . صحيح ان المثقفين – وهم القوة الحية القادرة على الخلق والتجديد وبث الروم الوطنية ، وذلك منذ عام ١٨٨٢ – يحتلون اليوم جزءاً غير قليل من المناصب ، ويضعون بعض النصوص التي لا بد من نشرها ، واحياناً ينجحون في الحصول على الترقيات . انما الشيء الذي يرفضون اعطاءه للسلطة هو قلبهم ، وبالتالي افكارهم . ولا شك في ان هذه النخبة التي لم تبخل باية تضحية ولم تتردد في اتخاذ او دعم ايـــة مبادرة بناءة ، هذه الفئة الجريحة التي حطمت السجون نواتهـــا الخصبة وذاقت شق الوان التعذيب والاذلال ، هذه الثروة التي تملكها مصر اكثر من اي بـــلد عربي آخر ، لا يستطيع النظام ان يقوم باي عمل ايجابي وثابت بمعزل عنها .

يجب اذاً التخلص من هذا الجمود في الولاء السياسي ، وهذا الرفض للطاعة الإيديولوجية ، وهذه الارادة في الابتعاد عن مخطط « فلسفة الثورة » . هذا ما ستحاوله اسرة « الأهرام » المؤلفة من شبـــاب ملتفين حول رائدهم محمد حسنين هيكل . ومن ١٢ آذار حتى ١٤ تموز ١٩٦١ ، جرى أضخم نقـــاش طرحه النظام العسكري منذ ١٩٥٢ [1] .

بدأت القضية بمجموعة من خمس مقـالات للطفي الخولي . فبعد ان أعطى تعريفاً خاطئاً للمثقفين [2] ، أنحى الخولي باللائمة على الاتجـاه الخاطىء الذي

---

١ ـ جمعت المقالات والوثائق في كتاب بإمضاء هيكل ، « ازمة المثقفين »، القاهرة ، ١٩٦١؛ يقول هيكل انه تلقى ٥٠,٠٠٠ رسالة من القراء حول المناقشة (الاهرام ، ٢١ تموز ١٩٦١).

٢ ـ « طبيعتهم مزدوجة : من جهة ، هم يشكلون وحدة ، لعملهم الفكري المشترك ، ومن جهة ثانية ، وبنفس الوقت ، يتنافسون فعلياً لإختلاف وضعهم الإجتماعي ، (الاهرام ، ١٢ آذار عام ١٩٦١) . ولكن ذلك ينطبق على المقاولين الرأسماليين ، والمسؤولين السياسيين إلخ.. ليس جوهر القضية هنا. وقد ميزنا في دراستنا، عام ١٩٥٨ ،«المثقفون والثقافة»، التي نشرتها «المساء»

يحاول سجن الثقافة العربية تحت عمامة الشريعة الاسلامية . وأشار الى دور الرواد ، منذ ان فرضت الحملة الفرنسية على عمر مكرم ورفـاقه من الأزهر « الذهاب الى الشعب » ، واظهر تعدد تيارات الانتلجنتسيا خلال فترة مـا بـين الحربين ، ولاحظ ان التحليلات التي تنـاولت الثورة كانت متناقضة ومتعثرة ، هذه الثورة التي اقامت نظام حكم سياسي مستقل عن مصـالح القوى والطبقات الاجتماعية . وانتهى الى القول ان الازمـة هي اولاً أزمة « خلق » – والخلق لا يمكن ان يتم خارج حرية النقد والحق في الخطأ – وهي ثانياً أزمة « تعمق » ، اي استكشاف جذري لتراث الوطن وواقعه ، وهي ثالثاً أزمة « منهج » لتوضيح النقاط الأساسية التالية : وحدة شعبنا العربي في كفاحه القومي ؛ رسم الطريق الذي ينبغي اتباعه لبنـاء اقتصاد وطني على اساس اشتراكي ؛ تعميق مفهوم الديموقراطية من ناحيتي الشكل والمضمون ، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف البلاد الخاصة ؛ تحرير طاقة الابداع الفكري والفني لاثراء التراث الوطني والتراث الانساني . اما السؤال لمعرفة السبب الذي جعل الانتلجنتسيا المصرية – بعد ان كانت دومـاً في الطليعة على الصعيدين السياسي والعقائدي حتى عام ١٩٥٢ – تقف حذرة في اعوام ١٩٥٦ – ٥٨ ، ثم تفجر الأزمة التي تقلق النظام اليوم ، أما هذا السؤال فان الكاتب ، الذي كان محامياً ماركسي النزعة حتى دخوله السجن (١٩٥٩) ، ثم انضم الى العهد واصبح محرر الصفحة النظرية في « الأهرام » ، لا يجيب عليه .

وقد أجاب على السؤال آخرون . بأشكال شتى لا تخلو غالباً من الدقـة . أبرز الدكتور عبـد الرازق حسن [1] تشعّب الأنتلجنتسيا عقب التغييرات الإقتصادية والإجتماعية التي حصلت من جـراء الحربين العالميتين ، وخاصة

ميزنا بين « المثقفين » الذين يعطون الثقافة ، و « المثقفين » الذين يستهلكون هذه الثقافة ، وذلك في خط « غرامشي » .

١ – حالياً رئيس قسم الابحاث في البنك الصناعي ، ومؤلف عدة كتب ، لا سيما « أزمتنا الاقتصادية » (القاهرة ، عام ١٩٥٦) . كان يساهم في تحرير (المساء) .

الأخيرة ، فأنضم فريق منها إلى البورجوازية الثرية ، ورفض فريق آخر ضئيل العدد ، الإنصياع ؛ امـــا الفريق الثالث فبقي يتأرجح ، لا يرتاح إلى قرار . ولاحظ الكاتب إن الأزمة التي يجتازها المثقفون العرب هي ازمـــة ثقة : ثقة بأنفسهم ، وثقة بالمجتمع الذي يعيشون فيه ، لماذا ؟ لا جواب على هذا السؤال .

ويذهب الدكتور عبد الملك عوده [1] الى ابعد من ذلك فيقول إن عـــدد المثقفين في البلدان المتخلفة محدود ، بينما عدد الوظائف مرتفع ، بمعاش ملحوظ ومركز إجتماعي مرموق ، فينتج عن ذلـك مناخ خاص هو مزيج من الخوف وروح المغامرة ، من الصراع واللامبالاة ، من الشعور بالمسؤوليـة والانتهازية ؛ هذا المناخ الذي يجمع المتناقضات ، ويدفع الى اليأس والهرب ، تعبر عنه الكلمة الشعبية المعروفة : « ما فيش فايده » . ويمـيز الدكتور عوده ثلاثة عوامل للازمـة ، هي : « الانعزال » و « الإنطواء على النفس » ، و « التشتت » . هـــذه العوامل اشتدت بعد ١٩٤٥ ؛ فاشتدت الإنحرافات نحو أقصى اليمين وأقصى اليسار ؛ وظهور هذه القطاعات المنحرفة على صعيد الفكر والإيمان والتنظيم ، سمح لهـا بالسيطرة على الشباب المثقف الصاعد . في هذه الحقبة ، كان إنقسام الحلفاء إلى معسكرين عالميين ، وتصدع الإستعمار في آسيا الذي صحبه أشتداد حركة التحرير الوطني في العالم ، وأخيراً حرب فلسطين وفضح تأكل البنيان العربي الرجعي ، كان كل ذلـك عوامل اسهمت في عملية خلق الأزمة .

هنا دخـــل المعركة عدد من « الكبار » ولكن طرحهم للمشكلة تبدى متخلفاً : قام عباس العقاد، عميد مفكري اليمين التقليدي والاسلامي، « يتهم » المثقف العصري بالتفكير دائماً بمـا يحسبه حقه ، ونادراً بما عليه [2]. واعرب الفيلسوف التطوري إسماعيل مظهر عن اسفه لكون الأنتلجنتسيا قـد ابتعدت

---

١ - استاذ مساعد في كلية العلوم الاقتصادية والسياسية الجديدة ، مؤلف عدة كتب مهمة .
٢ - ورد في (الاهرام) ، ٣١ أيار عام ١٩٦١ .

عن القيم الروحية . وهاجم عالم المنطق المتأمرك ، زكي نجيب محمود ، على النداء الذي أُطلق قبل أوانه ، فلم يحمل معه إلا الخيبة . اما والمفكر الوحيد الذي وضع إصبعه على جوهر المشكلة ، اي مفهوم الثقافة ، فهو حسين فوزي اذ لاحظ ان المظاهر المادية للحضارة كانت طاغية حتى الآن على القيم الفكرية والروحية في وادي النيل . واضاف بقوله : نحن عاجزون عن بـذل الجهد الضروري للإستفادة من قيم الحضارة المعاصرة ، بينما يعجز الرجعيون عن الاستغناء عن الوسائل والأجهزة المادية التي تؤمنها لهم هذه الحضارة نفسها ..

هل سيضيع النقاش في مسالك الفلسفة الوعرة ، وهي امـاكن تقف السلطة فيهـا موقف المستضعف ؟ الحقيقة ان ازمة المثقفين تصيب العمل السياسي للنظام العسكري في الصميم . لذلك نرى محمد حسنين هيكل يتدخل في النقاش لتركيز الموضوع ، فيقول : هناك في الواقع ثلاث أزمات . قامت الأزمة الأولى حول المطالبة بعودة الجيش الى ثكناته في أعقاب تصديه لتنفيذ ثورة ٢٣ يوليو . وقامت الأزمة الثانية حول المطالبـة بعودة الحياة النيابية والأحزاب السياسية . وقامت الأزمة الثالثة حول مـا اسموه في ذلك الحين المفاضلة بين « اهل الثقة » و « أهل الخبرة » ، وتركزت هذه الأزمة في الواقع حول تعيين بعض العسكريين في عدد من الشركات والهيئـات والمؤسسات ، وفي وظائف يبدو انها فنية بحت لا تحتمل غير الاخصائيين في أعمالها .

هذه الأزمات الثلاث إنما هي وجوه ثلاثة لأزمة واحدة ؛ أزمة نتجت عن تطهير الاطارات الاقتصـادية والسياسية والثقـافية من مختلف العناصر البورجوازية وعناصر اليسار ، وذلك بغية تسليم الأعمال للاطارات المتحدرة مباشرة من الجهاز . واستناداً الى هذا التعليل ، يخلص هيكل الى القول بان ازمة المثقفين هي تعبير عن فشلهم في الحياة .

ليس هذا بالطبـع رأي المثقفين ، بل انه بعيد كل البعد عنه .

اجتمعت ندوة أولى لمناقشة الموضوع في ٨ حزيران . فبـدأت بتحليل

مفهوم « المثقف» تحليلاً اتجه نحو مسألة قطاع الثقافة الخلاقة ، اي القطاع الذي يرفض الدخول في المخطط . اوضح الدكتور لويس عوض[1] ان المثقفين هم الفئة المتعلمة التي كانت تقوم بدور قيادي عن طريق التأليف والكتابة في الصحف، او التدريس في الجامعة ، يضاف اليها جميع الذين يتجاوبون معها من القراء او الطلاب او غيرهم من المواطنين الذين يهتمون بالأمور الفكرية . وأضاف محللاً وضع المثقفين في البلدان المتخلفة بقوله ان معظم الذين يلعبون دوراً ثقافياً في مصر وغيرها من البلدان النامية لم يصلوا بعد الى درجة الخلق والابداع ، ولا نجد بينهم مفكرين من عيار جان بول سارتر او برتراند راسل مثلاً ..

وتعاقب على الكلام كل من كلوفيس مقصود [2] ؛ عبد الرازق حسن ؛ عبد الملك عوده . وكان اكثر المناظرين وضوحاً هو الدكتور مجدي وهبه [3] الذي اوضح إن المثقف هو اولاً المتعلم ، وثانياً الشخص الذي يستعمل ثقافته

---

١ ـ استاذ الادب الانكليزي في جامعة القاهرة ، حتى عام ١٩٥٤ ، ملحق بهيئة الامم ، وأحد كبار المثقفين في مصر المعاصرة ، مؤلف كتب أدبية وفلسفية : « بلدتولاند وقصائد أخرى عام ١٩٤٧ .

في الادب الانكليزي الحديث عام ١٩٥٠ . Studies in literature (1951).

The alchemist in english literature (1951).

The essential Prometheus (1953).

المسرح المصري (١٩٥٥) ،« دراساته في أدبنا الحديث» (١٩٦١)،« المؤثرات الاجنبية في الادب العربي الحديث» (١٩٦٢) الراهب (١٩٦٢) الخ.. بعد حملة اضطهاد عام١٩٥٩ اسهم فيتحرير « الجمهورية»، ثم (الاهرام)، وأصبح مديراً مشاركاً في مشروع الموسوعة العربية.

٢ ـ أحد المفكرين النظريين للقومية العربية ، مؤلف عدة كتب، لا سيا (نحن والاشتراكية) بيروت عام ١٩٥٧ (وأزمه اليسار العربي) ، بيروت عام ١٩٦٠ حالياً يمثل الجامعة العربية في الهند .

٣ ـ استاذ مساعد للأدب الانكليزي في جامعة القاهرة ، مؤلف عدة كتب باللغة الانكليزية ، يساهم في « الاهرام » وفي « الاهرام الاقتصادي » .

اداة في نشاطه وعلاقاته الاجتماعية ، وثالثـــاً هو من يتقبل ثقافة الغير تقبلاً واعياً .

وإستمرت المناقشة دون ان تتعدى النطاق الفلسفي ، فعالج كلوفيس مقصود بدقة مختلف درجات « الإزدواجية الثقافية » بـــين النزعة الاسلامية الهادفة لاحياء فكرة الاسلام باعتبارها عنصراً مكوّناً للشخصية ، وبين النزعة الهادفة الى انتقاء ما هو خصب في الحضارة الغربية ، او بين نوع من الارتباط بالفكر الاشتراكي – الماركسي او الفابي وبين رابطة قومية رومامنتيكية إنفعالية تعتبر ان كل شيء وكل ثقافة وكل فكر مصدره الوجود القومي .

وتبسط لويس عوض ، في مقال ثان ، في مفهوم الثقافة ، وذكر إن أزمـة المثقفين هي في الواقع أزمتان : أزمة طويلة الأمد تتعلق بمفهوم الحضارة وماهية الانسان المصري في القرن العشرين تبعاً لماضيه ولما يبتغيه في المستقبل ؛ وازمة مباشرة تتعلق بالتأثير المتبادل ، القائم او المفقود ، بين المثقفين والثورة . يعتبر الدكتور عوض ان الأزمة الأولى هي التي تحرك المناقشات ، لأنهـــا تتضمن المشكلة الحقيقية التي على كل مثقف في البلاد ان يواجهها . وكان طبيعياً ان يحاول لطفي الخولي ، وهو الواعي لتنبيهات هيكل المتكررة ، تجنب هـذه الأفكار ، متعللاً بسرعة التطور وبتكييف آلي للفكر في البيئـة الاجتماعية ، وذلك للحد من خطورة المنحدر الذي فتحته المناقشة [1] .

وعالج مجدي وهبه أزمة الثقة في ست نقاط : عـــدم إشتراك المثقفين في حركة الجيش في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ؛ الشعور بالفشل ؛ الانطواء على النفس ، أي « عودة المثقفين إلى ثكناتهم الثقافية » ؛ خصائص الظاهرة المصريـــة نظراً لتقدمها النسبي على البلدان المستقلة حديثاً ، مما يثير خلافات بين مختلف قطاعات المجتمع المصري ومختلف الفئات المثقفة ، بيـــنما يشكل المثقفون في افريقيا السوداء ، مثلاً ، « طليعة جهاز الدولة الجديد » ؛ فقر المثقفين المصريين المادي ،

---

١ ـ « الاهرام » ، ١٠ حزيران عام ١٩٦١ .

وهم من أصل بورجوازي صغير ، مما يدفعهم للظهور بمظهر الدعاة لنظام الحكم بدلاً من ان يكونوا ناقديه ؛ وأخيراً « الحيرة في حقل الحضارة » ، وهي ناتجة عــن تقليد النماذج الأجنبية ، حتى ان الوفديين والأخوان المسلمين والشيوعيين عجزوا عن تقديم « نظرية او فلسفة ثورية للمجتمع » . وختم قوله بالدفاع عن حرية الفكر مؤكداً ان المثقف يشعر بان الحق مع عبد الناصر اجمالاً ، ولكنه في الوقت نفسه يريد ان ينتقد بعض التصرفات ، فلا يستطيع .. وهــذا يخلق تناقضاً في نفسية المثقف العربي يجعله في حالة تمزق داخلي ، وبالتالي غير منتج.

وفي ١٢ و ١٣ حزيران ، جرت مقارنة بين الآراء التي تنكر على المثقفين كل جهد في دراسة مشاكل المجتمع والمصير المصري قبــل عام ١٩٦١ ، وبين الآراء التي تشدد على منجزات المثقفين حتى ذلك التــاريخ ، وضرورة اعادة اعتبارهم . وهذا ما حاوله عبد الرزاق حسن وبنوع خاص لويس عوض الذي قال ، عن حق ، ان ثورة ٢٣ يوليو كانت موجودة بكاملها من حيث الطاقة قبل ١٩٥٢ ، وإلا كان من المستحيل ان تحدث . وهــذا الرأي يحطم خرافة الخلق من العدم التي يتمسك بها العسكريون .

وفي ١٦ حزيران أطلق هيكل تحذيره الذي لخصناه في مطلع هذا الفصل والذي يعلن فيــه ان دور الانتلجنتسيا هو اعطــاء النظام العسكري الإيديولوجية التي يحتاج اليها . ودخل الحلبة ايضــاً الماجور صلاح دسوقي ، محافظ القاهرة ومقرر لجنة التربية الوطنية ، ليؤكد انه ليس هناك ازمة . وهاجم الماجور بعنف بالغ « مثقفي الاقطاع والرجعية والأحزاب السياسية » الذين كانوا دوماً ، على حد تعبيره ، اشد المعارضين للنظام واقسى الرافضين لرأي الغير . واقترح ثلاث نقاط كبديل عن كل ما قيل حتى الآن : ان المثقفين ليسوا فئة اجتماعية معينة ولا طبقة ، بل كانت مواقفهم دائمــاً ترتبط بمصالح الفئات والطبقات التي ينتسبون اليها ؛ ان ثورة الجيش في ٢٣ يوليو هي في جوهرها ثورة مثقفين . فالمثقفون الذين وقفوا مع طبقاتهم في صف الثورة هم اكثر عدداً وأعظم قوة من الفلول التي وقفت مع الأعداء . والأزمة التي

نشبت لم تكن بين قوة الدفع الثوري وبين المثقفين ، بـــل كانت بينها وبين مجموعة من « محترفي » الثقافة ..

وهكذا ، بعد ان أكد ان الضباط هم المثقفون ، هاجم حاكم القاهرة الشيوعيين ، في مقاله الثاني ، بتاريخ ٢٤ حزيران . ومما قاله ان حركة الاخوان المسلمين كانت ثمرة اجتهاد بعض المتعصبين ؛ اما حركة الشيوعيين فكانت ثمرة نشاط بعض العملاء .. فقد كان الرعيل الأول من مروجي الشيوعية في القاهرة من اليهود الصهيونيين .. وعندما ساير الشيوعيون الثورة ، كانوا يفكرون في اليوم الذي يستطيعون فيه الانقضاض عليها في غفلة منها . ولكن الاحداث كانت تكشفهم دائماً . وما من مرة اضطروا فيها ان يختاروا بين رغبة الشعب والتعليمات الواردة من الخارج ، الا واختاروا تعليمات موسكو ..

هذا ما أكده صلاح دسوقي دون ان يورد اي مثل او دليل .

الواقع ان الجو كان متأزماً ، عند انعقاد الندوة الثانية في ٢٤ حزيران ، لدرجة كان يكفي معها وقوع حادث بسيط لإثارة ردود فعل تحركها الضغينة. وتكلم الاساتذة حسين خلاف ، وأحمد زكي صالح ورشدي سعيد ، فلم يأتوا بشيء جديد . وبعد دفاع مجدي وهبـــة المعتدل عن الحرية ، طلب عبد الرازق حسن ألا يتعرض أحد للاتجاهات الفكرية القائمة في بعض الفئـــات بقصد إبعادها نهائياً عن الاشتراك في القضايا العامة ، مما قد يؤدي الى إلحاق الضرر بالجميع . وانتهز محمد الخفيف الفرصة ليعترف بفضل الابحاث النظرية التي قام بها اليساريون . ثم شدد على ضرورة تكريس حرية الفكر والتعبير .

أخيراً ، ولكي لا يفوته الركب ، نبّه لطفي الخولي إلى أن مشكلة حريـــة التعبير ما زالت مطروحة على المجتمع المصري ، إذ انها لم تحل حتى اليوم بشكل واقعي ولصالح التطور .

اذن أن القضية المطروحة مباشرة وبصورة دائمة هي قضية الحريات العامة والديمقراطية . هذا مـــا تنطوي عليه الجولات الفكرية الخجولة والمتعددة التي

قام بها المثقفون المذكورون ، وأكثرهم اعضاء بارزون في اليسار القديم (الشيوعي ، الماركسي او القريب من الماركسية) خلال سنوات ١٩٤٥ – ١٩٥٩ . ومن مقالي صلاح الدسوقي وسلسلة مقالات هيكل ، الناطق بلسان الرئيس وصديقه ، يُفهم ان العلاقات بين القيادة العسكرية وبين الماركسيين تحتل متن النقاش ، وان عطاء الماركسيين كان ، حتى في نظر اعدائهم أنفسهم ، خصباً كل الخصب . وبتعبير آخر ، من المحال ان تؤيد الأنتلجنتسيا العهد قبل ان تحل مشكلة العلاقات بين مجلس قيادة الثورة وبين اليسار الذي يعامل أقسى معاملة في مخيمات التجميع .

ماذا يقول هيكل ؟ يقول ان حركة الدفع الثوري هي حركتان في آنٍ واحد : حركة إيجابية للبحث عن طريق للتغيير الثوري ، وحركة سلبية لتخليص الثورة من عوامل الشد والجذب التي تحاول ابعادها عن اهدافها .. ومما زاد في صعوبة الحركة السلبية نشاط بعض العناصر المطالبة بالتغيير ، ولكنها لا تريده الا على نمط معين ، ومن هذه العناصر الشيوعيون على سبيل المثال ..

ماذا يقصد بذلك ؟ يقصد أساساً[١] منع اليسار الماركسي من التعبير ، باستقلال ، او حتى بالاتفاق مع النظام (كما حدث في فترة ازدهار « **المساء** » من عام ١٩٥٦ الى ١٩٥٨) عن امكانية قيام نظام يختلف عما يدعيه النظام العسكري ضرورة لا مفر عنها : إمكانية بناء مصر حديثة ، متيقظة بدون شك ، ولكن منفتحة على العالم ، تتفاعل بخصب مع التيارات الايجابية للثقافة المعاصرة ، وعلى اسس ديمقراطية تستطيع وحدها بناء الاشتراكية .

في هذا الوقت بالذات ، والنظام العسكري يصرح بحاجته الى ايديولوجية وإطارات ، يُدعى اليسار ، والحديد يكبله ، للحياة من جديد ، شرط ان يتخلى عن كل وجود مستقل ، وكل شخصية فذة وكل إرادة في ان يحقق نفسه .

---

١ - « ازمة المثقفين » (٤) ، « الاهرام » ، ٣٠ حزيران عام ١٩٦١ .

مما يسترعي الانتباه ، خلال سنوات ١٩٥٥ – ١٩٥٨ الفاصلة ، هو بروز الحاجة الى ايديولوجية على الصعيدين الرسمي والشعبي .

هذا لا يعني ان مصر ما قبل ١٩٥٢ كانت قد عاشت دون التطلع إلى بناء قاعدة فكرية تسمح لها بفهم الماضي وكل ما ينطوي عليه من مقومات حية في أعماق الضمائر والحياة اليومية ، وفهم الحاضر الذي هو مصب لتراث الماضي وتحفز للمستقبل ، كما تسمح لها بفهم المصير الذي تختـــاره بارادتها ووعيها واحلامها ، اذا جاز التعبير . ولكن يجدر الانتباه الى ان تطلع الحـكم إلى تبني إيديولوجية قومية لم يتضح إلا بعد ان تسلمت البورجوازية المصرية مقاليد السلطة ، إثر قضائها على الارستقراطية ، بالاتفـــاق مع الضباط الاحرار ، خلال السنوات الاولى من النظام ، حيث عملت على تغيير الأسس القـــانونية واعطاء مصر وجهاً رأسمالياً كاملاً ، متنبهاً للأشكال التقنية المتقدمة ولرأسمالية الدولة . في هذه الفترة برز تطلع الحـكم ، إذ ان عمل اليسار ، قبلاً ، كان قد وضع الايديولوجية في طليعة الاهتمامات المصرية . ولكن ، هذه المرة ، كانت الدولة والقوى الاقتصادية والسياسية السائدة هي المتجهة نحو التفكير والعقائد والخرافات .

من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، كان الضباط الأحرار في الميدان. ما هي إيديولوجيتهم؟ رسمياً لا شيء سوى الشعار المثلث « الاتحاد ، النظام ، العمل » . وقد كتب إحسان عبد القدوس في آذار ١٩٥٤ يقول ان مبادىء الثورة تتلخص كلها في كلمة واحدة ، وفي مفهوم مجرد: « الاصلاح ».. واذا كان لقادة الثورة مثل عليا وإيديولوجية ، فانها تتلخص في مثال أعلى واحد : « الجيش للشعب » . ولا مثل عليا ولا إيديولوجية سوى ذلك [١] . وفي الوقت نفسه ، تساءل فتحي رضوان ، اول وزراء الارشاد القومي ، ما هي سياسة مصر ، وقال ان هذا

---

١ - (روز اليوسف) ، عدد ١٣٤٤ ، ١٥ آذار عام ١٩٥٤ .

السؤال لم يحن بعد وقت الاجابة عليه ..»[٣] . هذان الرأيان ، من بين عشرات الآراء ، يظهران بوضوح فقدان كل فلسفة ، وحتى كل ارادة في تبني إيديولوجية قبل ان استتب الحكم للفريق العسكري ، بالتحالف مع البورجوازية الكبيرة العصرية ، عام ١٩٥٤ .

منذ ذلك الحين تعددت المظاهر : صدور « **فلسفة الثورة** » في نيسان ١٩٥٤ بتوقيع جمال عبد الناصر ؛ تأسيس المؤتمر الاسلامي (١٩٥٤) الذي سيرئسه أنور السادات لتسلم مقدرات القضية الاسلامية وإنتزاعها من ايدي الأخوان المسلمين ، الاشتراك في مؤتمر باندونج وإعلان الحياد الايجابي ١٩٥٥ ؛ نظرية « القومية العربية » (١٩٥٦ – ١٩٥٨) ؛ التخطيط و « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » (١٩٥٦ – ١٩٦٠) ، محاولة حل « أزمة المثقفين » وفرض إحتكار الدولة في الميدان الثاني (١٩٦١ / ٦٢) .

هذا من ناحية الدولة . اما « القطاع الخاص » للأنتلجنتسيا فقد كان مزدهراً خلال « مرحلة باندونغ » وقبل ان يطغي عليه التوجيه الرسمي .

ولكن الايديولوجية التي بدأت بالتكون ، منذ ١٩٥٦ ، ليست خلقاً من العدم كما يظن مفكرو النظام ، بل هي بعيدة كل البعد عن ذلك . ويمكن التأكيد ان ايديولوجية النظام العسكري إنما هي حصيلة احد إتجاهات الفكر المصري المعاصر الأساسية ، طبعتها الضرورة الاقتصادية والجغرافية التي نعرفها بطابعها ، كما طبعها الصراع العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية مع أفول الاستعمار .

---

١ ـ « الحياد حركة وجهاد » ، « روز اليوسف » ، عدد ١٣٣٤ ، ٥ ك٢ عام ١٩٥٤ . مهما كان الامر فإن الرئيس عبد الناصر يعترف بذلك بسهولة : « منذ تسع سنوات لم تكن لنا سياسة واضحة . كانت هناك ستة مبادىء أساسية – بينها القضاء على الاستعمار ، وعلى الاقطاعية وعلى استغلال رأس المال ، وتحقيق العدالة الاجتماعية – مبادىء وضعناها أمام أعيننا بصورة دائمة ؛ يوماً بعد يوم ، وشهراً بعد شهر ومن تجربتنا الوطنية اتخذنا القرارات التي تفتح الطريق لتحقيق هذه المبادىء » . (مقابلة على C. B. S. (الاهرام) ، ٢٦ آب ١٩٦١) .

ما هي ، إذاً ، عناصر الايديولوجية المصرية الأساسية (عناصر ايـة ايديولوجية عسكرية مصرية) عند تسلم السلطة ، عام ١٩٥٢ .

لوضوح التحليل ، يحسن التمييز بين العناصر المحلية والتأثيرات الأجنبية .

على الصعيد المحلي كانت مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[1] ، بفضل نهضتها الاقتصادية والثقافية واستقلالها النسبي ضمن الامبراطورية العثمانية ، كانت اكثر بـلاد الشرق الأوسط تطوراً وثقافة ، والملجاء الذي يحتمي فيه المفكرون والصحافيون والكتاب العرب ، السوريون واللبنانيون منهم بنوع خاص، مسيحيين كانوا او مسلمين متحررين ومضطهدين لمعتقداتهم في ولايات الشرق الضعيفة . وطوال القرن التاسع عشر ، ثم ، رغم الإحتلال البريطاني وسياسة كرومر ودنلوب الرامية لابقاء الجهل ، فإن التأثير الفرنسي اخصب التجديد الثقافي المصري ، وكوّنت البعثات الجامعية الى فرنسا أجيالاً من المثقفين الذين قـاموا بعملية البناء التحتي الثقافي المستقل ، على هامش التعليم التقليدي وحنبلية الأزهر . والأسماء الكبيرة في هذا المضمار عديدة ، ومنها معروف نسبياً في البلاد الأوروبية ، امثال علي باشا مبارك ، مؤسس شبكة التعليم الرسمي ، ومحمد قـدري باشا اكبر قانوني في عصره ، والدكتور محمد الباقـلي باشا ، وهو طبيب ماهر ، وعبدالله ابو السعودي الذي أسس عام ١٨٦٦ جريدة « وادي النيل » ، اول صحيفة مصرية (مـع العلم ان « الأهرام » ، للإخوين تقلا ، تأسست عام ١٨٧٥) .

في الثمانينات من القرن الماضي وبتأثير جمال الدين الأفغاني (١٨٣٧ — ١٨٩٧) الذي أيقظ الإسلام السياسي المعاصر ، تكونت حركة اصلاحيـة وانتشرت رويداً رويداً حتى بلغت اوجها في ظـل النظام العسكري . وكان الافغاني

---

١ ـ كتاب جمال الدين شيال ، « رفاعة رافع الطهطاوي » ، القاهرة ، عـام ١٩٥٨ ، يشكل بداية دراسة منظمة لهذا الرجل الذي طبع الحياة الثقافية المصرية بطابعه ، من محمد على حتى اسماعيل .

عام ١٨٨٤ منفياً يقيم في باريس ويصدر مجلة « العروة الوثقى » الناطقة بلسان تلك الحركة الهادفة الى تحقيق الوحدة الاسلامية . وكان يصحبه في المنفى ويعاونه باصدار المجلة تلميذه الشيخ محمد عبدو (١٨٤٩ ١٩٠٥) . وكان الإتجاه الإسلامي للحركة الوطنية وللنهضة الثقافية المصرية والعربية قد وجد في الشيخ محمد عبدو مفكره . وكان الهدف الذي يرمي اليه هو الخروج بالاسلام الاقطاعي إلى الحضارة الحديثة . وهذا العمل يتطلب الرجوع إلى الينابيع ، اي إلى القرآن ، وتطهير الإسلام من الادران القديمة التي تستهجنها الروح الحديثة وتنفر منها . وبعد القيام بهذه الخطوة ، يجب اعادة الاسلام الأصيل الى محله الاساسي في حياة الدول العربية والاسلامية وفي جميع الميادين الاجتماعية والسياسية والثقافية . واذن ، ليس ثمة فصل ممكن بين الدين والدولة ؛ بل يجب قياس الثقافة الشائعة ، الأوروبية الأصل ، بمقياس الاسلام الجديد . انها فكرة العودة إلى الينابيع والاستقلال الايديولوجي . على الصعيد الفلسفي ، الاسلام هو كلمة الفصل لأنه يتفق والحس السليم ؛ ويمكن فتح نافذة للتهوية ، كما يمكن افساح المجال للنقاش ، ولكن على العاقلين ان يحترموا تعليم الدين وتشريعه ، اللذين غالباً ما يتطرقان لمشاكل المجتمع . اما من الناحية السياسية ، فقد أسف محمد عبدو لعوامل التفرقة التي تضعف الاسلام ، وشارك على مضض في ثورة عرابي عام ١٨٨٢ ، ولكنه سعى للتفاهم مع اللورد كرومر الذي كان يدعمه ضد الخديوي عباس الثاني حليف الوطنيين آنذاك : فلتأمين تقدم الأمة ، يجب الاتكال على النخبة ، كما ينبغي التخلص ، إن على صعيد الفكر او العمل ، من امكانية الانفجار التي يمثلها إصطدام القوى المتباينة ، مع العلم ان الدين يسيطر على تركيب المجتمع وينفخ فيه القوة والتلاحم [١] .

---

١ ـ ثمة مراجع عديدة عن محمد عبدو . أهم الكتب الصادرة باللغات الاجنبية :

C. C. Adams, Islam and modernism in Egyt London, 1933 :

اطروحة عثمان امين :

Muhamad 'Abdu, Essai sur ses idées philosophiques et

بدأ التباين يرتسم بين جناحي النهضة المصرية ، فطبعت أفـكار محمد عبدو حزب مصطفى كامل ومحمد فريد الوطني ، وكانت منطلق تجديد الأزهر ، في ظل شيخيه مصطفى عبد الرزاق والمراغي ، ولكنهـــا أعطت البورجوازية التجارية الصغيرة والحرفيين ومثقفي المدن والارياف التقليدين – مروراً بمذهب « الجوهرية » عند رشيد رضا ومجلة « المنار » – اعطت هذه العناصر التي ستكوّن ابتداء من عـــام ١٩٢٧ إيديولوجية الاخوان المسلمين : الاعتراف بالإسلام كمذهب حاسم في القضايا اللاهوتية والفلسفية والثقافية بشكل عام ؛ التجديد بواسطة الرجوع الى ينابيـع الاسلام الصحيحة ؛ وضع الاسلام موضع الصدارة من المجتمع ؛ رفض كل استقلال إيديولوجي وثقافي ؛ مكافحة عناصر التفرقة والصراع الداخلي ضمن الأمة ؛ تقديم الإيمان على العقل والفكر الناقد ؛ التشديد على التجدد الداخلي وذلك عن طريق إرجاع الاسلام للحكم ، واعتبار معركة التحرر الوطني والديموقراطية السياسية مسألة ثنوية ، بل لعبة خطرة يشتم منها التدخل الاجنبي ؛ توسيع مفهوم الأمة حتى يشمل العـــالم الاسلامي بأكمله – جميعها أفـكار لا نجدها فقط عند أنصار حسن البنا بل نجدها كذلك في منظمات وحركات إسلامية تعددت في مصر ما بين الحربين ، وخاصة مع ظهور الفكرة العربية .

اكثر من أي شيء آخر ، اعطى تعليم محمد عبدو ضمانة وإثباتاً لهذا القسم من المجتمع المصري الذي أُبعد طويلاً عن عملية تطوير البلاد واقتباس العناصر الحضارية الاوروبية ، هذه العملية التي بدأتها بعثـــات محمد علي واصبحت إمتيازاً للأوساط الميسورة في العاصمتين ، فقام (هذا القسم) يبحث عن نفسه محاولاً تثبيت اقدامه بالإعتماد على الينابيـع السليمة والمحلية التي تستطيـع خلق

---

religieuses, Le Caire, 1944.

J. M. Ahmed, The intellectual origins of Egytian nationalism. Oxford, 1950.

وهو يربط بين الاصلاحيه الاسلاميه وحركه الجيش .

تجديد ينبثق من أعماق الكيان المصري ، تجديد أعطاه الصراع ضد أوروبا صبغة اسلامية خالصة .

وبينما ترتكز الجوهرية الاسلامية ، الاصلاحية والقوميـة ، على القطاعات المتخلفة ، إن في المجال الاقتصادي او الاجتماعي المصري ، في الحقبة الممتدة من عام ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ (بورجوازية التجار والحرفيين الصغيرة ، خاصة في القرى ؛ رجال الدين والمدارس الدينية ؛ بعض فئات الملاك المزارعين) نرى القوى الأساسية للبورجوازية الصاعـدة ، تلتحق بالإتجاه الثـاني الكبير للفكر المصري ، اي التيار العصري العقلاني والتحرري ، الديموقراطى بشكل عام .

إنطلاقاً من تفكير حول التاريخ المصري وفلسفة ارسطو ومصير الحركة الوطنية في سنوات الاحتلال الاولى التي طبعتها شخصية عبدالله النديم القوية بطابعها ، وجدت طبقة الوجهاء ، اي الأرستقراطية الزراعيــة ، في أحمد لطفي السيد ، « معلم الجيـــل » كما سيلقب فيما بعد ، المفكر المدافع عن الكيان المصري في وجه الاسلام العالمي ، ونصير الليبرالية المعتـــدلة في وجه الشغب « القومي » الملون بصبغة الوحـــدة الاسلامية ، وحامل لواء الواقعية والعقلانية اللتين تفرضهما ممارسة السلطة مهما كانت محدودة ، آنذاك .

وكان فريق مفكري « الجريدة » فريق الاصلاحيين اللادينيين والعصريين، امثال قاسم أمين ، المنادي بتحرير المرأة ، وأحمد فتحي زغلول ، استـــاذ الترجمة ، ولا سيما سعد زغلول ، مؤسس الوفد عـــام ١٩١٩ وصانع مصر المستقلة .

ان سيطرة البورجوازية الزراعية وتجار المدن وممثلي الأنتلجنتسيا ، الذين كان الوفد تعبيرهم الانتخابي ، ستتفتق عن ازدهار ثقـــافي رائع : أدخل طه حسين المنهج التاريخي في دراسة الدين والأدب ، ونادى علي عبـــد الرزاق بالفصل بين الدين والدولة ؛ وجعلت تطورية الدكتور شبلي الشميـل وولادة القصة مع فرح انطون ، وتأثير « الجمعية الفابية » ، جعلت من سلامة موسى

الناطق بلسان الفكر الاشتراكي ؛ وازدهرت الرواية مع محمد حسنين هيكل ، وهو المفكر الذي ينادي بالرجوع الى مصر الفرعونية ، وعباس العقاد الذي أصبح فيما بعد مفكر اليمين « النيتشوي » ، وتوفيق الحكيم مؤسس المسرح المصري الحديث ؛ ووضع سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وصبري ابو العلم وعزيز فهمي ومحمد مندور باسم الوفد (وهذان الأخيران بتأثير اليسار الماركسي) وضعوا مذهباً سياسياً تحررياً وديموقراطياً ؛ ووضعت المدرسة القانونية ، المتأثرة بالمدرسة الفرنسية ، أصول القانون المصري ، بعد نهاية « التنازلات » ، وذلك بفضل مجهود عبد الرزاق السنهوري وعلي البراوي ووحيد رأفت ، مع آخرين كثر ، وعرفت الجامعة قمة مجدها في عهد طه حسين وعلي ابراهيم وعلي مصطفى مشرفة وعبد الوهاب مورو ، ويمثل الفنون التشكيلية محمود مختار ومحمود سعيد الاسكندراني ، ويمثل الموسيقى سيد درويش ، وازدهرت العلوم الانسانية والصحافة والاذاعة وتعددت الجامعات بينما عمم التعليم وجعل مجانياً وإجبارياً ، كل ذلك بإسم الليبرالية والثقافة الحديثة والديموقراطية .

وأخيراً ، ابتداء من ١٩٤٠ إنطلقت المدرسة الماركسية وأصبحت في عامي ١٩٤٥ / ٤٦ العنصر الفعال في التطور الثقافي ، في الوقت الذي انطوى فيه الوفد مكتفياً بماضيه ، مقتنعاً بأمجاد الحكم . وبفضل المدرسة الماركسية والوفد ، أخذ الاتجاه الليبرالي والعقلاني ينمو في طريق الاشتراكية . وتمكن هذا الاتجاه من خلق ادب وجمالية واقعية يمثلها محمود العالم ، وعبد الرحمن الشرقاوي ، وعبد الرحمن خميس ويوسف إدريس ومحمد صدقي وكمال عبد الحليم؛ وقامت مدرسة فلسفية ناشئة تتابع وتجلو الطابع الوطني والتحرري للفكر المصري ، مع أبي سيف يوسف ومحمود العالم وإسماعيل المهداوي بصورة خاصة؛ وراح مؤرخون وإقتصاديون ومفكرون سياسيون ينشرون مؤلفات قيّمة أتينا على ذكرها مراراً . وبدا تأثير هذا العطاء المخصب والمتفاعل في مدرسة التصوير والنحت المصرية (جمال السجيني ، أ. هـ. الجزار ، ح. عبدالله ، محمد

عويس ، جاذبية صدقي ، جمال كامل ، إلخ ...) كما في روايات نجيب محفوظ ومحمد البدوي وفي فن البناء عند حسن فتحي ، بينما شرع حسين فوزي بتكوين نظريته العامة في الشخصية المصرية، واضعاً مفهوم الحضارة في موضع الصدارة. ونشر كامل حسين وعبد الرحمن بدوي ويوسف مراد ومصطفى سيف وسواهم مؤلفات فلسفية مهمة تمثل مختلف الاتجاهات المعاصرة .

وإنعكس صعود جناح البورجوازية المصرية الصناعي حول سنوات ١٩٣٠، بالارتباط مع الأستقراطية الزراعية والمالية البريطانية ، وإنطلاقاً من مصادر مصرية بحتة ، إنعكس هـذا الصعود في مؤلفات أساسية ، لا سيما مؤلفات صبحي وحيده ، مفكر التاريخ المصري ، كما انعكس في غليان الأفكار التي تعبر عن تحفز هذه القوى الجديدة ، وقد عيل صبرها ، امام عجز كبار مـلاكي الأرض وضغطهم . لا شك ان الأفكار البطوليـة ذات النفحة « النيتشوية » عند عبد الرحمن بدوي ، تنبع من هنا ، وتصب في الاشتراكية القومية مع أحمد حسين، فتحي رضوان وفريق «أخبار اليوم»، اي فريق المنادين المدنيين « بالحكم القوي » ، وسيلتقي بعضهم مع حسن البنا وعبد القادر عودة وسيد قطب ، قادة الأخوان المسلمين ومفكريهم [1] .

هذه هي المعطيات المصرية للمشكلة الايديولوجية كما كان بمقدور الضابط الشاب جمال عبدالناصر حسين ان يطلع عليها ، وهو طالب السنة الأولى في كلية العباسية العسكرية حيث دخـل في ١٧ آذار ١٩٣٧ ، بناء على تدخل مباشر من إبراهيم خيري باشا معاون مدير الحربية ، بعـد ان رفضته لجنة القبول قبل سنة بسبب اشتراكه في مظاهرات عام ١٩٣٥ الوطنية ، وفي الواقع لأنـه

---

١ ـ على أطروحتنا ، وهي في الاعداد ، حول « الفكر المصري المعاصر » .
La pensée égyptienne contemporaine
ان تعطي دراسة عامة منظمة ونقدية في هذا المجال المجهول تقريباً . ويدرس كتاب جديد لـ
N. Safron: Egypt in search of political community, Harvard.1961
تطور الفكر السياسي .

ينتمي لعائلة موظفين صغار بينما كان سلك الضباط تابعاً مباشرة للقصر ، بأدارة البعثة العسكرية البريطانية ، ومقتصراً على ابناء العائلات الكبيرة .

وهذا الشاب حامل الشهادة الثانوية هو من الفئات المتوسطة التي أعطاها الوفد فرصة الدخول في أجهزة الدولة ، لا سيما الجيش ، والتعليم العالي والدبلوماسية . وفتحت معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء التنازلات عام ١٩٣٧ أبواب الكلية العسكرية ، لأول مرة ، لشباب متحدرين من بيئات متوسطة ومتواضعة. وهؤلاء الشباب وطنيون بصورة بدهية ، ومخلصون للوفد ولوزير حربيته الكبير ، حمدي سيف النصر باشا ؛ وكلهم متعطش لتحرير وطنه من القوى المحتلة وللدفاع عن عزته وشرفه . وللتثبت من ذلك ، تكفي قراءة الرسالة التي أرسلها جمال الشاب ، رئيس اللجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية (وقد نشرت مراراً) إلى زميله حسن النشار ، في ٢ أيلول ١٩٣٥ ، قبل شهرين من مظاهرة كان فيها على رأس زملائه من مدرسة « النهضة » الفجالة ، يتحدى رصاص « لي انفيلد » وهراوات الشرطة ، وقبل ثلاثة أشهر من ١٢ كانون اول ١٩٣٥ عندما أرغم الملك فؤاد على إعادة دستور ١٩٣٢ ، تمهيداً لعودة الوفد [١] .

في المدرسة الثانوية ، قرأ جمال وهو تلميذ في الصف السادس ثانوي ، سيرة مصطفى كامل ، و«حماة الاسلام» مع مقدمة بقلم هذا الأخير ، كما قرأ كتب عبد الرحمن الكواكبي ، أكبر ناقد للأوتوقراطية باسم المبادىء الديموقراطية ، وكتاب أحمد أمين عن الأفغاني وعبدو ، ومجموعة مقالات صحيفتي الحزب الوطني ، « اللواء » و « الأخبار » ، وحياة فولتير وروسو (كان عنوان اول مقال لجمال عبد الناصر في مجلة « المدرسة » هو : فولتير ، رجل الحرية) والترجمة العربية للبؤساء ولقصة مدينتين لديكنز ، وقصائد « أمير الشعراء » أحمد شوقي ، وقصائد حافظ ابراهيم ، وكتاباً لعلي الغاياتي حول القومية

---

١ ـ آخر ساعه ، ٢٣ تموز عام ١٩٥٨ .

الاسلامية ، وخاصة « عودة الروح » لتوفيق الحكيم ، واعتنق ما قرره مسيو فوكيه في نهاية هذا الكتاب : « نعم ينقص هذا الشعب الرجل الذي يعبر عن عواطفه وأمانيه كافة ، ويكون له بمثابة الرمز والمثل الاعلى .. عند ذاك ، لا تعجب لهذا الشعب المتماسك ، المتضامن في العذاب والمستعد للتضحية اذا أتى بمعجزة أخرى غير الأهرام ..

ما هي قراءات الضابط الشاب ، خلال الأشهر الثمانية عشر التي قضاها في الكلية العسكرية ، بإنتظار نجمته الأولى التي حملها في ١ تموز ١٩٣٨ ؟ مجموعة اولى من الكتب واكثرها يتعلق بسير رجال مشهورين : بونابرت (٤ كتب) ، مصطفى كمال أتاتورك ، الأسكندر ، بسمارك ، فوش ، غاريبالدي ، هندنبرغ لورنس ، مارلبوروغ ، ونستون تشرشل ، غوردون (كتابان) وغيرهم ؛ المجموعة الثانية تتعلق بالتاريخ والسياسة المصرية والعربية (١٢ كتاباً ، منها ثلاثة تأليف عبد الرحمن الرافعي) ؛ وأخيراً ، عدد من الكتب العسكرية ، بالاضافة الى المجلات الدورية « التايمس » الأسبوعية و « المجلة الجغرافية » (الإنكليزية) وخمس مجلات أخرى باللغة الانكليزية . في هذه الفترة كان نابليون موضع إهتمام جمال عبد الناصر ، كما كان التاريخ الألماني (منافس القوة البريطانية المحتلة) في طليعة همومه ، وعدد الكتب التي تعالج الموضوع ثلاثة من تأليف ليدل هارت الى جانب ثلاثة كتب لونستون تشرشل مع مؤلفات أخرى . وفي عام ١٩٤٣ ، وبعد ان حصل على رتبة نقيب اركان حرب ، عاد جمال عبد الناصر إلى الكلية العسكرية بصفة أستاذ . فراح يطالع بنهم وأكثر مطالعاته ، هذه المرة ، تتعلق بمصر في إطارها المتوسطي (٢٥ كتاباً) ؛ واجتذبته المعجزة اليابانية (٣ كتب) ، وألمانيا الهتلرية (كتابان) ؛ وطالع مؤلفات كلوزفيتز وقرأ توفيق الحكيم من جديد بالاضافة الى تحصيل ثقافة عسكرية نظرية عميقة (كلوزفيتز ، فولر ، ليدل هارت ، ليندسل ، وأهم المنشورات البريطانية الرسمية) ؛ ولأول مرة يلتفت عبد الناصر للمعطيات الاقتصادية (كتاب بوني حول الشرق الأوسط) ، ويهتم بحرب البوير ، ويقرأ

كتب اندريه سيغفريد وشارل رو وارنولد ويلسون حول السويس وبناما [1] .
لا شك ان تجربة معركة العلمين اثرت هذه القراءات وأعطت لمحاضرات الماجور عبد الناصر ، أستاذ التاريخ في كلية الأركان عام ١٩٤٣ ، قيمة خاصة في نظر الضباط الشباب الذين بدأ عبد الناصر يختار بينهم من سيكونون ، فيما بعد ، منظمة الضباط الأحرار .

من بين المسئولين العسكريين ، كان الزعيم أنور السادات المسئول الوحيد الذي نشر ، عام ١٩٥٧ ، مجموعة من الوثائق الخاصة التي تشكل في نظر جمال عبد الناصر نفسه ، « خلاصة الأسباب الخفية والدوافع النفسية لثورتنا السلمية » [2] . والواضح ان انور السادات الذي كان ، حتى عام ١٩٥٢ ، احد زعيمي الضباط الأحرار ، والمسئول عن « الشعبة المدنية » ، اي الشعبة التي تجهز النظام بخبرائه الكبار وإطاراته حول النواة العسكرية ، كان يتجه

---

١ - O. Vaucher, Gamal Abdel Nasser et son épuipe, I, Paris, 1959, p. 71-3, 94-104.

٢ - مراجع وردت قبلاً ، كتب جمال عبد الناصر مقدمة (لأسرار الثورة) .. في آب عام ١٩٥٧ ، نشرت دار الهلال عدداً خاصاً ، « المصور يقدم جمال عبد الناصر » ، حيث توجد بوفرة الوثائق التاريخية والصور عن حياة الرئيس وتاريخ العلاقات بين اليسار والضباط الأحرار ، منذ عام ١٩٤٢ حسب رواية خالد محي الدين (ص ٦٢ - ٥) . حول هذا الموضوع ، كما يرى من الخارج ، هناك تحقيق روجيه فايان :

Choses vues en Egypte, Paris, 1952.

سيرة هامة بقلم ر. سان جون : The Bass, New York, 1960.

أحاديث عبد الناصر و د. واين - مورغان . وقد جمعت بعنوان :

My revolutionary life - President Nasser's own story, the Sunday Times.

١٧ و ٢٤ حزيران و ١ تموز عام ١٩٦٢ . وتعطي عدة تفاصيل : « خلال السنتين اللتين تبعتا مظاهرة الإسكندرية (١٩٣٥) ، كنت عضواً في مصر الفتاة (حزب أحمد حسين) »، كان انقلاب ٢٣ تموز حركة « ٩٠ ضابطاً » . منذ ١٩٤٨ ، أخذ عبد الناصر يقرأ بتمعن لاسكي ونهرو وحتى بيفن . في ٢٦ ت٢ ، ١٩٥٢ ، يوم حريق القاهرة ، « بدأ النهار بظاهرة عنيفة لمصر الفتاة » .

بشعوره الوطني نحو النازية .

وعدا الكتب الثلاثة القريبة من السير الشخصية ، اي « فلسفة الثورة » وكتابي أنور السادات ، بالاضافة الى « مصير مصر » للواء نجيب (١٩٥٥) — حيث يظهر هذا الأخير بمظهر الاصلاحي المعتدل والمتأثر بالليبرالية الوفدية والاصلاحية الاسلامية — فإننا لا نملك المعلومات الكافية عن المسئولين الآخرين على رأس حركة الجيش . وكل ما نملكه لا يتعدى بضع مقالات لصلاح سالم ، مبعثرة في « التحرير » و « الشعب » ودراسة للزعيم ثروت عكاشة [١]، وكذلك مجموعة مهمة من مقالات خالد محي الدين في « المساء » التي أشرف عليها من أيلول ١٩٥٦ حتى آذار ١٩٥٩ . ولكن القضايا الأساسية بقيت في الظل وبقي معها أهم زعماء الحركة ، ولا يبدو ان الذين ساهموا في الأحداث وكانوا أقرب شهودها مستعدون للكلام في الظروف الحالية .

ونشر استاذ شاب من أنديانا ، ب. ج ماتيكيوتيس ، جـدولاً دقيقاً بالعناصر الثقافية التي دخلت في تكوين عشرين ضابطاً ، وجميعهم أعضاء في النواة القائدة للضباط الأحرار . وهذه أهم المعلومات التي يتضمنها الجدول .

١ — **جمال عبد الناصر** ، بكباشي أركان حرب في سلاح المشاة ؛ ٥ شهور في كلية الحقوق ؛ أستاذ في مدرسة المشاة وفي مدرسة الادارة ومعهد الأركان؛ علاقات مع الوفد ومع الاخوان المسلمين وأخيراً مع المنظمات الماركسية ؛

٢ — **عبد الحكيم عامر** ، صاغ أركان حرب في المقر العام، عضو في منظمة الأخوان المسلمين .

٣ — **عبد اللطيف البغدادي** : بكباشي أركان حرب في السلاح الجـوي ؛

---

١ - « ماذا حدث ليلة ٢٣ يوليو ؟ » الاهرام . ٢٣ تموز ١٩٦٠ . يلاحظ ان الكاتب يحدد تشكيل الضباط الاحرار منذ العودة من حرب فلسطين حتى سنة ١٩٥٠ . بينا يحاول انور السادات الرجوع الى ١٩٣٨ ، تاريخ اول لقاء ، في حاميه منكباد ، بين جمال عبد الناصر ورفاقه . أما راشد البداوي فيشير الى سنة ١٩٤٥ .

يحمل شهادتي الكليتين العسكريتين من الدرجة الأولى (البر والجو) ؛ مهمة في اليمن (١٩٤٨) ، ملحق في الطيران الجوي المصري (١٩٤٧ / ٤٨) ، مما جعله فيما بعد ينال ثقة فريق مصر ومنصب قائد مطار غرب القاهرة (١٩٤٨) ؛ شارك في عمليات السويس ضد البريطانيين (١٩٤٠ / ٤٢) .

٤ – **كمال الدين حسين** : صاغ أركان حرب في سلاح المدفعية ، أستاذ في معهد الأركان ، عضو منظمة الاخوان المسلمين ، أشرف على تدريب الفدائيين في ١٩٤٧ / ٤٨ ، قائد أسراب في السلاح الجوي .

٥ – **حسن ابراهيم** : عضو حزب مصر الفتاة ، مهمات في الخارج بعد ١٩٤٥ .

٦ – **خالد محي الدين** : صاغ اركان حرب في سلاح المصفحات ، مجاز في العلوم الإقتصادية والتجارية من جامعة القاهرة (١٩٥١) ، عضو في المنظمات الماركسية .

٧ – **زكريا محي الدين** : عقيد أركان حرب في سلاح المشاة .

٨ – **محمد نجيب** : لواء أركان حرب مجاز في الحقوق من جامعة القاهرة (١٩٢٧) ، قائد سلاح المشاة (١٩٥٠ / ٥١) ، مرشح الضباط الأحرار لرئاسة نادي الضباط ؛

٩ – **انور السادات** : بكباشي في سلاح المشاة ؛ عضو حزب مصر الفتاة ، ثم منظمة الأخوان المسلمين ؛ نظّم العمليات الهجومية ضد البريطانيين في ٤٢/١٩٤١ ؛

١٠ – **جمال سالم** : بكباشي في السلاح الجوي ؛ عضو الحزب الاشتراكي المصري (قديماً حزب مصر الفتاة) ؛

١١ – **صلاح سالم** : صاغ أركان حرب في المقر العام ، استاذ التكتيك في كلية الأركان ؛

١٢ – **حسين الشافعي** : بكباشي أركان حرب في سلاح المصفحات ؛

١٣ – **ثروت عكاشة** : بكباشي أركان حرب؛ حائز على شهادة معهد الصحافة في جامعة القاهرة (١٩٤٤) ؛ ملحق عسكري ؛

١٤ – **كمال رفعت** : بكباشي في سلاح المشاة ؛ عضو منظمات ماركسية (١٩٤٧ / ٥١) ؛ نشاط معادٍ للبريطانيين في ١٩٥١ / ٥٢ ؛

١٥ – **توفيق عبد الفتاح** : بكباشي أركان حرب في سلاح المشاة ؛

١٦ – **محمد محمود نصار** : لواء السلك الطبي ؛ حائز على شهادة كلية طب القاهرة (١٩٣٦) ؛

١٧ – **عباس رضوان** : بكباشي أركان حرب في سلاح المشاة ؛ استاذ في مدرسة المشاة ؛

١٨ – **فتحي رزق** : لواء سلك المواصلات .

١٩ – **حسين ذو الفقار صبري** : بكباشي في السلاح الجوي ، يحمل شهادتي الكليتين العسكريتين (البر والجو) ، نشاط معادٍ للبريطانيين بالإشتراك مع المارشال رومل عام ١٩٤١ [١] .

ينبغي إضافة تراجم أخرى ، لا سيما تراجم الزعيم يوسف صديق – عضو الحركة الديمقراطية الشيوعية ، سابقاً – والزعيم رشاد مهنا ، المرتبط بالإخوان المسلمين ، وعقيد السلاح الجوي علي صبري والماجور عبد القادر حاتم . وينتمي الأخوان صبري وثروت عكاشة الى الطبقة الأرستقراطية الحاكمة سابقاً. ولكن المعلومات عن ضباط الإطارات العسكرية المتوسطة ما تزال مفقودة فيما يتعلق بمحيطهم الإجتماعي وإيديولوجيتهم عند الانقلاب، ويبدو ان نسبة مرتفعة من

---

١ - المرجع المذكور P. J. Vatkiotis : p. 44 - 68 العلاقات بين جمال عبد الناصر وكمال رفعت غير واردة .

الضباط كانت منتمية إلى المنظمات الوفدية او إلى الجمهور الوفدي ، حتى سقوط الوفد في ٤ شباط ١٩٤٢ . ألم يكن جمال عبد الناصر نفسه، عام ١٩٣٥، رئيساً للجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية ، التي كانت تعمل لتهيئة عودة الوفد والحياة الدستورية ؟

بين هؤلاء الضباط المسئولين الثلاثة والعشرين ، ثلاثة فقط (على صبري وحسين ذو الفقار صبري وثروت عكاشه) تلقوا ثقافة أوروبية ، نظراً لبيئتهم الاجتماعية او لدروسهم الثانوية والعليا .

أما الآخرون ، اي عشرون على ثلاثة وعشرين ، فينتمون إلى بورجوازية المدن والريف الصغيرة ، البورجوازية التي اظهرنا ارتباطاتها بالقومية الإسلامية او بالجماعات القريبة من الفاشية . وبعد ٤ شباط ، كانت الغالبية الساحقة للضباط الأحرار تنتمي إلى الفريقين المعارضين لليبرالية العقلانية والديمقراطية التي يمثلها ، عام ١٩٥٢ ، الوفد والماركسيون ، اي منظمات الجبهة الوطنية . واغلب الظن ان النسبة نفسها كانت في صفوف الإطارات العليا والمتوسطة والدنيا من القوى المسلحة ، عند الإنقلاب ، او على الأقل بعد التطهيرات المتتابعة التي عقبت تسلم السلطة ، وبنوع خاص بعد طرد اللواء نجيب .

الان وقد حددنا الإطار التاريخي ، يصبح من الممكن تعيين الإتجاه العام لإيديولوجية النظام العسكري .

ان النظام العسكري ، ككل كائن يطالب بوجود مستقل حر ، يؤكد ذاته بتحديه للآخرين . فهو يقاوم طوال الحقبة الأولى ، في كل المجالات وبصورة عنيدة ، جناحي الإتجاه العقلاني والليبرالي الديموقراطي في الفكر المصري . وان أشكال هذه المقاومة تختلف ولا شك ، كما يختلف عنفها . والمسألة ، هي مسألة مبادىء وسياسة .

على اثر حوادث السويس رفض النظام مجموع الحضارة والقيم الغربية ، بتهمة الاستعمار . وهكذا فان كل ما قدمه الفرنسيون والإنكليز ، وهو الجانب

الاساسي في علاقات اوروبا مع مصر منذ بونابرت ومحمد علي ، اصبح مشبوهاً ومتهماً . وكان الهجوم الثلاثي فرصة استغلهـــا الحكم العسكري لتصفية حساب هذه الانتلجنتسيا ذات الثقافة الفرنسية – الانــكليزية ، والتي اعطت حتى ١٩٥٦ بل حتى ١٩٥٨ ، القسم الأكبر من المعلمين والصحافيين والكتاب والمفكرين والفنانين والحقوقيين والدبلوماسيين المصريين . لم ينحصر الاعتداء في المجالين العسكري والسياسي ، وقـد أدرك الحـكام ان إحتـكار السلاح يواجهه احتـكار آخر ، أشد خطراً في الأمـــد البعيد ، الا وهو احتـكار الثقافة . وكان يوبيل جامعة القاهرة الذهبي مجالاً أتاح لجمال عبد الناصر ، في ٢١ كانون الاول ، فرصة تحديد نظرته الى الثقافة . وجاء في هذا الخطاب ما ملخصه : لقد فات شعبنا العربي تطوران هـــامان من اكبر التطورات التي أثرت في الجنس البشري كله ، وهما اكتشاف البخار ، واكتشاف الكهرباء . وحينما كان العالم يدخل عصر البخار ، كان العرب ما يزالون تحت وطأة اوهام القرون الوسطى . وحينما جاء عصر الكهرباء ، كانوا قد خطوا بعض الخطوات فقط بعيداً عن هذه الأوهام . وها ان مواجهة عصر الفضاء والذرة تستلزم ، الى جانب البحث العلمي ، كثيراً من الاعداد الفكري ، والمعنوي والروحي.. لقد كان ممكناً في الماضي القريب ان نستخدم الجمل والسيارة في آن واحـد ، ولكن لم يبق مكان للجمل في عصر الصواريخ .. ان المعرفة ستكون في الايام القادمة القوة الحقيقية ، بل الحرية الحقيقية . وانتم تعرفون اننـا من الناحية السياسية ، نقاوم احتـكار المعرفة . (...) وهناك مسألة أحب ان أحدثكم عنها بايجاز ، ولكن بصراحة . لقد عشنا حتى اليوم في نهضتنا الحديثة عالة على أفـكار واختراعات صنعها غيرنا فيما خلا جهود فردية متناثرة. ولم يعد يكفينا في العالم المتحضر ان نفخر بأننا ، في هذا الاقليم ، قد رفعنا مشعل الحضارة الاولى ، ومن الاسكندرية تسلمته أثينـــا .. كذلك لم يعد يكفينا كعرب ان نباهي بأننا حفظنا عـــلوم الحضارة وأفـكارها بينما كانت اوروبا غارقة في ظلام القرون الوسطى ، ثم نقلنا التراث اليها ، في مطلع عصر

النهضة ، وذهبنا نحن نغط في نوم عميق .. وإنما علينـــا ان نتحول إلى قوة خلاقة تأخذ من الآخرين ولكنها تعطيهم ، وتسهم في صنع المستقبل بطريقة ايجابية بناءة ، وان نعد انفسنا في هذا السبيل لرحلة طويلة لا نهاية لها ، فان العلم والفكر يسيران الى الأزل من غير حد ولا نهاية ... [١]

وفي ٢٧ تموز ١٩٥٩ ، عاد الرئيس فأكد فكرته موجهاً كلامه لأساتذة جامعة الإسكندرية . ومما قاله ان الكفاح بين العالم اليوم لم يعد كفاح السلاح ، بل أصبح كفاح العلم . ولهذا أصبح العلم أسراراً ممنوعة وأسراراً محفوظة . وعلينا اليوم ، اذا اردنا ان نبني بلادنا ونطورها ، ان نعمل على استخراج العلم بأيدينا ، وان نستخرج الأفكار بعقولنا .. اننا نستعين بالدول الأخرى بكل ما يمكن ان نستعين به . ولكن علينـــا ان نستخرج لأنفسنا مـــا يمنع عنا [٢] ..

هذان النداءان، وخاصة نداء ١٩٥٨، صدرا في سكرة « مرحلة باندونغ »، أربع سنوات فقط بعـد التطهير الواسع الذي اصاب ٧٠ أستاذاً ومساعداً في جامعات مصر . وهؤلاء الذين لحقهم التطهير ، وبينهم أساتذة كبار ، ينتمون جميعاً للجناح الليبرالي ، وفديين كانوا ام ماركسيين ، ام مفكرين متحررين ام مجرد أنصار للنظام الدستوري . ولم يعد أحد منهم الى منصبه . ورافق الحملة تعيين الصاغ كمال الدين حسين وزيراً للتعليم ، (وهو يمتاز بولائه أكثر ممـــا يمتاز بثقافته [٣]) وذلـــك بغية الاشراف عن قرب على الجامعة ، وتطهير الحركة

---

١ - « Président Gamal Abdel Nasser's speeches ... 1958 » p. 336-8 .

راجع مقالنا ، جامعة القاهرة في عيدها الخمسيني (المساء) ، ٢١ ك١ عام ١٩٥٨ .

٢ - خطاب جمال عبد الناصر في احتفالات العيد السابع للثورة ، ٢٣ يوليو ١٩٥٩ ، (القاهرة ١٩٥٩) ص. ١٠٨ - ١٣

٣ - جواباً على سؤال حول قراءاته المفضلة . قـــال : « الأقاصيص والقومية العربية » (الاهرام ، ٩ آذار عام ١٩٦٠) .

الطلابية من العناصر التي تميل الى المعارضة ، وإدخـال تغييرات في تنظيم التعليم ونوع الأساتذة بمختلف المستويات. فأبعد الوزير الجديد المسؤولين عن الادارة — من المديرين العامين الى المديرين المعاونين والمفتشين — ووضع الجهاز في ايدي محمد سعيد العريان ، أحد دعـاة القضية الاسلامية المتعصبين وعدو الثقافة الغربية اللدود ، فأخـذ ثأره بإستبعاد الأساتذة الذين تتلمذوا على أحمد لطفي السيد وطه حسين ونجيب الهلالي .

الشيء الغربي الوحيد الذي صمم النظام على اقتباسه وادخاله في تراث مصر العربية هو العلوم والتقنية . ورئيس الجمهورية يشدد على هـذه الناحية كلما تحدث عن الثقافة . من هنا كان هـذا التنوع الغريب في البعثات إلى الخارج : فالاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وعـدد من البلدان الاشتراكية تستقبل ، ولا شك ، آلافاً من الطلاب ، ولكن الرقم القياسي هو لألمانيـا الفدرالية حيث بلغ عدد الطلاب المصريين ٥٠٠٠ ، ثم تليها عن قرب الولايات المتحدة . ولاستبعاد فرنسا وبريطانيا ، وجهت البعثات نحو دول محايدة نسبياً ، كالنمسا وبلجيكا وسويسرا ، خاصة من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨ .

بالطبع ان رفض الثقافة الغربية التقليدية ، بالنسبة لمصر ، خـلال فترة ١٩٥٦ / ٥٨ لم يبلغ في وقت من الأوقات حدة الحملة الصليبية الحاقدة التي شنت على الماركسية ، لا سيما ، في سنتي ١٩٥٩ / ٦٠ . إذ ان الخصم ، هذه المرة ، لا يمثل فقط الجناح المناضل باسم الثقافة الأوروبية ، إذ اجاز التعبير ، وإنمـا يمثل ايضاً ايديولوجية عالميـة ملحدة ، لا يسع « القومية العربية » والاسلامية القبول بها . سوف نعالج هذه النقطة فيما بعد . ونكتفي الان بتسجيل الفروق في ردود الفعل العسكرية تجاه جناحي الثقافة الأوروبية .

ماذا بقي في الميدان ، بعد هذا الرفض المزدوج ؟

الاسلام ، اولاً ، كما علمـه محمد عبدو ومدرسته ، والذي وصلت أفكاره الى قسم كبير من الضباط الأحرار بواسطة الأخوان المسلمين .

ثم تأتي ثانياً مساهمة الجناح المرتبط بالبورجوازية الصناعية الكبيرة (فريق مصر ، « أخبار اليوم » ، الخ .) – وتتكون من عناصر ايديولوجية فاشية او قريبة من الفاشية ، تغلب عليها الصبغة الألمانية أكثر من الصبغة الايطالية . هنا قام حزب أحمد حسين ذو التسميات المتعددة ، والحزب الوطني الجديد لفتحي رضوان ، بمهمة الوساطة بين الايديولوجية وقسم مهم من الفريق العسكري .

ويلتقي التياران في إطار خلفية تعطي للمجموع صبغته : إطار القومية المتطرفة ، تحركها الارادة في بعث عزة مصر المهانة . سيكون الإسلام والقومية الاشتراكية وسيلتين لبلوغ الهدف ، هذا على الأقل في نظر جمال عبد الناصر خلال سنوات البحث والتطلع .

في خنادق حرب فلسطين ، حيث سلك سلوك القائد والبطل ، رجع جمال عبد الناصر إلى نفسه : « كنا نحارب في فلسطين ، ولكن أحلامنا كلها كانت في مصر ... » هذا ما كتبه بعد ست سنوات في « فلسفة الثورة ». واستشهد بكلمة أحمد عبد العزيز ، الذي قتل في المعركة ، بينما كانت قيادة الأركان العامة وحاشية الملك تعقد صفقة الأسلحة الفاسدة : « ان ميدان الجهاد الأكبر هو في مصر ... »

في مصر ، حيث يجب اليوم خوض معركة مع الفكر .

مع أي فُرَق يمكن خوض هذه المعركة ؟

طرحت المشكلة بشكل حاد عام ١٩٥٩ ، في فترة الهجوم الكبير على الماركسيين المصريين . وقبل ذلك ، كانت الانتلجنتسيا ذات الثقافة الاوروبية الليبرالية قد بدأت تتراجع ، على اثر تنحية محمد نجيب . وبعد حوادث السويس ، اصبح افراد الانتلجنتسيا أناساً مشبوهين . واخيراً دب الرعب في صفوفهم عندما ألقي القبض على فريق كبير من الشيوعيين والتقدميين . كان عام ١٩٥٩ إذاً عام البدء في التأسيس الإيديولوجي . لا شك ان وزارة الثقافة

والإرشاد القومي ، حيث حل الزعيم ثروت عكاشة محل صلاح سالم وفتحي رضوان ، تملك جهازاً ادارياً فضفاضاً . ولكن يجب اعادة النظر في إيديولوجية النظام على المستوى النظري ، وتكوين العناصر الأولية لمذهب جديد . وهذه المهمة لن يستطيع القيام بها الا المفكرون . ينبغي إذاً تجميع الذين يبدون استعدادهم للعمل ، واستئناف ما كانت قد بدأت به النخبة التي قضي عليها بالعنف .

خلال خريف ١٩٥٨ ، فكر الرئيس عبد الناصر بمشروع مدرسة للإطارات كان ينوي ان يعهد بها لخالد محي الدين . وبعد اشهر استؤنف الاضطهاد والملاحقة ، فأهمل المشروع .

وفي ١٩٦٠ / ٦١ تحولت الفكرة الى رابطة اشتراكية عربية ، يرئسها كمال رفعت وتضم بين أهم من تضم ، مهدي بن بركة (مراكش) ، كلوفيس مقصود وجبران مجدلاني (لبنان) ، فؤاد الركابي (العراق) ، محمد عودة وأحمد بهاءالدين وكامل زهيري ولطفي الخولي (مصر) الخ ..

ترأس الدكتور عبد القادر حاتم ، وزير الدولة المسئول عن قضايا الصحافة والإذاعة ، مجلس ادارة الرابطة المصرية للعلوم السياسية حيث نلاحظ اسماء الدكتور يحيى عويس ، الزعيم محمد كمال الدين عبد الرحمن ، سيد ابراهيم ، محمد صادق عقل ، سعد جلال ، عبد السلام ابو السعود ، كمال عبد العزيز ، وسيد البدوي (١) .

وفي عام ١٩٥٩ ، أسس الصاغ أمين شاكر ، المدير السابق لغرفة الرئاسة ، رابطة الوعي الوطني ، يساعده في ذلك عدد من الاساتذة بينهم محمود الجوهري ، محمد متولي ، الحاكم الحالي للمفوضية ، رشاد رشدي – يضاف اليهم أحمد محمود عبد النبي . وبين الاعضاء نلاحظ اسماء عدلي اندراوس ، محمد شاكر أبي كرم ، محمد عزت عبد الوهاب ، صلاح عامر ، الدكتور أحمد ابو ذكري، الدكتور محمد النبوي، محمود المهندس (الوزير الحالي للوقاية)، ومحسن إدريس(٢) .

وأسس فريق من الاساتذة والأخصائيين ، برئاسة الاستاذ محمود يوسف الشوربجي ، رابطة البحوث والتوجيه القومي ، وضم مجلس ادارتها كل من محمود حسن الله ، محمد عبد المنعم لبيب،

---

١ - (الاهرام) ، ٢١ ك٢ عام ١٩٦٠ .
٢ - (الاهرام) ، ٢٧ شباط عام ١٩٦٠ .

اسماعيل سري ، الاستاذ عثمان أمين ، الاستاذ ابراهيم انيس ، عبد الفتاح نجيب، محمود حسنين ، عبد الحي حجازي ، احمد حسني محمود ، ضياء الدين الريس ، عباس الإتربي واللواء نجيب عفيفي (١)

وعام ١٩٥٩ ، تأسست هيئة بإسم لجنة التربية الوطنية بدت وكأنها مولجة بمسئولية خاصة ، يرئسها الصاغ صلاح الدسوقي مع ١٥ عضواً : مراد غالب ، سفير في موسكو ؛ الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، معاون مدير دولة للتخطيط ؛ الدكتور عبدالله العريان ، استاذ القانون الدولي العام في جامعة القاهرة ؛ الوزير كمال رفعت ، الدكتور رفعت المحجوب ، استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة القاهرة ؛ سمير فهمي ، مهندس ؛ أحمد مختار قطب ، رئيس محكمة الصحافة (القضايا الشيوعية) ، الدكتور سعيد النجار ، أحمد الشرباصي ، سعيد العريان ، الدكتور نظمي لوقا ، الدكتور مصطفى كامل حلمي، عالم الاجتماع حسن الساعاتي، محمود كامل ، الدكتور حسن عبد الفتاح ، الدكتور عبدالله العربي . والمطلوب من هؤلاء هو تكوين إطارات الشباب وصياغة مذهب قومي . وبين الأعضاء المرموقين ، تجدر الإشارة الى وزير الدولة كمال رفعت ، الذي شرع يبرز اكثر فأكثر كمفكر المجموعة الوزارية .

وأسس هذا الأخير ، في نيسان — ايار عام ١٩٦٠ ، رابطة لدرس الاشتراكية المعاصرة على الصعيد النظري.ونلتقي فيها بأسماء : مراد غالب، صلاح دسوقي ، ابراهيم حلمي عبدالرحمن، احمد مختار قطب ، وكذلك باسماء صحفيين كأحمد بهاء الدين (٢) وباساتذة جامعة وإقتصاديين ورجال أعمال . وانشىء ايضاً المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، الذي يرئسه الأميرالاي يوسف السباعي من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦١، إلى ان تخلى عن منصبه لوزير الثقافة، ثروت عكاشة ، ثم أنشأ مركزاً للدراسات السياسية العربية والإفريقية والأسيوية، بادارة اللجنة القانونية والسياسية (٣) وهي لجنة من الخبراء تجمع عدداً من اساتذة كلية العـلوم الإقتصادية والسياسية الجديدة التي انشئت عام ١٩٦١ والحقت بجامعة القاهرة ، وتدرس فيها مجموعة من الاساتذة الشبان ، اخصهم بالذكر العميد محمد زكي الشافعي ، بطرس بطرس غالي ، عبد الملك عودة ، محمد البدري ، سليمان العمري ، وآخرون يعملون في هيئة تحرير المجـلة نصف الشهرية « الاهرام الإقتصادي » ، التي يديرها بمهارة بطرس بطرس غالي (٤)

وأخيراً ، اعيد تنظيم فرق الصحافة مرة اخرى في نيسان عـام ١٩٦٢ . ويتألف مجلس

---

١ - (الاهرام) ، ٢٣ نيسان عام ١٩٦١ .
٢ - (الاهرام) ، ٧ و ١٥ نيسان عام ١٩٦١ ، « روز اليوسف » عدد ١٦٢٨ ، ٢١ آذار عام ١٩٦١ .
٣ - (الاهرام) ، ٧ حزيران عام ١٩٦٠ .
٤ - (الاهرام) ، ٢٩ نيسان و ١ تموز عام ١٩٦٠ .

إدارة « دار التحرير » برئاسة كمال الحناوي ، من : مصطفى بهجت بدوي « مندوب اداري » ، كامل الشناوي ، مصطفى المستكاوي ، حلمي سلام ، ناصر الدين النشاشيبي ، موسى صبري ، امين ابو العينين ، بالإضافة الى ممثل عن العمال وآخر عن المستخدمين . وانتدب لإدارة « اخبار اليوم » سيد ابو النجا ؛ وتألف مجلس الإدارة من : احمد بهاء الدين، حسين فهمي ، قاسم فرحات مع مندوبين عن العمال والمستخدمين . ويرأس « دار الهلال » علي أمين ، يساعده عبد الرؤوف نافع كمندوب اداري ، مع مجلس ادارة مؤلف من أمينة السعيد ، صالح جودت ، انيس ملكي ، فكري اباظه (مستشار التحرير العام) مع مندوبي العمال والمستخدمين . امـــا هيئة « روز اليوسف » فيرأسها إحسان عبـــد القدوس (وهو في الوقت نفسه مندوب إداري) ، يساعده يوسف السباعي (مندوب إداري) ، عبد الغني عبد الفتاح ومندوبا العمال والمستخدمين . قبلاً كان محمد حسنين هيكل يرأس هيئة « الاهرام » ، بالاشتراك مع نعوم بهري كمندوب إداري ، فانضم اليهما توفيق الحكيم وبشاره تقلا ومحمـــد فؤاد ابراهيم ، وكمال المطيفي ومندوبا العمال والمستخدمين (١) .

هذا فيما يتعلق بالجناح « العصري » .

اما الإتجاه الإسلامي الذي وصفنا نشاطه وأهميته في بنـــاء إيديولوجية الضباط الأحرار فلم يقف مكتوف اليدين بل جُهّز هو الآخر بوسائل تسمح له بالعمل .

تأتي جامعة الازهر في طليعة هذا الاتجاه ، وهي التي يعود تأسيسها الى الف عام ، وفي ٢٢ حزيران عام ١٩٦١ ، وافق مجلس الامة على مشروع قانون يقضي بتنظيم هذه الجامعة تنظيماً جديداً . والمشروع يستوحي اهم افكار الشيخ محمد عبدو في أوائل القرن . بذلك تصبح الازهر جامعة إسلامية حقيقية يستطيع حملة شهادات التعليم الإبتدائي والثانوي الانتساب الى كلياتها الأربع الجديدة : الشريعة الاسلامية ، اصول الدين ، الدراسات العربية ، العلاقات العامة والإدارة ، بإشراف الرئيس ، الدكتور محمد البهائي (٢) . وفصلت السلطة الدينية عن المهـــام التربوية واسندت الى شيخ الازهر محمود شلتوت . ويشرف على المجموع وزيران ، كمال الدين حسين وكمال رفعت ؛ وعين الدكتور بهائي وزيراً في أيلول عام ١٩٦٢ .

اما المركز الرئيسـي الثاني ، وزارة الأوقاف ، فقد عهد إلى الأمين العـــام السابق لجبهة التحرير ، الصاغ أحمد عبدالله طعيمي ، في ١٦ آب ١٩٦١ . وفي ١٩ تشرين الاول ، اصبح المجلس الاعلى للشئون الإسلامية الهيئة الموكلة بالمهمات النظرية والعملية للوزارة ، ما عدا الإدارية:

---

١ ـ (الاهرام) ١٨ و ١٩ نيسان ١٩٦٢ ، ٨ آب عام ١٩٦١ ، ٢٦ حزيران ١٩٦٢.
٢ ـ النصوص في (الاهرام) ، ٢٣ حزيران ، ١١ أيلول و ٧ ت١ عام ١٩٦١ .

وهناك سبع لجان مختصة يديرها الشيخ محمد ابو زهرة ، الدكتور حسين عارف ، المستشار علي علي منصور ، عبد الحليم الجندي ، عبد العزيز العالي المتوه ، الاستاذ عثمان خليل ، المستشار السيد علي السيد (١) . ويدير الاستاذ عبدالله العربي معهد الدراسات الإسلامية الذي يدرب اخصائيين في شئون آسيا وافريقيا (٢) . وتشكل وزارتا الأوقاف والازهر مجلساً للارشاد الخلقي(٣). وهناك فكرة انشاء جبهة اسلامية ضد الإلحاد والفساد باشراف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية(٤)، وانشاء لجنة عليا للشئون الإسلامية بإشراف وزارة الاوقاف(٥). ولكن المشروع الجدي هو انشاء مركز مصري للدراسات والابحاث الاسلامية ، يجهز بوسائل ضخمة وبمجموعة من الاساتذة الأكفاء ، وذلك لإنتزاع المبادرة بما يرجع للدراسات الاسلامية وللاستشراق (٦) . ويبدو انه سيكمل عمل المعهد المركزي للابحاث الاسلامية الذي تأسس عام ١٩٥٥ بإدارة الاستاذ يحيى الخشاب .

وفي أيلول عام ١٩٥٤ كان انور السادات قد ترأس المؤتمر الاسلامي وغدا أمينه العام .

وكانت غاية المؤتمر ملء الفراغ الذي تركه تحطيم منظمة الاخوان المسلمين ، ومد جسر بين القاهرة ومجموع العالم الاسلامي في آسيا وافريقيا والقارات الاخرى . وينص ميثاق المؤتمر على الاهداف التالية :

١ ـ نشر الثقافة الاسلامية بدون ضغط ، وتهيئة الشعوب الاسلامية التي تدين بتعـــاليم الاسلام بأمانة وبشمائله الخلقية لرفع مستواها التربوي والاجتماعي . ٢ ـ تنسيق سياسة الدول الاسلامية الاقتصادية للسماح لها بالعمل المشترك في سبيل استغلال موارد البـــلدان الاسلامية الاقتصادية ؛ ٣ ـ التعاون في سبيل حصول كل أمة مسلمة على أفضل نظام إداري ومـــالي . واتفق ايضاً على ان المؤتمر والجامعة العربية يتعاونان لتحقيق هذه الأهداف . واجتمع « خبراء مسلمون » (٧) في كل من اللجان الثلاث (الثقافية والاقتصادية والإدارية المالية) . وبذل المؤتمر نشاطاً ملموساً في البحث وفي الاتصال مع الشعوب الاسلامية ، لا سيا في افريقيا السوداء . وحل

---

١ ـ (الاهرام) ، ١٦ ك٢ عام ١٩٦١ .

٢ ـ (الاهرام) ، ١٠ و ٢٢ ت٢ عام ١٩٦١ .

٣ ـ (الاهرام) ، ١ ك٢ عام ١٩٦٠ .

٤ ـ (الاهرام) ، ١ آذار عام ١٩٦٠ .

٥ ـ (الاهرام) ، ٢٤ ك٢ عام ١٩٦٠ .

٦ ـ (الاهرام) ، ٢٣ ت٢ عام ١٩٦١ .

٧ ـ Bourse Egyptienne, 16 septembre 1954.

ملخص جيد في : C. O. C. XI (1954), n. 30, K., p. 146-7

كمال الدين حسين ، الذي كان المسئول العام عن الاتحاد القومي ، محل أنور السادات على رأس المؤتمر في ٢٦ كانون ثاني عام ١٩٦١ ، يساعده الصاغ ابراهيم التعهاوي ، كأمين عام ، وسعيد العريان كأمين عام مساعد (١) .

بذلك يكون قد تم تركيز جناحي الجهاز الايديولوجي .

١ - (الاهرام) ، ٢٥ ت٢ عام ١٩٦٠ و ٢٧ ك١ عام ١٩٦١ . هذه هي الجهود التي بذلت : ١١٤ مبعوثاً من الأزهر الى آسيا ، ٦٣ الى أفريقيا ، ١ الى اوروبا ، ٦ الى اميركا الشمالية ؛ في الازهر ٣,٠٠٠ طالب أجنبي ، يحملون ٦٠ جنسية ؛ أعطيت ١,٨٧٩ منحة دراسية ، عام ١٩٦٢ ، من قبل الازهر للطلاب الاجانب ، و ٢٤٠٠ منحة من قبـل المجلس الاعلى للشئون الاسلامية . (الاهرام ، ٢٠ حزيران عام ١٩٦٢) .

الفصل الثاني

درجات الحياد

لم يأت فتحي رضوان وإحسان عبد القدوس بشيء جديد عندما شددا على افتقار الحكم العسكري لسياسة عامة ولإيديولوجية حتى عام ١٩٥٤ . لنفتح كتاب « فلسفة الثورة » الصادر في تلك السنة : ليس ثمة إشارة واحدة للحياد الإيجابي او حق للحياد ؛ ليس ثمة تعريف مبدئي بما يرجع للعلاقات مع القوى التي تتنازع العالم [١] .

رغم ذلك ، منذ ١٩٥٥ / ١٩٥٦ ، فإن « الحياد الإيجابي » يمد جذوره في أرض مصر . وإذا كان الحياد اول العناصر الثلاثه الأساسية التي تكوّن إيديولوجية النظام العسكري ، مع الإرادة القومية كخلفية عامة ، فإنه مدين بهذه المكانة لطبيعة المتطلبات المصرية نفسها . ذلك ان اي حكومة

---

١ ـ منذ ١٩٥٤ ، كتب عبدالرحمن عزام ، الأمين العام للجامعة العربية : « لا يمكن لمصر ان تستعيض عن موقف يناسب حاجاتها وغضبتها ضد المعتدين ، كما يناسب حاجات العرب . هذا الموقف يقوم على رفض التعاون مع المعتدين أو التعاون مع الذين يتفقون معها (...) وهو موقف إيجابي (...) اي انه يقوم على الاخلاص لمن يحلو لها ومعاداة من يحلو لها .. (الحياد التام ، روز اليوسف) عدد ١٣٣٤ ، ١١ ك٢ عام ١٩٥٤ .

مصرية لا تستطيع ان تعطي مكان الصدارة ، بين المهام الوطنية ، للبحث عن فلسفة سياسية واجتماعية ما دامت القضية الأساسية قضية جلاء القوى البريطانية ، بدون حل . والمساعي السياسية والدبلوماسية التي بذلها العهد لحل هذه المسألة ، خاصة بعد أزمة ربيع عام ١٩٥٤ ، أثارت مجمل قضايا العلاقات مع الدول الغربية ، بشكل مباشر ، أي في مجال ما يدعى « بالدفاع » عن الشرق الأوسط ، وبالتالي العلاقات المباشرة بين مصر والويات المتحدة ، وبشكل غير مباشر ، إمكانات الخطر الإسرائيلي ، قبل السويس .

على أثر ذلك ، وبعد ان تكون مصر قد استعادت استقلالها التام ، يصبح من الممكن والضروري ان يبدأ العمل من أجل البناء الإيديولوجي .

لنتذكر باختصار العناصر السياسية التي اسهمت في الإتجاه نحو الحياد[١] . تنقسم هذه العناصر إلى نوعين : العناصر السلبية الناتجة عن السياسة الغربية تجاه النظام العسكري ، والعناصر الإيجابية ، اي التأثيرات الإيديولوجية والسياسية الواردة من بلدان أجنبية .

كانت العناصر « السلبية » هي التي أرغمت عبد الناصر على العدول عن الإتجاه التقليدي لمصر نحو أوروبا . وفي حمى المفاوضات الانكليزية المصرية، اطلق هذه الكلمة : إن الحديث عن الحياد لا فائدة منه إذ ان هذا التعبير لا معنى له ، خاصة في زمن الحرب ، إلا إذا كان البلد المحايد قوياً كفاية ليدافع عن حياده[٢] . وقال وزير الإرشاد القومي الصاغ صلاح سالم : تستطيعون نعت سياستنا الجديدة بالحياد او أي تسمية أخرى ، إذا شئتم . قد يكون للبعض مفهوم آخر للحياد ؛ اما ما نعنيه نحن فهو اننا نقف موقفاً معادياً

---

١ ـ عرض مفصل وواضح لتطور العلاقات بين مصر والدول الغربية قبل السويس ، في المرجع المذكور K. Whulock, p. 206 - 76 كذلك في كتب لاكوتير وليتل ؛

A. Jacoviello : L'Europa a Suez, in La coesistenza difficile, p. 75-89 Milan, 1961.

٢ - New York Times , 20 Avril 1954

ونرفض التعاون مع كل من لا يحترم كرامتنا وحريتنا ، واننا نتعاون بصدق مع كل من يساعدنا ويساندنا [1] . هذا الموقف الرسمي يشبه موقف وزير الخارجية السابق للوفد ، الدكتور محمد صلاح الدين ، في ١٩٥٠ / ١٩٥١ .

وثمة علامات عديدة تشير إلى ان التبادلات التجارية المهمة مع البلدان الإشتراكية إنما كانت تستهدف ، في ذهن المسئولين المصريين ، إحراج الغربيين لا أكثر ولا اقل . وقد اتاحت المعاهدة الانكليزية المصرية ، عام ١٩٥٤ ، لجمال عبد الناصر فرصة عرض عضلاته بكثير من الغبطة ، وأخذت المساعدة الأميركية ، عن طريق النقطة الرابعة ، تزداد ببطء . وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، منحت الحكومة الأميركية القاهرة قرضاً بقيمة ٤٠ مليون دولار بينما كان الجنرال الألماني ، فهر مباخر ، يدير البعثة الألمانية المكلفة بتدريب الجيش المصري الجديد .

لم تكن هذه التصرفات سوى مناورات جانبية . وسرعان ما هيأ الغرب خطة جديدة للعمل . ففي ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، وقع الحلف التركي – العراقي في بغداد ، وبعد انقضاء شهر على التوقيع ، انضمت بريطانيا إلى الحلف الذي بدا بذلك اداة انكليزية للحلول محل قاعدة السويس وابقاء النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط . وفي ٢٨ شباط ، اي ستة أيام بالضبط بعد تسلم بن غوريون وزارة الدفاع الأسرائيلية ، هاجم الجيش الأسرائيلي بعنف المواقع المصرية في منطقة غزة . مسبباً ٣٨ قتيلاً و٣١ جريحاً [2] .

---

١ - M. E. N. E. 14 Février 1954, in Wheelock, p. 216

٢ - لا شهادة هنري بايرود ، السفير الاميركي في القاهرة ، آنذاك ، ولا تأريخ نيويورك تايمس للشهر السابق ، ولا تقارير اللجنة المشتركة للهدنة التابعة لهيئة الأمم ، كلها لا تدعم الإدعاءات الإسرائيلية بضرورة الاعتداء بسبب عمل الفدائيين ؛ راجع :

Hearings before the committee on foreign relation and the committee on armed services, U. S. Senate, 85th. Congress, 1st session., H. J. Res. 19, H. J. Res. 117 (Janv.-fev. 1957, Washington 1957, p. 746 - 7). Hearings, Home of Representatives (p. 395) in Wheelock p. 22-23.

هل يستطيع عبد الناصر بعد الآن ان يهرب من الواقع ؟ لقد قام بهجوم مضاد في المجال السياسي ، إذ انه نجح في تشكيل قيادة عسكرية عربية ثلاثية (مصر ، سوريا ، اليمن) تمتد جنوب حلف بغداد (آذار ١٩٥٥). ولكن عليه ان يزوّد الجيش بالوسائل اللازمة ليجعل منه قوة فاعلة إزاء الأخطار التي بدأت تتضح . فها ان قوى حلف الأطلنطي تسد على مصر المنافذ ، بينما تفشل بعثة علي صبري إلى الولايات المتحدة بعد أشهر من المحادثات (خريف ١٩٥٢)، ولكن الولايات المتحدة ترسل إلى مصر معدات للشرطة ؛ في حين ان الحكومة البريطانية تضغط على إسبانيا وتقنعها بالغاء شحنة سلاح بقيمة ٣ ملايين دولار لمصر ؛ والجدير بالذكر ان لندن حاولت التنصل من بيع السلاح للقاهرة ، فارضة شروطاً غير مقبولة وآماداً طويلة لشحن الاسلحة تتراوح حتى بضع سنوات ؛ فانذر عبد الناصر واشنطن ولندن انه سيضطر للجوء إلى الإتحاد السوفياتي إذا استمر رفض الغرب لتسليحه . وفي تموز ١٩٥٥ باعت بريطانيا بارجتين لمصر بعد ان كانت قد باعت اسرائيل مثلها (١٩٥٣ / ٥٤) ، وقبلت فرنسا ببيع كميات بسيطة من السلاح، وفي ٣٠ حزيران اعلنت الولايات المتحدة عزمها على بيع سلاح بقيمة ٢٧ مليون دولار ، ولكن المحادثات تخبّطت حتى ٢٧ أيلول [١].

لماذا هذا الرفض ؟ « لقد طلب عبد الناصر مساعدة عسكرية دون قيد أو شرط ، ولكننا وضعنا بعض الشروط » . هذا ما صرح به السفير الأميركي جفرسون كافري امام اللجان البرلمانية . كما ان الأميرال رادفورد ، القائد العام المشترك صرح بدوره : « ان ما أراد المصريون شراءه ، اذا لم تخنّي ذاكرتي ، هو طراز من الأسلحة لم نكن نريد بيعه لهم ... [٢] » .

وفي ٢ أيلول ١٩٥٥ ، أعلن عبد الناصر عقد صفقة السلاح مع

---

١ - K. Wheelock, p. 228 - 9.

٢ - V. S. Lenote, 85 th Congress..., part II p. 783; part I, p. 438, in K. Wheelock, p. 228.

تشيكوسلوفاكيا ، ويقول الخبراء ان السلاح كان هـذه المرة ممتازاً (مدفعية ثقيلة ، مصفحات من آخر طراز الخ ..) بقيمة ٨٠ مليوناً من الدولارات ، تدفع قطناً .

ونلاحظ نفس النهج في المجال السياسي . قرر جون فوستر دالس المساهمة في تمويل أعمال سد أسوان العالي مقابل تبعية مصر للغرب . وعندما رفضت القاهرة التبعية ، عاد دالس عن قرار المساعدة ، مسبباً ازمة السويس التي أدت ليس فقط إلى تـأميم شركة القناة بل أيضاً إلى تـأميم المصارف والشركات الإنـكليزية والفرنسية الكبيرة ، اي القوى الأساسية للنفـوذ الأجنبي في مصر .

ازاء عملية سد المنافذ التي قـام بها الغرب ، سعت القاهرة لفتح منافذ جديدة . ولكن اين تجد القوة والأفـكار ؟

هناك أولاً البلدان العربية حيث كان عمل مصر الإيديولوجي والسياسي قد احدث تجاوباً عميقاً تحت شعار « القومية العربية » . وهناك ثانياً البلدان الاشتراكية التي لم تكن تعرفها مصر الا قليلاً ، والتي كان يتخوف منهـا المسئولون .

وبدأت القاهرة تكتشف شيئاً فشيئاً «أوروبا ثانية» ، لم يدنسها الإستعمار . ثم هناك إفريقيا الجديدة ، وهي في طور النشوء ، وبمقدورها ان تدعم المساعي المصرية . غير انها لا تستطيـع ان تكون مورد قوة او إيديولوجية .

يبقى الجزء الأساسي من العالم المستعمر سابقاً ، اي آسيا الشاسعة العظيمة ، التي تجهلها السياسة المصرية ، ما عدا الهند . هنا تتجمع جماهير الاسلام التي يشكل العالم العربي نواتها ودماغها . لقد أدت ثورات التحرير الوطنية بعـد الحرب العالمية الثانية ، إلى نشوء دول قوية نسبياً في آسيا ، تحاول بناء حياة أفضل وتأكيد ذاتها العميقة ، بطرق مختلفـة : طريق الشيوعية في الصين

الشعبية ، وطريق الرأسمالية المعتدلة القائمة على التخطيط في الهند واندونيسيا؛ اما برمانيا والفيتنام والأفغانستان فانها تتبع سياسة حيادية تفتح آفاقاً رحبة للتضامن .

في تشرين الاول ١٩٥٢، شرعت الحكومة المصرية تدرس عرضاً باكستانياً بتنظيم قوة عالمية ثالثة ، من الدول الافريقية والاسيوية [١] . وبعد ذلك بشهر أصدر كبار الاخصائيين في الشئوون العمالية في وزارة الشئون الاجتماعية، عبد المغني سعيد ، كتاباً يدعو لتشكيل كتلة حيادية ، بالاشتراك مع الهند وغيرها من البلدان المسالمة [٢] . وفي ٢٣ كانون الاول ١٩٥٢ ، عقد في القاهرة، بناء على دعوة من الحكومة المصرية ، اول اجتماع لممثلي ١٢ بلداً افريقياً واسيوياً ، وصدرت توصيات تؤيد المطالب العربية في فلسطين وتشجب التعويضات الالمانية لاسرائيل كما تشجب السياسة الفرنسية في افريقيا الشمالية [٣] . وفي ١٩٥٢ / ٥٣ قام جواهر لال نهرو بزيارتين للمسئولين المصريين الباحثين عن اتجاه دولي معين . وعند انتهاء الزيارة الثانية ، أشار ناطق مصري الى انه من الممكن ان تنضم مصر الى كتلة الدول الاسيوية المحايدة لوضع حد لاحتلال بريطانيا الاستعماري لقناة السويس [٤] . واسفرت زيارة نهرو الثالثة للقاهرة عن بيان ، بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٥ ، يعلن عن « اتفاق تام في وجهات النظر حول المسائل العالمية الهامة » بين البلدين . وفي ٦ نيسان ، وُقعت معاهدة صداقة ، في القاهرة ، بين الهند ومصر . ومن ١٧ الى ٢٤ نيسان ١٩٥٥ ، انعقد مؤتمر بلدان آسيا وأفريقيا الثلاثين ، في باندونغ، بناء على دعوة وجهتها دول « فريق كولومبو » الخمس . واستطاع جمال عبد الناصر ، وكان يرئس الوفد المصري ، ان يشهد زخم القوى الجديدة التي

---

١ - M. E. N. A. 11 oct. 1952.

٢ - M. E. N. A. 8 nov. 1952.

٣ - K. Wheelock, p. 215.

٤ - New York Times, 25 Juin, 1953.

تتحرك في القارتين . وانتخب رئيساً للجنة الموجلة بحسم النزاعات وصياغة مقررات المؤتمر ، فأتاح له ذلك فرصة الاعجاب بمرونة الدبلوماسية الصينية . ولاحظ ان البلدان التابعة للغرب (فيليبين ، باكستان ، تايلان وغيرها) تقف موقفاً خائفاً ومثيراً ، مما حمله على مساندة الاكثرية المناضلة والمتحفزة . وفي طريق العودة ، توقف في كراتشي ودلهي الجديدة وكابول . وصرح فيما بعد ان زيارته للهند كانت نقطة الانعطاف في فهمه السياسي . لقد فهم وتحقق هناك من ان السياسة الحكيمة الوحيدة بالنسبة لمصر ، هي الحياد الايجابي وعدم الانحياز . وعند رجوعه الى الوطن ، اقنعه الاستقبال الحار الذي لاقته هذه السياسة بأنها النهج الوحيد الذي يستطيع ان يجمع اوسع تأييد من الشعب العربي [1] . ومنذ ذلك الحين ، بدأ الرأي العام المصري يتحمس للمبادىء الخمسة التي اتفق عليها نهرو وشو ان لاي في نيسان ١٩٥٤، وهي: احترام حدود وسيادة الدول، عدم الاعتداء، عدم التدخل المتبادل في شؤون الغير الداخلية، المساواة والمتنافع المتبادلة ، التعايش السلمي .

إلى جانب هذه المساهمة « الأسيوية » ، تمكنت « أوروبا الثانية » من تقديم مشاركة يوغوسلافيا . فتتابعت إلى القاهرة عدة بعثات يوغوسلافية ، لا سيما بعثة أيلول – تشرين اول ١٩٥٤ ، العسكرية . وتم اللقاء الأول بين المارشال تيتو وجمال عبد الناصر ، على ظهر « الغالب » في مياه السويس في ٥ شباط ١٩٥٥ . وتحقق التقارب بين البلدين على أساس مبادىء باندونغ ، وأكد الرئيسان اتفاقهما التام حول أهم القضايا العالمية، وأكدا إرادتهما في اتباع السياسة الإيجابية ، الناشطة والبناءة ، الكفيلة بتخفيف حدة التوتر بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين . وتوطد الاتفاق المصري – اليوغوسلافي خلال لقاء بريوني (تموز ١٩٥٦) . وازداد التعاون بين القاهرة وبلغراد في مختلف المجالات. وبالإلتقاء مع نهرو ، وضع الرئيسان المصري واليوغوسلافي أهم مقومات الحياد

---

١ - R. K. Koranjia, Arab Dawn, Bombay 1958, p. 187.

الإيجابي . وقد جاء في البيان المشترك : إن الانقسام الحالي للعالم إلى كتلتين قويتين من شأنه ان يبقي على المخاوف والاخطار . لذلك ينبغي العمل على تحقيق السلم لا بالتفرقة ، بل بالأمن الجماعي على أساس عالمي ، وتوسيع مجال الحرية وانهاء تسلط بلد على آخر . من الضروري اذن ان يتجه العالم نحو نزع السلاح للحد من احتمال وقوع الحرب ، كما ان متابعة الجهود للإسراع بإنماء البلدان المتخلفة هي احدى المهمات الأساسية في تدعيم سلام دائم بين الأمم [1] .

ومن ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ ، خفق علم « الحياد الايجابي » عالياً في سماء العالم العربي ، بفضل السياسة المصرية وتجاوب الجماهير العربية معها . اما من جهة الغرب ، فان « تقرير فشتلر » الشهير ، الذي يرتكز في الواقع على مقال معروف بعنوان ، بحر التقرير ، كان قد نشره عام ١٩٥١ المقدم تاليريكو في مجلة المعهد البحري الأميركي ، ان هذا التقرير يحدد الموقف الاسعماري بوضوح ، اذ يقول انه نظراً لاستمرار الخطر في الوضع العالمي ، فان اتحاداً مستقراً بين الدول العربية يشكل عنصراً مهماً في كل ما يتعلق باختيار قاعدة استراتيجية للقيام بهجوم لصد اي عدوان تقوم به الكتلة السوفياتية – الصينية . لذلك يجب ان تسيطر الولايات المتحدة على حوض البحر المتوسط عن طريق المساعدة العسكرية والاقتصادية والوساطة السياسية ... وبالاعتماد على حوض المتوسط وتأييد الشعوب العربية واستخدام القواعد المتقدمة في البلدان العربية ، نستطيع التغلب على المعتدي وعلى ايديولوجياته بشكل حاسم [2] .

وكان ان أدى تدهور وضع الغرب في الأقطار العربية ، لا سيما في مصر ، الى فشل الهجوم على القناة عام ١٩٥٦ ، وبروز الجانب الفعّال من الحياد الايجابي .

---

١ - Agence Tanjug, 19 juil. 1956.

٢ - حول المرحلة الاولى ، راجع دراستنا :

De Bandoeng à Accra, Horizons, VII (1958) N. 85, p. 14-18; G. C. Stevens, Arab neutralism and Bandung, M. E. J. XI (1957) N. 2, p. 139 - 52.

لم يرَ البعض في هذا كله سوى التعبير النظري عن مزايدة بين الكتلتين . اما البعض الآخر ، لا سيا جون مارلوف ، فلم يخف عليه المضمون الاجتماعي للنهج الجديد . فقد كتب ما ملخصه : كانت اكثرية العرب المثقفين الساحقة محايدة قلبياً في الحرب الباردة بين الشرق والغرب . ومن جهة ثانية ، كان الاتجاه القومي بأكمله ، خلال السنوات الخمس والعشرين السابقة ، معادياً لفكرة تحالف جديد مع الغرب .. كذلك فإن هذا الاتجاه المحايد لم يكن غافلاً عن أخطار التحول الى دولة دائرة في فلك الاتحاد السوفياتي ، ولم تكن هناك أية رغبة باستبدال سيد مستعمر بسيد مستعمر آخر .. كذلك لم يكن الشعور المؤيد لروسيا في الشرق الأوسط محصوراً بالسياسيين اليساريين [1] .

انصرف عبد الناصر الى استقطاب القوى العربية التحررية والتعبير عن اهدافها . وكانت لهجة تصريحاته الأولى ، حتى باندونغ ، مهادنة تشدد على الناحية المسالمة والأخلاقية للحياد . ولكن العدوان الثلاثي أسرع بدفعه نحو كتلة البلدان الاشتراكية التي قدمت لمصر جميع وسائل التغلب على التخلف والحصول على القوة والتقنية : قروض لا مثيل لها لتمويل مشروع السنوات الخمس ، تمويل السد العالي الكامل ، بيع أسلحة ومعدات عسكرية من احدث طراز وبكميات وافرة ، تجهيز مصانع أسلحة مصرية ، شراء محصول القطن ، تدريب فنيين وأخصائيين ، دعم في المجال الدولي ، لا سيا في هيئة الأمم ، للقضية الفلسطينية والثورة الجزائرية .

والملاحظ ان الحياد المصري في سنوات ١٩٥٥ / ١٩٥٨ يمثل ثلاثة أجنحة : جناح اليمين ، اي البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ، المعادية تقليدياً

---

١ - J. Marlowe: Arab nationalism and British imperialism London, p. 85, 1961.
اما تقدير لاكوتير بان « الحياد الإيجابي ما هو الا تغطية للعداء لأوروبا » : (DiX ans de Nassérisme, Esprit, N. 303, février 1962, p. 297).
فهو لا يميز بين « أوروبا » و « الإستعمار » .

للشيوعية ، ولكنها مرغمة على مناهضة الغرب أملاً بالربح عن طريق المزايدة ، وجناح اليسار الذي وجد حظه مع فريق « المساء » وجعل من الصراع ضد الاستعمار محور النضال من اجل السلم والتعايش [1] . واخيراً جناح الجهاز العسكري الذي يقف في الوسط لحفظ التوازن بين هذين الاتجاهين المتناقضين .

اضطر عبد الناصر ، خلال هذه المرحلة ، الى اقامة تحالف بين الوسط واليسار . وضاعف جهوده لمناهضة الاستعمار في القارة الافريقية . فاتسعت الدعاية الاسلامية في تلك القارة بواسطة المؤتمر الاسلامي الذي يرأسه انور السادات . واتخذت الاجراءات اللازمة لتثقيق آلاف الطلاب الافريقيين في الجامعات المصرية وارسال بعثات معلمين [2] وانشاء برامج اذاعية خاصة دعيت « صوت افريقيا الحرة » خلال صيف ١٩٥٧ ، واصبحت تذيع برامجها في سبع لغات افريقية [3] . وفتحت مكاتب في القاهرة للحركات الشعبية

---

١ ـ ثمة بحث ممتاز في تقرير خالد محي الدين للمؤتمر الافريقي الأسيوي في القاهرة . لخص التقرير في : Le neutralisme positif (Horizons, VII, 1958, p. 52 - 6).

لا سيا قوله : « ليس هناك رابط بين سياسة الحياد الإيجابي ونظام شيوعي داخلي. موضوعياً ، نحن في فترة تاريخية يجب دعم رأس المال الوطني فيها ، (...) ليس هناك (في مصر وسوريا) قاعدة موضوعية لبناء الإشتراكية او الشيوعية . الحياد الإيجابي هو السياسة التي تتبعها الدول المستقلة حديثاً والتي تبغي العمل لبناء اقتصادها . » يجب ذكر دراسات ومقالات عبد العزيز فهمي ، وعبد العظيم أنيس وطاهر عبد الحكيم ، الخ .. كذلك دراستنا عام ١٩٥٨ عن حركة السلم ككفاح ضد الإستعمار في البلاد الأفريقية ـ الأسيوية .

٢ ـ في ١٩٦٠ / ٦١ انتدبت الحكومة المصرية ٧٨٢ استاذاً لستة بلدان افريقية ، منهم ٦٣١ للسودان (الكتاب السنوي) عام ١٩٦١ ، ص ٥٨٤) ، عام ١٩٦٢ ، هناك ٥٠٠ طالب افريقي ينتمون لـ ١٧ دولة يدرسون في مصر .. على مجموع ١٥،٦٨٣ طالب اجنبي ، بينهم ٢،٨٦٨ طالب حائز على منحة (الكتاب عام ١٩٦٢ ، ص ١٧٨ ـ ٩) .

٣ ـ (الكتاب) عام ١٩٦١ ، ص ١٠٠٤ ـ ٥ ، « حلم افريقيا الذي يعيش في القاهرة »

المناهضة للاستعمار (صلاح بن يوسف ، فليكس موميه ، خاصة ، وقد اغتيل الاثنان عام ١٩٦١ ، وكذلك لحركات الصومال وكينيا والكونغو والأنغولا فيما بعد ، الخ .) . والصحافة لا تخفي ان مصر أكبر دولة افريقية ، بدأت تكتشف افريقيا .

أصدرت مكاتب الإعلام نشرة مغفلة ترسم « الخطوط الرئيسية » للحياد الإيجابي على الشكل التالي :

١ – الحفاظ ، أولاً ، وحتى النهاية ، على الاستقلال الوطني في وجه عدوان الاستعمار ، في ظروف دولية تسمح بالحكم الوطني ورفض المساومة . وبعبارة اخرى ، ان الحياد الايجابي هو الكفاح العملي ضد الاستعمار للقضاء عليه في كل بقاع العالم ، وتحرير الاقتصاد الوطني من كل تأثير أجنبي ، ورفض الأحلاف الأجنبية ، وفضح الاستعمار ، في الداخل والخارج ، ومساندة الحركات الوطنية في البلاد التي لم تحصل على استقلالها ، او التي ما يزال استقلالها مهدداً .

٢ – التضامن : يتحتم على الدول التي تنادي بالحياد الإيجابي ان تبحث عن حلفاء لتواجه مخطط العدوان الاستعماري من الخارج ، والمؤامرات من الداخل ، ولتواجه الحصار الاقتصادي ، حلفاء يساعدونها على تصنيع بلادها وتنميتها ، وذلك لتزيد من مناعة استقلالها الوطني . هؤلاء الحلفاء هم البلدان الأخرى التي تنادي ، في افريقيا وآسيا ، بالحياد الايجابي . والتي تقف على أهبة الاستعداد للتعاون في مكافحة الاستعمار وسيئاته ، وهم كذلك البلدان الاشتراكية التي تحرص قبل كل شيء على حماية السلم وهو الشرط الأساسي

(الأهرام ، ٢٤ شباط عام ١٩٦٠) . (شرف الكلمة) (الأهرام ، ١ تموز عام ١٩٦٠)، مقررات المؤتمر الإفريقي الأول للراديو والتلفزيون (الأهرام ٢٨ نيسان عام ١٩٦١) ، د. حسن أحمد محمود ، (أزمة الدراسات الإفريقية ، الأهرام ٢٠ ايار عام ١٩٦٢) . ينبغي كذلك متابعة المجلة الشهرية « نهضة افريقيا » .

لتثبيت وتنمية اقتصادها . من هذا الالتقاء في المصالح المشتركة بين الدول الاشتراكية والدول الوطنية في آسيا وأفريقيا ، تنبع إمكانيات مساعدة اقتصادية تمنحها الدول الأولى للثانية ، دون شروط سياسية ..

٣ – موقف مستقل في المشاكل الدولية ، وهو ليس بالضرورة موقفاً ثالثاً ، ولا يعني ابداً السلبية .. ان موقفنا ينبع من مصالح بلدنا الوطنية ومصالح السلم .

٤ – اذا سلمنا بالفكرة الإيجابية ، يصبح واضحاً بالنسبة لنا انه لا يمكن القبول بالحياد في الصراع القائم بين الاستعمار والشعوب التي تريد الحفاظ على استقلالها ، وفي الصراع العالمي من أجل السلم ..

٥ – الحياد الإيجابي لا يخلط بين الأصدقاء والأعداء ولا يوازي بينهم في تقديره وسلوكه ..

غير ان سنة ١٩٥٨ ستكون سنة الانتقال من « الحياد الايجابي » الى « عدم الانحياز » . لماذا هذه السنة بالذات ؟

ثمة حلقتان من الأحداث :

اولاً ، مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية (٢٦ كانون الاول ١٩٥٧ – ١ كانون الثاني ١٩٥٨) ، وقد دعت اليه احزاب اليسار الاسيوية ، لا سيما الحزب الشيوعي الهندي ، ووافق عليه الرئيس عبد الناصر بعد تردد طويل ليبرهن على ان « دالس عاجز عن عزل مصر » ، وليتيح للجهاز العسكري فرصة انشاء هيئة في القاهرة ، بواسطة الأمانة العامة الدائمة ، تسمح له بتوسيع نفوذه داخل الحركات السياسية الوطنية في القارة الافريقية . وقد جاءت ، هذه المرة ، وفود ضخمة من ٤٦ بلداً افريقياً واسيوياً (لوحظ تغيب البلدان الآتية : إيران ، فيليبين ، باكستان ، تركيا ، العربية السعودية ، ليبريا) ، وشددت على مكافحة التخلف ومكافحة جميع أشكال الاستعمار الجديد ، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية . ورغم الرقابة ونوعية

الوفد المصري ، نجح اليسار في فرض الاتجاه العام ، وساعده على ذلك وجود عناصر ثورية ضمن مختلف الوفود . فخافت الحكومة ، وعبرت عن خوفها بلسان أنور السادات ، ولكنها نجحت في إسناد مركز الأمين العام الدائم الى الاميرالاي يوسف السباعي، وتعيين مرسي سعد الدين على رأس جهاز الأمانة ، إذ ينبغي الحدّ من النفوذ الشيوعي المتزايد ، ولا سيما نفوذ الصين الشعبية ، والحؤول دون اجتياح اليسار الوطني والماركسي لبعض اقطار افريقيا .

وبالإضافة الى هذه الجبهة التي يبدو فيها « الحياد الإيجابي » خطراً على رواده ، برزت عوامل أخرى سبّبت الهجوم على اليسار في كانون الثاني — آذار ١٩٥٩ ، منها توحيد الحركة الشيوعية المصرية ، والخلاف مع الحزب الشيوعي السوري حول صيغة الوحدة العربية ، واتجاه الثورة العراقية اليساري .

ووقع حدث ثالث غيّر مجرى تفكير النظام بشكل غير متوقع : انه زيارة رئيس الجمهورية العربية المتحدة للإتحاد السوفياتي ، من ٢٩ نيسان الى ١٦ أيار ١٩٥٨ . طوال اقامته، أكد جمال عبد الناصر ، بعبارات واضحة صريحة، استقلاله المذهبي والسياسي ، ورغبته في الحصول على مساعدة غير مشروطة ، واعترف بأنه لم يكن هناك تدخل روسي بأي شكل من الأشكال، وان الاتحاد السوفياتي بالاضافة الى وقوفه مع مصر أبان الاعتداء الثلاثي ، وضع تحت تصرفها كل معونة ممكنة ليساعدها على خرق الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاستعمار ، كما ساعدها على تنمية التصنيع . وكانت جميع خطبه صدى للامتنان المصري تجاه الاتحاد السوفياتي ، وكرّر ان السياسة المصرية قائمة على أساس مبادىء باندونغ [١] . ولكن عرض القوة العسكرية السوفياتية ، خاصة في قاعدة لينينغراد البحرية ، لم يكن ليطمئن عبد الناصر . وقد صرح بمخاوفه للخاصة من رجاله ، وقال انه ينبغي الحذر من هذا الحليف ذي القوة الهائلة ،

١ - Président Gamal Abdel-Nasser, speeches... 1958, p. 125-86.

والذي لا يبخل بمساعدته الضخمة في كل المجالات ؛ وليس من المستعبد ان يكون له مطامع امبريالية في افريقيا وآسيا .

وما ان عاد عبد الناصر الى القاهرة حتى اعرب عن تحفظه ازاء موسكو . وخطب في الوفود المحتشدة لاستقباله قائلاً : قبل أن أقوم بهذه الزيارة .. أبلغتني الولايات المتحدة الأميركية انها تتبع سياسة جديدة نحو الجمهورية العربية المتحدة ، وانها تحترم حيادنا ، وتحترم استقلالنا .. فقلت بأسمكم اننا نبغي الصداقة ونرجو ان تكون هذه النيات صادقة [1] . وفي أوائل الصيف ، تلقت الصحف تعليمات بالامتناع عن اي هجوم مباشر على فوستردالس والسياسة الأميركية في مجملها . بيد ان الحرب الأهلية في لبنان أعطت الدليل، للمسئولين المصريين ، على ان « السياسة الأميركية تهدف دائماً لضرب القومية العربية ضربة قاضية » [2] . ورغم ذلك استمرت عملية اعادة النظر ، وهيأ خطاب بورسعيد في ٢٣ كانون الاول ، جو الهجوم على اليسار ، وأعلن بدء المرحلة الثانية للحياد ، مرحلة « عدم الانحياز » .

حاول مفكرون عديدون (صحفيون ، اساتذة ، سياسيون) اعطاء صيغة نظرية للمنعطف الجديد . ويجدر التوقف عند احدهم الأستاذ بطرس بطرس غالي .

---

١ ـ خطاب ١٦ ايار عام ١٩٥٨ . ان ويلتون وين، الذي كان مراسل الأسوشيتدبرس لفترة طويلة ، في القاهرة ، يفسر الموقف الأميركي :« ما عدا الإتفاق مع ناصر ، أين هو الحل ؟... ان اسم الدواء التقليدي هو « المساعدة الإقتصادية » .

Nasser of Egypt, the search for dignity, Cambridge, Mass., 1959, p. 208.

كان ج. س. بادو قد لعب دور الوسيط ، قبلاً :

Arab in search of a hero, a brief study of the Egyptian revolution, M. E. J., IX (1955) N. 4, p. 373-84.

٢ ـ انه تعبير م. ح. هيكل نفسه ، (الأهرام) ١٥ حزيران عام ١٩٥٨ الجدول المفصل للتجارة الخارجية المصرية في : The Egyptian economy the fifties (II) N. B. E. Econ. Bull. XIV (1961), N. 2, p·146-7.

كتب يقول ما مفاده : يقوم الحياد الايجابي على سياستين ، أولاهما سلبية، والثانية ايجابية . أمـــا الجانب السلبي فمستمد من الحياد القانوني ، وتتلخص فكرته في عدم الاسهام او الاشتراك في الحرب الباردة الدائرة الآن بين كل من الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية . وبديهي أن تحقيق ذلك يتطلب من الدولة التي تلتزم الحياد ان تمتنع عن الدخول في الأحلاف العسكرية التي يعمل عـلى تعزيزها كل من الكتلتين المتناهضتين ..

ثم ، فجـأة ، تحول الاتجـاه نحو المساواة بين الكتلتين ، مساواة تشكل جوهر نظرة « عدم الانحياز » ، إذ ان « الحياد الايجابي » سلاح ضد الضغط الاستعماري (احتلال ، حروب استعمارية ، قواعـد ذرية ، أحلاف عسكرية الخ ..) ، وعلى البلدان الحيـادية ان تعامل المعسكرين على قدم المساواة في الشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . ومعنى ذلـك ان تساوي بين المعسكرين من حيث الالتزمـات الخارجية ، فـلا تميّز أحدهما على الآخر . وبكلمة موجزة ، أن دول الحياد الإيجابي تسعى لإيجاد توازن يضمن سلامتها وعـدم اعتداء احد الكتلتين عليها . وهذا هو الهدف المقصود من الحيـاد الإيجابي .

وتستند هذه السياسة التي لا تمـيز بين الكتلتين ، الى ميثاق هيئة الأمم أساساً لها [١] . ففي حال حرب عالمية تستطيع الدولة غير المنحازة ان تزن الموقف بميزان مصلحتها الخاصة . ويتسأل الاستاذ غالي : لماذا نركز اهتمامنـا ودعوتنا على الحياد الايجابي اكثر من تركيزها على التعايش السلمي ؟ ذلك ان الدول التي تعتنق مذهب الحياد الايجابي لا صلة لها بالنزاع المذهبي والاقتصادي والسياسي القائم بين المعسكرين المتعاديين ، بخلاف الدول التي تنادي بالتعايش

---

١ ـ حول نظرة مصر لهيئة الأمم ، في هذه الفترة ، انظر Egypt and the United Nation, لفريق من الباحثين في علم الإجتماع المصري للقانون العالمي (نيويورك عام ١٩٥٧) : « في نظر الرجل العادي ، ان هيئة الأمم هي مؤسسة اميركية ، لخدمة السياسة الأميركية . هناك عدم تميز رائج بين هيئة الأمم والولايات المتحدة .. » .

السلمي والتي قد يكون لها مآرب خفية وراء الدعوة اليه.. ودول الحياد الإيجابي لا تملك الأسلحة الحديثة (الذرية) . فالتعايش السلمي يحاول تنظيم العلاقات بين فريقين مسلحين (بالسلاح الذري) ، أما الحياد الإيجابي فانه يرمي الى تنظيم العلاقات بين فريق مسلح وآخر غير مسلح .. ودول التعايش السلمي يدعو بعضها بعضاً الى نزع ما تملك هي من أسلحة ، بينما دول الحياد الايجابي تعمل على نزع السلاح من غيرها . فالفلسفة الكامنة في التعايش السلمي هي الخوف المتبادل من الأسلحة الفتاكة ، او الرغبة في العودة الى سياسة توازن القوى التي سادت السياسة الأوروبية .. أما الفلسفة الكامنة في الحياد الإيجابي فهي المثالية القائمة على القيم المعنوية . ونرى كذلك ان الدول التي تنادي بالتعايش السلمي هي الدول الصناعية الغنية ، المتقدمة ، بينما الدول التي تنادي بالحياد الإيجابي هي الدول الزراعية المتطورة [١] .

بتعبير آخر : لقد فات وقت التحالف الكبير بين بلدان المعسكر الاشتراكي من ناحية والبلدان المستقلة حديثاً وحركات التحرير الوطني في البلدان المستعمرة من ناحية أخرى ، تحت شعار « الحياد الإيجابي » . ان فكرة هذا التحالف قد وضعها لينين وأظهرت « مرحلة باندونغ » صحتها بوضوح . ولكن ينبغي ، في نظر المسئولين العسكريين ، الامتناع عن اي عمل يبررها او يدعمها ذاتياً ، إذ ان في ذلك احقاقاً لسياسة موسكو ، بينما المطلوب هو الافادة من الاتحاد السوفياتي دون الانجذاب اليه .

اثارت إعادة النظر في « الحياد الإيجابي » نقاط استفهام عديدة : هل تعني محاربة الشيوعية في الداخل الابتعاد عن المعسكر الشرقي والتقرب من الغرب ؟ في هذا الحقل ، كان عبد الناصر يتقدم بحذر ، رغم الإغراءات الأميركية الملحة . فربّان السفينة يعرف عمق شعور الصداقة والامتنان الذي يكنه شعب مصر للبلدان الاشتراكية وللإتحاد السوفياتي بشكل خاص، وذلك منذ حوادث

---

١ - « دراساته في السياسة الدولية » ، القاهرة ، عام ١٩٦١ ، ص ١٣ - ٣٨ .

السويس . وهو يعلم أهمية مساعدة المعسكر الشرقي لبناء الاقتصاد المصري الحديث . وقد صرح لفريق من الصحفيين الأميركيين قائلاً : إن الولايات المتحدة كانت تضغط علينا لتجرنا الى اتباع سياسة تناسبها ولكنها لا تناسبنا مطلقاً .. ومن ناحية ثانية ، قدم لنا الإتحاد السوفياتي مساعدته الكاملة [1] . واضاف بقوله : إن دعوتنا للحياد شيء ، وحقنا في الدفاع عن أنفسنا ضد كل عدوان شيء آخر . فهذا حق مقدس . والغرب هو الذي يوجه دعايته ضدنا ، ويوجه حملات سياسية واقتصادية وحملات حرب باردة .. وبذلك يجنّد الغرب عملاءه ضدنا في المنطقة [2] .

في عام ١٩٥٩ إذاً كانت ج. ع. م. تنادي بـ « عـدم الانحياز » ، وكان على الإتجاه الذي ميّز مرحلة باندونغ ان يجتاز تجربة قاسية .

وفي ٧ أيار ، هاجم خروتشوف علناً نهج ج. ع. م. الجديد ، المناهض للشيوعية . وخلال ثلاثة أشهر ، استعرت حملة حادة من الجانب المصري ، بينما سعى الدبلوماسيون من الطرفين للحؤول دون تردّي العلاقات بين البلدين [3] . ومن أيلول حتى كانون الاول ١٩٥٩ ، تدهورت العلاقات مع بكين ، التي ارتأت ان مناهضة الشيوعية من الجانب المصري لا تتفق والعمل المشترك ضمن الحركة الأفريقية الأسيوية العامة . وقامت نقاشات عنيفة ، بين اجهزة الاعلام المصرية والبلغارية . واشتدت في اوائل عـام ١٩٦٠ ، لان خالد بكداش ، أمين عـام الحزب الشيوعي السوري ، كان مقيماً في صوفيا . وشهد صيف

---

١ - مقابلة ٢٢ ك٢ عام ١٩٤٨ ، مع رؤساء التحرير وكتاب الإفتتاحيات الأميركيين ، في Président Gamal Abdel-Nasser speeches... 1958, p. 361-77.

٢ - مقابلة ٧ نيسان عام ١٩٥٨ على C. B. S. نفس المصدر ، ص ٣٧٨ - ٨٨

٣ - أكرم الحوراني ، زعيم البعث ، نائب رئيس سابق لـ .ج .ع .م يشير الى وجود تقرير رفعه سفير الولايات المتحدة في القاهرة الى حكومته ، يؤكد فيه ان .ج .ع .م تنفذ ، في تلك الفترة (١٩٥٨) بدقة المخطط الأميركي في المنطقة ، لا سيما في سوريا ؛ قد يكون اكتشاف الإتحاد السوفياتي لهذه السياسة المزدوجة سبباً للنقاش (الأخبار) ، بيروت ، ٣ ، ١٧ ، و ١٤ حزيران ، ٨ تموز ، ٢٦ آب عام ١٩٦٢) .

١٩٦٠ نوعاً من الهدنة ؛ اذ انـه في دمياط ، حيث كان يدشن مصنعاً نموذجياً للنسيج بنـاه الخبراء السوفياتيون ، حيا الرئيس عبد الناصر الحليف السوفياتي الكبير ومـا بذله من تضحيات في سبيل مصر . وفي ٢١ حزيران ، تكلم خروتشوف في بوخارست واضعاً الأمور في نصابها ، وقـال : إن الفضل في عدم سحق مصر عـام ١٩٥٦ يعود الى الاتحاد السوفياتي . ونشرت الصحافة القاهرية خطاب السوفياتي الأول في الصفحات الأولى . وأخيراً ، أمضى وفد برلمـاني مصري برئاسة انور السادات ، أسبوعين في الاتحاد السوفياتي (نيسان وأيار ١٩٦١) . وكانت الزيارة فرصة لنقاش ودّي لم يعلم بـه الجمهور المصري إلا فيما بعد . ولكن ، لم تمضِ فترة قصيرة حتى شاع نبأ وفـاة المسئول الشيوعي اللبناني ، فرج الله الحلو ، من جراء التعذيب في سجن المزة بدمشق ، مما أثار استنكار البلدان الشيوعية ، بـل الرأي العالمي كله . هذه المرة هاجم جهاز الدعاية الاتحاد السوفياتي مباشرة . فتحدث كمال الدين حسين عـن « عدوان جديد » ، عام ١٩٥٩ ، عندما أراد الاتحاد السوفياتي ان يتدخل في شؤون ج. ع. م. ويدافع عن احزاب « عميلـة » للاجنبي [١] . وقـام فكري أباظه ، مادح « رجل القدر » في عهد فاروق ، يهاجم في « المصور » التبعية للإتحاد السوفياتي ؛ وقـال إن على العرب الذين دفعوا ثمن المساعدة التي تلقوها عام ١٩٥٦ ، أن يتحرروا بعد اليوم من كل « عقدة » تجـاه المحسنين اليهم . واعتبرت « الأهرام » التجربة التيتوية مرجعاً ، فيـه كثير من العبر ، تلك التجربة التي « درسها الرأي العـام العربي ملياً وفهم منها كل ما تمثله من إصرار سوفياتي على السيطرة والتبعية » [٢] . وبذلت الحكومة المصريـة وسعها لعزل

---

١ ـ تصريحات في المؤتمر المحلي للإتحاد القومي في أسيوط ، (الأهرام) ، ٧ حزيران عام ١٩٦١ ؛ راجع نص الإتهام الذي وجهه المدعي العام السوري ضد قاتلي فرج الله الحلو في (الأخبار) ، بيروت ، ١٩ آب ١٩٦٢ .

٢ ـ « الأهرام » ، ٦ حزيران عام ١٩٦١ . على أثر مقال نشره في « المصور » ، يدعو فيه للصلح مع اسرائيل ، أعفي فكري أباظه من مهامه كرئيس لدار الهلال (الاهرام ، ١٨ آب عام ١٩٦١) . وبعد نقد ذاتي مضحك (الاهرام ، ٢٥ أيلول) ، أعيد لمركزه السابق .

ممثلي جمهوريات آسيا السوفياتية من الهيئات الأفريقية الاسيوية (الأمانة العامة الدائمة ، المؤتمر الاقتصادي ، مؤتمر كتاب القاهرة الخ ..) متعللة بكونهم جزءاً من دولة كبرى ملتزمة .

انصبت الجهود اذ ذاك على إيجاد صيغة جديدة للحياد غير المنحاز . ولعب تيتو ، هنا ، مع الرئيس عبد الناصر ، دوراً موجهاً ، بينما وقف نهرو موقفاً حذراً . ذلك ان عهد باندونغ ، في نظر المسئولين المصريين ، قد ولى ، كما ولت السياسة التي تمثله والتي كانت قد توغلت كثيراً واصبح باستطاعة الشيوعيين أستغلالها استراتيجياً . فكتب هيكل يقول ان باندونغ كانت مرحلة وصفحة من الذكريات واللحظات الغالية التي عشناها . ولكنها صفحة طويت.. ويفسر مستشار عبد الناصر تطور الإيديولوجية الحيادية عبر مراحل ثلاث : « عدم الالتزام » ، قبل ١٩٥٥ ، عندما كانت بلدان العالم الثالث تستشعر ضعفها وضياعها فلا تستطيع العمل ؛ « الحياد الإيجابي » ، بعد باندونغ والسويس ، عندما ارغم الهجوم الاستعماري البلدان المستقلة حديثاً على التحالف مع الشيطان ؛ وأخيراً ، « عدم الانحياز » ، ساعة التوازن النووي بين المعسكرين [١] . وهذه هي الأفكار التي رددها جمال عبد الناصر في خطاب بلغراد الهام ، بتاريخ اول أيلول ، والتي نعود فنجدها موضحة في قرارات الـ ٢٥ دولة التي اشتركت في المؤتمر [٢] .

من باندونغ الى مؤتمر بلغراد ، ظهر تطور واضح في العالم الافريقي الاسيوي . فالحياد الذي انطلق من آسيا عقب الحرب العالمية الثانية ، وجد طريقه الرئيسي في افريقيا ، واتجه نحو اميركا اللاتينية . والقارة الافريقية

---

١ ـ « اجتماع رؤساء الدول غير المنحازة » ، (الاهرام) ٢٦ أيار عام ١٩٦١ .

٢ ـ الـ « ٢٥ » هم : افغانستان ، الجزائر ، برمانيا ، كامبودجيا ، سيلان ، كونغو ، كوبا ، قبرص ، الحبشة ، غانا ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، لبنان ، مالي ، مراكش ، نيبال ، العربية السعودية، الصومال ، السودان ، تونس ، ج.ع.م.، يوغوسلافيا ، اليمن . راجع المقررات في (الاهرام) ، ٧ ايلول عام ١٩٦١ .

تدين لمصر بهذا الالتقاء مع باندونغ . وشكلت بلدان اخرى ، لا سيما غـــانا وغينيا ، تجمعاً مناهضاً للاستعمار (ج . ع . م . ، غانا ، غينيا ، مـــالي ، مراكش ، بلدان الدار البيضاء الخمسة) . وفي قلب القـــارة السوداء ، نشط سيكوتوري ، وكوامي نكروما ، وموبيدوكيتا لإيجاد حل حيادي لاوروبا وافريقيا . وحصل الالتقاء مع اميركا اللاتينيـــة بواسطة كوبا ؛ ولوحظ ، في بلغراد ، وجود مراقبين من البرازيل وبوليفيا وخط الاستواء . فقد استقطب محور بلغراد – القاهرة تجمع البلدان الجديدة التي اعلنت هكذا مسبقـــاً عن ارادتها في الاتصال بشكل من اشكال الواقع الاشتراكي .

وبعد اجتياز محنة ١٩٥٦ ، نجح النظام العسكري في التراجع ، فلم يترك التحالف الذي فرضته الأيام الصعبة يتحول إلى وضع دائم في إطار استراتيجية عامة .

وما ان حصل المسؤولون العسكريون على تأييد المعسكر الاشتراكي حتى قرروا الاحتفاظ بنهجهم الخارجي على صعيد التكتيك فحسب ، دون ان يجعلوا من تجمع بلغراد ذلك « الصقيـــع » الاسيوي الافريقي الشاسع الذي يضم غير الملتزمين لوقف التقدم الشيوعي في الجنوب ، كما توقع بعض الخبراء الاميركيين .

ويظهر الوجه الجديد « غير المنحاز » للحياد المصري أوضح ما يظهر في سياسة عبد الناصر الافريقية خلال سنوات ١٩٦٠ / ٦٢ [1] .

---

١ - « ... إننا لن نستطيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبدهي ، هو اننا في افريقيا . ولسوف تظل شعوب تتطلع الينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخـــارجي كله . ولن نستطيع بحال من الاحوال ان نتخلى عن مسئوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء . ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو ان النيل ، شريان الحياة لوطننا ، يستمد ماءه من قلب القارة . ويبقى أيضاً ان السودان - الشقيق الحبيب - تمتـــد حدوده الى اعماق افريقيا ... » (فلسفة الثورة) .

شغلت قضية الكونغو النصف الثاني من عام ١٩٦٠ . ومنذ إرسال اول دفعة من جنود هيئة الأمم ، اتضح ان حكومة باتريس لومومبا ، التي تشكلت وفقاً للاتفاق الدستوري بين بلجيكا والكونغو ، والتي اعترفت بها هيئة الأمم وعدد كبير من الدول ، لن تستطيع الاعتماد على غير الفرقة المصرية التي يقودها الزعيم سعد الدين الشاذلي . إذ ان اللواء قطاني ، قائد الفرقة المراكشية ، تهرب ورفض الاشتباك ، وتبعه رئيس الفرقة الحبشية . وبسرعة ، ادركت القاهرة ان الكونغو أصبح الميدان الأساسي للحرب الباردة في افريقيا . لا شك انه ما زال من الممكن ، نظرياً ، مساندة لومومبا ، حتى النهاية ، ومده بوسائل توحيد الكونغو ، وفقاً للاتفاقات التي جعلت منه المسئول عن اول حكومة كونغولية مستقلة ، ولكن في هذا الأمر مجازفة ، وهي الظهور بمظهر المساند للموقف السوفياتي في وجه الولايات المتحدة المصممة على دعم كازافوبو وأدولا ، مع عزل تشومبي موقتاً . وبدلاً من ان تقاوم احتلال مطار واذاعة ليوبولدفيل من قبل جنود هيئة الامم ، امرت القاهرة جنودها بالانسحاب . وهاجمت المؤامرة الاستعمارية في صحفها ، ولكنها سحبت فرقتها ، في ١٢ أيلول . وتُرك لومومبا وحده ، يواجه المرتزقة والمؤامرات . فأوقف في ٣ كانون الاول ، ثم اغتيل بأمر من تشومبي [1] . بالطبع ، ان ما أملى على

---

١ ـ سوف يتذكر الرأي العام الافريقي طويلاً افتتاحية الـ « موند » Le Monde يوم القاء القبض على الرئيس الكونغولي : « ان اول شعور يتبادر الى القلب بعد توقيف السيد لومومبا من قبل خصومه ، هو شعور بالإرتياح ... » (٤ ك١ عام ١٩٦٠) . حول سياسة ح .ع .م في الكونغو ، راجع (الاهرام) ، ١٣ ك١ عام ١٩٦٠ ، ١٥ ك٢ ، ١٤ و ١٦ شباط عام ١٩٦٢ ، المديح المنزعج الذي كتبه م. ح. هيكل (١٧ شباط عام ١٩٦١) ، قرار سحب الكتيبة (١٣ ايلول عام ١٩٦٠) ، برقية جمال عبد الناصر لتشومبيه (١٢ آب عام ١٩٦٠) . حول السياسة الأميركية . راجع : Bulletin d'information de l'Express par P. M. de la Garce, supplément au n. 501, du 19 janv. 1961. ثم Uburu Lumumba, de Serge Michel. Le Congo, de la domination belge à l'indépendance, (Paris 1962), de M. Merlier.
يروي الكتابان الوقائع من وجهة نظر الضحايا . منذ تلك الفترة ظهرت مجموعة كبيرة من الكتب نبشت خفايا المأساة ...

القاهرة موقفها هذا ، هو الحذر التكتيكي ، بالاضافة الى ارادة في تجنب اي عمل « ايجابي » قد يؤدي إلى اختلال سياسة التوازن بين المعسكرين ..

انصب الجهد الأساسي على تجميع القوى العاملة في القارة ، ان باتجاه صراع منسجم مع الاستعمار وشكله الجديد ، ام باتجاه رفض الالتزام بسياسة معسكر من المعسكرين . واعتقد عبد الناصر ان هذا النهج الذي اتبعه سيسمح له ان يكون الناطق بلسان افريقيا ، وان يجد ، في القارة السوداء ، عناصر حلف سياسي اصبح ضرورياً أكثر فأكثر نتيجة التغلغل الاسرائيلي هناك [١] .

جمع المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية (تونس، كانون الثاني ١٩٦٠) ٢٩ دولة، وانصرف لصياغة ميثاق واسع لحركات التحرير الوطني . وجمع المؤتمر الاقتصادي الأفريقي الأسيوي (القاهرة نيسان – أيار ١٩٦٠) ٣٣ بلداً فقط كأعضاء عاملين ، إذ رفض اطلاق هذه الصفة على الاتحاد السوفياتي والجمهوريات السوفياتية المسلمة . وتخبط المؤتمر وإنتهى إلى توصيات مائعة . وفي المجال الأفريقي، وطّد مؤتمر أكرا للعمل الايجابي (نيسان ١٩٦٠) ثم المؤتمر الثاني للتضامن بين الشعوب الأفريقية والأسيوية في كوناكري (نيسان ١٩٦٠) ، وطّد المؤتمران دعائم الاتجاه الحيادي المصري . فخلال هذا الاجتماع الاخير ، شجب العالم الثالث اسرائيل للمرة الأولى ، لأنها « تعتمد سياسة توسعية إستعمارية ، وتشارك في تحقيق استعمار جديد يقوم على التغلغل الأقتصادي في البلدان المستقلة » . ومهد مؤتمر التعاون الأفريقي الأسيوي في ستاليناباد (تشرين الاول ١٩٦٠) الطريق إلى اجتماع ٢٧ بلداً عضواً في « اللجنة التنفيذية » الأفريقية الأسيوية (تشرين الثاني) في بيروت ، وتبنى المجتمعون مقررات مؤتمر كوناكري حول موضوع دولة اسرائيل . واستمر الهجوم على إسرائيل

---

١ ـ راجع « حقيقة التسلل الاسرائيلي في افريقيا» (الأهرام)، ٣ ت٢ عام ١٩٦٠ ؛ يوسف الشريف ، « التسلل الصهيوني داخل افريقيا» ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٨ ، ٣٠ نيسان عام ١٩٦٢ ؛ في هيئة الامم ، ذكرت اسرائيل انها ارسلت ٦٠٠ خبير ، واستقبلت ١٦٠٠ متمرن ، اكثرهم من الافريقيين (Le Monde, 11 oct. 1962) .

في المؤتمــر الافريقي للعمل في لاغوس (كانون الاول ١٩٦٠) [١] . وشاركت خمس دول وحكومة ثورية ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، في مؤتمر الدار البيضاء (كانون الثاني ١٩٦١)، واحتلت القضية الفلسطينية مكاناً مرموقاً، بعد الجزائر مباشرة ؛ وهاجم المؤتمرون « التعاون بـــين فرنسا واسرائيل في المجال النووي » ، واستنكروا وقوف اسرائيل المتواصل بجانب الاستعمار كلما طرحت مشكلة مهمة تتعلق بالقضايا الحيوية لهــذه البلاد ، خاصة الجزائر ، والكونغو، والتجارب النووية، على بساط البحث . لذلك ادان المؤتمر اسرائيل « كوسيلة في خدمة الاستعمار، والاستعمار الجديد ، خاصة في الشرق الأوسط، ولكن في افريقيا وآسيا كذلك [٢] » . وتبلورت هذه الأفـكار خلال اجتماع اللجنة الإقتصادية لشئون افريقيا ، في أديس ابابا (شباط ١٩٦١) [٣] . وفي أيار ، جمع مؤتمر القاهرة الافريقي حكومات الدار البيضاء الست .

وفي آب ، وجه الرئيسان تيتو وعبد الناصر نداءهمـــا لمؤتمر يجمع « كل رؤساء الدول غير الملتزمة في اوروبا وافريقيا وآسيا وامريكا » . فكان مؤتمر بلغراد (٥–٣١ آب ١٩٦١) . ومنـــذ اليوم الاول للمؤتمر ارتسم تعريف نظري للحياد الجديد يمكن ان يسمى « الحياد غير المنحاز » . ويمكن اطلاق هذه التسمية على البلدان التي تتوفر فيها الشروط التالية :

١ ــ اتباع سياسة مستقلة، مبنية على مبدأ التعايش السلمي واعتناق سياسة عدم انحياز او سياسة ترمي لهذه الغاية .

٢ ــ مساندة حركات التحرير الوطني في كل الظروف .

٣ ــ عدم الانضمام الى اي حلف عسكري يلزم البلد في الخلافات الراهنة بين الشرق والغرب .

---

١ - (الأهرام) ، ١٠ ك١ عام ١٩٦٠ .
٢ ـ النص الكامل للقرارات (الاهرام) ، ٨ ك٢ عام ١٩٦١ .
٣ - (الأهرام) ، ١٦ ك٢ ، ٤ و ١٩ و ٢٥ شباط عام ١٩٦١ .

٤ ـ عدم الانتساب الى اي معاهدة ثنائية او معاهدة دفاع مشترك قد تؤدي الى النتيجة نفسها .

٥ ـ عدم القبول بقواعد عسكرية لاي معسكر على اراضي الوطن .

وعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات افريقية خلال عام ١٩٦١ : الاتحاد النقابي الافريقي (الدار البيضاء ، ايار ١٩٦١) ، القيادة الافريقية العليا (القاهرة ، تموز) ، اللجنة الثقافية الافريقية (طنجة ، آب) ، اللجنة السياسية لمجموعة الدار البيضاء (القاهرة ، آب) .

ومع عام ١٩٦٢ ، اتسعت الحركة وعلى رأسها العلم الثوري للجزائر المستقلة .

ان محصول سنوات التردد هذه بين « الإيجابية » وعدم الانحياز » يثير الاهتمام .

فمن ناحية المساعدة الاقتصادية التي تقدمها البلدان الاشتراكية ، تأتي مصر في المرتبة الثانية ، مباشرة بعد الهند . ويتم انجاز أهم مشاريع الصناعة الثقيلة والاساسية ، وبناء السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر ، ويمثل المعسكر الاشتراكي ٣/١ التجارة الخارجية لمصر (ازداد من ٤٨ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٥٢ إلى ١٥٣،٣ مليوناً عام ١٩٥٨ ، ليعود فيهبط إلى ١٣٠ مليوناً عام ١٩٦١) ، وفيما عدا الصين ، يزداد التبادل الاقتصادي مع الكتلة الشرقية بصورة مطردة ، ويبقى الميزان التجاري لصالح مصر . وتقوم اتفاقات اقتصادية وتجارية ، على أمد بعيد ، تعطي مصر تسهيلات بقيمة ٢٣٠ مليون جنيه .

وعقدت ثلاثة قروض كبيرة بلغت ١٨٦ مليون جنيه [1] ، مع مواعيد

---

١ ـ م. المراغي : « طريق الشمال والدائرة الساخنة » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٨ ، ٣٠ نيسان عام ١٩٦٢ . كذبت الوقائع تماماً الرأي الغربي التقليدي : « بقطيعته مع الغرب ،

دفع متأخرة ، وفوائد منخفضة جداً (٢ او ٢,٥ ٪ على ١٥ سنة) ، وهي قروض خاصة بمشاريع التخطيط الاساسية، وتنص على تسديد الديون بالقطن ، وتدريب مهندسين وفنيين مصريين بأفضل الشروط ، كل هذا يجعل من مساعدة البلدان الاشتراكية خير حليف للسلطة العسكرية في تحقيق النهضة الوطنية ، على الرغم من اضطهاد الحزب الشيوعي وملاحقة اليسار . وحيا المشير عبد الحكيم عامر « قرار الاتحاد السوفياتي ببيعنا السلاح ، وهو القرار الذي كسر احتكار التسليح الذي فرضه الاستعمار لتدعيم مركزه في الشرق الأوسط »[1].

ماذا حدث من ناحية الغرب ؟ نالت ج . ع . م . « التي يرتبط مصيرها لحد بعيد »[2] بالولايات المتحدة ، كما قالت « التيمس » ، نالت خلال السنوات السبع الممتدة بين ١٩٥٥ / ٦١ ، قروضاً ومساعدات اميركية بقيمة ٥٠٠

الذي يستطيع وحده إعطاء قروض وهبات لأمد بعيد ، عرقل البكباشي ناصر مستقبل الاقتصاد المصري » . (G. Roussau : La politique du colonel Abdel-Nasser et l'économie égyptienne, Orient, n. 1 Janv. 1957, p. 17-35).

١ ـ خطاب موسكو ، (الاهرام ، ٣ ك١ عام ١٩٦٠ ، حول النظرية السوفياتية في مساعدة البلاد العربية) . راجع س. سكاتشوف : (المساعدة السوفياتية لبلدان آسيا وافريقيا) « اتحاد الشعب ، بغداد » ، ٥ نيسان عام ١٩٦٠ . كذلك : W. Z. Laqueur : The Soviet Union and the Middle-East, (London, 1959), p. 156 358

B. Kerblay : La pénétration économique des pays du bloc soviétique au Moyen-Orient, Orient, N. 13 (1960), p. 169-74.

V. Alkhimov : Cooperation between the U. R. S. S. and the under - developped countries, Voprossy Ekonomiki N. 6. 1957, الترجمة الانكليزية .

تادروس أ. ع. الملك ، يرسم جدولاً لما استفادته مصر في أطروحته : Some aspects of the control of Egypt's foreign trade since 1945, Ph. D. London, 1961, ex. dact. p. 158-261.

٢ - Inside Egypt (II) : Egypt in blinkers, 10 jan5. 1962.

إنها استمرار سياسة Middle-East Supply Center . راجع :

S. Argov, American Policy in the Near-East 1941-945, (the N. Sc. Ec. London 1954, ex. dact., p. 104-45).

مليون دولار ، يشكل الفائض الزراعي القسم الاكبر منها [1] . وكانت بعثة القيسوني في الولايات المتحـــدة (نيسان ١٩٦٢) نقطــــة التحول في تحسن العلاقات ، على نطاق واسع ، مع البلدان الغربية ، بدعم من ادارة كنيدي الجديدة . عقدت البعثة اولاً اتفاقات مع البنك الدولي والحكومة الأميركية ، رغم معارضة الملك سعود ، فحصلت مصر على ٤٢ مليون دولار كسلفة من البنك المذكور ، وعلى مساهمة شركة وستنغهاوس في بنـــاء محطة التوليد الكهربائية في القاهرة (٣٢ مليون دولار تسدد خلال ٣٠ سنة بفائدة ٢ ٪) ، وعلى محركات قطر ديزل من شركة الجنرال موتورز (١٠ ملايين) . ودرس مشروع اتفاق ينص على ان تقدم الولايات المتحدة مواد غذائية بقيمة ٤٥٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات ، و ٢٧,٥ مليوناً لشبكة الأقنية . وجرت مفاوضات مع الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وألمانيـــا الغربية وايطاليا لمساهمة مشتركة في مشاريع تخطيط السنوات الخمس [2] .

ورغم الصفقات العسكرية الألمانية مع اسرائيل، صفقات تدرج في حساب

---

١ - محمود المراغي ، « الحياد يقف على رجليه » ، (روز اليوسف) ، عـــدد ١٧٥٩ ، ٢٦ شباط ١٩٦٢ .

٢ - الاهرام ، ٣٠ نيسان ، ٥ و ٦ أيار عام ١٩٦٢ ؛ Le Monde, 14 et 23 Mai 1962;

« اصبحت مصر خاضعة للمساعدة الاميركية التي تتمثل خاصة بزيادات القمح التي تبلغ قيمتها حتى ٦٠ مليون من السترليني في العام . اذا كان مصير الجيش المصري يتعلق بالاسلحة الروسية فان مصير الشعب المصري ، اليوم ، يتعلق ، على صعيد ليس أقل الحاحاً ، بالمنتوجات الغذائية الاميركية » .

(Socialism in the Nile, The Economist, N. 6193, 5 mai 1962, p. 457 - 8). حسب و. فولبرايت ، رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، تقدم الولايات المتحدة لاسرائيل مساعدة تفوق من ١٠ أضعاف الى ٢٠ ضعفاً أكبر مساعدة لأي بلد عربي (الاهرام) تذكر الأسوشيتدسبرس ، ٤ أيار عام ١٩٦٢) . « على العالم بأجمعه أن يدرس بانتباه بالـــغ الميثاق الوطني » ، صرح د. جاكوبسون ، رئيس بعثة البنك الدولي الى القاهرة (الاهرام ، ٢٥ ايار عام ١٩٦٢) .

التعويضات وهي أضخم بكثير من حجم التبادل مع مصر [1] ، فـإن تغلغل الجمهورية الألمانيـة الفدرالية الاقتصادي والثقافي في مصر يجعل منها اول دولة اوروبية كبيرة على ضفاف النيل . والاتفاق الاقتصادي الذي عقـد في ٢٦ حزيران ١٩٦١ (١٠٥ ملايين من الجنيهات كقروض) هو أهم اتفاق وقـع ، حتى يومنا ، مع قوة أطلنطية ، اذ انه مخصص بكامله للبناء الاقتصادي : ٥٠٠ مليون مارك لسد الفرات في سوريا ، ١٥٠ مليون للتأسيس ، و٤٠٠ مليون للصناعة [2] . وتأتي ايطاليا ، بدافع من فريق فانفاني – ماتيي ، مباشرة بعد ألمانيا [3] ، يتبعها اليابان . وتحسن العلاقات مع بريطانيا واضح وان كان على

---

١ - د. عبد الرازق حسن ، « العلاقات الاقتصادية مع المانيا الغربية»، (الاهرام ، ٢٢ ايار عام ١٩٦١) .

٢ - (الاهرام) ، ٢٩ حزيران و٧ تموز عام ١٩٦١ . كتاب غريب :

Behind the Egyptian Sphinx, prelude to World War III ?
I. Sedar et H. Greenberg (Philadelphia, 1960),

يعج بمعلومات حول مؤامرة مزعومة ، هتلرية، شيوعية ، لبناء قوة عربية والايقاع بالغرب خلال حرب عالمية مقبلة ؛ ولكن للأسف ، لا يستند عرض الاسماء والاحداث لمراجـع . حول العلاقات الالمانية – المصرية ، راجع دراستنا ، « المـانيا الغربية والشرق الاوسط » ، المساء ، ٢٤ ك٢ عام ١٩٥٩ ؛ ولكن بشكل خاص ندوة ليبزيج التي يديرهـا الاستاذ و. ماركوف :

Probleme des Neokolonialismus und die Politik der beiden deutschen Staaten gegenüber dem nationalen Befreiungokampf der Völker, bd. 1, Leipzig, 1961.

كذلك :

J. Joesten : The Germans and Col. Nasser - West and East German relations with Cairo 1958-59, Hartsville, Mars, 1959, ex. miméo,

معلومات اقتصادية جيدة ؛ بين النازيين المقيمين في مصر، يذكر د. هانس ايزل ، د. جوهاني فون ليزر وهرمان زيند ص. (١٦ - ٧) .

٣ - Les rapports économiques et commerciaux de l'Italie avec le continent africain,
Notes et Etudes Documentaires, no. 2858, Mars 1962.

«ايطاليا والبترول العربي» ، (الاهرام الاقتصادي) عدد ١٦٧ ، ١٣ آب عام ١٩٦٢ .

نطاق أضيق ؛ اذ ان السياسة الانكليزية في سوريا ولبنان والأردن ولا سيما خلال ربيع عام ١٩٦٢ ، أثارت ردود فعل مريرة في القاهرة [١] . وأخيراً ، بعد اتفاقية ايفيان التي تبعها اطلاق سراح الدبلوماسيين الفرنسيين ، عادت العلاقات بل الصداقة بين فرنسا ومصر الى مجاريها ، صداقة ترجع الى قرن ونصف القرن [٢] .

بعد هذا التحليل المقتضب ، يجوز القول ان المضمون الاساسي للحياد المصري بقي هو نفسه خلال المرحلتين . ففي الحالتين كان يهدف الى استخدام انجع الوسائل للحصول ، من القوى الرئيسية التي تقتسم العالم ، على مساهمة فعالة في مكافحة التخلف . ولكي تنال هذه المساهمة ، فسخت مصر ، في مرحلة اولى ، التحاقها بالمعسكر الغربي ، التحاق كانت قد فرضته عليها السيطرة الاستعمارية ، من هنا يُفهم التشديد على «ايجابية» الحياد يومذاك ، اي على الجانب المكافح ، الحاد ، الموجه ضد اسياد البارحة . ولم يكن البحث عن المعادلة بين المعسكرين ممكناً الا خلال المرحلة الثانية ، بعد ان توطدت

---

١ ـ « لماذا امضى سفيرنا في لندن ثلاثة شهور في القاهرة ؟ والعرش السعودي والمخابرات البريطانية» ، (روز اليوسف عدد ١٧٦٨ ، ٣٠ نيسان عام ١٩٦٢ ، والتي كانت تمسك «بزمام الامر » ، راجع جاد لبيب .

La structure économique en Egypte et les relations monétaires anglo-égyptiennes depuis 1931, Le Caire, 1952.

٢ ـ في ايار، تحدثت الصحافة المصرية عن عروض من المصانع الفرنسية، لا سيما « كوفرادي» وبلغ أحدها ٦٥ مليون جنيه (الاهرام ، ٤ أيار عام ١٩٦٢) . نشرت الصحافة المصرية نبأ توقف محطة « مصر الحرة » عن البث (الاهرام ، ٢٥ ايار عام ١٩٦٢) . هذا هو وضع العلاقات الاقتصادية بين مصر والغرب في ربيع ١٩٦٢ : ٤٣ ٪ من التجارة الخارجية المصرية ؛ الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية تعطي ٤٠ ٪ من الواردات المصرية ؛ تمثل الولايات المتحدة ١٤ ٪ من التجارة المصرية ، ولكنها لا تساهم في مشاريع الخطة ؛ ولكن مصر تشكو من عجز في ميزانها التجاري بقيمة ٦٨ مليون جنيه عام ١٩٦١ ، والقسم الاكبر يذهب في تسهيلات التسليف التي تسمح بتغطية الحاجة للمنتوجات الغذائية (محمود المراغي : الغاضبون في الشمال ، روز اليوسف ، عدد ١٧٦٩) .

دعائم الدولة الوطنية في اعقاب حوادث السويس ، واستطاعت القاهرة ، بدون التعرض الى الخطر ، ان تعيد علاقاتها بالغرب، اذ انها كانت قد حصلت من الكتلة الاشتراكية على المساعدة الضخمة التي اشرنا اليها . ولم تعد اللهجة منذ ذلك الحين لهجة النضال وانما لهجة « التوازن » بين المعسكرين ؛ وسياسة كنيدي تتفق كل الاتفاق مع النهج المصري الجديد . ذلك ان الغرب قد اصبح مقتنعاً بانه لن يتمكن من استرداد السطرة العسكرية على الشرق الاوسط .

وانطلاقاً من هذه القناعة ، اعتبر كنيدي ان خير وسيلة لمكافحة الشيوعية في المنطقة هي اقامة سد منيع ، تغلب عليه الناحية الاقتصادية ، في وجه الاغراء الشيوعي . وجمال عبد الناصر هو ، في نظر الولايات المتحدة ، اكثر المناهضين للشيوعية فعالية في العالم العربي والشرق الاوسط ؛ وهو وحده ، من بين قادة المنطقة ، يقدم حلاً قومياً واجتماعياً في آن واحد ، حلاً يتجنب الاجراءات الثورية ويدعمه جهاز صلب يملك اطارات فنية وفيرة العدد وذات نوعية مقبولة [1] .

بدأ الحياد الايجابي كاطار للعلاقات بين مصر والغرب ثم امتد بالتدريج لحدود العالم الافريقي ـ الاسيوي ، ليتوضح ضمن القارة الافريقية، ثم لينتشر، بتأثير يوغوسلافيا ، على نطاق العالم ، باتجاه اميركا اللاتينية ، كمخرج من

---

١ ـ مدير البنك الدولي ، بنفسه ، اوجين بلاك ، يعطي النظرية في كتابه :
The Diplomacy of Economic Development.
وقد قدم له ناظر الخارجية الاميركية السابق ، كريستيان هيرتر (Harvard, 1960) في وجه « ثورة الآمال المتعاظمة » يجب ان تفهم « ان حكومات هذه البلاد هي المحرك الاساسي للتغير في مجتمعات يعارض فيها اناس كثيرون هذا التغير (...) ليست المشكلة هنا ، اذن ، مشكلة ايديولوجية ، وانما هي الحاجة . والرجل السياسي والبيروقراطي في هذه البلاد هما بالفعل أصحاب التوجيه والحكم في الوقت ذاته » (ص ٦ ، ١٢) . على الغرب أن يعرض « حلا مواجهاً (للشيوعية) ، يستطيع تأمين نمو يوازي النمو الذي يحققه النظام الشيوعي ، دون ان يدفع الثمن الهائل من الخسائر الانسانية الذي يفرضه هذا النظام . » ويشير الى البلدان المتخلفة التي « لا ترى الحل » ... (ص ١٥ - ١٦)

الحرب الباردة بين المعسكرين النوويين المتخاصمين . والحياد الايجابي الذي انطلق من آسيا ، يشكل الاطار العام لايديولوجية النظام العسكري ، والعنصر المكون الاول .

ولئن كان الحياد اول فكرة ظهرت في النظام الناصري ، فذلك لا يعني انه مجرد مساومة . وقد وصفه عبد الناصر في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٨ بقوله انه يعرب عن « عزتنا الوطنية وثقتنا بأنفسنا » .

وأدى رفض التبعية السياسية الى بروز الشخصية الوطنية المصرية على مسرح العالم .

ولكن ، الى اي حد يستطيع الالتقاء مع السياسة الأميركية الجديدة والتعاون الوثيق المتزايد مع الدول الغربية التي لم يدنسها « الاستعمار القديم » (الولايات المتحدة والمانيا الغربية خاصة) ان يحول وجهة الحياد المصري ، او ان يشوهه . هذا هو السؤال الذي يطرح اليوم ، بعد التقارب العلني بين القاهرة والغرب في ١٩٦١ / ٦٢ . ولكن الوضع العالمي من جهة ، وضغط الرأي العام المصري من جهة ثانية كفيلان بتجميد المطامع الغربية التي يعبر عنها بروز علي صبري كرجل العهد الثاني ، صبيحة الذكرى العاشرة للإنقلاب .

الفصل الثالث

المشاكل المصرية للقومية العربية

نصطدم ، ونحن نخوض هـذا الموضوع ، بطائفة من الافكار المسبقة . لقد ظل الغرب زمناً طويلاً يجهل ارادة الأقطار العربية في تصور نهضتها القومية من خلال الوحدة . لا بل ظل يتخوف من ذلك .

اما المراقبون الغربيون الذين يسعون لتفهم القضية ، فانهم لا يملكون من عناصر التقدير في بلادهم سوى التحليلات الخاطئة التي خلفها الاستعمار ، بينما لا تساعد حدة المناقشات حول « القومية العربية » في الشرق الأوسط على التحليل العلمي .

ولكن مصر التي ندرسها ، مصر التي تتكوّن وتعيش امامنا ، تريد ان تؤكد عروبتها ، لا ان تكون جزءاً من العالم العربي فحسب . وجمال عبد الناصر اعطى «القومية العربية» واقعاً فعالاً كان يحلم به انصارها منذ اكثر من قرن[1].

---

١ ـ لأسباب تتعلق بالمكان ، لا يمكن سرد التاريخ . يجد القارىء مراجع مفصلة ، حتى ١٩٥٩ ، الكتب التي تدور حول الموضوع في « كفاح العرب في سبيل الحرية والوحدة والقومية العربية » المكتبة الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

ولوضوح التحليل ، يمكن دراسة المشاكل المصرية الخاصة (الفهم النظري ، وأشكال التطبيق) في اطار « القومية العربية » كعامل أساسي في ايديولوجية النظام العسكري ، وذلك على مراحل ثلاث : من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ ، ومن ١٩٥٨ الى ١٩٦١ (اي السنوات الثلاث التي قامت فيها الوحدة السورية — المصرية ضمن الجمهورية العربة المتحدة) ؛ وأخيراً ، منذ الانفصال السوري . اما تبلور هذه المسألة فسوف يتم في نقاش تغلب عليه الحدة بين جناح النظام القومي والعسكري ، وجناح الحركة الوطنية الماركسية ؛ جدل دائب لا بد له من ان يلقي اضواء كشافة على نشوء « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » وهي العنصر الأساسي الثالث في الايديولوجية قيد الدرس .

غالباً ما يرجع جمال عبد الناصر الى سنة ١٩٥٣ ، وهو يستعرض أصول « القومية العربية » ، كنقطة انطلاق . انها السنة التي كتب فيها « فلسفة الثورة » . ان نص هذا الكتاب معروف ، وانما يجب تتبع اللحمة بين اجزائه .

يقول الرئيس المصري : « أنا أذكر فيما يتعلق بنفسي ان طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل الى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية أخرج مع زملائي في إضراب عام في الثاني من كانون الاول من كل سنة ، إحتجاجاً على وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطناً قومياً في فلسطين اغتصبته ظلماً من أصحابه الشرعيين » .

وعلى السؤال : « لماذا الإحتجاج ؟ » لم يكن عبد الناصر يجد جواباً سوى أصداء العاطفة . ولم يدرس إلا فيما بعد ، عندما أصبح طالباً في الكلية الحربية « تاريخ حملات فلسطين ومشاكل البحر المتوسط » بالتفصيل ؛ وتكشف له حرب فلسطين ، عام ١٩٤٨ ، « واجباً يحتمه الدفاع عن النفس » . وطوال الحرب ، كان النقيب عبد الناصر ، ضابط أركان في كتيبة المشاة السادسة ، يستقصي اسباب تفكك القوى العربية المسلحة : مؤامرات إستعمارية مع

السلالات الحاكمــة ؛ ضعف عسكري ؛ ولكن ، خاصة ، إنقسام العرب :
« ولمـــا إنتهى الحصار وإنتهت المعارك في فلسطين وعدت إلى الوطن ، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلا واحداً (...) منطقة واحدة ، ونفس الظروف ، ونفس العوامل بل ونفس القوى المتألبة عليها جميعاً ! وكان واضحاً ان الإستعمار هو أبرز هــذه القوى » . وأفضت تأملات ١٩٤٨ / ٤٩ إلى تساؤلات ١٩٥٣ : « ذهبت الأيام التي كانت فيهـا خطوط الأسلاك الشائكة ، التي تخطط حدود الدول ، تفصل وتعزل (...) ولم يبق مفر امام كل دولة من ان تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان وترى مـــاذا تستطيع ان تفعل فيه وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الايجابي في هذا العالم المضطرب (...) أيمكن ان نتجاهل ان هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وان هــذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ، حقيقة وفعلاً وليس مجرد كلام ؟ (...) ايمكن ان نتجاهل ان هناك عالمـاً اسلامياً تجمعنا واياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب ، وانما تشدها حقائق التاريخ ؟..» بعد ذلك بقليل، يردد عبدالناصر ان العاملين اللذين يجعلان من « الدائرة العربية ، بـــدون اي شك ، أهم الدوائر وأكثرها قرباً منا » هما عاملان التاريخ والدين . واذا كان عبد الناصر لا يذكر شيئاً عن المطالعات التي كونت تفكيره في هذه الفترة ، والتي ذكرناها ، فإنه يذكر كتاب « ستة ابطال يبحثون عـــن مؤلف » للمسرحي الايطالي بيراندلو :
« لست ادري لماذا يخيل الي دائماً ان في هذه المنطقة التي نعيش فيها دوراً هائماً على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به ، ثم لست ادري لمـاذا يخيل الي ان هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا ، قد استقربه المطاف متعباً منهوك القوى علىحدود بـلادنا يشير الينا ان نتحرك، وأن ننهض بالدور ونرتدي ملابسه ، فإن احداً غيرنا لا يستطيع القيام بـه . وأبادر هنا فأقول ان الدور ليس دور زعامة . انما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل ، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من

الإتجاهات المحيطة بنا . ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور ايجابي في بناء مستقبل البشر » .

يسترعي الانتباه في هذه النصوص ان كاتبها ينظر من الزاوية المصرية المشرئبة نحو الخارج ، نحو الدائرة العربية وهي الأكثر قرباً ، تاريخاً وعاطفة ، والتي امتزجت بها مصر دون ان تذوب فيها . ومن الأهمية بمكان ان يبقى هذا الطرح لمشكلة « القومية العربية » قبل التسمية ، ماثلاً في ذاكرتنا سيلقي ضوءاً على التطور الذي حدث بعد الانشقاق السوري .

نحن ، هنا ، بعيدون عن مطلب الوحدة وعن التطلع الجذري للوحدة القومية الذي يدوي منذ قرن في سوريا ، قلب النواة العربية . ذلك ان الوجدان الوطني في مصر تكوّن من عناصر عديده ومعقدة : منها قومية جمال الدين الافغاني الاسلامية والاصلاحية ، التي يمثل الشيخ محمد عبدو جناحها الديني ، ويمثل الطهطاوي جناحها المدني ؛ ومنها ايضاً حركة التحرر الوطني التي رفعت احياناً علم الاسلام مع النديم ، واحياناً اخرى علم تركيا مع مصطفى كامل ومحمد فريد ، او نادت بالشخصية المصرية الخاصة مع لطفي السيد واتباعه ، لا سيما سعد زغلول ، وشددت على هذه الخصوصية في فترة ما بين الحربين بلسان الوفد ومفكري الاتجاه التحرري (طه حسين ، هيكل ، سلامة موسى) ، ان هذه العناصر جميعاً أبقت الوعي الوطني المصري منعزلاً عن التيارات العربية القريبة ، مع العلم انه لم يكن باستطاعة اية حكومة مصرية ، بعد موت زغلول ، ان تتجاهل تلك التيارات [1] .

---

١ ـ عن سعد زغلول ، تروى الكلمة المعروفة ان الدول العربية اذا جمعت كان المجموع صفراً (راجع صلاح عبد الصبور : « انها ثورة العرب جميعاً » ، روز اليوسف ، عدد ١٦٢٥ ، ٣ آب ١٩٥٩) . حول نشوء القومية العربية راجع ح. ز. نسيبة : « القومية العربية » (نشر مؤسسة فرنكلين ، ترجمة عبد اللطيف شرارة) .

F. A. Sayegh, Arab Unity, New York 1956.

محمد عزة دروزة ، « الوحدة العربية » (بيروت ١٩٥٧) . حول الموقف المصري ، أنيس صايغ : « الفكرة العربية في مصر » ، بيروت ، ١٩٥٩ .

لقد كان الاتجاه القومي الاسلامي قد ترسخ في هـــذه الفترة ، مع اسرة « المنار » وعلى رأسها رشيد رضا ، ومع الاخوان المسلمين ، بينما قرر الجناح الليبرالي للبورجوازية الصناعية ان يدخل في حسابه ما يمثله العالم العربي من مدى حيوي للانطلاق الاقتصادي . عندهـــا أعلن مكرم عبيد : « ان المصريين عرب »[1] . نحـن في سنة ١٩٣٩ ، السنة الفاصلة . لقد اتخذت عـدة اجراءات تشكل المرحـــلة الاولى لنشوء الفكرة العربية في فترة مـــا بين الحربين : حسم النزاع بين العراق والعربيـــة السعودية وتوقيـــع حلف صداقة (١٧ نيسان ١٩٣١)؛ حلف صداقة بين السعودية واليمن (١٢ أيار ١٩٣٤)؛ معاهدة عربية أخوية وتحالف عراقي – سعودي (نيسان ١٩٣٦) ، انضمت اليه اليمن (٢٩ نيسان ١٩٣٧) ؛ معاهدة بين مصر والعربية السعودية وتصفية النزاع القـــديم (أيار ١٩٣٦) ؛ محـــادثات بين الحكومات حول فلسطين (١٩٣٦) ؛ مؤتمر عربي حول فلسطين (١٩٣٧ و ١٩٣٨) ؛ اشتراك مصر والعراق والأردن والعربية السعوديـــة واليمن في مؤتمر الدائرة المستديرة حول فلسطين ، تلبية لدعوة الحكومة البريطانية (لنـــدن ١٩٣٩) ؛ نشوء فكرة اتحاد اقتصادي عن طريق مركز الشرق الأوسط للتموين (١٩٤١) ؛ قيام جمعية الاتحاد العربي في القاهرة (٢٥ أيار ١٩٤٢) . ورداً على انتفاضة رشيد عالي الكيلاني المؤيدة للمحور ، صرح انطوني ايدن : « يبـــدو لي من العدل والطبيعي ان تتوثق العلاقات الثقافية والاقتصادية ، بالاضافة الى العلاقـــات السياسية ، بين الاقطار العربية » (٢٩ أيار ١٩٤١) . وفي القـــاهرة ، صمم مصطفى النحاس باشا على ان يمسك بزمام المبـــادرة : في ٣٠ آذار ١٩٤٣ ، ابلغ البرلمان عزمه على التشاور مع الحكومات العربية لمعرفة امكانات قيـــام اتحاد عربي . ومن تموز ١٩٤٣ الى شبـــاط ١٩٤٤ ، اجرى رئيس الحكومة المصرية محادثات ثنائية مع الحكومات العربيـــة الست الأخرى ، وأذاعت

---

١ ـ « المصريون العرب » ، الهلال (نيسان ١٩٣٩) ، عدد خاص « العرب والاسلام في العصر الحديث » .

اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي « ميثاق الاسكندرية » ، في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ ؛ وعينت لجنة فرعية فوضعت مشروع حلف اولي ، ثم عدل المشروع لتعزيز اللامركزية ، خاصة في مجال السياسة الخارجية (حذف البند التالي : « لا يسمح في اي حال باتباع سياسة خارجية قد تعارض سياسة الجامعة او احدى الدول الأعضاء ... ») وتم انشاء جامعة الدول العربية [١] . وأدت هزيمة فلسطين إلى توقيع معاهدة الضمان الجماعي بين الدول العربية (حزيران ١٩٥٠) [٢] .

ازاء هذا التجمع التدريجي الذي يأخذ شكل تنسيق بـين الدول أكثر منه شكل توحيد ، ثمة اتجاهان في الفلسفة السياسية .

في مصر – ومن سياسة الوفـد (١٩٣٩ / ٤٥) حتى « فلسفة الثورة » ، تبـدو الحركة العربية كضرورة تاريخية وثقافية ، كخطوة تفرضها الواقعية السياسية والاقتصادية ، اي باختصار ، كتكميل للتطور المصري ذاتـه . هذه

---

١ ـ حول تاريخ الجامعة العربية، راجع سلسلة مقالات «مفهومان للتضامن العربي» في « اتحاد الشعب » (بغداد) ، ٢٠ ـ ٢٤ آب ١٩٦٠ ، حيث توجد وثائق عديدة تنشر لأول مرة ؛ ب. بطرس غالي :

Arab League bibliography, (Le Caire, 1955)

٢ ـ حول العملية الفعلية للتوحيد ، هناك كتابات كثيرة ، نذكر منها : م. ع. دروزة ، « حول الحركة العربية الحديثة » ، صيدا ، ١٩٥٠

A. Nassif, Traités et accords de fraternité entre les pays arabes, Rv. Eg. M. Int., Le Caire, 1949.

محمود كامل ، « الدولة العربية الكبرى » ، القاهرة ، ١٩٥٩ . م. أنيس و م. ع. محمود ، « يقظة العرب الحديثة وكفاحهم » . في س. عاشور ، « دراسات في المجتمع العربي » ، القاهرة عام ٦٩٦٢ .

M. A-G. Yehia : The Pan-Arab movement in theory and practice th. ph. D. London, 1950 ex. dact.

الكتاب الذي اشترك فيه ع. ق. حاتم ، ي. عويس ، م. عطاء ، ح. جاماتي الخ ... مـع مقدمة لعبد الناصر : « القومية العربية والاستعمار » ، القاهرة ، ١٩٥٦ الخ ...

هي ، على الأقل ، نظرة الدولة ؛ وقـــد كتب عبد الرحمن عزام باشا ، اول أمين عام للجامعة ، يقول : « في الواقع نحن في أشد الحاجة الى البلاد العربية . وأنا كمصري اقول ان مستقبلنا نحن مرتبط بحاجتنا الى البلاد العربية اكثر من حاجة البلاد العربية الى مصر . فنحن نضع سنوياً اربعمائة ألف مخلوق جديد ، اعني ان زيادة سكان مصر في عشر سنوات فقط توازي عـدد سكان العراق او سوريا ، بينما نحن نعيش في وادٍ ضيق . صدقوني ان كل مـــا تسمعونه عن مسألة استصلاح الصحاري ستثبت الأيام انـه خيال . لكن حياتنا المقبلة رهن بان نكون شعباً صناعياً . ولا يمكن ان تبقى مصر دولة مستقلة تدافع عـن نفسها عسكرياً وتستطيع ان تعيل سكانها ، الا اذا تطورنا تطوراً صناعياً كبيراً . وهذا التطور يستلزم ان يكون لنـا مدى حيوي ، وهذا المدى هو اخواننا العرب الذين يفهموننا ويميزوننا عن غـيرنا . فنحن – اقتصادياً – في حاجة الى البلاد العربية التي ثبت انها اغنى بـــلاد العالم من حيث المواد الخام اللازمة لصناعاتنا المستقبلة كما انها السوق الوحيدة لانتاجنا في المستقبل . نحن لا نستطيع ان نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها . لأن الاستراتيجية الطبيعية لنا تقتضي ان تعيش سوريا في مدانا الحيوي » .. كذلك فإن طلعت حرب ، مؤسس ورئيس فريق مصر ، يتجه نحـو البلاد العربية ويكتشف الشرق منذ ١٩٢٥ ، كما تشهد بذلك تقاريره ؛ وبعكس سعد زغلول فإنه رسم لوحة لمـــا سُمي فيما بعد بالقومية العربية : « نحن المصريين ، لن نتوقف عن اداء واجبنا في سبيل العروبة المشتركة . وقد نشهد عند ذاك جهوداً تبذلها الاقطار العربية الاخرى تتنظم لتكمل جهودنا حتى تولد من هذا الإلتقاء معارف ومبادىء اعتراف تتغذى بها روح الشرق ... » [١] .

هذه هي أيضاً ارادة الحركة الوطنية المتمثلة بشعاري الوفد : « الجلاء » و

١ ـ ذكر عزام في ساطع الحصري، « العروبة اولا » ، ص ١٢٧ ، طلعت حرب، «كتاب» جزء ١ ، ص ١٤٠ .

« وحدة وادي النيل » . اما اليسار الماركسي، وهو الذي يحارب ايديولوجية وجهاز الإخوان المسلمين ، ان في الجامعة او في النقابات ، فقد اهتم بتخصيص جزء من برنامجه وتحليلاته النظرية للمسائل العربية ، مشدداً على وحدة نضال الشعوب العربية ضد الإستعمار والرجعية الداخلية ، وعلى ضرورة فصل السياسة عن الدين [1].

واذا توصل جمال عبد الناصر الى فكرة الوحدة العربية عام ١٩٥٣ فإنما كان ذلك عن طريق اهداف وحاجات حركة التحرير الوطنية العربية . ومن ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ ، دأب النظام العسكري على تقوية أسس حركة الوحدة العربية وعلى ابراز الجانب العربي في دعايته : معاهدة الدفاع المشترك المصري - السعودي (٢٧ تشرين اول ١٩٥٥) الذي إنضمت اليه اليمن (نيسان ١٩٥٦)؛ توحيد قيادات الجيوش المصرية والسورية والأردنية (٢٤ تشرين اول ١٩٥٦) ؛ ميثاق الضمان الجماعي بين مصر وسوريا والاردن والعربية السعودية (١٩ كانون الثاني ١٩٥٧) ؛ المؤتمر الثقافي العربي الثالث ثم الرابع (١٩٥٧ و١٩٥٩) ؛ القرارات الأولى للجنة السياسية التابعة للجامعة العربية ، حول الوحدة الاقتصادية (آب ١٩٥٦) ؛ اتفاق الاتحاد الاقتصادي السوري الأردني (٥ آب ١٩٥٦) ؛ اعداد مشروع وحدة اقتصادية عربية ، بناء على اقتراح مصر وانطلاقاً من الوحدة السورية - المصرية [2] .

في الطرف الثاني من التشكيلة الإيديولوجية ، نجد مجموع الأحزاب السورية، (عدا الحزب الشيوعي) وبعض الاحزاب اللبنانية العربية ، بينما تتخذ

---

١ - راجع لشهدي ع. الشافعي و ع. م. الجبيلي ، « اهدافنا الوطنية » (١٩٤٥) ، مجموعات « الفجر الجديد » (١٩٤٥ / ٤٦) ، « الجماهير » (١٩٤٧ / ٤٨) « الملايين » (١٩٥١) .

٢ - نقد عنيف جداً من قبل اليسار السوري-اللبناني في مقال يوسف خطار الحلو ، « الوحدة الاقتصادية العربية في ضوء الواقع والتجربة » ، (الاخبار) بيروت ٢٧ ايار ١٩٦٢ .

الأحزاب العراقية مواقف مشابهـة لمواقف الأحزاب المصرية . وفي دمشق ، أطلق حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة ميشال عفلق وأكرم الحوراني ، الأفكار التي سيعتنقها جمال عبد الناصر تدريجياً بعد ١٩٥٦ ، ثم بشكل حاسم عام ١٩٥٨ : الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ.. ولا يمكن لأي قطر من الأقطار العربية ان يستكمل شروط حيـاته منعزلاً عن الآخر .. الأمة العربية وحدة روحية وثقافية ، وجميع الفوارق القائمة بين اعضائهـا عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي (...) . الوطن العربي هو الارض التي تسكنها الأمـة العربية ، ويمتد من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي . والعربي هو من كانت لغته العربيـة ويعيش في الأرض العربية او يرغب بالعيش فيها ويؤمن بانتمائه للأمة العربية [1] .

ويردد دستور جمهورية مصر في ١٦ كانون الثـاني ١٩٥٦ ، صدى هذه الأفكار : « مصر دولة عربية مستقـلة ذات سيادة ، وهي جمهوريـة ديمقراطية . والشعب المصري جزء من الأمـة العربية » (مادة اولى) « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية » (مادة ٣) . ولكن من الواضح ان مصر لا تستقي وجودها من الأمة العربية ؛ بل هي ترتبط بها تبعاً للمشاركة في الحياة الثقافية والدينية واللغـة والروابط التاريخية . والشعب المصري ، وهو ينتسب للعروبة ، لا يتخلى عن مصريته العريقة .

كيف يمكن تفسير المنعطف الايديولوجي الذي تم عـام ١٩٥٨ ؟ ثلاث حلقات من الأحداث تسمح بفهم ذلك .

---

٩ - م. كامل ، « الدولة العربية الكبرى » ، ص ٥٨٠-٦٠ . صياغة تذكر بصياغة الحزب القومي السوري ، لأنطون سعاده ، وهو حزب اشترك في عدة مؤامرات مسلحة ضـد سلامة لبنان ، يبدو ان اكرم الحوراني كان احد القادة المرموقين للحزب القومي السوري ، غـداة الحرب العالمية الثانية ، قبل ان يؤسس حزبه الاشتراكي العربي . (ممدوح رضا ، « الموقف في سوريا » ، روز اليوسف » عدد ١٧٦٩ ، ٧ ايار ١٩٦٢).

هناك اولاً حركة تضامن الجماهير الشعبية في البلاد العربية مـــع مصر ابان العدوان الثلاثي : اضرابات عامة في العراق وسوريا والأردن ولبنان والسودان وليبيا وتونس ومراكش والبحرين وقطر والكويت وعدن ؛ تظاهرات طلاب وعمال ؛ حشد متطوعين للدفاع عــن القناة ؛ نسف أنابيب النفط على الحدود السورية العراقية وفي حمص انتقاماً . وقد أبرزت حركة التضامن التي اجتاحت البلاد العربية من طنجة الى الخليج العربي قيادة جديدة أكثر فعالية من السياسيين التقليديين ، هي النقابات العمالية العربية ، لا سيما نقابات عمال النفط . وعلى اثر العمل النضالي الذي تنظم بمناسبة ازمــة السويس ، انشئت النقابتان العربيتان الرئيستان : الاتحاد العام للنقابات العمالية العربية ، ثم الاتحـــاد العربي لعمال البترول والصناعات الكيماوية . تأسس الأول في دمشق (آذار ١٩٥٦) وضم ست اتحـادات وطنية (مصر ، سوريا ، لبنان ، لبنان الشمالي ، الأردن ، ليبيا) ، واتضحت معالمه في المؤتمر الثاني (القاهرة ، ٢٧ نيسان ١٩٥٩) فانتخب محمد أسد راجح ، عضو اتحـاد عمال البترول والصناعات الكيماوية في مصر ، اميناً عاماً ، بينما أصبح منصور عبد المنعم المراقب العام الاداري ؛ وانضمت ثلاثة اتحادات جديدة : العراق ، عدن والاتحاد السوداني للنقابات العمالية الذي اعتقلت حكومة عبود رئيسه ، الشافعي أحمد الشيخ ، مع غالبية أعضاء القيادة عام ١٩٥٩ . وتغيب الأردن ، وأعلن اتحاد العمل المراكشي عن عزمـــه على اقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد العام للنقابات العمالية العربية ، بينما وقف اتحاد العمال التونسيين جانباً ، وكان على الحركة النقابية الجزائرية ان تنتظر تأسيس دولة الجزائر المستقلة لكي تستطيع ان تعتمد سياسة لها .

اما تاريخ تأسيس الاتحاد العام لعمال البترول العرب فله دلالة هامة . ذلك ان الحركة الأميركية المسماة بالاتحاد الدولي للعمال هي التي اطلقت فكرة الاتحاد العالمي لعمال البترول الذي عقد مؤتمره التأسيسي في باريس ، عام ١٩٥٤ . وكان أنور سلامة عضواً في مجلس الرئاسة بانتظار انتخابه نائباً ثانياً للرئيس في المؤتمر الثاني (روما ، تموز ١٩٥٨) . وما ان قرر هذا الاتحاد العالمي ان

يؤسس مكتباً له في الشرق الأوسط مركزه القاهرة ، حتى ابتعدت النقابات العربية عنه وأسست اتحادها الخاص ، في القاهرة (٢٧ كانون الاول ١٩٥٨)[١]. وبرز اتحاد ثالث ، عندما وقع الخلاف بين مصر والولايات المتحدة بشأن حق المرور في القناة (١٩٥٧ ـ ٥٨) هو اتحاد النقابات العربية لعمال المؤانىء .

كان الكفاح القومي ضد الاستعمار يشكل دائماً نقطة الانطلاق . الكفاح الى جانب مصر في وجه الغرب الذي يجمع قواه ليحاربها . وبسرعة ، ورغم التوجيهات الحكومية ، اخـــذت الاتحادات النقابية تتعاون مع الاتحاد الاشتراكي العالمي المعروف بميوله الشيوعية ، اكثر بكثير من تعاونها مع اتحاد النقـــابات الحرة ، الاميركي النزعـــة [٢] . وكان التيـــار من القوة بحيث أرغم حسين، ملك الاردن، على وضع الحرس العربي تحت قيادة عربية موحدة برئاسة اللواء المصري محمد حافظ اسماعيل الذي خلف بذلـــك غلوب باشا ، وانصرف هذا الاخير الى كتابة مذكراته . وباحداثه ازمة السويس ، وضع الغرب بين يدي عبد الناصر جماهير ضخمة وفعـــالة ، تتحرك باسم التضامن العربي . وبدلاً من ان تقضي مسألة السويس على النظام العسكري المصري ، كرسته قائداً للحركة العربية القومية بلا منازع [٣] .

---

١ - W. A. Beling, Pan-Arabism and labor, Harvard, 1961, p. 13-21, 99-112.
G. Lenczowki, Oil and State in the Middle East, New York, 1960, p. 281-93, 319-50.
W. A' Leeman: The price of Middle East oil, Cornell, 1961.

٢ ـ و. أ. بلينغ يلاحظ ان العلاقات بين الحركة النقابية العربية واتحاد النقابات العالمي تتحسن ، بينما يزداد الوضع سوءاً مع اتحاد النقابات الحرة ، ويورد فتحي كال : « ان الرفاق الشرقيين يدعموننا كلياً في اهدافنا ... » (ص ٨١ – ٨٤ ، ١٢٤) .

٣ ـ حسب كينغزلي مارتن ، القومية العربية « تشبه حركة التوحيد الجرمانية في القرن التاسع عشر » عندما كانت الشعوب التي تتكلم اللغة الالمانية تقف موقف الحذر من طموح بروسيا للسيطرة ، او موقف المندفع (...) يمكن القول ان بروسيا والنمسا كانتا في نفس الموقف ، تجاه اعضاء الاتحاد الالماني ، الذي تقفه مصر والعراق اليوم تجاه الدول الاعضاء في الجامعة العربية . » (Arab nationalism, New Statesman, N. 1615, 23 fev.9162).

وسارعت حلقتان من الأحداث بتطوير الوضع .

ذكرنا سابقاً الاجراءات والعوامل التي ادت الى قيـــام الوحدة السورية – المصرية ضمن الجمهورية العربية المتحدة . وقلنا ان الحزب المحرك كان ، من الناحية السورية ، حزب البعث العربي الذي استجاب عبـــد الناصر دعوته الملحة . واضطر الرئيس المصري ان يتبنى وجهة نظر البعثيين القومية ، او جوهر مضمونهـــا على الاقل ؛ وهكذا اصبحت العروبة عنصراً اساسياً في تكوين الدولة ومهماتها ، بعد ان كانت مجرد اطار للاندفاع المصري .

والحلقة الثالثة من الأحداث نتجت عن القوة التي اكتسبها تدريجياً القطاعان الكبيران اللذان يتقاسمان السلطة الاقتصادية ويتعاونان على الحكم بعد السويس، اي رأسمالية الدولـــة التي يوجهها العسكريون ، والبورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة، لا ســـيما فريق مصر .

ونظراً لضيق السوق الداخلي بالنسبة لنمو الصناعة المصرية ، اضطر هذا التحالف الى البحث عن أسواق خارجية . فاتضح له ان الدائرة العربية تشكل المنفذ الذي يبحث عنه .

وكان اعلان الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي للجمهورية العربية المتحدة في اول شباط ١٩٥٨ ، من شرفة قصر عابدين القديم ، بـــدء المرحلة الثانية في تكوين فكرة « القومية العربية » وممارستها .

منذ السويس ، وبالاخص منذ الوحدة السورية – المصرية ، بدت « القومية العربية » للمسئولين العسكريين الوسيلة المثـــلى لالتقاء « الدوائر » الثلاث : العربية والافريقية والاسلامية . وانطلاقاً من واقع اقوى دولة عربية موحدة، يستطيع جمال عبد الناصر ان يلعب دوراً كبيراً في العالم الاسلامي وان تكون كلمته مسموعة في دول افريقيا السوداء الحديثة الاستقلال ، هذا ناهيك عـــن سائر الاقطار العربية .

بيد ان جمال عبد الناصر قد شعر ، وهو في ذروة سلطته ومجده ، بان الرأي العام المصري يتردد في سلوك هذا الطريق الجديد بحماسة . لا شك في ان الرأي العام يدرك وزن مصر في « الدائرة » العربية ، وينظر الى جيرانه بعطف صادق يرافقه جهل مطبق لمشاكلهم الخاصة ، وابتعاد ناتج عن تاريخ الأمة المصرية العريق والمتميز [1] .

اينما فتش جمال عبد الناصر ، فإنه لا يجد مطلقاً ، في الشعور الوطني ، جذوراً عميقة للعروبة في مصر رغم كون هذه الاخيرة موضوعياً – جغرافياً وثقافياً وبوزنها السياسي والاقتصادي – محور العالم العربي . من الممكن ولا شك اللجوء الى دراسات المفكرين السوريين واللبنانيين والفلسطينيين ، حول « القومية العربية » . لذلك عمد فريق من الصحفيين المصريين الموهوبين – فريق « روز اليوسف » « وصباح الخير » ، بإشراف احسان عبد القدوس ، أحمد بهاء الدين ، فتحي غانم ، صلاح عبد الصبور ، ورجاء النقاش ، وكذلك فريق « الجمهورية » : محمد عودة ، عميد الامام ، مع تركيز أقل – عمدوا الى درس الكتابات العربية التي لم تكن منتشرة كثيراً في مصر . فاشتهر ساطع الحصري ، عميد معهد الدراسات العربية العليا بالقاهرة ، في اوساط واسعة من الأنتلجنتسيا ، ودُرس آخرون ، اقل شهرة ، دراسة مفصلة ، امثال رئيف خوري ، نقولا زيادة ، شكيب أرسلان ، يوسف هيكل ، نبيه فارس ،

---

١ – توضح افتتاحية لإحسان عبد القدوس ، الصعوبة القائمة : « اتجه انتباهنا (قبل ١٩٥٢) كله الى المشاكل الداخلية : فساد الحكم ، جلاء الإنكليز ، تعبئة الرأي العام حول الثورة الخ ... (...) ليست القضية العربية قضية تخصص وانما قضية معرفة الى أي حد من الممكن اثارة اهتمام القارىء . فالقاريء العادي ، في الواقع ، يستطيع الاحتفاظ بكل حماسته وفهمه لمجوع المشاكل العربية ككل لا يتجزأ ، يحركه شريان علم واحد . ولكن من الصعب عليه ان يهتم بالتفاصيل الخاصة بكل مشكلة لوحدها (...) . والكفاح من اجل تحديد المصير ، يجب ان يبقى دائماً في إطار شعب المنطقة نفسها . كل ما يستطيع ان يقوم به الرأي العام العربي (المصري) هو حماية المنطقة ضد الاعتداءات الاجنبية ومحاولات المستعمرين في الداخل ... » « نحن والقضية العربية » ، (روز اليوسف ، عدد ١٦٣٠ ، ٧ ايلول ١٩٥٩) .

عبد الله العلايلي ، عبد الرحمن شهبندر ، حازم نسيبه ، قسطنطين زريق ، ومن اسرة مجلة « الآداب » في بيروت ينبغي ذكر سعدون حمادي وفريد ابو عطية وعبدالله عبد الدائم [١] ؛ كما درست سياسة الدول الكبرى ، لا سيما بريطانيا ، تجاه العرب ؛ والثورة العربية الأولى مع فيصل بالاشتراك مع حركة الكولونيل لورنس خلال الحرب العالمية الأولى ، وتكوين الجامعة العربية وتاريخها ، وتقلبات دول افريقيا الشمالية العربية ، وعلاقات مصر والعالم العربي منذ الأفغاني وعبدو والجهود التي بذلتها مختلف الحركات باتجاه الوحدة العربية.

هذه هي المشاكل التي بدأت تستأثر باهتمام المفكرين القوميين الشباب في القاهرة ، بينما يهتم زملاؤهم الماركسيون بانعكاسات الحياد الايجابي على تطورات المجتمع المصري . ومنذ ١٩٥٦ ، التقى النظريون المصريون بفريق البعث السوري ، وكان لأفكار الفيلسوف ميشيل عفلق ولأفكار كلوفيس مقصود صدى عميق في هذه الأوساط ، نظراً لما تتضمنه من زخم ودقة [٢] .

اعطت الاتفاقات الثقافية العربية عام ١٩٥٧ / ٥٨ ، نقطة الانطلاق :

« بناء جيل عربي واع ومتفتح ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن العربي ، مدرك لمهمته القومية والانسانية ، يؤمن بنفسه وبأمته ، ويضع نصب عينيه مثلاً عليا لسلوكه الشخصي والاجتماعي ، يملك التصميم على النضال المشترك ، ووسائل القوة والعمل الإيجابي ، ويتسلح بالعلم والعزم ، ليعزز مكانة الامة العربية

---

١ ـ حول الفهم النظري ، خلال مرحلة ١٩٥٦/ ٥٨ ، راجع : N. Rajwan, Arab nationalism in search o an ideology, in W. Z. Laqueur ed. The Middle East... p. 145-65.

T. J. Le Gassik: Studies in contemporary Arab nationalist literature, th. Ph. D., London, 1960, ex. dact. p. 246-312.

٢ ـ من ميشال عفلق ، نشير الى كتابه الاخير ، «معركة المصير الواحد» بيروت ، ١٩٥٨ بالاضافة الى كتابه المذهبي ، نشر كلوفيس مقصود مقالات هامة في (روز اليوسف) و(الأهرام) .

المجيدة ، ويمكنها من ان تنال حقها في الحرية والطمأنينة والحياة الكريمة » [١].

لكن ضمن المعسكر الرسمي ، تلاحظ اختلافات دقيقة بين القوميين العرب المصريين والسوريين . ذلك ان المصريين ، وهم في ذروة الحماسة (المذهبية او السياسية) ، لا يستطيعون تجاهل سبعة آلاف سنة التاريخ الوطني المستقل . فعليهم الآن ان يدخلوا هذا الجسم الضخم الساخر في « الدائرة » العربية حيث تتمازج قوى القوميين السوريين والفلسطينيين الحادة والمتجهة نحو الخارج ، في حقل واسع من المميزات المحلية الناتجة عن الظروف التاريخية . وعلى العكس فان القومية العربية بالنسبة للنواة السورية المناضلة هي وسيلة وجودها ككيان قومي مستقل ؛ ذلك ان ضعف التماسك الداخلي ، والتقسيم الاستعماري بالاضافة الى تعدد الاقليات العنصرية والدينية لم تنفك عن تقويض أسس اي وجود قومي في « سوريا الكبرى » هذه التي يتصورها العراق « هلالاً خصيباً » [٢] .

طوال عام ١٩٥٨ ، لم ينثنِ جمال عبد الناصر عن توثيق الاواصر بين مصر و « الدائرة » العربية ، لتهيئة الشعور العام المصري :

« لقد حاول الاستعمار ، بكل وسيلة من الوسائل ، ان يفرق بين قلوب العرب ، وان يقسمهم الى بلاد وأقطار ، وشيع واحزاب ، وان يثير بينهم الاحقاد والضغائن ، وفي الوقت نفسه حاول الاستعمار ان يقضي على القومية العربية ليقيم في هذه المنطقة من العالم القومية

---

١ ـ النقطة الأولى من اتفاق الوحدة الثقافية العربية بين مصر وسوريا والاردن (١٩٥٧) وميثاق الوحدة الثقافية العربية بين ج. ع. م. والعراق (١٩٥٨) ، وقد أعيد في المؤتمر الثقافي العربي الرابع (١٩٥٩) .

٢ ـ « الوحدة العربية هي اولاً مشكلة سوريا اليوم ، وقد تصبح غداً مشكلة الجزيرة العربية هنا ايضاً ، نجد نفس الوضع ، اي اننا نجد شعوراً عربياً بدون مقابل من ناحية الوطنية الاقليمية ، كما نجد وحدات سياسية مصطنعة ، بالمعنى العميق للكلمة » .

(A. Hourani, The Middel East and the crisis of 1956, in St. Antony's Papers, Middle Eastern Affair, N. 1 Oxford 1958, p. 37).

Cf. C. Ernest Dawn: The crise of Arabism in Syria, M. E. J. XVI, 1962 N. 2 p. 145-68.

الصهيونية .. » (٩ ايار ١٩٥٨) .

« وقالوا انها حركة مصطنعة ، ولم تكن أبداً حركة مصطنعة . فما خلق من يستطيع ان يصطنع مثل هذه الحركة بين ارجاء العالم العربى . ولكنها حركة قديمة راسخة في القلوب . راسخة الجذور في رجال البلاد العربية ، وفي اراضي البلاد العربية ، وفي مياه البلاد العربية . ولهذا فقد تشبع بها كل فرد من ابناء القومية العربية . وحينما قامت ثورة العراق ، انتصرت القومية العربية في العراق (...) ان قوتنا تنبع من التضامن الذي يتمثل في القومية العربية . ان القومية العربية هي السلاح القوي الذي افتقدناه مدة طويلة ، وشعرنا به الآن ، وأحسسنا به ... » (٣ ايلول) .

« ان القومية العربية كما نادينا بها عام ١٩٥٢ هي ان يتحرر الوطن العربي ، ويرفع عن أكتافه ذل الإحتلال ، وذل الإستعمار ؛ هي ان يقاتل الوطن العربي ليتقدم ويرفع مستواه الاجتماعي ؛ هي ان يقاتل الوطن العربي ليحقق لنفسه النهضة التي حرم منها والتي سبقتنا اليها بلاد اخرى في جميع انحاء العالم (...) . اننا نعني بالقومية العربية ان نكون مستقلين وان يكون هذا الاستقلال نابعاً من ضمير ابنائنا . الا نكون ذنباً لبلد ، أو ذنبا للاستعمار ، او نكون داخل مناطق النفوذ . هذه هي القومية العربية . القومية العربية وحدة . القومية العربية اتحاد . القومية العربية تضامن . ولكن يجب ان يكون كل ذلك مبنياً على الحق ومبنياً على مصلحة العرب ، لا على مصلحة الاستعمار ولا على مصلحة مناطق النفوذ (...) . هذا هو الذي دعانا لنعني من اول يوم من أيام هذه الثورة ، اننا نرى في القومية العربية الأمان الوحيد لكل بلد عربي . ونادينا من اول يوم من ايام الثورة ، ان الدفاع عن هذه الأمة العربية يجب ان ينبثق من بين أرجاء الأمة العربية ، لا من الاحلاف التي تسيطر عليها دولة كبرى ... » (١٣ ت٢) .

« ان سنة ٥٧ كانت سنة حاسمة بالنسبة للقومية العربية (...) ان القومية العربية ليست حكمة تقال ، وليست شعاراً ينادى به ، ولكنها هدف كبير ، ومثل أعلى . اننا اليوم ، ونحن نشعر بالحرية ، ونشعر بالعزة ، ونشعر بالإستقلال يشعر بها ايضاً اخوة لكم في كل بلد عربي وفي كل وطن عربي . اننا اليوم نشعر بأن لنا حقاً ان نعيش بين أرجاء هذا الوطن ، فلا حياة مع الاستعمار ولا حياة مع الذل ، ولا حياة مع السيطرة ، ولا حياة مع الإحتلال . انكم ، ايها الأخوة في بور سعيد ضربتم المثل الأعلى في سبيل الدفاع عن الحرية ، وفي سبيل الدفاع عن الاستقلال ضد الدول الكبرى ، وضد الأساطيل وانتصرتم . إننا خلقنا لكي نحيا بين أرجاء وطننا ونحن نتمتع بالحرية الحقيقية ، او نموت ولا نعيش ، فلا خير في ان نعيش أذلاء ، ولا خير في ان نعيش عبيداً . هذه هي ايها الأخوة المبادىء التي حاربنا بها ، وهذه ايها الأخوة الأهداف التي حاربنا من أجلها : حرية حقيقية ، واستقلال حقيقي ، قوة حقيقية تنبع من ضميرنا ، وتنبع من أنفسنا ، ومن أجل مصلحتنا ، وفي نفس الوقت قومية عربية ، وتضامن

عربي ، وأخوة عربية ، ووحدة عربية ... » (٢١ ك ١) .

« المؤكد اننا لا نستطيع بتاتاً ان نعزل انفسنا عن اية أزمة تقع في منطقتنا ، كذلك لا يمكن لنا إطلاقاً ان نتردد في إعلان تأييدنا بكل الوسائل لأي إنتفاضة للحرية من حولنا ، ولكن ذلك لم يمنع أبداً من اننا كنا - ولا نزال - نرغب مخلصين في استقرار كامل يسود المنطقة حتى نستطيع ان نتفرغ بجهدنا كاملا مكرساً للبناء الداخلي ورفع مستوى المعيشة . وتؤكد الدلائل ان الاستعمار لا يريد ذلك ، ولهذا فإنه لا يكل ابداً عن محاولات تهديد الاستقرار في المنطقة واصطناع الأزمات...» (حديث ٢٨ أيلول ، مع ر. ك. كارانجيا) (١)

وعام ١٩٥٨ هو عام دعم الوحدة العضوية السورية - المصرية . ونجد في عام ١٩٥٩ ، نفس المواضيع ، ولكن التشديد يدعو الى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، مع التحويلات التي طرأت على البناء التحتي . ويلخص جمال عبد الناصر الوضع في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في ٢٧ أيلول ١٩٦٠ : « ان وطننا ، الجمهورية العربية المتحدة ، يعيش الآن ثلاث ثورات في وقت واحد : ثورة سياسية عبرت عن نفسها بمقاومة الاستعمار في جميع مراحله (...) وثورة اجتماعية عبرت عن نفسها بمقاومة الاقطاع والاحتكار وبالعمل المتفاني من أجل زيادة الانتاج ، رفعاً لمستوى المعيشة وتمكيناً لتكافؤ الفرص بين المواطنين وتحقيقاً للعدل الاجتماعي (...) ثم ثورة عربية عبرت عن نفسها بمقاومة الفرقة المصطنعة والحواجز المادية والمعنوية التي وضعها الذين ارادوا ان يحكموا وطننا بالفكرة الميكيافيلية المشهورة : فرّق تسد . واننا لنعلن اننا نؤمن بأمة عربية واحدة . لقد كانت للأمة العربية دائماً وحدة اللغة ، ووحدة اللغة هي وحدة الفكر ، وكانت للأمة العربية دائماً وحدة التاريخ ، ووحدة التاريخ هي وحدة الضمير . ولسنا نرى أساساً قومياً أمكن من هذا الأساس ولا أثبت ؛ وليس مجرد صدفة ان جميع الدول العربية التي حصلت على استقلالها لم تلبث ان نصت في دساتيرها بعد الاستقلال، على ان شعوبها إنما هي جزء من الأمة العربية . كذلك ليس مجرد عاطفة

---

١ - President Gamal Abdel-Nasser's, speechs, 1958.

ان الشعوب العربية تؤمن مخلصة بأن كل عدوان على شعب منها هو عدوان عليها كلها (...) . على اننا نقول أمامكم ايضاً ، اننا نؤمن بأن التطور الواعي القائم على الدعوة السلمية والمستند الى ضرب المثل عن طريق العمل الايجابي الخلاق هو طريقنا الى هذه الوحدة التي نؤمن بها ... »[1]

وبينما تُعتبر العروبة امراً بديهياً في «الاقليم الشمالي» ، نرى القاهرة تبذل جهداً مستمراً لاقناع الناس في الاقليم الجنوبي بالصبغة العربية الاساسية ، بل العريقة لمصر . ومنذ ١٩٥٦ ، رأى أحمد بهاء الدين في كتاب العالم المصري محرم كمال ، وكان يومئذ مدير المتحف المصري في القاهرة ، حول « أثار حضارة الفراعنة في مصر اليوم » ، عملاً مضراً قد يعطي أساساً علمياً لأعداء ذوبان الشخصية المصرية في إطار العروبة [2] . بل أن اسم « مصر » نفسه قد اختفى عن طوابع البريد ، في ٢٣ شباط ١٩٦٠ . وقرر مجلس الجامعات الأعلى إدراج مادة الزامية جديدة ، « المجتمع العربي » في كل الكليات ابتداء من ٢٧ شباط [3] . وشرع وزير الثقافة باعداد طبع سلسلة كتب قديمة : « أمهات التراث العربي » ، في الأدب والفكر عبر القرون ، لتمكين النخبة المصرية المثقفة والجيل الناشىء من الاطلاع عليها . وعين مصطفى السحرتي ، مؤلف اول كتاب مصري عن الإيديولوجية العربية الجديدة [4] ، مديراً لها (١٩٦١) . وتعددت مبادرات الأساتذة ، فكثرت المؤلفات الجماعية ، والبيانات وكتب البحث حول « القومية العربية » و « المجتمع العربي » ، لا يخلو بعضها من الأهمية ، لا

---

١ ـ الأهرام ، ٢٨ ايلول ١٩٦٠ . ولكن رئيس ج. ع. م. لا يدع فرصة الا ويستغلها ليخطب في الجماهير باللغة الشعبية المصرية التي هي اكثر حيوية من اللغة المكتوبة ...

٢ ـ م. كمال : «آثار حضارة الفراعنة في مصر اليوم» ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

٣ ـ د. علي احمد عيسى : « مادة جديدة تدخل رؤوس الشباب » ، (الاهرام) ، ٢٤ آب عام ١٩٦٠ .

٤ ـ « نحو ايديولوجية عربية جديدة » القاهرة ، ١٩٥٧ .

سيما فيما يرجع إلى الناحية التاريخية والدينية والثقافية [1] . وبينما نشطت الهيئات السياسية والثقافية لبعث كبار أسماء الذين ساهموا في الحركة الوطنية : عمر مكرم ومقاومته لنابليون ومحمد علي ، الطهطاوي ، الزعيم عرابي ورفاقه ، محمد عبدو ، النديم ، مصطفى كامل ومحمد فريد – كانت مناهج الابتدائي والثانوي الجديدة التي وضعت باشراف محمد سعيد العريان وخبرائه لا تفسح لمصر ما قبل الإسلام إلا مجالاً ضيقاً ، وتتجاهل تماماً ستة قرون من التاريخ القبطي ، ولا تتحدث عن مصر الفرعونية إلا إيماء [2] . ولحق نفس الحيف بحقبة ١٩١٩ – ١٩٥٢ التي شهرت بروز الإتجاه الليبرالي والإنساني مع الوفد ، فحذفت من الوجود [3] . وكان مؤتمر المغتربين العرب الذي انعقد في القاهرة (١٩٦٠) مقدمة لابتداع هوية عربية خاصة بهم [4] .

وتم بسرعة إلتقاء القومية العربية المصرية بالإتجاه الإسلامي . ذلك ان الدراسات التاريخية والمحاولات السياسية لتعميق القومية لا توقظ في الأنتلجنسيا . الا أصداء خافتة [5] . بينما ينصب اهتمام الشعب على مشاكله

---

١ ـ بين كتب اخرى ، نكتفي بالإشارة الى كتابين : « دراسات في المجتمع العربي » (ع. ف. عاشور) الذي ذكرناه وكتاب ب. بطرس غالي ، وم. ك. اسماعيل و ع. م. عوده ، « المجتمع العربي » (القاهرة ١٩٦٠) ، وكتب علي خربطلي ، محمد عبدالله العربي ، محمد م . عطا الخ ... والكتابات التي طبعت في القاهرة للأردني عبدالله الريماوي (١٩٦١ / ٦٢) . ثمة بحث غريب لأحمد ي. عوني ، استاذ « علم الدم » في جامعة عين شمس ، انطلاقاً من دراسة دم النوبيين ، « للبرهان على ان العرب ينتمون الى أصل واحد ، ويشكلون شعباً واحداً تفرق في الشرق الأوسط » (الأهرام ، ٣٠ نيسان ١٩٦٠) .

٢ ـ حول ما قام به هذا الفريق ، راجع حسني لبيب ، «واقع التعليم في مصر» ، (الاخبار) بيروت ٢٤ أيلول و١٣ ت١ عام ١٩٦١ .

٣ ـ « ٢٤ سنة مضت البارحة على موت سعد زغلول » . هذه هي اشارة الاهرام الوحيدة ، في ٢٤ آب ١٩٦١ ، إلى هذا الحدث ، ص ١٢ ، في باب أخبار المجتمع . كذلك : « ٤٣ سنة مرت البارحة منذ ثورة ١٩١٩ » . الاهرام ، ١٠ آذار عام ١٩٦٢ .

٤ ـ الاهرام ، ٢٩ تموز و٥ آب ١٩٦٠ .

٥ ـ يلاحظ فاروق خورشيد ، ناقد شاب ، ومؤمن مندفع بالقومية العربية الاسلامية : « ان

الدائمة التي لم تبدأ معالجتها إلا منذ عهد قريب . امـــا القطاع الثقافي وخاصة الجانب الديني منه ، فقد بقي حياً في مصر ، ويستطيع ان يمد القومية العربية بأساس نظري وعاطفي . ومهما يكن من امر فإن الاتجاه الاسلامي ، بـــل الاتجاه الاسلامي الوحدوي ، له جذور صلبة ، كما ذكرنا ، في البـــلاد ، رغم سحق الاخوان المسلمين .

« إذا قلنا ان العرب هم خير أمة أخرجت للناس ، فلأن ذلك جـــاء في القرآن وانه واقع تؤكده آياته ... » [1] . هذا ما كتبه الشيخ حسن الباقوري ، وهو قطب قـــديم من اقطاب الاخوان المسئولين ووزير الأوقاف سابقاً . وفي ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ، عـاد الأخوان المسلمون الى المسرح ، بدون ضجة . بعد ان تفككت شبكاتهم واعـــدم قادتهم او عذبوا ، انضم الباقون ، بشكل افرادي ، إلى الاتحاد القومي . ولكن عدداً من المفكرين التفوا حول « دار العروبة » التي تنشر كتباً لسيد قطب ومحمد الغزالي ، بل انها تنشر « القانون الجنائي الاسلامي » لعبد القادر عودة ، اقوى الاخوان المسلمين شخصية ، وقد شنق عام ١٩٥٤ ، وله مؤلفات واسعة ، لا سيما في مواضيع الفلسفة والتاريخ والفقـــه والسياسة والأدب ، تشدد على التجديد الاسلامي . وتضم « دار العروبة » ايضاً محمد البهائي ، أحمد حسن الزيات من جامعة الأزهر ؛ اسماعيل أدهم ، مصطفى السباعي (نائب الاخوان المسلمين في دمشق) ، محمـــد يوسف موسى ، الفيلسوف الجزائري مالك بنبّي ، في مجـــالي الفلسفة والقانون ؛ وهطلت أطروحات ومنشورات لا تحصى ، وكتب عديـــدة تستوحي

الحقل العربي في دراساتنا ما زال مهملاً (...) . نريد ان نعرف إذا كنا نملك ما اصطلح على تسميته بالتراث القومي ، اذا كان ادبنا وثقافتنا وفكرنا العربي تشكل وحدة ثقافية تستطيع دعم تأكيدنا الحيوي اليـــوم ، تأكيدنا المتعلق بالوجود العربي والقومية العربية . » (الثورة الفكرية ، الاهرام ، ١٤ تموز ١٩٦١) ؛ يحاول الوزير حسن عباس زكي الوصول الى هـــذه الغاية في « مقومات البقاء في المجتمع العربي » ، الاهرام ، ٥ ك٢ ١٩٦٠ .

١ - «عروبة ودين» ، القاهرة ، ١٩٥٩ ص ٦٣ . اعفي الكاتب من مهامه ، عام ١٩٥٩ ، بعد اتهامه بالاشتراك في فضيحة ما .

ايديولوجية الاسلام السياسية العصرية ؛ ووزع عباس محمود العقاد نشاطه بين دار النشر الأميركية « فرنكلين » وبين الأوساط الاسلامية . وإذا تتبعنا الاعلانات عن الكتب في الصحافة كل صباح ، توصلنا إلى تقدير تقريبي يعطي المطبوعات الاسلامية ثلث مجموع المطبوعات المصرية خلال السنوات الأخيرة .

وتجدر الاشارة إلى عدد من المؤلفات القيّمة الرامية الى احياء الثقافة العربية (آدابها وفلسفتها وعلومها) واحياء التراث الديني انطلاقاً من المعتزلة . وقد أشرنا الى دور مكاتب وزارة الثقافة الهام . وكان عطاء الفيلسوف عبد الرحمن بدوي في هذا الميدان ضخماً . واذا بدور النشر تخصص قسماً هاماً من برامجها للمساهمة في هذا الاحياء .

ولكن هذا التيار لم يلبث ان بعث التفرقة الطائفية بين المسلمين والأقباط ، خاصة فيما يرجع الى التوظيف والتعيين في الشركات الخاصة . واذا بالتعليم الذي كان قريباً من العلمانية ، في عهد الوفد ، يصبح ذا طابع ديني واضح . واتسع التململ ، ولم يحقق صدور مجلة « الوطني » الاسبوعية التي يديرها كبار المثقفين من البورجوازيين والاقباط عام ١٩٥٨ ، المنبر الذي كان ينتظره الكثيرون لكبح جماح الطائفية .

اكدت السلطة مراراً عزمها على تجنب الوقوع في تعصب اسلامي كان الوفد قد نجح في كسر شوكته خلال فترة ما بين الحربين . وهذا هو المعنى الأساسي لخطاب عبد الناصر في لاهور : « إن اجتماعنا يحيي الاسلام بالعمل والعلم والتحرر والتعاون البعيد عن الظلام والتعصب » [1] .

وهاجم فتحي غانم الدعاية الاستعمارية التي تزعم بان « العامل الرئيسي للتضامن العربي هو الدين » ، رامية الى « عزل العرب المسيحيين والجماعات

---

١ ـ خطاب جمال عبد الناصر امام رابطة حماية الاسلام في لاهور ، الاهرام ١٦ نيسان عام ١٩٦٠ .

العربية غير المسلمة بشكل عام ، عن العرب المسلمين وتحويل العرب عن التفكير في رفع مستوى معيشتهم عن طريق الاشتراكية ، عدوة الاقطاع والرأسمالية الاحتكارية (...) . لا يمكننا ان نظهر الجانب الديني للتضامن العربي ونهمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي » .

ويشدد الشاعر صلاح عبد الصبور على هذه النظرة فيكتب : « جميع الثورات العربية السابقة ، كانت تفكر في الجانب الوطني فحسب، كانت تفكر في الاستقلال او الوحدة او طرد الاستعمار ، او القضاء على الخونة .. ولكنها لم تكن تفكر في اقتصاد العرب وثروات العرب ورفاهية العرب . وكان هذا سبباً رئيسياً من أسباب عدم استمرارها» . لقد بعدنا هنا كل البعد عن صوفية البعث، بل حتى عن تحليلات كلوفيس مقصود المعتدلة : « العربي هو من ينتمي مصيره بحكم الواقع او الارادة الى الوطن العربي ككل » [١] .

وهكذا يمكن القول بايجاز ان ايديولوجية معظم الضباط المتأثرة بالاسلام ، وعزم السلطة على رفض الليبرالية والماركسية في آن واحد ، ونوعية القوى السياسية والاقتصادية المتصارعة ، ان كل ذلك حتّم الرجوع الى الجذور الدينية ، الاسلامية ، للقومية العربية التي ينادي بها جمال عبد الناصر . هذا هو الطابع المصري للقومية العربية : فالقاهرة عاصمة الحكومة المركزية لـ ج . ع . م . ، هي ايضاً مركز الازهر والمؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية .

من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٥٨ ، في أبان « مرحلة باندونغ » ، لم يكن صوت جمال عبد الناصر الصوت المسموع الوحيد . ففي حقول التفكير النظري

---

١ ـ فتحي غانم، «ماذا نريد من التضامن العربي ؟» روز اليوسف عدد ١٦٣٧، ٢٨ أيلول عام ١٩٥٩ ؛ صلاح عبد الصبور ، المقال المذكور ؛ كلوفيس مقصود ، «من هو العربي ؟ » روز اليوسف عدد ١٦٤٣ ، ٧ ك١ ١٩٥٩ ؛ م. أرقش ، «تاريخ العرب وطبيعة بلادهم» الاهرام ، ٤ نيسان ١٩٦٠ ؛ الخ ...

والدعاية والنشاط السياسي ، اثبتت الماركسية المصرية وجودها ؛ وقد دفعها الخط العام للتطور المصري الى العمل على اعداد نظرية عليا تجمع بين التفسير الماركسي التقليدي الذي كانت تتبناه منذ ١٩٣٩ وأفكار القومية العربية الجديدة .

تمت العملية على مرحلتين ، مع وضوح الفوارق بينهما أكثر مما وضحت بالنسبة للفريق العسكري .

من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ ، لم يكن الفكر الماركسي حراً في التعبير عن نفسه، نظراً للملاحقات وبسبب التعقيد البالغ للوضع السياسي الداخلي . هناك ثلاثة كتب قيمة تلقي بعض الضوء على الموضوع . اولها مجموعة محاولات نقدية (جمالية وأدبية وثقافية في آن واحد) كتبها محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس ، بعنوان « في الثقافة المصرية » (بيروت ، ١٩٥٥) ، وهدفها بلورة الأفكار الأساسية في حقل الثقافة المصرية ، وربطها بمهمات الحركة الوطنية والتقدمية . لم يخف اللبناني حسين مروة ، الذي كتب مقدمة المجموعة ، خيبته امام الطابع المصري الخالص للكتاب ؛ فقد كان يتمنى ، هو وقراء كثيرون ، ان يكون الطابع « عربياً » . كذلك فان « ثورة مصر القومية » لابراهيم عامر (كانون الثاني ١٩٥٧) لا تشير بكلمة الى العالم العربي . وشهدي عطية الشافعي في كتابه الذي ذكرناه مراراً حول « تطور الحركة الوطنية المصرية » (١٨٨٢ — ١٩٥٦) يخص « الجبهة العربية » بصفحتين ، فقط . ومما يقوله : « ان سياسة الجبهة العربية ، جزء لا يتجزأ من السياسة المصرية اليوم ، وهي سياسة سلم واستقلال وطني » . وبعد ان اشار إلى الأواصر التاريخية التي تشد مصر الى العرب منذ القدم ، لاحظ انه « لم تقم حركة كفاح شعبي واحدة في مصر دون ان يكون لها صدى في السودان وسوريا ، في فلسطين ولبنان والعراق » . وذكر الجامعة العربية وحرب فلسطين ، وأشاد بالدور الحاسم الذي لعبه جمال عبد الناصر [1] وتشدد كل وثائق هذه الفترة على مناهضة

---

١ ـ ش. ع. الشافعي ، «تطور الحركة الوطنية المصرية» ؛ يلاحظ أ. ج. مشيجن ان الوعي

الاستعمار كمحتوى للتضامن العربي في مجـال السياسة الخارجية ، وعلى المحتوى الديمقراطي والتقدمي في المجال الداخلي . وكان المؤلفون يميزون دائمـاً بين نمطين من التضامن العربي في الكفاح، النمط الذي ينهجه اليسار والهادف الى التحرر، ونمط نوري السعيد والعائـلة الهاشمية والمسئولين العرب الرجعيين الذين يبغون سحق اليسار وراء قناع « الاتحاد » .

وكان التفكير النظري يـــتم على صعيدين : صعيد التقدميين والماركسيين المصريـــين « الشرعيين » على صفحات «المساء» وفي منشورات ١٩٥٦/٥٨ من جهة ، وعلى الصعيد الرسمي للحزب الشيوعي المصري ، لا سيما بعد التوحيد ، عام ١٩٥٨ .

وأهم مفكر نظري للقومية العربية في فريق « المساء » هو عبد العظيم أنيس عالم رياضيات ، استاذ في الأمبريال كولدج اوف ساينس ، ثم في كلية العلوم بالاسكندرية ، ومدير سابق « لدار الأبحاث العلمية » في الاسكندرية . وفي ١٩٥٧ / ٥٨ ، نشر دراسات عديدة يبرز فيها ان منـــاهضة الاستعمار ، هي الوجه العربي للماركسية في مجال السياسة الخارجية . وقام معه فريق يعاونه ويوسع هذه النظرة [١] . وشدد آخرون على الطابع الشعبي للقومية العربية ، رافضين ضمناً نزعتها لتذويب الشخصية المصرية .

وأصدرت « دار الفكر » عام ١٩٥٧ ، سلسلة حـــول « مشاكل القومية العربية » . وتبنت المجلة الثقافية « الغد » ، التي كان يصدرهـا الفريق نفسه بادارة حسن فؤاد والتي ظهرت بشكل غـــير منتظم بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ،

العام يتأثر بالعروبة في هذا العهد فقط ، في :

Egyptian attitudes towards Pan - Arabism, M. E. J. xI (1957) N. 3, p. 253 - 68 .

١ - راجع مجموعة (المساء) عام ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ؛ احد المحررين، جميل عبد الشافع، يجعل من سلامة موسى ، وهو المنادي بمصر الفرعونية ، « مصرياً عربياً منذ ايامه الاولى حتى آخر يوم من حياته ... » (المساء ، ٨ آب ١٩٥٨) .

تبنت التوجيه الرسمي [1] .

وتمت مواجهة المفكرين الرسميين للقومية العربية مع شارحيها الماركسيين في المؤتمرين الثالث والرابع للأدباء العرب . كان المؤتمر الأول (دمشق ٩ – ١١ ايلول ١٩٥٤) قد تجاهل قضية القومية العربية [2] . ولكن المؤتمر الثاني (بلودان ٢٠ – ٢٧ أيلول ١٩٥٦) وجه نداء لكتاب العالم يطلب مساعدتهم في مكافحة الاستعمار . وأكد في مقرراته « مهمة الأديب العربي القومية في توعية الروح العربية ، وحماية التراث العربي ، وفي خلق مجتمع واع يمكن الانسان العربي من تحقيق ذاته ويجعله قادراً على جميع التضحيات ليبني وحدة أمته وحريتها وعزتها وكرامتها » [3] . وباختصار ، تم الاجماع على الافكار القريبة من الماركسية حول الوحدة الثقافية العربية .

ولكن الوضع تغير تماماً في المؤتمر الثالث (القاهرة ، ٩ – ١٦ كانون الأول ١٩٥٧) الذي انعقد في الوقت الذي بلغت فيه الموجة العربية ذروتها . وكان الموضوع العام للمؤتمر « الأدب والقومية العربية » . وطغى الطابع الرسمي على الوفود ، خاصة الوفد المصري حيث دخل ، لأول مرة ، محمد سعيد العريان ، بينما استبعد محمود العالم . وابعد الكتاب الماركسيون عن اللجان ، ولكنهم تدخلوا في النقاش مراراً وربحوا جمهوراً متحمساً . واكدت المقررات – لا سيما الخمسة الأولى من أصل ستة – وجهة النظر التي مهدت سبيل الوحدة السورية – المصرية . ومما ورد فيها ان القومية العربية حقيقة تنبع من أعماق الوجدان العربي ، ومن اعماق فكر كل عربي وشعوره ، حيثما كان ؛ وهي تعبر عن شخصية الأمة العربية وآمالها وحاجاتها ومصالحها والروابط القائمة بين ابناء العروبة ، في مجالات التاريخ والأرض والتراث الثقافي واللغة الواحدة

---

١ – حول دور الطباعة اليسارية ، في تلك الفترة ، راجع «المعركة وحركة النشر في مصر ،» (الثقافة الوطنية) ، بيروت ، VI علم ١٩٥٧ ، العدد ١ ص ٦٠ – ٦١ .

٢ – الثقافة الوطنية ، عدد خاص . عدد ٦٤ (١٩٥٤) ، لا سيما ص ٤٤ – ٥٠ .

٣ – الآداب (بيروت) عدد خاص ، IV (١٩٥٦) ، عدد ١٠ ، لا سيما ص ٩٧-١٠٠

والمصير المشترك . وهي تعبر كذلك عن ارادة الأمة العربية في الكفـــاح من اجل الحرية والوحدة ، لتستطيــع المساهمة الفعالة في بناء عـــالم متحرر من أضرار الاستعمار ، وجرائم العدوان ، واطماع السيطرة ، وفي حماية الحضارة الانسانية وتطورها [١].

وكان المؤتمر الرابــع (الكويت ، كانون الثاني ١٩٥٩) مؤتمر القطيعة ، اذ قام وفد ج. ع. م.، بعـد ان حصدت الملاحقة مفكري اليسار، بحركة هجوم على الوفد العراقي الذي يرئسه الشاعر مهدي الجواهري ، والذي كان يمثل جبهة وطنية من الشيوعيين ، والديمقراطيين والتحرريين تعكس وضـــع العراق خلال الفترة الأولى التي تلت سقوط نوري السعيد . وسبب الهجوم ان الوفـد العراقي عارض الاتجـــاه القومي ولم يوافق على المقررات المتعلقة بالوحدة العربية [٢] . ومنذ ذلك الحين لم يعقد الأدباء العرب مؤتمراً جديداً .

ولشرح موقف الحزب الشيوعي المصري ، هناك مجموعة من النصوص ترجع إلى فترة ١٩٥٧ / ٥٨ ، فترة التحضير للوحدة ، تسمح بإكمال اللوحة من الناحية الرسمية .

اولاً الحديث الذي ادلت به لجنة تنسيق المنظمات الشيوعية الثلاث لمراسل جريدة « الأونيتا » ، لسان حال الحزب الشيوعي الايطالي (١٤ ايار ١٩٥٧) ويذكر النص الايطالي الخطوط العريضة لبرنامج الحركة الشيوعية المصرية ، في خمس نقاط . وتنص النقطة الثانية على « تحقيق اتحاد فدرالي بين البلدان العربية التي تحررت من السيطرة الاستعمارية »، بينما يعطي النص الفرنسي الصيغة التالية :

---

١ ـ حول دور يوسف السباعي في طرد الكتاب اليساريين قبل المؤتمر ، راجع «الارهاب في الثقافة» ، (الثقافة الوطنية) ، V (١٩٥٦) عدد ٩، ص ٥٦ ؛ حول المؤتمر الثالث، راجع عدد (الآداب) الخاص ، المجموعة السادسة (١٩٥٨) عدد ١ ؛ ودراستنا « خطوة جديدة في طريق نهضتنا الثقافية » ، الثقافة الوطنية ، VII ، (١٩٥٨) عدد ٢ ص ٧..١ .

٢ ـ حول المؤتمر الرابع ونص احتجاج الوفـد العراقي ، راجع الثقافة الوطنية ، VIII (١٩٥٩) عدد ٢ ، ٦٩ – ٧١ .

« دعم وحدة الدول العربية المتحررة من السيطرة الاستعمارية »[١] .

وبعد الوحدة مباشرة ، وزع الحزب الشيوعي المصري نشرة بعنوان « مفهوم القومية العربية » ، وتوقيع « عباس » و « خالد » ، وهما من اعضاء اللجنة المركزية . هل هناك امة عربية واحدة ? يحلل الكاتبان الواقع العربي انطلاقاً من التعريف الستاليني الكلاسيكي للأمة : « ١ – القومية العربية هي حصيلة تاريخ مشترك لجماعة من الناس عاشوا وتآلفوا وناضلوا معاً مئات السنين، ٢ – القومية العربية لها لغتها الواحدة التي تحمل تراثها وخلاصة خبرتها التاريخية ، ٣ – القومية العربية تشترك في رقعة واحدة من الأرض مهما اختلفت وتعددت مظاهرها الجغرافية ٤ – القومية العربية لا تشترك في حياة اقتصادية واحدة ، ولكن هذه المشكلة ليست عائقاً امام وجود القومية العربية الواحدة لأنه من الواضح ان دولاً استعمارية مختلفة لا تزال تسيطر على مقدرات وامكانيات وثروات اجزاء من الوطن العربي ، وهي بالتالي تربط هذه الأجزاء بالاقتصاد الاستعماري نفسه . ولقد كانت السوق العربية المشتركة قائمة في الماضي ، قبل الاحتلال الغربي ، بشكل او بآخر . وعمل الاستعمار على تحطيم هذه السوق والقضاء على تكامل الانتاج في الوطن العربي ، ومع ذلك فان اسس التكامل في الانتاج لا تزال قائمة وان كانت مبعثرة تفصلها الحدود المفتعلة (...) ٥ – التكوين النفسي المشترك (او « الطابع القومي ») للأمة العربية » .

على هذا الأساس « ان القومية العربية ليست شعاراً سياسياً تكتيكياً ، ولا هي عصبية دينية . ان القومية العربية ليست تطلع طبقة اجتماعية صاعدة نحو اسواق جديدة بهدف تكوين امبراطورية جديدة تخدم اغراضها التوسعية . ان القومية العربية ظاهرة تكوين أمة واحدة ، لها جميع المقومات الاساسية

---

٨ ـ عدد ١٤ ايار ١٩٥٧ من L'Unita الترجمة الفرنسية في : Bulletin édité par le section de politique extérieure du C. C. du P. C. Français, N. 28 (Juil. 1957) p. 40 - 43 .

للأمة الواحدة ، وتناضل جميع فئاتها الوطنية الشعبية لتجميع شتاتها المبعثر ، وتكامل اقتصادها الممزق وتطويره ، وخلق سوقها المشتركة واستعادة ثرواتها وأراضيها التي سلبها الاستعمار ، والقضاء على كل القوى الرجعية والاستعمارية المعرقلة لنموها ، ورفع مستوى معيشة ابنائها وتطوير حياتها وتنمية ثقافتها ، والمساهمة مع كافة الشعوب والدول الوطنية والاشتراكية في النضال للقضاء على الحروب وصيانة السلم العالمي .. »

من هنا هذا الاتفاق بين ما كان يأمله الماركسيون في مجال التضامن العربي والكفاح المشترك ، وبين القومية العربية في الفترة التي تمتد من ازمة السويس الى تأسيس ج . ع . م . « ان القومية العربية في جوهرها حركة شعبية نضالية معادية للاستعمار . فالاستعمار هو الذي أقام الحدود والحواجز في هذه القومية ، فمزق وحدتها وسعى لطمس معالمها وعرقلة نموها . ولهذا كانت معركة التوحيد في جوهرها معادية للاستعمار . انها بالضرورة حركة تقدمية من الناحية الاجتماعية . ففي نضالها ضد الاستعمار تناضل كذلك ضد عملائه وحلفائه من الاقطاعيين والاحتكاريين ، وهي تحرر ثروات أرضها وطاقات شعوبها من الاستغلال والاستعباد ، وتحقق التكامل بين اقتصادها الممزق ، وتبني اقتصادها الوطني وتطوره ، وتنمي ثقافتها الوطنية والشعبية . وهي بهذا تتيح لأبنائها ارتفاعاً في مستوى المعيشة ، كما توفر لهم حريات ديمقراطية متعاظمة » [١] .

حيّا الشيوعيون المصريون الوحدة السورية – المصرية بحماسة . وفي شباط ١٩٥٨ ، قبل اعلان ج. ع. م. بقليل ، أشار بيان أصدره الحزب الشيوعي المصري إلى الصعوبات ، والى حذر قطاعات نافذة عديدة من الرأي العام المصري: « لم تقف قوى الاستعمار والرجعية عند حد التفريق بين الشيوعيين العرب

---

١ ـ الحكم دروزة ، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ١٥٧ – ١٥٩ .

وبقية الوطنيين العرب ، بل انها بدأت تثير القلق في صفوف الطبقة الرأسمالية المصرية والسورية . من هنا راحوا يشيعون في مصر ان الوحدة ستجلب الخراب لصغار التجار ومتوسطيهم ، وان التجار المصريين سيكونون تحت رحمة التجار السوريين . وأشاعوا أن الرأسمالية المصرية – وهي الرأسمالية الأقوى – ستزحف على سوريا لتستعمر وتستنزف دماء الشعب العربي في سوريا وأنها تمهد لذلك بالقضاء على الحريات الديمقراطية وتشديد الكبت ضد الحزب الشيوعي السوري ، متعاونة في ذلك مع الرجعية السورية » .

والاعتراض الثاني أخطر من الأول لأنه يمس آمال اليسار في الصميم : « ولكن هل تعني معارضتنا في حل الأحزاب ان مستقبل الديمقراطية مظلم في الجمهورية العربية المتحدة ؟ كلا . لأنه لا يجب ان ننظر إلى مستقبل التطور الديمقراطي من زاوية وجود الأحزاب وحدها ، وإنما يجب ان ننظر إلى المسألة من زاوية : ١ – ان القوى الشعبية والوطنية ستلتقي في الدولة الواحدة وتتجمع وتناضل بصورة فعالة من اجل توسيع الحريات الديمقراطية وتدعيمها ؛ ٢ – ان السياسة الوطنية التحررية السائدة في الجمهورية العربية المتحدة موجهة لاضعاف النفوذ الاستعماري وتصفيته . وهذا يخلق الظروف الملائمة لتطور الديمقراطية كما تخلقها السياسة التقدمية التي ترمي إلى تصفية الاقطاع وتصنيع البلاد وتطوير الزراعة فيها ... ويجب علينا ، في الوقت نفسه ، ان نتجنب الانحراف بقضية الوحدة وتدعيمها الى وضع مسألة الأحزاب في مستوى الأحداث ؛ فإن المهمة الرئيسية هي الدفاع عن الوحدة الناشئة وحمايتها والتنبيه لأهميتها العظمى ورفع الشعارات التي تؤدي الى تطويرها لمصلحة الشعب »[1] .

في ١٠ شباط رد مكتب العمل الجماهيري التابع للجنة المركزية للحزب

١ - بيان من الحزب الشيوعي المصري عن الوحدة السورية المصرية ، شباط ١٩٥٨ ، في الحكم دروزة ، ص ١٨٧ – ٩ .

الشيوعي المصري ، في مذكرة داخلية ، على اتهامات اعضـــاء عديدين حول « الاتجاه اليميني » للقيادة ، مشيراً الى سلبية قسم كبير من الحزبيين : « ان أهم مشكلة هي ضمان نجاح الوحدة السورية — المصرية وخلق قـــوة مسالمة في الشرق الاوسط . » وتلاحظ المذكرة انه ، بـــدلاً من انتقاد حل الأحزاب يجدر « ان نستفيد من المد الثوري الذي احدثته الوحدة واقترن بها واستمر بعد اعلانها ... وان نحرك الجماهير من اجل حماية الوحدة وانجاحهـــا ... افضحوا جميـــع المناورات التي تريد اظهـــار الشيوعيين بمظهر معاد للوحدة سواء في مصر او في سوريا »[1] .

ينبغي قبل كل شيء ، تفادي « عزل الحزب عن الجماهير الشعبية » . وفي ٢٧ شباط ، وزع المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بياناً الى الشعب بصدد الوحدة السورية — المصرية ، يحييها فيه بعبارات حارة ، لأنها « تعبير عن ارادة الملايين من شعوب بلادنا العربية جميعاً ، وهي ثمرة لنضالها ، وتدعيم للانتصارات والمكاسب التي ساهمت جميعاً في تحقيقهـــا ، وهي كذلك نقطة انطلاق نحو التحرر الكامل والوحدة الشاملة لقوميتنا العربية » .

وفي آخر هذا النص ، نـــداء : « ان المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري يهيب بكم جميعاً ان تبذلوا لقضية الوحدة المصرية — السورية مـــا تستحقه من عناية وجهد . ان هذه الوحدة هي جوهر صراعكم مع الاستعمار ، انها جوهر معركتكم من أجل تدعيم استقلالكم وتطويره ، انها جوهر نضالكم من أجل رفع مستوى معيشتكم وحماية سلام العالم .. »[2]

ونشر بيان ثان في ١٣ آذار ١٩٥٨ اكثر حرارة من السابق : « وعيـــد الجمهورية العربية هو في الوقت ذاتـــه عيد البشرية التقدمية كلها ، وثمرة من ثمرات كفاحها . وهو عيد الشعوب المكافحة ضد الاستعمار وضد تجـــار

---

١ ـ «تقدموا الصفوف الوطنية في معركة الوحدة العربية !» الحكم دروزة ، ص١٨٩-٩٠ .
٢ ـ « بيان الى الشعب عن الوحدة المصرية-السورية » الحكم دروزة ، ص ١٨٣-٨٤ .

الحروب ، لان دولة قوية ومستقلة قد ولدت وقامت في الشرق الاوسط ، في آسيا وافريقيا ، لتعزيز كفاح الشعوب ضد الاستعمار ، لتجمع الامة العربية وتلهمها الكفاح من اجل السلام والاستقلال والوحدة العربية ... ان جمهوريتنا العربية المتحدة تقوم لتجمع القوى الوطنية والديمقراطية وتنظم الموارد البشرية والاقتصادية في مصر وسوريا ، ولتبني مجتمعاً يتحقق فيه الرخاء والديمقراطية للشعب العربي الكادح ، مجتمعاً يستهدف بناء الاشتراكية[1] » .

وعرض العدد الاول للجريدة السرية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الاهداف التي حققتها الوحدة السورية – المصرية :

١ ـ انها توحد جهود شعبين متحررين من النفوذ الاستعماري ضد الاخطار المحتملة ، ٢ ـ انها تحبط الخطة الاميركية التي ترمي الى تفتيت الصف العربي وعزل كل دولة والانفراد بها لتحطيمها ، ٣ ـ انها تقيم دولة كبرى ضد التوسع الصهيوني ، ٤ ـ ستكون الجمهورية العربية المتحدة مركزاً قوياً لكافة القوى الوطنية التي تكافح من اجل الاستقلال والحياد والوحدة العربية ، ٥ ـ ان كفاح حكومتي مصر وسوريا لتحرير الاقتصاد القومي من النفوذ الاجنبي ولتصنيع البلاد ، والنجاحات التي تحققت في مصر وسوريا بعقد اتفاقيات التصنيع مع الاتحاد السوفياتي ، وتجمع طاقات البلدين ـ كل هذا يعجّل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وهو الشرط الأساسي لصيانة الاستقلال السياسي [2] .

وسرعان ما شعرت اللجنة المركزية بضغط غالبية القاعدة والاطارات وهي تنظر ، عاجزة ، الى ضرب الديمقراطية السورية . وبدأ الحزب الشيوعي المصري ينتقد بعض الجوانب المؤسفة لا سيما إبعاد خالد العظم عن الوزارة

---

١ ـ عاشت الجمهورية العربية المتحدة ! في الحكم دروزة ص ١٨٤ – ٥ .

٢ ـ اتحاد الشعب (القاهرة) عدد ١ ، شباط ١٩٥٨ ، ص ٥ ، في الحكم دروزة ص١٨٦

المركزية والمجلس التنفيذي السوري [١] . وانتقد التشريع الخاص بالترشيحات العمالية للإتحاد القومي في الوقت الذي « نلاحظ فيه تدهوراً مستمراً لمستوى معيشة الطبقات والفئات الشعبية ، بينما ترتفع الأرباح التي تجنيها الشركات والمؤسسات الرأسمالية » [٢] .

وفي ٢٠ تموز ١٩٥٨ ، ندد خالد بكداش بسياسة الاختناق المتبعة في سوريا وعرض برنامج الحزب الشيوعي السوري بـ ١٣ نقطة . وفي ٣ ايلول ١٩٥٨ طرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي شعار الاتحاد الفدرالي [٣]. وخلال صيف وخريف ١٩٥٨ ، اعتقل عدد من الشيوعيين في مصر ، ولم تكن الاتصالات والمشاورات التي قام بها انور السادات تبشر بتوسيع الحريات الديمقراطية .

عندها أذاع الحزب الشيوعي المصري ، في ١٥ أيلول ، نشرة جديدة بتوقيع المكتب السياسي ، لفت فيها الانتباه الى « ان العدوان يمكن ان ينفذ من ثغرة في الجبهة الداخلية ». وعدّل موقفه الأول مشدداً على ضرورة اعطاء الوحدة مضموناً اعمق : « في ظل قومية كالقومية العربية ممتدة في بلاد مترامية الأرجاء تسودها ظروف اقليمية واقتصادية وسياسية واجتماعية متفاوتة ، يصبح من الضروري ان نضع في الاعتبار دائماً حقيقتين أساسيتين هما : الخصائص الاقليمية ، والظروف الاقتصادية » [٤] .

---

١ ـ اتحاد الشعب (القاهرة) عدد ٣ ، ١٥ آذار ١٩٥٨ ، في الحكم دروزة ، ص ١٩٩

٢ ـ اتحاد الشعب ، عدد ٩ ، نيسان ١٩٥٨ ، في الحكم دروزة ص ٢٠٠ . يشير و. أ. بلينغ الى ان « الخوف المرضي من التغلغل الشيوعي في الحركة العمالية كان احد العوامل الهامة وراء موقف الحكومة الرجعي » (المرجع المذكور ص ١٠٦) .

٣ ـ حول الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، في الحكم دروزة ، ص ٢٠٦-١٤؛ حول موقف الحزب الشيوعي السوري ، راجع « النداء والأخبار » ، خلال السنوات ١٩٥٨ / ١٩٦٢ .

٤ ـ بعد التطورات الاخيرة في الشرق العربي ، في الحكم دروزة ص ٢١٧ ــ ١٨ .

في أيلول ١٩٥٨ ، أنذر انور السادات الحزب الشيوعي بان ينضم الى الاتحاد القومي . فقامت أقلية ملتفة حـــول « دار الفكر »، تضم عناصر متمرسة بالعمل ويعود أصلها الى الحركة الديمقراطية ، تدعو للانضمام الى الاتحاد القومي ، بغية تـلافي انقسام داخـلي والحؤول دون الاضطهاد ، ولكن اكثرية الحزب الساحقة ، قيادةً وقاعدةً ، رفضت الدعوة فأدى ذلك الى انقسام لم يكن في الحسبان بعد عشرين سنة من الخلافات [١] .

وفي اول كانون الثاني ١٩٥٩ ، انفجرت الأزمة .

وعند تفكك الوحدة السورية – المصرية ، في ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، اضطر الحكم العسكري الى إعادة النظر في مفهومه للقومية العربية . هنـــا يجدر التوقف عند النهج والأفكار الجديدة التي اتبعها .

قبيل الانفصال كان عبد الناصر قـــد أدلى بتصريح للتلفزيون الالمـــاني (هامبورغ ، آب ١٩٦١) جاء فيه : « إن الوحدة العربية كما تفهمها الجماهير العربية تمتد على جبهة طويـــلة تبدأ من التضـــامن العربي وتصل الى الوحدة الدستورية .. إن الأمة العربية وحدها ، على ضوء احتياجاتها ، هي القادرة على تطوير الوحدة العربية من التضامن إلى التحالف الى الاتحـــاد الى الوحدة الدستورية الكاملة » [٢] .

وبعد عشرة ايام من الانتفاضة العسكرية السورية ، نشر هيكل التحليل الأول للأسباب التي أدت اليهـــا : « مراراً ، كنت اشعر بالخطر الذي يحوم حول

١ـ من المضحك الملاحظة ان الفريق المنشق يبقى ، رغم كل شيء ، دون المواقف المتطرفة التي تقفها بعض الأوساط السورية – اللبنانية من اليسار . احمد رفاعي ، أحد قادة جناح الاقلية المصرية ، نشر كتاباً ، عام ١٩٥٧ ، «قضية الجزائر والتضامن العربي» ، انتقده محرر (الثقافة الوطنية) لحديثه عن « أمة جزائرية » : « نحن نعارض الفكرة التي تقول بأمة جزائرية لأننا نؤمن بأن الشعب الجزائري هو جزء من الامة العربية » الخ ... (VI ، ١٩٥٧ ، عدد ١١ ، ص ٦٣ – ٤) .

٢ ـ الاهرام ، ١٤ آب ١٩٦١ .

تجربة وحدة ١٩٥٨ ، لأنهـــا كانت ترتكز أساساً على شخص « البطل » ؛ واعترف هيكل بأن الأساس المتين الصلب للوحـــدة هو ان تبنى على حركة جماهيرية تتجه نحو تحقيق آمال الشعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وذلك يرجع الى القول بان الوحدة السورية — المصرية قد فرضت فرضاً على مصر ، وانها لم تكن نتيجـة ظرف موضوعي [١] . وفي ١٣ تشرين الاول ، بدأ هيكل التحليل النقدي المفصل الذي انتهى في كانون الثاني . وحمل المبضع الى قلب الدمل : الظروف التاريخية غير المكتملة لتحقيق الوحدة العضوية في شباط ١٩٥٨ ؛ ضعف القومية العربيـــة ، التي انتقلت بين عشية وضحاها من حرب العصابات ضد الاستعمار إلى حرب المواقع ، والجمهورية العربية المتحدة هي الهدف الأمثل ؛ ومشكلة ان « الشعب العربي في مصر لم يتوصل بعد لمرحلة التهيئة الكاملة للوحدة العربية » ؛ عدم تـكافؤ التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر وسوريا ؛ مغالطات في نقل عناصر الأخبـار بين دمشق والقاهرة ؛ انقسام جغرافي الى قسمين لا يجمع بينهما سوى البحر ؛ مبـــالغة المسئولين في عدم فرض حكم قوي على السوريين ؛ « رئيس واحد ، علم واحد ، نشيد وطني واحد ؛ وما عدا ذلك فكل شيء كان مختلفـــاً في الاقليمين .. » ؛ وحزب البعث ، حليف ومرشد البارحة ، انحصر اهتمامه في المشاركة في الحـكم وابعاد خصومه ، حتى انه لجـــأ الى العرقلة السلبية عندمـــا وضح له عزم المسئولين العسكريين على عدم معاملته كندّ لهم ؛ وبـــدت الرجعية العربية ، لا سيما سعود والحسين ، وحسد اللواء قـــاسم ، بدت كعناصر اجتمعت لتعجّـل بالأزمة ، دون ان تكون هي أساسها . وأشار هيكل اخيراً الى طغيان عبدالحميد السراج ومؤامرات الشيوعيين ، لا سيما اللواء عفيف البزري ، رئيس الأركان يوم اعلان الوحدة [٢] .

وفي اليوم التالي للانفصال ، أظهر جمال عبد الناصر نفسه ضحية الوحدويين

---

١ — « هجوم الربيع الذي نجح في الخريف » ، الاهرام ، ٦ ت١ عام ١٩٦١ .
٢ — م. ح. هيكل ، « ماذا جرى في سوريا » ؟

السوريين ، او أنصار الوحدة بأي ثمن : « يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات ، قلت لهم ان إحنا يجب ان ننتظر خمس سنوات ، ونجرب وحــدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية ثم نتجه بعد ذلك الى الوحدة الدستورية » . وقال انه استجاب لإلحاح محادثيه من أجل « إنقاذ سوريا » . ولكن ، منذ ذلك اليوم ، « في الثلاث سنين اللي فاتوا ، ثلاث سنين ونصف ، قابلنا متاعب كثيرة ، لا أول لها ولا آخر ، يعني يمكن ثــلاث ارباع وقتي كان يضيــع في محاولة حل هذه المشاكل .. »

أمام الشعب المصري الذي يراه ويسمعه ، اعترف جمال عبد الناصر بأن الاحداث السورية سببت « شعوراً عميقاً بالمرارة » . وطلب من الشعب ان لا يترك « الغلبة للشعور بالخيبة » . « يجب على هــذه الامة ان تتغلب على مصابها وألمها .. هذه الجمهورية جمهوريتكم ؛ يجب ان تبقى دائماً سنداً للحرية العربية ودعامة للتطور العربي نحو الكفاية والعدل .. »[1] .

ان هذه الكلمات تعبرّ عن الشعور الوطني العميق للشعب المصري . فهــذا الشعب الذي انجرف فجأة في تيار وحدة عربية عضوية ذهبت الى حــد محو اسم مصر الممتدة جذوره الى سبعة آلاف سنة ، لم يتمالــك عن التنفس بارتياح عند وقوع الانفصال .

بيد ان فشل التجربة قــد اثار من جهة اخرى المرارة والحقد على الذين قاموا بها ، اي القادة العسكريين . ولكي يكسب الرأي العــام المصري مرة ثانية ، حيث كنت تلمس السخرية ممزوجة بالفرح لرؤية الضباط وقــد أذلوا أخيراً ، كان لا بد للنظام من بدء عهد جديد .

هذا ما سيعبر عنه خطاب ١٦ تشرين الاول ١٩٦١ الشهير ، الذي ذكرناه مراراً . والنقد الذاتي الذي تحفظه الذاكرة بسهولة إنمــا هو نهاية عرض طويل

---

١ ـ الاهرام ، ٣٠ ايلول ١٩٦١ .

للمرحلة الجديدة ، التي اطلق عليها اسم « الثورة الاجتماعية » . هنا تتبدى معركة السلطة الحقيقة ، وهنا يُستشف المستقبل . انه تراجع يذكرنا بتراجع سيناء ، عام ١٩٥٦ ، امام تفوق الدول الثلاث الساحق : إذ ان الأهم هو انقاذ الساحة الاساسية وتحصينها : مصر ، المعقل الأول وقاعدة الانطلاق .

واكتسب الاتجاه الجديد صلابته بالتدريج . وكانت الذكرى الخامسة لمعركة بورسعيد فرصة استغلها جمال عبد الناصر لشن هجوم لاذع ، « شعبي » ضد الملوك العرب [١] . وأوكلت لهيكل ، مرة أخرى ، مهمة ايضاح وجهة النظر الرسمية . ومن الآن فصاعداً سيصبح التمويل الاجتماعي القائم في مصر عذراً لرفض كل مغامرة عربية جديدة : « إن المرحلة الثورية التي تجتازها الأمة العربية الآن ، حقيقية وأصيلة ، ولو لم تكن كذلك ، لكان التفاهم سهلاً واللقاء ميسوراً بين المصالح المتناقضة ... والخطر الحقيقي لا يكمن في خلاف عبد الناصر وسعود . إن الخطر الحقيقي يكمن في مصالحتها ، لأن ذلك يكون دليلاً على أن الثورة الاجتماعية لم تكن حقيقية وأصيلة . وإذن فالصراع العميق هو طبيعة المرحلة الثورية .. والقيم الاجتماعية الجديدة لا تستطيع أن تؤكد نفسها وتحقق أهدافها الانسانية إلا بأن تخوض معركة لا هوادة فيها ضد الاستغلال وضد احتكار الفرص والثورة ... إن وحدة الأمة العربية حقيقية وأصيلة ... وإذن لا تفزعنا هذه الخلافات البادية بين بعض العواصم العربية . إنها طبيعة الأمور ، طبيعة التطور في أمة تتحرك فيها الثورة وتذلل العقبات التي تعترضها ... أريد ان أقول اننا الآن لسنا في حاجة إلى التضامن العربي ، وإنما نحن في حاجة إلى انشقاق كامل ، كانشقاق النهار عن الليل ، حتى يبرز المستقبل العربي واضحاً محدداً من قلب الظلام والغموض » [٢] .

هذا الكلام يفسّر حذر القاهرة ازاء الاتصالات الاستكشافية التي قام بها

---

٤ ـ الاهرام ، ٢٤ ك١ ١٩٦١ .

٥ ـ م. ح. هيكل ، «لا نريد ان نتضامن» ، الاهرام ، ٩ آذار ١٩٦٢ .

الجيش السوري مع عبد الناصر بعد الانفصال . فهل كان « هجوم الربيع الذي نجح في الخريف » كما يقول هيكل ، درساً مفيداً [1] ؟

في نظر الحكم العسكري، تبدو سوريا ازعاجاً لا طائل تحته. لذلك تشدّد الأبواق الرسمية على أخطار كل مغامرة جديدة : قلة استعداد القوى الوحدوية؛ ضراوة العدو ، عدم المساواة والاتصال بين الاقليمين ، بل ايضاً وخاصة عدم اهتمام الشعب المصري بهـذا البحث الدائم عن النفس الذي يميّز القومية العربية في سوريا . ولكن جمال عبد الناصر وفريق الضباط الحاكمـين لم يعترفوا ، في أي وقت، بالسبب العميق الذي أدى إلى ضياع الوحدة . وهذا السبب هو، في نظر الجماهير السورية ، طبيعة النظام الدكتاتوري ، وكرهه لكل ديمقراطية ، وخنقه للحريات العامة والأحزاب ، وتحكم الجهاز السياسي – العسكري مـع شرطته بالبلاد .

هل يعني هذا ان القاهرة قـد تخلت عن مشاريـع توسعها العربي ؟ صدرت نشرة رسمية « رداً على جميع الذين يطالبون بالوحدة مـع دمشق » تبين ان الهدف لم يتغير ، رغم ان الظرف يقتضي اليوم كثيراً من التبصّر والروية . وتوضح النشرة الشروط التي وضعها الحكام العسكريون لكل وحدة جديدة ، وحدة « ستكون صورة تختلف بالضرورة عن الصورة السابقة » : « إنه لا بد ان تبقى الكيانات الوطنية محددة وواضحة داخل إطار الوحدة . ان كل إطار وطني يجب ان تكون له حكومته المحلية المسئولة أمام السلطة الشعبية المنتخبة فيه . ان الوحدة يجب ان تكون شاملة في الدفاع وفي السياسة الخارجية وفي منهاج العمل الاجتماعي القائم على الاشتراكية والديمقراطية . كذلك تمتد الوحدة الى برامج التعليم والثقافة . يكون للدولة المتحـدة برلمان مركزي واحد تمثل فيه الكيانات الوطنية بطريقة عادلة وتكون الحكومة المركزية للدولة المتحدة

---

١ ـ راجع الصيغة التي يعطيها هيكل للإتصالات بين كبار الضباط السوريين وجمال عبد الناصر ، في الاهرام ، ٢٠ و ٢٧ نيسان ١٩٦٢ .

مسئولة أمامـه . ان المضي في تحقيق الاشتراكية والديمقراطية ، والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات في المجتمع العربي الجديد، سوف يساعد تدريجياً، وبإرادة الشعوب، على دفع الوعي الوحدوي. بل هو في الوقت نفسه يحل بالمساواة الحرة مشاكل الأقليات والمشاكل الطائفية في بعض أجزاء الوطن العربي»[1].

ان العنصر الجديد الوحيد في هذه الوثيقة هو الاعتراف الشكلي « بالكيانات الوطنية » . اما نظام الحكم المقترح للوحدة العتيدة فما يزال مبنياً على المركزية السياسية والاجتماعية والعقائدية ، رغم بعض المرونة .

وبعد أيام ، جاء دور بعث أكرم الحوراني ليتخذ موقفاً ، فاتخذ موقفه في نقـد ذاتي ابرز النقاط التالية : ١) لقد كان مفهوم الحزب للوحدة العربية مشحوناً بالعاطفة ... ولم تكن لديه فكرة واضحة عن كيفية تحقيق هـذه الوحدة ؛ ٢) وافق الحزب بدون تردد على الانتقال السريع من الاتحـاد الذي كان مطروحاً الى الوحدة الكاملة التي أرادها عبد الناصر ، دون ان يدرك مـا يحمل مثل هذا التبديل من نتائج ؛ ٣) أغفل الحزب مبدأ هاماً وهو ان الوحدة عملية ثورية ، ولا ثورة بدون حركة ثورية ؛ ٤) لم يتبع الحزب وقتئذ الأسلوب الديمقراطي الذي يفترض عرض المشروع على الأجهزة المسئوولة في الفروع والشعب لمناقشته . وهكذا بعد ان غسل يديه من كل مسئولية في عملية شباط ١٩٥٨ ، والتي لعب فيها دور المحرض الحاسم ، كما رأينا سابقاً ، ردد البعث الانتقادات التي كان الحزب الشيوعي السوري وعفيف البزري قد عبرا عنها منذ زمن طويل[2] . ونتج عن ذلـك انقسام الحزب الى جناحين : جناح بيروت ،

١ ـ «هل نحن على استعداد لتجربة وحدة جديدة ؟» الاهرام ، ١١ حزيران ١٩٦٢ . قبلها بأسابيع هاجم ج. كشك ، بعنف ، فئة « الشباب العربي » في مجلة الحرية ، الناصرية الميول ، لأنها نشرت كتاباً يقول بأن الوحدة ، في جوهرها ، لا تحول دون سلوك طرق مختلفة ، فأجاب بأن طريقاً واحداً فقط هو الممكن ، وهو طريق جمال عبد الناصر « وحدة الاسلوب هي وحدة الهدف» ، روز اليوسف ، عدد ١٧٧٠ ، ١٤ ايار ١٩٦٢)

٨ ـ « لا وحدة بدون ديمقراطية » ، (الاخبار) ، بيروت ٢٤ حزيران ١٩٦٢ .

ويحتفظ بالسياسة الوحدوية ، بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار ، وجناح دمشق ، ويقوده أكرم الحوراني [١] .

والمشادة التي قامت بين اليسار السوري والقاهرة دارت حول قضية فلسطين . فاتُّهم جمال عبد الناصر بعقد اتفاق سري مع الخارجية الأميركية لتصفية الخلاف العربي الاسرائيلي عملياً ، وذلك بغض الطرف عن تنفيذ مشروع تحويل مياه الأردن ، اي القبول بوجود دولة اسرائيل ودعمها . وأذاع أكرم الحوراني محاضر اجتماعات الحكومة المركزية عام ١٩٥٩ حيث برهن عبد الناصر على انه لن يأتي بأي حركة في المجال العسكري ، ما لم يتأكد من قدرته على سحق العدو . واستغل هيكل ذكرى ١٥ أيار ١٩٤٨ ليشرح نوايا المسئولين العسكريين ، فقال ان المهم هو دعم « القاعدة الأساسية التي لا غنى عنها لشق طريق العودة الى فلسطين ، وهذه القاعدة هي القوة العربية الذاتية ، في المجالات السياسية والاقتصاد والاجتماعية » . وبالانتظار ، يمكن وقوع اول اشتباك حوالي ١٩٦٣ / ٦٤ ، اي عندما تجد اسرائيل نفسها مضطرة الى دخول المنطقة المجردة من السلاح لتنفيذ مشروع تحويل مياه الاردن فتخرق بذلك مقررات هيئة الأمم ، عندئذٍ تكون اسرائيل هي المعتدية ، فيقوى مركز العرب المعنوي ويدعم طاقاتهم العسكرية والاجتماعية والاقتصادية النامية بسرعة [٢] . وفي ٢٦ حزيران ، خطب عبد الناصر امام اعضاء المجلس التشريعي لمنطقة غزة ، شارحاً هذه الأفكار [٣] .

واخيراً ، اوضح الرئيس عبد الناصر للمرة الثالثة موقفه امام الرأي العام الانكلوسكسوني : « لا يمكن شراء بيت انسان ، وشراء روحه وحقه الاساسي في الحياة . ولا بد من تصفية الحساب نهائياً يوماً من الأيام . لذلك

---

١ ـ الاهرام ، ٢٢ حزيران ١٩٦٢ .
٢ ـ م. ح. هيكل ، في ذكرى ١٥ مايو ، الاهرام ، ١٨ ايار ١٩٦٢ .
٣ ـ الاهرام ، ٢٧ حزيران ١٩٦٢ .

اعتقد ان علينا بناء اقتصاد العـــالم العربي ورفع مستوى معيشة الشعب حتى نكون قد توصلنا الى درجة من التطور تسمح لنـــا بالضغط على الاسرائيليين بشكل يقنعهم بعدالة موقفنا » [١]. وهذا يعني بصراحة : لا هجوم عسكري مباشر على اسرائيل وانما استراتيجية تقوية ذاتية ترغم الخصم على إعطـــاء شعب فلسطين العربي حقه ، وتجبره على عدم تخطي حدوده . وهكذا اصبح موقف عبد الناصر بعيداً عن تهديداته السابقـــة بمحق دولة اسرائيل .. وفي مؤتمر شتوره ، اتهمت الحكومة السورية ج . ع . م . بالاتفاق مع الصهيونية الاميركية . وفي ٢٨ آب ١٩٦٢ ، أدى انسحاب ج . ع . م . من الجـــامعة العربية الى تفتت هذه المنظمة [٢] .

اما الشيوعيون المصريون ، فـــانهم لم يتوقفوا عن التشديد على المحتوى الديمقراطي للقومية العربية ، منذ حملة الاضطهاد عام ١٩٥٩ .

ومن مخيمات التجميع ، لا سيما من سجن ابي زعبل الشهير ، أُرسلت توصيات ومقررات تطالب الحـكم باعـادة الديمقراطية في الداخـــل ، كشرط اساسي لكل سياسة خارجية مستقلة ومحايدة مقبولة ، ولكل تقدم باتجاه الاشتراكية.

وبعد الانقلاب السوري ، حددت وثيقة رأي الأوساط الشيوعية : « كان

---

١ - My Revolutionary life... (3).
My aims for the new Egypt, the Sunday Times 1er juil. 1962.

٢ ـ النص الكامل للبيان السوري، في (الاخبار) ، بيروت ٢٦ آب ١٩٦٢، يشير الى وثيقة صادرة عن مصلحة « التفتيش الفني والادارة في وزارة الشئون الخارجية » في القاهرة تحمـــل الرقم ٢٧ / ١٩٦١ ، بتاريخ ١٠ آب ١٩٦١ ؛ في هذه الوثيقة يطلب وكيل الوزارة ، اللواء محمد حافظ اسماعيل ، من رؤساء البعثات الدبلوماسية الا يثيروا « مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقدر الامكان (...) وذلك لتسهيل المفاوضات الجارية ، في هدوء وبالطريقة الدبلوماسية بين حكومتنا والحكومة الاميركية ... » (الاخبار ، ٢ ايلول ١٩٦٢) . اما الرد المصري فأخذ شكل نشر المراسلات بين كنيدي وعبد الناصر . (١١ ايار - ١٨ آب) ، الاهرام ٢١ ايلول ١٩٦٢ . كذلك نصوص خطابات الوفد المصري (مع وزراء سوريين سابقين) في الاهرام ٢٧ و ٢٨ آب ١٩٦٢ .

الشيوعيون المصريون قد صرحوا مراراً، ولا سيما منذ ٢٣ كانون الأول ١٩٥٨، بان كل اعتداء على الديمقراطية سوف يؤدي بالضرورة إلى عودة الرجعية ، وان هـــذا بدوره سوف يفتح للاستعمار طريق استرداد المواقع التي خسرها في وطننا » . وهذا ما جرى بالفعل . فالانفصال هو اول نصر احرزته القوى الرجعية والاطارات الاستعمارية في الشرق العربي منذ سقوط الأردن في نيسان ١٩٥٧ .. وتشير الوثيقة الى ان جمـــال عبد الناصر قد « اتبـع سياسة كانت تهدف الى الحد من تأثير البلدان الاشتراكية على الحركة الوطنية في الشرق العربي والعالم اجمع ، والى الاستفادة من التناقضـــات بين الشرق والغرب ، سياسة بلغت ذروتها مع مؤتمر البلدان غير المنحازة في بلغراد ، ومع تدفق القروض ورؤوس الاموال الاستعمارية الى مصر .. » . ثم تعدد الوثيقة الأسباب التي أدت الى الانفصال : الوحدة العضوية بدل الاتحاد الفدرالي؛ معاداة الديمقراطية واحتقار الخصائص المحلية وتقاليد النضال في مصر وسوريا ؛ النظام الدكتاتوري الذي لاحق دون تمييز الوطنيين والديمقراطيين ، والنقابيين والشيوعيين ، وعمل على خنق الحياة السياسية وتفكيك الجبهـــة الوطنية في سوريا لصالح الاتحاد القومي ، وهو تنظيم رجعي مائع سيطرت عليه البورجوازية السورية دون مقاومة ؛ تحكّم البورجوازية المصرية بمقدرات الاقتصاد السوري على حساب البورجوازية السورية التي هي اقل تطوراً منهـــا ؛ الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اعلنت في تموز ١٩٦١ ، والتي وان ضربت الرجعية المكوّنة من الاقطاعيين والاحتـكاريين وكبار الرأسماليين ، فانها ضربت ايضاً عدداً من الرأسماليين الوطنيين .. هذا الفشل الأول سبّب « تراجعـــاً موقتاً لحركة التحرير الوطني في العالم العربي كله، وتقوية القوى الرجعية العربية، وتشجيع الاستعمار » . واليوم ، « اصبحت قضيـــة القومية اكثر من اي وقت مضى قضية الطبقة العاملة العربية » . « لقد ظهر بشكل واضح ان الوحدة العربية لا يمكن ان تقوم الا بين بلدان متحررة من الاستعمار ، ولا يمكن ان تتحقق

إلا على أسس ديمقراطية »[1].

أخذ العهد هذه الانتقادات بعين الاعتبار ، وقد رأينا ان مناقشات اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية جرت مع خلفيـــة جديدة ، خلفية مشاكل الديمقراطية التي أثارها فشل الوحدة مع سوريا .

واختار جمال عبد الناصر وفريقه اطـــار طريق جديد ، اطار الثورة الاجتماعية ، وإيديولوجيتها « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » .

١ ـ « الانقلاب السوري » (القاهرة ، ٨ ت١ ١٩٦١) . هذه الوثيقة التي لا تحمل توقيعاً ما ، تتكلم بلسان « الشيوعيين المصريين » . يلاحظ القارىء ان الحزب الشيوعي السوري ، منذ ١٩٥٩ ، كان يتكلم عن « الاستعمار الفرعوني » ، بينما قامت الوحدة باسم العروبة الملونة بالاسلام وبينما اضطهد القائلون بالخصوصية المصرية من الماركسيين ، لافكارهم المعادية للوحدة ... وتتكلم وثيقة هامة لجمال عبد الناصر ، وهي مقدمته لكتاب « مصر ورسالتها » تأليف د. حسين مؤنس (القاهرة ، ١٩٥٦) ، عن مصر بالعبارات التالية : « مصر التي فرضت شخصيتها عندما كان التاريخ بعد في المهد (...) مصر ، التي كانت لها شخصيتها المستقلة ، وطابعهـــا المتميز ، وكيانها الحر خلال مراحل التاريخ ، ومن هذا الكيان ينبع استقلال المشروع ، وفردية السياسة والطابع المميز : انها الطبيعة العظيمة التي لم يستطع الاستعمار في ابان عتوه وقمة سلطته ان ينفذ اليها والتي احتفظت بطابعها الخاص ، ومميزاتها الخـــاصة ووجودها الخاص ... » (ص V) . نص ينبغي مقارنته بنص سابق للرئيس القديم للحزب الحر الدستوري ، د. محمد حسين هيكل في مقدمته لكتاب » السياسة والستراتيجية في الشرق الاوسط » للدكتور حسين ف. النجار (القاهرة ، ١٩٥٣) : « ممـــا يلفت الانتباه ان نلاحظ ، ان مصر ، بين كل الشعوب الافريقية ، تدخل وحدها في اطار الشرق الاوسط ، وحدها بين كل دول افريقيا (...) ومصر وحدها ، بين دول الجامعة العربية ، دولة افريقية (...) . كان مصير مصر اكـــثر ارتباطاً بمصير سوريا والعراق منه بمصير السودان وليبيا .. » (الجزء الاول) .

الفصل الرابع

ماهي « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية »

« اشتراكية عربية » ، « اشتراكية ديمقراطية تعاونية » . هذه هي اوصاف المذهب الاجتماعي الذي يريد النظام ان يواجه به الماركسية ، خلال سنوات ١٩٥٦ / ٥٨ ، مذهب برر اجراءات تموز - كانون الاول ١٩٦١ الاقتصادية ، واستعمل كأداة لضم الجماهير الى ايديولوجية الدولة بعد الانفصال السوري .

لكن النصوص الرسمية لا تتبنى هذه الأوصاف ولا تكرسها مذهباً للدولة. فالدستور الذي نشر في كانون الثاني ١٩٥٦ يعرّف الدولة المصرية بانها « جمهورية ديمقراطية » (المادة ١) ، ويعلن « التضامن الاجتماعي أساساً للمجتمع المصري » (مادة ٤) ويؤكد تنظيم « الاقتصاد القومي وفقاً لمخططات مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية » ؛ وانه اذا كان « النشاط الاقتصادي الخاص حراً » فينبغي ان لا يلحق الضرر بمصلحة المجتمع ، وان « يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي » (المواد ٧ ، ٨ ، ٩) . ويردد دستور ج. ع. م. المؤقت (٥ آذار ١٩٥٨) الأفكار نفسها بالألفاظ نفسها تقريباً (المواد ١ الى ٦).

وكان الاتحاد القومي أول من كلف بتشكيل جبهة اشتراكية : « يعمل

الاتحاد القومي على تحقيق أهـــداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وخلق مجتمع اشتراكي ديمقراطي ، تعاوني ، متحرر من كل استغـــلال سياسي واجتماعي واقتصادي ». وخلال صيف ١٩٦٠، عقد الاتحاد القومي عدة مؤتمرات ، منها اقليمية ، ثم من ٩ الى ١٦ تموز ، المؤتمر العـــام لمجموع ج. ع. م. وتشكل القرارات المتعلقة بالمسائل المبدئية ، بالاضافة الى المقرارات النهائية ، وعددها ٢٧٥ قراراً، ميثاقاً حقيقياً للعمل الحكومي . وحُدد المذهب الجديد بعبارات رسمية، ومن زاوية تختلف بشكل ملحوظ عن الزاوية التي حددها عبد الناصر في خطابه الافتتاحي .

شدد رئيس ج . ع . م . على الجانب الاقتصادي لا سيما الناحية التي تفرض مضاعفة الانتاج القومي في عشر سنوات . وقال ان الهدف الاعلى هو تحقيق « العدالة الاجتماعية » ، فتبدو الاشتراكية « تحريراً لكل فرد من الاستغلال »، والديمقراطية الملازمة لها « مشاركة كل فرد في التوجيه ». وتضيـع الديمقراطية « اذا استمر الاقطاع في التسلط ، واستمر رأس المال في الحـكم ، واذا كان وضع كل فرد يتحدد بالوضع الذي ورثه » . وليس هنـــاك اشتراكية « اذا حكمت الأقلية التي ورثت المسئوليات وأبعـــدت الأكثرية عن حق التقرير واعداد السياسة والمساهمة في التخطيط » [١] .

من هذه الأفـكار العامة حول « الدولة السعيدة » ، استخلص المؤتمر شبه مذهب : « ان الديمقراطية التي يؤمن بها الشعب العربي ، ويتخذها منهجاً في السياسة، ونظاماً في الاقتصاد ، والعلاقات بين افراد المجتمع ، هي الديمقراطية المستمدة من مبادئنا ، ومثلنا ، وتقـاليدنا وحاجات مجتمعنـا ، والتي تستهدف تأمين حرية الفرد من غير بغي ولا استعلاء ، وتحقيق التحرر الاقتصـــادي والسياسي للجماعة ضد كل استغلال او سيطرة ، وتضمن حق الشعب في ان يمارس الحـكم ويفرض سيادته ، وترتفع بمستوى الاخوة الشعبية فوق الطائفية

---

١ - (الاهرام) ، ١٠ تموز ١٩٦٠ .

والحزبية في كل صورها ، وتعمل على توثيق الصلة بين أفراد المجتمع ليعملوا جميعاً قلباً ويداً في سبيل مستقبل افضل للوطن كله .. » « وان اشتراكيتنا تنبع من ضمير أمتنا وتطور وعيها الاجتماعي الذي جنبها الصراع الطبقي فصارت هذه الاشتراكية تطبيقاً عملياً لمضمون التكافل الاجتماعي ، وقام بناؤها على أساس الاعطاء والتمليك ، وعدالة التوزيع ، اعترافاً بحق كل فرد من الشعب في ثمرات الدخل العام وتحقيقاً للعدل الاجتماعي بين الأفراد ». « وان التعاون هو تكتل الجهود للعمل والبناء ومضاعفة الانتاج لصالح الفرد والمجتمع، وهو تجميع الامكانيات المحدودة لتكون قوة عظمى وطاقة منتجة ، وهو سبيل الأفراد لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينهم ، وعنوان الأخوة في كل شعب متكامل .. وهو بكل ذلك صورة من صور ديمقراطيتنا ووسيلة من وسائلها لرفع مستوى معيشة الشعب وتحقيق أهدافه وحمايته من الاستغلال والاحتكار »[٢] .

وأسهم الهجوم على الماركسية ، بعد اضطهاد ١٩٥٩ ـ ٦٢ الذي أسكت أنصار هذه الفلسفة ، بالاضافة الى المشادة العلنية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، اسهم في تحديد ملامح المذهب الجديد . والاصطدامات المتكررة بين المسئولين العسكريين وبعض العواصم الشيوعية ، وبالاخص موسكو وبكين وصوفيا ، خلال سنوات ١٩٥٩ ــ ٦١ ، تلاشت بسبب روابط التعاون الوثيق بين الدول ، لا سيما في مجال البناء الاقتصادي ، وبنسبة اقل ، في مجال العلاقات العامة بين البلدان المحايدة والكتلة الاشتراكية . ويعبر توم ليتل ، الذي اشرف خلال عشر سنوات ، حتى سنة ١٩٥٦ ، على وكالة الأنباء العربية ، اصدق تعبير عن تفكير المسئولين العسكريين : « في ميدان السياسة العملية ، لا تشكل روسيا عدواً في هذه المرحلة من الثورة الوطنية ، لأنها لا تساند الوضع الحالي في الشرق الأوسط ، بينما تسانده الدول الغربية

---

٢ ـ (الاهرام) ، ١٧ تموز ١٩٦٠ ، « الكتاب » ... ١٩٦١ ص ٥١ ــ ٨٠ . مقرر اللجنة علي صبري .

التي تقف بذلك موقف العدو . ووفقاً للمقاييس نفسها ، فان الأحزاب الشيوعية التي تهدف الى ربط القوميين العرب بفلسفة غريبة ، هي احزاب معادية ويجب تصفيتها لأنها تكبح نمو الفكر العربي القومي . واذا دعمت روسيا الأحزاب الشيوعية ، عملياً وإيجابياً ، فستصبح بذلك ، عدوة العرب »[1] .

وكان صيف ١٩٦١ صيف القوانين الاقتصادية والاجتماعية ، صيف الازمة السورية – المصرية ، كما كان صيف أسوأ محصول قطن منذ عشرات السنين[2]، والتوقف الوقتي عن التعذيب والتفظيع بالمعتقلين الشيوعيين والتقدميين المصريين، كما كان صيف مواجهة تريدها الدولتان (الاتحاد السوفياتي وج. ع. م.) خالية من الكره ، اذا لم يكن من الحقد .

وفي أوائل أيار ، زار الاتحاد السوفياتي وفد من مجلس الأمة ، يقوده أنور السادات . وفي ٣ أيار ، اثناء حفلة استقبال في الكرملين ، تحدى خروتشوف زائريه قائلاً : « نحن شيوعيون . تقولون انكم قوميون عرب ، وانكم تحبون الشيوعية . لأسباب عدة ، أنتم ونحن ننظر إلى العالم بطريقة مختلفة . ولكن لا يجوز ان يشكل ذلك حاجزاً بيننا . إذا كان شعبنا يعيش أفضل من شعبكم في ظل نظام شيوعي ، فكيف تستطيعون القول انكم ضد الشيوعية ؟ الشيوعية هي أفكار لا تقدرون على وضعها في السجن . تقولون انكم تريدون الاشتراكية ، ولكنكم لا تفهمون الاشتراكية الحقيقية التي تقود إلى الشيوعية . في هذه المرحلة من نموكم ، ما زلتم عند الحرف الاول من الابجدية . أحذركم وأقول لكم بكل صراحة : الشيوعية مقدسة .. » ويضيف محرر « الأهرام » الذي ينقل الخبر : « ينبغي ترك الباب مفتوحاً أمام موسكو حتى لا ترتبط أو تلزم مستقبلهافي احتمال تعاون مع العالم العربي يكون بواسطة فئات وضعت نفسها خارج اطار الاجماع الوطني وحكم عليها الشعب العربي في كل

---

١ – « مصر » ، ص ٢١٤ .

٢ – راجع تقرير البنك المركزي لسنة ١٩٦١ ، (الاهرام) ١٤ نيسان ١٩٦٢ .

أقطاره بالخيانة والانحراف »[1] . وفي القاهرة ودمشق عبأت مكاتب الدعاية الأساتذة والصحفيين لوضع كتب ضد الشيوعية بأسلوب تهجمي عنيف ، منها « حقيقة الشيوعية » و « هذه هي الشيوعية » . ونشر اسماعيل مظهر ، أحد كبار المفكرين التطوريين في فترة ما بين الحربين ، كتابين نظريين : « الاسلام لا الشيوعية » ، ثم « التضامن الاشتراكي لا الشيوعية » ، وذلك قبل موته .

وقامت دراسة مهمة لهيكل ، « نحن والشيوعية » ، بمقارنة في سبع نقاط تعكس بكل تأكيد تفكير جمال عبد الناصر . وهذا أهم ما ورد فيها :

١ – أول الفوارق هو نظرة كل من الاشتراكية العربية والشيوعية إلى الطبقات . إن وجود الطبقات وتناقض المصالح بينها أمر مسلم بـه . ولكن الحل الذي تقدمه الشيوعية للمشكلة هو دكتاتورية البروليتاريا ، أي ان تقضي طبقة واحدة على باقي الطبقات قضاء مبرماً ونهائياً ، بينما تقدم الاشتراكية العربية حلاً آخر هو أن تجري عملية ازالة المتناقضات الطبقية داخل اطار من الوحدة الوطنية يتم فيه التفاعل الثوري ، ويتحول المجتمع إلى طبقة واحدة تتفاوت فيها مراكز الأفراد وفقاً لعملهم دون حواجز طبقية تحول دون تقدم أي منهم او تقفل الطريق أمامه .

٢ – ينتج عن هذا فارق ثان هو اختلاف النظرة الى الملكية الفردية ؛ فالشيوعية تعتبر ان كل مالك هو في نفس الوقت مستغِل . اما الاشتراكية العربية فتفرق بين نوعين من الملكية : الملكية التي تمثل العمل ، والتي تكون ضمن أطار لا يسمح للفرد باستغلال غيره ، وهي على هذا الأساس حق ينبغي توسيع بابه ليدخل منه اكبر عدد من المعدمين . ثم هناك ملكية « المالك المستغِل » . هذا الأخير لا تقتلوه ، بل انزعوا منه الأسلحة التي تمكنه من الاستغلال ، ثم اسمحوا له بالدخول الى المجتمع الجديد .

---

١ ـ روايةأ عطاها م. ح. هيكل ، الاهرام ، ٩ حزيران ١٩٦١ . كانت صيغة خطاب ن. خروتشيف موضع شك من قبل الجريدتين اللبنانيتين الشيوعيتين (النداء والأخبار) .

٣ – الشيوعية تقول بالمصادرة ، والاشتراكية العربية تقول بالتعويض . ان الملكية الخاصة حق ، بل هي هدف ، على أساس ان يتم بالنطاق الذي لا يسمح بالاستغلال . وذكر هيكل ، على سبيل المثال ، إجراءات صيف وخريف ١٩٦١ ، مشدداً على القطاع الواسع الذي ما زال في ايدي الأفراد .

٤ – ثم يجيء دور الفرد في المجتمع . إن الدولة في المجتمع الشيوعي هي مالكة كل شيء ، والفرد اداة عاملة يتقاضى ما يسد حاجاته الضرورية . الفرد الشيوعي هو مجرد شيء يصنعه التاريخ ، في حين ان الاشتراكية العربية تعتبر الفرد أساس البناء الاجتماعي . فهي تقول بان الانسان صنيعة التاريخ ولكنه في الوقت نفسه سبب من أسباب التاريخ .

٥ – في الفترة التي تولى فيها ستالين تطبيق التجربة ، قامت الشيوعية على أساس التضحية بأجيال من البشر في سبيل الوصول الى مرحلة الانتاج الوفير . والاشتراكية العربية تقول : يهمنا الحاضر . واذا فقد الحاضر روح الحياة فلن يستطيع المستقبل ان يخلقها من العدم . لذلك فان الجمهورية العربية المتحدة لا تنسى ضرورة توفير الخدمات والمساكن والمدارس والمستشفيات ، بينما لم يحصل مثل هذا العمل ، كما يؤكد المؤلف ، في أوائل الثورة الروسية ...

٦ – ويذكر المؤلف وضع تيتو ، فيهاجم التحجر ويقول ان الشيوعي حتى عندما يلتزم أسس التحليل الماركسي ، لا يستطيع ان يبتعد عن الخطوط المرسومة والمسالك المحددة ، وإلا اعتبر منحرفاً . اما الاشتراكي العربي فانه يشعر بأن الثروة الفكرية العالمية كلها مفتوحة له ، ويستفيد منها ويرتاد آفاقها ، ولكنه اولاً واخيراً يشعر بانه قادر على ان يضيف اليها وان يشارك في تنميتها ، يضيف اليها تجربته الوطنية ، وينميها بتراثه التاريخي ..

٧ – الفارق الاخير يتعلق بوسيلة الثورة : الشيوعية ترى ان تنظيم العمل السياسي يجب ان يكون في يد الحزب الشيوعي وحده .. ولا يمكن لأي ثورة ان تصبح حقيقية إلا اذا كان الحزب الشيوعي سيدها ومحركها ، في حين ان

الاشتراكية العربية ترى ان تنظيم العمل السياسي يجب ان يشمل الأمـــة بكاملها ، وان يكون بناؤه في إطار الوحدة الوطنية حـــتى يتم الوصول الى مرحلة الانطلاق ... » [1]

وتعرض نظرية اخرى لاحسان عبد القدوس ، في اطار نقاشه مع كينغزلي مارتن [2] ، النقاط التالية : ان اشتراكيتنا تؤمن بالله ، وتؤمن بالتفسير المادي والمعنوي للتاريخ ، وللمستقبل والحقيقة والانسان . انها تؤمن بالملكية الفردية الى جانب الملكية العامة ، على ان يجمعها تخطيط واحـــد . وتؤمن بالدافع الفردي كقوة للتطور ، الى جانب الدافع العـام ، على ان يسير الدافعـان نحو هدف واحد . انها تؤمن ايضاً بوجود مستويات متعددة – لا طبقات – داخل المجتمع الواحد. والفرق بين المستوى والطبقة ، ان المستوى لا يورَث ، والطبقة تورَث ؛ والمستوى يعتمد في تحديده على كفاءة الفرد ، بينما الطبقــة تعتمد في تحديدها على الأصل والأنساب والملكية . والصراع قائم ابـداً بين المستويات المختلفة ، ولكنه صراع يختلف عن الصراع في الدول الرأسمـالية لأنـه لا يمثل تكتلات طبقية ، تحاول ان تفرض سيطرتها ، بل يمثل المجهود والدافع الفردي. ان اشتراكيتنا لا تقوم على الديكتاتورية ولا البيروقراطية . والديكتاتورية ليست نظامـــاً ، ولكنها عقلية قـــد تتغلغل الى اصغر مستويات الموظفين والمـديرين . وفي الوقت الذي تلجأ فيه كثير من الدول الاشتراكية إلى وضع تنظيمات تنتهي بتحكم الفرد ، ديكتاتورية الفرد ، تسعى اشتراكيتنا

---

١ - « نحن والشيوعية » ، (الاهرام) ، ٤ آب ١٩٦١ .

٢ - كان هذا الاخير قد كتب ان « الهيئات الأساسية للاشتراكية غير موجودة . فالبروليتاريا في مصر ، ضئيلة ، والطبقة الوسطى ليست واسعة كفاية ولا تملك الخـبرة ولا الاستقامة الضروريتين. أما الطبقة الفلاحية فأمية في غالبيتها » : (Arab socialism, New Statesman, N. 1614 16 fév. 1962, p. 218 - 20).
مقال احسان عبد القدوس ، « اشتراكيتنا والشيوعة » ، في (روز اليوسف) عدد ١٧٥٩، ٥ آذار ١٩٦٢ .

إلى تطبيق نظم اللامركزية والى تمكين الرقابة الاجتماعية في جميع المجالات ، واشراك الموظفين والعمال في مجالس الادارة هو نوع من الرقابة الاجتماعية ؛ كما انها تسعى الى تحقيق رقابة البرلمان على الحكومة ، ورقابة الاتحاد القومي على الاتجاه الاشتراكي ..

وقام كمال رفعت بتحليل « خصائص الاشتراكية العربية » . ليست الاشتراكية العربية « حلاً وسطاً بين الشيوعية والرأسمالية أو محاولة لتحسين الأوضاع الاجتماعية في مجتمعنا » ، وانما هي مذهب مكتمل له جذوره في « تراثنا الفكري والروحي ، وفي تاريخنا القومي وحضارتنا ، وفي طبيعة الشعب العربي الذي يتميز بعدة خصائص أهمها الكرم والنبل وحب الخير » . ثم يلخص كمال رفعت في النقاط التالية مضمون الاشتراكية العربية :

١ – « الفكرة الانسانية » أي الفكرة « الرامية الى خدمة جميع الفئات الاجتماعية ، لا فئة واحدة او مؤسسة واحدة كالدولة مثلاً .. ان مبادرات الحكم وتقلباته واخطاءه لا تمس جوهر العمل الاشتراكي .

٢ – هذه الاشتراكية « لا تنتج عن مجتمع معين » كالاشتراكية الأوروبية التي نتجت عن الرأسمالية ولكنها « تنبع من الوعي الاجتماعي لحركة القومية العربية » .

٣ – « ونحن مع اعترافنا بتأثير المادة والعامل الاقتصادي في تطور التاريخ والمجتمعات الانسانية ، الا اننا نؤمن كذلك بتأثير العامل الفكري والروحي » .

٤ – « تؤمن اشتراكيتنا بالفرد ، وهي تعتمد عليه وتحرر شخصيته » .

٥ – الاشتراكية العربية « الناتجة عن واقع حاجات مجتمعنا هي اشتراكية قومية » ، ولكن هذا لا يمنعها من « التفاعل مع نظريات اشتراكية أخرى » .

٦ – الدولة الاشتراكية هي دولة مجموع فئات الشعب من العمال والفلاحين

والمستخدمين والمثقفين وكل من يعمل بـأجر ويشارك في البناء الاجتماعي . كذلك فان الضمانات الاجتماعية التي هي الخطوة الأولى في بنـاء الاشتراكية يجب ان تميز عن ضمانات النظام الرأسمالي التي لا تخدم سوى الفئة المالكة .

٧ ـ لن ترجع القيمة الزائدة بعد اليوم للرأسماليين وحدهم ، او للدولة . لذلك ترى الاشتراكية العربية « ضرورة اعطاء العمال ، اي المنتجين الفعليين ، قسماً من الارباح ، مقابل مساهمتهم في الانتاج » .

٨ ـ « تخطيط مركزي وتنفيذ لا مركزي ؛ وتصبح الدولة نوعـاً من ضابط اشتراكي ..

٩ ـ « الاشتراكية الديمقراطية » ، مع رفضها « للديمقراطية بمعناهـا الغربي » ، « تفرض النقد الاجتماعي ، ما عدا النقد الموجه ضد نظرتنا الخاصة الى الاشتراكية » .

١٠ ـ لا التعدد في الاحزاب ولا الحزب الواحد : « على جماهير الشعب ، لا على الحزب ، ان تلعب الدور الموجه » . وفي المقال نـداء الى « الطليعة الواعية » التي لا ينبغي لها ان « تمارس اي نوع من التأثير او السيطرة لصالحها » .

١١ ـ « حق الملكية الفردية » لا يجوز ان يصبح « وسيلة لاستغـلال المجتمع وبعث النظام الرأسمالي » .

١٢ ـ « حق الارث » اساسي .

١٣ ـ يعطي كمال رفعت الحل التالي لجدليـة الفرد والمجتمع : « تنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل ان ترافق الحقوق واجبات » ؛ ومن الممكن القبول بقدر من اللامساواة بين الأفراد حتى يكون هنـاك تنافس لتحقيق مصلحة المجتمع الاشتراكي .. »[١]

---

١ ـ « خصائص الاشتراكية العربية » ، (الكاتب) ، ١٨ آذار ١٩٦٢ . راجع دراسته ، « الديمقراطية » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٦٥٨ ، ١٢ شباط ٦٩٦٠ . ومقدمته لكتاب مصطفى المستكاوي ، « معالم الطريق في التطبيق الاشتراكي » القاهرة ، ١٩٦٢ .

ومن جهة ثانية فان الابحاث التي تقوم بها « مجلة العلوم السياسية المصرية » ، بادارة عبد القادر حاتم ، تؤدي أحياناً الى نتائج معقولة ، كالافكار الآتية لعبدالله ربيع : « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية مذهب سياسي سعى لبث روح اخوّة منظمة تهدف الى اذابة الفوارق بين الطبقات بغية انهاء الصراع السياسي بين القوى الشعبية مع اتخاذ موقف ايجابي في الصراع العالمي ، معبراً بذلك عن حيوية الهدف الأعلى الذي يسير مجتمعنا المعاصر بين الوحدات المستقلة المحيطة به والتي تربطنا بها روابط الوحدة العرقية والمصالح المحلية . »[1]

والحديث عن الاشتراكية يدور منذ ١٩٥٠ / ٥٦ ، على كل المستويات . ولكن النصوص التي اوردناها تغطي النطاق الواسع الذي يشير اليه الكتاب المذكورون ، والذي نجده بالتفصيل في سيل المنشورات المتنوعة التي تعالج الاشتراكية الجديدة [2] . ولا يمضي يوم دون ان تنشر الصحف مقالات نظرية عن الايديولوجية الجديدة ، ملوحة بها في وجه الشيوعية غالباً ، وباحثة عن جذورها في التراث الثقافي الاسلامي او العربي .

ويصدف ان تجد في بعض السطور نغماً غريباً وسط هذا السيل المكتفي

---

١ ـ « الفلسفة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية في محيط المذاهب السياسية المعاصرة » . عدد ١٢ (١٩٦٢) ص ٥٧—٧٨ . (Egyptian Political Science Review)

٢ ـ كتب م. ك. العبد ، ع. أ. خلف الله ع. م. شميس ، كال رفعت ؛ « التطبيق العملي للإشتراكية الديمقراطية التعاونية » لعلي صبري ، (روز اليوسف) ، عدد ١٦٨٠ ـ ٢ ، ٢٢ و ٢٩ آب ، ٥ أيلول ١٩٦٠ ؛ ع. ر. نصير الخ. كل أسبوع ، يصدر كتاب عن « الاشتراكية العربية » . أنظر مجلة (بناء الوطن) ، ولا سيما (المجلة المصرية للعلوم السياسية) ، المجلات والجرائد المذكورة ، سعد عفرة ، « التحسن في مجتمعنا الاشتراكي » ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، هذا الكتاب يهاجم بعنف « ماركس » اليهودي الاصل ويحاول اقناع « الذين يحسبون ان ماركس هو مؤسس الاشتراكية » بعدم صحة هذا الرأي (ص. ٩) . العدد الخاص من (الكاتب) آذار ١٩٦٢ ، « الاشتراكية العربية ، تجربة رائدة للأمم الناشئة » ، عدد خاص من مجلة : Scribe IV, 1962, N. 5.

M. H. Kerr : The emergence of a socialist ideolog in Egypt, M. E. J. XVI 1962, N. 2, P. 127 - 44.

بذاته في رفض كل استعارة او انتساب . فالاستاذ عبـــد الملك عودة الذي يأسف للخلط النظري بين « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » و «الاشتراكية العربية » ، يلح على ضرورة تحديد موقف بالنسبة للتجارب الاشتراكية غير الماركسية الجارية في غينيا ومالي ويوغوسلافيا والهند ، وتوضيح العلاقات مع الماركسية ، وتعريف السياسة التي ينبغي اتباعهـــا في مجال الروابط بـــين الاشتراكية العربية والدين[١]. ويرد على ذلك حلمي السيد،المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية، ورئيس « مؤسسة مصر »، بمقال يمدح فيهالطريقة «التجريبية» المرنة في بناء الاشتراكية . ويبدو ان هذا المقال لا يعبر عن رأيه فقط..[٢] .

اذن لقد ُوضعت النقاط على الحروف من حيث العلاقة بين « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » والمـــاركسية ، ولفت كلوفيس مقصود انظار زملائه المصريين الى ضرورة الوضوح المـــذهبي في الصراع الايديولوجي الكبير مع الشيوعيـــة الماركسية[٣] . اذ ان جوهر المشكلة الايديولوجية هو هنـــا بالذات . ولكن رغم الاعتدال الموقت في الكلام ، فان المسئولين العسكريين استمروا في اضطهاد اليسار الماركسي وتصفيته . نحن الآن بعيدون كل البعد عن فيديل كاسترو الذي كان يثير الاعجاب قبل ١٩٦١[٤] . ولكن من المحال ان ُتبنى الاشتراكية دون الاشتراكيين ، كما ينوي عبد الناصر . ويلاحظ فتحي غانم ان الصعوبة تكمن في ايجاد مبشرين حقيقيين بالاشتراكية

---

١ ـ « مناقشات مبادىء الميثاق » ... (الاهرام) ٢٢ نيسان ١٩٦٢ .

٢ ـ (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٧ ، ٢٣ نيسان ١٩٦٢ .

٣ ـ « نرحب بالحوار ونستنكر التهجم » ، (الأهرام) ، ٨ حزيران ١٩٦١ .

٤ ـ منذ ذلك التاريخ ، أعطى كاسترو رأيـــه : « رأيي بمناضلي الحزب الشيوعي ؟ انهم يستحقون الاحترام ؛ وأظن انهم اذا كانوا مجهولين ، خلال وقت طويل ، واذا كانوا قـــد هوجموا ، وطردوا ، وتركوا على الهامش كما لو كانوا حشرات فضولية ، او كانت الجرائد ترفض ادراج بيان لهم ، فعلينا الاعتراف لهم بشجاعتهم ، بشجاعتهم الكبيرة لكونهم شيوعيين . » (فيديل كاسترو ، Je suis marxiste - léniniste, Partisans, N. 4, 1962, p. 14).

الديمقراطية التعاونية؛ومما يزيد الامر صعوبة ان هؤلاء،اذا وُجدوا، سيصطدمون بعدم اقتناع الفلاحين الذين تعودوا منذ آلاف السنين على أكاذيب الدولة[1]. اما الاتحاد القومي فانه يجمع الوجهاء القدامى لا سيا على مستوى القرية والريف . وقد اعترف عبد الناصر نفسه اكثر من مرة بفشل هذا الاتحاد ، بل بطابعه الرجعي، مما يفسر فكرة المؤتمر القومي للقوى الشعبية ، نهاية عام ١٩٦١ [2]. ولكن كيف السبيل الى بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين ؟ وكيف السبيل الى بناء مجتمع جديد، بناء ثقافته وايديولوجيته، بدون مساعدة الأنتلجنتسيا؟

المشاكل كثيرة وأولها مشكلة الروابط بين الدولة والطبقات الاجتماعية .

وفي اعوام ١٩٥٢–٥٤،تجاهل المذهب الرسمي المسألة؛وبين ١٩٥٤و١٩٥٦ كانت الافواه تسبّح بالوحدة الوطنية ؛ والكلمات المفضلة ، يومذاك ، من طراز « الامة العربية » ، « ثورة الشعب » ، « وحدة الشعب والجيش » ، « جيش الشعب » الخ ...

وكان التشديد على المحتوى الوطني لحركة الجيش . بيد ان ازمة السويس و«مرحلة باندونغ»،والأحداث الاخرى ابرزت صحة طائفة من الافكار المستوحاة من الماركسية . ولم يعد من الممكن تجنب مشكلة التباين بين الطبقات في فترة التأميمات الأولى ورأسمالية الدولة ، ولكن الرسميين تابعوا استعمال لغة قومية ترمي الى تعزيز الطابع الشعبي للوحدة (لا سيا في دستوري ١٩٥٦ و١٩٥٨) .

وتأرجحت التحليلات الماركسية بين تحديد النظام العسكري كممثل للبورجوازية الوطنية (هذه هي حال الحركة الديمقراطية والجناح اليميني للحزب

---

١ ـ « ديمقراطية الاشتراكية » ، (روز اليوسف) ، ٢٦ ت١ ١٩٥٩ .

٢ ـ حول البعد عن الحكم ، راجع نتائج الاستفتاء ، « أين يقف الرأي العام » ؟ (روز اليوسف) ، عدد ١٧٧٠ ، ١٤ أيار ١٩٦٢ : « اكثر من نصف الشعب يقف موقفاً حذراً من التجربة السياسية الجديدة ... »

الشيوعي المصري الموحد) ، وبـين تحديده كوسيلة في يد البورجوازية الاحتكارية الكبيرة (وهو تحليل منظمة الحزب الشيوعي المصري قبل الوحدة). وفي الوسط اليساري ، مالت أكثرية الحزب الشيوعي المصري (بتأثير الطليعة العمالية التي أصبحت الحزب الشيوعي المصري للمنظمة العمالية ، قبـل الوحدة) لتحليل أكثر اعتدالاً يفسح المجال لفكرة تحالف بـين قطاعات بورجوازية مختلفة، بزعامة رأس المال المصرفي والاحتكاري(نحن في عامي ١٩٥٨/٥٩)، مع مراعاة الطابع المصري [١] . ويمكن القول ان الملاحقات قـد حصدت اليسار الماركسي أبان انطلاقته ، وفي الفترة التي كان يعمل فيها على اعداد تحليل نظري مركز للمجتمع المصري ، بعد الخطوط الأولى التي رسمها ابراهيم عامر وشهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس .

وسمحت المناقشة حول « أزمة المثقفين » للبعض ، لا سيما لطفي الخولي ، بطرح فكرة الدولة – الحكم : « بمـا ان ثورة الجيش لم تكن في حقيقتها ثورة طبقية بالمعنى التقليدي ، بـل تعبيراً عن ارادة الضباط الاحرار ، بقيادة جمال عبد الناصر ، وعمـلاً مستقلاً عن القوى السياسية والاجتماعية المتفسخة آنذاك ، فقد ولـّدت دولة مستقلة في ذاتها عن تلك القوى .. » وبعد ان اعتقد المثقفون طويلاً « ان الطريق الوحيد الممكن لتغيير الوضع هـو طريق الثورة الشعبيعة التقليدية ، اخذتهم الحيرة امـام انقلاب عام ١٩٥٢ ؛ « وهكذا لم

---

١ ـ نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، ربيع ١٩٥٩ ، دراسة هامة تقع في ٦٠ صفحة ، تتضمن تحليلاً للمجتمع المصري ، بتوقيع « عباس » . قبل ذلك بقليـل ، تقول دراسة بعنوان L'Idéologie Sociale de la Révolution Egyptienne, وبجدية تامة :« ليس هناك طبقات ، بالمعنى التام ، في مصر ، فكيف يوجد صراع طبقات..»
(F. Berthier, in Orient, II, 1958, N. 6, p. 56, N. 16) .

يبدو ان المناقشات داخل مخيمات التجميع قد غيرت ميزان القوى ودفعت المتطرفين للتصلب : بينما اتجهت الغالبية لتحديد اكثر قسوة للنظام ، تدافع اقلية واسعة عـن فكرة ذوبان الحزب الشيوعي المصري في الاتحاد الاشتراكي العربي . اما الاتجاه الوسطي (فؤاد مرسي ، محمود العالم، اسماعيل س. عبدالله الخ .) فيعمل بالترسيخ وحدة الحزب ويعطي تحليلا معتدلاً .

تُدرس ثورة ١٩٥٢ كما هي ، في ضوء الظروف المادية الموضوعية ونسبة القوى في المجتمع ، بوصفها ثورة تقيم سلطة جديدة لدولة جديدة مستقلة الى حد كبير عن الطبقات الاجتماعية وتستهدف انماء حركة التصنيع وتحطيم التبعية الاستعمارية .. سلطة قوية للدولة تعبر عن نفسها بانها لا تخضع سياسياً لطبقة معينة من الطبقات الاجتماعية ، سواء أكانت ملاك الأراضي او البورجوازيين او العمال الخ .. وانما هي حَكَم بين جميع هذه الطبقات [1] .

وهكذا يصف لطفي الخولي الحكم العسكري كنظام فريد من نوعه ، يعلو على التاريخ العام وعلى تطور الحركة الوطنية والمجتمع المصري ، ويحلق فوق الطبقات والمصالح السياسية المعقدة التي تتداخل وتتلاحم في مجال الحياة الحقيقية ؛ اي انه نظام « مُنزل » .

ما الذي يجعل من هذا النظام نظاماً اشتراكياً ؟ هذا هو موضوع الندوة الجديدة التي نظمتها « الأهرام » حول التخطيط ، في ايار ١٩٦٢ . ومرة اخرى ، بعد الدوران العادي حول الكلمات - تخطيط ، مشاركة ، تأميم الخ .. - طُرح جوهر المشكلة ، فأشار أحمد شكري سالم الى عدد من الحقائق : « هناك مستويات مختلفة من التخطيط ، قد تستطيع الرأسمالية ان تفيد منها . فالمانيا النازية مثلاً عندما اطلقت شعار المدفع قبل الزبدة ، ماذا فعلت ؟ بدأ الحزب النازي المسيطر على الحكومة بعملية تخطيط فعلية من أجل التسلح الذي هو هدف عدواني. وهناك ايضاً المجتمع الهندي الذي لا يمكن وصفه بانه مجتمع اشتراكي ، ومع ذلك فانه يعتمد التخطيط . وفي تخطيطه الاول ، كان القطاع العام يمثل ٤٦ ٪ وارتفع الى ٥٤ ٪ ؛ ورغم ذلك فهو ليس تخطيطاً اشتراكياً وان كان متجهاً لمصلحة فئات واسعة من الشعب .

---

١ - (الأهرام) ، ١٢ آذار ، ١٣ حزيران ، ٢ و ٣١ تموز ١٩٦١ .

ولاحظ عبد الرزاق حسن بدوره [١] : « من حيث العدالة نجد ان النظام الرأسمالي يقول نفس الكلام الذي تقول به الاشتراكية ، ولكن المهم هو التنفيذ » . ان التخطيط الشامل مرتبط ، في النظام الرأسمالي ، بالدرجة التي وصلت اليه الملكية العامة كأساس للنظام الاقتصادي. فالتخطيط بحد ذاته ليس الاشتراكية : « التخطيط الاشتراكي هو تلبية الحاجات المادية والحضارية المتزايدة لكل فرد من افراد المجتمع ، وذلك عن طريق التوسع المستمر في الانتاج كمّاً وكيفاً ، باستخدام احدث الوسائل التقنية .. »

في الوضع المصري الراهن ، هل ان التخطيط رأسمالي ، ام اشتراكي ، ام وسطي ؟ رأينا انه ينبغي اعتباره كحل وسط . ونفهم ان يكون هناك احجام ، في نظر قسم من الرأي العام والاطارات ، عن الاعتراف بصفته « الاشتراكية » . لذلك قال احد الصحفيين : « نحن بحاجة الى تطوير ما نسميه الوعي القومي ، في ميدان العمل ، الى وعي اشتراكي »[٢] . والتخطيط الذي نتج عن حاجات الاقتصاد المصري الملحة ، وعن التدخل الاستعماري ، لا يبدو لكثير من المراقبين كتعبير عن ارادة اشتراكية .

المشكلة الثانية : مشكلة « مستقبل الملكية الخاصة » ، موضوع الندوة التي نظمتها « روز اليوسف » ، في أيار ١٩٦٢ . هنا ايضاً برز اتجاهان واضحان تماماً . من جهة ، دعاة الاشتراكية ، واخصهم بالذكر كمال الحناوي ، كامل زهيري وأحمد فهيم . كان الاول بليغاً وهو ضابط نافذ من الضباط الأحرار : « أثبتت التجربة أن توزيع اراضي الاصلاح الزراعي بشكل ملكية على الفلاحين ، وتوزيع المساكن على عدد من أعضاء الجمعيات التعاونية ، قد أبعدهم

---

١ ـ « التخطيط في واقعنا » ، (الاهرام) ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ايار ١٩٦٢ . ع. سالم ، كان مدرساً في كلية العلوم بالقاهرة ، ومديراً لدار الأبحاث العلمية ، ثم مديراً للجامعة الشعبية ، اضطهد بوحشية في عهد فاروق ؛ دكتور في العلوم ، احد كبار المثقفين التقدميين ، حالياً احد الخبراء المسئولين في مديرية التخطيط .

٢ ـ فتحي غانم ، « الدعوة الى ضمير اشتراكي » . (روز اليوسف) ، ١٩ ت١ ١٩٥٩.

عن الروح الاشتراكية .. » وعندما أصبح الفلاح يملك فداناً او فدانين انحاز الى كبار الملاك في طريقة تفكيره ، بينما اتجه ملاك منازل السكن الى الاستغلال » ؛ « ان منطق التطور الصناعي والتجاري يفرض على المؤسسات الصغيرة ان تتحد في شركة كبيرة ، فتضطر الدولة الى التدخل لكي تمنع الاحتكار » ..

ولكن المناقشات أوضحت ان المفكرين الليبراليين يهدفون ، تحت ستار « الاشتراكية »، الى بناء الاقتصاد الوطني . ويرى راشد البراوى ان « صناعة النسيج في مصر تعادل الصناعة الثقيلة في انكلترا » . وصرح رفعت المحجوب بقوله : « نحن نجعل من الذين لا يملكون شيئاً ملاكين ، ومن المستخدمين ملاكين ، مما يناقض التعليم الماركسي » . ولاحظ جلال كشك ان « اشتراكيتنا هي اشتراكية بلد متخلف » ، وعيّن « زيادة الانتاج » [1] هدفاً لها .

لسنا بعيدين ، اجمالاً ، عن « طريق التنمية الياباني » الذي يلمح اليه المفكر الغربي باران،والذي يهدف الى« خلق دولة رأسمالية حديثة»[2] ، مع الفوارق

١ - « مستقبل الملكية الفردية » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٩ . ٧ ايار ١٩٦٢ ؛ محمد عودة واحمد بهاء الدين عرضان نفس آراء الجناح الاشتراكي في ندوة « الكتاب » . امتاز جلال الكشك بعدائه للشيوعية في سلسلة المقالات التي نشرها في (روز اليوسف) ، في نيسان ، ايار ، حزيران ١٩٦٢ : « ان اشتراكيتنا هي تحد فلسفي وسياسي للماركسية . ونجاح تجربتنا وتحويلها الى قوة عالمية موجهة تضيء طريق شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية يعني نهاية عصر الماركسية اللينينية، هذا هو المعنى الحقيقي والمباشر لشعار « اشتراكيتنا تنبع من واقعنا نفسه..»،« الارض للفلاح»، (روز اليوسف) . عدد ١٧٧٥ ، ١٨ حزيران عام ١٩٦٢ .

٢- P. A. Baran, The Political Economy of growth, London, 1957, p. 221 - 222,

حول « الطريق الياباني » ، راجع :

G. C. Allen, A short economic history of modern Japan, London, 1962 .

في الوضع الداخلي والوضع العالمي التي أشرنا إليها ، والتي سببت ظهور أشكال اقتصادية واجتماعية تحتل موقع الوسط بين الرأسمالية والاشتراكية .

بذلك تطرح مسألة انتساب « الاشتراكية » المصرية . نعود فنلتقي هنا بالعاملين الأساسيين اللذين يدخلان في تكوين ايديولوجية النظام : نزعة الى التجدد الاسلامي ، ونزعة قومية تستند الى التقنية .

وثمة عامل آخر تجدر الاشارة اليه وهو تأثير الرئيس نهرو الحاسم في هذا البحث عن « الإيديولوجية القومية » ذات الاتجاه الاشتراكي والتي انتهت الى « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » .

في عام ١٩٥٨ ، نُشرت الوثيقتان الرئيسيتان في حقل الايديولوجية السياسية لحزب المؤتمر الهندي ، « إيديولوجية وبرنامج المؤتمر » ، للفيلسوف سمبورنا ناند ، وخاصة « التحليل الأساسي » لنهرو [1] . تعترف الوثيقتان ، والثانية بشكل خاص ، بقيمة التجربة الشيوعية ، ولكنهما ترفضان اساليبها وعنفها الثوري . وكتب نهرو يقول : « يردد البعض ان هناك شعوراً بالحزن والخيبة في الهند ، وان القوة الروحية السالفة تلاشت ، في الوقت الذي نحن فيه بأمس الحاجة للحماسة والعمل الجاد .. ويعتبر زميل من زملائي ، قديم ومحترم (د. سمبورنا ناند) ان ذلك يرجع الى افتقارنا لفلسفة في الحياة .. ان الجهد الذي بذلناه لتأمين ازدهار البلاد المادي ، لم يُعط العنصر الروحي

---

١ ـ بالتسلسل في :
A. I. C.C. Economic Review, X (1958) N. 7, p. 7 - 9 et N. 8 - 9
كذلك المؤتمر حول موضوع :
The party in power, Seminar, (Bombay I, 1959), n. 1.
الشبه مدهش . عبد الناصر نفسه ، يعترف بتأثير نهرو الحاسم في تكوين فكره السياسي في:
My revolutionary life..., The Sunday Times, 17 Juin 1962,
بينما لا يذكر أبداً تيتو . كتاب مذهبي جديد هام لسنبور ناناند :
Indian Socialism, London, 1962.
وقد ترجم بسرعة للعربية وأنزل الى الأسواق في ٢٠ أيلول .

في الطبيعة الانسانية الاهمية الكافية . ولكي نثير في الفرد وفي الامـــة الشعور بهدف ينبغي بلوغه ، وبأن ثمة شيئاً يستحق الحياة ، ويستحق عنـــد اللزوم ان نموت من اجله ، علينا ان نبعث فلسفة جديدة للحياة .. »

ماذا سيكون محتوى الديمقراطيـــة والاشتراكية ؟ « إن شريعة الحياة ينبغي ان تقوم لا على التنافس والتملك ، بل على التعاون بحيث يكون ملك كل فرد لخير المجموع . في مثل هـذا المجتمع ، يشدّد على الواجبات ، لا على الحقوق ؛ فالحقوق تتبع اتمام الواجبات » . ثم ان البحث عن رفع مستوى المعيشة لا يشكل ، في حد ذاته ، علامة مميزة للطابع الاشتراكي للمجتمع ، إذ ان « كل بلد ، سواء اكان رأسمالياً ام اشتراكياً ام شيوعياً ، يتبنى بشكل من الاشكال فكرة الدولة العاملة على رفـع مستوى العيش . ويمكن القول بشكل عام انه إذا كانت قوى المجتمع الرأسمالية تعمل كما تشاء لتجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً » ، فينبغي تنظيمها . « والتخطيط شيء أساسي ، وبدونه نهدر مواردنا المحدودة جداً . قـــد يكون من الجائز ان تسعى الهند اليوم لتشجيع المبادرة الشخصية في عدة قطاعـات ، ولكن على المبادرات الشخصية تدخل في إطـار التخطيط الوطني وتخضع للأشراف الضروري » . ويتناول نهرو ، من الأصلاح الزراعي ، هدفـــه الرئيسي وهو « تحطيم البناء الطبقي القـــديم للمجتمع الجامد » . وأخيراً ، « رغم ان الاقتصاد السياسي الماركسي قد اجتازه الزمن في عـدة حقول ، الا انه يلقي ضوءاً كشافاً على سير تطور الاقتصاد » .

هذه هي بالضبط الأفكار الرئيسية لاشتراكية جمال عبد الناصر « العربية » . واذا قارنا بين ما كتبه الهندي الاول وبين ما ابرزه كبار المسؤولين والمفكرين المصريين في نظرتهم الاشتراكية ، فلا نجد عند هؤلاء عطاء جديداً .

لننظر الآن إلى العوامل المصرية الخاصة .

بالنسبة للإسلام الذي « لا يسمح لكل فرد بان يسهم في توجيه الحكم » ، كما يقول الشيخ حسن الباقوري [1] بوضوح، ينبغي البرهان على ان « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » إنما تتحدر منه ، كما ينبغي التحصن ضد النقد العنيف الذي يهب من بعض البلاطات العربية القائلة بأن النظام العسكري يناقض روح القرآن [2] . والمنهج هو منهج محمد عبدو ، اي الرجوع إلى الينبوع . إن اسلام النبي والخلفاء الراشدين ينطوي على بذور مبادىء إشتراكية ، قبل التسمية ، لا سيما عند أبي بكر وعمر . هـذا هو موضوع خطب الجمعة في الجوامع ، وتصريحات شيخ الأزهر والمفتي الاكبر ، وموضوع الكتب العديدة حول التقاء الاسلام بـ « الاشتراكية العربية » [3] .

لا يمكن للاسلام المصري في القرن العشرين ان يُحصر في القوالب التقليدية التي عرفها في القرون الوسطى . وقد اوضح ذلك مكسيم رودنسون في محاولة جديدة حيث يلاحظ ان الاسلام كان يتصف بصفة الاطلاق الى اقصى حد في القرون الاولى للهجرة . فكان يوجه ، في الواقع ، مبدئياً جميع أعمال وأفكار الحكام .. ولكن الاسلام اخذ ينزع عنه هذا الطابع .. والدليل على ذلك هو

---

١ - (روزاليوسف)، عدد ١٣٤٥ ، ٢٢ اذار ١٩٥٤ ؛ بعد عودته من الصين كان وزير الأوقاف السابق قد كتب : « شاهدت الإسلام في الصين ...» .

٢ - « كان الإسلام الثورة الأولى التي أقرت المبادىء الاشتراكية في العدالة والمساواة » (جمال عبد الناصر) ، خطاب في ذكرى الوحدة السورية - المصرية ، (الأهرام) ٢٣ شباط ١٩٦٢ ؛ كذلك خطاب المشير عامر في حفلة تخريج دفعة الضباط الطيارين ، (الأهرام) ، ٢٤ نيسان ١٩٦٢ الخ...

٣ - « اشتراكية الإسلام » ، مصطفى السباعي ، القاهرة ١٩٦١ . بلغ مبيع الكتاب ١٢٠٠٠٠ نسخة خلال الأشهر الأربعة الأولى . وينبغي ذكر : ع. فرج ، « الإسلام دين الاشتراكية » ، عبد الرحمن الشرقاوي ، « محمد ، رسول الحرية » ، القاهرة ١٩٦٢ . وكتب ا. مظهر ، م، ع. العربي ، ح. عبد ربه ، م. الغزالي ، س. قطب ، إ. م. البداوي الخ .. هنا كذلك ما زال السيل يتدفق . ينبغي الوقوف عند « الاشتراكية والإسلام » للشيخ محمود شلتوت، (الجمهورية) ٢٢ كانون الأول ١٩٦٠ . ثمة أطروحة ممنوعة ، ترسم الإطار العام : محمد شوقي زكي ، « الإخوان المسلمون والمجتمع المصري » ، القاهرة ١٩٥٤ .

طرح مسألة « التوافق »؛ في الواقع « هناك ايديولوجية مضمرة للعالم الاسلامي الحالي » ؛ « من المهم جداً الاشارة الى ان المجتمع الاسلامي ، قبل ان يتخذ موقفاً تجاه الشيوعية ، كان قد تأثر .. بالعقلانية العلمية او بالطوباوية الليبرالية - الانسانية التي هيأت الطريق لتقبل الشيوعية . » وغالباً ما نجد ثمة فهم جديد للأفكار والرموز الاسلامية بين المسلمين ، كمعادلات للأفكار والمواضيع الشيوعية العادية . وغالباً ما يقوم بالعملية شيوعيون يبغون الوصول الى التحالف مع الاوساط الدينية »[1] .

وهذا ما يثبته الالتقاء بين الاسلام والشيوعية من ناحية ، والاصلاحية القومية ذات الاتجاه الاشتراكي من ناحية ثانية ، السائدة في مصر منذ ١٩٤٥ . والملاحظ ان كمال رفعت ، المسئول عملياً عن صياغة الايديولوجية بين اعضاء الفئة الحاكمة ، خاصة في مجال « الاشتراكية العربية » ، هو الذي كلف باعادة النظر في جامعة الأزهر ، بعد ان تسلم مهام وزارة العمل . وبذل وزير المالية السابق ، حسن عباس زكي ، جهداً للتوفيق النظري بين الاسلام و « الاشتراكية العربية »[2]. وقام غيره من المسئولين بمثل هذه المحاولة .

ومهما يكن من أمر فان التكنوقراطية ذات النزعة القومية هي التي تملي

---

١ - Maxime Rodinson, Problématique de l'étude des rapports entre l'Islam et le communisme (colloque sur « la sociologie musulmane », Bruxelles, 1961), p. 10-21.

Mouvements politiques et mythes : l'exemple du nationalisme arabe (Entretiens de Cerisy sur « les mythes dans la vie politique », 1962).

وهو يلاحظ بحق ان « غالباً ما يجهل الكتاب ، الذين يعالجون هذه المسألة ، الإسلام أو يجهلون الشيوعية . وعادة يجهلون الإسلام والشيوعية معاً ... » . يجد القارىء مراجع مفصلة للمنشورات السابقة حول هذه المسائل .

٢ - ح. ع. زكي : « الصراع الفكري » ، (الأهرام) ، ١٣ كانون الأول سنة ١٩٥٩ ، و « مقومات ...» الذي ذكرناه سابقاً .

اختيار المراجع [1] . فازداد عدد الكتب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية (لا سيما السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ) بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٦٠، وذلـــك بمقدار ازدياد الحاجات الايديولوجية . وتمت العملية في مجـــال الايديولوجية الاجتماعية ، على صعيدين : صعيد عـــلم الاجتماع المستوحى من المدرسة الأميركية وصعيد الليبرالية والديموقراطية الاجتماعية الاوروبية .

عام ١٩٥٨ « كتب الاستاذ ليوفيل ارمسترونغ ، من الجامعة الاميركية في بيروت ، يقول: « البحث الاجتماعي الكمي الذي يظهر حالياً في الشرق الاوسط يسيطر عليـــه الاميركيون ، والعرب الذين كونتهم الطريقة الاميركية في التربية، وبنسبة أقل الطريقة الانكليزية والفرنسية». ويذكر بين علماء الاجتماع المصريين عباس عمار وحسن الساعاتي ، ويسخر من الجامعيين المحنطين القدماء ومن مجموع ١١١٥ كتاب ومقالة نشرت في الشرق الاوسط ، في علم الاجتماع ، بـــين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ هناك ٣٧٥ فقط استوفت شروط الجديه العلمية ، ويدهش المؤلف لنسب مختلف القطاعات : ١٨ ٦٣ ٪ في الأيكولوجيا وعلم السكان ، ٥٤ ٪ في علم النفس الاجتماعي، ٧،٥ ٪ في المشاكل الاجتماعية ، و ٣،٨ ٪ في الدراسات حول اللاجئين ، الامر الذي « يثير الدهشة » لأنه يدل على ان العرب يرفضون الأمر الواقع .. (٢)

في حقل الثقافة ، تملك الولايات المتحدة وسائل استثنائية . فالجامعة الأميركية في القاهرة هي المعهد الأجنبي الوحيد للتدريس الجامعي المرخص له في مصر ، منذ السويس ، مقابل تعيين رئيس مصري مشترك . ومن ناحية ثانية فان « دار فرنكلين » للطباعة والنشر تغرق السوق المصرية والعربية بسيل من المنشورات والمراجع المطبوعة طبعاً متقناً تؤمن للكتاب الأميركيين مكان الصدارة بين قراءات الجمعيين والأنتلجنتسيا الـتي تلم بالثقافات الأوروبية التقليدية وبالماركسية ، إلماماً سطحياً . ومن سارتون الى بيرل باك ، نمر بدايل كارنيجي ومفكري الحرب الباردة والاساوب الأميركي في الحياة ؛ ومن الميتافيزيقيا الى وسائل التجميل ، لكل نوع

---

١ ـ تشرف على مطبوعات الدولة مؤسستان :«م.م.ع.للتحرير والترجمة والطباعة والنشر »، ويديرها الأستاذ مهدي علام ، يساعده ابراهيم ز. خورشيد ، وعبد الرازق حسن ، وصلاح عبد الصبور وغيرهم . و «م. م. ع. للإعلام والنشر والتوزيع والطباعة» ويديرها وزير الدولة عبد القادر حاتم ، يساعده مديرا الاذاعة والإعلام . الواقع ان عبد القادر حاتم هو الذي يدير، منذ تشرين الأول ١٩٦٢ ، مجموع دوائر الإعلام والثقافة ، وهـــو الوزير الوحيد ، في الوزارة الجديدة ، الذي يشرف على وزارتين .

٢ - L. Armstrong : American sociology in the Middle East, Sociology and Social Research, XLII (1956), n. 3, p. 176-84,

مكانه وجمهوره . ومن السهل ان نتصور اي نوع من « الاشتراكية » يمكن ان تقدمه هذه المؤسسات ، التي تصل منشوراتها الى جمهور غفير ونشيط نسبيا .

ولسد العجز في مجال المراجـــع الاشتراكية ، ينسق المفكرون الشباب الملتفون حول كال رفعت ، منشورات دار النشر الحكومية في مجـــال الاشتراكية . فنجد كتب مترجمـــة لهارولد لاسكي وجول موك وبرنارد شو واندريه فيليب وغيتسكل وبيفان وكارديل ، ودوغلاس جـــابي ، بجوار ممثلين ليبراليين للثقافات الانكليزية والفرنسية والالمـــانية : ك. برجيه ، ج. ستراشي ، بابرامادييه ، أ. فالك ، إ. برلين ، ه. كليغ ، و. فريدمان ، م. ديفرجيه .. [1] اما ماركس وانجلز ، ولينين وغرامشي ، وماوتس تونغ ، والمسئولون والمفكرون الماركسيون ، فلا يظهرون أبـــداً في لوائح الكتب الاشتراكية ، ولا نلاحظ سوى كتاب لينين « الاستعمار ، اعلى مراحـــل الرأسمالية » الذي ترجمـــه راشد البراوي ، واعيد طبعه .

ويشدد النظام على ضرورة دراسة التجـــارب الراهنة التي تنتسب الى الاشتراكية ، لا سيما كوبا (قبل اعتناق فيديل كاسترو للماركسية اللينينية)، غينيا ، مالي ، حتى الهند وخاصة يوغوسلافيا . وتجاهل الكتاب بلدان الكتلة الاشتراكية بما فيها الصين وفيتنام وكوريا ، رغم انها دول اسيوية . وكلف ١٢ استاذاً بمهمة اعداد برنامج لثلاث مواد جديدة : الاشتراكية ، ثورة ٢٣ يوليو ، القومية العربية، لكي تدرس اجبارياً في جميع الكليات؛ ولم يُشَر إلى استاذ اشتراكي واحد ، دون الحديث عن المـــاركسيين ، بينما نلاحظ اسماء معروفة بأفكارها اليمينية او جهلها التام لهذا النوع من المشاكل [2] .

---

١ - (الأهرام) ٤ أيار ١٩٦٢ . ظهر خلال النصف الثاني من سنة ١٩٦٢ :

Imperialism, Hobson, Asia and Western dominance, Panikar

كتاب لـ H. Kabir وآخر لتوينبي . هاتان اللائحتان تظهران ان هذه الكتب إنما تتعلق ببناء الدولة الحديثة المستقلة لا بالفكر الإشتراكي الخالص .

٢ - (الكتاب) ، ١٩ شباط ١٩٦٢ .

ويقول احد الخبراء المرمرقين ، عبــد المغني سعيد ، ان « اشتراكيتنا العربية لا تعتبر الملكية الجماعية هدفاً كما تعتبرها الاشتراكية الأوروبية ، وانما وسيلة تستعملها ، بالقدر المرجو ، لتحقيق صـــالح المجتمع »[١] . وبعكس فيديل كاسترو ، يرفض المسئولون المصريون الاعتراف بانه « من أصعب الأشياء بناء الثورة الاشتراكية بدون الاشتراكيين » .

والواضح ان البحث عن ايديولوجية « اشتراكية » قومية يعبر عن ضرورة الوصول الى معالجة ايجابية للمسائل المعقدة والملحة التي يطرحها زخم الاندفاع المصري .

ومن المفيد ان نلاحظ ، بهذا الصدد ، نتائج تحقيق اجتماعي اجري مؤخراً حول شعارات المرشحين للأنتخابات في فترة الحياد الايجابي والقومية العربية (١٩٥٧) . فعلى مجموع ٢٩٦ شعاراً المرشحين ، نجد ٤٦,٩ ٪ تتعلق بمسائل السياسة الداخلية ، و ٣٢,٩ ٪ تشير الى صفـات المرشح الشخصيـة والمهنية ، و ٢٠,٢ ٪ فقط تهتم بالسياسة الخارجية . وبين شعارات السياسة الداخلية يميز الباحث نوعين : الشعارات المتعلقة بالسياسة الداخلية العامة ، والشعارات المتعلقة بالمسائل الاقتصـــادية والاجتماعية ؛ ويشمل النوع الأول ٧٩ شعار مرشح و ١٢ شعار نائب ، بينما يشمل النوع الثـــاني ٦٠ شعار مرشح و ٢٣ شعار نائب[٢] .

وهذا يعني ان بـين القسم الاكبر في المرشحين المهتمين بالسياسة الداخلية ، انتخب الشعب في الواقـــع المرشحين الذين يولون عنايتهم للمسائل الاقتصادية والاجتماعية : العدالة الاجتماعية ، تحسين اوضاع العمال ، رفع الدخل القومي .

---

١ ـ « الملكية العامة وسيلة لا هدف » ، (الأهرام) ، ١٦ اب ١٦٩١ ؛ لموقف ع. م. سعيد خلال خريف ١٩٦١ .

٢ ـ محمد ف، الخطيب : Appeals to the voters in Egypt's general elections, Rev. of Econ., Pol. and Business Studies, Le Caire, V (1957), n. 2, p. 57-73.

وهذا منتهى البلاغة .

واذن ، فالهم الاساسي هو احداث « تغيير اقتصادي واجتماعي واسع يقوي المجتمع ويمكنه من تحمل عبء الدولة الحديثة ، وهذا شرط ضروري لتأسيس ديمقراطية صحيحة في الشرق الأوسط » ، كما يقول ش. عيساوي[1].

والدولة الحديثة ، تبنى في مصر مع انتصار حركة التحرير الوطني وبروز كتلة البلاد الاشتراكية واشتداد ساعدها في العالم . ويقوم هـذا البناء باسم تأكيد قومي معاد للاستعمار ـ لم لا ؟ ـ وتحت شعار « اشتراكي » يلف الجماهير الشعبية ويزيّن تدخل الدولة المتعاظم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

لا مكان للشيوعية في هذا الاطار . بل إنها قـد تطغي على العمل الحالي وتفضح مواقع القوى الراهنة ، وذلك لصالح غد بعيد كل البعد عن «ترتيبات» العسكريين . وفي ١٩٥٦ ، عندما كانت « مرحلة باندونغ » قد بلغت الذروة ، صرح جمال عبد الناصر للصحفي ج. سبّارو بقوله : « تصبح الشيوعية خطرة عندما تستطيع استغلال الشعور القومي عند الجماهير . هناك ٥٠٠٠ شيوعي في مصر ، ولكننا أنتزعنا منهم قيادة الحركة القومية » . وأجاب نفس الاجابة على سؤال ادوار سابلييه عام ١٩٦٢ : « إن صراع الطبقات هو الذي يفتح الطريق للشيوعية . وفي ج. ع. م. أسسنا مجتمعنا على العـدالة الاجتماعية ، وأممنـا المصارف وشركات التأمين و٩٠٪ من الصناعة ، وحددنا الملكية العقاريـة ، ووزعنا الأراضي على الفلاحين ، وخصصنا للعمال جزءاً من ارباح المؤسسات التي يعملون فيها ، ونحن مصممون على محو استغلال اي طبقة لطبقة أخرى . لذلك لا خطر على مصر من الشيوعية »[2] .

---

١ - Economic and Social Fondations of Demonracy in the Middle East, Int. Aff. XXXII, (1956), n. 1, p. 40-1.

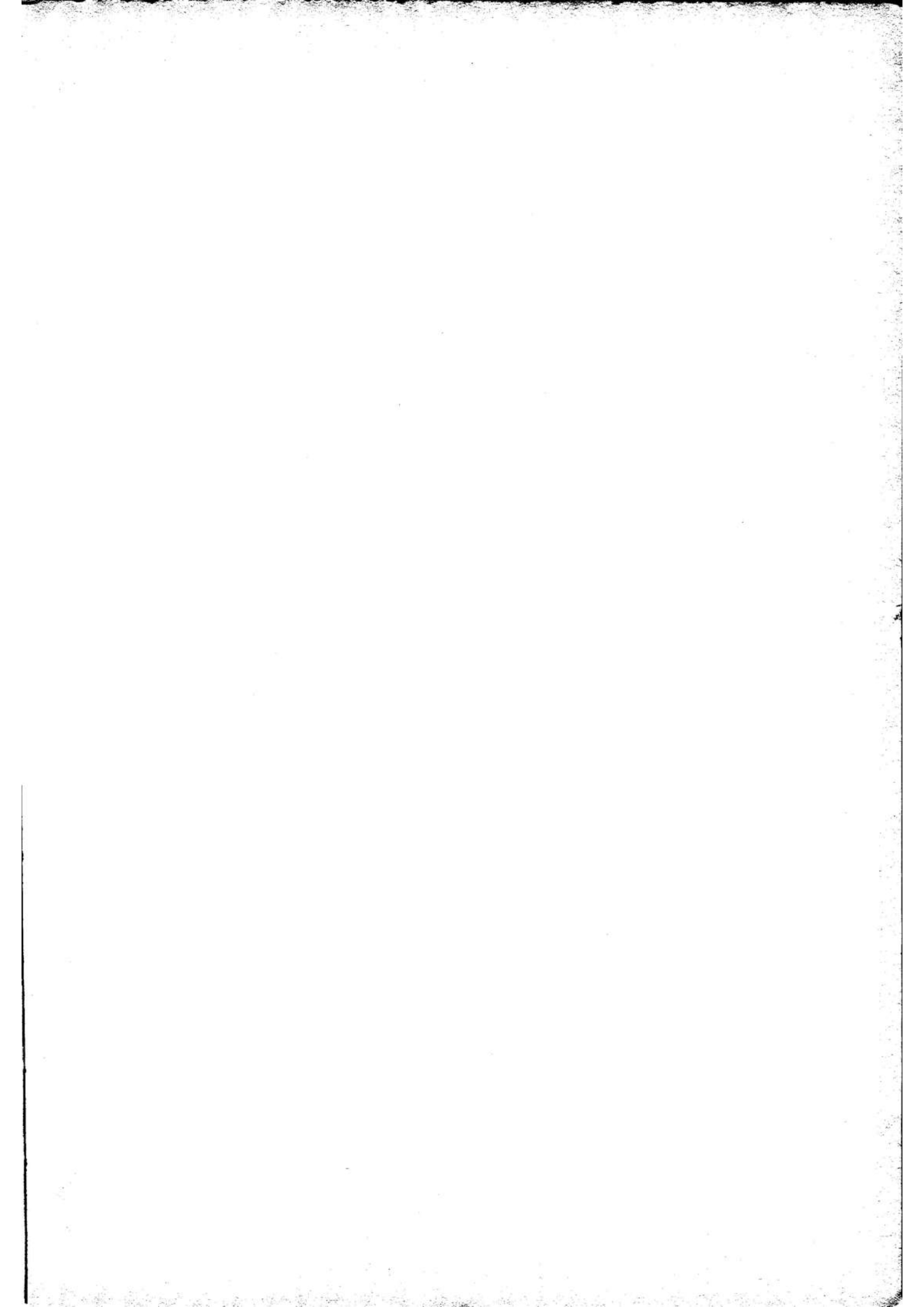
٢ - G. Sparow, The Sphinx Awakes, London, 1956, p. 60.
E. Sablier, Mon Entretien avec Nasser, Candide, n. 56, 24-31 Mai 1962,

المقصود اذن هو ، بالضبط ، كما كان يردد شهدي عطيه الشافعي في ١٩٥٦ – ٥٧ « حرق شعارات الديمقراطية الشعبية تحت أرجلنا .. » ويكثر الحديث عن « الطريق العربي » للاشتراكية . ويحار البعض ، مثل كامل زهيري الذي يتساءل عما «إذا كان مشروعاً ان نعتبر ان هناك اشتراكيات مختلفة ما دمنا نسلم بان هناك طرقاً مختلفة للوصول الى الاشتراكية » . ويجيب زهيري على سؤاله بلا[1] ؛ ولكن مع ربيع ١٩٦٢ ، ستظهر طرق أخرى وآمال أخرى .

هذا هو الوضع باختصار ، في الجبهة الايديولوجية ، عشية اعلان الميثاق الوطني .

شيئاً فشيئا بدأ التمييز بين « وجود الطبقات » و « صراع الطبقات » ، كما يظهر في مقال احسان عبد القدوس في « طبقات بلا صراع » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ حزيران ١٩٦٢ .

١ - « تيارات اشتراكية » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٧ ، ٢٤ نيسان ١٩٦٢ ، كذلك لطفي الخولي : « حديث صريح في الاشتراكية » ، (الاهرام) ، ٥ و٧ و٨ و٩ و١٠ أيار عام ١٩٦٢ .



الفصل الخامس

كتابات

من عام ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ ، بينما كان النقاش في اوج حدته ، ووجه مصر الجديد يتضح أكثر فأكثر ، كان رجل يبحث ويدقق في سبعة آلاف سنة من التاريخ . انه الدكتور حسين فوزي .

« لنحاول ان نكون صادقين مع انفسنا ، وليسأل كل منا ذاته : متى شعرت ، وأنا اطالع التاريخ المصري ، بأنني اعيش بين عشيرتي وبني وطني من أهل القرون الغابرة ؟ »

ويجيب حسين فوزي على السؤال بقوله : « لقد شعرت بذلك وانا اطالع التاريخ المملوكي (...) . وإنما انا اعبر عن نفسي كقاهري مسلم ، من اسرة قاهرية ترجع الى القرن السابع عشر على الأقل ، ولدت وترعرعت في احياء القاهرة .. والحياة التي تجيش بها صفحات الشيخ تقي الدين وابي المحاسن والسيوطي وابن إياس هي حياتي » .

ولكن هذا « القاهري المسلم » يبعث أمامنا « ملحمة الشعب المصري » ، وهو نفسه مصري خالص ، يتحسس ، بوصفه قاهرياً ، مركزية الحكم

الضاربة في القدم ، ويدرك بوصفه مسلماً عمق الشعور الديني . حسين فوزي الطبيب ، استاذ الأقيانوسيوغرافيا في كلية العلوم بالاسكندرية وعميد هذه الكلية ، ثم رئيس جامعة الاسكندرية ، واخيراً مدير مساعد للدولة في وزارة الثقافة خلال « مرحلة باندونغ » ، ومؤلف كتب عديدة في التاريخ ، وعالم موسيقي ، وأحد الممثلين الحقيقيين للفكر العصري في مصر اليوم . وكتابه الذي نشر عام ١٩٦١ ، يحمل هذا العنوان الطريف : « سندباد مصري » ، وهو يعرض مفهوماً عميقاً للثقافة المصرية في الوقت الذي تنفتح فيه أمام العقول طرق المغامرات الفكرية التي ذكرنا ؛ كتاب بالغ القيمة من حيث التحليل التاريخي ، سُكب في لغة انيقة الصفاء . وكتاب ايمان استقبلته النخبة المثقفة بحماسة ، وكذلك الجمهور الكبير . وقد لا يكون من المبالغة القول انه اروع بحث ظهر في مصر المعاصرة .

وقد استطاع الدكتور حسين فوزي ، بالاضافة الى عرض تاريخ كامل للشخصية المصرية – اذ انه امضى ثلاثين عاماً في قراءة مراجعات ضخمة – استطاع ان يحلل عدداً من الحوادث والمشاكل النموذجية تحليلاً عميقاً . « كالجمعة الحزينة » مثلاً ، التي تشير ، رمزياً ، بلغة الأقباط ، إلى يوم الحزن من عام ١٥١٦ ، عندما احتل السلطان سليم العثماني مصر ، ووضع حداً لألف سنة من الاستقلال بقتل طومان باي ، قائد المماليك ، ودمر الثروات والصناعات والثقافة المصرية في ذلك العهد . انها ولا شك اظلم ثلاثة او اربعة قرون في التاريخ المصري الطويل ، تلك المرحلة التي عقبت معركة مرج دابق في سوريا ، ومعركة زويلة على ابواب القاهرة .

وبينما لم يقف القاهريون في وجه الاسكندر واوغوسطوس وعمرو وهولاكو والصليبيين والفاطميين ولا العثمانيين ، فإذا بهم يتحركون ضد مظالم المماليك ، منذ ١٧٧٧ ، ويثورون لقطع الطريق على حملة بونابرت المسيحية . واستمرت القلاقل دون ان تكون عنيفة . والقرن التاسع عشر كله ، عدا ثورة عرابي التي يمر بها المؤلف مرور الكرام ، يهيء الأزمنة الحديثة . سوف يطل فجر القومية

المصرية في سنة ١٩١٩ ؛ وحركة الشعب المصري في اذار من ذلك العام وما تلاه ، جديرة بعناية المؤرخين لأنها تميزت بكل صفات القومية الكاملة ، لا أثر فيها للدين ولا للملة ، ولا زيغ فيها نحو خلافة الباب العالي او نحو المحتل ؛ ومع انها كانت حركة تحرير من الربقة الاجنبية ، فقد حرصت على مقومات الحضارة الغربية ولم تنبذها . فالجميع مصريون قبل كل شيء ، يقاومون الغاصب ويطلبون لبلادهم الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي والفكري . اي انهم يهاجمون الرجعية في كل صورها ..

ثورة وطنية مثالية لا نجد فيها اصداء للقومية الاسلامية ولا للقومية الانتهازية التي عهدتها البلاد قبل مجيء الوفد، كما لا نجد فيها اصداء لقومية الجيل اللاحق العربية .

ان حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ ، او ما يسميه المؤلف حركة انتحار الشعب المغلوب على امره ، وقد فقد كل أمل في ممثليه ، ان ذلك الحريق سبق حركة الجيش : « من كان يظن ان الشعب المصري الذي بدأ حركاته القومية بالنبابيت وقراءة البخاري سيتولى أمر تحريره في النهاية ابناؤه الاصالى من حملة السلاح ، رجال المدافع والدبابات والطيارات والطرادات » ?

واستعاد المماليك ، اسياد مصر قبل الاتراك ، شيئاً فشيئاً ما كانوا قد خسروه . ونراهم يعودون الى اعمال السلب والقتل . ولكن حسين فوزي ينوه بما امتازت به تلك الحقبة من جهود لرعاية الآداب ، وازدهار الفنون والصنائع والابحاث الطبيعة . ويشكل خلفية التحليل ابن أياس وعبد الرحمن الجبرتي. اياً كانت صفحة التاريخ التي نقلب: فالعلم والدرس والنصوص والنزاهة والفتاوي والقراءة العامة ، كلها تصحب المصريين ؛ اما الحرب والضربات والغش والقتل والهجوم والرؤوس المقطوعة والجلود المنفوخة ، فهي دائماً من صنع المماليك والعثمانيين . والضابط تورمان ، مرافق بونابرت ، يشهد بما رأى ، وشهادته تتفق مع ما سجله مؤرخو العصر .

ولكن الحضارة الغربية ، من محمد علي حتى كرومر ، ظهرت بوجهها المادي فقط . ولم تتطور مصر عقلياً ولا فكرياً مقابل تلك الانقلابات العمرانية التي حققتها حضارة اوروبا بمصر . ولما كنا نجهل « ان ادراك عنصر واحد من حضارة غريبة يجب ان يستدرج عناصرها الاخرى اذا اريد لتلك الحضارة الاجنبية ان تؤتي ثمارها الثقافية » ، وجدنا انفسنا في وضع « اختلطت فيه علينا سبل الاصلاح الروحي ، وتاهت عنا المقومات الحقيقية للنهضة ... فلا نحن مستطيعون ان نخطو خطوات التطور الطبيعي للافادة الكاملة من تلك الحضارة ، ولا الرجعيون قادرون على الاستغناء عن ادواتها واجهزتها المادية . وكان الشباب المثقف يتخرج موزعاً بين تقاليد ورواسب وغيبيات راسخة ، وبين علم وفن وحضارة لازمة لرقيه مادياً وروحياً » . ثمة ثلاث حقبات كبيرة في التاريخ المصري : الفراعنة ، مصر القبطية ، ومصر الاسلامية . ولكن هناك هوة في وعينا الوطني ، هوة ترجع لطول التاريخ المصري ، اطول تاريخ في العالم ، ولتنوع الرسائل واللغات اللازمة لدراسته .

والمصريون ، امام التاريخ ، نوعان : « المسلمون ، ويبدأ تاريخهم الحضاري بالفتح الاسلامي ؛ وغير المسلمين الذين يرجع تاريخهم الحضاري الى الرسول مرقس ثم يشاركون مواطنيهم المسلمين في ثقافتهم العربية » .

ومن الفتح الفارسي حتى نهاية العهد البيزنطي ، نشهد « القضاء على القومية المصرية » . لذلك يعيد حسين فوزي « القاهري المسلم » الى المرحلة القبطية اعتبارها ، ويبرز تمسكها بمبدأ الطبيعة الالهية الواحدة الذي يميزها عن الطوائف المسيحية الاخرى والذي يعبر عن روح مقاومة وطنية اذكت اوارها المسيحية ، وهي نفس الروح التي أملت على المصريين ترجمة الاناجيل الى اللغة القبطية ، وحافظت على لغة الآباء والاجداد (وهي اللغة المصرية القديمة المكتوبة بحروف يونانية) طوال الف عام بعد غزو الاسكندر ، والف عام بعد الفتح الاسلامي. ويحيي حسين فوزي وجوه المقاومة الوطنية ، لا سيما البابا اثاناسيوس ، وسافيريس الانطاكي ، والبابا كيريلوس الاول والذين اسسوا حياة

الأديرة : بولس ، انطونيوس ، امونيوس ، مكاريوس ثم شنودا وباكوم – كما انه يحيي انتفاضات الاقباط الشعبية في مناطق سان وخربطه وبسطة وسنهور وأخيم وغيرها ..

وفي « سندباد مصري » وصف بديع لثلاث نساء، ثلاث ملكات -- شجرة الدر ، كليوباطره وحتشبوت – وهن اعظم الملكات – ثم تنقيب طويل ودقيق عن الحضارة الفرعونية ، ونظرة المؤرخين الأقباط اليها ، وعن تحطيم الآثار وملحمة شومبوليون وولادة المدرسة المصرية في علم الآثار ، وعن امتداد العصر النيوليتي امتداداً غير عادي استمر حتى بروز الحديد مع اللاجوسيين ، وعن الاصول المصرية للثالوث المسيحي ، وفقر المراجع المتعلقة بأدب مصر الفرعونية .. وغيرها من المواضيع الجديرة بالذكر .

ويخلص المؤلف الى نتائج نظرية مهمة هذا ملخصها :

١ – يمتد التاريخ المصري الى سبعين قرناً ، وبأقل تعديل الى خمسين قرناً ، منها ٣٥٠٠ سنة من الاستقلال التام و ٢٥٠٠ سنة تحت حكم السلالات المصرية ، و ١٠٠٠ تحت سيطرة الأجنبي [١] .

٢ – لا شك ان وحدة الشعب المصري اقدم واقوى وحدة تمت لأمة ظهرت على وجه البسيطة . وحدة صنعها النيل وطينه واحيتها الشمس الساطعة . فالشعب المصري المتحضر ، الشعب الذي يحرث الأرض ، اضطر الى ترتيب حياته وفقاً لارتفاع النيل وانخفاضه ، وبنى روزنامته على حركات الشمس والفصول ، وجمع شمله ليستطيع ان يفيد أعظم فائدة من طين النيل

---

١ – كان المؤرخ البلجيكي الكبير ، هنري بيران ، قد دافع عدة مرات عن هذه الفكرة ، وبرهن مثلاً على ان الاهرامات إنما كانت ثمرة اندفاع جماعي عظيم ، وليس ثمرة العبودية . وهناك جمل عديدة من هذا النوع عند ايرمان وغاردينر الخ ... وفضل حسين فوزي ، وهو يبعث التاريخ الثقافي للشعب المصري ، في دحضه للفكرة الخاطئة القائلة بـ « سبعة آلاف سنة من العبودية » .

وشمس مصر ، وليكافح اخطار الفيضانات والجفاف والأوبئة ، ويستعيد حكاية العجوز مريم والخليفة المأمون ، مستخلصاً منها العبرة التي استخلصها فيتفوغل : « السلطة الخيّرة هي التي تحمي المصريين من الفيضان المرتفع ومن انخفاض مستوى النيل . » ان سيد البلاد هو ايضاً سيد المياه وممثل الآلهة .

٣ — كيف تحدد الشخصية المصرية ؟ ان الحضارة المصرية بأشكالها المتعاقبة ترسم لنا صورة شعب متماسك في أصله ومعينه وروحه ، شعب ، وان قل عدده، ينبىء عن قوته بما تبتدعه عبقريته من تنظيم رائع وفن متين وترتيب عقلي وايمان بالبعث بعد الموت ، وبمبادىء العدالة .

ويكمن الطابع الأول لوحدة الشخصية المصرية في « روابط الفلاح بالأرض والري والزراعة ، ونظرته الى العمدة وشيخ البلد كأصحاب السلطة . والطابع الثاني ، وقد نتج عن التاريخ السياسي ، يكمن في الوحدة وسط النكبة التي سببها الاستغلال . والطابع الثالث هو احتفاظ المصريين بتقاليدهم الاجتماعية ونظام الحكم ، وبما هو أهم من ذلك : المعتقدات .. ولم يكن باستطاعة الفن ان يستمر خلال ثلاثة آلاف سنة لو لم يكن المصري متعلقاً بماضيه . والطابع الرابع هو : ان الروحانية المصرية لم تكن من النوع الهندوكي المغلق التائه في دياميس الأسرار الفلسفية ، إنما هي روحانية الواقف بباب المجهول يحاول اقتحامه ، او تفسيره ، عن طريق تصورات مادية. والطابع الخامس هو المرح الساخر ، الحاضر أبداً ، واستمرار الامل وسط المصائب «يفتح الله !» . ، يقول المصري وهو يعني ان السعر غير مقبول ؛ « علي الطلاق » ، أي لا تصدق كلمة مما سأقول؛ « يا فتاح ، يا عليم» اي اول القصيدة كفر وبعدها وّياك ليجنبنا الله شرك ؛ « بسم الله » ، اي قاسمني لقمة الخبز التي لا تكفي شخصاً واحداً ، « صلي عالنبي » ، اي لنبدأ بالمساومة ؛ « حلفت عليك » ؛ اي ايها الأرنب لقد فهمتني ؛ « اتوكل على الله » اي اذهب ، اغرب عن وجهي ؛ « دستور ايه يا عم ، الله يخليك » اي لندع هذه الحكايات جانباً ، الخ ..

« اردت لهذا الكتاب ان يكون ملحمة للشعب المصري ، فـإذا هو في اكثر من موضع مرثية طويلة لما عاناه على مدى الازمان ، وإذا بي ، وانا اؤكد قوة هذا الشعب على المقاومة والصراع والبقاء ، واشير إلى مـا اداه من خدمات للحضارة ، اتوكأ على آلامه وهزائمـه . اترى هذا معنى من المعاني المتأصلة في النفس المصرية ، وهل كنت معبراً عن ذلـك الروح الحزين ، روح المصري يضحك بملء فيه وحنجرته ، ثم يقول فجأة «اللهم اجعله خير» ؟.. وان اعمق الكلمات التي سمعتها تتردد على لسان الناس في أحياء القاهرة القديمـة هي كلمة « الفرج » ..

٤ – في وجه المصائب والتقلبات ، « اهتم المصري دائماً بصناعته الوحيدة ، الا وهي صنع الحضارة » ، ليس فقط « الحضارة التي وهبها للدنيا » ، وإنما كذلك « الحضارة التي فرضها على حكامه » . والا « فاني أطلب تفسير هـذه المـيزة الدائمة في التاريخ المصري : بناء المصاطب والاهرامات والتماثيل والمدافـن ، والكنائس والاديرة ، والمدارس والجوامع ، والقصور ، وشق الاقنية وبناء السدود والتقاء البحرين اما بواسطة النيل ، او مباشرة بين الكلزم والفرما . ثم ، من كان يحيك الثياب الشهيرة ؟ .. من زين الجوامع ومنابرها ، والكنائس ومذابحها ؟ من رسم الصور الشعبية على الخشب لتوضع فـيما بعد في نواويس الفيّوم وبهنسة ؟ من استلم ادارة مدرسة الرهبان في هليوبوليس وفتح ديادسكاليه مقابل مدرسة الاسكندرية الوثنية ؟ من أسس جامعة الازهر ؟ » .

ان صناعة الشعب المصري الوحيدة هي الحضارة .

٥ – ويحتل الفن مكاناً مرموقاً ، ان لم يكن الأول ، في صناعة الحضارة هـذه .. لقد تعاقبت ثلاثة آلاف سنة من الفن المصري ، واستمرت الخطوط المشتركة بعد الفتح الاسلامي : لا أدب عظيم ولا براعـة خاصة في الفلسفة – ولكن ، كمـا كان شأنها في الماضي – حذقت مصر فنون العمارة والزخرف ، وازدهرت صناعاتها وظهر فيها العلمـاء والاطباء ، وعنيت بالدراسات الدينية

عناية كبرى ، وبالعلوم العربية كوسيلة فعّالة لا مثيل لهـا لفهم الدين فهماً صحيحاً .

٦ – ان عوامل هذا الاستمرار ولدت جموداً مرتبطاً بالماضي ، ضغط بكل ثقله على التطور اللاحق . توقف نمو الشخصية الفردية وجمد في مستوى الحلول التي لم تتغير طوال القرون الثلاثين التي عاشتها هذه الحضارة ، وظهر عـدم الكفاءة في مجـال الفكر الفلسفي والمغامرات الفكرية التي تميز الحضارتين اليونانية والهندية . فـلم تكن التغييرات لتتعدى الحدود التي رسمتها الافكار المغروسة في الروح » . والمغامرة الروحيـة الكبرى في مصر كانت مغـامرة « الانسان الباحث عن خالقه ، يحاول تعريف الروابط التي تربطه بمـا وراء الكون والحياة الارضية » . وينبغي الاعتراف بـأن « الفراعنة اكتشفوا مبدأ السلطة الملكية المستمدة من الحق الالهي ومبدأ التعاون الاجتماعي » .

٧ – في نهاية هذا البحث يتضح ان مصر ظلت ، رغم الانقطاع العميق في تاريخها ، وفيـة لنفسها . ولكن المصريين يفهمون وجودهم وماضيهم في اطار اللغة العربية وقالب الثقافة العربية الاسلامية .. وعلى مصر ، وهي مركز العالم العربي والاسلامي بفضل وجودها التاريخي العريق ، وتراثهـا الحضاري ، ووحدتها القديمة الدائمة ، وامكاناتها ، على مصر « ان تعيد تلك الحضارة إلى النفوس .. إن الشعب الحي يجب ان يعيش دائماً على اتصال وجداني بتاريخه ».. وللتلاميذ، يقترح الدكتور فوزي تعليم تاريخ أهم سلالات الممالك الفرعونية الثلاث، ثم تدريس تاريخ مصر القبطية تدريساً مدققاً ؛ وبعد الفتح العربي تتجه الدراسة اتجاهاً توسعياً نظراً لما لتاريخ مصر من صلة بالحياة الحاضرة ، وما لها من مركز في العالم العربي . ويراعى في تدريس جميع تلك العهود ان يشاهد الطالب نماذج من الفن المصري كله .

اما اللغة العربية فهي دعامة صرحنا الثقافي بكامله .. وعنايتنا القوميـة بالحضارة العربية لا تعفينا من ان نبعث في النفوس تاريخ حضارتنا السالفة ، في

قالب عربي بليغ . إذ يجب ان يتكوّن المصري عقلاً وشعوراً بما يوحي بـه تاريخه الحضاري كلـه ، فيتمثل حضارته جميعها في اطار لغته العربية . ويجب ان يدعم قوامه الفكري والخلقي بكل ما هو مصري، حتى تكون له شخصية مصرية واضحة ، تعمل في الآداب والفنون والعلوم .

لا شك ان التراث الشعبي هام ، ولكن التاريخ الحضاري هو الذي يتضمن الخيوط الهادية، الخيوط التي تمكن المصري من ان يكتشف مقومات شخصيته واغوارها وان يقدم للانسانية شيئاً جديداً ..

وأخيراً بعض الملاحظات المنهجية : « في تنقيبي عن الشخصية المصريـة اكتشفت حقيقة اولية ، وهي ألا نعتمد على الثورات والاضطرابات وحدهـا كوسيلة ... لان المصريين هم اول شعب مارس ما يسمى بالمقاومة السلبية » : ولتتبـع منعرجات الشخصية المصرية ، ينبغي دراسة « فـترات الحكام الذين نصبتهم الدول الغازية الاجنبية »، « فمصر لم تذب في غزاتها، بل ان غزاتها هم الذين ذابوا فيها » . وليس ثمة « معجزات » في تاريخ الحضارة ، وانما تكوين تاريخي متلاحم للحضارات تجد فيه مصر اوليتها الزمنية ومكانها الاساسي .

« الشخصية المصرية التي ضاعت ، اين نستطيع ان نجدها ؟ إن قرونـاً طويلة من الاحتلال قد حفرت هاوية عميقة بين عقولنا وشعورنا » . هذا مـا كتبه احسان عبد القدوس عام ١٩٥٤ [1] . ويمكن الجواب اليوم ان الكتاب الرائـع الذي وضعه حسين فوزي ، وسط سيل من المنشورات الرسميـة والمحاولات المصطنعة ، هو افضل دليل يهدينا الى تلك الشخصية .

.. اما ملحمة سعيد مهران فهي مختلفة . من قريته الـتي يحيطها هرم الباشوات الاقطاعيين ، وظلم كل البيروقراطيات ، وثقل المحتل ، يتذكر سعيد رفيقه رؤوف علوان الذي يذهب ، هو، الى المدرسة . «سعيد لِمَ يحتاج شاب في

١ ـ احسان عبد القدوس ، (روز اليوسف) . عدد ١٣٥٠ ، ٢٦ نيسان ١٩٥٤ .

وطننا ؟ » . وقبل ان يستطيع هـــذا الاخير الاجابة ، يقــول رؤوف : « لمسدس وكتاب. المسدس لمعالجة الماضي، والكتاب لتهيئة المستقبل. تدرَّبْ واقرأ ![1] .. » كم من آلاف وملايين المراهقين يقولون مثل هـــذا الكلام ، في مصر المستعرة بعد الحرب ؟

وراح سعيد يقرأ . وإذ اصبح خادماً في بيت الطلبة الجامعيين في القاهرة، شرع يسرق اولاد الاغنيـــاء ، ورؤوف ، الذي يدرس الحقوق ، يصفق له. ذلك ان سعيداً لا ينسى اليوم الذي دقت فيه امه، وقد اصيبت بنزيف على باب مستشفى فخم، فلم يفتح لها احد . ثم رجعت لتموت في عيادة بائسة .. حمل سعيد على عاتقه وحده مهمة ملاحقة الظلم ، والاقتصاص من الاغنياء . وشيئاً فشيئاً ، اجتذبت سمعته كقاطع طريق جماعة من المغامرين الشباب . وجمعته الصدفة بالفتاة نبوية ؛ انها حلوة كالشمس الطالعة . وولدت من زواجها سناء .. وحكم على سعيد بالسجن فمات ألف ميتة ، إذ طلقته نبوية لتتزوج احد افراد عصابته الذي وشى به للشرطة .

انقضت اربع سنوات ، وعاد سعيد الى الحياة الحرة . ورفضت ابنته ان تسكن معه ، وبقيت نبوية متوارية عن الانظار ، بينما الخائن يعيش محـــاطاً بالثروة والرجال ، تحميه الشرطة . ورؤوف نفسه ، رفيقه القديم ، أصبح صحفياً معروفاً ، وفير الثروة ، متنكراً لنفسه ولماضيها .

سيستأنف سعيد اعماله الاجرامية ، اذ ينبغي اقتلاع الشر من جذوره حتى تعود الحياة صافية . فحاول ان يقتل الخائن الذي انتزع نبوية . واطلق عليه الرصاص ، ولكن اخطأه ، في ظلام الليل ، وقتل عاملاً مسكيناً . ولاحقته الشرطة ، فأخطأ مرة ثانية ، وصرع سائق رؤوف برصاصه ، ونجا سيده من الموت .

---

١ ـ هكذا يتخيل المؤلف فترة ما قبل ١٩٥٢ . هذا رغم انه لم يكن هناك حركة يسارية تعتمد هذه الرموز بشكل خاص .

حاصرت الشرطة حي العباسية ، حيث يقوم سعيد بعملياته . وبعد ان تخلى عنه الجميع ، حماه انسان واحد واحتضنه : انه المومس نور التي ظلت تحبه ؛ وكان شيخ غائب في صلواته قد حماه ليلة . وبالقرب من نور ، اكتشف قاطع الطريق ، وقلبه الطفل العاشق مدمى ، العطف والحنو . ولكن الاوان قد فات . ثمة علامات كثيرة تكشف هذه الشقة المنفردة ، حيث لجأ ، بمواجهة المقابر الكبيرة ، يضيئها القمر .. وصُرع سعيد بين القبور برصاص الشرطة في غفلة من الليل .

وفي احدى الامسيات ، قبل يومين من مصرعه ، ذهب سعيد ، وقد ضاق بالوحدة ، ليلتقي اصدقاءه في القهوة . وتحدث هؤلاء الرجال القساة عن السلام ، سلام القلب :

– المأساة الحقيقية هي ان عدونا هو صديقنا في الوقت نفسه .

– ابداً ، المأساة الحقيقية هي ان صديقنا هو عدونا ...

– بل اننا جبناء ! لمَ لا نعترف بهذا ؟

– ربما ولكن كيف تأتينا الشجاعة في هذا العصر ؟

– الشجاعة هي الشجاعة ..

– والموت هو الموت ..

– والظلام والصحراء هما ذلك كله !..

هكذا تمضي القصة الأخيرة ، «اللص والكلاب» ، التي كتبها نجيب محفوظ ، اكبر القصاصين المصريين. وما ان ظهرت في ربيع ١٩٦٢ حتى أثارت الدهشة . لِمَ هذه النظرة السوداء الى الوجود ؟ لِمَ هذا الموضوع الغريب في روايات المعلم ؟ ما هو مصدر هذا اليأس الذي يطوق البطل ، والذي يصوره نجيب محفوظ بألوان مؤثرة ؛ والظلم المنتصر ، واللاعقلانية ، وعالم الكلاب حيث يأخذ الامل وجه مومس ؟ لم يرتح النقاد لهذا الكتاب – وقد عرضناه عرضاً موجزاً جداً –

ولكنهم حيّوا فيه منعطفاً في انتاج محفوظ الذي لا ينكر احـد عليه القدرة القصصية الخارقة .

كتابان .

لمَ اخترناهما دون سواهما ؟

اولهما ثمرة عمـــل بحث وتفكير نظري عميق ، يعطينا مفاتيح الشخصية المصرية . والآخر ، رواية قصيرة ، قاسية كالحقيقة .

عرف الكتابان الرواج الواسع واثارا اهـــتمام المعلقين ؛ ورغم الاختلاف في الطبيعة والمستوى ، فان كليهما معبّر عن كثير من الاغوار .

ذلك ان اهم عمل نظري في مصر الحديثة يثبت ، بالتاريخ والعلم الدقيق ، «مصرية» مصر ، في الوقت الذي تتأكد فيه ارادة عروبية. فهو يعطي لدخول مصر في العالم العربي بعده الحقيقي ويهيء انضمام الارادة المصرية لكل مـا هو عقل وحقيقة .

امـــا قصة نجيب محفوظ ، فانها تبتعد عن حماسة الصحافة حيث تنفخ الابواق ، كل صباح ، أخبار الانتصارات و « المانشيتات » الحمراء . ان كتاب محفوظ يعكس حياة الانسان الذي ما زال مسحوقاً ، وهو يرفض الاطمئنان والنوم . وبلسان قاطع طريق ، يقول ثقته بالشعب وحـــده ، وحذره من « الكلاب » الانتهازيين المندسين في الجهاز الخانق .

إن العمل النظري القيم في مصر ، اليوم ، هو مصري وليس عربياً .

وآخر قصة رائجة لأكبر قصاص مصري اليوم تنتهي بأزمـــة وفاجعة ، وليس بالنهاية السعيدة .

وهكذا تتابع الروح المصرية طريقها في الاعماق ..

الفصل السادس

الميثاق الوطني

ان الميثاق الوطني الذي عرضه جمال عبد الناصر على ١٧٥٠ عضواً في المؤتمر القومي للقوى الشعبية (الاثنين ٢١ ايار ١٩٦٢) يشكل وثيقة مذهبية ذات أهمية بالغة من جميع الوجوه . فالتجربة العملية التي حللنا مراحلها ، والابحاث النظرية التي استمرت طوال العشر سنوات الاخيرة وصلت هنا الى درجة النضج ، والميثاق وثيقة اساسية ، تعدد الاعمال والمنجزات ، وتحدد « العمل القومي » لمجمل الامة .

ثمة عشرة فصول ، يتعلق الاخيران منها فقط بـ « الوحدة العربية و « السياسة الخارجية » ، — والثمانية الباقية تتناول المنجزات الداخلية ، ومشاكلها ، مما يؤكد اولية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والسياسبة التي يواجهها المجتمع المصري اليوم .

منذ الفصل الاول الذي يشكل « نظرة عامة » ، يحيي عبد الناصر « الشعب المصري » : « ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير

تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة ؛ كذلك فان هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثوري » . عام ١٩٥٢؛ لم تكن قيادة الحركة تملك غير مبادىء ستة : القضاء على الاستعمار وأعـوانه من الخونة المصريين ؛ القضاء على الاقطاع ؛ القضاء على الاحتـكار وسيطرة رأس المال على الحـكم ؛ اقامة عدالة اجتماعية ؛ اقامة جيش وطني قوي ؛ اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ليست القيادة العسكرية ، وانما « هذا الشعب العظيم ، هذا المعلم الاكبر » هو الذي وجّه القيادة الثورية ، وطوّر المبادىء الستة وحركهـا بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي نحو برنامج تفصيلي يفتح تاريـخ الثورة الى اهدافها اللامتناهية . ثم راح هذا الشعب المعلم ثانياً « يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ويربطها دائماً بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله » .
لم يبن الشعب المصري معركته الثورية ضد الاستعمار على نظرية « اتحاد كل الطبقات » الخادعة ، بل انه على العكس عزل عن صفوفه جميع الذين ترتبط مصالحهم مع الاستعمار في مواصلة الاستغلال ، وضرب جميع الاحتـكارات المحلية في الوقت الذي كانت فيه هذه الاحتـكارات تتصور ان حاجته اليهـا ، بسبب ضرورات التطوير ، ماسة وشديدة . ويعود الرئيس عبد الناصر فيما بعد الى هذه النقطة ؛ ولكن من المفيد ان نلاحظ هذا التأكيد الأول للارتداد على الحليف الرأسمالي في فترة ما قبل صيف ١٩٦١ .

اذن فالطريق ممهد لثورة عامة تتسع لأهداف تتعدى تحرير الأرض الوطنية . والنصر الذي تحقق حتى اليوم يرجع الى عدة عوامل :

١ — إرادة تغيير ثوري ترفض اي قيد او حد لحقوق الجماهير ومطالبها ؛

٢ — طليعة ثورية مكنتهـا ارادة التغيير الثوري من تسلم سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة مصالح اصحاب الحق الطبيعي والشرعي ، اي مصالح الجماهير ؛

٣ – وعي عميق للتاريخ واثره في الانسان المعاصر من جهة ، وقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير في التاريخ من جهة ثانية .

٤ – فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخـذ منها ويعطيها ، لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد ؛

٥ إيمـان لا يتزعزع بالله وبرسله واوليائه القديسين الذين ارسلهم بالحق والهدى إلى الانسان في كل زمان ومكان .

« في ضرورة الثورة » ، هذا هو عنوان الباب الثاني . لقد اثبتت التجربة وهي مـا زالت تؤكد كل يوم ، ان الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي ان يعبر عليه من الماضي إلى المستقبل .

لماذا ؟ لأن التخلف الذي أُرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، خطير جـداً ؛ ولأن الثورة هي الوسيلة الوحيدة لرفـع التحدي الكبير الذي تواجه به البلدان المتقدمة البلدان المتخلفة ، بسبب أزدياد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين أكثر فأكثر .

ولبلوغ الأهداف الثلاثة : « الحرية والاشتراكية والوحدة » – على الأمـة العربية ان تسلح نفسها بفضائل ثلاث :

١ – الوعي القائم على الاقتناع العلمي النابع من الفكر المستنير والناتج عن المناقشة الحرة التي تتمرد على التعصب والارهاب .

٢ – الحركة السريعة ، الطليقـة من كل قيد ، الكفيلة بان تستجيب للظروف المتغيرة التي يجابهها النضال العربي ، على ان تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية ؛

٣ – الوضوح في رؤيـة الاهداف ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق العاطفي الى الدروب الفرعية التي تبتعد بالنضال الوطني عن طريقه وتهدر جزءاً كبيراً من طاقته .

واكد جمال عبد الناصر ما لن يكل عن تكراره طوال الميثاق ، وهو ان التجربة الثورية العربية لا تستطيع ان تقلد مـا توصل اليه غيرها . وهو يوضح ان طابع التجربة العربية الخاص يعود الى عوامل مشتركة ناتجـة عن التبديلات التي طرأت على العالم بعد سنة ١٩٤٥ ، تبديلات يلخصها كما يلي :

١ – تعاظم قـوة الحركات الوطنية في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية ، حتى استطاعت هـذه الحركات ان تقود معارك عديدة ظافرة ضد القوى الاستعمارية .

٢ – ظهور المعسكر الشيوعي كقوة كبيرة يتزايد وزنها المـادي والمعنوي يوماً بعد يوم في مواجهة المعسكر الرأسمالي .

٣ – التقدم العلمي الهائل الذي حقق قفزة في وسائل الانتاج فتحت آفاقاً غير محدودة امام محاولات التطوير .

٤ – نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم ، كالأمم المتحدة والدول غـير المنحازة والرأي العام العالمي. وفي الوقت نفسه اضطر الاستعمار تحت ضغط هذه الظروف الى الاتجـاه نحو وسائل العمل غير المبـاشر ، عن طريق السيطرة على الشعوب بالاستناد الى عناصر رجعية وعميلة في الداخل ، وايضاً عن طريق التكتلات الاقتصـادية الاحتـكارية والحرب الباردة التي تدخل في نطاقهـا محاولة تشكيك الامم الصغيرة في قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابي المتـكافىء في خدمة المجتمع الانساني .

ان مجموع هذه العوامل خلق ظروفاً جديدة امـام التجارب الاشتراكية تختلف تماماً عن الظروف السابقة . فان تجربة الوحدة الالمانية [1] ، وتجربة

---

١ – قبل ذلك بأيام ، ذكر حمدي حافظ الوحدة الالمانية كمثل في كتابه ، « توحيد المانيا » ، الذي طبعته الدوائر الرسمية .

الوحدة الايطالية مثـلاً ، لا تصلحان نموذجاً للوحدة العربية ؛ ويرجع عبد الناصر الى هذه النقطة الاخيرة بالتفصيل في الابواب التالية .

ويتحدث الباب الثالث عن « جذور النضال المصري » . نجد فيه بوضوح افـكار « سندباد مصري » وقد جاءت في وقتهـــا لتسد الثغرة التي احدثها انفصال سوريا : التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى ؛ كلاحة الغزو العثماني ؛ المقاومة الشعبية ضد الحمـلة الفرنسية التي اخصبت الفكر المصري بخبرائها ونقلها العلوم الى البلاد ؛ محمد علي الذي ، رغم عظمته ، « لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له طريق الوصول الى الحكم ، ولكنه استخدمها كنقطة انطلاق نحو تحقيق مطامعه . بيد ان عبد الناصر يهمل تماماً مصر القبطيـة ، مع انـــه يشدد على اهمية الحقبـــة اليونانية – الرومانية ، قبل الوصول الى مصر الاسلامية . ونجد في بعض المقاطع آراء ترجع لصبحي وحيدة ، خاصة حول « عُقد » النمو .

ولسوء حظ مصر ، صادف انحطاطها في عهد الاتراك نمو الاستعمار وازدهاره. واهم ما انجزه هـــذا الاخير هو قناة السويس وتحويل مصر الى مزرعة قطن . وفي اثناء الأزمـة ورغم الكارثة القومية ، كان لارسال المبعوثين المصريين الى اوروبا نتائج خصبة . فأصبحت مصر مرفأ الحرية يتوافد اليها الاحرار العرب ، وتبع ذلك نهضة ثقافية كانت بمثابة خلفية ثورة احمد عرابي . وحيا عبد الناصر مصطفى كمال ومحمد عبدو وقاسم امين ، ثم حيّا لاول مرة سعد زغلول الذى « ركب قمـة الموجة الثورية الجديدة » ، موجة ١٩١٩ . ولأول مرة ، يقول بالحرف الواحد : « ان ثورة الشعب المصري سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة » . وهو يميز ثلاثة أسباب لفشلها :

١ – ان القيادات الثورية اغفلت اغفالاً يكاد يكون تاماً ضرورات التحويل الاجتماعي ؛ ومردّ ذلك الى طبيعة المرحـــلة التي جعلت من طبقـــة ملاك الاراضي اساساً للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

٢ – ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تنظر الى ابعد من سيناء، وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ؛ كما انها لم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك من تصادم على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ..

٣ – ان القيادات الثورية لم تستطع ان تستخدم في نضالها وسائل تتناسب مع وسائل الاستعمار المتجددة التي انتقلت من السيف الى الخديعة ، والى تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي. وكان منطق الأوضاع الطبقية يزيّن لها هذا الخلط .

ردد بعض المؤرخين ان الشعب المصري ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا في حالة الرخاء . انها فكرة خاطئة تلك التي لا تميز بين رخاء اقلية ضئيلة وبؤس الجماهير . وكانت معاهدة ١٩٣٦ التي وقعتها مصر مع بريطانيا بمثابة صك الاستسلام .

انطلاقاً من هذا التحليل ، عرض عبد الناصر « مرحلة الازمة الكبيرة » – من ١٩١٩ الى ١٩٥٢ – ليستخلص « درس الفلسفة » ، وهو موضوع الباب الرابع .

هذا الدرس يمكن ايجازه بفكرة رئيسية هي تزوير الديمقراطية – «ديمقراطية مضللة» – عن طريق الحكم الذي يوجهه الملك وكبار الملاك العقاريين ، يربطهم بالاستعمار تحالف واتفاق عميق . فالذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يستطيع بالتالي ان يحتكر اصواتهم وان يسيطر عليهم ويملي ارادته كما يشاء . ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية ورقة الاقتراع .

من هذه السنوات السوداء خصّ عبد الناصر بالذكر المأساة التي تشكلها حرب فلسطين بالنسبة للوعي القومي العربي. لقد اراد الاستعمار اقامة اسرائيل « لتكون سوطاً في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوماً ان يتخلص من المهانة وان يخرج من الأزمة الطاحنة » ؛ كما ارادها فاصلاً يعيق

امتداد الأرض العربية ويحجز الشرق عن المغرب (...) ، وعمليـــة امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي [1] . « ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب ، وانمـــا هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها » .

وقد عبر الشعب المصري عن نفسه ، برفضه العنيـــد للمشاركة في الحرب الكونية الاخيرة الـــتي لم تكن في نظره الا صراعاً بين الدول الكبرى على المستعمرات والاسواق .. وغداة نكسة فلسطين ، « سحب الشعب المصري كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال » ؛ وترددت في مصر في ذلك الوقت اصداء طلقات الرصاص ، وتجـاوبت اصداء انفجارات القنابل ، وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها واساليبها ؛ ان انتفاضات الفلاحين وصلت الى حدّ الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الارض وبين سادة الارض المتحكمين بها . واذا بحريق القاهرة ، مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين، كان يمكن اطفاؤه، لكن اندلاع السخط الشعبي زاده اشتعالاً .

واعترف عبد الناصر بان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ، ولكنه أكد ان الطريق اليها قـــد فتح على مصراعيه في تلك الليلة العظيمة . الثورة ؟ كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديداً ، ثابت الأساس ، صلباً ، شامخاً ، بناء الدولة القومية . ما هي الوسائل ؟ المبـــادىء الستة ، بكل تأكيد . واشاد عبد الناصر ، مرة ثانية ، « بالشعب المصري ، صانع الحضارة » .

أدى نقد « الديمقراطية الرجعية » منطقياً الى تعريف «الديمقراطية السليمة» في الباب الخامس من الميثاق . ان العمل الثوري الصادق لا يمكن ان يكمل بغير سمتين أساسيتين : « شعبية » و « تقدمية » . والصدق يولد الاصـــالة : فالحرية السياسية، اي الديمقراطية، ليست نقل واجهات دستورية شكلية . كما

---

٢ - من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ ، اوقف وحوكم في مصر ٥١ جاسوساً اسرائيلياً (الاهرام ، ٢٠ شباط ١٩٦٢) .

ان الحرية الاجتماعية، اي الاشتراكية، ليست التزاماً بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية . لأن النظام السياسي في بلد من البلدان ما هو الا انعكاس مباشر للاوضاع الاقتصادية السائدة . وقد كانت القوة الاقتصادية في مصر قبل الثورة في يد حلف بين الاقطاع ورأس المال المستغل . فنتج عن ذلك بشكل طبيعي تزوير فاضح للديمقراطية : شراء الأصوات ؛ امية الفلاحين ؛ فرض تأمينات مالية لمصلحة المرشحين الاغنياء الخ .. كما نتج تمزق حقيقي في الوعي العام : ان اجيالاً متعاقبة من شباب مصر لُقّنت ان بلادها لا تصلح للصناعات ولا تقدر عليها ، وقد قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته ، والهدف من التعليم كله لم يزد عن اخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وفي ظل قوانينها التي لا تأبه بمصالح الشعب ؛ وضغط الطبقات الحاكمة فرض على جماعات المثقفين اما ان تستسلم لاغراء ما ترميه لها الامتيازات الطبقية من فتات ، واما ان تذهب الى الانزواء والنسيان .

ما هي معالم « ديمقراطية الشعب » ؟

« ديمقراطية الشعب » وليس « الديمقراطية الشعبية » . يعدد عبد الناصر خمسة معالم :

١ – الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . من حق المواطن ان يتمتع بضمانات ثلاث : ان يتحرر من الاستغلال في جميع صوره ؛ ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية ؛ ان يتخلص من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته .

٢ – ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره وانما ينبغي حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات . ولا بد ان ينفسح المجال بعد ذلك للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة، وقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية .

٣ – ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي .. وان التنظيم السياسي للدولة يفترض عدداً من الضمانات التي لا بد للدستور من ان ينص عليها :

أ – يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ؛ ب – ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ؛ ج – ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة ؛ د – ان القيادة الجماعية امر لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري .

٤ – على التنظيمات الشعبية، وبنوع خاص التنظيمات التعاونية النقابية ، ان تقوم بدور فعّال لترسيخ الديمقراطية السليمة . لقد حان الوقت لانشاء نقابات للعمال الزراعيين .

٥ – ان النقد والنقد الذاتي هما من اهم الضمانات للحرية . وبما ان الصحافة اصبحت ملكاً للاتحاد الاشتراكي العربي فقد تحررت من سيطرة الطبقة الواحدة الحاكمة ..

٦ – لا بد للمفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة من ان تفرض نفسها على المجالات التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها التعليم والقوانين والانظمة الادارية .. والعمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة في احساسها بالانسان ، صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في اعماقه ..

وتدخل جوهر النقاش، في الباب السادس ، « حتمية الحل الاشتراكي[1] ».

نقطة الانطلاق هي ان الحرية الاقتصادية ، وشرطها الاساسي « زيادة قاعدة الثروة الوطنية » ، لا يمكن ان تتحقق في الاطار الرامالي ؛ اذ ان التجارب الرأسمالية في التنمية تلازمت تلازماً كاملاً مع الاستعمار ، واستعملت ثروات المستعمرات لبناء اقتصاد البلدان المتقدمة ؛ يضاف الى ذلك انه ، حتى في حال امكان اعتماد الطريق الرأسمالي للتنمية ، فانه لا يمكن ان يؤدي سوى الى تقوية السلطة السياسية للطبقة التي تملك الموارد وتحتكرها . والطريق الشيوعي ؟ لا يسميه عبد الناصر باسمه ، وانما يقول ان هناك تجارب أخرى للتقدم حققت اهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله، امـــا لمصلحة رأس المال ، او تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

بالنسبة لبـلد متخلف كمصر ، « ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » . ذلـــك ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية في البلاد المتطلعة الى التقدم : اولهما ، انها لم تعـد تقدر على المنافسة الا من وراء الحماية الجمركية الباهظة التي تدفعها الجماهير بصورة غـــير مباشرة ، وثانيهما ، ان الامل الوحيد لها في النمو هو ان تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفي اثرها ، وتتحول الى ذيل لهـــا ،

---

١ ـ قبل ذلك بيومين ، السبت ١٩ ايار ، القى ن. خروتشوف ، في صوفيا ، خطابـــاً هاماً : « يحاول عدد من قادة البلدان التي استقلت حديثاً اتبـــاع سياسة ما ، سياسة وسطية يسمونها « سياسة خارج الطبقات » . وبذلك يجهلون صراع الطبقات وتركيب المجتمع القائم في بلادهم . ولكن لا يمكن احراز انتصار الاشتراكية الا بصراع الطبقات . يقولون حالياً في عدد من بلدان آسيا وافريقيا انهم يبنون الاشتراكية ، ولكن ما هي الاشتراكية المقصودة ؟ ماذا يفهم بهذه الكلمة؟ ان القادة الذين يحرصون حقيقة على مصالح شعبهم لا بد ان يفهموا، آجلاً ام عاجلاً، ضرورة الاعتماد على الطبقة العمالية ، الطبقة الثابتة ، وحليفة الفلاحين والتي تدعمها كل القوى التقدمية ، لاحراز النصر والوصول الى حل صحيح للمشاكل الاجتماعية الاساسية »
(Le Monde, 22 mai 1962)

وتجر الوطن وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ان مواجهة التحدي لا يمكن ان تتم الا بثلاثة شروط :

١ – تجميع الودائع والمدخرات الوطنية .

٢ – وضع كل خبرة العلم الحديث في خدمة استثمار هـذه المدخرات والودائع .

٣ – وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

على « التخطيط الاشتراكي الفعال » ان يواجه شبكة معقدة من المتطلبات: كيف يمكن ان نزيد الانتاج ، وفي الوقت نفسه ان نزيـد استهلاك السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من اجـل الاستثمارات الجديدة . انهـا مشاكل التخلف التي يجهلهـا الاغنياء ، المشاكل اليومية لثلثي الكرة الارضية. وجمال عبد الناصر يبين كيف ان منطق الصراع ضد الاستعمار في قضية السويس ادى الى تدعيم « القطاع العام » تدعيماً كبيراً ، كما اوضحنا ذلك سابقاً .

ولا يعطي الرئيس عبد الناصر اي توضيح عن « الاشتراكية العربية » التي أشار اليها ، بينما يرسم جدولاً مفصلاً « للقطاع العام » في الحالة التي وصل اليها بعد قوانين صيف وخريف ١٩٦١ . ودعي « القطاع الخاص » الى ان « يجدد نفسه » ، اذ لا يمكنه ان يعيش وراء اسوار الحماية التي كانت توفر له على حساب الشعب . وهو يستطيع ان يأخذ زمام المبادرة في الميادين التالية :

قسم صغير من الصناعة الثقيلة والمتوسطة واستخراج المعادن ؛ الصناعات الخفيفة ؛ ربـع تجارة التصدير ؛ ثلاثة ارباع التجارة الداخلية ؛ الملكية العقارية في (نطاق القانون الجديـد للاصلاح الزراعي) والبناء . وبدهي ان يمتد اشراف القطاع العام الى هذه الميادين كلها ، لا سيما الصناعة والتجـارة الخارجية والداخلية .

لا شك في ان اصلاحات ١٩٦١ الاجتماعية هي عملية حاسمة لإزالة رواسب

عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ، وان الرجعية مـــا زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية » ما قد يدفعها للعمل مع « الفلول الرجعية في العالم العربي التي يساندها الاستعمار .

ليس ثمة من حل ، اليوم ، لبناء الاقتصاد الوطني للدولة الحرة القويـــة انطلاقاً من التخلف ، سوى توسيـع القطاع العام بادارة الدولة .

وعنوان الفصل السابع : «حول الانتاج والمجتمع». ان الانسان العربي سوف يقرر بنفسه مصير أمتـــه في الحقول الخصبة وفي المصانع الضخمة والسدود العالية والطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة . ولمجابهة ازدياد السكان ، وهو اخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الانتـــاج ، ينبغي اللجوء الى « تنظيم الاسرة » ، اي بوضوح ، الى تحديد النسل ، وخاصة الى زيادة الانتاج .

على الصناعة ان تبذل القسم الاكبر من الجهود وان تضع في برامجهـــا استغلال مختلف المواد الخام جزئياً ام كلياً . وعلى الصناعة ان تتوجه الى آخر ما وصل اليه العلم . ان حصولنا على ادوات الانتاج الحديثة المتقدمة لا يكفل لنا نقطة انطلاق سليمة فحسب وانما يشكل تعويضاً عن التخلف .

والصناعة الثقيلة هي بدون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشامخ ، ولكن ذلك لا يفترض اهمال المنتوجات الاستهلاكية . ان حرمان الجمـــاهير طال مداه ، واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في التعويض عن حرمانها الطويل . وبين انواع الصناعات ، يوجه الرئيس عبـــد الناصر اهتماماً خاصـــاً للصناعات المعدنية والتعدينية والصناعات البحرية [٤] ، والمواصلات والصناعات الغذائية .

---

١ ـ الاسطول التجاري المصري ويتألف من ٢٤ سفينة تجارية و ٧ ناقلات نفط و ٤ بواخر للسياحة . سوف يضاف الى هذه اللائحة ٣٨ سفينة تجارية جديدة و١٢ ناقلة نفط و١٨ باخرة للسياحة (الاهرام ، ١٧ شباط ١٩٦٢) .

قبل الحديث عن الصناعة ، كان عبد الناصر قد تكلم عن الزراعة . ومن المدهش ان نرى كيف انـــه يخلط بين مركزية الدولة وبـــين الاشتراكية : « منذ عصور بعيدة في التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حـلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفي مقدمتها الري وجر المياه ، وهما في مصر الآن ومنذ زمن طويل في اطار الخدمات العامة .. »

وسها عن بال الرئيس المصري ان « مجتمع الري » هــو أساس الاستبداد في الشرق . فالميثاق يبرزه هنا كمظهر من مظاهر الاشتراكية الصحيحة ، الامر الذي يفضح بشكل مثالي نهج النظام العسكري في التفكير . على كل، لا مجال للكية الأرض الجماعية : « ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض في مصر كانت بزيادة عدد الملاك . » والتقدم في مجـــالات التعاونيات واستصلاح الصحاري وتحسين الوسائل الزراعية وفي مجال تصنيـع الريف كفيل بتأمين رخاء الفلاحين والمساهمة في مشروع السنوات الخمس .

ويوضح عبد الناصر مرة ثانية دور رأس المال الخاص . كان لقوانين يوليو ١٩٦١ هدفان : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين يحقق العدل المشروع ، وزيادة كفاءة القطاع العام الذي يملكه الشعب .. ان تحقيق هذين الهدفين يزيل ما بقي من العقد والشكوك التي خلفها الاستعمار حـــول دور القطاع الخاص ، اذ جعل من هذا الاخير حليفاً له ووسيلة .

هنا يعالج الخطيب مسألة « رأس المال الاجنبي » ، ويميز عناصر ثلاثة : « المعونات الاجنبية غير المشروطة » ، وهي افضل المساعدات ، « القروض غير المشروطة » ، وأخيراً « اشتراك رأس المال الاجنبي في مجـالات النشاط الوطني»، وبالتالي اشتراك اجنبي في ادارته وتحويل جزء من الارباح الى الخارج. « ان شعبنا في ادراكه لعبرة التاريخ يرى ان الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة أكثر من غيرها بان تقدم للدول النامية بعض ما استولت عليه من ثروتها الوطنية » .

وبعد ان يستعرض مفاهيم السلطة لتكافؤ الفرص والرعاية الصحية والتعليم ، والعمل والتأمينات ضد الشيخوخة والمرض ، وحول الطفولة ، والمرأة التي « لا بد ان تتساوى بالرجل » ، وحول العائلة ، الخلية الأولى للمجتمع وأساس القيم الاخلاقية الجديدة والثقافة الوطنية ، وحرية المعتقدات الدينية ، بعد ذلك كله يعرض جمال عبد الناصر نظرته للحرية الفردية التي يعتبرها « أكبر حافز للنضال » . ان تذويب الفوارق بين الطبقات يوفر امكانية تخفيف ثم ازالة صراع الطبقات ، وان حرية القول وسيادة القانون هما مظهران اساسيان للحرية الفردية .

النقطة الاخيرة : القوات المسلحة ، ودورها هو ان تحمي عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجية وان تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تبغي منع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى . والملاحظ ان الرئيس يتكلم عن الجيش في الباب المخصص للصناعة والانتاج . وهذا دليل على انه يعتبر القوات المسلحة كاطار للنشاط الاقتصادي وكقوة رئيسية للدولة ، ان في الداخل ام في الخارج . بذلك يتأكد استمرار التاريخ المصري .

« مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله » — الباب الثامن — تظهر الصعوبات التي يلاقيها النظام العسكري في المرحلة الراهنة .

من حيث القيم : ان العمل الانساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكي يحقق أهدافه . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .. ان العمل الوطني المنظم ، القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد. ولكي نتغلب على المقاومة والحذر ، وعلى جهل الرأي العام ، لا سيما في الريف، يجب بناء أساس نظري . وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلةً بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ، كما انه من الضروري تشجيع المسئولين عن العمل الوطني ان يدونوا افكارهم لتكون ماثلة امام المسئولين عن التنفيذ . وهكذا تصبح الديموقراطية الهدف الاساسي للبناء ، مما يفسر اهمية

« المجالس الشعبية المنتخبة » التي سوف تحدّد مهامها فيما بعد . ذلك ان عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة في العمل الوطني ، والحرية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختيارياً لاهداف النضال . ليست هذه النقطة مسألة مبادىء ، وانما نتيجة لموقف قسم كبير من الاطارات ولا سيما الانتلجنتسيا التي رفضت التعاون مع النظام . ويكون توسيع الحريات ، اذا ما تحقق ، ثمرة للصراع بين الجهاز العسكري وبين الاطارات المثقفة ، يدعمها الرأي العام .

ماذا يمكن القول عن « القيادات الجديدة » في هذا الوطن الذي « يصنع الحضارة » ؟ يُحذّر جمال عبد الناصر من خطر البيروقراطية لانها قادرة اذا أُطلق لها العنان ، ان تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثوري وتجمد وصول نتائجه الى الجماهير التي تحتاج اليه . والقيادات الجديدة لا بد لها ان تدرك دورها الاجتماعي . وان اخطر ما يمكن ان تتعرض له في هذه المرحلة هو ان تنحرف ، متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

وعلى الجامعات ان تكوّن « طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة » . « اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة . لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف ، مع ان ظروف القهر الاستعماري الرجعي هي التي فرضته علينا، كثيراً وما زال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون ، الآن وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا ، ان نبدأ الفجر مع الذين بدأوه » .

ويتحدث الباب التالي عن « الوحدة العربية » ، على ضوء التجربة السورية .

في المرحلة السابقة ، « مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار » ، كان يكفي « التقاء حكام الأمة العربية » . « ولكن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ، وأصبحت وحدة الهدف هي

صورة الوحدة » . ويشدد جمال عبد الناصر على ان « مجرد وجود خلافات (بين الدول العربية) هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة . ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي » .

« وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل » . لذلك « فان اي وحدة جزئية في العالم العربي (...) هي خطوة وحدوية متقدمة » .

وينبغي تأمين ضمانات تمنع تجديد النكسة . اولاً « ان الدعوة السليمة هي المقدمة » . « ان تطور العمل الوحدوي (...) يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية » . وهذه الحجة ضرورية لكي تتميز مصر عن البلدان ذات البناء الاجتماعي المتخلف ، شبه الاقطاعي ، ولكي تتجنب الدخول بخفة في ما يبدو الآن للفريق العسكري وكأنه « فخ » باسم « القومية العربية » . يجب ان تتجه الجهود ايضاً الى فتح الطريق امام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع ان تحدث أثرها في محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكري . وبعبارة اخرى ، لا وحدة ما لم تحل ايديولوجية القومية العربية محل الايديولوجيات الاخرى .

والجمهورية العربية المتحدة لا بد لها ان تنقل دعوتها والمبادىء التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي . ولا ينبغي الوقوف لحظة امام الحجة البالية التي قد تعتبر ذلك تدخلاً منها في شئون غيرها . واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر بان واجبها المؤكد يحتم مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب ان تظل في اطار المبادىء الاساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية .

لقد ولى الزمن الذي كانت الدولة المصرية تساند فيه حزب البعث .

واخيراً ، ليس في امكان الجامعة العربية ان تحقق المستحيل . فهي بحكم كونها جامعة للحكومات ، تستطيع ان تحقق خطوة في طريق المطلوب الشامل ، ولكن لا يجوز ، تحت اي ستار ، ان تتخذ كوسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

موضوع الباب العاشر والأخير من الميثاق هو « السياسة الخارجية » . يشير جمال عبد الناصر الى مفاهيم الحياد الايجابي وعدم الانحياز المألوفة ، ويذكر باندونغ وبلغراد ، ثم يعرض الخطوط الثلاثة لسياسة ج . ع . م . الخارجية : « الحرب ضد الاستعمار والسيطرة » ، « العمل من اجل السلام » ، و « التعاون الدولي من أجل الرخاء » .

ويقدم رئيس ج . ع . م . هـذا الجانب الأخير – الوثيق الارتباط بحاجات مصر الملحة – ، في المرحلة الحالية ، على الجوانب الباقية . « ان السلام لا يمكن ان يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتاً مخيفاً . ان السلام لا يمكن ان يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الامم المتقدمة والامم التي فرض عليها التخلف . ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثاني الذي يهدد السلام العالمي ، بعد الخطر الأول الذي يكمن في نشوب حرب ذرية مفاجئة » . وينطوي التعاون الدولي من اجل الرخاء على الاجراءات التالية : فتح الأسرار العلمية للجميع ، استخدام « الذرة للسلام » ، اعادة توجيه المبالغ الطائلة التي تستعمل حتى الآن لصنع الاسلحة الذرية ، نحو اهداف سلمية « لتخدم الحياة » ؛ مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الأقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم .

وفي الختام ، أعلن جمال عبد الناصر « العقيدة » المصرية في السياسية الخارجية :

ان شعبنا شعب عربي ومصيره يرتبط بوحدة مصير الامة العربية . ان

شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقيا المناضلة ، وهو لا يستطيع ان يعيش في عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي . ان شعبنا ينتمي الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن اعظم معارك التحرير الوطني وهو ابرز سمات القرن العشرين . ان شعبنا يؤمن بالسلام كمبدأ ويؤمن به كضرورة حيوية ، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من اجله مع جميع الذين يشاركونه الاعتقاد نفسه . ان شعبنا يؤمن برسالة الأديان وهو يعيش في المنطقة التي هبطت عليها رسالات السماء . ان شعبنا يعيش ويناضل من اجل المبادىء الانسانية السامية التي كتبتها الشعوب بدمائها في ميثاق الامم المتحدة . ان فقرات كثيرة في هذا الميثاق كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

بذلك تكون « الدوائر الثلاث » التي وصفها عبد الناصر في « فلسفة الثورة » (لا سيما الدائرة «الاسلامية») وقد وُسّعت بكل مكسب من مكاسب العشر سنوات الأخيرة .

منذ اليوم التالي لاعلان الميثاق بدأت المناقشات ، ليس فقط تحت القبة الرسمية وانما في طول البلاد وعرضها . دعت الدولة مختلف الفئات والمهن الى عقد اجتماعات متتالية ، ونظمت مناظرات وندوات في الصحافة ، وعبأت الاذاعة والتلفزيون . ولكن ، من ٢٦ ايار حتى ٤ تموز ، سارت الأمور بصورة غير متوقعة . فقد كانت هناك قوى كثيرة تغلي ، او تكاد لا تنام . لننظر عن قرب .

بعد ان لوحق بالاسئلة ، أجاب الرئيس ان الغاية الجوهرية من الميثاق هي تأمين عدالة اجتماعية على نطاق أوسع . « لم أقل انه يجب اذابة الفوارق بين الافراد ولكن بين الطبقات فقط » . وهاجم الصغار الذين يحلمون بتسلق السلم ويحلمون بان يصبحوا ملاكين كبار ، هؤلاء الذين يشكلون « فضولي الطبقة » الجدد . وشدد على خطر الرجعية [١] .

---

١ - الاهرام ، ٢٧ ايار ١٩٦٢ .

وبدأ النقاش الاساسي في اليوم التالي ، امام الجميع . وفي بـــدء الجلسة رفض عبد الناصر بحدة كل اقتراح يتجه ليجعل منه رئيساً مدى الحيـــاة : « بننتخب أي واحد لان احنا بنتوسم فيه انه حايسير في الطريق السليم ، اذا انحرف لازم نشيله ... يجب ان يكون الشعب قادر على تعيين رئيس الجمهورية وقادر على عزل رئيس الجمهورية » . وقام ازهري معروف ، الشيخ محمـــد الغزالي [1] ينتقد الطابع العلماني للميثاق : « الحرية لن تستكمل حقيقتها الا اذا تحرر مجتمعنا من آثار الاستعمار الثقافي والاجتماعي الذي ترك كثيراً من العقد . فيجب ان يستتبع تحرير الوطن تحرير القوانين والشرائع .. ومن العجيب ان نجد روسيا تحكم بقوانين تتواءم مع النظام الشيوعي ، ونجد اميركا تحكم بقوانين تتواءم والنظام الرأسمالي ثم نجد بلادنا في المنطقة العربية تحكم بقوانين دخيـلة من فرنسا وانكلترا او غيرها [2] » . وانتقد اخلاق النساء المصريات واللباس الاوروبي . وفي ٢٨ ، عاد الشيخ الغزالي الى نفس المشكلة ، مفتشاً عـــن انتصار رخيص وهو يعرض كرهـــه للمرأة . وسانده الشيخ احمد الشراباصي الذي قال : « وانا اقترح في هذا الموضوع ان يُضاف الى ضمان حرية العقيدة ضمان صيانة العقيدة » .

ردّ الرئيس عبد الناصر على ذلـــك بعنف : « ولكن بعد كده كثير من الدول الاسلامية فيها مواثيق وانحازت الى الغرب (...) وبـــدأنا نشعر بان هناك محاولات لاستغلال الدين الاسلامي من اجـل سياسة الانحياز التي تتنافى مع سياستنا » . وعرّف « المراهقة الفكرية » بانها « السطحية او التعصب او الارهاب او عدم القلب المفتوح » [3] .

---

١ ـ احد اخصب الكتاب المجددين المسلمين ـ مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاخوان المسلمين ؛ اهم مؤلفاته : «الاسلام والاوضاع الاقتصادية» ، « خلق المسلم » ، « الاسلام والمناهج الاشتراكية » ، «الاسلام المفترى عليه» ، «عقيدة المسلم» ، « في موكب الدعوة » (فترة الاخوان المسلمين) ، «الاسلام والطاقات المعطلة» ، «كيف نفهم الاسلام ؟» «نظرات في القرآن» الخ ...

٢ ـ الأهرام ، ٢٨ ايار ١٩٦٢ .

٣ ـ الأهرام ، ٢٩ ايار ١٩٦٢ .

عند ذاك ، قـــام صلاح جاهين ، الرسام الكاريكاتوري في « الاهرام » ، وناظم زجل موهوب ، وسط حماسة النقاش العـــام ، بهجاء الغزالي في سلسلة طويلة من الرسوم والاغنيات . وفي ٢٩ و٣٠ و٣١ ايار ، ثم في اول حزيران ، تبعه رسامون آخرون . وفي ٣٠ ايار ، من على منصة المؤتمر ، شن الغزالي هجوماً عنيفاً على الصحافة « التي تخصصت بنشر قذارات ضد رجال الدين » . وعبثاً حاول أنور السادات تهدئـة العاصفة . فنشرت هيئة تحرير « الاهرام » ايضاحين ، في ٢ و٣ حزيران ، هما في الواقع اعتذاران [١] .

وكانت الفرصة سانحـــة لكي يعمل اليمين تحت ستار الدين الذي لا يمس . ونهض في المؤتمر خطباء عديدون يشددون على ضرورة تعديل الميثاق لجعـــل الاسلام « دين الاكثرية ، دين الدولة » . هذا ما نادت به سهير القلماوي خاصة ، استاذة الادب العربي في جامعة القاهرة . وكانت معروفة بآرائها التحررية [٢] . وخارج المؤتمر ، دق علماء الازهر الطبول ، فتقاطر الى الجامعة العريقة ٥٠٠٠ مندوب من الريف ليسمعـوا رسالة شيـــخ الازهر الذي ناشد بحرارة الجمهورية العربيـــة المتحدة ان يكون دستورها – المنبثق عن ميثاقهـــا – على اسس الاسلام ومبادئه ، معلناً في صراحة بان دينها الرسمي هو الاسلام ..

ووافق العلماء بالاجماع على خمسة مقررات ، مطالبين بالنص على ان يكون الاسلام هو الدين الرسمي لـــلدولة ، يشع في قوانينها وفي مناهج التعليم وفي سلوك المجتمع وفي توجيه وسائل الاعلام ، وان يضاف الى الفقرة التي جاءت في الميثاق عن مساواة المرأة بالرجل ، عبارة « ان يكون ذلك في حدود الشريعة الاسلامية » [٣] .

وجرت مناقشات عاصفة في لجنة صياغة الميثاق ، حيث تذرع الرجعيون

---

١ - الأهرام ، ٢٩ ايار – ٣ حزيران ١٩٦٢ .
٢ - الأهرام ٧ حزيران ١٩٦٢ .
٣ - الأهرام ١٤ حزيران ١٩٦٢ .

بثورة العلماء وبحجج اخرى متعددة . [1]

ما هو مصدر هذا الضغط ؟ انـه الملاك القدماء الذين رجعوا شيئاً فشيئاً الى ممارسة حقوقهم السياسية كاملة بعد ان انتقلت الى يد الدولة اهم موارد السلطة الاقتصادية . ألم تقل اللجنة التحضيرية ، بعد حملة خالد محمد خـالد الجريئة لمصلحة اليسار والمتحررين،بضرورة تخفيف اجراءات «العزل السياسي»؟ ونتيجة لذلك ، قررت الحكومة ، في الفترة الفاصلة بـين دورة اللجنة التحضيرية والمؤتمر ، ان ترفع العزل عن ١٦٢٢ شخصاً ، بينهم سبعة فقـط ينتمون الى اليسار (غير الشيوعي) ؛ اما الباقون فينتمون الى البورجوازيـة القديمة ..

هؤلاء الأثرياء السابقون اعادوا اتصالاتهم بحلقات الضباط الذين عـارضوا الاعتقالات الاخيرة ، واخصهم بالذكر : لطفي واكد ، وحيد رمضان ، داود عويس ، رئيس غرفة قـائد الاركان ، حامد السقا ، عبد الغني الشناوي ، مـدير المكتب الثاني للرئيس الخ .. والذين طالبوا بابعاد محمد حسنين هيكل « المدني » اليميني ، وبتخفيف وطأة الجهاز البوليسي . كذلك اتصل اولئك الاثرياء بالفئات العسكرية التي يزعجها صعود الفنيين وانقـاص اهمية القوات المسلحة (لا سيما فئة العقيد عبد القـادر عيد ، رئيس مكتب « العمليـات » في مقر الأركان) .

صحيح ان عدد هؤلاء الضباط ضئيل ، اذ يقدر بخمسين ، ولكنهم شرعوا يتـكاثرون منذ خريف ١٩٦١ ، وهم يبحثون عن عقيـدة لهم (او بعبـارة اصح عن درع) عند القيمين على الاسلام من اطارات الاخوان المسلمين القدامى الذين عادوا الى الحياة الحرة ، ولهم ممثلون في المؤتمر وعضوان في مجلس الدولة : سبكي وعمر مرعي . وبدت الايديولوجية الدينية وكأنها وحدها الكفيلة بجمع

---

١ ـ اللوائح الكاملة بأسماء الأعضاء المنتخبين في الاهرام ٧ ، ١٢ ـ ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ شباط ١٩٦٢ .

كلمة رجال جاؤوا من مختلف جهات الافق السياسي المصري القديم . ويجب فهم قرار لجنة التنسيق على هذا النحو : ان الحرص الذي جعل دستور ١٩٥٦ ينص على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام وان لغتها هي اللغة العربية، هو الحرص نفسه الذي قدر للدين كل أهميته وقيمته في الميثاق . وهذا الحرص يوجب ان ينص في الدستور القادم على ان يكون دين الدولة الرسمي هو الاسلام [١] .

وفي الوقت نفسه ، حاول اليمين فتح ثغرة ثانية للحفاظ على مراكز البورجوازية القديمة ، مراكز تهددها نسبة الـ ٥٠ ٪ الخاصة بالعمال والفلاحين في كل المجالس المنتخبة . ووقف الاستاذ جابر جاد عبد الرحمن يطالب بالغاء كل اشارة الى نسبة الـ ٥٠ ٪ ، متذرعاً بان طبيعة الاشتراكية « الدينامية » تشكل ضمانة كافية للعمال .

وفي ٣٠ ايار ، رد عبد الناصر، قائلاً : ان مجتمعنا فيه طبقات، لكن هذه الطبقات ليست متصادمة ، بل متناقضة ، ويمكن لنا ان نحل هذا التناقض في اطار من الوحدة الوطنية . اما التصادم مع الرجعية حليناه لغاية دلوقت بوسائل سلمية سواء بالعزل او بالحراسة ، الى آخر هذه النقط . ان الرجعية اذا صممت انها تستمر في هذا التصادم ، يمكن الوسائل السلمية مش حتكون ابداً الوسائل الكفيلة بحل هذا الموضوع ، وقد تصل الامور الى العنف (...) وأكرر ، وأكرر ، وأكرر ان احنا كنا في حكم الطبقة لمئات السنين ، وآلاف السنين ، وعايزين نطلع الى حكم الشعب ، والى ديمقراطية كل الشعب ، بدل دكتاتورية الرجعية » .

عاد الرئيس فشرح الخلافات مع الشيوعية الماركسية – اللينينية ، ومما قاله ان هناك نوعين من الفوارق بين الطبقات ، يجب تذويبهما : الفوارق الاقتصادية والمادية من جهة ، والفوارق في الوعي النفسي من جهة ثانية . ويعتبر

---

١ - الأهرام ، ٢٧ – ٢٨ حزيران ١٩٦٢ .

رئيس الجمهورية العربية المتحدة ان قروناً من العبودية جعلت الشعب غير قادر على التحرر من عادات اكتسبها وان على الدولة ان تحرره ، من فوق ، وبالوسائل التي تعتبرها ملائمة .

عندئذ هاجم انور سلامة ، رئيس النقابات ، النزعة « الابوية » ، وشدد على ضرورة تعديل السياسة التي تنتهجها بعض الدوائر الادارية فتطبق الانظمة والقرارات دون اخذ رأي العمال . يجب ان تزول هذه السياسة ، لتحل محلها العقود الجماعية ، لان بعض الانظمة والقرارات تشكل احياناً وسائل ضغط ضد العمال .

وبعد فشل هجومه المباشر ، حاول اليمين ان يضرب مفهوم « العامل » و « الفلاح » ، بادخال الصناعيين وكبار الملاك الزراعيين فيه ، فنتج عن ذلك نقاش طويل حول معنى الكلمات .. وتلقت الامانة العامة للمؤتمر أكثر من ٥٠٠٠ اقتراح ورأي ، منها ١٥٠٠ وردت من النقابات العمالية ومعظمها يتعلق بتعريف كلمتي « عامل » و « فلاح » ، بينما جاءت مسائل التنظيم النقابي في المرتبة الثانية [١].

واقترحت اللجنة الفرعية التي ناقشت موضوع الديمقراطية اعتبار كل شخص يتقاضى » اجراً كعامل ، شرط الا يتجاوز مرتبه ٥٠٠ جنيه سنوياً ، ولا يجوز تسمية من يملك اكثر من ٢٥ فداناً ، فلاحاً . في الحالة الاخيرة ، الفلاحون هم العمال الزراعيون ، الذين لا يملكون ارضاً البتة ، وصغار الملاك العقاريين ، بل حتى متوسطيهم [٢]

واضطر الباقون -- اي الذين ليسوا عمالاً ولا فلاحين وعليهم ان يقتسموا الـ ٥٠ ٪ في مجالس المستقبل المنتمية – ان يدافعوا بضراوة عن نسبة تمثيلهم ، واكثرهم تصلباً هم ولا شك ممثلو الهيئات التي تشرف على المهن الحرة ، لا سيما

---

١ ـ الأهرام ، ٣١ ايار ١٩٦٢ .
٢ ـ الأهرام ، ٢٠ حزيران ١٩٦٢ .

هيئة الاطباء برئاسة الدكتور رشوان فهمي . فحاولوا تجنب الامتزاج بالنقابات العمالية للحفاظ على امتيازاتهم ، وهم يعلمون ان عددهم الضئيل سوف يضيع في خضم الجماهير العمالية .

وخلال المناقشات ، اثار فريق من المؤتمرين اسئلة بقيت بدون اجوبة . فأشار رئيس نقابة الصحافة السابق ، حسين فهمي ، الى ان الصحافة ، بعد ان تحررت من سيطرة رأس المال الخاص ، وقعت تحت نير المؤسسات الادارية وخطر البيروقراطية ، وهذه المؤسسات تستطيع ان تشرف على الاعلانات اي ان تمنحها لمن تشاء او ان تمنعها عن اي جريدة ، وبذلك تتسلط على فكر ورأي هذه الجرائد [1] .

في اليوم التالي نقلت النجمة السينمائية ماجدة الى المؤتمر رسالة من وفد معلمين ، نساء ورجال ، يشتكون من ان « راتبهم الشهري لا يتعدى الثلاثة جنيهات .. [2] »

واقترح كمال الدين حسين ، نائب رئيس المؤتمر ، قفل باب المناقشة في ٦ حزيران ، وتعيين لجنة خاصة من مائة عضو ، من قبل الامانة العامة للمؤتمر ، لاعداد مشاريع مقررات تتعلق بتعديل الميثاق . وترأس اللجنة التي تألفت في ٦ حزيران ، رئيس جامعة أسيوط ، الدكتور سليمان هزّين ، وتألفت ست

---

١ - حول المناقشات في النقابات العمالية ، راجع الأهرام ، ١٤ آذار ، ١١ ، ١٤ و ١٦ حزيران ١٩٦٢ ؛ حول الفلاحين ، راجع ندوة أصحاب الجلاليب ، روز اليوسف ، عدد ١٧٧٢ ، ٢٨ ايار ١٩٦٢ .

٢ - الأهرام ، ١٠ آذار ، ٢٩ اياو ، ٢ و٧ حزيران ١٩٦٢ . بين مناقشات المؤتمر ينبغي الاشارة الى مناقشة د. ابولوس بولس : « ٥٠ ٪ من الأطفال المصريين يموتون قبل ١٥ سنة » ، بينما يصيب سرطان الأمعاء ، الناتج عن البلهارسيا والجرب ، ٢،٢٥٠،٠٠٠ شخص . كما ينبغي الاشارة الى نقيب المحامين مصطفى البرادعي الذي قبلت اللجنة مشروعه القاضي بتشكيل « محكمة دستورية » للحد من الاستبداد؛ والشيخ سيد سابك الذي فضح ممارسة العلاقات السرية ، « المحكمة الادارية المسلطة ، كسيف ديمقليس ، فوق رؤوس الموظفين » الخ .. (الأهرام ٣١ ايار ، ٢٥ حزيران ، ١٢ آذار ١٩٦٢) .

لجان فرعية (المسائل العامة : ١٦ عضواً ، مقررها الدكتور لطفي ابو النصر ، الديمقراطية : ١٦ عضواً ، مقررها الدكتو طعمه الجرف ، الانتاج : ٢٠ عضواً ، مقررها الدكتور محمد لبيب شقير ، الاشتراكية : ١٨ عضواً ، مقررها الدكتور خلف الله احمد ، السياسة الخارجية : ٩ اعضاء ، مقررها محمد كامل صديق) .

عندئذ برزت المشكلة الحقيقية ، مشكلة القيادة السياسية . وفي ٥ حزيران ، تحدث كمال الدين حسين عن هيئة اسماها « الجهاز السياسي » ، وقال ان مهمتها ستكون شبيهة « بالدينامو » لنشر الوعي السياسي والدعاية السياسية . وافترق المؤتمرون حتى ٣١ حزيران ، لكي يستطيع المندوبون النقاش مع منتخبيهم ، ولكي يستطيع الحكم تهيئة حل يتناسب مع القوى الضاغطة عليه [1] .

وعند استئناف الاجتماعات ، لوحظ ان اعمال لجنة تنسيق اللجان الفرعية الست لم يكن المطلوب منها تعديل النص الأصلي لميثاق العمل القومي الذي عُرض في البداية « كمشروع » . فقد تقدم ٥٥٠ عضواً باقتراح للمؤتمر يقضي بالموافقة على الميثاق فوراً ، فتم ذلك بالاجماع . وتلا الرئيس حزّين تقرير اللجنة في عشر نقاط (ضرورة الميثاق ، طبيعته ، ودلالته ، الدين والمجتمع ، الديمقراطية ، الاشتراكية ، الانتاج ، العلم والثورة الثقافية ، المرأة ، العائلة والشباب ، الوحدة العربية ، السياسة الخارجية ، اعلان الميثاق) . وقرر المؤتمر ضم هذه الوثيقة الى الميثاق وطبعها معاً . بذلك ، أُرغم الرئيس جمال عبد الناصر على صرف النظر عن تدبير كان هو نفسه قد اقترحه . فالعنوان الثاني – « الدين والمجتمع » – يشير الى التصميم على اعادة الصدارة السياسية

---

١ ـ الأهرام ، ١١ آذار ١٩٦٢ . يقوم الثنائي كمال الدين حسين ـ هزين ، وانظاره معلقة بالماضي ، باعداد مقررات رفض عبد الناصر اكثرها فيما بعد . راجع اللائحة الكاملة للأعضاء المنتخبين في المؤتمر ، في الأهرام ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ و٢٥ شباط ١٩٦٢ .

للاسلام ، ولا بد من الملاحظة ان هذا التراجع الأول كان لمصلحة اليمين [1] .

بعد ذلك عالج المؤتمر النقطة الثانية من جدول اعماله ، اي مشروع التنظيم السياسي . وعرض جمال عبد الناصر وجهة نظره في خطاب ٢ تموز . وذكر ان انشاء التنظيم الشعبي الجديد امر ضروري لعدة اسباب : كانت احزاب ما قبل الثورة تعكس « مصالح طبقية وتعتمد على تحالف الاقطاعية ورأس المال الاستغلالي وليس على اسس جماهيرية » ، ولان « المنظمات السياسية التي لم تكن تمثل مصالح الطبقة الحاكمة لم يكن لها الا تأثير محدود بل سلبي (...) وكانت تحركها اعتبارات عاطفية او قوى بعيدة عن الارض الوطنية ، وعلى كل حال لم تكن لها جذور كافية لتواجه التغيير الاجتماعي الحتمي » .

وتابع قائلاً ان الرجعية اجتاحت « الاتحاد القومي » لذلك أصبح من الضروري تأسيس « الاتحاد الاشتراكي العربي » بخصائصه التالية :

اولاً : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يجب ان يكون الاطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة .

ثانياً : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليله في العمل باعتباره حصيلة لتجربة وامل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثاً : بناء جماهيري كامل تقيمه الجماهير الثورية ، ديمقراطياً ، ليكون اداتها .. في قيادة العمل الوطني .

رابعاً : الاتحاد الاشتراكي هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تعلو جميع السلطات وتوجهها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

خامساً : ان الاتحاد الاشتركي العربي يتحتم عليه ان يكون الدرع الحامي لمقوّمات الديمقراطية السليمة وفي مقدمتها النسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وضرورة توفر مبدأ القيادة

---

١ ـ الاهرام ، ١٣ آذار ١٩٦٢ .

الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي والالحاح في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجياً ، وكلما كان ذلك ممكناً » [1].

وفي اليوم التالي ، أجاب عبد الناصر على مجمل الاسئلة ، وتبلغ العشرات ، حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي العربي ان جميع اعضاء المؤتمر [2] هم اعضاء في الاتحاد ؛ وسوف يكون للاتحاد لجنة تنفيذية موقتة ، ولن يعقد المؤتمر قبل الخريف ، وسوف تكون مهمته تهيئة الجو لانتخاب مجلس وطني مدعو لاعطاء دستور للبلاد . اما « الهيئة السياسية » دماغ الاتحاد ، فتبقى سرية ، يُنتقى اعضاؤها وفقاً لشروط يطلع عليها المسئولون وحدهم . وسوف تكون هذه الهيئة دماغ السلطة وعينها . وتابع عبد الناصر قائلاً انه أُرجىء تنفيذ العملية « حتى نكون قد بنينا الاتحاد . عند ذاك سيكون هناك مسئولون ضمن الاتحاد فنرى كيف تثقفوا ومن هم الاشخاص الذين حققوا عملاً أساسياً . » [3] (كان رئيس ج. ع. م. قد وجه مثلاً ، نداء يدعو فيه القادة الجزائريين الى توحيد صفوفهم) [4].

ولكن ثمة امراً يقلق المسئولين وهو ابتعاد المثقفين عن المؤتمر . وقد كتب احسان عبدالقدوس ان هناك ظاهرة مدهشة في المؤتمر وهي ان نفوذ الطبقة التي اعتدنا على تسميتها بالانتلجنتسيا، هو اقل مما كنا نتصور . والمثقفون لم يبرزوا في المؤتمر . وهم يظهرون كمهنيين ، كمهندسين واطباء واساتذة ومعلمين اكثر مما يظهرون كمثقفين مسئولين بشكل عام عن المجتمع كله .. ولا شك ان الرئيس كان يتمنى ان يظهر المؤتمر تفهماً اعمق لمضمون الميثاق ، وان يقف هذا العضو او ذاك يدحض هذه الفقرة او تلك ..

---

١ ـ (الاهرام) ، ٣ تموز ١٩٦٢ .
٢ ـ الاهرام ، ٣ حزيران ١٩٦٢ .
٣ ـ الاهرام ، ٤ حزيران ١٩٦٢ .
٤ ـ الاهرام ، ٧ و١١ حزيران ١٩٦٢ .

ولكن احداً من المثقفين اعضاء المؤتمر لم يفعل ذلك ، رغم ان هناك عدداً من المشاكل النظرية التي تتطلب الحل : الفرق بـــين ملكية الدولة وملكية الشعب ، بين الاشتراكية العربية والاشكال الاشتراكية الاخرى ، بين القطاع الخاص والقطاع العام . ورسم عبد القدوس جدولاً بكامـــله للمشاكل المشار اليهـا [1] .

وكما كان منتظراً ، أعطى م. ح. هيكل تحليلاً كامـلاً للميثاق كما يفهمه عبد الناصر . فهاجم مزايدة المغالين في الديمقراطية والمبالغين في الاشتراكية ، واشار الى سكوت المـلاك العقاريين ، والى خبث ممثلي « الرأسمالية الوطنية » الذين يحاولون تغيير لونهم لترضى السلطة عنهم . واكـد ضرورة تأمين نصف التمثيل الوطني للعمال والفلاحين ، في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي ، وقال ان « التناقض بين الشعب والسلطة قـد تلاشى بشكل طبيعي » ، وان عدداً كبيراً من المنتقدين لا يعرفون الميثاق ، حتى انه « أصبح من الضروري ان نعيد النظر بشأن احكام صدرت قبل التوضيح الايديولوجي الذي حدده الميثاق » ؛ واشار الى ضرورة الحذر في استعمال كلمة « الحريـة » التي استعملت في شتى انواع الشعارات القديمة ، وميّز بين نوعين من اليسار ، « اليسار المذهبي واليسار الطبيعي » (واليسـار الثاني هو الافضل) ، وحذر العمال من اغراءات دكتاتورية البروليتاريا ، كما حذر الرأي العام من الديماغوجية [2] .

وراء ابتعاد المثقفين الذي يزداد ويبلغ فئات الرسميين ، نجد انعدام الثقة

---

١ ـ إحسان عبد القدوس ، « مقاعد في المؤتمر » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٧٣ ، حزيران ١٩٦٢ .

٢ ـ م. ح. هيكل ، « هل يتمكن الفلاحون والعمال من تحمل مسئوليتهم الجديدة ؟ » ، « حديث عن الأخطاء والحرية » ؛ « نجاح الميثاق يرتبط بشيء واحد : ممارسة الحرية » ، (الاهرام) ١ ، ٨ ، ٢٩ حزيران ١٩٦٢ . « دراسة هامة للميثاق » بقـلم لطفي الخولي ، من وجهة نظر « اليسار » الرسمي ؛ « أبعاد الصورة التي يرسمها الميثاق » ، (الاهرام) ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ حزيران ١٩٦٢ ؛ عاد فوسعها في كتابه : « الميثاق الوطني » (القاهرة ، ١٩٦١).

والخوف؛ والظاهرة الاولى نتيجة الخمول العام يضاف اليه حذر عريق، والظاهرة الثانية يزيد من حدتها النظام البوليسي .

والجيش ؟

شهدت الاحتفالات التي اقيمت بمناسبة العيد العاشر للنظام، من ٢٢ تموز حتى ٢٧ منه عام ١٩٦٢، الصاروخ المصري الاول، « القاهر »، يرتفع الى ٦٠٠ كلم في السماء، واعلان مجانية التعليم في مختلف المستويات [1] . وقام نقاش مهذب مع الصحافة السوفياتية ومع الحزب الشيوعي الايطالي – اذ ان ايطاليا تدخل أكثر فأكثر العالم العربي – اللذين ينتقدان ادعاءات النظام في الاشتراكية مع اضطهاده لليسار [2] . وكانت الاستعراضات العسكرية مناسبة لتعريف دور الجيش، رسمياً، في المجتمع الجديد . وكان عبد الناصر، خلال المؤتمر، قد رد على حجج الذين طالبوا بعودة الجيش الى الثكنات . ومرة اخرى كان م . ح . هيكل هو الذي شرح النظرة الرسمية التي قال انها « نظرية اجتماعية سياسية جديدة » . ويمكن تلخيص مقاله بما يلي :

في الظروف التي تميّز صراع الطبقات في البلدان المتخلفة، ونظراً لشعور الجماهير الشعبية واعتقادها بان القيادات الحاكمة لا تمثل سوى مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية الا الاعتماد على الجيش لتشق طريق الثورة . وفي نظر العسكريين الذين يميلون الى الاستئثار بالسلطة، على الجيش ان يبقى القوة الاساسية في الدولة . ولكن جمال عبد الناصر عدل عن هذا التفكير، لحفظ التوازن : « لا نريد سياسيين في الجيش، ولكن الجيش بأكمله يشكل قوة في السياسة الوطنية » [3].

---

١ – م. ح. هيكل، « الجيش والثورة »، (الاهرام(، ٢٧ تموز ١٩٦٢ .

٢ – (البرافدا) نقلته (الاهرام) في ٢٠ تموز ١٩٦٢، النص الكامل في « الأخبار »، (بيروت ٥ آب ١٩٦٢) ؛ حديثا ب. ساتياكوف و أ. أدجوباي، (الاهرام) ٣٠ تموز ١٩٦٢، الخ ...

٣ – (الاهرام) ٢٣-٢٧ تموز ١٩٦٢ .

قبل ذلك بأيام اعرب المشير عامر عن عرفان الجيش « للشعب الذي صنعه ومكن له دائماً من شرف القدرة على اداء واجبه في ظروف بالغة الصعوبة ؛ والقوات المسلحة تجدد العهد ، امام الشعب ، على ان تكون ترسه ووسيلة في تحقيق اهدافه ، مطيعة لأوامره واهبة حياتها ودمها للدفاع عن شرف الوطن وكرامته » [1] .

بذلك تحددت مرحلة جديدة ظهر فيها الجيش كاحدى القوى الرئيسية في مصر ، وليس القوة الرئيسية الوحيدة . ولكن الجهاز الحاكم ، وهـو جهاز يغلب عليه الطابع العسكري ، يوجه السلطة نحو الغرب وخاصة نحو الولايات المتحدة .

هذا هو معنى تعديلات ايلول ١٩٦٢ . يضم « مجلس الرئاسة » الجديد ١٢ عضواً ، بينهم ١٠ ضباط (اضيف علي صبري وكمال رفعت الى ضباط مجلس الثورة الثمانية القدماء) ، ومدنيان (الدكتور نور الدين طراف وأحمد عبدو الشراباصي) ، واصبح علي صبري ، وهو رجل الحوار مع واشنطن ، واداري ممتـاز وسياسي ناضج ، رئيساً « للمجلس التنفيذي » الجـديد المؤلف من ٢٥ عضواً . هل انه تبديل شكلي ؟ كلا ! فالواجهة ، هنا تحاذي بالضبط الاتجاه السياسي .

وكان التدبير الاول : منع اي هجوم على الولايات المتحدة الـتي جهزت

---

١ ـ (الاهرام) ، ٢٤ تموز ١٩٦٢ . مع العيد العاشر نشرت عدة دراسات ، من بينها العدد الخاص من « الأهرام الاقتصادي » ، العدة ١٦٦ ، ١٥ تموز ١٩٦٢) ، العدد الخاص من :

The Egyptian Review of Polit. Science, (n. Jui let 1962).

الكتاب الرسمي شبه الجماعي . « عشر سنوات مجيدة » ، د. ج. أ. رمادي ؛ « من ثمرات الثورة في عشر سنوات » ، أ. م. شميس ؛ « عشر سنوات في مشرق الشمس » ، عدد (المجلة) الخاص، VI ، ١٩٦٢ ، عدد ٦٦ ، الخ..

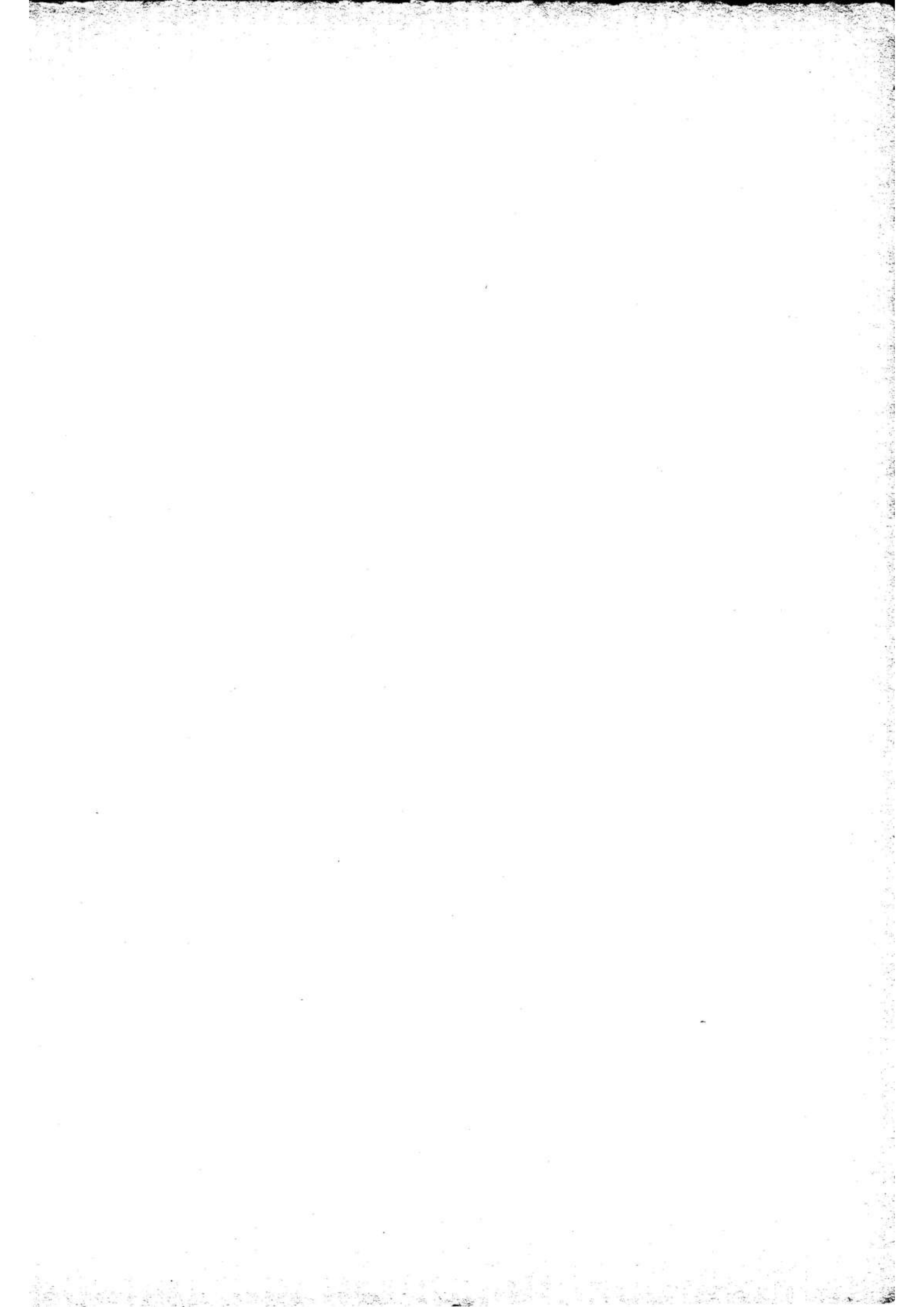
جيش اسرائيل بالصواريخ .. [1]

١ - (الاهرام) ٢٥ و ٢٧ ايلول ، ١ كانون الأول ١٩٦٢ ؛

The Times (28 September, 1 October).

تذكر ان « مجلس الرئاسة » يتألف من ٥ نواب للرئيس، وهم بالتسلسل : عبد اللطيف البغدادي، زكريا محي الدين، حسين الشافعي، كمال الدين حسين، عبد الحكيم عامر. وبين ٢٥ وزيراً، احتفظ عشرة فقط بوزاراتهم . بين التعيينات المعبرة تنبغي الاشارة الى : عبد المنعم القيسوني للخزينة والخطة ، عبد القادر حاتم لوزارتي الثقافة والإرشاد القومي ، والإعلام (أبعد ثروت عكاشة عن الشئون الثقافية) ، اللواء عبد العظيم فهمي (سابقاً مدير البوليس السياسي) لوزارة الداخلية، صدقي سليمان المسئول الجديد عن السد العالي ، أنور سلامة أول عامل يدخل الوزارة كوزير للعمل ، وامرأة تشغل منصب أستاذة ، د. حكمت أبو زيد ، وزيرة الشئون الاجتماعية .

وشكل « مجلس دفاع » ، برئاسة عبد الناصر ، ويتألف من ٢٠ عضواً بينهم ١٥ من الوزراء و ٥ قواد من الأركان ، وتشرف على المجلس « لجنة الدفاع الدائمة » وتتكون من عبد الحكيم عامر، عبد اللطيف البغدادي، زكريا محي الدين، وكمال الدين حسين . حول الصواريخ الأميركية ، راجع : « حجة قديمة مكشوفة » ، (الأهرام) ٢٨ ايلول ١٩٦٢ .



القسم الرابع

صلاحية التجربة في مصر

الوادي ملك لمن يسقيه لـكي تنبت الارض اطيب
الثمار . كل شيء هو ملك لمن يحسّن وضعه .

برتولد برخت

« دائرة الطبشور القفقازية »



الفصل الأول

الطابع الخاص

عشر سنوات من التغييرات والمحاولات والجهود والآلام ، عشر سنوات من المسير . ثمة سؤال يطرح في نهاية المطاف : هل يمكن تمييز « طريق مصري » خاص لتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية والتغلب على التخلف؟ وبعبارة أخرى : هل يمكن اعتبار التجربة المصرية دليلاً للعالم الافريقي – الاسيوي ، ولا سيما للقارة الافريقية والعالم العربي ؟

هنا يخطر في البال عنوان لكتاب الفيلسوف الايطالي كروتشه حول الفلسفة الهيجلية : « ما هو حي ، وما هو ميت » .. – مع استبدال لفظة « ميت » بـ « مصري » – اي ما هو مصري خالص ، غير قابل للتعميم .

نعود فنلتقي بتحليل الطبيعة الأساسية لتاريخ الاقتصاد المصري الذي شددنا عليه خاصة في دراسة المسألة الزراعية .

منذ السلالات الاولى حتى محمد علي ، بل وحتى الاحتلال البريطاني ، كانت الارض ، وهي الجزء الرئيسي من الثروة الاقتصادية ، ملكاً للحاكم ، وكانت ثلاثة بالمئة فقط من مساحة مصر خضراء حول النيل ، تحاصرها من كل

الجهات الصحارى والجفاف والشمس المحرقـة . هذه الأراضي المزروعة كانت توزع على الفلاح بالتقتير ، وكان يجب تأمين ريها بانتظام، لقـلة المطر . فنشأ عن ذلك طريقة في جمع المياه وتوزيعهـا وفي الري . وكان الحكم المركزي القوي وحده قادراً على القيام بالمهمة : فالتفرد يعني هنا الفوضى والانحلال ، اذ ليس ثمة اقطاعي او حاكم مقاطعة يستطيـع ان يقدّم ما تستطيـع العاصمة وحدها ان تعطيه : الماء ، ينبوع الحياة .

ينبغي ان نجد هنا ، قبل اي مكان آخر ، العامل التكويني الأول للوحدة الوطنية المصرية ، اقدم وحدة في العالم والتي استطاعت وحدها ان تستمر على ما كانت عليه ، عبر احتلالات عديدة خلال سبعين قرناً . وهذا مـا يعطي للسلطة المركزية وزنهـا الساحق اللامتنـاهي . فالدولة هي سيدة الحيـاة والموت ، في الوجود اليومي لمصر عبر الأجيال .

والاتجاه للوحدة والمركزية والتجمع والتسلسل الهرمي ، دخل كل ميدان. والحكم ، سيد الحياة ، هو سيد الارض كذلك ، يعطي حق استعمالها لمـن يود مكافأته . والدولة المركزية لا تقبل باية نزعة اقليمية تحد من سلطتها ، ولا باية اقطاعية ؛ والمماليك انفسهم ، بعد تسلمهم السلطة في القاهرة ، سارعوا وعينوا اقواهم سلطاناً عليهم او امـيراً ، اي انهم جعلوه مسئولاً عن ادارة شؤون تلك المياه المخصبة التي اذا اهملتها الدولة المصرية ، نضبت ينابيع الحياة .

والسماء نفسها تخضع للحركة العامة : فمنذ المملكة القديمة اتحدت آلهة مصر العليا ومصر السفلى في الآله الواحد آمون – رع ؛ واعطى الثالوث : ايزيس– حاتور – اوزيريس مرتكزاً تاريخياً للثالوث المسيحي . هكذا تكوّنت الوحدة المصرية ، عن طريق التداخل ، من ثلمة الارض الى منعطفات البرناس ، ومن الجاموس الى الحياة الابديـة ، ومن الفلاح الى الرب . وحدة اساسية ، تصل بجذورها الى اعمـاق الانسان المصري ، وكل شيء فيها ينبع من الوسط ويعود اليه ، ويرفض اية محاولة لتمزيق ما قد رسخته الطبيعة .

ان الدولة (سيدة السلطة السياسية والتي يجسّد رئيسها الالوهية او يمثلها) تمسك بالحياة الاقتصادية ، وهي وحدها تملكها طوال التاريخ وحتى بزوغ الرأسمالية، قبل ثلاثة ارباع القرن .

وفرضت الجغرافية ، مرة ثانية ، ايقاعها . ذلك ان مصر ، ملتقى القارات الثلاث ، وارض الحضارة المصطفاة ، جذبت الفاتحين وحثت على المغامرات . كان على الدولة اذن ان توجـــه جهودها لانشاء جيش قوي ومدرب ، يشكل الركن الاساسي للجهاز الحكومي ، اذ انـــه يعنى بتنظيم الجبهة الداخلية وبوحدتها (الاقتصاد والادارة) ، كما يعنى بحماية الحدود والقيام بغزوات احياناً ليمنع قيام دولة قوية ثانية مزاحمة في المنطقة .

هناك حقبات عديدة تؤكد هذا الارتباط المتفاعل بين الارض الخصبة إذا ما رواها النيل ، من جهة ، وبين رجل الحكم الذي يستغلها ابـدأ وهو رهن بها .

كان الملك احمس ، مؤسس السلالة السابعة عشرة (١٥٨٠ — ١٥٧٧ قبـل المسيح) ومحرر مصر من نير الهيكسوس ، اول من انشأ جيشاً وطنياً . وتابع تحوتمس الثالث (؟ — ١٤٤٧) الكفـاح وبنى لمصر امبراطوريتهـا الافريقية والاسيوية خلال ست عشرة حملة مظفرة . واخيراً ، رعمسيس الثاني (١٢٩٢ — ١٢٢٥) ، المخطط والاداري وحافظ الامبراطورية ورجل « السياسة الواقعية » قبـل التسمية . ولكي يضمن الفراعنة ولاء العسكر ، وهبوا الاراضي للقواد وانعموا بالمال على رجال الدين . انها الحقبة الفرعونية الكبرى : قوة الدولة ، انشاء الامبراطورية ، ازدهار الاقتصاد ، عظمة الفنون .

ومنذ تلك الحقبة، ارتبط مصير الجيش بمصير البلاد الاقتصادي والاجتماعي. وكان نزع الصفة الوطنية عن الجيش المصري في عهد « بسامتيك » فاتحـــة الاجتياح الفارسي واليوناني والروماني . واقام جيش الاحتلال البيزنطي رقابة بوليسية على البـلاد بعد ان قسمها الى خمس ولايات : اوغستامنيك ، اركاديا ،

تيبابيدة ، ليبيا ، مصر . وعندما وصل جنود عمرو استقبلهم الشعب استقبال المحررين . وعام ١٠٩٧ ، هاجمت الحملة الصليبية الاولى سوريا . وكانت سلالة الايوبيين في مصر (١١٧١ – ١٢٥٠) قد اعادت الجيش الى الحكم ، لا سيما صلاح الدين الذي عرف ان يحيط اتراكه واكراده من الجنود بمساندة الشعب. ودخلت مصر العصر العسكري : على الحدود وحتى دمياط ، اشتعلت الحروب الصليبية حتى عام ١٢٩١ ، وبلغ المغول آسيا الصغرى في القرن الثالث عشر وهددوا سوريا في القرن الخامس عشر ، فتراجع الشركس واليونان والالبان والمماليك والعرب امام المغول ووجدوا في مصر ملاذاً ومكانة . وتكونت فئة المماليك التي حكمت مصر من ١٢٥٠ حتى ١٥١٧ . ورزحت قوات المماليك ، وهي نخبة من المقاتلين ، تحت عبء الاراضي التي وهبت ، دون ان تكون وراثية ، لضباط من مختلف الرتب . ويقول عنهم المؤرخ الكبير المقريزي : « ارتكبوا كبائر ما ارتكبها الفرنجة لو كانوا اسياد البلاد » . وحولهم عاشت مصر حياة غريبة ومضطربة ، « في مجتمع تسيطر عليه فكرة الحرب : حرب المسلمين ضد المسيحيين ، حرب المغول ضد المسلمين ، حرب المماليك فيما بينهم ، كل ذلك في وحشية لا توصف .. » [1] .

وظهرت اقطاعية ذات نمط شرقي سببت الارتخاء والانشقاق بين الوحدات ، فمهدت الطريق بذلك للفاتح العثماني سليم الأول ، سنة ١٥١٧ . فعمّ الأسى أنحاء البلاد ؛ والقاهرة ، « عاصمة الكون ، وحديقة العالم وخلية الجنس البشري وباب الاسلام وعرش الملك » ، كما يقول ابن خلدون ، القاهرة هذه أفقرت من الصناعيين والأساتذة ، وهبط عدد سكان مصر من ثمانية ملايين نسمة إلى مليونين ونصف بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر ،

---

١ – صبحي وحيده ، المرجع المذكور ، ص ٥٧ . « كانت التغييرات الاجتماعية هائلة في حدود المجتمع العسكري . أما خارج هذا المجتمع فلم يكن لها أي معنى » :

(D. Ayalon: Gunpowder and finances in the Mamluk Kingdom, London, 1956, p. XV, n. 1.

وحل الخراب في كل بقعة . وأعمل الأتراك في البلاد النهب والسلب . وأصبح الوضع العسكري وضع اقطاعية مفككة تفتقر إلى التقاليد . بيد ان الرابطة ما زالت قائمة بين الأرض والقوات المسلحة . وكانت الاقطاعية الشرقية تحـد من هذه الرابطة وتحدث تفتتاً للتراث الوطني بين أيدي مرتزقة غرباء .

ومع حملة بونابرت ، عـادت القاهرة من جـديد مركز كل شيء ، وشرع يجتمع فيها مجلس يضم الوجهاء ، وثار غضب الشعب لوجود محتـل أجنبي غير مسلم وإنما أوروبي ومسيحي ، واندلعت انتفاضتان ضـد جيش الاحتلال الفرنسي (تشرين الأول ١٧٩٨ وآذار – نيسان ١٨٠٠) ، واغتيل الجنرال كليبر . ويقول الجبرتي : « أخذ سكان القـاهرة ، حتى الفقراء منهم ، يبيعون ثيابهم ويستدينون ليشتروا السلاح ويدافعوا عن انفسهم » . ولعب محمد علي ورقة الوجهاء الملتفين حول عمر مكرم ضد المماليك ، فحمله أولئك الى نيابة الملك في ١٣ أيار ١٨٠٥ .

لم يكن الجيش ، في نظر محمد علي ، وسيلة للسلطة فحسب ، أو عنصراً من عناصر الدولة ولو اساسياً ، أو قطاعاً من الحـكم ، وإنما مركز الكل ومحور حياة البلاد. وفي عهده ، لم يكن الجيش فقط الأداة الفعالة لإعادة الامبراطورية المصرية في آسيا وافريقيـا ، بل وفي المتوسط ، وإنما كان أيضاً الباعث على تصنيع البلاد وتنظيم الإدارة وعلى النهضة الثقافية والتربوية . وانطلاقـاً من الجيش ، راح محمد علي يبني الدولة ويعيد لمصر العريقة القوة والحياة [1] . ومن

---

١ ـ من بين المراجع العديدة حول محمد علي ، نشير الى بعض الكتب الحديثة :

La révolution industrielle en Egypte et ses conséquences au XIXme siècle (1800-1950).

وهي محـاولة سريعة لـ م. فهمي .Leiden, 1960 ؛ م. هـ. لهيطة : « تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة » ، (القاهرة) ، ١٩٤٤ ، ص ٧٩-١٩٣. ويعـالج الكتابان الجانب الاقتصادي ؛ « حول الجنش » ؛ راجع ع. ر. الرافعي : « عصر محمد علي » ، الطبعة الثالثة ، (القاهرة) ١٩٥١ ، ص ٣٧٢-٤٦٣ . محاولة م. برجيه : ... Military elite

١٨١١ الى ١٨١٥ ، حاول محمد علي القضاء على الوهـابيين إرضاء لسيده . عندئذ خطرت في ذهن إبراهيم ، الذي كان قد أثبت مواهبه كقائد عسكري، فكرة تأسيس امبراطورية عربية . ومنذ ١٨٢٠ ، قام الكولونيل الفرنسي « سيف » بإعادة تنظيم الجيش المصري الذي أصبح بسرعة احد اقوى الجيوش في تلك الحقبة . وبينما لم يكن يستطيـع المصري ان يتجاوز رتبة « مقدم » ، كان الأتراك والمماليك يحتلون مناصب الضباط الكبار والألوية ، بالاضافة الى الرواتب الباهظة والأراضي . بذلك عادت فتأسست أرستقراطية عسكرية واقطاعية جديدة تحدر منها عدد من عائلات الباشوات المصرية الكبيرة .

وبعثت انتصارات إبراهيم ، من ١٨٢٠ الى ١٨٣٩، لا سيما على الامبراطورية العثمانية ، الشعور بالعزة القومية في أقاصي البلاد التي كانت تقـدم الجنود . والامر الذي لم يكن في نظر محمد علي سوى لعبة شطرنج لتوطيد سلطته في نطاق الامبراطورية العثمانية ، غـدا في نظر المصريين حركة وطنية موجهة ضد المحتلين الاتراك المكروهين . ونجد أصداء واضحة لذلك في ثورة عرابي عام ١٨٨٢ . فمحمد علي لم يعلن الحروب باسم « الامة الاسلامية » او الشرعية التركية ، وانما باسم عظمة مصر ، وفي الواقـع باسم عظمته هو . وبفضل تضحية عمر مكرم وانتصارات نائب الملك، بدأت الامة المصرية حلقة جديدة من تاريخها .

اهتمت الدولة (وهي القائمة على نظام مركزي يحكمها قائد عسكري الى جانب كونه سياسياً محنكاً ، وسط بيئة اجتماعية يغلب عليها الطابع الاقطاعي مع بروز عناصر بورجوازية مصرية) ، اهتمت بتقديم الجيش على كل شيء . فثلث الوزارات او الدواوين يعنى بشؤون الحرب ، وتأسست المعاهد لجميع انواع التعليم – من الكليات العسكرية الى مدرسة اللغات وكلية الهندسة – بغية اعداد اطارات عصرية للجيش وسد حاجته الماسة اليها ، وبصورة عارضة ، تجهيز البلاد بالاخصائيين لتدبير امور الاقتصاد والادارة الضرورية لدعم اعمـال ابراهيم العسكرية المظفرة . والدولة هي الـتي فرضت

احتكار التجارة والصناعة وجمعها في يد محمد علي الذي عمل على تحطيم عدد كبير من الصناعات الصغيرة الحرفية لينشىء محلها شبكة من الصناعات العسكرية والصناعات التحويلية المتوسطة (النسيج والحديد والنحاس الخ..) والدولة هي التي اوفدت الى اوروبا ، ولا سيما الى فرنسا ، مئات من المبعوثين، ومعظمهم مُعدّ لاطارات الجيش والصناعات العسكرية ، وقد برز بينهم رفاعة رافع الطهطاوي ، رائد النهضة الثقافية المصرية .

وتجدر الاشارة الى ان طبقة كبار الملاك العقاريين الجدد ـ كبار ضباط محمد علي ، وكبار الوجهاء ـ هي ، في الاصل ، طبقة من الغرباء مدينة بتراثها لسيد البلاد ، وتنظر الى المصري نظرتها الى من هو أدنى منها رتبة ومنزلة . وبقي اسياد الجيش والاراضي ، حتى نصف هذا القرن ، من احفاد فاتحي الامس ، رغم امتزاج هؤلاء مع عائلات الشيوخ والوجهاء المصرية .

وهكذا في فترات الاستقلال او الكفاح للحصول عليه او فترات الازدهار، لعب الجيش دوراً وطنياً أساسياً في المجتمع المصري ، كما ظهر ذلك في عهد المملكة القديمة والمملكة المتوسطة ، ثم في عهد محمد علي . ولكنه يكلف بمهمات شرطة داخلية كلما وقعت مصر في قبضة فاتح أجنبي : من آخر البطالسة الى الفتح العربي ، ثم في عهد الاحتلال البريطاني بنوع خاص .

ان هذا الجانب من الشخصية المصرية الخالصة تمثله خير تمثيل انتفاضة العقداء ، ثم ثورة عرابي عام ١٨٨٢ . ولن تتمكن الأحداث الطارئة التي سببتها ـ لا سيما النزاع بين سلك الضباط المصريين والقيادة الشركسية والتركية ـ ان تحجب الطبيعة العميقة للحركة . فهذه الأخيرة استمرار للمطالب الوطنية كما حددها برنامج الحزب الوطني منذ عام ١٨٧٨ : انهاء الاشراف الأجنبي ، تمصير الدولة والجيش ، مجلس نواب منتخب ، ومطالب اخرى . وقامت انتفاضة فلاحي الشرقية ومساندتها للقوات المسلحة وقطع طريق القاهرة على المغتصب ، لتجعل من الجيش القوة الوطنية الضاربة ،

مهيئة بذلك عام ١٩٥٢ . وقد ادرك كرومر هذا الواقع تماماً اذ يلاحظ في مذكراته : « لم يثر الجنود على ضباطهم وإنما كان الضباط هم الذين ثاروا على الخديوي ، جارين الجنود معهم . ويمكن القول ان الجيش أعلن عصيانه ككتلة واحدة (...) . ويمثل الضباط ، او بالأحرى يبغون تمثيل القوى الوطنية الغاضبة (...) ، والدفاع عن ارض الوطن ضد العدو . وكانت قضيتهم قضية الاسلام ضد المسيحيين ، قضية المصريين الأصليين ضد رجال الاستبداد التركي » . هذه الوحدة الوطنية يبرزها بيان الحزب الوطني ، في ١٨ كانون الأول ١٨٨١ ، بتوقيع الشيخ محمد عبدو والكولونيل أحمد عرابي والشاعر الكبير محمود سامي البارودي وغيرهم .

وبعد ستة أيام من تل الكبير ، أمر الخديوي توفيق بـ « حل الجيش المصري » . ولاحظ اللورد دوفرين : « لم تعد مصر تستطيع ان تتحمل المماليك وأمثالهم » . واقترح انشاء جيش « يقوم اولاً على مصريين صليين » . تحت قيادة انكليزية « لمنع البدو من إحداث قلاقل على الحدود الصحراوية ولقمع الانتفاضات المحلية الصغيرة » [١] . كان الجيش قد تحول الى سلك شرطة او قوة استعراض مطهرة من الضباط المشبوهين بسبب وطنيتهم . عند ذاك عيل صبر الألوية المتحدرين من الارستقراطية التركية . وإذا بمحمد سلطان باشا ، الذي طعن جيش عرابي وساعد الانكليز على دخول البلاد ، يندم على ما فعل . واذا به يمرض ويموت لشعوره بازدراء الناس حوله[٢] ..

وراح الجيش يرتفع الى مستوى الحركة الوطنية . وفي عهد الانتداب الانكليزي عام ١٩١٤ ، أعطت مصر للجيش البريطاني ١١٧٠٠٠٠ رجل من جنود ومتجندين . وفتحت ثورة ١٩١٩ ومجيء الوفد واضطرابات سنوات ١٩٣٠ / ٣٥ ثم انتفاضة عام ١٩٣٥ / ٣٦ والمعاهدة الانكليزية – المصرية

---

١ - Earl Cromer : Modern Egypt, London, 1908, II, p. 473-7.

٢ - شهدي عطية الشافعي : تطور ... ص ١٤ .

عام ١٩٣٦ وعودة الوفد ، كل هذه الأحداث فتحت أبواب الكلية الحربية لأبناء الطبقات المتوسطة ، يحملون الآمال وقد آلمتهم مؤامرة ٤ شباط كما طعنت حرب فلسطين كرامتهم في الصميم .

سبعة آلاف سنة من التاريخ ، في اطار جغرافي لم يتبدل ، تؤكد الجوانب الثلاثة للشخصية المصرية في المجال الذي نعالجه : الدولة ، سيدة المياه ، تحتل بذلك قلب الحياة الاقتصادية وتملك القسم الأكبر منها ؛ الجيش ، ركن رئيسي في جهاز الدولة ، سيفها وترسها ، وهو في نفس الوقت جزء في تركيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو كذلك عنصر جوهري في طليعة الحركة الوطنية .

هذا الواقع بجوانبه الثلاثة سيتخذه مفكرو النظام العسكري كتبرير لطريقة الحكم : على البناء الوطني في ظل الاستقلال ان يكون، في الاساس، عمل الدولة الموحّدة والمركزية لا عمل الاحزاب السياسية حاملة بذور التفرقة ؛ وعلى العمل السياسي ان يصدر عن فئة واحدة وثيقة الارتباط بالسلطة إذ ان صراع الاحزاب لا يؤدي إلا إلى هدم المستقبل ؛ ويستطيع الجيش ، وسلك الضباط ، تأمين استقرار الحكم والدفاع عن البلاد وتجهيز القطاع الاقتصادي ومجموع الحياة الاجتماعية بالاطارات النشيطة ، وذلك على افضل وجه يمكن لاحدى الطبقات الاجتماعية المتناحرة ان تؤمنه .

واستخلصت تجارب محاذية في الباكستان والعراق وبيرمانيا ، بشكل خاص ، دروساً من التجربة المصرية . ولكن الصين وكوبا والهند واندونيسيا وسيلان والجزائر تشكل نماذج مختلفة . بل ان طبيعة الحزب الواحد الحاكم في غينيا وكوبا ومالي ، مثلاً ، تختلف تماماً عن « الاتحاد القومى » في مجالات الحشد الاجتماعي والايديولوجية وأساليب العمل . وتعدد الاحزاب لم يشل مطلقاً تقدم الهند واندونيسيا وسيلان او استقلالها . اما المثال العراقي فانه يدل على تخبط متعاظم في جو من الخلافات الاهلية ، كما ان رفض عدد من

دول افريقيا السوداء للافكار المصرية ليس دليلاً على سلامة تحررها .

ذلك ان المشكلة الرئيسية إنما هي في تحليل المضمون لا الجانب الشكلي ، وفي تحليل البرنامج والايديولوجية والتنظيم والوسائل المتبعة في كل بلد افريقي- اسيوي . ويعني المضمون طبيعة المجتمع والدور الذي يرجع للشعب بمختلف طبقاته في عملية البناء ، ان في الريف او في المدن ، وتمكين الجماهير الشعبية من المساهمة في التوجيه السياسي وفي التحقيقات والاشراف على التنفيذ . وبالاختصار ان الاساس هو الطابع الشعبي الصحيح للعمل القائم .

امـا القوة والاتحاد والفعالية فليست سوى عناصر ينبغي ان تخضع لارادة ومصالح الجماهير الشعبية .

والاعتراف بالشخصية المصرية ، لا يتنافى مع وضع الجيش موضع الصدارة نتيجة للتاريخ وللضرورة الجغرافية ، وإنما يعني ان الذي كان ممكناً هنا قد لا يصلح مثالاً في بلدان أخرى تختلف في تطورها التاريخي وتقاليدها القومية ومتطلبات بنائها .

وبعبارة اخرى ، ان اهمية التجربة المصرية على الصعيد العالمي لا تكمن في اوليّة الجيش ومركزية الدولة الساحقة ، مصدر كل مبادرة ، وإنما في مواضع اخرى . غير ان ذلك لا ينقص من دلالتها في مجالها الطبيعي ، مجال ثلثي العالم وهما يستفيقان على الحياة .

الفصل الثاني

بناء قومي أم اشتراكية ؟

هل هذه هي الاشتراكية ؟

يُطرح السؤال جدياً منذ قوانين صيف ١٩٦١ ، بينما ترجع الشعارات الاولى لـ « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » الى ١٩٥٦/٥٧ .

ان تأميم مصرف الاصدار والمجموعات الاحتكارية والصناعات الثقيلة والقطاعات الاساسية (التأمينات والمناجم والمواصلات والتجارة الخارجية) نجده في عدة بلدان ضمن « قطاع عام » يأخذ مكانه في اطار تخطيط اقتصادي يتغلب عليه الطابع الرأسمالي .

ولكن فيما يتعلق بمصر ، فان هذه التأميمات تغطي حقلا اوسع بكثير وتشمل جميع المصارف التجارية واكثر الصناعات الثقيلة والاساسية والمواصلات وقسما كبيراً من التجارة الخارجية [١] . وقد اوجدت الدولة قطاعاً مشتركاً

---

١ - يشير متحدث مسئول الى ان القطاع الخاص ينتج فعلياً ٢٠ ٪ من التجارة الخارجية ،

يشمل ما تبقى في ايدي رأس المال الخاص على صعيد الصناعة الثقيلة والشركات الصناعية والتجارية ذات الاهمية المتوسطة وعدداً من الصناعات الخفيفة تملك الدولة اما نصف اسهمها او اكثر ، تتعدى احياناً الحد الكافي لرأس المال الخاص .

والقطاع الخاص ما زال قائماً وهو يضم بعض الصناعات الثقيلة ، وقسما من الصناعات والمؤسسات المتوسطة ، والصناعات الخفيفة وربع التجارة الخارجية وثلاثة ارباع التجارة الداخلية ، وخاصة الغالبية العظمى لملكية الاراضي بعد الاصلاح الزراعي المزدوج ، والغالبية العظمى لملكية الابنية . ولم تنزع الملكية من اي مالك، كما رأينا، عدا العائلة المالكة سابقاً . وتشكل التعويضات مبالغ محترمة تسمح للرأسماليين، الذين كانوا بالأمس أسياد الساحة ، بالمساهمة دون اي تحديد للأرقام ، في الشركات المتنوعة التي تتكاثر وتضاعف ارباحها [١] .

لفترة طويلة ، كانت الارقام مفقودة وكان يتعذر على المراقب معرفة مدى التشدد على البورجوازية القديمة . ولكن في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية اوضح الدكتور جمال سعيد الوضع : طبّق الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ على ١٧٧٩ من ملاك الاراض الكبار ، وعام ١٩٦١ على ٢٩٣٦ ، وشملت قوانين تموز ١٩٦١ ما لا يقل عن ١١٤٨ رأسمالياً كبيراً، ٨,٨ ٪ منهم يملك واحدهم اكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه اسهم ، مشرفين بذلك على ٦٠ ٪ من الثروة الوطنية [٢].

---

٤٠ ٪ من القطن ، ٥٠ ٪ من البصل والبطاطا والثوم ، ٤٠ ٪ من الحمضيات ، ونسبة مرتفعة من الفواكه والخضار والسلع الجلدية والخشبية والزجاجية والمصنوعة من المطاط والمعادن والنباتات الطبية والسلع السياحية .

١ - المجموع العام للاستثمارات في القطاع الخاص ، بلغ بعد قوانين ١٩٦١ ، ٣٠ مليون جنيه ، (الأهرام) ، ١٠ أيار ١٩٦٢ ؛ يجد القارىء مجموعة دقيقة من الاحصاءات حول الوضع الاقتصادي في نهاية العقد الأول في :

N. B. E. Econ. Bull. XV, 1962, N. 1, p. 75-102.

٢ - (الطريق) ، ص ٦٦٩-٦٧٠ .

ومجموع هذه القطاعات الثلاثة يتداخل في بعض الاحيان (لا سيما القطاع العام والقطاع المشترك من جهة ، وهذا الاخير والقطاع الخاص من جهة ثانية)، ويخضع لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي رسمت لمساندة « العمل الوطني » ، اي مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وظهور الفوارق الجديدة في القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختارة من صفوف التكنوقراطيين والعسكريين الاخصائيين ، يكرس انحسار السلطة السياسية النهائي للبورجوازية الزراعية الكبيرة والبورجوازية التجارية والصناعية والمالية ، وقد ضُربت الفئة الاولى اكثر من غيرها . كما ان الارتقاء الاجتماعي للعمال ، في المدن والقطاع الصناعي ، واشتراك العمال والمستخدمين في التمتع بثمرات عملهم ، والتصميم على اشراكهم بصورة فعلية في ممارسة سلطة التقرير، وفقاً لنص الميثاق ، كلها اجراءات تستهدف عدالة اجتماعية واسعة وازالة الفوارق الصارخة وتجنيد الجماهير الشعبية في عملية البناء الوطني .

اذاً ، هناك فوارق واضحة بين رأسمالية الدولة المعروفة ، وبين التجربة المصرية . ما هي أسباب هذه الفوارق ؟

قبل كل شيء ينبغي الانتباه الى ان قيام القطاع العام المصري جاء كتتويج لحركة التحرير الوطني ، وكردّ على قضية السويس وعلى عدوان تشرين ١٩٥٦، والغرب هو الذي دفع مصر في طريق التأميم ، فبدأت مبادرة « القطاع العام » كخطوة سياسية لتأكيد السيادة الوطنية ، ثم ما لبثت بعد نجاح « المؤسسة الاقتصادية » ، ان اثارت سؤالاً : لماذا لا تتسلم الدولة مقدرات الوحدات الاقتصادية الاساسية ؟ ذلك ان رأس المال الكبير لم يبد رغبته في المضي قدماً ، بالسرعة التي تفرضها المشكلة السكانية الملحة ، في الاتجاه الانمائي الذي تريده الدولة ذات القيادة العسكرية [1] ؟

هذه المرحلة الثانية من تطور « القطاع العام » ، ويغلب عليها الطابع

---

١ ـ محمد الخفيق : « القطاع العلم قبل قوانين يوليو وبعدها »، (الأهرام)، ٨ آذار ١٩٦٢ .

الاقتصادي، لا تخلو من الصفة السياسية . وطبيعي ان تكون الحركة قد ذهبت الى ابعد مما ذهب اليه نظام رأسمالية الدولة في البلدان الاوروبية ، بسبب ضرورات الصراع من اجل الاستقلال الوطـني وتطور الاقتصاد والحيـاة الاجتماعية . هنا يكمن الفارق الاول .

ثمة فارق آخر وهو الاتجاه العام لعملية التطوير التي بدأت . من الواضح ان الاحداث حملت الحكم المصري على الاتجاه تدريجياً نحـو جعل الدولة – بوصفها ممثـلة لمجموع القوى الشعبية – المالك ، وغالبـاً المدير والرائد للاقتصاد الوطني في قطاعي الصناعة والمال الهامين . اذ ليست القضية قضية الحيلولة دون اتساع الخسائر بعد تأميم لا مهرب منه ، كما هي الحال في عدد من البلدان الاوروبية ، وانما هي مسألة توسيع مجال تدخل « القطاع العام » الذي يملك القوة الاقتصادية الرئيسية والقوة الضاربة لنمو البلاد كلها .

ولكن ، هل هذه هي الاشتراكية ؟

المأخذ الجوهري مزدوج . انه نظري وعملي في الوقت نفسه ، وهو يتعلق اساساً ، كما هو معروف ، بالصفة الاستبدادية و « الأبوية » للتحويل الذي بدأ عام ١٩٦١ .

لم تطرح في اي وقت مسألة السماح لعمال المـدن والريف بالتعبير مباشرة عن ارادتهم السياسية وبالانتظام في أحزاب أو السعي لتحقيق برنامجهم الخاص في اطار « العمل الوطني » الذي فتح أمام الجميـع ، أي بالاسهـام في عملية التحويل كأسياد واعين يقررون مصيرهم .

والتقليد العريق المعادي للديمقراطيـة الذي ينحدر منه المسئولون عن الجهاز العسكري دفعهم الى رفض فكرة تعدد الأحزاب السياسية رفضـاً باتاً ، وذلك في بلد كمصر له تركيب اجتماعي معقـد ، وفي الوقت الذي نبذ فيه الحلفاء الاسيويون الكبار ، لا سيما الهنـد واندونيسيا ، فكرة الحزب الواحد ، وعندما كانت كوبا مثلاً تتبنى هذه الفكرة لتعبئـة القوى الثورية

وتوحيدها ، بينما تبناها ايضاً عدد من بلدان افريقيا ولكن للقضاء على القوى الديمقراطية المنافسة .

بيد ان الميثاق يتخلى عن أفكار كانت أساسيـــة بالنسبة للنظام حتى الأمس القريب ، منها أولية الدولة والحؤول دون العمل الجمـاهيري السياسي خلال مرحلة البناء ؛ بروز حركة الجيش من العدم وتركيزها تدريجياً ؛ طبيعة مصر ودعوتها العربيتان مع تأكيد مشاكلها وشخصيتها ؛ دور الشعب الـكادح الذي أصبح المعلم والرائد في مجال العمل، بينما أنيط بالجيش دور الحراسة والحماية ؛ الاهمية المتزايدة للنقابات والتعاونيات والوعد بانشاء نقابات العمال الزراعيين ؛ الاعتراف بضرورة اعادة نوع من الحرية حتى يفسح المجال امام العناصر غير الملتزمة ، لا سيما في صفوف الاطارات المثقفة ، لكي تخرج عن صمتها ..

وحدها ، فكرة الحزب الواحد ، بقيت كما هي . « فجبهـــة التحرير » أصبحت « الاتحاد القومي » ثم تحولت الى « الاتحاد الاشتراكي العربي » .

ذلك ان فكرة الحزب الواحد تؤكد وحدها أوليـــة الجهاز العسكري الذي حقق انقلاب ٢٣ يوليو . لا شك في ان هذا الاخير قـــد اكتسب ، منذ ذلك الحين ما اعطته اياه التكنوقراطية ، وتضخم بـــدخول آلاف الانتهازيين من كل حدب وصوب ، لا يحيدون سوى الانحناء . والتبرير الممكن الوحيد – الممكن ولكن غير الـكافي ولا الضروري – لقيام الحزب الواحد ، هو ضرورة تسليم الحكم للمنظمة السياسية التي قادت حركة التحرير الوطني الثورية حتى نهايتها الظافرة ، هـــذا التبرير مفقود . إن ٢٣ تموز ١٩٥٢ – وجمال عبد الناصر نفسه يعترف بذلك في الميثاق – لم يكن ثورة بـــل انقلاباً موجهاً من قبل فريق من المتآمرين العسكريين . والقوى الرئيسية للحركة الوطنية قـد استخدمها النظام ، الواحدة تلو الاخرى ، وفقاً للظروف ، ثم عمل على تصفيتها أو سحقها . والدولة ، يقودها الجهـــاز العسكري المتآمر ، هي التي تعين أهداف العمل الوطني وشروطه . أما الشعب فمـدعو لتقـديم القوى المساندة ، هذا الشعب الذي انتفض ، ساعـة الهزائم امـام الهجوم

الثلاثي ، والتف حول حكومته الوطنية ورئيسه ، رغم كل الجروح .

وأدى الحزب الواحد ، من ١٩٥٢ الى ١٩٦٢ ، الى تعيين رجال النظام القديم في كل المجالات . وقامت بيروقراطية شرهة تعيث الفساد ، تحت حماية الاستبداد . لذلك يصعب جداً اليوم معرفة الطبيعة العميقة للردود الشعبية امام هذه « الاشتراكية » النابعة من الدولة التي ما زالت بالنسبة للجميع دولة الفئة العسكرية . ونحن لا نعلم مطلقاً اذا كانت المبادىء العامة لهذه السياسية الاقتصادية والاجتماعية تتفق ورغبات مختلف الطبقات الشعبية ، ولا كيف تتصور هذه الطبقات الاشتراكية التي كانت تود ان تراها تحل مكان النظام القديم او حتى مكان الدكتاتورية العسكرية نفسها . ونحن لا نعلم كذلك اذا كانت هذه المجموعة الضخمة من الاجراءات قد غيّرت الحياة اليومية للجماهير ، رغم ان الشهادات تتفق على الاشارة إلى بعض التحسن في المدن [١] . ولا يسعنا الا الرجوع إلى شهادات المراقبين الأجانب والمصريين :

---

١ ـ في منتصف نيسان ، عرض وزير الصناعة ، عزيز صدقي ، حصيلة تسعة اشهر من التأمينات : ٢٨،٠٠٠ عمل جديد للعمال وزيادة ٢٢ مليون جنيه في الانتاج (الاهرام ، ١٥ نيسان ١٩٦٢) . وازدادت سرعة عملية التجمع : خلال النصف الثاني من عام ١٩٦١ ، بلغ عدد المنشآت الصناعية التي تستعمل اكثر من ٥٠٠ عامل ١٢٣ منشأة ، مقابل ١٠٥ اثناء الفترة المقابلة من عام ١٩٦٠ ، وازداد عدد المأجورين بنسبة ١٦ ٪ ، والانتاج بنسبة ١٠ ٪ (تطور الانتاج الصناعي ، الاهرام ، ٣١ آذار ١٩٦٢) . امام المؤتمر ، اعلن تحديد حد ادنى للاجور بقيمة ٢٥ غرشاً في اليوم ، في ٤،٤٦٩ منشأة خاصة ذات رأس مال يزيد على ١٠٠٠ جنيه ، وتستعمل ٤١٣،٠٠٠ عامل . في آخر أيار ، وزع على عمال ومستخدمي ٣٣ شركة محصول الارباح البالغة ٣،٠٧٥ مليون جنيه ؛ ازداد انتاج شركات القطاع العام ١٥،٣ ٪ في سنة (الاهرام ، ٣٠ ايار و ١ حزيران ١٩٦٢) ؛ جميع موظفي وعمال الدولة يحصلون على علاوة بقيمة اجر ١٠ أيام ، تبلغ احياناً ٢٥ جنيه ، حتى لا يشعرون بالحرمان تجاه المأجورين غير الحكوميين (الاهرام ، ١١ ايار ١٩٦٢) ؛ « في مصر ، يضيق الخناق على الاغنياء » ، وان لم يكن ذلك خانقاً (الا بالنسبة للعائلات المسكينة التي حجزت املاكها) . والطبقات الوسطى والدنيا يشتد ساعدها رويداً رويداً ... ويبدو اطفال العائلات العمالية ، في القاهرة ، اكثر حرصاً ويتمتعون بصحة احسن مما كانت عليه منذ اربع سنوات . اما في القرى ، فالاوضاع الصعبة ما زالت على ما كانت عليه ... »

(Soialsm in the Nile, p. 447 - 8)

فهم يؤكدون ان عدد « غير الملتزمين » بالسياسة الجديدة هو اكثر بكثير مما قدرته جريدة « روز اليوسف » شبه الرسمية عند ما ذكرت انه يتجاوز ٥٠ بالمئة .

ثمة ملاحظة ثانية تسترعي الانتباه : ان التوجيه وسلطة الدولة لا يعنيان ، بالضرورة ، الاشتراكية . ذلك ان زيادة الدخل القومي وتغيير البناء الاقتصادي – من التخلف إلى الحداثة – وهما من اهداف الاشتراكية ، يمكن ان يتمّا لمصلحة البورجوازية الوطنية في مجموعها [1] ، كما حدث في اليابان خلال القرن الماضي . وقد فطن لذلك جمال عبد الناصر نفسه اذ قال في الميثاق انه لولا التدخل الاستعماري ، لكانت مصر اليوم في مرتبة اليابان إذ انهما بدأتا نهضتهما في آن واحد وانطلقتا من مستوى مماثل من التخلف .

ولكن رغم ان حصة جهاز الدولة (بما فيه الجيش والشرطة والبيروقراطية الاقتصادية المنتعشة) ضخمة ، ورغم ان عدداً من الملاك السابقين ما زال في مكانه ، بأوصاف مختلفة ، فان ذلك لا يمنع ان يكون الاقتصاد الوطني كله هو الرابح الكبير في عملية التنمية الجارية الان ، وقد بذلت الجهود لتخصيص جزء من منافعها للعمال، اما مباشرة (ارباح، مكافآت الخ..)، او بشكل غير مباشر (خدمات اجتماعية ، تربية ، تأمينات ، صحة عامة الخ ..) . لا شك ان النسب تختلف عما هي عليه في البلدان الاشتراكية ، ولكنها لم تعد نسب

---

١ ـ يشير تقرير مصلحة الحسابات الخاص بنتائج سنة ١٩٦١ / ٦٢ ، الى ان مجموع الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام ، تقريباً ، قد حققت أرباحاً فاقت الارباح التي كان تجنيها عندما كانت حرة »؛ ويرجع ذلك الى استعمال فني لموارد مجموع الاقتصاد الوطني ، واستغلال افضل للمخزونات (روزاليوسف، عدد ١٧٧٤، ١١ حزيران ١٩٦٢)؛ راجع تحليل تقارير ٧٦ شركة صناعية في الاهرام، ١ حزيران ١٩٦٢ . وعبد الناصر انما يعني ذلك عندما صرح في المؤتمر : «يجب ان نتحدث عن الطبقة الوسطى .. التي تتضمن الرأسمالية الوطنية ..التجار الذين يشتغلون مع أبنائهم وأشخاص آخرين.. ونحن نقول بوضوح لهذه الطبقة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الشعب والعمال والفلاحين اكثر من ارتباطها بمصالح الطبقة الاقطاعية والرأسمالية..» الطريق، ص ٢٤٨-٩.

البلدان المتخلفة ذات النمط الرأسمالي التقليدي .

ومشروع موازنة عام ١٩٦٢ / ٦٣ يؤكد هذه النظرة : موازنة قياسية إذ تبلغ ٢٣٥١ مليون جنيه (مقابل ٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢) وهي تشمل موازنة شركات القطاع العام ، اي ٨٨٩ مليون جنيه . يبقى ١٤٦٢ مليون جنيه ، منها ٥٠٢ مليون للخدمات ، و١٣٨ مليوناً للادارة ، و٨٢١ للنشاطات القائمة (لا سيما مختلف القطاعات الاقتصادية) . ويقدر الانتاج القومي خلال عام ١٩٦٢ / ٦٣ بـ ٣٢٥٥ مليون جنيه ، منها ١٩٣٦ مليوناً للقطاع الخاص ، و١٣١٩ مليوناً للقطاع العام؛ بذلك يملك القطاع الخاص ٦٠ ٪ من موارد الانتاج رغم القوانين «الاشتراكية». ويلاحظ الاتجاه نفسه في مجال الدخل القومي: ١٦٣٤ مليوناً منها ١٠٧٤ مليوناً للقطاع الخاص، و٥٥٩ مليوناً فقط للقطاع العام[1].

الاعتراض الثالث ايديولوجي هذه المرة : ليس للفئة الحاكمة جذور اشتراكية في المجال الفكري ، وهي تلجأ الى الصور والشعارات القريبة من الاشتراكية لتجذب بها الجماهير المغتاظة كل الغيظ من الدكتاتورية ، وتستعمل هذه الصور والشعارات لتغطي ما هو ، في الواقع ، تسلط وتوجيه الدولة . لا يمكن بناء الاشتراكية مع زج اليسار في المعتقلات ، ولا بناء مجتمع بدون طبقات مع منع رواد الاشتراكية الحقيقيين من كل مشاركة أو تعبير او وجود.

الحقيقة اننا نشهد تجربة بناء قومي ، او بعبارة اصح ، بناء تأكيد قومي دفعه الوضع العالمي من جهة ، والطابع الحاد للضرورات البشرية المصرية المباشرة من جهة ثانية ، الى التزام طريق توجيه الدولة ، طريق يستوحي خطه من أشكال « الدولة السعيدة » المتقدمة .

ولنرجع إلى المثل الياباني الذي اشار اليه رئيس الدولة نفسه ، فانه كان من المستحيل على اليابان ان يختار نهجاً توجيهياً صارماً الى هذا الحد ، وان يختار الالفاظ الاشتراكية للتعبير عن تجربته .

---

١ ـ الاهرام ، ٣٠ حزيران ١٩٦٢

ذلـك ان عالم النصف الثاني من القرن العشرين لم يعد كما كان في زمن البناء الياباني : ان كتلة الدول الاشتراكية القوية ، ذات النمو المضطرد ، قـد غيرت المسرح العالمي بشكل جذري . وقـد برزت عشرات الدول المستقلة حديثاً في آسيا وافريقيا ، وتأكد استقلال دول اخرى من امـيركا اللاتينية ، في الوقت الذي تبرز فيه الاشتراكية كقوة عالمية ، هذه الاشتراكية التي تبرهن عن نفسها انها ينبوع الزخم البشري الجديد ومفتاح المستقبل . وفي المجال النظري ، تجد حركات التحرر الوطني نفسها مرغمة على ان تضع موضع الاختبار ، خـلال تجاربها الخاصة ، صحة الأفكار الماركسية – اللينينية فيما يتعلق بالاستعمار ، والتطور الاجتماعي ، وطبيعة الدولة ، والطبقات الاجتماعية ، والعلاقات بـين البناء الاقتصادي – الاجتماعي التحتي والايديولوجية . وقد اطلعت ، هـذه الحركات ، على نسبة النمو المرتفعة في بـلدان ، كالاتحاد السوفياتي والصين ، قد انطلقت من هوة التخلف ، كما لاحظت ان الفيتنام الشمالي وكوبا تغلبتا على الامية ، واعجبت بفعالية الجهاز السياسي الشيوعي في الديمقراطيات الشعبية ، وبنوع خاص في الديمقراطيات التي توجت فيها السلطة السياسية كفاحاً وطنياً ثورياً صحيحاً . بالنسبة للوضع المصري ، اكتسبت هذه العناصر اهمية بالغـة ترجع الى تأثير الماركسيين في ميدان الثقافة والرأي العـام ، وهو تأثير كان قوياً حتى تاريخ تصفيتهم عـام ١٩٥٩ ، كما ترجع الى التجربة اليوغوسلافية الاشتراكية والقومية في آن واحد التي افادت منها القاهرة .

دفع بمجموع هـذه العوامل المسئولين العسكريين المصريين الى تشديد قبضة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة ، في بلد تحمله تقاليده العريقة على عدم التمييز بين الدولة والاقتصاد والدين ، ويبدو الجيش فيـه الاداة الفعالة لالتقاء الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي [١] .

---

١ – كتاب شبه رسمي في الاقتصاد السياسي ، « الاقتصاد السياسي » لـ ع. م. عبد الخالق (القاهرة ، المكتبة الثقافية ، عدد ١٣ ، ١٩٦١) يمدح النازية والفاشية ويعتبرهما نوعين من « الاشتراكية » ..

يتم بناء هذا التأكيد القومي في الوقت الذي يشهد فيه خمسا الكرة الارضية انتصار الاشتراكية ، ويستيقظ فيـــه مليارات من شعوب البلدان المتخلفة . والتجربــــة المصرية التي انطلقت من الصراع ضد الاستعمار والارستقراطية الزراعية القديمـة والرجعية ، اضطرتها الظروف التي نعلم الى القضاء على جذور النفوذ الاستعماري وضرب النفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية اللتـين كانت تملكهما الارستقراطية الزراعية والبورجوازية . فسلكت طريقاً يهيء الشروط الضرورية لتطور يتجه نحو الاشتراكية .

ان بناء اقتصاد صناعي متقدم وتكوين نواة من الفنيين بـين جماهير العمال الصناعيين الذين يزدادون عدداً يوماً بعـد يوم ، وانتشار التعاون الزراعي في الريف والتخطيط العام ، والمكان المتميّز الذي يحتله العمل في ميزان القـيم ، وانتشار شعارات وتحليلات ذات صبغة اشتراكية رغم تفسيرها تفسيراً قومياً ، والسياسة الخارجية الحيادية والمعادية للاستعمار ، والتعاون الوثيق مع البلدان الاشتراكية في مجال البناء الاقتصادي ، لا سيما في المشاريع الطويـــلة الأمد ، وتقـــدم الاشتراكية في القطاعات المتخلفة المحيطة بمصر من الصين إلى كوبا ، وتفكيك المجموعات الاحتكارية المصرية الكبيرة ، كلها عوامل تجعل من المرحلة الحالية ، رغم اليد الممدودة للتعاون مـــع قوى التغلغل الرأسمالية الجديدة (الولايات المتحدة وألمانيا الفدرالية خاصة) ، قاعـدة انطلاق مقبولة موضوعياً لتطور لاحق نحو الاشتراكية .

ونحن نعتقد ان تقييم العملية « الاشتراكية » الحالية ، ينبغي ان يـــتم من زاوية هذا الاتجاه .

في ندوة حول الحرية ، نادى طاهر أبو زيد بالرجوع « الى عهد القانون » ، والشيـخ احمد الشراباصي يأمل « بمجيء اليوم الذي لا يستطيع فيه وزير الداخلية سجن شخص بدون مذكرة قانونية » ، بينما لاحظ د. عمر شاهين ان « الاجراءات الاستثنائية هي احدى اسباب الخوف.. » («مجتمع بلا خوف» ، روز اليوسف ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ حزيران ١٩٦٢) .

الفصل الثالث

« الحي ... »

لكي نلمس المساهمة المصرية في التراث المشترك لمعارك التحرر من الاستعمار والحصول على الهوية الخاصة ، بعد الحصول على الاستقلال ، ينبغي الرجوع الى ما كانت عليه المحاولات في هذا المجال قبل عام ١٩٥٢ .

اختارت الصين والفيتنام الشمالية طريق الاشتراكية . وفي بلدان اخرى ، حالت مخلفات الماضي الامبريالي دون قيام سياسة متماسكة .

وقد تبعت مصر هذه الخطى من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ . وظل عبد الناصر متردداً حتى عام ١٩٤٥ ، ولكن الضغط الغربي ارغمه على الانتفاض والتقدم . وتشكل قضية السويس والعدوان الثلاثي بدء اسهامه في معركة التحرر من الاستعمار ، اي نزع الجذور العميقة لقبضة المستعمر ونفوذه .

لم تعد المسألة مسألة قواعد او حاميات ولا حتى مشكلة الحد من التغلغل الاجنبي في القطاع الاقتصادي . لقد انتزعت اجراءات التمصير والتأميم من القطاعات المالية الكبيرة والاحتكارات الاجنبية جميع مواردها ووسائل عملها . ولا ريب في ان جمال عبد الناصر قد استوحى تجربة الدكتور مصدق

في ايران . بيد ان تسلم مقدرات الاقتصاد المصري قد رافقه جلاء جدي عن الارض الوطنية ، كما رافقه التخطيط . وجاء تأثير اليسار بالنسبة للتخطيط يدعم التقليد المصري في البناء الهرمي . وبصورة طبيعية ، اخذت الدولة تجمع الطاقات بعد ان حررت القوى .

قبل ازمة السويس ، كان الحياد الايجابي النابع من مباديء بانشيلا الخمسة التي وافق عليها نهرو وشوانلاي عام ١٩٥٤ ، يشكل شبه ميثاق للقاهرة التي جسدته عندما حطمت روابط التبعية التي كانت تشدها الى الغرب ، وباشرت الحوار مع البلدان الاشتراكية ، طالبة السلاح والمصانع ، اي وسائل الاستقلال والقوة .

المسألة المطروحة هنا تتعلق بسلطة التقرير ، او بعبارة اصح ، الحصول على حق التقرير ، والتأكيد العملي للسيادة ، ووضع حد « للحوار » بين القوة المستعمرة سابقاً والبلد المتحرر حديثاً ، « حوار » كان الاطار الوحيد الممكن لانطلاق الدولة الجديدة المستقلة ، واستبدال هذا الحوار بالتطلع الى مختلف الجهات وفقاً لمصلحة الدولة .

هذا هو ، على وجه الدقة ، ما لم يغفره الغرب تماماً لجمال عبد الناصر ، اذ تخوف من ان تصبح تجربته نموذجاً يقتدى به ووباء ينتشر ويجتاح البلدان المستقلة حديثاً في الشرق الاوسط وافريقيا .

ولكن التخطيط والحياد لم يتجمدا بسبب ذلك ، ويمكننا ان نلاحظ مثلاً ان الدولة التونسية البعيدة عن النموذج المصري بدأت تستوحي بعض جوانب التجربة الناصرية .

ومنذ قفزة السويس ، ورغم تصفية مرحلة « الحياد الايجابي » لمصلحة « عدم الانحياز » ، فان مصر ، بعد ان مثلت افريقيا في باندونغ عام ١٩٥٥ ، عادت فحملت على مضض لواء الاتجاه الافريقي – الاسيوي في مؤتمر القاهرة ، ثم في بلغراد ، وباشرت مع يوغوسلافيا تدق ابواب اميركا اللاتينية ، وذلك

بحثاً عن حلفاء جدد وعن مساومات . وهل تخلو سياسة مـــا من المساومة ؟ الشيء الاساسي هو هذه الارادة المصممة على الخلاص من كل مـــا هو تبعية ، وعلى تأكيد ذاتها .

وقد رأينا ، من الناحية الواقعية ما جنته الدولة المصرية من هذه السياسة .

باندونغ ، القاهرة ، الدار البيضاء ، كوناكري ، بلغراد ، كلها عـلامات في طريق الحياد . وازداد عدد الاتباع واصبحت السويس رمزاً .

ومن جهة اخرى ، اصبح الغرب مضطراً الى الاعتراف بأنه لم يعد سيد المنطقة التي كانت تستعمرها اوروبا سابقاً . واعترفت الولايات المتحدة عملياً ، ثم تبعتها بريطانيا ، بشرعية التجربة المصرية . واكتسب الحياد صفات الوجود في العلاقات الدبلوماسية وحتى في السياسة العالمية . فالكتلتان اللتان ما زالتا تملكان وسائل تقرير مصير البشرية لم تعودا وحدهما وجهاً لوجه . ولكسب تأييد مستعمراتها القديمة ، ضاعفت القوى الغربية عروضهـا . وسوف يسمح الاستقلال ببناء الكيان الوطني على قدر حاجات الأمة .

ثمة مناورات تحاول تجميد الحركة وتشويه الاتجـــاه المعادي للاستعمار ، ولكن يبدو من الصعوبة بمكان ، إذا لم نقل من المستحيل ، ان يتغير الاتجاه تماماً . فالغرب – لا سيما الولايات المتحدة وألمانيا الفدرالية ، وبصورة أقـل ايطاليا واليابان – يبذل جهوداً كبيرة لتنظيم الموقع المصري وجعله سدّاً في وجه نفوذ الكتلة الاشتراكية؛ والمزايدة تدفع هذه الدول إلى عرض مشاركتها الفعلية ، على مصر ، في مشروع السنوات العشر للتنمية ، بدل ان تبيعها ، كما كان الأمر سابقاً ، فائض سلعها .

ورغم رداءة المواسم واضطهاد اليسار ، فان النظـــام العسكري الذي وطّد ركائزه وبرع في المناورات ، مقتنع بأن لا شيء يستطيع من الآن فصاعداً ارغامه على التبعية التي يكرهها الجميع .

الى هذه الأمثولة الأولى ، أمثـــولة التحرر من التبعية ، يضاف مكسب

البحث الطويل في مجال التنمية الاقتصادية : ان الدولة وحدها تستطيع ان تفرض الاندفاع السريع الضروري للخروج من هوة التخلف في البلدان التي كانت مستعمَرة والتي يتغلب الطابع الزراعي على اقتصادها .

والحلول تتراوح بين التصميم في اطار رأسمالي ، مع قطاع عام تختلف أهميته باختلاف الدول ، وبين الاشتراكية الكوبية ، مروراً بتجارب متوسطة على غرار ما جرى في الهند ومصر . وتنهار ، في ضجيج أزمة الاستعمار الشاملة ، الأفكار الكاذبة التي كان يخدع بها الدجالون المأجورون حكومات البلدان المتخلفة ، إذ يقولون لها انه باستطاعة رأس المال الخاص القيام بمهام القفزة المطلوبة ، وان البلدان المستعمرة سابقاً لا تحتاج الى صناعة ثقيلة لان بمقدورها ان تعتمد على « الأخ الكبير » (أي الامبريالية) وان التخطيط وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعنيان الفوضى والبيروقراطية الشالّة والفشل ، الخ ..

موضوعياً ، وحتى لو احتفظت الملكية الخاصة بقطاع مختلف الاتساع في الانتاج ، فان الرأسمالية تبدو عاجزة ، وحدها ، عن الاجابة بصورة مرضية على الأسئلة التي يطرحها ظهور القارات المنسية . فتضطر المجموعة الوطنية الى التدخل وتنظيم الجهود والحد من امتيازات الاغنياء وتوزيع الدخل القومي الهزيل توزيعاً أعدل ؛ كما تضطر الى اعلان ميزان قيم جديد حيث يحل العمل محل الثروة ، وخير المجموع محل حوافز الربح .

ليس هذا بالاشتراكية ، ولكنه ليس بالرأسمالية التقليدية ايضاً . والواقع ان التجربة المصرية تسهم في تحطيم نفوذ الرأسمالية ووطأتها على الجماهير العربية والافريقية التي لا تخشى على شيء تصنيعه ، هذا رغم ان التجربة – كما بينّا – مخضرمة ، تحتفظ بقطاع رأسمالي خاص واسع .

الامثولة الثالثة : حق كل امة في اختيار سبل تطورها بنفسها ، يكمله واجب كل شعب في اعطاء الحياة مضمونها العميق .

ان الصفة الخاصة للتجربة المصرية شيء متفق عليه . ولكن المراقبين يهملون غالباً ما للتجارب الاخرى من طابع خاص : هل تدخل كوبا في القوالب التقليدية للعلم السياسي ؟ كيف نستطيع تفسير نضج شعب الجزائري الاستثنائي ؟ اليس لتطور غينيا ومالي ولتداخل دول افريقيا السوداء في مجموعة تفسح مكان الصدارة للدولة المستعمرة سابقاً، ولتطور شقّي كوريا والفيتنام، وللمناطق المتخلفة في اوروبا، وللاشكال القومية في اميركا الجنوبية، اليس لكل حالة من هذه الحالات طابع خاص بشكل او آخر ؟

ان الغريب في النصف الثاني من القرن العشرين هو الاعتقاد بأن القوالب التي اتخذها تطور اوروبا واميركا الشمالية الخاص يجب ان تسري على العالم بأسره ، وهذا الاعتقاد كثيراً ما يتمسك به بعض الاساتذة والمفكرين فيعرضهم للخطأ في التحليل .

لا شك ان لمصر ماضياً ضخماً ، بل فريداً ، نعرف جوانب واسعة منه جيداً ، جوانب ما زالت حية في اعماق الجماهير . والبحث عن الاصالة يتقنع غالباً بقناع رفض الآخر . ولا يستنكر ذلك سوى الذين لم يعرفوا ذل العيش غرباء في وطنهم وفي كيانهم العميق ، او الذين فرضوا هذا الذل على غيرهم . اما بالنسبة للذين يمسكون بزمام الغد ، فما ذلك سوى مرحلة اولى ، مرحلة الرفض الضروري والبتر اللذين يسبقان مرحلة المبادلة الغنية بين بشر حقيقيين.

يحاول قادة النظام العسكري ابراز الجانب الايجابي والنموذجي للتجربة المصرية أمام المجموعة الافريقية – الاسيوية ، وكأنه صنيعتهم الخاصة التي لا تدين بشيء للماضي [١] .

---

١ ـ راجع محاولتنا الأولى :

La vision du problème colonial par le monde afro-asiatique, 1961.

التي ستصدر في :

« **Entretiens inter-disciplinaires sur la décolinisation** », **dirigés par J. Berque.**

ويفرض عليهم ذلك تقطيع أوصال التاريخ المصري لتعظيم حلقات المرحلة التي يبغون متابعتها . فينتقصون من قيمة مصر الفراعنة، ومصر القبطية ، ومصر الحديثة الليبرالية من بونابرت حتى مصطفى النحاس . وحدها تُبرز مصر الاسلامية ، من الفتح العربي الى نهاية القرن الثامن عشر ، وفترة ثورة عرابي العابرة ، ومصر العسكرية منذ ٢٣ يوليو . وتعطي العملية النظام القائم أمجاداً على مستوى العالم الاسلامي والعربي ، وتسمح برفض كل قيمة للتيارات الديموقراطية ، وتجعل من الشعب مجرد متفرج سلبي على عمل القمة . ان تشويه تاريخ مصر على هذا النحو يفترض معاملة الشعب معاملة القاصر ووضعه تحت الوصاية . هنا أيضاً كشف الميثاق عن عزم على التصحيح [١] .

ونجد التشويه نفسه في تحليل أو اغفال مواقف الذين انقذوا مصر من خطر الموت في السنوات العصيبة الاخيرة . واذا بالمجهود الوطني يصبح مجرد ثمرة للنظام الذي تأسس عام ١٩٥٢ ، وكثيراً ما تغفل المساعدات الاجنبية ، كما يغفل التشديد على ان التجربة المصرية لم يكن بامكانها ان تنجح قبل جيلين ، اي قبل قيام الكتلة الاشتراكية التي قدمت للشعب والدولة المصريين ، منذ عام ١٩٥٥ ، ولا سيما عند أزمة السويس وبعدها ، المساعدة الحاسمة المعروفة . فتولد اسطورة الحكم العسكري وأسطورة قائده [٢] .

هاتان العمليتان تعطيان التجربة المصرية طابعها الغريب ولهجتها المنفّرة اللذين غالباً ما يخفيان وجهها الايجابي .

١ - (روز اليوسف) التي تتحسس الاتجاه ، نظمت نقاشاً وطنياً واسعاً حول فشل ثورة ١٩١٩ ، في العدد رقم ١٧٨٢ ، حتى ٦ آب ١٩٦٢) .

٢ - م. ح. هيكل : « الأمة ، دورها في صنع تاريخها ، ودور البطل في حياتها »، (الاهرام) ٢٥ أيار ١٩٦٣ ، يحلل النظرة العسكرية للبطل .

الفصل الرابع

ازمة التطوّر

لا يحاول المسئولون عن النظام العسكري اخفاء اصطدامهم بسلبية بعض القطاعات التي ترفض دعم جهود الدولة . وقد وُصفت الازمة، كما هو معروف، بانها « ازمة المثقفين »، بينما هي في الواقع ازمة عملية التطور العامة ، الراهنة.

لقد شددنا بما فيه الكفاية على الجانب الايجابي من هذا التطور حتى لا نعود اليه. ومن المهم ان نرى بوضوح طبيعة العيب الذي يجعل كل شيء اكثر صعوبة، ان على صعيد القيادة ام في مستوى الجماهير .

ان المسألة ، في رأينا ، هى مسألة شلل الجدل الاجتماعي .

ان الحكم العسكري لا يكتفي ببناء « الاشتراكية » دون الاشتراكيين ، بل يرفض قطعاً ، في مجالات الحياة الاجتماعية كلها — من المجال الاقتصادي حتى الايديولوجي — اية مواجهة جدلية بين الاضداد ، فارضاً بالقوة ، اي بشكل مصطنع ، طرق التطور وتواتره .

رأينا كيف ان رفض الارستقراطية الزراعية للتوجه نحو التصنيع سبّب

ضياعها ، وكيف احلت التكنوقراطية القومية الجديـــدة ، البيروقراطية والعسكرية ، رأسمالية الدولة و « الدولة السعيدة » محل التخلف والاوضاع البالية . في نظر البورجوازية الصناعية الكبيرة التي ابعدت عن الاعمال منـذ تأميات ١٩٦١ ، كانت هذه الخطوة سرقة لا مبرر لها ، وتطوراً لم يكن ثمرة طبيعية للتفاعلات المتبادلة الحالية في اطار الاقتصاد الجديد . كما ان رؤساء المؤسسات المتوسطة ، وقد اصيبوا بالشكل الذي وصفناه قبلاً ، لا يفهمون لماذا دُفعوا للمغامرة والقيام بالمشاريع الانشائية ليجردوا من املاكهم فيما بعد ، مما يحملهم الآن على الضن بمعونتهم وتجربتهم .

وعلى التطور نحو « الاشتراكية » ان يحصل بدون صراع الطبقات، وبالتالي ينبغي تحطيم اجهزة الصراع التي تملكها طبقة العمال والفلاحين : فــلا حزب شيوعي ولا نقابات ينشئها ويديرها العمال انفسهم ؛ وقد دعي اليسار للذوبان في الحزب الواحد ، مروراً بمخيمات التجميع . وعادت الدولة فنظمت النقابات بشكل نقابة واحدة لكل حرفة او مهنة، واختارت المسئولين عنها وخططت عملهم ووجهته نحو هدف معين وهو اعطاء النظام طاقة شعبية موجهة ضـد الاستعمار لا ضد الطبقة الحاكمة . وكان الاصلاح الزراعي قبلاً ، وهـو الذي فرض من فوق ، قد شل عمل الفلاحين المباشر .

ونشهد آثار هذا الشلل بنوع خاص في الجبهة الثقافية. ان فرض الرقابة على الجامعة ، والمراقبة « الايجابية » على الصحف ، وخنق كل تفكير غير تفكير النظام ، كلها ادت الى « أزمة المثقفين » التي سلطت الاضواء عليها لانهـا تهدد بعرقلة بناء الدولة الجديدة . وعلامات المرض يشار اليها هنـا وهناك : فوزير التعليم العالي يعترف بان الجامعات اصبحت مصانع للشهادات ، او نوعـاً من المدارس الثانوية المتوجة باساتذة ؛ ودعـاة الحكم يهاجمون المفكرين الذين يبخلون بصياغة فلسفة النظام الجديد؛ والكل يعترف بضعف انتشار مطبوعات الدولة وانعدام قيمتها ؛ والخضوع لتوجيه الحكام يقتل الابداع : هـذه هي

الانتقادات التي يعبر عنها ، بين عشرات غيرها ، والتي يوجهها النظام لنفسه .

ولكن البحث عن الاسباب يصطدم بعوائق غير منظورة . واذا بالحديث يدور ليلاً نهاراً حول « الاشتراكية » دون ان يُسمع صوت ماركسي واحد وسط طنين الدعاة الجدد والدجالين المرتدين ، صوت يستطيع اعلان هويته والمشاركة في الاعداد الاشتراكي باسم الماركسية .

وهكذا اراد المسئولون العسكريون ان تظهر اللوحة الرسمية للمجتمع المصري ، بعد عشر سنوات من الحكم ، كسلسلة من التحقيقات المثمرة تتخللها اعمال شاذة .

فقد تبع تحطيم الدولة شبه المستعمرة ، تحطيم الاحزاب السياسية، ورافق بناء الاقتصاد الصناعي رفض صراع الطبقات ، مع الاعتراف « بالتأثير المتبادل » فقط ؛ ويتم الاتجاه نحو « الاشتراكية » من خلال تحطيم الجناح الاشتراكي الماركسي للحركة الوطنية ، والحصول على السيادة في الميدان العالمي يرافقه استمرار الاستبداد وتصلبه في الداخل ؛ وتنطوي نهضة الدولة المصرية على ازمة المثقفين ، ويرافق بناء القوة الاقتصادية والعسكرية ضياع الآمال في الديمقراطية الداخلية ؛ وبناء المدارس بمعدل مدرسة كل يومين لا يخفي هبوط مستوى الدراسة ؛ ويتم تأكيد الارادة العربية وعداءها للاستعمار باسلوب استعماري لا ينكر . ونستطيع ان نتابع هذه اللائحة الى ما لا نهاية له ..

قبل حريق القاهرة ، كان التطور العميق للمجتمع المصري يتحقق في جميع المجالات وفي اطار جبهة وطنية يمسك بزمامها الوفد واليسار. ونظراً للتكوين التاريخي لهاتين القوتين ، ورغم مواطن ضعفهما الاكيدة ، كان منتظراً ان يأخذ التطور وجهة وطنية ديمقراطية ، ذات مضمون اشتراكي ، قريبة من النموذج الهندي مع طابع يساري اقوى . ولكن تفتت الوفد وانقسام اليسار والاهمية الاستراتيجية والسياسية الكبيرة لمصر ، سمحت لمنظمة الضباط

الاحرار باحتلال الساحة عن طريق مناورة ماهرة، وبعد ستة اشهر من التلوي ظهر فيها عجز البورجوازية الرجعية عن ادارة اعمال الدولة عقب عزل الجبهة الوطنية .

وقد رأينا ما قام به الفريق العسكري ابتداء من تلك الفترة .

لقد غيّر هذا الفريق الاتجاه وأقام الدولة الوطنية التكنوقراطية المستبدة في مصر ، وصنّع البـــلاد التي أصبحت بفضله اول مصنع في افريقيا والشرق الاوسط ، واكد ارادة الاستقلال الخارجي ، وحفظ الاستقلال الوطني ، وبنى قوة عسكرية محترمة وجعل مصر على رأس العالم الافريقي – الاسيوي .

وكان بامكانه ان يعمل اكثر بكثير ، واسرع بكثير ، دون ان يجرح الديمقراطية الناشئة هذا الجرح العميق . ولكن التكوين الايديولوجي والتاريخي لسلك الضباط ، وحذرهم من الاحزاب ، وكرههم للماركسية العالمية والثقافـة الاوروبية المتهمة بالاستعمار والكوسموبوليتية ، وعزمهم على الانفراد بالحـــكم الذي يعتبر مركزاً وقاعدة انطلاق للمجموعة العربية ، كل هذا عوامل طبعت الحركة بطابع استبدادي ما برح يشتد .

واذا بالتقدم يتم مـــع موت الحريات . وانفجرت الازمات في قطاعات متعددة . واختنق الجـدل في النطاق الواحد الرسمي الضيق . وسحق التقليد الهرمي الحرية .

ومع ذلك ، فالعجلة تسير .

واسترجعت مصر نهائيـــاً كرامتها ، رغم المحن والازمات . وولى زمن الهوان .

والعجلة تمضي .

انهـــا ، بدون شك ، لا تسلك الطرق التي تصورتها في اعقاب الحرب الكونية الاخيرة ، الفئات المناضلة النابضة بالحيويـــة والروح التقدمية ، تلك

الفئات التي كانت تحاول انتزاع مصر من الاطماع ومن مشاريع الاستعباد ، تهيء الغد وتقدم شبابها الملتهب لتحرير ارض الوطن المهان منذ القدم . لقد اختلفت الطرق والوجوه ، كما اختلفت الادوار ، او على الاقل الادوار الرئيسية .

اذ انه من المدهش ان نرى ، في الواقع ، الى اي حد يتخطى المصير المصري اهداف الحكم العسكري : فالضرورات الجغرافية هي التي تعين سرعة التخطيط ؛ وتاريخ المجتمع المصري ، وبشكل خاص تاريخ البورجوازية ، يعجّل في اقامة نظام رأسمالية الدولة والتوجيه المطبوع بالطابع الاشتراكي ؛ كما ان الذل الذي فرضه الاستعمار طيلة قرون من الكوارث ، هيأ بعث الدولة والجيش ، والحركة العمالية تفرض « الدولة السعيدة » ، وتقاليد الحركة الوطنية تفسر الحياد ، وتأثير اليسار يخطط للتجديد الثقافي . كذلك ينبغي القول ان التقليد العريق للمركزية البيروقراطية يخنق الحريات ويكبت الضمائر .

ولكن العجلة تسير رغم ادعاءات الذين يحنون إلى العبودية .

واليوم ، تبرز بوادر الأزمات . ولكن العناصر التي ترسم المستقبل واضحة : الاستقلال ، استرجاع الهوية الوطنية ، ازدياد في الامكانات الاقتصادية وامكانات الدولة ، نمو الطبقة العاملة ، البحث عن الشخصية الوطنية ، سيادة الارادة الوطنية ، بروز التكنوقراطيين ، أولية الهيئة الاجتماعية وقيمها باسم « الاشتراكية » . وتبقى عناصر اخرى مخنوقة مع الجدل الاجتماعي .

ولكن حتى متى يمكن ان تظل الأمور على هذا الشكل ؟

منذ الآن ترتسم جوانب مختلفة لما هو التناقض الأساسي في مصر : تناقض بين الطبقة العاملة الجديدة المتقدمة فنياً ووريثة ماضٍ طويل من المعارك النقابية والسياسية التي كانت تحتل المكانة الأولى من جهة ، وبين الجهاز القوي والعنيف من جهة ثانية ؛ بين الاطارات العسكرية التي تنظر الى البلاد نظرتها الى ملكها الخاص ، مصممة على « الاحتفاظ » بمركزها ، من جهة ، والفنيين الذين

يوكل اليهم بالتدريج القسم الأكبر من مهام القيادة في القطاعات الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والذين يتمتعون بتمثيل مهم في الجهاز السياسي الجديد من جهة ثانية ؛ بين البيروقراطية والجهاز البوليسي من جهـة ، وبين المثقفين المصريين القيمين على التقاليد الثورية والعناصر المحركة والمخصبة للدينـامية الاجتماعية منذ قرن ، من جهة ثانية . والفلاحون الذين كانوا غارقين في حياتهم البدائية ، بدأوا يستيقظون .

ان المتطلبات الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي تدفع نحو صراع القوى ، وتدعم أكثر فأكثر دور العناصر الايجابية وامكاناتها في العمل : دور البروليتاريا والتكنوقراطيين والانتلجنتسيا والفلاحين . والزمن يعمل هنا ، ولا مرد لاتجاهه ، على بعث الجدل الاجتماعي .

وسوف يتجسد مطلب الحرية حتماً .

ومثل ديدي بحضرة الملك خوفو ، فقال جلالته :

– يا ديدي ، كيف لم أرَ وجهك من قبل ؟

أجاب ديدي :

– انما نتوجه الى من يدعونا ، وقد دعاني الملك فلبيت .

قال جلالته :

– أصحيح ما يقولون من أنك قدير على أن تلصق رأساً فُصل عن الجسد ؟

أجاب ديدي :

– أي نعم ، يا مولاي الملك ، في مقدوري ذلك .

قال جلالته :

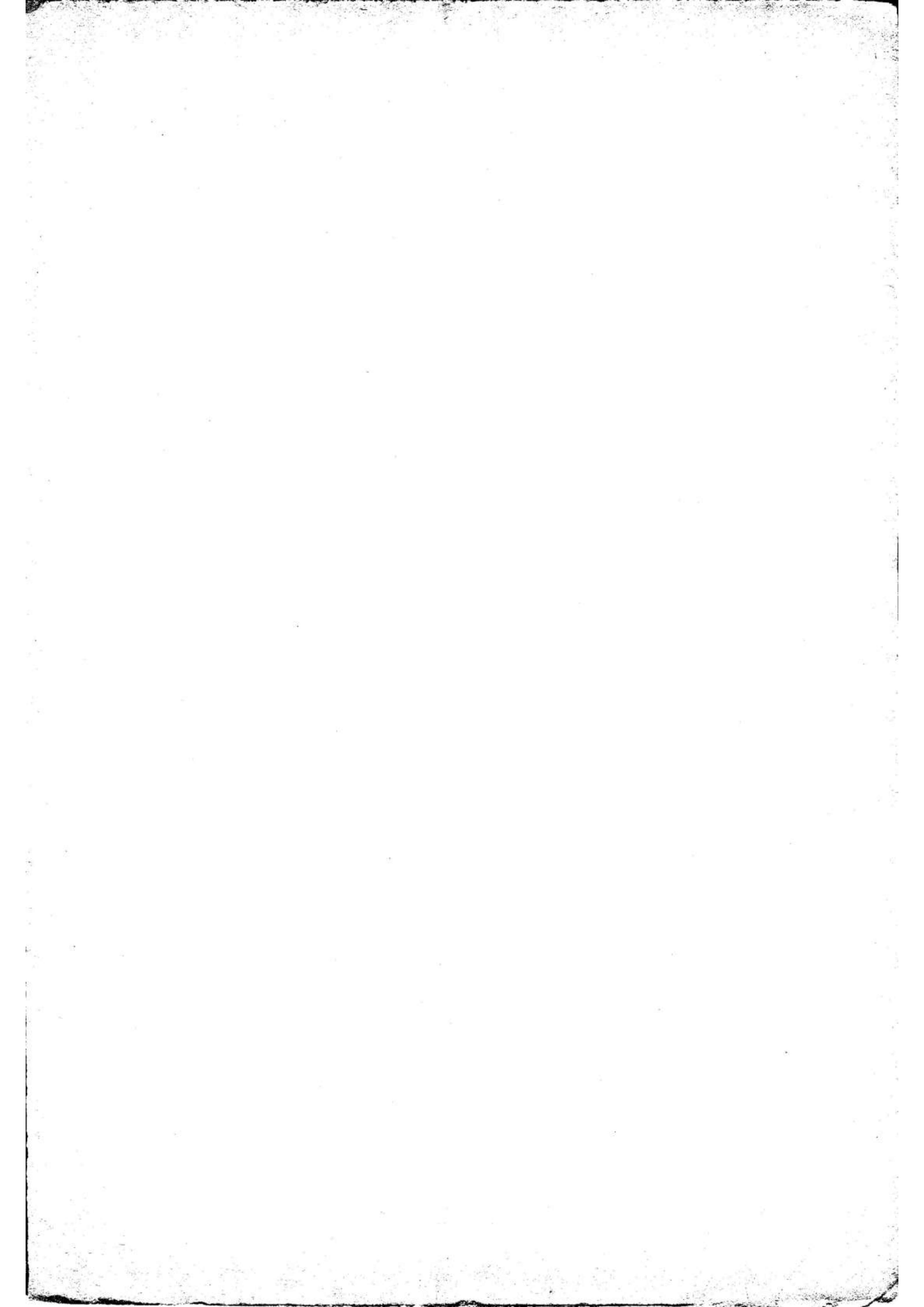
– عليّ بسجين ننفذ فيه العقوبة توأ .

فاستدرك ديدي وهو يقول :

– حاشا يا مولاي ! أنا لا أجرب سحري في الانسان . أليس الأخلق بنا أن نجرب مثل هذا العمل في العجماوات ؟

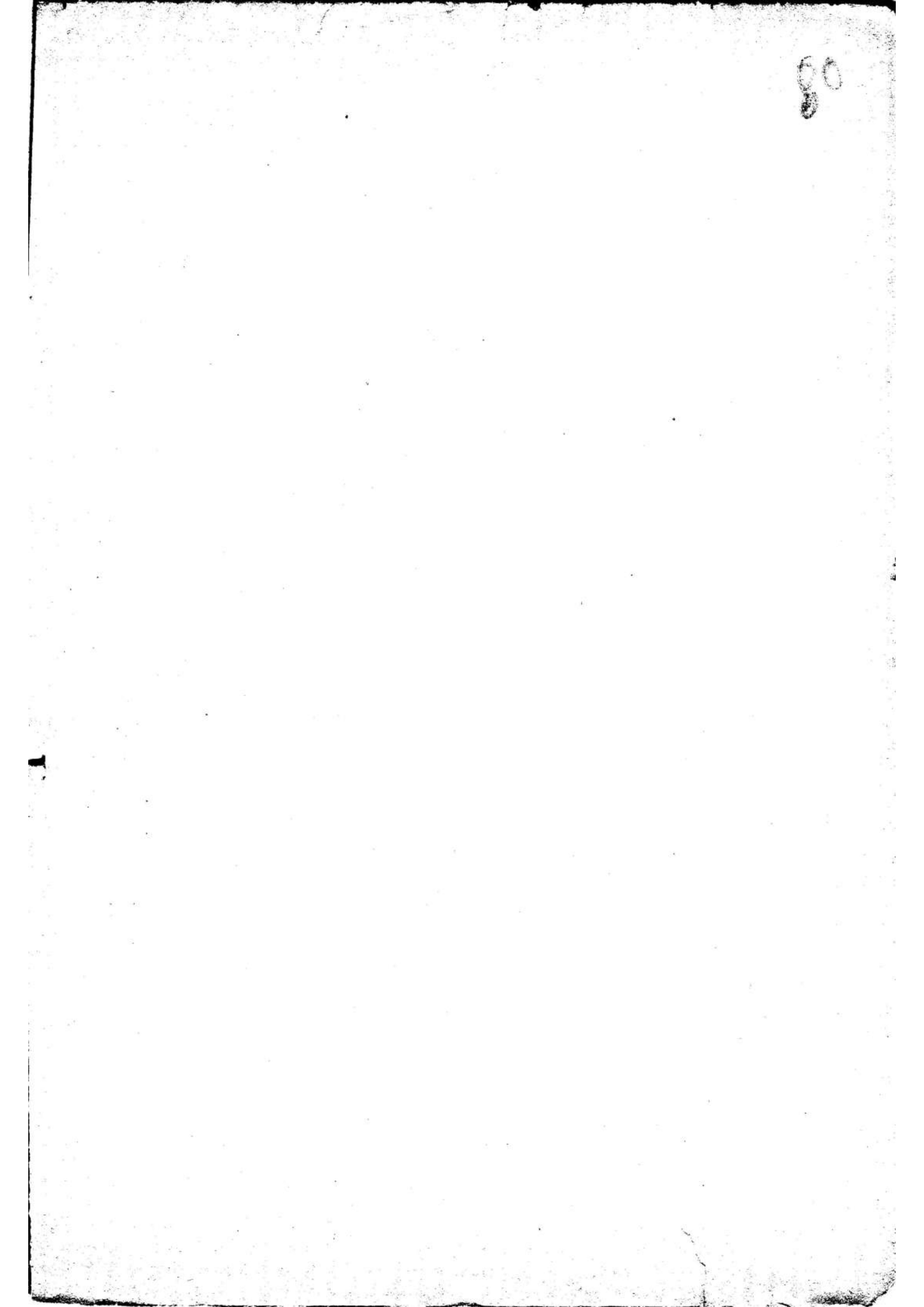
وأحضروا له أوزة يجري عليها سحر .

من قصة – « خوفو والسحرة »



فهرست

	صفحة
مقدمة	٧
القسم الاول : المجتمع المصري عشية الانقلاب	**١٥**
القسم الثاني : طبيعة النظام الاجتماعي الجديد	**٥٩**
الفصل الاول : مشكلة الارض	٦١
الفصل الثاني : الجيش والثورة الصناعية	٩٥
الفصل الثالث : تفكيك البورجوازية القديمة	١٦٣
الفصل الرابع : تركيب الطبقة الحاكمة	١٨٣
القسم الثالث : البحث عن ايديولوجية وطنية	
الفصل الاول : أزمة المثقفين	٢٠٩
الفصل الثاني : درجات الحياد	٢٤٣
الفصل الثالث : المشاكل المصرية للقومية العربية	٢٧٣
الفصل الرابع : ما هي « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ؟ »	٣١٥
الفصل الخامس : كتابان	٣٤١
الفصل السادس : الميثاق الوطني	٣٥٣
القسم الرابع : صلاحية التجربة المصرية	**٣٨٥**
الفصل الاول : الطابع الخاص	٣٨٧
الفصل الثاني : بناء قومي أم اشتراكية ؟	٣٩٧
الفصل الثالث : الحي ...	٤٠٧
الفصل الرابع : أزمة التطور	٤١٣



من « المبادىء الستة » عام ١٩٥٢، الى « ميثاق العمل الوطني» عام ١٩٦٢، مضت عشر سنوات على التجربة الناصرية ؛ عشر سنوات مليئة بالاحـداث الداخلية والخارجية ، وبالجهود المتعثرة ، العنيدة ، وبالانتصارات والنكسات والمكاسب والخسائر والقفزات المستمرة لتحرير مصر ودفعها في طريق السيادة والتنمية والعدالة .

في هذه الحقبة ، تطورت التجربة الناصرية شيئاً فشيئاً ، وهي تنقش عن هويتها وعقيدتها ، محفوفة بالاخطار ، وتكوّنت معالمها اثناء الكفاح والكر والفر على جبهات عدة ، وبرزت منجزاتها وخصائصها كما اتضحت فضائلهـا وثغراتها . انها تجربة فذة ورائدة لم ينحصر فعلها في ارض مصر بل تعداها الى البلاد العربية والقارة الافريقية كافة، وكان لها وقع عميق حتى في اطراف آسيا واميركا اللاتينية، ناهيك عما اثارته من تنافس بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الشيوعي ، ومن تفاعل في مجالات الحياد والتعايش السلمي.

لذلك كان لا بد من تقييم هذه التجربة تقيياً علمياً واستكشاف مقوماتهـا التاريخية ، وملابساتها الاقتصادية الاجتماعية ومضاعفاتها الدولية ، وهو العمل الذي قام به انور عبدالملك ،مستنداً الى معاناته الشخصية للاحـداث في مصر من جهة ، والى اوسع المصادر الرسمية والابحاث الموضوعية من جهة اخرى . فجاء كتابه جامعاً بين التحليل الدقيق والاستنتاج البعيد النظر .

صحيح ان مقاييس انور عبدالملك هي مقاييس ماركسية تحجب عنه بعض الجوانب والابعاد ، ولكنها كثيراً مـا تستحثه للتفتيش بصدق وحرارة عن الحقيقة .



منشورات دار الطليعة - بيروت

الثمن : ٧٠٠ ق. ل.
٨٥٠ ق. س.